

إِقَامَةُ الدَّلِيلِ

لمسائل

مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ

الأدلة النقلية والعقلية من الكتاب والسنة والقياس

الجزء الرابع

زياد جلوب أبو رجائي

كِتَابُ الصَّلَاةِ

محفوظة
جميع الحقوق

الجزء الرابع

الفهرس

٧.....	الفصل الخامس: في أحكام القيام
٤٢.....	الفصل السادس: قضاء الفوائت
٢٦١.....	الفصل السابع: سجود التلاوة
٣٣٩.....	الفصل السابع: أحكام النفل

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْفِقْهَ فِي الدِّينِ مَنَارًا لِلسَّالِكِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي نَصَبَ لِلْأَحْكَامِ أُدْلَةً وَاضِحَةً الْأَعْلَامِ، وَأَيَّدَ شَرِيعَتَهُ بِأَيِّمَةِ أَعْلَامٍ، هُمْ لِلْهُدَى
مَصَابِيحُ، وَلِلْحَقِّ مَفَاتِيحُ. وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا الْمَبْعُوثِ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ،
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أُولِي النَّهْيِ وَالْحِكْمِ.
وَبَعْدُ:

فَإِنَّ الْفِقْهَ الْمَالِكِيَّ دَوْحَةٌ بِاسِقَةِ الْأَفْنَانِ، رَاسِحَةٌ الْبُنْيَانِ، شَيْدٌ أَرْكَانَهَا إِمَامُ دَارِ
الْهَجْرَةِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَلَى أُصُولٍ مُحْكَمَةٍ، وَنَظَرٍ ثَاقِبٍ لَمْ
يَقِفْ عِنْدَ ظَوَاهِرِ النُّصُوصِ الْجُزْئِيَّةِ، بَلْ غَاصَ فِي مَقَاصِدِهَا الْكُلِّيَّةِ وَعَمَلَ أَهْلُ
الْمَدِينَةِ الْمُتَوَارِثِ. وَقَدْ جَاءَ (مُخْتَصَرُ الْعَلَّامَةِ خَلِيلٍ) وَاسِطَةً لِعَقْدِ هَذَا
الْمَذْهَبِ، جَامِعًا لِشَتَاتِهِ، مُحَرَّرًا لِمَسَائِلِهِ بِإِيجَازٍ مُعْجِزٍ، حَتَّى صَارَ عُمْدَةً الْمُفْتِينَ
وَقِبْلَةً الطَّالِبِينَ.

يَبْدُو أَنَّ هَذَا الْإِيجَازَ الْمُحْكَمَ قَدْ يُوهِمُ الْقَاصِرَ خُلُوقَ الْمَسَائِلِ مِنَ الدَّلِيلِ، أَوْ بُعْدَهَا
عَنِ التَّأْصِيلِ؛ فَعَقَدْنَا الْعَزْمَ -مُسْتَعِينِينَ بِاللَّهِ- عَلَى وَضْعِ هَذَا الْبَحْثِ الْمَوْسُومِ
بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ لِمَسَائِلِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ؛ إِبْكَوْنَ جِسْرًا بَيْنَ الْمُتَنِ الْفَقْهِيِّ وَأَصْلِهِ
التَّقْلِيِّ وَالْعَقْلِيِّ، كَاشِفًا عَنْ قُوَّةِ الْمَذْهَبِ وَرَصَانَةِ اسْتِبْطَاطِهِ.

فَلَسَفَةَ الْبَحْثِ وَالْعَرَضُ مِنْهُ:

يَبْغِي التَّنْبِيهُ ابْتِدَاءً فِي هَذَا الْمَقَامِ إِلَى قَاعِدَةٍ مَنَهْجِيَّةٍ حَاكِمَةٍ لِهَذَا الْبَحْثِ؛ وَهِيَ
أَنَّ الْأَصْلَ فِي حَقِّ الْمُقْلَدِ وَسَالِكِ الْمَذْهَبِ عَدَمُ الْمُطَالَبَةِ بِالدَّلِيلِ التَّفْصِيلِيِّ، مَا

دَامَ قَدْ صَحَّتْ نِسْبَةُ الْحُكْمِ لِلْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ. فَإِنَّ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَأَيْمَةُ الْمَذْهَبِ مِنْ بَعْدِهِ، نَائِعٌ مِنْ مَلَكَ اجْتِهَادِيَّةٍ شُمُولِيَّةٍ رَاعَتْ مَجْمُوعَ النُّصُوصِ، وَقَوَاعِدَ الْإِسْتِنْبَاطِ، وَمَقَاصِدَ الشَّرِيعَةِ، بِمَا قَدْ يَخْفَى عَلَى أَحَادِ النَّاظِرِينَ.

إِنَّا إِذْ نَخُوضُ هَذَا الْغِمَارَ، لَا بُدَّ أَنْ نُقَرِّرَ حَقِيقَةَ أُصُولِيَّةِ قَاطِعَةً تُمَثِّلُ "فَلْسَفَةَ الْبَحْثِ"، وَهِيَ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي حَقِّ الْمُقْلَدِ وَالْمُتَسَبِّبِ لِلْمَذْهَبِ: بَرَاءَةُ الدِّمَةِ بِمُجَرَّدِ تَقْلِيدِ الْإِمَامِ دُونَ الْمُطَالَبَةِ بِالدَّلِيلِ الْخَاصِّ. وَمَرَدُّ ذَلِكَ أَنَّ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ الْإِمَامُ الْمُجْتَهِدُ لَمْ يَكُنْ وَلِيدَ نَظَرٍ قَاصِرٍ فِي حَدِيثِ أَحَادٍ أَوْ نَصٍّ مَعْرُوفٍ، بَلْ كَانَ ثَمَرَةَ اسْتِقْرَاءٍ تَامٍ لِلشَّرِيعَةِ، وَامْتِزَاجِ نُّصُوصِ الْوَحْيَيْنِ بِقَوَاعِدِ الْإِسْتِنْبَاطِ فِي عَقْلِهِ، حَتَّى تَشَكَّلَتْ لَدَيْهِ "مَلَكَ فِقْهِيَّةٌ" يَرَى بِهَا الْحَقَّ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَدِلَّةِ لَا مِنْ أَحَادِهَا.

فَاجْتِهَادُ صَاحِبِ الْأَهْلِيَّةِ هُوَ فِي حَدِّ دَاتِهِ "حُجَّةٌ" وَدَلِيلٌ لِمَنْ هُوَ دُونُهُ. وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ صَنِيعَنَا فِي هَذَا الْبَحْثِ مِنْ إِيرَادِ الْأَدِلَّةِ لَيْسَ لِتَصْحِيحِ الْمَذْهَبِ - فَهُوَ صَحِيحٌ بِأَهْلِيَّةِ إِمَامِهِ - وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ:

زِيَادَةِ الطَّمَأْنِينَةِ وَالْيَقِينِ: لِيَزْدَادَ الْمُقْلَدُ بَصِيرَةً بِدِينِهِ، وَيَتَّقِلَ مِنَ التَّسْلِيمِ الْمُجَرَّدِ إِلَى الْإِدْعَانِ الْمُبْصِرِ. وَتَرْسِيخُ الْقَبُولِ النَّفْسِيِّ وَالْيَقِينِ الْعِلْمِيِّ لَدَى مُقْلَدِي الْمَذْهَبِ.

التَّأْصِيلُ الْعِلْمِيُّ: بَيَانُ أَنَّ فُرُوعَ الْمَذْهَبِ لَيْسَتْ رَأْيًا مَحْضًا، بَلْ هِيَ وَثِيقَةٌ الصَّلَةِ بِالْوَحْيَيْنِ وَالْقِيَاسِ الصَّحِيحِ.

دَفَعَ الْوَهْمَ: بَيَّانُ أَنَّ مَا قَدْ يَبْدُو مُخَالَفًا لِظَاهِرِ حَدِيثٍ مَا، إِنَّمَا لَهُ مُسْتَنَدٌ أَقْوَى مِنْ قَاعِدَةٍ أُصُولِيَّةٍ أَوْ نَصٍّ آخَرَ قَدَّمَهُ الْمُجْتَهِدُ لِعِلَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ.

دَرَأَ الشُّبُهَاتِ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَدْ يَتَوَهَّمُ مُخَالَفَةَ بَعْضِ الْفُرُوعِ لِلظُّوَاهِرِ، بَيَّانُ وَجْهِ الدَّلَالَةِ الْخَفِيِّ أَوْ الْمُرَجِّحِ الْأُصُولِيِّ.

ثَانِيًا: مَنَهِجُ الْبَحْثِ

الْتَزَمْتُ فِي هَذَا الْبَحْثِ الْمَنَهِجَ الْاسْتِقْرَائِيَّ التَّحْلِيلِيَّ، وَفَقَّ الْخُطُواتِ الْآتِيَّةَ: التَّصْدِيرُ بِالنَّصِّ: إِبْتِاتٌ نَصٍّ (مُخْتَصَرٌ خَلِيلٍ) كَمَا وَرَدَ، لِيَكُونَ هُوَ الْمَثْنُ الْمَدْرُوسَ.

تَحْرِيرُ الْمَحَلِّ: صِيَاغَةُ الْمَسْأَلَةِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ مِنَ الْمَثْنِ بِعِبَارَةٍ جَلِيَّةٍ تَكْشِفُ عَنْ مَضْمُونِهَا.

الْاسْتِدْلَالُ وَالتَّوَجُّيْهُ: وَهُوَ لُبُّ الْبَحْثِ، حَيْثُ تُورَدُ مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ مِنْ:

آيَاتِ الْأَحْكَامِ وَتَفْسِيرِهَا. وَصَحِيحِ السُّنَّةِ وَآثَارِ الصَّحَابَةِ.

عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (الَّذِي هُوَ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ نَقْلٌ لِلشَّرْعِ بِالْعَمَلِ الْمُتَوَاتِرِ أَقْيَسَ الْمَعْقُولِ وَالْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ).

رَبَطُ الْفُرْعِ بِالْأَصْلِ: الْإِشَارَةُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا الْمَذْهَبُ الْحُكْمَ، خَاصَّةً عِنْدَ تَعَارُضِ الظُّوَاهِرِ.

الْبَاعْتِمَادُ عَلَى أُمَمَاتِ الْمَصَادِرِ: الرُّجُوعُ إِلَى شُرُوحِ الْمُخْتَصَرِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَالْمُدَوِّنَاتِ الْمَالِكِيَّةِ الْأَصِيلَةِ لِتَحْرِيرِ وَجْهِ الْاسْتِدْلَالِ.

ثَالِثًا: الْخَاتِمَةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَبَعْدُ: فَقَدْ انْتَهَى بِنَا الْمَطَافُ فِي هَذَا
الْبَحْثِ الْمَوْسُومِ بِـ "إِقَامَةِ الدَّلِيلِ لِمَسَائِلِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ" إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ النَّتَائِجِ،
نُوجِزُهَا فِيمَا يَلِي:

أَظْهَرَ الْبَحْثُ مَتَانَةَ الْبِنَاءِ الْفَقْهِيِّ لِلْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ، وَأَنَّ مُخْتَصَرَ خَلِيلٍ -رَغْمَ
وَجَازَتِهِ- يَحْمِلُ فِي طَيَّاتِهِ كُنُوزاً مِنَ الاسْتِنْبَاطَاتِ الْقَائِمَةِ عَلَى أدِلَّةٍ رَاسِخَةٍ.

أَوَّلًا: إِنَّ الْمَذْهَبَ الْمَالِكِيَّ مَذْهَبٌ دَلِيلٌ وَآثَرٌ، لَا مَذْهَبٌ رَأْيٍ مُجَرَّدٍ، غَيْرَ أَنَّ
مَفْهُومَ "الدَّلِيلِ" عِنْدَهُمْ أَوْسَعُ مِنْ مُجَرَّدِ النَّصِّ الْجُزْئِيِّ.

ثَانِيًا: إِنَّ طَرِيقَةَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْإِخْتِصَارِ لَمْ تُخَلِّ بِالْمَضَامِينِ الشَّرْعِيَّةِ، بَلْ
كَانَتْ صِيَاغَةً قَانُونِيَّةً دَقِيقَةً لِلدَّلِيلِ الشَّرْعِيَّةِ.

ثَالِثًا: إِنَّ الطُّمَأْنِينَةَ الَّتِي يَحْصُلُ عَلَيْهَا الْبَاحِثُ مِنْ مَعْرِفَةِ الْمَأْخَذِ، لَا تُلْغِي
الْأَصْلَ الْعَظِيمَ فِي وُجُوبِ اتِّبَاعِ أَهْلِ الذِّكْرِ، بَلْ تُعْضِدُهُ وَتُؤَكِّدُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةَ
كَانُوا عَلَى مَحَجَّةٍ بَيَضَاءَ.

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْجُهْدِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، مُقَرَّباً إِلَى
مَرْضَاتِهِ، وَخِدْمَةً لِفَقْهِهِ إِمَامِ دَارِ الْهِجْرَةِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

زياد حُبُوب أبو رجائي

عمان-الأردن

الفصل الخامس: في أحكام القيام

تمهيد :

تَمَحَوْرُ مَسَائِلُ هَذَا الْفَصْلِ حَوْلَ قَاعِدَةٍ (الْمَيَسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ)، وَكَيْفَ أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ جَاءَتْ بِالتَّيْسِيرِ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ مَعَ الْحِفَاطِ عَلَى هَيِّئَةِ الرُّكْنِ.

أَهْمُ مَحَاوِرِ هَذَا الْفَصْلِ:

حُكْمُ الْقِيَامِ: تَأْكِيدُ أَنَّ الْقِيَامَ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ رُكْنٌ مَعَ الْقُدْرَةِ، لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ دُونَهُ إِلَّا لِعُذْرٍ.

مَرَاتِبُ الْعَاجِزِ (بَدَلُ الْقِيَامِ): يَرْتَبِئُ الْفُقَهَاءُ كَيْفِيَّةَ انْتِقَالِ الْمُصَلِّي مِنَ الْقِيَامِ إِلَى الْجُلُوسِ، ثُمَّ إِلَى الْإِضْطِجَاعِ، وَفَقَ تَرْتِيبِ شَرْعِيٍّ دَقِيقٍ يُرَاعِي أَقْرَبَ الْهَيَّاتِ إِلَى الْقِيَامِ.

تَعْرِيفُ الْعَجْزِ: بَيَانُ مَشَقَّةِ الْمَرَضِ الَّتِي تُبِيحُ لِلْمُصَلِّي تَرْكَ الْقِيَامِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَلَمِ الْخَفِيفِ وَالْمَشَقَّةِ الْفَادِحَةِ الَّتِي تَذْهَبُ بِالْحُشُوعِ.

الْقِيَامُ فِي النَّافِلَةِ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ صَلَاةِ الْفَرَضِ وَالتَّطَوُّعِ، حَيْثُ يَجُوزُ الْجُلُوسُ فِي النَّافِلَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَلَكِنْ عَلَى نِصْفِ الْأَجْرِ.

أَحْكَامُ الْإِسْتِنَادِ: هَلْ يَجُوزُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى جِدَارٍ أَوْ عَصَا؟ وَمَا حُكْمُ صَلَاتِهِ إِذَا سَقَطَ بَعْدَ زَوَالِ الْمُسْتَنَدِ؟

الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ لِهَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ الْمُصَلِّيَ مُطَالَبٌ بِأَعْلَى مَا يَسْتَطِيعُ مِنْ بَيَّةِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا عَجَزَ عَنْ رُكْنٍ انْتَقَلَ إِلَى بَدَلِهِ، رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِعِبَادِهِ.
قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ :

يَجِبُ بِفَرَضِ قِيَامٍ^(١)، إِلَّا لِمَشَقَّةٍ وَلِخَوْفِهِ بِهِ فِيهَا أَوْ قَبْلُ^(٢) ضَرَرًا كَالْتِيَمِ كَخُرُوجِ رِيحٍ^(٣)، ثُمَّ اسْتِنَادًا لِجَنْبٍ وَحَائِضٍ^(٤)، وَلَهُمَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ^(٥)، ثُمَّ جُلُوسٌ كَذَلِكَ^(٦)، وَتَرْبَعٌ كَالْمُتَنَفِّلِ، وَغَيْرَ جُلُوسَتِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ^(٧)

(١) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ فَرَضِيَّةِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ يَقُولُهُ يَجِبُ بِفَرَضِ قِيَامٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ رُكْنَ الْقِيَامِ وَالِائْتِصَابَ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي آدَاءِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ عَيْنِيَّةً كَانَتْ أَوْ كِفَايَةً، فَلَا يَجُوزُ لِلْقَادِرِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا مِنْ جُلُوسٍ، وَذَلِكَ لِتَحْقِيقِ هَيْبَةِ الْفَرِيضَةِ وَتَمْيِيزِهَا عَنِ التَّوَافِلِ الَّتِي يُسَامَحُ فِيهَا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: الْأَمْرُ بِالْقِيَامِ فِي الْآيَةِ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ فِي حَالِ الْعِبَادَةِ، وَقَدْ جَاءَ النَّصُّ مُطْلَقًا فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا هِيَ الصَّلَاةُ الْمَفْرُوضَةُ لَا تَتَحَقَّقُ شَرْعًا إِلَّا بِائْتِصَابِ الْقَامَةِ لِأَدَاءِ حَقِّ الطَّاعَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: التَّصْرِيحُ النَّبَوِيُّ بِالْأَمْرِ بِالْقِيَامِ جَاءَ لِيُؤَصِّلَ لِلرُّكْنِ، ثُمَّ جَعَلَ الْإِئْتِقَالَ لِمَا سِوَاهُ بَدَلًا عِنْدَ تَعَدُّرِ الْأَصْلِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِيَامَ حَقٌّ لِلَّهِ فِي الْفَرِيضَةِ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِمَانِعٍ حَقِيقِيٍّ.

٤. الدليل من القواعد الفقهية:-

١. قاعدة: الأصل في العبادات التوقيف؛ فإن الصلاة منقولة بهيئتها النبوية التي كان القيام فيها صفة ملازمة للفريضة، فلا يجوز إسقاط هذه الهيئة إلا بموجب شرعي يصرف الوجوب.

٢. قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ فلما كانت القراءة والركوع في الفرض واجبين على صفة الانتصاب، كان القيام وسيلة لإقامتهما على وجههما، فيأخذ حكم الوجوب تبعاً لهما.

٥. الدليل من النظر والقياس:-

١. قياس العلة: لعل تعظيم مقام المناجاة؛ نقيس القيام في الصلاة على القيام في تعظيم أهل الفضل في العرف، فما دام القيام هو أعلى مراتب الجلال الظاهر، وجب صرفه للخالق في أكد العبادات وهي الفريضة.

٢. قياس العكس: لما جاز الجلوس في النافلة مع القدرة للترغيب في الاستكثار، وجب القيام في الفرض لعل الشدائد في حق الله المفروض، ليميز مقام التكليف الإلزامي عن مقام التطوع الاختياري.

(٢) إقامة الدليل لمسألة سقوط ركن القيام للمشقة أو خوف الضرر البدني

١. أشار الشيخ خليل بقوله إلا لمشقة ولخوفه به فيها أو قبل؛ والمعنى أن ركن القيام يسقط عن المصلي إذا ترتب على فعله جهد عظيم يخرج عن المعتاد أو

يُؤَدِّي إِلَى دَهَابِ الْحُشُوعِ، كَمَا يَسْقُطُ إِذَا خَشِيَ الْمُكَلَّفُ أَنْ يَتَسَبَّبَ الْقِيَامُ فِي حُدُوثِ مَرَضٍ أَوْ زِيَادَتِهِ أَوْ تَأَخُّرِ بُرْءٍ، سَوَاءً كَانَ هَذَا التَّوَقُّعُ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ أَثْنَاءَ أَدَائِهَا، رِعَايَةً لِحَالِ الضَّعْفِ وَدَفْعاً لِلْحَرَجِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: "لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا".

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: نَصَّتِ الْآيَةُ عَلَى نَفْيِ التَّكْلِيفِ بِمَا فَوْقَ الطَّاقَةِ، وَالْقِيَامُ مَعَ الْمَشَقَّةِ الشَّدِيدَةِ أَوْ الضَّرَرِ الْمَحْقُوقِ خَارِجٌ عَنِ الْوُسْعِ الشَّرْعِيِّ، فَكَانَ سُقُوطُهُ عِنْدَ هَذِهِ الْأَعْدَارِ مُوَافِقاً لِقَصْدِ الشَّارِعِ فِي التَّيْسِيرِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِئْتِقَالَ إِلَى الْجُلُوسِ مُعَلَّقاً عَلَى عَدَمِ الْإِسْطِاعَةِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْعَجْزَ الشَّرْعِيَّ مِثْلَ الْمَشَقَّةِ وَخَوْفِ الضَّرَرِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْعَجْزِ الْحَسِّيِّ، لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ لِحِفْظِ النُّفُوسِ لَا لِتَعْذِيبِهَا.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ فَلَمَّا كَانَ ثَبَاتُ الْمُصَلِّي قَائِماً مَعَ الْأَلَمِ الْفَادِحِ فِيهِ ضِيقٌ وَحَرَجٌ بَيْنَ، أَتَى التَّيْسِيرُ بِتَجْوِيزِ الْقُعُودِ لِيَتِمَّكَنَ الْعَبْدُ مِنْ مُنَاجَاةِ رَبِّهِ بِلَا شَاغِلٍ بَدَنِيٍّ.

٢. قَاعِدَةٌ: الضَّرَرُ يُزَالُ؛ فَإِذَا كَانَ الْإِثْتِصَابُ يُفْضِي إِلَى مَرَضٍ أَوْ يُعْطَلُ شِفَاءً فَقَدْ وَقَعَ الضَّرَرُ الْمَنْفِيُّ شَرْعاً، فَوَجَبَ دَفْعُهُ بِتَرْكِ تِلْكَ الْهَيْئَةِ تَقْدِيماً لِمَصْلَحَةِ سَلَامَةِ الْبَدَنِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ دَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ الْمُكَلَّفِ فِي أَدَاءِ الْوَاجِبَاتِ؛ نَقِيسُ الرُّخْصَةَ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ لِلْمَشَقَّةِ عَلَى الرُّخْصَةِ فِي الْفِطْرِ لِلْمَرِيضِ فِي رَمَضَانَ، فَكَمَا سَقَطَ رُكْنُ الْإِمْسَاكِ لِأَجْلِ الْمَرَضِ سَقَطَ رُكْنُ الْقِيَامِ لِدَاتِ الْعِلَّةِ.

٢. قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: نَقِيسُ الْعَجْزِ عَنِ الْقِيَامِ بِسَبَبِ خَوْفِ الضَّرَرِ عَلَى الْعَجْزِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِلْمَرِيضِ، فَمَا دَامَ الشَّارِعُ قَدْ أَبَاحَ التَّيَمُّمَ حِفَاطاً عَلَى الْبَدَنِ، فَكَذَلِكَ يُبِيحُ الْجُلُوسَ فِي الصَّلَاةِ لِتَشَابُهِهِ فِي مَقْصِدِ حِفْظِ النَّفْسِ مِنَ التَّلَفِ أَوْ زِيَادَةِ الْعِلَّةِ.

(٣) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ ضَابِطِ الضَّرَرِ الْمُسْقِطِ لِلْقِيَامِ وَصُورَةَ تَعَارُضِهِ مَعَ شَرْطِ الطَّهَارَةِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ ضَرَرًا كَالْتَّيَمُّمِ كَخُرُوجِ رِيحٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الضَّرَرَ الْمُعْتَبَرَ الَّذِي يُبِيحُ لِلْمُصَلِّي تَرْكَ رُكْنِ الْقِيَامِ هُوَ نَفْسُهُ الضَّرَرُ الَّذِي يُسَوِّغُ لَهُ الْإِثْتِقَالَ إِلَى التَّيَمُّمِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ الْحَالَ الَّتِي يُوَدِّي فِيهَا الْقِيَامُ إِلَى انْتِقَاضِ الطَّهَارَةِ بِخُرُوجِ رِيحٍ مَثَلًا بِسَبَبِ ثِقَلِ الْقِيَامِ بَيْنَمَا

يَسْلَمُ الْمُصَلِّي مِنْ ذَلِكَ فِي حَالِ الْجُلُوسِ، فَيَلْزِمُهُ حِينَئِذٍ الْجُلُوسُ تَقْدِيمًا لِحِفْظِ شَرْطِ الصُّحَّةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ".

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ بِعِبَادِهِ التَّيْسِيرَ فِي كُلِّ مَوَاضِعِ التَّكْلِيفِ، وَمِنْ صُورِ هَذَا التَّيْسِيرِ إسْقَاطُ الْقِيَامِ إِذَا كَانَ يُؤَدِّي إِلَى خُرُوجِ رِيحٍ أَوْ ضَرَرٍ بَدَنِيٍّ، لِأَنَّ الْإِسْتِمْرَارَ فِي عِبَادَةٍ مَعَ حُصُولِ الضَّرَرِ أَوْ فَسَادِ الطَّهَارَةِ هُوَ عُسْرٌ لَمْ يَقْصِدْهُ الشَّارِعُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ".

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ فِي الصَّلَاةِ تَعْنِي أَدَاءَهَا بِأَرْكَانِهَا وَشُرُوطِهَا، فَإِذَا كَانَ الْمُكَلَّفُ لَا يَسْتَطِيعُ الْجَمْعَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالشَّرْطِ، فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ بِمُوجِبِ النَّصِّ النَّبَوِيِّ، لِيَأْتِيَ بِالْمِيسُورِ وَهُوَ صَلَاةٌ بِطَهَارَةٍ كَامِلَةٍ مِنْ جُلُوسٍ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةُ الْمَمْنُوعِ شَرْعاً كَالْمَمْنُوعِ حِسّاً؛ فَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي مَمْنُوعاً شَرْعاً مِنْ الصَّلَاةِ يَغْيَرُ وَضُوءٌ، وَكَانَ الْقِيَامُ سَبَباً فِي نَقْضِهِ، صَارَ الْقِيَامُ هُنَا فِي حُكْمِ الْمُتَعَذِّرِ حِسّاً، فَسَقَطَ وَجُوبُهُ.

٢. قَاعِدَةُ الشَّرْطِ مُقَدَّمٌ عَلَى الرُّكْنِ عِنْدَ التَّعَارُضِ؛ فَطَهَارَةُ الْحَدَثِ شَرْطٌ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ أَصْلًا، بَيْنَمَا الْقِيَامُ رُكْنٌ يُعَذَّرُ فِيهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، فَقَدَّمَ بَقَاءُ الشَّرْطِ عَلَى تَحْصِيلِ الرُّكْنِ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَكْثَرُ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ صِيَانَةِ الصَّلَاةِ عَنِ الْمُبْطِلَاتِ؛ تَقْيِيسُ الْجُلُوسِ لِدَفْعِ خُرُوجِ الرِّيحِ عَلَى الْجُلُوسِ لِدَفْعِ الْأَلَمِ الشَّدِيدِ، فَكَمَا أَنَّ الْأَلَمَ مَانِعٌ مِنَ الْقِيَامِ لِأَنَّهُ يَشْغُلُ عَنِ الصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ خُرُوجُ الرِّيحِ مَانِعٌ لِأَنَّهُ يَهْدِمُ أَصْلَ الطَّهَارَةِ.

٢. قِيَاسُ الشَّبَهِ: تَقْيِيسُ مَنْ يَمْنَعُهُ خُرُوجُ الرِّيحِ مِنَ الْقِيَامِ عَلَى الْمَرِيضِ الَّذِي يَخَافُ زِيَادَةَ الْمَرَضِ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، فَكَمَا جَازَ لِلثَّانِي التَّيَمُّمُ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ لِأَجْلِ حِفْظِ نَفْسِهِ، جَازَ لِلأَوَّلِ الْجُلُوسُ مَعَ وَجُودِ الْقُدْرَةِ حِسّاً لِأَجْلِ حِفْظِ صَلَاتِهِ.

(٤) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ مَرْتَبَةِ الْإِسْتِنَادِ لِلْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ وَصِفَةِ الْمُسْتَنَدِ إِلَيْهِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ ثُمَّ اسْتِنَادَ لَا لِجُبِّ وَحَائِضٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا عَجَزَ عَنْ أَدَاءِ الصَّلَاةِ قَائِماً بِاسْتِقْلَالٍ، وَقَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ مُسْتَنَدًا إِلَى غَيْرِهِ

كَحَائِطٍ أَوْ إِنْسَانٍ، لَزِمَهُ الْإِسْتِنَادُ وَلَمْ يَجْزْ لَهُ الْجُلُوسُ، لِأَنَّ مَقْصُودَ الرُّكْنِ هُوَ الْإِثْتِصَابُ وَقَدْ تَحَقَّقَ بِالْمُعِينِ، كَمَا كَرِهَ لَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُعِينُ مِمَّنْ عَلَيْهِ حَدَثٌ أَكْبَرُ كَالْجُنْبِ أَوْ الْحَائِضِ تَنْزِيهَاً لِمَقَامِ الْمُنَاجَاةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: الْإِسْطِطَاعَةُ فِي حَقِّ الْمَرِيضِ تَقْتَضِي أَنْ يَأْتِيَ بِأَعْلَى مَا يُمَكِّنُهُ مِنَ الْهَيْئَةِ الْمَفْرُوضَةِ، وَالْقِيَامُ مَعَ الْإِسْتِنَادِ هُوَ غَايَةُ مَا يَسْتَطِيعُهُ الْعَاجِزُ عَنِ الْإِسْتِقْلَالِ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ لِيَكُونَ مُتَّقِيًا لِلَّهِ بِقَدْرِ طَاقَتِهِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَحُطُّ رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: فِعْلُهُ ﷺ فِي اعْتِمَادِهِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ لِيُحَقِّقَ صُورَةَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ يُؤَصِّلُ لَوْجُوبِ الْإِسْتِنَادِ، فَلَوْ كَانَ الْإِثْتِصَابُ لِلْجُلُوسِ جَائِزًا مَعَ إِمْكَانِ الْإِسْتِنَادِ لَفَعْلُهُ ﷺ لِتَخْفِيفِ الْمَشَقَّةِ، لَكِنَّهُ قَدَّمَ حِفْظَ الرُّكْنِ بِالْمُعِينِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةُ الْمَيْسُورِ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ؛ فَإِذَا كَانَ الْإِثْتِصَابُ الْمُسْتَقِلُّ مَعْسُورًا وَالْإِثْتِصَابُ بِالْمُعِينِ مَيْسُورًا، فَلَا يَسْقُطُ حَقُّ الرُّكْنِ بِالْكُلِّيَّةِ بَلْ يُؤْتَى بِمَا تَيْسَّرُ مِنْهُ.

٢. قَاعِدَةٌ مَا قَارَبَ الشَّيْءَ يُعْطَى حُكْمُهُ؛ فَلَمَّا كَانَ الْإِسْتِنَادُ يُحَقِّقُ هَيْئَةَ الْقِيَامِ صُورَةً، صَارَ مُلْحَقًا بِهِ فِي الْحُكْمِ، فَوَجَبَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْجُلُوسِ الَّذِي يُبَايِنُ هَيْئَةَ الْأَصْلِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ تَحْقِيقِ الْإِئْتِصَابِ الْمَطْلُوبِ تَعَبُّدًا؛ نَقِيسُ الْإِسْتِنَادَ إِلَى الْحِدَارِ أَوْ الْغَيْرِ عَلَى الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْعَصَا، فَكَمَا أَنَّ الْإِعْتِمَادَ مَشْرُوعٌ لِحِفْظِ الْقِيَامِ، فَكَذَلِكَ الْإِسْتِنَادُ يَشْتَرِكُ مَعَهُ فِي نَفْسِ الْمَقْصِدِ وَهُوَ مَنَعُ السَّقُوطِ مَعَ بَقَاءِ الْإِئْتِصَابِ.

٢. قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ الْإِسْتِنَادَ إِلَى الْجُنْبِ عَلَى الصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَا تُبَاشِرُ بَدَنَ الْمُصَلِّي، فَجَسَدُ الْجُنْبِ طَاهِرٌ لَكِنَّهُ مَمْنُوعُ الْعِبَادَةِ، فَالْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ فِيهِ نَقْصٌ مَعْنَوِيٌّ لَا حِسِّيٌّ، فَلَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ لِطَهَارَةِ الْمَحَلِّ وَكَرِهَتْ تَنْزِيهَا لِعِظَمَةِ الْمَقَامِ.

(٥) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ نَدْبِ الْإِعَادَةِ فِي الْوَقْتِ لِمَنْ اسْتَنَدَ إِلَى ذِي حَدَثٍ أَكْبَرَ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَلَهُمَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ الَّذِي اسْتَعَانَ بِجُنْبٍ أَوْ حَائِضٍ لِيَحْفَظَ قِيَامَهُ فِي الْفَرِيضَةِ قَدْ أَتَى بِرُكْنِ الصَّلَاةِ عَلَى وَجْهِهِ؛ لَكِنَّهُ ارْتَكَبَ مَكْرُوهًا بِالْإِعْتِمَادِ عَلَى مَنْ هُوَ مَمْنُوعٌ شَرْعًا مِنَ الدُّخُولِ

فِي الصَّلَاةِ؛ فَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ لِبَهَارَةِ بَدَنِ الْمُسْتَنَدِ إِلَيْهِ حِسًّا؛ وَأُمِرَ بِالْإِعَادَةِ نَذْبًا
لِجَبْرِ هَذَا التَّقْصِيرِ التَّنْزِيهِيِّ مَا دَامَ الْوَقْتُ الْإِخْتِيَارِيُّ بَاقِيًا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمَ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ
تَقْوَى الْقُلُوبِ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: التَّعْظِيمُ يَقْتَضِي الْبُعْدَ عَنْ كُلِّ مَا فِيهِ شَائِبَةٌ تَقْصُرُ فِي مَقَامِ
الْعِبَادَةِ؛ وَالْإِسْتِنَادُ إِلَى مَنْ تَلَبَّسَ بِحَدَثٍ غَلِيظٍ يُنَافِي كَمَالَ هَذَا التَّعْظِيمِ؛ فَلَمَّا
كَانَ التَّقْصِيرُ فِي وَصْفٍ خَارِجٍ عَنْ مَا هِيَ الصَّلَاةُ لَمْ يَبْطُلِ الْأَصْلُ؛ وَشَرَعَتْ
الْإِعَادَةُ لِتَحْقِيقِ التَّقْوَى وَالْكَمَالِ الْمَطْلُوبِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: التَّصْرِيحُ بِطَهَارَةِ بَدَنِ الْمُؤْمِنِ وَلَوْ كَانَ جُنْبًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
مُמَاسَّتَهُ لَا تُفْسِدُ طَهَارَةَ الْمُصَلِّي وَلَا تَبْطُلُ بِهَا صَلَاتُهُ؛ فَالْإِسْتِنَادُ إِلَيْهِ اسْتِنَادٌ إِلَى
طَاهِرٍ حَقِيقَةٍ؛ فَالْخَلَلُ هُنَا حُكْمِيٌّ لَا حِسِّيٌّ؛ مِمَّا يُوجِبُ الصَّحَّةَ مَعَ النَّذْبِ
لِلْإِعَادَةِ مَا دَامَ الْوَقْتُ مُتَّسِعًا.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: كُلُّ مَكْرُوهِ فِي الصَّلَاةِ لَا يَنْقُضُ أَصْلَهَا يُعَادُ مِنْهُ فِي الْوَقْتِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْإِسْتِنَادُ إِلَى الْجُنْبِ لَيْسَ مِنَ الْمُبْطَلَاتِ لَكِنَّهُ مِمَّا يَنْبَغِي تَرْكُهُ؛ جُبِرَ هَذَا الْخَلَلُ بِالْإِعَادَةِ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ الْإِخْتِيَارِيِّ.

٢. قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَقْبَلُ الْجَبْرُ بِسُجُودِ السَّهْوِ يُجْبَرُ بِالْإِعَادَةِ؛ فَالْإِسْتِنَادُ إِلَى الْجُنْبِ نَقْصٌ فِي هَيْئَةِ الْإِعْتِمَادِ لَا يُلْحَقُهُ السَّهْوُ؛ فَكَانَتْ الْإِعَادَةُ هِيَ الْوَسِيلَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِتَحْصِيلِ صَلَاةٍ خَالِيَةٍ مِنَ الْكَرَاهَةِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ الْإِسْتِنَادِ إِلَى الْجُنْبِ عَلَى الصَّلَاةِ فِي تَوْبٍ فِيهِ نَجَاسَةٌ يَسِيرَةٌ مَعْفُوفٌ عَنْهَا؛ فَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ لَوْجُودِ الْعَفْوِ أَوْ لِبَهَارَةِ الذَّاتِ؛ لَكِنَّ الْإِثْقَالَ إِلَى تَوْبٍ أَكْمَلَ مَنْدُوبٌ فِي الْوَقْتِ لِتَحْصِيلِ مَقْصِدِ التَّنْزِيهِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَمَّا كَانَ الْإِسْتِنَادُ إِلَى الطَّاهِرِ الْمُصَلِّي كَامِلًا لَا كَرَاهَةٍ فِيهِ وَلَا إِعَادَةٍ؛ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِنَادُ إِلَى مَنْ هُوَ عَلَى ضِدِّ حَالِهِ مِمَّنْ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ مُوجِبًا لِنَوْعٍ مِنَ الْخَلَلِ؛ فَلَمَّا لَمْ يَصِلِ الْخَلَلُ إِلَى إِبْطَالِ الرُّكْنِ بَقِيَتِ الصَّحَّةُ مَعَ طَلَبِ الْإِعَادَةِ لِلْمُخَالَفَةِ.

(٦) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ تَرْتِيبِ مَرْتَبَةِ الْجُلُوسِ لِلْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ ثُمَّ جُلُوسٌ كَذَلِكَ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا عَجَزَ عَنْ رُكْنَ الْقِيَامِ بِجَمِيعِ صُورِهِ مِنَ الْإِسْتِقْلَالِ أَوْ الْإِسْتِنَادِ انْتَقَلَ وَجُوبًا إِلَى مَرْتَبَةِ

الجلوس؛ وقوله كذلك تعني أن هذا الجلوس يتبع نفس ترتيب القيام فيجلس مستقيلاً أولاً فإن عجز عن الاستقلال جلس مستنداً إلى ما يعينه؛ تقديماً للمقدور عليه من هيئة الصلاة قبل الانتقال لما دونهما.

٢. الدليل من القرآن الكريم: قال تعالى: الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ".

وجه الاستدلال: أن الله سبحانه نص على ترتيب هيات الصلاة والذكر بحسب الاستطاعة البدنية؛ فقرن القعود بالقيام مما يدل على أن الجلوس هو البدل الشرعي المتعين للمصلي عند تعذر القيام.

٣. الدليل من السنة الشريفة: عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً".

وجه الاستدلال: التصريح النبوي بالانتقال إلى القعود بعد العجز عن القيام يقتضي أن الجلوس رتبة واجبة لا يجوز للمكلف أن يتجاوزها إلى المضطجع ما دام قادراً على الاستقرار قاعداً.

٤. الدليل من القواعد الفقهية:-

١. قاعدة: الميسور لا يسقط بالمعسور؛ فلما تعسر القيام على المريض وبقي الجلوس في ميسور طاقته لزمه الإتيان به حفظاً لما أمكن من ركن الصلاة وصورتها المنقولة.

٢. قَاعِدَةٌ: الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ حَيْثُ إِنَّ الشَّارِعَ رَاعَى حَالَ الضَّعِيفِ فَتَقَلَّهُ مِنْ الْأَصْلِ الشَّاقِّ إِلَى الْبَدَلِ الْمَيْسَرِ رَحْمَةً بِالْمُكَلَّفِ وَصِيَانَةً لِعِبَادَتِهِ عَنِ التَّرْكِ بِسَبَبِ الْعَجْزِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْمُسَاوِي: نَقِيسُ الرُّكْنِيَّةِ فِي حَقِّ الْمَرِيضِ بَيْنَ الْقِيَامِ لِلْقَادِرِ وَالْجُلُوسِ لِلْعَاجِزِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْقِيَامَ رُكْنٌ فِي حَقِّ السَّلِيمِ لَا يَصِحُّ تَرْكُهُ، فَكَذَلِكَ الْجُلُوسُ رُكْنٌ فِي حَقِّ الْمَرِيضِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَعَدَّاهُ إِلَى الْإِضْطِجَاعِ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي مَقْصِدِ إِقَامَةِ الْعِبَادَةِ عَلَى أَثْمٍ وَجْهِ مُمَكِّنٍ.

٢. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ تَقْدِيمِ الْأَشْبَهِ بِالْأَصْلِ عِنْدَ التَّعَدُّرِ؛ نَقِيسُ مَرْتَبَةِ الْجُلُوسِ عَلَى مَرْتَبَةِ الْإِسْتِنَادِ، فَكَمَا قُدِّمَ الْإِسْتِنَادُ عَلَى الْجُلُوسِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى هَيْئَةِ الْقِيَامِ، فَكَذَلِكَ يُقَدَّمُ الْجُلُوسُ عَلَى الْإِضْطِجَاعِ لِأَنَّ فِي الْجُلُوسِ انْتِصَابًا لِلصَّدْرِ يُشَبِّهُ الْأَصْلَ بِخِلَافِ الْإِنْطِطَاعِ.

(٧) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ مَنْدُوبَاتِ جُلُوسِ الْمَرِيضِ فِي الْفَرِيضَةِ وَصِفَةِ التَّرْبُعِ وَتَبَدُّلِ الْهَيْئَةِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَتَرَبَّعَ كَالْمُتَّقِلِ، وَغَيْرَ جِلْسَتِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ الَّذِي يَعْجِزُ عَنِ الْقِيَامِ يُنْدَبُ لَهُ أَنْ يَجْلِسَ مُتَرَبِّعًا فِي مَوْضِعِ قِيَامِهِ وَرُكُوعِهِ لِأَنَّ التَّرْبُعَ هُوَ الْإَيْسَرُ لِلْمَرِيضِ وَالْأَثْبَتُ لِبَدَنِهِ، فَإِذَا أَرَادَ السُّجُودَ أَوْ جَلَسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ أَوْ لِلتَّشْهُدِ غَيْرَ هَيْئَةِ التَّرْبُعِ إِلَى صِفَةِ الْجُلُوسِ

المَعْهُودَةُ لِيُمَيِّزَ بَيْنَ مَرَاتِبِ الْأَفْعَالِ فِي الصَّلَاةِ وَيَفْصِلَ بَيْنَ مَا نَابَ عَنِ الْقِيَامِ وَمَا هُوَ جُلُوسٌ أَصْلِيٌّ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا.

وَجْهُهُ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالذِّكْرِ حَالَ الْقُعُودِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْقِيَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْقُعُودِ جَاءَ مُطْلَقًا، فَيُصْرَفُ إِلَى أَكْمَلِ هَيَّاتِ الْقُعُودِ وَأَثْبَتَهَا لِلْعِبَادَةِ، وَهُوَ التَّرْبُّعُ الَّذِي فِيهِ اسْتِقْرَارٌ لِلْجَسَدِ وَتَفَرُّغٌ لِلْخُشُوعِ وَالتَّدْبِيرِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا.

وَجْهُهُ الْإِسْتِدْلَالُ: فِعْلُهُ ﷺ لِلتَّرْبُّعِ حَالَ الْقُعُودِ فِي الصَّلَاةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْهَيْئَةَ مَشْرُوعَةٌ وَمَسْنُوءَةٌ، فَنَزَلَتْ مَنْزِلَةَ الْكَمَالِ لِمَنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ مِنْ جُلُوسٍ، وَتَغْيِيرُهُ لِلْجِلْسَةِ فِي السُّجُودِ مَعْلُومٌ مِنْ ضَرُورَةِ صِفَةِ صَلَاتِهِ الْمَنْقُولَةِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ فَلَمَّا كَانَ الْمَرِيضُ يَحْتَاجُ إِلَى جِلْسَةٍ فِيهَا رَاحَةٌ وَتَمَكُّنٌ لِيُطِيلَ الْقِرَاءَةَ، شُرِعَ لَهُ التَّرْبُّعُ لِأَنَّهُ أَقْلُ مَشَقَّةٍ مِنَ الْإِفْتِرَاشِ الدَّائِمِ الَّذِي قَدْ يُؤْلِمُ السَّاقِينَ.

وَلَوْ سَقَطَ قَادِرٌ بِزَوَالِ عِمَادٍ بَطَلَتْ ^(٨)، وَإِلَّا كُرِهَ ^(٩)، ثُمَّ تُدْبَ عَلَى أَيْمَنِ، ثُمَّ
أَيْسَرَ، ثُمَّ ظَهَرَ ^(١٠)

٢. قَاعِدَةٌ: الْعِبَادَةُ الْمُؤَدَّاةُ عَلَى وَجْهِ يَخْصُصُهَا يُنْدَبُ فِيهَا التَّمْيِزُ؛ فَلَمَّا كَانَ
الْجُلُوسُ فِي الصَّلَاةِ لَهُ مَوَاضِعُ مُخْتَلِفَةٌ، تُدْبَ التَّرْبُعُ لِمَا نَابَ عَنِ الْقِيَامِ،
وَالِافْتِرَاشُ لِمَا هُوَ جُلُوسٌ أَصْلِيٌّ لِيَحْصَلَ التَّمَايُزُ بَيْنَ الْأَرْكَانِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: نَقِيسُ جُلُوسِ الْمَرِيضِ فِي الْفَرِيضَةِ عَلَى جُلُوسِ الْمُتَنَفِّلِ فِي
النَّافِلَةِ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كِلَاهُمَا يُصَلِّي مِنْ جُلُوسٍ، فَمَا تُدْبَ لِلْمُتَنَفِّلِ مِنْ تَرْبُعٍ
لِتَحْصِيلِ الْاسْتِقْرَارِ تُدْبَ لِلْمَرِيضِ لِاتِّحَادِ السَّبَبِ وَهِيَ الْحَاجَةُ إِلَى التَّمَكُّنِ.

٢. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ؛ نَقِيسُ تَغْيِيرِ الْحِلْسَةِ بَيْنَ
السَّجْدَتَيْنِ لِلْمَرِيضِ عَلَى الْإِتِّقَالِ مِنَ الْقِيَامِ إِلَى الرُّكُوعِ لِلْسَّلَامِ؛ فَلَمَّا كَانَ
السَّلَامُ يَنْتَقِلُ لِيُؤَدِّيَ كُلَّ رُكْنٍ بِهَيْئَةٍ تُنَاسِبُهُ، لَزِمَ الْمَرِيضُ تَغْيِيرَ هَيْئَةِ جُلُوسِهِ
لِيُشْعَرَ نَفْسُهُ بِالِاتِّقَالِ بَيْنَ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ.

(٨) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ بَطْلَانِ صَلَاةِ الْقَادِرِ الْمُسْتَنَدِ اسْتِنَادًا كَلْبِيًّا

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَلَوْ سَقَطَ قَادِرٌ بِزَوَالِ عِمَادٍ بَطَلَتْ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ
الْمُصَلِّيَ الْقَادِرَ عَلَى الْقِيَامِ اسْتِقْلَالًا إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى شَيْءٍ كَحِدَارٍ أَوْ عَمُودٍ
بِحَيْثُ لَوْ أُزِيلَ ذَلِكَ الشَّيْءُ لَسَقَطَ الْمُصَلِّي فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْهَيْئَةَ

تُخْرِجُهُ عَنْ حَقِيقَةِ الْقِيَامِ الشَّرْعِيِّ الْمَطْلُوبِ إِلَى حَقِيقَةِ الْإِسْتِنَادِ الْمَحْضِ الَّذِي هُوَ رُخْصَةٌ لِلْعَاجِزِ فَقَطْ، فَالْقَادِرُ هُنَا تَرَكَ رُكْنَ الْقِيَامِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ.

وَجْهٌ الْإِسْتِدْلَالُ: الْأَمْرُ بِالْقِيَامِ يَقْتَضِي الْإِثْبَانَ بِمَا يُسَمَّى قِيَامًا فِي اللُّغَةِ وَالْعُرْفِ؛ وَالْمُسْتِنْدُ اسْتِنَادًا يُؤَدِّي لِسُقُوطِهِ عِنْدَ زَوَالِ مُسْتَنْدِهِ لَا يُسَمَّى قَائِمًا بِنَفْسِهِ بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِهِ؛ فَلَمْ يَمَثَلِ الْأَمْرُ الْقُرْآنِيُّ بِالْقِيَامِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، فَتَبَطَّلَ لِتَفْرِيطِهِ فِي مَا هِيَ الصَّلَاةُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ الْمُسَيِّءِ صَلَاتَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ.

وَجْهٌ الْإِسْتِدْلَالُ: الْقِيَامُ الْمَأْمُورُ بِهِ هُوَ الْفِعْلُ الْمُسْتَقِلُّ الَّذِي كَانَ يُؤَدِّيهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ؛ وَالْإِعْتِمَادُ الْكُلِّيُّ الَّذِي يُصِيرُ الْمُصَلِّيَ كَالْمُعَلَّقِ بِالْحِدَارِ يُنَافِي هَذَا الْهَدْيَ النَّبَوِيَّ؛ لِأَنَّ مَنْ يَسْقُطُ بِزَوَالِ عِمَادِهِ لَمْ يَقُمْ حَقِيقَةً بَلْ اسْتَعَارَ قِيَامًا مِنْ غَيْرِهِ فَلَا تَبَرُّأَ ذِمَّتُهُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ التَّوْقِيفُ؛ فَالْقِيَامُ هَيْئَةٌ تَعْبُدِيَّةٌ مَحْضَةٌ حَدَّهَا الشَّارِعُ بِالِإِتِّصَابِ؛ وَالْإِسْتِنَادُ الْمُؤَدِّي لِلْسُقُوطِ خُرُوجٌ عَنْ هَذِهِ الْهَيْئَةِ الْمَوْقُوفَةِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْهَا؛ فَالْقَادِرُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ التَّبْدِيلُ حَتَّى لَا يَتَلَاعَبَ بِصُورِ الْفَرَائِضِ.

٢. قَاعِدَةٌ: مَا قَارَبَ الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمُهُ؛ فَالِاسْتِنَادُ الشَّدِيدُ الَّذِي يُسْقِطُ صَاحِبَهُ عِنْدَ زَوَالِهِ يُقَارَبُ الْجُلُوسَ فِي مَعْنَى الرَّاحَةِ وَعَدَمِ كَلْفَةِ التَّحْمُلِ؛ فَأُعْطِيَ حُكْمُ الْجُلُوسِ؛ وَمَنْ صَلَّى جَالِسًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِتَرْكِ الرُّكْنِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ تَرْكِ الْإِسْتِقْلَالِ بِالرُّكْنِ مَعَ الْقُدْرَةِ؛ نَقِيسُ الْمُسْتِنَادِ اسْتِنَادًا يُسْقِطُهُ عَلَى الْجَالِسِ بِغَيْرِ عُدْرٍ؛ فَكَمَا بَطَلَتْ صَلَاةُ الْجَالِسِ لِعِلَّةِ تَرْكِ مَقْصُودِ الرُّكْنِ؛ تَبْطُلُ صَلَاةُ الْمُسْتِنَادِ لِأَنَّهُ تَرَكَ حَمْلَ بَدَنِهِ نَفْسِهِ فَلَمْ يُحَقِّقِ الْقِيَامَ الشَّرْعِيَّ مَعَ تَمَكُّنِهِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَمَّا جَازَ الْإِسْتِنَادُ لِلْعَاجِزِ لِعِلَّةِ الضَّرُورَةِ وَدَفَعَ الْحَرَجَ؛ حَرُمَ عَلَى الْقَادِرِ لِاتِّفَاعِ تِلْكَ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَ تَدُورُ مَعَ أَعْدَارِهَا وَجُودًا وَعَدَمًا؛ فَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي هُنَا قَادِرًا لَمْ يَسْتَحِقَّ الرُّخْصَةَ فَصَارَ فِعْلُهُ هَذَا لِلرُّكْنِ الْمَفْرُوضِ.

(٩) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ حُكْمِ الْإِسْتِنَادِ الْيَسِيرِ لِلْقَادِرِ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَإِلَّا كُرِهَ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ الْقَادِرَ عَلَى الْقِيَامِ مُسْتَقِيلًا إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى شَيْءٍ كَجِدَارٍ أَوْ عَصَاً اعْتِمَادًا خَفِيفًا بِحَيْثُ لَوْ أُزِيلَ ذَلِكَ الْمُسْتَنَدُ لَمْ يَسْقِطِ الْمُصَلِّي بَلْ يَبْقَى ثَابِتًا فِي مَكَانِهِ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ مَا هِيَ الرُّكْنُ حَقِيقَةً وَإِنَّمَا تَرَكَ كَمَالَ الْهَيْئَةِ الْمَطْلُوبَةِ لِغَيْرِ عُدْرٍ.

٢. الدليل من القرآن الكريم: قَالَ تَعَالَى: "وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ".

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: الْقُنُوتُ يَمْتَضِي كَمَالَ التَّذَلُّلِ وَانْتِصَابَ الْقَامَةِ لِلَّهِ تَعَالَى؛ وَالْإِسْتِنَادُ لِغَيْرِ عُدْرٍ يُنَافِي هَذَا الْكَمَالَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّرْفُّهِ وَالرَّاحَةِ؛ فَلَمَّا كَانَ النِّهْيُ هُنَا رَاجِعاً إِلَى وَصْفٍ فِي الْقِيَامِ لَا إِلَى دَاتِهِ، لَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ وَبَقِيَ الْفِعْلُ مَكْرُوهاً.

٣. الدليل من السنة الشريفة: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ الْمُسِيِّ صَلَاتِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْقِيَامَ الْمَطْلُوبَ هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يُؤَدِّيهِ الْمُكَلَّفُ بِنَفْسِهِ؛ وَالْإِسْتِنَادُ الْيَسِيرُ بِمَا لَا يُسْقِطُ الْمُصَلِّيَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ قَائِماً حَقِيقَةً، لَكِنَّهُ خِلَافُ مَا كَانَ عَلَيْهِ هَذِي النَّبِيُّ ﷺ مِنْ جِدِّ وَاجْتِهَادٍ فِي الْعِبَادَةِ، فَحُمِلَ فِعْلُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ لِتَرْكِ الْأَفْضَلِ.

٤. الدليل من القواعد الفقهية:-

١. قَاعِدَةٌ: الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ التَّوْقِيفُ؛ فَالْقِيَامُ هَيْئَةٌ مَقُولَةٌ، وَكُلُّ زِيَادَةٍ فِيهَا لِغَيْرِ حَاجَةٍ كَالْإِسْتِنَادِ تَدْخُلُ فِي دَائِرَةِ خِلَافِ الْأَوَّلَى أَوِ الْمَكْرُوهِ، لِأَنَّهَا تُبَاعَدُ بَيْنَ الْمُصَلِّي وَبَيْنَ كَمَالِ الصُّورَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا.

٢. قَاعِدَةٌ: الْكَرَاهَةُ لَا تَنْفِي الصَّحَّةَ؛ فَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ فِعْلِيًّا بِحَيْثُ لَا يَقَعُ لَوْ زَالَ الْعِمَادُ، فَقَدْ حَصَلَ مَقْصُودُ الرُّكْنِ، فَلَمْ يُؤَثِّرِ الْحَلُّ الْيَسِيرُ فِي حُكْمِ الْبُطْلَانِ بَلْ فِي حُكْمِ الثَّوَابِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ تَرْكِ الْإِسْتِقْلَالِ الثَّامِّ بِمَا يَشْغُلُ عَنْ كَمَالِ الصَّلَاةِ؛ نَقِيسُ الْإِسْتِنَادَ الْيَسِيرَ عَلَى الْإِلْتِفَاتِ الْيَسِيرِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْإِلْتِفَاتَ يَشْغُلُ الْقَلْبَ وَلَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، فَكَذَلِكَ الْإِسْتِنَادُ الَّذِي لَا يُسْقِطُ صَاحِبَهُ يُنْقِصُ مِنَ الْهَيْبَةِ وَلَا يَهْدِمُ الرُّكْنَ.

٢. قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ الْإِسْتِنَادَ الْيَسِيرَ لِلْقَادِرِ عَلَى الصَّلَاةِ مَعَ حَمْلِ شَيْءٍ خَفِيفٍ فِي الْيَدِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ؛ فَكَمَا جَازَ ذَلِكَ مَعَ الْكَرَاهَةِ لِإِشْغَالِ الْبَدَنِ بِمَا لَا يَضُرُّ الرُّكْنَ، فَكَذَلِكَ الْإِعْتِمَادُ الْيَسِيرُ الَّذِي لَا يَجْعَلُ الْمُصَلِّيَ عَالَةً عَلَى غَيْرِهِ.

(١٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ تَرْتِيبِ صِفَةِ الْإِضْطِجَاعِ لِلْعَاجِزِ عَنِ الْقُعُودِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ ثُمَّ يُدْبَ عَلَى أَيْمَنِ، ثُمَّ أَيْسَرَ، ثُمَّ ظَهَرَ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْجُلُوسِ بِأَنْوَاعِهِ انْتَقَلَ إِلَى الصَّلَاةِ مُضْطَجِعًا، وَيُنْدَبُ لَهُ تَرْتِيبُ ذَلِكَ بِأَنْ يَبْدَأَ بِجَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ بِوَجْهِهِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَعَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرَ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَعَلَى ظَهْرِهِ وَرِجْلَاهُ لِلْقِبْلَةِ، رِعَايَةً لِأَدَبِ التَّيْمُنِ وَكَمَالِ الْإِسْتِقْبَالِ.

٢. الدليل من القرآن الكريم: قَالَ تَعَالَى: "الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ".

وَجْهُ الاستدلال: تَرْتِيبُ الْآيَةِ جَعَلَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنْبِ بَدَلًا عَنِ الْقُعُودِ عِنْدَ الْعِزِّ، وَذَكَرَ الْجُنُوبَ جَمْعًا يَدُلُّ عَلَى تَعَدُّدِ جِهَاتِ الْإِضْطِجَاعِ، لَكِنَّ السُّنَّةَ جَاءَتْ بِتَفْصِيلِ تَقْدِيمِ الْإِيْمَنِ لِشَرْفِهِ وَمُوَافَقَتِهِ لِفِطْرَةِ النَّوْمِ الشَّرْعِيَّةِ.

٣. الدليل من السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ".

وَجْهُ الاستدلال: النَّصُّ التَّبَوِيُّ رَتَّبَ مَرَاتِبَ الصَّلَاةِ تَنَازُلِيًّا بَعْدَ الْعِزِّ، وَتَقْدِيمُ الْجَنْبِ الْإِيْمَنِ عِنْدَ فُقَهَاءِ الْمَذْهَبِ مَبْنِيٌّ عَلَى عُمُومِ اسْتِحْبَابِ التَّيْمَنِ فِي الْعِبَادَاتِ وَلِأَنَّهُ أَيْسَرُ فِي اسْتِقْبَالِ الْعَيْنِ لِلْقِبْلَةِ كَمَا فِي حَالِ الْإِحْتِضَارِ.

٤. الدليل من القَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةُ التَّيْمَنِ مَطْلُوبٌ فِي كُلِّ طَاعَةٍ؛ فَلَمَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ تَقَرُّبًا لِلَّهِ، وَجَبَ الْبَدْءُ بِأَفْضَلِ الْجِهَاتِ بَدَنِيًّا وَهِيَ الْجِهَةُ الْيُمْنَى لِمَا لَهَا مِنْ مَزِيَّةٍ فِي الشَّرْعِ وَتَفْضِيلِ نَبَوِيٍّ.

٢. قَاعِدَةُ مَا قَارَبَ الشَّيْءَ يُعْطَى حُكْمُهُ؛ فَالِإِضْطِجَاعُ عَلَى الْجَنْبِ الْإِيْمَنِ مَعَ الْإِسْتِقْبَالِ يُقَارِبُ هَيْئَةَ الْقِيَامِ فِي مُوَاجَهَةِ الْقِبْلَةِ بِالْوَجْهِ وَالْمَقَادِيمِ، فَكَانَ أَوْلَى مِنْ الْإِضْطِجَاعِ عَلَى الظَّهْرِ الَّذِي يُبَاعِدُ هَذِهِ الْهَيْئَةَ.

وَأِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ^(١١)، أَوْ مَعَ إِيمَاءٍ بِطَرَفٍ^(١٢)، فَقَالَ، وَغَيْرُهُ لَا نَصَّ، وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ، وَجَازَ قَدْحُ عَيْنٍ أَدَّى لِجُلُوسٍ^(١٣)، لَا اسْتِلْقَاءٍ

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الشُّبْهِ: نَقِيسُ هَيْئَةِ الْمُصَلِّي الْمَرِيضِ عَلَى هَيْئَةِ الْمَيِّتِ فِي لَحْدِهِ؛ يَجَامِعُ أَنَّ كِلَاهُمَا فِي حَالِ اسْتِسْلَامٍ وَتَوَجُّهِ إِلَى مَلِكِ الْمُلُوكِ، فَكَمَا يُجْعَلُ الْمَيِّتُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ وَجُوبًا أَوْ نُدْبًا، تُدْبَ لِلْمُصَلِّي ذَلِكَ لِتَحْقِيقِ كَمَالِ الْأَدَبِ مَعَ الْقِبْلَةِ.

٢. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ رِعَايَةِ تَرْتِيبِ الْأَفْضَلِ عِنْدَ الْعَجْزِ؛ نَقِيسُ تَقْدِيمِ الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ فِي هَيْئَةِ الصَّلَاةِ عَلَى تَقْدِيمِ الْيَدِ الْيُمْنَى فِي الْوُضُوءِ؛ فَكَمَا تُدْبَ التَّيْمُنُ فِي الطَّهَارَةِ لِعِلَّةِ الشَّرَفِ وَالْفَضْلِ، تُدْبَ التَّيْمُنُ فِي صِفَةِ الْإِضْطِجَاعِ لِدَاتِ الْعِلَّةِ.

(١١) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ جَرَيَانِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَلْبِ عِنْدَ الْعَجْزِ الْكُلِّيِّ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ يَقُولُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَسْقُطُ عَنِ الْمُكَلَّفِ مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا، فَإِذَا بَلَغَ مِنَ الْمَرَضِ غَايَةً تَمْنَعُهُ مِنَ الْحَرَكَةِ حَتَّى الْإِيمَاءِ بِالرَّأْسِ أَوْ الْعَيْنَيْنِ، فَإِنَّهُ يَنْوِي أَعْمَالَ الصَّلَاةِ بِقَلْبِهِ فَيَسْتَحْضِرُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَالْبَائِثِقَالَ بَيْنَ الْأَرْكَانِ، رِعَايَةَ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ وَتَعْظِيمًا لِشَأْنِ هَذَا الرُّكْنِ الْأَعْظَمِ الَّذِي لَا يُعْذَرُ فِيهِ أَحَدٌ مَعَ قِيَامِ الْعَقْلِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ غَايَةَ التَّكْلِيفِ هِيَ الْإِسْطِطَاعَةُ، وَالْمُصَلِّي فِي هَذِهِ الْحَالِ مُسْتَطِيعٌ لِلنِّيَّةِ فَلَزِمَتْهُ، وَتَعَدَّرَتْ عَلَيْهِ الْجَوَارِحُ فَسَقَطَتْ، فَبَقِيَ مَا هُوَ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ وَاجِبٌ شَرْعاً بِمُوجِبِ نَصِّ الْآيَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّلَاةَ مَأْمُورٌ بِهَا أَمراً جازماً، وَلَمَّا كَانَتِ النِّيَّةُ هِيَ مَحَلَّ الْإِسْطِطَاعَةِ الْأَخِيرَ لِلْمُكَلَّفِ، وَجَبَ الْإِثْبَانُ بِهَا حَتَّى لَا يَخْرُجَ الْمَرْءُ عَنْ جُمْلَةِ الْمُصَلِّينَ، إِذِ النِّيَّةُ لَا يَعْجِزُ عَنْهَا عَاقِلٌ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةُ الْمَيْسُورِ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ؛ فَلَمَّا تَعَسَّرَ الْفِعْلُ بِالْأَعْضَاءِ وَتَيَسَّرَ بِالْقَلْبِ، لَزِمَ الْمُكَلَّفُ مَا تَيَسَّرَ لَهُ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ لَا يُتْرَكُ بِالْكُلِّيَّةِ مَعَ إِمْكَانِ بَعْضِهِ.

٢. قَاعِدَةُ مَا لَا يُدْرِكُ كُلُّهُ لَا يُتْرَكُ جُلُّهُ؛ فَلَمَّا فَاتَتْ هَيْئَةُ الصَّلَاةِ الظَّاهِرَةُ، وَجَبَ الْإِثْبَانُ بِمَا بَقِيَ مِنْ مَا هَيْئَتُهَا وَهُوَ الْقَصْدُ وَالتَّوَجُّهُ، لِأَنَّ لُبَّ الْعِبَادَةِ هُوَ النِّيَّةُ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ تَعَلُّقِ التَّكْلِيفِ بِالْعَقْلِ؛ نَقِيسُ اسْتِمْرَارَ وَجُوبِ الصَّلَاةِ بِالنِّيَّةِ عَلَى اسْتِمْرَارِ وَجُوبِ التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ بِالْقَلْبِ؛ فَمَا دَامَ الْإِيمَانُ لَا يَسْقُطُ

عَنِ الْآخَرَسِ أَوْ الْمَشْلُولِ، فَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ تَبْقَى جَارِيَةً عَلَى الْقَلْبِ لِبَقَاءِ مَنَاطِ التَّكْلِيفِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَمَّا بَطَلَتْ صَلَاةٌ مَنْ عَمِلَ بِجَوَارِحِهِ مَعَ غَيُوبَةِ عَقْلِهِ كَالْمَجْنُونِ، صَحَّتْ وَوَجَبَتْ صَلَاةٌ مَنْ غَابَتْ جَوَارِحُهُ مَعَ حُضُورِ عَقْلِهِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَوْجُودُهُ يُوجِبُ آدَاءَ الْفِعْلِ بِمَا أَمَّكَنَ.

(١٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ وَجُوبِ الْإِيمَاءِ بِالْعَيْنِ لِلْعَاجِزِ عَنْ غَيْرِهَا

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ أَوْ مَعَ إِيمَاءٍ بِطَرَفٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا بَلَغَ مِنَ الْعَجْزِ مَبْلَغًا مَنَعَهُ مِنَ الْحَرَكَةِ بِرَأْسِهِ أَوْ بَدَنِهِ، وَكَانَ قَادِرًا عَلَى تَحْرِيكِ أَجْفَانِهِ أَوْ عَيْنَيْهِ، لَزِمَهُ أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ الْحَرَكَةَ إِيمَاءً يُتَوَبُّ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَيُعْمَضُ عَيْنَيْهِ قَلِيلًا لِلرُّكُوعِ وَيَزِيدُ فِي الْإِعْمَاضِ لِلسُّجُودِ، لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ تَسْتَفْرِغُ جُهْدَ الْمُكَلَّفِ فِي الطَّاعَةِ وَلَا تُسْقِطُ عَنْهُ الْمَقْدُورَ عَلَيْهِ بِفَوَاتِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.

وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ: الْوُسْعُ الشَّرْعِيُّ يَشْمَلُ كُلَّ حَرَكَةٍ بَدَنِيَّةٍ يُمَكِّنُ بِذُلْهَا فِي سَبِيلِ الْإِمْتِنَالِ، وَالْإِيمَاءُ بِالطَّرَفِ هُوَ جُزْءٌ مِنْ وُسْعِ الْمَرِيضِ الْمَحْبُوسِ فِي جَسَدِهِ، فَمَا دَامَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي نِطاقِ التَّكْلِيفِ الْمُرتَبِطِ بِالْقُدْرَةِ، فَلَا يُعَذَّرُ الْمُكَلَّفُ بِتَرْكِهِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: هَذَا النَّصُّ النَّبَوِيُّ يُؤَصِّلُ لِقَاعِدَةِ الْإِسْتِمْسَاكِ بِأَقْلٍ مَرَاتِبِ الْعِبَادَةِ عِنْدَ الْعَجْزِ، فَالْمُصَلِّي إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْإِيْمَاءَ بِالرَّأْسِ بَقِيَتْ اسْتَطَاعَتُهُ فِي طَرَفِهِ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ بَذْلُ هَذَا الْمَيَسُورِ لِتَحْقِيقِ مَا هِيَ الصَّلَاةُ بِبَقِيَّتِ الْإِسْتَطَاعَةِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: الْمَيَسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ؛ فَلَمَّا تَعَسَّرَتِ الْأَرْكَانُ الْفِعْلِيَّةُ كُلُّهَا وَبَقِيَ تَحْرِيكُ الْعَيْنِ مَيَسُورًا، لَزِمَ الْإِثْبَانُ بِهَذَا الْقَدْرِ الْمُمْكِنِ لِأَنَّ السُّقُوطَ مُنَوِّطٌ بِالْعَجْزِ التَّامِّ وَهُوَ هُنَا لَمْ يَتَحَقَّقْ بَعْدُ.

٢. قَاعِدَةٌ: مَا لَا يُدْرِكُ كُلُّهُ لَا يُتْرَكُ جُلُّهُ؛ فَإِذَا فَاتَ الْمُصَلِّي أَكْثَرُ هَيَّاتِ الصَّلَاةِ لَمْ يَجْزِ لَهُ تَرْكُ مَا بَقِيَ مِنْهَا وَهُوَ الْإِيْمَاءُ بِالْعَيْنِ، لِأَنَّ حَقَّ الْعِبَادَةِ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ مَا دَامَ عَقْلُهُ يُدْرِكُ التَّكْلِيفَ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْمُسَاوِي: نَقِيسُ الْإِيْمَاءِ بِالْعَيْنِ عَلَى الْإِيْمَاءِ بِالرَّأْسِ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كِلَيْهِمَا حَرَكَةُ عُضْوٍ تُنَوِّبُ عَنْ حَرَكَةِ بَدَنِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، فَمَا وَجَبَ فِي الْأَعْلَى وَهُوَ الرَّأْسُ وَجَبَ فِي مَرَاتِبِ الطَّرَفِ عِنْدَ فَقْدِ الْأَوَّلِ لِإِشْتِرَاكِهِمَا فِي عِلَّةِ التَّعَبُّدِ بِالْمَقْدُورِ.

٢. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ الْإِفْصَاحِ عَنِ الْمَعْنَى بِالْحَرَكَةِ بَدَلَ الْقَوْلِ؛ نَقِيسُ اسْتِعْمَالِ الطَّرْفِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْإِشَارَةِ لِلْأَخْرَسِ، فَكَمَا صَحَّتْ وَوَجَبَتْ إِشَارَةُ الْأَخْرَسِ لِتَقْوَمَ مَقَامَ نُطْقِهِ، وَجَبَ تَحْرِيكُ الْعَيْنِ لِلْمَرِيضِ لِتَقْوَمَ مَقَامَ انْحِنَاءِ ظَهْرِهِ حِفْظًا لِصُورَةِ الْأَدَاءِ.

(١٣) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ بِالنِّيَّةِ وَجَوَازِ تَرْكِ الْقِيَامِ لِأَجْلِ التَّدَاوِي

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ فَقَالَ، وَغَيْرُهُ لَا نَصَّ، وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ، وَجَازَ قَدْحُ عَيْنٍ أَدَّى لِجُلُوسٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْإِمَامَ الْمَازِرِيَّ قَالَ بِوُجُوبِ الصَّلَاةِ بِالنِّيَّةِ لِمَنْ عَجَزَ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ بَدَنِيٍّ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ نَصٌّ صَرِيحٌ عَنْ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي هَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ، لَكِنْ قَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ تَقْتَضِي الْوُجُوبَ لِبَقَاءِ الْعَقْلِ مَنَاطِ التَّكْلِيفِ، كَمَا بَيَّنَّ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يُجْرِيَ عَمَلِيَّةً لِعَيْنِهِ كَالْقَدْحِ وَلَوْ أَدَّى ذَلِكَ لِتَرْكِ الْقِيَامِ وَالصَّلَاةِ مِنْ جُلُوسٍ رِعَايَةً لِمَصْلَحَةِ الْبَصَرِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ".

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ بَعِيدَهُ التَّيْسِيرَ فِي مَوَاضِعِ التَّكْلِيفِ، وَمِنْ ذَلِكَ إِبَاحَةُ تَرْكِ الْقِيَامِ لِأَجْلِ التَّدَاوِي وَحِفْظِ الْحَوَاسِّ، لِأَنَّ الْإِلْزَامَ بِالْقِيَامِ مَعَ خَوْفِ فَوَاتِ الْبَصَرِ هُوَ عُسْرٌ بَيْنُ مَنْفِيٍّ بِنَصِّ الْآيَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ".

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: النَّصُّ النَّبَوِيُّ رَبَطَ الْإِمْتِثَالَ بِالِاسْتِطَاعَةِ، وَالْمَرِيضُ الَّذِي يُعَالِجُ عَيْنَهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ طَبِيبًا، فَيَأْتِي بِالْمِيسُورِ وَهُوَ الْجُلُوسُ، كَمَا يُؤَيِّدُ قَوْلَ الْمَازِرِيِّ فِي وَجُوبِ النِّيَّةِ لِأَنَّهَا آخِرُ مَا يُسْتَطَاعُ بِذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَةِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ فَلَمَّا كَانَتْ صَيَانَةُ الْبَصَرِ تَقْتَضِي تَرْكَ الْقِيَامِ فَتَرَةَ الْعِلَاجِ، جَلَبَتْ هَذِهِ الْحَاجَةَ تَيْسِيرًا بِإِسْقَاطِ الرُّكْنِ وَالِاتِّقَالَ إِلَى الْبَدَلِ لِحِفْظِ الْأَعْضَاءِ.

٢. قَاعِدَةٌ: الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ؛ فَتَرَكَ الْقِيَامَ لِلْقَادِرِ مَحْظُورٌ فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّ ضَرُورَةَ الْعِلَاجِ لِمَنْعِ الْعَمَى أَبَاحَتْ هَذَا التَّرْكَ لِأَنَّ حِفْظَ الْحَوَاسِّ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرْعِ الضَّرُورِيَّةِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ حِفْظِ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ فِي سَلَامَةِ الْبَدَنِ؛ نَقِيسُ تَرْكَ الْقِيَامِ لِعِلَاجِ الْعَيْنِ عَلَى تَرْكِهِ لِعِلَاجِ الْجُرُوحِ الشَّدِيدَةِ، فَمَا دَامَ الْقِيَامُ سَبَبًا فِي فَسَادِ الْعِلَاجِ سَقَطَ حُكْمُهُ مَرَحَلِيًّا تَقْدِيمًا لِمَصْلَحَةِ الْبَرِّ.

فَيُعِيدُ أَبَدًا^(١٤)، وَصُحِّحَ عُذْرُهُ أَيْضًا^(١٥)، وَلِمَرِيضٍ سَتَرُ نَجَسٍ بَطَاهِرٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ كَالصَّحِيحِ عَلَى الْأَرْجَحِ^(١٦)

٢. قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: نَقِيسُ رَأْيِ الْمَازِرِيِّ فِي وُجُوبِ الصَّلَاةِ بِالنِّيَّةِ عَلَى وُجُوبِ التَّوْحِيدِ بِالْقَلْبِ لِمَنْ حُسِنَ عَنِ النُّطْقِ وَالْفِعْلِ، بِجَامِعٍ أَنَّ كِلَيْهِمَا تَكْلِيفٌ مُرْتَبِطٌ بِبَقَاءِ الْعَقْلِ، فَلَا يَخْرُجُ الْمُكَلَّفُ عَنْ دَائِرَةِ الْعِبَادَةِ مَا دَامَ قَلْبُهُ حَاضِرًا.

(١٤) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ بُطْلَانِ صَلَاةِ الْمُسْتَلْقِي مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى مَا هُوَ أَعْلَى

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ يَقُولُهُ اسْتِلْقَاءٌ فَيُعِيدُ أَبَدًا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا تَرَكَ مَرَاتِبَ الصَّلَاةِ الْمَقْدُورَ عَلَيْهَا كَالْقِيَامِ أَوْ الْجُلُوسِ أَوْ الْإِضْطِجَاعِ عَلَى الْجَنْبِ، وَانْتَقَلَ لِلصَّلَاةِ مُسْتَلْقِيًا عَلَى ظَهْرِهِ بغيرِ عُذْرٍ شَرْعِيٍّ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَوَجَبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ مَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ مِنْ رُكْنِ الْهَيْئَةِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ، فَكَانَ مُفْرَطًا فِي مَا هِيَ الصَّلَاةُ، وَالْإِخْلَالُ بِالرُّكْنِ عَمْدًا يُوجِبُ الْبُطْلَانَ الْكُلِّيَّ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: الْأَمْرُ بِالْقِيَامِ لِلْقَادِرِ أَمْرٌ يَرْكُنُ لَا تَبْرَأُ الذِّمَّةُ إِلَّا بِهِ، فَمَنْ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْقِيَامِ لَمْ يَمْتَثِلِ الْأَمْرَ بِالْحِفْظِ وَالْقِيَامِ، فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمَا كُفِّلَ بِهِ مَعَ اسْتَطَاعَتِهِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: النَّصُّ النَّبَوِيُّ رَتَّبَ مَرَاتِبَ الصَّلَاةِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ الْمُقْتَضِي لِلتَّرْتِيبِ عِنْدَ الْعَجْزِ، فَمَنْ تَرَكَ الرُّتْبَةَ الْأَعْلَى (كَالْقِيَامِ أَوْ الْجُلُوسِ) وَانْتَقَلَ لِلِاسْتِقْلَاءِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِمَّا فَوْقَهُ، فَقَدْ خَالَفَ التَّرْتِيبَ الشَّرْعِيَّ الْمَأْمُورَ بِهِ، فَتَبَطَّلُ صَلَاتُهُ لِتَرْكِهِ الْوَاجِبَ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: الْمَيَسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ؛ فَمَا دَامَ الْقِيَامُ أَوْ الْجُلُوسُ مَيَسُورًا فِي حَقِّ الْمُصَلِّي، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ بِإِمْكَانِ الْإِسْتِقْلَاءِ، فَفِعْلُ الْبَدَلِ مَعَ إِمْكَانِ الْأَصْلِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ شَرْعًا.

٢. قَاعِدَةٌ: التَّرْتِيبُ فِي الْبَدَلِيَّاتِ وَاجِبٌ؛ فَلَمَّا كَانَتْ هَيَّاتُ الصَّلَاةِ بَدَلًا بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ لِلْعُذْرِ، وَجَبَ رِعَايَةُ تَرْتِيبِهَا، فَالْقَفْزُ عَنْ مَرْتَبَةٍ مَقْدُورٍ عَلَيْهَا إِلَى مَا دُونَهَا يُبْطِلُ حَقِيقَةَ الْإِسْتِقْلَاءِ الرَّخْصِيِّ، فَتَبَطَّلُ الصَّلَاةُ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةِ تَرْكِ الرُّكْنِ عَمْدًا مَعَ التَّمَكُّنِ؛ نَقِيسُ مَنْ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ بِمَنْ صَلَّى بِلَا رُكُوعٍ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَكَمَا بَطَلَتْ صَلَاةُ الثَّانِي لِتَرْكِ مَا هِيَ الرُّكْنُ، تَبَطَّلُ صَلَاةُ الْمُسْتَلْقِي لِذَاتِ الْعِلَّةِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَمَّا صَحَّتْ صَلَاةُ الْمَرِيضِ مُسْتَلْقِيًا لِإِلَّةِ الْعَجْزِ رَحْمَةً مِنَ الشَّارِعِ، وَجَبَ أَنْ تَبَطَّلَ فِي حَقِّ الْقَادِرِ لِإِنْتِفَاءِ هَذِهِ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ

عَلَيْهِ وَجُوداً وَعَدَمًا، فَمَنْ فَعَلَ صُورَةَ الرُّخْصَةِ بِلَا سَبَبٍ فَقَدْ أَبْطَلَ أَصْلَ فَرِيضَتِهِ.

(١٥) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ صِحَّةِ مَا مَضَى مِنَ الصَّلَاةِ بِالْعُذْرِ عِنْدَ زَوَالِهِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَصَحَّحَ عُذْرَهُ أَيضًا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ الَّذِي شَرَعَ فِي صَلَاتِهِ يَبْدُلُ كَالْجُلُوسِ لِعُذْرِ شَرْعِيٍّ ثُمَّ زَالَ عُذْرُهُ وَقَدَرَ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الْقِيَامُ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ مَا آدَاهُ مِنَ الرِّكَعَاتِ أَوْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ حَالَ عُذْرِهِ يُحْكَمُ بِصِحَّتِهِ وَلَا يَبْطُلُ، فَلَا يُطَالَبُ بِإِعَادَةِ مَا مَضَى، بَلْ يَنْتَقِلُ إِلَى الْقِيَامِ فِيمَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ، لِأَنَّ فِعْلَهُ لِلْبَدَلِ كَانَ مَادُونًا فِيهِ شَرْعًا وَقَدْ لُبِوسِهِ بِهِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: "فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ".

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْمُصَلِّيَ قَدْ بَدَلَ اسْتَطَاعَتَهُ حَالَ عُذْرِهِ، فَاِمْتَثَلَ الْأَمْرَ الْإِلَهِيَّ فِي تِلْكَ اللَّحْظَةِ، وَالْإِمْتِثَالُ يَقْتَضِي الْإِجْزَاءَ، فَمَا فَعَلَهُ كَانَ هُوَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ، فَلَا يَبْطُلُ بِطُرُوءِ الْقُدْرَةِ لِأَنَّ مَا مَضَى لَا يَعُودُ تَكْلِفًا مَرَّةً أُخْرَى.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا".

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَتَّبَ الْأَدَاءَ عَلَى مِقْدَارِ الْإِسْتَطَاعَةِ، فَالْمُصَلِّيُ الَّذِي كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ فَقَعَدَ قَدْ فَعَلَ عَيْنَ مَا أَمَرَ بِهِ الشَّارِعُ، وَالْفِعْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ شَرْعًا لَا يُوصَفُ بِالْبُطْلَانِ بَعْدَ وَقُوعِهِ، لِأَنَّ الرُّخْصَةَ فِيهِ صَحِيحَةٌ وَمُعْتَبَرَةٌ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: الْإِذْنُ الشَّرْعِيُّ يُنَافِي الضَّمَانَ وَالْبُطْلَانَ؛ فَلَمَّا كَانَ الشَّارِعُ قَدْ أَذِنَ لِلْمَرِيضِ بِالْجُلُوسِ، صَارَ فِعْلُهُ حَالِ الْعُذْرِ مَشْرُوعاً صَحِيحاً، وَالْمَشْرُوعُ لَا يَنْقَلِبُ مَمْنُوعاً بِزَوَالِ سَبَبِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بَلْ يَبْقَى عَلَى حُكْمِ الصَّحَّةِ.

٢. قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ فَالصَّلَاةُ الَّتِي أَدَّاهَا الْمُصَلِّي بِعُذْرٍ وَقَعَتْ صَحِيحَةً بَيِّقِينَ فِي وَقْتِهَا، فَلَا تَبْطُلُ بِالشَّكِّ الطَّارِئِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ، لِأَنَّ الدِّمَّةَ قَدْ بَرَّتْ بِالْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ صِحَّةِ الْعِبَادَةِ بِحَسَبِ حَالِ الْمُكَلَّفِ وَقَتِ الشَّرُوعِ؛ نَقِيسُ مَنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ أَتْنَاءَ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ طَهَّرَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ التَّيْمُمِ؛ فَكَمَا أَنَّ طَهَارَةَ مَنْ صَلَّى بِالتَّيْمُمِ صَحِيحَةٌ لِأَنَّ عُذْرَهُ كَانَ مُتَحَقِّقاً، فَكَذَلِكَ جُلُوسُ الْمُصَلِّي صَحِيحٌ لِأَنَّ عِلَّةَ الرُّخْصَةِ كَانَتْ قَائِمَةً.

٢. قِيَاسُ الْمُسَاوِي: نَقِيسُ رُبَّةِ الْعُذْرِ فِي هَيْئَةِ الصَّلَاةِ عَلَى رُبَّةِ الْعُذْرِ فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ؛ فَمَنْ صَلَّى بِمَا يَسْتُرُهُ لِعُذْرٍ ثُمَّ وَجَدَ سَاتِراً أَكْمَلَ فَمَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ صَحِيحٌ بَيِّقِينَ، فَكَذَلِكَ الْمُصَلِّي هُنَا يَسْتَمِرُّ فِي صَلَاتِهِ مَعَ تَغْيِيرِ الْهَيْئَةِ لِأَنَّ الْعُذْرَ الْمَاضِيَ صَحِيحٌ شَرْعاً.

(١٦) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ جَوَازِ سِتْرِ النَّجَاسَةِ بِحَائِلٍ طَاهِرٍ لِلْمَرِيضِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَلِمَرِيضٍ سَتْرٌ نَجِسٌ بَطَاهِرٌ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ كَالصَّحِيحِ عَلَى الْأَرْجَحِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَرِيضَ الَّذِي يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ تَطْهِيرُ مَكَانِ صَلَاتِهِ (كَالْفِرَاشِ أَوْ الْأَرْضِ النَّجِسَةِ) لِضَعْفِهِ أَوْ لِحَوْفِ زِيَادَةِ أَلَمِهِ بِالِائْتِقَالِ، يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَضَعَ حَائِلًا طَاهِرًا تَحِينًا فَوْقَ النَّجَاسَةِ وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، وَتَصِحُّ صَلَاتُهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَرْجَحِ فِي الْمَذْهَبِ، لِأَنَّ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ لِلنَّجَاسَةِ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ بِهَذَا السَّتْرِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ نَصَّ الْآيَةِ يَنْفِي كُلَّ مَا فِيهِ ضِيقٌ أَوْ مَشَقَّةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْمُكَلَّفِ، وَالْإِزَامُ الْمَرِيضِ يَعْصِلُ مَكَانَهُ أَوْ الْإِائْتِقَالُ مَعَ وُجُودِ الْأَلَمِ فِيهِ حَرَجٌ بَيْنٌ، فَنَاسَبَ أَنْ يَكُونَ سَتْرُ النَّجَاسَةِ بَطَاهِرٌ مَخْرَجًا شَرْعِيًّا لِدَفْعِ هَذَا الْحَرَجِ عَنِ الْمَرِيضِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ طَهَارَةَ الْمَكَانِ مَأْمُورٌ بِهَا، فَإِذَا عَجَزَ الْمَرِيضُ عَنْ تَحْصِيلِ الطَّهَارَةِ الْكَامِلَةِ بِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، أَتَى يَمَّا يَسْتَطِيعُ وَهُوَ الْحِيلُولَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا يَثُوبُ طَاهِرٌ، لِيَكُونَ مُؤَدِّيًّا لِمَا كُلفَ بِهِ عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِ الْبَدَنِيَّةِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: الْمَشَقَّةُ تُجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ فَلَمَّا كَانَتْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ عَنِ الْمَرِيضِ فِي حَالِ عِلَّتِهِ تَشَقُّ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْمُعْتَادِ، جَلَبَ ذَلِكَ تَيْسِيرًا بِالِاكْتِفَاءِ بِسِتْرِهَا بِطَاهِرٍ صَيَّانَةً لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ وَرَفَقًا بِالْمُكَلَّفِ.

٢. قَاعِدَةٌ: الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ؛ فَمُبَاشَرَةُ النَّجَاسَةِ مَحْظُورَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنْ ضَرُورَةُ الْمَرَضِ مَعَ تَعَذُّرِ التَّطْهِيرِ أَبَاحَتْ الْإِكْتِفَاءَ بِالْحَائِلِ الطَّاهِرِ، لِأَنَّ حِفْظَ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا أَوْلَى مِنَ الْإِنْتِظَارِ حَتَّى يَتِمَّكَنَ مِنَ التَّطْهِيرِ الْحِسِّيِّ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ الْإِنْفِصَالِ عَنِ النَّجَاسَةِ بِحَائِلٍ؛ نَقِيسُ سِتْرِ مَكَانِ الصَّلَاةِ بِطَاهِرٍ عَلَى لُبْسِ الْخُفِّ الطَّاهِرِ فَوْقَ رِجْلِ بِهَا نَجَاسَةٌ لَا يُمَكِّنُ غَسْلُهَا؛ فَكَمَا صَحَّتِ الصَّلَاةُ بِالْخُفِّ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ لَمْ يُبَاشِرِ النَّجَاسَةَ، تَصَحُّ بِالسِّتْرِ لِإِعْدَامِ الْمُبَاشَرَةِ الْبَدَنِيَّةِ لِلْخَبَثِ.

قِيَاسُ

. 0

الشَّيْءِ:

نَقِيسُ فَرْشِ

الطَّاهِرِ فَوْقَ

النَّجَسِ

لِلْمَرِيضِ

عَلَى الصَّلَاةِ

عَلَى سَرِيرٍ

قَوَائِمُهُ

نَجِسَةٌ

وَمَحَلُّ

الْمُصَلِّي مِنْهُ

طَاهِرٌ؛

بِجَامِعٍ أَنْ

كَلَّا

الْمُصَلِّينِ

قَدْ أَمَّنَ

طَهَارَةً

مَوْضِعٍ

مُبَاشَرَتِهِ،

فَلَمْ يَضُرَّ

وُجُودُ

النَّجَاسَةِ

فِيمَا هُوَ

تَحْتَ حَامِلِهِ

أَوْ حَائِلِهِ،

لِأَنَّ الْعِبْرَةَ

بِمَا
الْبَدَنُ
حَقِيقَةً.

تُلْخِصُ مَسْأَلَةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْكُرْسِيِّ وَمَرَاتِبِ الرُّخْصَةِ لِلْمَرِيضِ

١. حُكْمُ الصَّلَاةِ عَلَى الْكُرْسِيِّ: تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْكُرْسِيِّ إِذَا عَجَزَ الْمُصَلِّي عَنْ الْقِيَامِ حَقِيقَةً، أَوْ أَدَّى الْقِيَامَ إِلَى مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْمُعْتَادِ، أَوْ خَافَ الْمُصَلِّي بِسَبَبِ الْقِيَامِ زِيَادَةَ مَرَضٍ أَوْ تَأَخُّرَ بُرْءٍ، أَوْ كَانَ الْقِيَامُ يُسَبِّبُ لَهُ سَلْسَ رِيحٍ؛ فَفِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ يَتَّقِلُ إِلَى الْجُلُوسِ عَلَى الْكُرْسِيِّ تَيْسِيرًا مِنَ الشَّارِعِ.

٢. مَتَى لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْكُرْسِيِّ: لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْكُرْسِيِّ لِلْقَادِرِ عَلَى الْقِيَامِ الْمُسْتَقِلِّ، وَكَذَلِكَ لَا تَجُوزُ لِمَنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ مُسْتَنِدًا إِلَى جِدَارٍ أَوْ عَصَا أَوْ إِنْسَانٍ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِنَادَ رُبَّةٌ سَابِقَةٌ عَلَى الْجُلُوسِ فِي الْمَذْهَبِ، فَمَنْ قَفَزَ إِلَى الْكُرْسِيِّ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْإِنْتِصَابِ بِالْمُعِينِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِتَرْكِهِ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ مِنْ هَيْئَةِ الرُّكْنِ.

٣. تَرْتِيبُ مَرَاتِبِ الْإِسْتِنَادِ فِي الصَّلَاةِ: الصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُكَلَّفِ هُوَ التَّدْرُجُ فِي الرُّخْصَةِ كَمَا يَلِي: أَوَّلًا: الْقِيَامُ مُسْتَقِلًّا. ثَانِيًا: الْقِيَامُ مُسْتَنِدًا (وَهُوَ وَاجِبٌ قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ لِلْجُلُوسِ). (ثَالِثًا: الْجُلُوسُ مُسْتَقِلًّا) (سَوَاءً عَلَى الْأَرْضِ أَوْ عَلَى الْكُرْسِيِّ). (رَابِعًا: الْجُلُوسُ مُسْتَنِدًا إِلَى ظَهْرِ الْكُرْسِيِّ أَوْ غَيْرِهِ.

٤. مَلَاخِظَاتٌ دَقِيقَةٌ فِي مَرَاتِبِ الْإِسْتِنَادِ:-

١. الْإِسْتِنَادُ الْمُبْطِلُ: هُوَ مَا يَعْتَمِدُ فِيهِ الْقَادِرُ عَلَى الْمُعِينِ اعْتِمَاداً كُلِّياً بِحَيْثُ لَوْ زَالَ لَسَقَطَ، فَهَذَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ لِلْقَادِرِ لِأَنَّهُ تَرَكَ حَمْلَ نَفْسِهِ بِلَا عُذْرٍ.

٢. الْإِسْتِنَادُ إِلَى ذِي الْحَدَثِ: يُكْرَهُ الْإِسْتِنَادُ إِلَى الْجُنُبِ أَوْ الْحَائِضِ تَنْزِيهاً لِلْمَقَامِ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ صَحَّتْ صَلَاتُهُ مَعَ نَذْبِ الْإِعَادَةِ فِي الْوَقْتِ الْاخْتِيَارِيِّ.

٣. رَأْيُ الْإِمَامِ الْمَازَرِيِّ: أَكَّدَ الْمَازَرِيُّ أَنَّ مَنَاطَ التَّكْلِيفِ هُوَ الْعَقْلُ، فَمَنْ عَجَزَ عَنْ كُلِّ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ حَتَّى الْإِيمَاءِ لَزِمَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِقَلْبِهِ وَنِيَّتِهِ، وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الصَّلَاةُ مَا دَامَ مُدْرِكاً، وَهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ أَصْلُ الْمَذْهَبِ.

٥. صِفَةُ الْأَدَاءِ عَلَى الْكُرْسِيِّ:

١. إِذَا جَلَسَ الْمُصَلِّي عَلَى الْكُرْسِيِّ لِلْعُذْرِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَجْعَلَ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ إِيمَاءً بِرَأْسِهِ، وَيَكُونُ سُجُودُهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ.

٢. يُنْدَبُ لِلْمَرِيضِ الَّذِي يُصَلِّي جَالِساً أَنْ يَتَرَبَّعَ فِي مَوْضِعِ قِيَامِهِ، فَمَنْ صَلَّى عَلَى الْكُرْسِيِّ فَقَدْ حَصَلَ مَقْصِدُ الْجُلُوسِ، لَكِنْ لَا يَلْزِمُهُ التَّرَبُّعُ فَوْقَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ مَشَقَّةٍ وَمُخَالَفَةٍ لِهَيْئَةِ الْإِسْتِقْرَارِ عَلَيْهِ.

الفصل السادس: قضاء الفوائت

تمهيد :

يَتَنَاوَلُ هَذَا الْفَصْلُ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِاسْتِدْرَاكِ مَا فَاتَ الْمُكَلَّفَ مِنْ صَلَوَاتٍ مَفْرُوضَةٍ خَرَجَ وَقْتُهَا، سَوَاءٌ كَانَ هَذَا الْفَوَاتُ بِعُذْرٍ شَرْعِيٍّ كَالنَّسْيَانِ وَالنَّوْمِ، أَوْ بِغَيْرِ عُذْرٍ كَالتَّفْرِيطِ وَالْعَمْدِ، كَمَا يُبَيِّنُ هَذَا الْفَصْلُ كَيْفِيَّةَ الْأَدَاءِ وَصِفَتَهُ وَأَحْكَامَ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْفَوَائِتِ وَالْحَاضِرَةِ.

الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ لِهَذَا الْفَصْلِ هِيَ: دَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ؛ وَمُقْتَضَاهَا أَنَّ الصَّلَاةَ دَيْنٌ تَأْتِي فِي ذِمَّةِ الْمُكَلَّفِ لَا يَسْقُطُ بِمُجَرَّدِ خُرُوجِ الْوَقْتِ، بَلْ يَسْتَصْحَبُ الْوُجُوبَ حَتَّى يَقَعَ الْفِعْلُ، وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقَضَاءِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْفَوْرِ لَا عَلَى التَّرَاخِي لِبرَاءَةِ الذِّمَّةِ بَيِّقِينَ.

تَقُومُ مَبَاحِثُ هَذَا الْفَصْلِ عَلَى مَبْدَأِ الْإِسْتِفْرَاغِ وَالِاحْتِيَاظِ لِلْعِبَادَةِ، حَيْثُ يُعَدُّ الْقَضَاءُ بَدَلًا عَنِ الْأَدَاءِ عِنْدَ تَعُدُّرِهِ فِي زَمَانِهِ الْمَحْدُودِ، مَعَ مُرَاعَاةِ صِفَةِ الصَّلَاةِ كَمَا فَاتَتْ فِي الْحَضَرِ أَوِ السَّفَرِ.

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : -

وَجَبَ قَضَاءُ فَائِتَةٍ مُطْلَقًا^(١٧). وَمَعَ ذِكْرِ تَرْتِيبِ حَاضِرَتَيْنِ شَرْطًا^(١٨). وَالْفَوَائِتُ فِي أَنْفُسِهَا وَيَسِيرِهَا مَعَ حَاضِرَةٍ وَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا^(١٩)، وَهَلْ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ؟ خِلَافٌ^(٢٠).

(١٧) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ وَجُوبِ اسْتِدْرَاكِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ الَّتِي خَرَجَ وَقْتُهَا

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَجَبَ قَضَاءُ فَائِتَةٍ مُطْلَقًا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ إِذَا فَاتَتْ الْمُكَلَّفَ لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا فَوْرًا، وَشَمَلَ لَفْظُ مُطْلَقًا جَمِيعَ الْأَحْوَالِ سَوَاءٌ كَانَ الْفَوَاتُ بِعُذْرٍ كَنَوْمٍ وَنَسْيَانٍ أَوْ بِغَيْرِ عُذْرٍ كَالْعَمْدِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ الصَّلَاةُ مِنْ قَلِيلِ الْفَوَائِتِ أَوْ كَثِيرِهَا، لِأَنَّ حَقَّ الشَّارِعِ ثَابِتٌ فِي الذِّمَّةِ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ عِنْدَ تَذْكُرِهَا، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا ثُمَّ ذَكَرَهَا فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِمْتِثَالُ فَوْرَ الذِّكْرِ لِيُحَقِّقَ مَقْصُودَ الْعِبَادَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: التَّصْرِيحُ النَّبَوِيُّ بِأَنَّ مَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ لَا عِوَضَ لَهُ عَنْهَا وَلَا بَرَاءَةَ لِذِمَّتِهِ إِلَّا بِفِعْلِهَا، وَقَدْ رَتَّبَ الْفِعْلَ عَلَى حَالِ الذِّكْرِ، مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ خُرُوجَ الْوَقْتِ لَيْسَ مُسْقِطًا لِلْفَرِيضَةِ بَلْ هُوَ مُوجِبٌ لِلْقَضَاءِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: مَا بَيَّنَّ بِالْيَقِينِ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالْيَقِينِ؛ فَلَمَّا كَانَ وَجُوبُ الصَّلَاةِ فِي ذِمَّةِ الْمُكَلَّفِ يَقِينًا بِدُخُولِ وَقْتِهَا، فَلَا يَبْرَأُ مِنْ هَذَا الْوُجُوبِ بِيقينٍ إِلَّا بَعْدَ فِعْلِهَا، وَخُرُوجِ الْوَقْتِ لَيْسَ رَافِعًا لِلْوُجُوبِ الثَّابِتِ.

٢. قَاعِدَةٌ: الذِّمَّةُ إِذَا عُمِرَتْ بِفِعْلٍ لَا تَبْرَأُ إِلَّا بِأَدَائِهِ؛ فَكُلُّ صَلَاةٍ خَاطَبَ الشَّارِعَ بِهَا الْعَبْدَ صَارَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ، وَالْدَيْنُ لَا يَسْقُطُ بِمُجَرَّدِ التَّأخيرِ، فَلَزِمَ الْإِثْبَانُ بِهِ بَرَاءَةً لِلْعَهْدَةِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْمُسَاوِي: نَقِيسُ دَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى دَيْنِ الْآدَمِيِّينَ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كِلَيْهِمَا حَقٌّ وَاجِبٌ بَيَّنَّ فِي الذِّمَّةِ، فَكَمَا أَنَّ دَيْنَ الْبَشَرِ لَا يَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ وَيَجِبُ وَفَاؤُهُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ، فَإِنَّ حَقَّ الْخَالِقِ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِالْقَضَاءِ تَعْظِيمًا لَهُ.

٢. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ التَّعَبُّدِ بِأَصْلِ الصَّلَاةِ لَا يَزِمَانِهَا فَقَطْ؛ نَقِيسُ الْفَائِتَةِ عَمْدًا عَلَى الْفَائِتَةِ نِسْيَانًا؛ فَمَا دَامَ الشَّارِعُ قَدْ أَوْجَبَ الْقَضَاءَ عَلَى الْمَعْدُورِ، فَوُجُوبُهُ عَلَى الْمُفَرِّطِ أَكْثَرُ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِالْعُقُوبَةِ وَالزَّجْرِ وَالْمُطَالَبَةِ بِتَبِيعَةِ فِعْلِهِ.

(^{١٨}) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ وَجُوبِ تَرْتِيبِ الصَّلَوَاتِ الْحَاضِرَةِ عِنْدَ الذِّكْرِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَمَعَ ذِكْرِ تَرْتِيبِ حَاضِرَتَيْنِ شَرْطًا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ تَرْتِيبَ الصَّلَاتَيْنِ الْحَاضِرَتَيْنِ الْمُشْتَرِكَتَيْنِ فِي الْوَقْتِ كَالظُّهْرِ مَعَ الْعَصْرِ أَوْ الْمَغْرَبِ مَعَ الْعِشَاءِ يُعَدُّ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ، فَإِذَا صَلَّى الْعَصْرَ وَهُوَ

يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ بَطَلَتْ الْعَصْرُ لِفَقْدِ شَرْطِ التَّرْتِيبِ الْوَاجِبِ حَالِ الذِّكْرِ،
لِأَنَّ الشَّارِعَ رَتَّبَ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ تَرْتِيبًا زَمَانِيًّا يُلْزَمُ مُرَاعَاتُهُ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقْتًا مَحْدُودًا وَمَرْتَبَةً زَمَانِيَّةً مُعَيَّنَةً، وَالتَّوْقِيتُ يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْمَوَاقِيتِ، فَمَنْ قَدَّمَ صَلَاةً عَلَى صَلَاةٍ مَعَ إِمْكَانِ التَّرْتِيبِ فَقَدْ أَخْرَجَ الصَّلَاةَ عَنْ وَضْعِهَا الشَّرْعِيِّ الَّذِي رَسَمَهُ الْقُرْآنُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَاءَ يَوْمَ الْخُنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا، فَقَامَ إِلَى بُطْحَانَ فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأَا لَهَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَقْدِيمِ الْعَصْرِ الْفَائِتَةِ عَلَى الْمَغْرِبِ الْحَاضِرَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ مَقْصُودٌ شَرْعًا، وَمُواظَبَتُهُ عَلَى ذَلِكَ تَرْفَعُ التَّرْتِيبَ مِنْ مَرْتَبَةِ النَّدْبِ إِلَى مَرْتَبَةِ الشَّرْطِيَّةِ عِنْدَ الذِّكْرِ وَالِاسْتِطَاعَةِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ التَّوْقِيفُ؛ فَلَمَّا كَانَتِ الصَّلَوَاتُ مَوْقُوفَةً عَلَى صِفَةِ التَّرْتِيبِ كَمَا نُقِلَتْ عَنِ الشَّارِعِ، صَارَ التَّرْتِيبُ جُزْأً مِنْ مَاهِيَةِ الْأَدَاءِ الصَّحِيحِ، فَمَنْ خَالَفَ هَذَا الْأَصْلَ مَعَ الْعِلْمِ بَطَلَ عَمَلُهُ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْهَيْئَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا.

٢. قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَتَّبِعِ؛ فَالْعَصْرُ تَابِعَةٌ لِلظُّهْرِ فِي التَّرْتِيبِ الْيَوْمِيِّ، وَالْعِشَاءُ تَابِعَةٌ لِلْمَغْرَبِ، فَتَقْدِيمُ التَّابِعِ عَلَى مَتَّبِعِهِ مَعَ ذِكْرِ السَّبْقِ يُفْسِدُ نِظَامَ الْعِبَادَةِ، مِمَّا يُوجِبُ بُطْلَانَ الْمُقَدَّمِ تَقْدِيمًا لِحَقِّ التَّرْتِيبِ الشَّرْعِيِّ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْمُسَاوِي: نَقِيسُ تَرْتِيبِ الصَّلَوَاتِ فِيمَا بَيْنَهَا عَلَى تَرْتِيبِ الرُّكْعَاتِ دَاخِلِ الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ؛ فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ السُّجُودِ عَلَى الرُّكُوعِ عَمْدًا وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عِلَّةِ النَّظْمِ التَّعْبُدِيِّ الَّذِي وَضَعَهُ الشَّارِعُ.

٢. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ السَّلْسُلِ الزَّمَانِيِّ لِلْعِبَادَةِ؛ نَقِيسُ تَرْتِيبِ الْحَاضِرَتَيْنِ عَلَى تَرْتِيبِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ شَرْطًا؛ فَكَمَا أَنَّ الْبَدَأَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ وَاجِبٌ فِي الطَّهَارَةِ لِصِحَّتِهَا، فَكَذَلِكَ الْبَدَأُ بِمَا رَتَّبَهُ الشَّارِعُ مِنَ الصَّلَوَاتِ شَرْطٌ لِصِحَّتِهَا بَعْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ أَوِ الْعَفَلَةِ.

(١٩) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ وُجُوبِ تَرْتِيبِ الْفَوَائِتِ فِي نَفْسِهَا وَمَعَ الْحَاضِرَةِ الْيَسِيرَةِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَالْفَوَائِتُ فِي أَنْفُسِهَا وَيَسِيرِهَا مَعَ حَاضِرَةٍ وَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ تَرْتِيبُ الصَّلَوَاتِ الْفَوَائِتِ بِحَسَبِ سَبْقِهَا فِي الزَّمَانِ، فَيَقْدَمُ الْأَقْدَمُ فَالْأَقْدَمُ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْدِيمُ الْيَسِيرِ مِنَ الْفَوَائِتِ (وَهُوَ خَمْسُ صَلَوَاتٍ فَأَقْلُ) عَلَى الصَّلَاةِ الْحَاضِرَةِ، وَلَوْ أَدَّى هَذَا التَّقْدِيمُ إِلَى خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ الْحَاضِرَةِ الْإِخْتِيَارِيِّ وَالضَّرُورِيِّ، تَقْدِيمًا لِحَقِّ السَّبْقِ فِي الدِّمَّةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ".

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَتَّبَ الصَّلَوَاتِ فِي الذِّكْرِ تَبَعًا لِتَرْتِيبِهَا فِي الزَّمَانِ، وَالْأَمْرُ بِالْإِقَامَةِ وَفَقَ هَذَا التَّرْتِيبَ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى هَذَا النِّظْمِ سَوَاءً كَانَتِ الصَّلَوَاتُ آدَاءً أَوْ قِضَاءً، فَالْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَيْثُ التَّرْتِيبُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ الْعَصْرَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ بَعْدَمَا غَابَ الشَّفَقُ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِضَاءِ هَذِهِ الْفَوَائِتِ مُرْتَبَةً كَمَا وَجَبَتْ أَوَّلًا دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ التَّرْتِيبِ فِي أَنْفُسِهَا، وَتَقْدِيمُهُ لَهَا عَلَى الْعِشَاءِ حَتَّى خَرَجَ

وَقْتُ الْمَغْرِبِ أَصْلٌ فِي تَقْدِيمِ الْيَسِيرِ مِنَ الْفَوَائِتِ عَلَى الْحَاضِرَةِ وَلَوْ خَرَجَ وَقْتُهَا.

٤. الدليل من القواعد الفقهية:-

١. قاعدة: التابع لا يتقدم على المتبوع؛ فالصلاة اللاحقة تبع للسابقة في شرعية الترتيب، فلا يجوز تقديم التابع زماناً على متبوعه لأن هذا النظم مقصود للشارع لتمييز الأوقات بعضها عن بعض.

٢. قاعدة: القليل يلحق بالعدم في بعض الأحكام ويعتفر فيه ما لا يعتفر في الكثير؛ فلما كانت الفوائت يسيرة (خمساً) ألزم المصلي بتقديمها لأن مشقتها محتملة، بخلاف الكثير الذي يخشى معه فوات الحاضرة بلا جدوى.

٥. الدليل من النظر والقياس:-

١. قياس العلة: لعل براءة الذمة بحسب سبق الإشغال؛ نقيس قضاء الصلوات المرتبة على قضاء الديون المالية، فكما أن صاحب الدين الأسبق أولى بالوفاء عند التزاحم، فكذلك الصلاة الأسبق وجوباً هي أولى بتقديم الفعل.

٢. قياس الشبه: نقيس ترتيب الفوائت في أنفسها على ترتيب أعضاء الوضوء؛ بجامع أن كليهما عبادة واحدة مؤلفة من أجزاء تعبدية، فكما لا يصح تقديم غسل الرجلين على الوجه، فكذلك لا يقدم العصر على الظهر حفظاً لهيئة العبادة كما وردت.

(٢٠) إقامة الدليل لمسألة ضابط السير من الفوائت هل هو أربع أو خمس

١. أشار الشيخ خليل بقوله وهل أربع أو خمس؟ خلاف؛ والمعنى أن الفقهاء اختلفوا في تحديد العدد الذي ينحصر به وصف السير من الصلوات الفائتة التي يجب تقديمها على الحاضرة ولو خرج وقتها؛ ف قيل إن حد السير أربع صلوات وما زاد عليها فهو كثير يسقط معه وجوب الترتيب عند ضيق وقت الحاضرة؛ وقيل بل السير خمس صلوات لأنها تمثل صلوات يوم وليلة كاملة، والمشهور في المذهب هو اعتبار الخمس يسيراً.

٢. الدليل من القرآن الكريم: قال تعالى: لا يكلف الله نفساً إلّا وسعها.

وجه الاستدلال: أن التكليف بقضاء الفوائت مع تقديمها على الحاضرة منوط بالقدرة وعدم دخول المشقة العظيمة؛ فمن اعتبر الخمس يسيراً رأى أن قضاء يوم كامل لا يخرج عن الوسع الشرعي الذي يتحمل فيه تأخير الحاضرة؛ بينما رأى من اعتبر الأربع أن ما زاد عليها يدخل في حيز الكثير الذي يجلب الحرج.

٣. الدليل من السنة الشريفة: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى يوم الخندق أربع صلوات فائتة هي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بعدما غربت الشمس مرتبة.

وجه الاستدلال: فعله ﷺ في ترتيب هذه الصلوات الأربع هو القدر المتيقن الذي وقع فيه الانشغال بالقضاء قبل الانتقال لغيرها؛ فمن قال بالأربع وقف عند

هَذَا النَّصُّ الْفِعْلِيُّ؛ وَمَنْ قَالَ بِالْخَمْسِ الْحَقَّ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِهَا طَرْدًا لِلْبَابِ
لِتَكْمُلَ صَلَوَاتُ الْيَوْمِ الثَّامَّة.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: مَا قَارَبَ الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمُهُ؛ فَلَمَّا كَانَتْ الْخَمْسُ صَلَوَاتٍ تُقَارَبُ
الرَّابِعَ فِي خِفَةِ الْقَضَاءِ وَقِلَّةِ الزَّمَانِ، أُعْطِيَتْ حُكْمَ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا يَسْقُطُ بِهِ حَقُّ
التَّرْتِيبِ تَقْدِيمًا لِحَقِّ السَّبْقِ.

٢. قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ فَالرَّابِعُ صَلَوَاتٍ يَقِينٌ فِي كَوْنِهَا يَسِيرًا لَوُرُودِ
الْفِعْلِ النَّبَوِيِّ بِهَا، وَالْخَامِسَةُ مَحَلُّ شَكٍّ؛ فَمِنْ احْتِاطٍ لِلْعِبَادَةِ الْحَقِّ الْخَامِسَةِ
لِيَسْتَبْرَأَ لِذِمَّتِهِ بَيِّقِينَ الْوَفَاءَ لَصَلَوَاتِ يَوْمٍ كَامِلٍ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ الْإِسْتِيعَابِ لِلوَاحِدَةِ الزَّمَانِيَّةِ الصُّغْرَى؛ نَقِيسُ عَدَدِ الْيَسِيرِ
عَلَى عَدَدِ فَرَائِضِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؛ فَكَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ تَدُورُ مَعَ الْيَوْمِ، فَإِنَّ تَعْرِيفَ
الْيَسِيرِ يَجِبُ أَنْ يَسْتَوْعِبَ هَذَا الْيَوْمَ (خَمْسُ صَلَوَاتٍ) لِيَكُونَ التَّقْدِيمُ شَامِلًا
لِكُلِّ مَا وَجَبَ فِيهِ.

٢. قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ الْخَمْسِ صَلَوَاتٍ فِي الْقَضَاءِ عَلَى مَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ
خَمْسٍ لَا يَذَرِي أَيُّتَهُنَّ هِيَ؛ فَكَمَا أَنَّهُ يَأْتِي بِالْخَمْسِ لِيَحْصُلَ لَهُ بَرَاءَةُ الدِّمَّةِ،
فَكَذَلِكَ جُعِلَتْ الْخَمْسُ حَدًّا الْيَسِيرِ لِيَحْصُلَ بِهَا بَرَاءَةُ التَّرْتِيبِ لِمَا فَاتَ فِيهِ.

فَإِنْ خَالَفَ وَلَوْ عَمْدًا أَعَادَ بِوَقْتِ الضَّرُورَةِ^(٢١)

(٢١) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ حُكْمِ مُخَالَفَةِ تَرْتِيبِ الْفَوَائِتِ الْيَسِيرَةِ مَعَ الْحَاضِرَةِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ فَإِنْ خَالَفَ وَلَوْ عَمْدًا أَعَادَ بِوَقْتِ الضَّرُورَةِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ تَرْتِيبَ الْيَسِيرِ مِنَ الْفَوَائِتِ مَعَ الصَّلَاةِ الْحَاضِرَةِ وَاجِبٌ وَجُوبًا غَيْرَ شَرْطِيٍّ عَلَى الْمَشْهُورِ، فَإِذَا قَدَّمَ الْمُصَلِّي الصَّلَاةَ الْحَاضِرَةَ عَلَى الْفَوَائِتِ الْيَسِيرَةِ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا، فَإِنَّ صَلَاتَهُ الصَّحِيحَةَ لَا تَبْطُلُ، لَكِنَّهُ يُؤْمَرُ بِإِعَادَتِهَا نَدْبًا مَا دَامَ وَقْتُهَا (الِاخْتِيَارِيُّ أَوْ الضَّرُورِيُّ) بَاقِيًا، جَبْرًا لِلْخَلَلِ الَّذِي وَقَعَ فِي هَيْئَةِ التَّرْتِيبِ الْمَأْمُورِ بِهِ شَرْعًا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: الْأَمْرُ بِالْمُحَافَظَةِ يَشْمَلُ الْمُحَافَظَةَ عَلَى دَاتِ الصَّلَاةِ وَعَلَى صِفَتِهَا وَتَرْتِيبِهَا الزَّمَانِيِّ، فَمَنْ خَالَفَ التَّرْتِيبَ فَقَدْ تَرَكَ جُزْءًا مِنْ مَقْصُودِ الْمُحَافَظَةِ، وَلَمَّا لَمْ يَصِلِ النِّقْصُ إِلَى جَوْهَرِ الْفِعْلِ بَقِيَتْ الصَّحَّةُ مَعَ طَلَبِ الْإِعَادَةِ لِتَحْقِيقِ كَمَالِ الْإِمْتِنَالِ لِلأَمْرِ بِالْمُحَافَظَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ قَضَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْفَوَائِتِ يَوْمَ الْحَنْدَقِ، حَيْثُ صَلَّى الْفَوَائِتَ أَوَّلًا ثُمَّ صَلَّى الْحَاضِرَةَ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَافِظَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فِي أَحْلَاكِ الظُّرُوفِ، وَلَمْ يُرَوْ عَنْهُ أَنَّهُ أَبْطَلَ صَلَاةَ مَنْ قَدَّمَ الْحَاضِرَةَ بَلْ بَيْنَ الْفِعْلِ الْكَمَلَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ وَاجِبٌ لَا يُتْرَكُ اخْتِيَارًا، وَأَنَّ جَبَرَ مُحَالَفَتِهِ يَكُونُ بِإِعَادَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ مَا دَامَ الْوَقْتُ مُتَّسِعًا.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ؛ فَلَمَّا كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنَّ التَّرْتِيبَ شَرْطٌ لِلصَّحَّةِ، وَالْمَذْهَبُ يَرَاهُ وَاجِبًا غَيْرَ شَرْطٍ، كَانَ الْأَمْرُ بِالإِعَادَةِ فِي الْوَقْتِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَبْطَلَهَا وَاحْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ بِبَيِّنِ الْأَدَاءِ الْمُرْتَبِّ.

٢. قَاعِدَةٌ: كُلُّ خَلَلٍ فِي وَصْفِ الْعِبَادَةِ لَا يَنْقُضُ أَصْلَهَا يُجْبَرُ بِالإِعَادَةِ فِي الْوَقْتِ؛ فَالْمُصَلِّيُ أَتَى بِأَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَشُرُوطِهَا لَكِنَّهُ أَخْلَ بِوَصْفِ التَّرْتِيبِ، فَشُرِعَتْ الإِعَادَةُ لِتَحْصِيلِ الْفَضِيلَةِ وَتَذَارُكِ النِّقْصِ الْمَعْنَوِيِّ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةِ جَبْرِ النِّقْصِ فِي صِفَةِ الْعِبَادَةِ؛ نَقِيسُ تَقْدِيمِ الْحَاضِرَةِ عَلَى الْفَوَائِتِ عَمْدًا عَلَى الصَّلَاةِ فِي تَوْبٍ فِيهِ نَجَاسَةٌ مَعْفُوءٌ عَنْهَا؛ فَكَمَّا أَنَّ الصَّلَاةَ هُنَاكَ صَحِيحَةٌ مَعَ نَذْبِ الإِعَادَةِ لِتَحْصِيلِ كَمَالِ الطَّهَارَةِ، فَكَذَلِكَ هُنَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ مَعَ نَذْبِ الإِعَادَةِ لِتَحْصِيلِ كَمَالِ التَّرْتِيبِ.

وفي إعادة مأموه خلاف^(٢٢)

٢. قِيَّاسُ الشَّيْخِ: نَقِيسُ مُخَالَفَةِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الصَّلَوَاتِ عَلَى مُخَالَفَةِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَاهُ شَرْطًا؛ بِجَامِعٍ أَنَّ كِلَيْهِمَا إِخْلَالُ بِنِظَامِ الْعِبَادَةِ لَا يَذَاتُهَا، فَلَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ تَيْسِيرًا وَطُلِبَتِ الْإِعَادَةُ تَوْفِيرًا لِحَقِّ الشَّارِعِ فِي صِفَةِ الْأَدَاءِ.

(٢٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ حُكْمِ إِعَادَةِ الْمَأْمُومِ عِنْدَ مُخَالَفَةِ إِمَامِهِ لِتَرْتِيبِ الْفَوَائِتِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَفِي إِعَادَةِ مَأْمُومِهِ خِلَافٌ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا قَدَّمَ الصَّلَاةَ الْحَاضِرَةَ عَلَى الْفَوَائِتِ الْيَسِيرَةِ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْإِعَادَةِ فِي الْوَقْتِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَكِنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي حَالِ الْمَأْمُومِينَ الَّذِينَ صَلَّوْا خَلْفَهُ: هَلْ يُؤْمَرُونَ بِالْإِعَادَةِ تَبَعًا لِإِمَامِهِمْ أَمْ لَا؟ فَمَنْ رَأَى أَنَّ تَقْصَرَ الْإِمَامُ يَسْرِي إِلَى الْمَأْمُومِ أَوْجَبَ عَلَيْهِمُ الْإِعَادَةَ نَدْبًا، وَمَنْ رَأَى أَنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ مُسْتَقِلَّةٌ فِي صِحَّتِهَا مَا دَامَ فِعْلُ الْإِمَامِ صَحِيحًا فِي ذَاتِهِ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الشَّرِيعَةِ هُوَ اسْتِقْلَالُ الْمُكَلَّفِ بِتَبِعَاتِ فِعْلِهِ، وَخَلَلُ التَّرْتِيبِ هُوَ خَلَلٌ خَاصٌّ بِالْإِمَامِ لِإِشْعَالِ ذِمَّتِهِ بِالْفَوَائِتِ، فَلَا يَلْزَمُ الْمَأْمُومَ

جَبْرُ هَذَا الْحَلَلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتَكِبْ مُخَالَفَةً فِي نَفْسِ عِبَادَتِهِ، مِمَّا يُقَوِّي قَوْلَ مَنْ نَفَى
الْإِعَادَةَ عَنِ الْمَأْمُومِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ.

وَجْهُ الاستِدْلَالِ: النَّصُّ النَّبَوِيُّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ خَطَأَ الْإِمَامِ فِي تَقْدِيرِهِ أَوْ فِعْلِهِ لَا
يَهْدِمُ أَجْرَ الْمَأْمُومِ وَلَا يُلْزِمُهُ بَتِيعَةَ ذَلِكَ الْخَطَأِ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ فِي صُورَتِهَا
صَحِيحَةً، فَمُخَالَفَةُ التَّرْتِيبِ خَطَأٌ يَتَحَمَّلُهُ الْإِمَامُ وَحْدَهُ بِطَلَبِ الْإِعَادَةِ مِنْهُ، وَتَبْقَى
صَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ تَامَةً الْإِجْزَاءِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ لَا يَنْفَرِدُ بِحُكْمٍ؛ فَمَنْ رَأَى الْإِعَادَةَ لِلْمَأْمُومِ بَنَى رَأْيُهُ عَلَى أَنَّ
الْمَأْمُومَ تَابِعٌ لِلْإِمَامِ فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ وَفِي كَمَالِهَا، فَمَا طُلِبَ مِنَ الْمُتَّبِعِ جَبْرًا
لِلنَّقْصِ طُلِبَ مِنَ التَّابِعِ طَرْدًا لِأَصْلِ الْإِثْمَامِ وَالْمُحَاكَاةِ.

٢. قَاعِدَةٌ: إِذَا بَطَلَ الْأَصْلُ بَطَلَ الْفَرْعُ، وَإِذَا صَحَّ الْأَصْلُ صَحَّ الْفَرْعُ؛ وَلَمَّا كَانَتْ
صَلَاةُ الْإِمَامِ هُنَا صَحِيحَةً بَيِّنَةً وَإِنَّمَا تُدْبِتُ لَهُ الْإِعَادَةُ لَوْصَفٍ خَارِجٍ، فَإِنَّ صَلَاةَ
الْمَأْمُومِ تَبْقَى عَلَى أَصْلِ الصَّحَّةِ، وَلَا يُطَالَبُ بِجَبْرِ وَصْفٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

وَإِنْ ذَكَرَ الْيَسِيرَ فِي صَلَاةٍ وَلَوْ جُمُعَةً قَطَعَ فَدُ^(٢٣)، وَشَفَعَ إِنْ رَكَعَ^(٢٤)

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ انْفِصَالِ الدِّمَمِ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ؛ نَقِيسُ مُخَالَفَةِ التَّرْتِيبِ لِلْإِمَامِ عَلَى صَلَاةِ الْإِمَامِ فِي تَوْبِ مَعْصُوبٍ أَوْ مَكَانٍ مَكْرُوهٍ؛ فَكَمَا أَنَّ الْإِثْمَ أَوْ الْكَرَاهَةَ تُلْحَقُ الْإِمَامَ وَحْدَهُ وَلَا تُؤَثِّرُ عَلَى كَمَالِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ، فَكَذَلِكَ تَرُكُ التَّرْتِيبِ خَلَلٌ رَاجِعٌ لِذِمَّةِ الْإِمَامِ فَلَا يُؤْمَرُ الْمَأْمُومُ بِتَدَارُكِهِ.

٢. قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: نَقِيسُ حَالِ الْمَأْمُومِ هُنَا عَلَى حَالِ الْمَأْمُومِ خَلْفَ مَنْ تَرَكَ سُنَّةَ مِنَ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ عَمْدًا؛ فَالْإِمَامُ يُؤْمَرُ بِالْجَبْرِ أَوْ بِالْعَادَةِ، وَالْمَأْمُومُ الَّذِي أَدَّى أَرْكَائِهِ لَا يُطَالَبُ بِذَلِكَ لِأَنَّ صَلَاتَهُ وَقَعَتْ وَفَقَ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ حِسًّا وَشَرْعًا.

(٢٣) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ وَجُوبِ قَطْعِ الصَّلَاةِ لِلْمُنْفَرِدِ عِنْدَ ذِكْرِ الْيَسِيرِ مِنَ الْفَوَائِتِ

١. تَتَنَاولُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ حُكْمَ مَنْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ حَاضِرَةٍ مُنْفَرِدًا (فَدَاً) ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهَا أَنْ عَلَيْهِ صَلَوَاتٍ فَاتَتْهُ يَسِيرَةً؛ حَيْثُ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ قَطْعُ صَلَاتِهِ الَّتِي هُوَ فِيهَا لِيَسْتَعْلَ بِقَضَاءِ مَا فَاتَتْهُ أَوَّلًا تَحْقِيقًا لِشَرْطِ التَّرْتِيبِ؛ وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَإِنْ ذَكَرَ الْيَسِيرَ فِي صَلَاةٍ وَلَوْ جُمُعَةً قَطَعَ فَدُ؛ فَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْقَطْعَ وَاجِبٌ عَلَى الْمُنْفَرِدِ حَتَّى لَوْ كَانَتِ الصَّلَاةُ الَّتِي قَطَعَهَا هِيَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ (فِي حَالِ تَصَوُّرِ انْفِرَادِهِ أَوْ لِبَيَانِ أَكْدِيَةِ التَّرْتِيبِ)، لِأَنَّ حَقَّ السَّبْقِ فِي الذِّمَّةِ يُقَدَّمُ عَلَى فِعْلِ الْحَاضِرَةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَبَطَ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ بِوَقْتِ ذِكْرِهَا، فَمَنْ ذَكَرَ فَائِتَةً وَهُوَ فِي حَاضِرَةٍ صَارَ وَقْتُ تِلْكَ الْفَائِتَةِ هُوَ حِينَ ذِكْرِهَا بِمُوجِبِ الْأَمْرِ، فَلَزِمَ تَقْدِيمُهَا عَلَى مَا سِوَاهَا لِيَكُونَ مُقِيمًا لِلصَّلَاةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أُمِرَ بِهِ عِنْدَ حُصُولِ الذِّكْرِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَمَرَ النَّبَوِيَّ بِالصَّلَاةِ عِنْدَ الذِّكْرِ جَاءَ مُطْلَقًا وَفَوْرِيًّا، وَالِاشْتِعَالُ بِالحَاضِرَةِ مَعَ ذِكْرِ الْفَائِتَةِ يُعَدُّ تَأْخِيرًا لِلْمَأْمُورِ بِهِ عَنْ وَقْتِ وَجُوبِهِ بَعْدَ النِّسْيَانِ، فَوَجَبَ الْقَطْعُ لِتَحْقِيقِ الْفَوْرِيَّةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْيَسِيرِ وَالْحَاضِرَةِ وَاجِبٌ؛ وَلَمَّا كَانَ هَذَا التَّرْتِيبُ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِتَقْدِيمِ الْفَائِتَةِ، صَارَ الْإِسْتِمْرَارُ فِي الْحَاضِرَةِ بَعْدَ الذِّكْرِ مُخَالَفَةً لِلْوَاجِبِ، وَمَا أَدَّى إِلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ وَجَبَ تَرْكُهُ، فَلَزِمَ الْقَطْعُ.

٢. قَاعِدَةٌ: الْإِشْتِعَالُ بِغَيْرِ الْمَقْصُودِ إِعْرَاضٌ عَنِ الْمَقْصُودِ؛ فَالْمَقْصُودُ شَرْعًا عِنْدَ ذِكْرِ الْفَائِتَةِ هُوَ تَقْدِيمُهَا، فَالِإِسْتِمْرَارُ فِي الْحَاضِرَةِ إِعْرَاضٌ عَنْ هَذَا التَّرْتِيبِ، فَبَطَلَتْ هَيْئَةُ الْإِمْتِنَالِ لِتَقْدِيمِ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَّاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ وُجُوبِ نَظْمِ الْعِبَادَةِ زَمَانِيًّا؛ نَقِيسُ ذِكْرِ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ عَلَى ذِكْرِ رُكْنٍ مَنَسِيٍّ مِنَ الصَّلَاةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا؛ فَكَمَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ لِتَذَارُكِ الرُّكْنِ لِيَسْتَقِيمَ تَرْتِيبُ صَلَاتِهِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ لِيَسْتَقِيمَ تَرْتِيبُ فَرَائِضِهِ الْيَوْمِيَّةِ.

٢. قِيَّاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ الْفَائِتَةِ الْيُسِيرَةَ عَلَى النَّجَاسَةِ الَّتِي يَذْكُرُهَا الْمُصَلِّي فِي صَلَاتِهِ؛ فَكَمَا أَنَّهُ يَقْطَعُ لِتَحْصِيلِ شَرْطِ الطَّهَّارَةِ (عِنْدَ مَنْ يَرَى الْقَطْعَ)، فَكَذَلِكَ يَقْطَعُ لِتَحْصِيلِ شَرْطِ التَّرْتِيبِ لِأَنَّ كُلَّيْهِمَا حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى فِي وَصْفِ الْعِبَادَةِ.

(٢٤) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ تَكْمِيلِ الصَّلَاةِ شَفْعًا عِنْدَ ذِكْرِ الْيُسِيرِ مِنَ الْفَوَائِتِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَشَفَعَ إِنْ رَكَعَ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ الْمُتَفَرِّدَ إِذَا ذَكَرَ الصَّلَاةَ الْفَائِتَةَ بَعْدَ أَنْ عَقَدَ رَكْعَةً بِسُجُودِهَا مِنْ صَلَاتِهِ الْحَاضِرَةِ، فَلَا يَقْطَعُ صَلَاتَهُ فَوْرًا بَلْ يُنْدَبُ لَهُ أَنْ يُضِيفَ إِلَيْهَا رَكْعَةً أُخْرَى لِيُصَيِّرَهَا شَفْعًا نَافِلَةً، ثُمَّ يُسَلِّمُ وَيَسْتَغْلِ بِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ، وَذَلِكَ لِئَلَّا يَبْطُلَ عَمَلُهُ بِالْكُلِّيَّةِ وَلِيَحْصَلَ لَهُ فَضْلُ النَّفْلِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْقَضَاءِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى عَنْ إِبْطَالِ الْأَعْمَالِ التَّعْبُدِيَّةِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِيهَا، وَالْقَطْعُ الْفَوْرِيُّ لِلرَّكْعَةِ بَعْدَ عَقْدِهَا هُوَ إِبْطَالٌ لِمَا وَقَعَ مِنْ صُورَةِ الصَّلَاةِ، فَتَدْبَرُ الشَّفْعُ لِتَحْوِيلِهَا إِلَى نَافِلَةٍ صَحِيحَةٍ صَيَّانَةً لِلْعَمَلِ مِنَ الْإِلْغَاءِ الْمَحْضِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ إِدْرَاكَ الرُّكْعَةِ يَسْجُودُهَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي بِنَاءِ أَحْكَامِ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انْعَقَدَتْ هَذِهِ الرُّكْعَةُ صَارَ لَهَا حُرْمَةُ الْعِبَادَةِ، فَكَانَ تَمَامُهَا شَفْعًا لِيَتَكُونَ نَافِلَةً أَوَّلَى مِنْ قَطْعِهَا بَتْرًا، لِأَنَّ الشَّرْعَ يَتَشَوَّفُ إِلَى إِتْمَامِ مَقَاصِدِ الْعِبَادَةِ مَهْمَا تَغَيَّرَتْ نِيَّتُهَا عِنْدَ الضَّرُورَةِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: إِعْمَالُ الْفِعْلِ أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِهِ؛ فَتَحْوِيلُ الرُّكْعَةِ الْمَعْقُودَةِ إِلَى نَافِلَةٍ بِإِضَافَةِ ثَانِيَةٍ إِلَيْهَا هُوَ إِعْمَالٌ لِلْجُهْدِ التَّعْبُدِيِّ الَّذِي بَدَلَهُ الْمُصَلِّي، بَيْنَمَا الْقَطْعُ الْمُجَرَّدُ إِهْمَالٌ لِلْعَمَلِ وَإِضَاعَةٌ لَهُ بِغَيْرِ طَائِلٍ.

٢. قَاعِدَةٌ: مَا لَا يُدْرَكَ كُلُّهُ لَا يُتْرَكُ جُلُّهُ؛ فَلَمَّا تَعَدَّرَ الْإِسْتِمْرَارُ فِيهَا كَفَرِيضَةً لَوْجُوبِ التَّرْتِيبِ، بَقِيَ أَنْ تُؤَدَّى نَافِلَةٌ لِيَحْصَلَ أَصْلُ الثَّوَابِ وَلَا يَفُوتَ كُلُّ الْعَمَلِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى وَجْهِ مَشْرُوعٍ؛ نَقِيسُ ذِكْرَ الْفَائِتَةِ بَعْدَ عَقْدِ الرُّكْعَةِ عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ عَلَى طَهَارَةٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ بَدَأَ نَفْلًا، فَكَمَا

وإِمَامٌ وَمَأْمُومِهِ لَا مُؤْتَمٌّ، فَيُعِيدُ فِي الْوَقْتِ أَوَّلًا وَلَوْ جُمُعَةً^(٢٥)

يُطَلَّبُ مِنَ الْمُصَلِّي تَنْظِيمُ حَرَكَتِهِ لِلخُرُوجِ بِسَلَامٍ بَعْدَ تَحْقِيقِ أَقْلٍ مُسَمًّى الصَّلَاةِ وَهُوَ الشَّفْعُ، وَجَبَ هُنَا أَيْضًا تَقْدِيرًا لِحُرْمَةِ الْمُحَرَّابِ.

٢. قِيَاسُ الشَّبَه: نَقِيسُ الرُّكْعَةِ الْمَفْرُودَةِ فِي نَهَارِ الصَّلَاةِ عَلَى الصَّلَاةِ الْبَتْرَاءِ الْمُنْهِي عَنْهَا؛ فَلَمَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ فِي النَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، كَانَ تَرْكُ الرُّكْعَةِ وَاحِدَةً خِلَافَ الْأَصْلِ الْمَعْهُودِ، فَجَبِرَ ذَلِكَ بِالشَّفْعِ لِتَكُونَ نَافِلَةً سَوِيَّةً تَقَعُ مَوْقِعَ الْقَبُولِ.

(٢٥) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ حُكْمِ ذِكْرِ الْيَسِيرِ مِنَ الْفَوَائِتِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَإِمَامٌ وَمَأْمُومِهِ لَا مُؤْتَمٌّ، فَيُعِيدُ فِي الْوَقْتِ أَوَّلًا وَلَوْ جُمُعَةً؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا ذَكَرَ الْفَوَائِتَ الْيَسِيرَةَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ، وَتَبْطُلُ صَلَاةُ مَأْمُومِهِ تَبَعًا لَهُ لِارْتِبَاطِ صَلَاتِهِمْ بِصَلَاتِهِ الَّتِي اخْتَلَّ تَرْتِيبُهَا الْوَاجِبُ، أَمَّا الْمَأْمُومُ (الْمُؤْتَمُّ) إِذَا ذَكَرَ الْفَائِتَةَ وَحْدَهُ فَلَا يَقْطَعُ صَلَاتَهُ حِفْظًا لِحُرْمَةِ الْجَمَاعَةِ، بَلْ يُتِمُّهَا مَعَ إِمَامِهِ ثُمَّ يَقْضِي مَا فَاتَهُ وَيُعِيدُ الْحَاضِرَةَ نَذْبًا فِي وَقْتِهَا الْاخْتِيَارِيِّ أَوْ الضَّرُورِيِّ لِيُحَقِّقَ التَّرْتِيبَ، وَيَجْرِي هَذَا الْحُكْمُ حَتَّى فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي".

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَمْرَ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الذِّكْرِ يَقْتَضِي الْفَوْرِيَّةَ، فَوَجَبَ عَلَى الْإِمَامِ الْقَطْعَ لِتَقْدِيمِ مَا سَبَقَ وَجُوبُهُ فِي ذِمَّتِهِ، أَمَّا عَدَمُ قَطْعِ الْمَأْمُومِ فَلِأَنَّ

الشَّارِعَ أَمَرَ بِالِاعْتِصَامِ بِحَبْلِ اللَّهِ وَعَدَمِ التَّفَرُّقِ، فَقَدِّمَتْ مَصْلَحَةُ الْجَمَاعَةِ عَلَى مَصْلَحَةِ التَّرْتِيبِ فِي حَقِّ الْفَرْدِ الْوَاحِدِ تَغْلِيْبًا لِحُرْمَةِ الْجَمَاعَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ.

وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ: أَنَّ رَابِطَةَ الْإِثْتِمَامِ تَقْتَضِي تَبْعِيَّةَ الْمَأْمُومِ لِلْإِمَامِ صِحَّةً وَفَسَادًا، فَإِذَا فَسَدَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ بتركِ التَّرْتِيبِ الْوَاجِبِ عِنْدَ الذِّكْرِ سَرَى ذَلِكَ لِمَنْ خَلْفَهُ، أَمَّا إِذَا اخْتَصَّ الْمَأْمُومُ بِالْعُذْرِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ سَبْقِ الْإِمَامِ أَوْ مُحَالَفَتِهِ الظَّاهِرَةِ، فَلَزِمَهُ الْبَقَاءُ مَعَهُ صِيَانَةً لِهَيْبَةِ الصَّلَاةِ الْمَجْمُوعَةِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ تَابِعٌ؛ فَلَمَّا كَانَتْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ مُرْتَبِطَةً بِصَلَاةِ إِمَامِهِمْ، لَزِمَهُمُ الْقَطْعُ بِقَطْعِهِ لِأَنَّ صَلَاتَهُ صَارَتْ نَقْصًا لَا يَنْجِرُ إِلَّا بِتَقْدِيمِ الْفَاتِتَةِ، فَإِذَا زَالَ الْأَصْلُ زَالَ التَّبَعُ.

٢. قَاعِدَةٌ: يُحْتَمَلُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِي الْمَتَّبِعِ؛ فَالْمَأْمُومُ (الْمُؤْتَمُّ) لَيْسَ مَتَّبِعًا لِغَيْرِهِ، فَجَازَ لَهُ الْبَقَاءُ فِي الصَّلَاةِ مَعَ خَلَلِ التَّرْتِيبِ لِمَصْلَحَةِ أَعْظَمَ وَهِيَ عَدَمُ الْإِنْفِرَادِ عَنِ الْجَمَاعَةِ، ثُمَّ يُجْبَرُ ذَلِكَ بِالْإِعَادَةِ لِحَقًّا.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:-

وَكَمَّلَ فَدَّ بَعْدَ شَفْعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِهَا^(٢٦)

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ عَدَمِ هَدْمِ بِنَاءِ الْجَمَاعَةِ؛ نَقِيسُ بَقَاءِ الْمَأْمُومِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ ذِكْرِ الْفَائِتَةِ عَلَى بَقَائِهِ عِنْدَ رُؤْيَةِ نَجَاسَةٍ يَسِيرَةٍ فِي تَوْبِهِ لَا يُمَكِّنُ طَرَحَهُ؛ فَكَمَا نُدِبَ لَهُ التَّمَادِي لِنَلَا يَقْطَعَ الْإِثْتِمَامَ، نُدِبَ لَهُ هُنَا الْبَقَاءُ لِذَاتِ الْعِلَّةِ مَعَ تَدَارُكِ النَّقْصِ بَعْدَ السَّلَامِ.

٢. قِيَاسُ الشَّبْهِ: نَقِيسُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي هَذَا الْحُكْمِ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ؛ بِجَامِعٍ أَنَّ كُلِيهِمَا فَرِيضَةٌ مَوْقُوتَةٌ لَهَا تَرْتِيبٌ مَعَ مَا سَبَقَهَا، فَلَمَّا كَانَ التَّرْتِيبُ حَقًّا لِلَّهِ فِي جِنْسِ الصَّلَاةِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ جُمُعَةٍ وَغَيْرِهَا فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْإِعَادَةِ تَحْصِيلًا لِلْكَمَالِ.

(٢٦) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ إِنْتِمَامِ الصَّلَاةِ بَعْدَ مُجَاوَزَةِ مَحَلِّ الشَّفْعِ عِنْدَ ذِكْرِ الْفَائِتَةِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ وَكَمَّلَ فَدَّ بَعْدَ شَفْعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِهَا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ الْمُتَفَرِّدَ إِذَا ذَكَرَ الصَّلَاةَ الْفَائِتَةَ الْيَسِيرَةَ بَعْدَ أَنْ تَلَبَّسَ بِالرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ أَوْ بِالرُّكْعَةِ الرَّابِعَةِ فِي الصَّلَوَاتِ الرَّبَاعِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ صَلَاتَهُ وَلَا يُحَوِّلُهَا إِلَى نَفْلٍ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِكْمَالُهَا فَرِيضَةً كَمَا بَدَأَهَا، لِأَنَّهُ شَرَعَ فِيهَا زَادَ عَلَى الشَّفْعِ وَصَارَ فِي حُكْمِ الْمُتَمِّمِ لِأَكْثَرِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ بَعْدَ فَرَاعِهِ يَقْضِي الْفَائِتَةَ وَيُعِيدُ هَذِهِ الْحَاضِرَةَ نَدْبًا لِتَحْصِيلِ فَضِيلَةِ التَّرْتِيبِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى عَنْ إِفْسَادِ الْعِبَادَةِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِيهَا، وَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي قَدْ أَتَى بِمُعْظَمِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ (ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا فِي الرُّبَاعِيَّةِ وَثُلَاثَا فِي الْمَغْرِبِ)، فَقَدْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْإِسْتِمْرَارُ تَعْظِيمًا لِمَا مَضَى مِنَ الْفِعْلِ، وَلِأَنَّ الْقَطْعَ فِي هَذِهِ الْمَرْحَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ يُعَدُّ عَثًّا بِالْعِبَادَةِ وَإِبْطَالًا لَهَا بِمَا مُوجِبٍ قَهْرِيٍّ، إِذْ يُمَكِّنُ جَبْرُ التَّرْتِيبِ بَعْدَ السَّلَامِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ.

· وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّرْعَ اعْتَبَرَ الرُّكْعَةَ الْوَاحِدَةَ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ الْإِنْعِقَادِ وَإِدْرَاكِ الْوَقْتِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ، فَكَيْفَ يَمَنْ أَدْرَكَ ثَلَاثَ رَكْعَاتٍ؟ فَالْمُوَاطَّئَةُ عَلَى إِتْمَامِ مَا انْعَقَدَ مُعْظَمُهُ أَوْلَى بِالرَّعَايَةِ مِنْ تَرْكِهِ لِأَجْلِ وَصْفٍ تَبَعِيٍّ وَهُوَ التَّرْتِيبُ الَّذِي يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكَهُ بِالْإِعَادَةِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:-

١. قَاعِدَةٌ: لِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ؛ فَلَمَّا أَدَّى الْمُصَلِّي أَكْثَرَ الصَّلَاةِ صَارَ فِعْلُهُ فِي حُكْمِ النَّامِ، وَالصَّلَاةُ إِذَا قَارَبَتْ التَّمَامَ اشْتَدَّتْ حُرْمَتُهَا وَلَمْ يَجُزْ نَقْضُهَا، فَكَانَ الْإِكْمَالُ مُقَدِّمًا عَلَى الْقَطْعِ رِعَايَةً لِهَذَا الْأَصْلِ.

٢. قَاعِدَةٌ: مَا لَا يُدْرِكُ كُلُّهُ لَا يُتْرَكُ جُلُّهُ؛ فَلَمَّا فَاتَ الْمُصَلِّيَ بَدْءَ الصَّلَاةِ عَلَى وَجْهِ التَّرْتِيبِ الْأَكْمَلِ، لَمْ يَسُغْ لَهُ هَذِمُ مَا بَقِيَ مِنْهَا وَهُوَ الْجُزْءُ الْأَكْبَرُ، بَلْ يُتِمُّ مَا بِيَدِهِ ثُمَّ يَعُودُ لِلْأَفْضَلِ، جَمْعًا بَيْنَ مَصْلَحَةِ عَدَمِ الْإِبْطَالِ وَمَصْلَحَةِ التَّرْتِيبِ.

وَإِنْ جَهِلَ عَيْنَ مَنْسِيَّةٍ مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا^(٢٧)

٥. الدَّلِيلُ مِنَ التَّنْظِيرِ وَالْقِيَاسِ:-

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ صِيَانَةِ الْعِبَادَةِ عَنِ الْإِلْغَاءِ؛ نَقِيسُ مَنْ ذَكَرَ الْفَائِتَّةَ فِي الرُّكْعَةِ الرَّابِعَةِ عَلَى مَنْ ذَكَرَ فِيهَا فَقَدْ شَرَطَ غَيْرَ مُبْطِلٍ؛ فَكَمَا أَنَّهُ يَسْتَمِرُّ لِإِنْقَاذِ عَمَلِهِ مِنَ الضِّيَاعِ، فَكَذَلِكَ هُنَا يَسْتَمِرُّ لِأَنَّ خَلَلَ التَّرْتِيبِ عِنْدَ ضَيْقِ الْحَالِ أَوْ كَثْرَةِ الْعَمَلِ يُعْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ.

٢. قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: نَقِيسُ الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ فِي الْمَغْرِبِ وَالرَّابِعَةِ فِي غَيْرِهَا عَلَى الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ؛ فَكَمَا أَنَّ مَنْ فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ ذَكَرَ الْفَائِتَّةَ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَنُذِبَتْ لَهُ الْإِعَادَةُ، فَكَذَلِكَ مَنْ قَارَبَ الْفَرَاغَ يُعْطَى حُكْمُ الْفَاغِغِ لِشِدَّةِ الْمُجَاوَرَةِ وَالِاتِّصَالِ.

(٢٧) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ جَهِلِ عَيْنِ الصَّلَاةِ الْمَنْسِيَّةِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ جَهِلَ عَيْنَ مَنْسِيَّةٍ مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا تَيَقَّنَ أَنَّ ذِمَّتَهُ مَشْغُولَةٌ بِصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَائِتَّةً، لَكِنَّهُ نَسِيَ تَعْيِينَهَا (هَلْ هِيَ الصُّبْحُ أَمْ الظُّهْرُ أَمْ غَيْرُهُمَا؟)، وَجَبَ عَلَيْهِ أَدَاءُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ جَمِيعًا. وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا يَشْمَلُ الْحَضْرِيَّةَ وَالسَّفَرِيَّةَ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ يَوْمٍ أَوْ أَيَّامٍ، لِيَحْصَلَ لَهُ يَقِينُ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى " فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ "

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَقْوَى اللَّهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ تَقْتَضِي الْخُرُوجَ مِنَ الْعَهْدَةِ بَيِّقِينَ، وَلَمَّا كَانَ تَعْيِينُ الصَّلَاةِ مُتَعَدِّراً، صَارَ الْمُسْتَطَاعُ فِي حَقِّهِ هُوَ الْإِثْبَانُ بِالْخُمْسِ لِيَصِلَ إِلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ الْمُتَيَقِّنَةِ، إِذْ لَا تَبْرَأُ الذِّمَّةُ بِالشَّكِّ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا".

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْجَبَ صَلَاةَ الْمَنْسِيَةِ عَيْنًا، وَلَمَّا كَانَتْ الْعَيْنُ مَجْهُولَةً لَدَى الْمُكَلَّفِ، لَمْ يُمَكِّنْهُ تَحْقِيقُ هَذَا الْأَمْرِ النَّبَوِيِّ إِلَّا بِصَلَاةِ الْخُمْسِ، لِيَكُونَ فِعْلُهُ مُسْتَوْعِبًا لِلصَّلَاةِ الَّتِي نَسِيَهَا قَطْعًا.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ فَابْرَاءُ الذِّمَّةِ مِنَ الصَّلَاةِ الْمَنْسِيَةِ وَاجِبٌ، وَهَذَا الْإِبْرَاءُ لَا يَتِمُّ يَقِينًا مَعَ الْجَهْلِ بِالْعَيْنِ إِلَّا بِأَدَاءِ الْخُمْسِ، فَصَارَ أَدَاؤُهَا كُلِّهَا وَاجِبًا لِتَحْقِيقِ الْمَقْصِدِ الْأَصْلِيِّ.

• قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ فَالشَّخْصُ مُتَيَقِّنٌ مِنْ شُغْلٍ ذِمَّتِهِ بِصَلَاةٍ، فَإِذَا صَلَّى وَاحِدَةً فَقَطْ بَقِيَ الشَّكُّ فِي بَرَاءَتِهِ، فَلَا يَزُولُ يَقِينُ الشُّغْلِ إِلَّا بِيَقِينِ الْأَدَاءِ، وَهُوَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْخُمْسِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

وَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَاحًا نَاقِيًا لَهُ^(٢٨)

• قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِعْلَهِ وَجُوبِ الْإِحْتِيَاطِ لِلْفَرِيضَةِ؛ نَقِيسُ الصَّلَاةَ مَجْهُولَةً الْعَيْنِ عَلَى مَنْ نَسِيَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةٍ لَا يَذْرِي آيَةً رَكْعَةٍ هِيَ؛ فَكَمَا أَنَّ يُحِبُّ عَلَيْهِ فَعْلُ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ إِتْمَامَ صَلَاتِهِ، فَكَذَلِكَ هُنَا يَفْعَلُ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ إِبْرَاءَ يَوْمِهِ.

• قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ مَنْ جَهِلَ عَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ جِهَةُ الْقِبْلَةِ وَلَمْ يَحِذْ مُجْتَهِدًا؛ فَمَا دَامَ مَأْمُورًا بِالصَّلَاةِ لِلْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ لِيُصِيبَ الْقِبْلَةَ يَقِينًا، فَكَذَلِكَ يُصَلِّي الْخَمْسَ لِيُصِيبَ الْمَنَسِيَّةَ يَقِينًا.

(٢٨) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ جَهْلِ يَوْمِ الصَّلَاةِ مَعَ مَعْرِفَةِ عَيْنِهَا

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَاحًا نَاقِيًا لَهُ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا تَيَقَّنَ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ بِصَلَاةٍ مُعَيَّنَةٍ (كَالظُّهْرِ مَثَلًا)، لَكِنَّهُ جَهِلَ الْيَوْمَ الَّذِي فَاتَتْ فِيهِ (هَلْ هُوَ يَوْمُ السَّبْتِ أَمْ الْأَحَدِ؟)، فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ أَنْ يُصَلِّيَ ظُهْرًا وَاحِدَةً بِنِيَّةِ أَنَّهَا تِلْكَ الصَّلَاةُ الَّتِي نَسِيَهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ الْمَجْهُولِ، وَلَا يَلْزَمُهُ تَكَرُّرُهَا بِعَدَدِ الْأَيَّامِ الَّتِي يَحْتَمِلُ فِيهَا الْفَوَاتَ، لِأَنَّ الدِّمَّةَ مَشْغُولَةٌ بِعَيْنِ الصَّلَاةِ لَا بِزَمَانِهَا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: "وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ".

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّرِيعَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى رَفْعِ الْحَرَجِ، وَإِلْزَامِ الْمُصَلِّي بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْأَيَّامِ الْمُحْتَمَلَةِ عِنْدَ جَهْلِ الْيَوْمِ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ وَتَكْلِيفٌ بِمَا لَا يَلْزَمُ، فَاجْتَرَأَ بَعْضُ الصَّلَاةِ لِتَحْصِيلِ بَرَاءَةِ الدِّمَّةِ بِلَا عُسْرِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا".

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّقَ الْوُجُوبَ عَلَى "عَيْنِ الصَّلَاةِ الْمُنْسِيَةِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ تَعْيِينَ الْيَوْمِ لِصِحَّةِ الْقَضَاءِ، فَإِذَا صَلَّى الظُّهْرَ الَّتِي ذَكَرَهَا فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ بِمُوجِبِ هَذَا النَّصِّ، لِأَنَّ الْأَمْرَ يَتَنَاوَلُ الْمَاهِيَةَ (الصَّلَاةَ) لَا الظَّرْفَ (الْيَوْمَ).

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ فَالْمُكَلَّفُ مُتَيَقِّنٌ أَنَّ عَلَيْهِ "ظُهْرًا" وَاحِدَةً، وَشَاكٌّ فِي "الْيَوْمِ"، فَلَا يُكَلَّفُ بِأَكْثَرِ مِنَ الْيَقِينِ وَهُوَ الصَّلَاةُ الْوَاحِدَةُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةٌ دِمَّتِهِ مِمَّا زَادَ عَنْ ذَلِكَ.
- قَاعِدَةٌ: الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ لَمَّا كَانَ تَعْيِينُ الْيَوْمِ بَعْدَ طُولِ الْمُدَّةِ أَوْ نِسْيَانِهِ يَشُقُّ عَلَى الْمُكَلَّفِ، جَلَبَ ذَلِكَ تَيْسِيرًا بِالِاكْتِفَاءِ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ لِمَا فِي الدِّمَّةِ دُونَ تَفْصِيلِ الزَّمَانِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

وإن نسي صلاة وتأتيها صلى سِتًّا^(٢٩)

- قِيَّاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةٍ أَنَّ الصَّلَاةَ دَيْنٌ فِي الدِّمَّةِ؛ نَقِيسُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى قَضَاءِ الدَّيْنِ الْمَالِيِّ؛ فَإِذَا عَلِمَ الشَّخْصُ أَنَّهُ مَدِينٌ لِآخِرِ مِائَةِ دِرْهَمٍ وَجَهْلَ الْيَوْمِ الَّذِي اقْتَرَضَهَا فِيهِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ دَفْعُ الْمِائَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً لِتَبْرَأَ ذِمَّتُهُ، فَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى.
- قِيَّاسُ الشَّبَهَةِ: نَقِيسُ جَهْلِ الْيَوْمِ عَلَى جَهْلِ مَكَانِ النَّجَاسَةِ مِنَ الثُّوبِ إِذَا عُلِمَتْ نَاحِيَّتُهُ؛ فَمَا دَامَ الْمَقْصُودُ هُوَ التَّطْهِيرُ أَوْ بَرَاءَةُ الدِّمَّةِ بِمَا يُزِيلُ الشُّغْلَ الْمُتَيَقِّنَ، فَإِنَّ فِعْلَ الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ كَافٍ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْمَقْصَدِ نَظَرًا لِلِاتِّحَادِ السَّبَبِ.

(٢٩) إقامة الدليل لمسألة نسيان صلاتين متواليتين مجهولتي العين

١. أشار الشيخ خليل بقوله: وإن نسي صلاة وتأتيها صلى سِتًّا؛ والمعنى أنَّ المُكَلَّفَ إِذَا تَيَقَّنَ أَنَّ ذِمَّتَهُ مَشْغُولَةٌ بِصَلَاتَيْنِ فَائْتَا عَنْهُ وَكَانَتَا مُتَوَالِيَتَيْنِ فِي التَّرْتِيبِ (مِثْلُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ)، لَكِنَّهُ جَهْلَ عَيْنَهُمَا، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ سِتَّ صَلَوَاتٍ. وَصِفَةُ ذَلِكَ أَنَّ يُصَلِّيَ الْخُمْسَ الْيَوْمِيَّةَ كَامِلَةً ثُمَّ يُعِيدَ الصَّلَاةَ الْأُولَى الَّتِي بَدَأَ بِهَا (مِثْلُ: صُبْحٍ، ظُهْرٍ، عَصْرٍ، مَغْرِبٍ، عِشَاءٍ، ثُمَّ صُبْحٍ)، لِيَتَحَقَّقَ لَهُ بَيَقِينٌ أَنَّهُ أَدَّى الصَّلَاتَيْنِ الْمُتَوَالِيَتَيْنِ كَيْفَمَا كَانَ تَرْتِيبُهُمَا فِي الْوَاقِعِ.

٢. الدليل من القرآن الكريم: قَالَ تَعَالَى " فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ "

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ التَّقْوَى هُنَا تَقْتَضِي بَرَاءَةَ الذِّمَّةِ مِمَّا اشْتَغَلَتْ بِهِ يَاقِينٍ. وَلَمَّا كَانَ تَعْيِينُ الصَّلَاتَيْنِ الْمُتَوَالِيَتَيْنِ مُتَعَدِّراً، صَارَ الْمُسْتَطَاعُ الَّذِي يُحَقِّقُ الْيَقِينَ هُوَ اسْتِيعَابُ جَمِيعِ صُورِ التَّوَالِيِ الْمُمَكِّنَةِ، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِصَلَاةٍ سِتٍّ لِيَدْخُلَ فِيهَا أَيُّ زَوْجٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا".

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَضَاءِ مَا نُسِيَ مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ أَمْرٌ بِمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ. وَلَمَّا كَانَ الْمَطْلُوبُ قَضَاءَ صَلَاتَيْنِ مَعَ حِفْظِ صِفَةِ التَّوَالِيِ بَيْنَهُمَا، وَجَبَ الْإِثْبَانُ بِعَدَدٍ يَضْمَنُ وَقُوعَ تِلْكَ الصِّفَةِ قَطْعاً، فَكَانَتِ السَّتُّ هِيَ الْقَدَرُ النَّبَوِيُّ الَّذِي يُعْطِي جَمِيعَ الْإِحْتِمَالَاتِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ فَإِبْرَاءُ الذِّمَّةِ مِنْ صَلَاتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ مَجْهُولَتَيْنِ وَاجِبٌ، وَهَذَا الْإِبْرَاءُ لَا يَتَحَقَّقُ يَقِيناً إِلَّا بِصَلَاةٍ سِتٍّ (خَمْسٍ لِلْإِسْتِيعَابِ وَالسَّادِسَةُ لِتَحْقِيقِ التَّوَالِيِ مَعَ الْأَخِيرَةِ)، فَوَجَبَتِ السَّتُّ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ.
- قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ فَالشَّخْصُ مُتَيَقِّنٌ مِنْ شُغْلِ ذِمَّتِهِ بِصَلَاتَيْنِ، فَلَوْ صَلَّى خَمْساً فَقَطْ، لَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ الْمَنْسِي هُوَ الْعِشَاءُ وَالصُّبْحُ،

وُئِدَبَ تَقْدِيمُ ظُهُرٍ^(٣٠)، وَفِي ثَالِثِهَا أَوْ رَابِعِهَا أَوْ خَامِسِهَا كَذَلِكَ يُثْبِتُ بِالْمَنْسِيِّ^(٣١)، وَصَلَّى الْخُمْسَ مَرَّتَيْنِ فِي سَادِسِهَا وَحَادِيَةِ عَشْرَتِهَا^(٣٢).

وَهُوَ لَمْ يُصَلِّهِمَا مُتَوَالِيَتَيْنِ فِيمَا فَعَلَ، فَلَا يَزُولُ شَكُّهُ إِلَّا بِالصَّلَاةِ السَّادِسَةِ لِيَنْقَطَعَ الْإِحْتِمَالُ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلْعَالَةِ الْإِحْتِيَاظِ لِلْبَرَاءَةِ عِنْدَ الْإِشْتِبَاهِ؛ نَقِيسُ نِسْيَانِ صَلَاتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ عَلَى نِسْيَانِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَكَمَا أَنَّ نِسْيَانِ الْوَاحِدَةِ أَوْجَبَ خَمْسًا لِلِإِصَابَةِ الْعَيْنِ بَيَقِينٍ، فَإِنَّ نِسْيَانِ اثْنَتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ أَوْجَبَ سِتًّا لِلِإِصَابَةِ الْعَيْنِ وَالتَّرْتِيبِ مَعًا بَيَقِينٍ.
- قِيَاسُ الشَّبْهِ: نَقِيسُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى مَنْ نَسِيَ رَكْعَتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ مِنْ صَلَاةٍ رُبَاعِيَّةٍ وَلَا يَدْرِي مَحَلَّهُمَا؛ فَإِنَّهُ يُطَالَبُ بِإِعَادَةِ مَا يَجِبُ هَذَا التَّوَالِي بَيَقِينٍ، فَكَذَلِكَ فِي الصَّلَوَاتِ الْيَوْمِيَّةِ، السَّتُّ هِيَ الضَّابِطُ الْعَقْلِيُّ لِاسْتِيعَابِ جَمِيعِ ثَنَائِيَّاتِ الْيَوْمِ.

(٣٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ نَدْبِ الْبُدْءِ بِالظُّهْرِ عِنْدَ قَضَاءِ الْخُمْسِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: وَئِدَبَ تَقْدِيمُ ظُهُرٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ الَّذِي جَهَلَ عَيْنَ الصَّلَاةِ الْمَنْسِيَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يَبْرَأَ بِصَلَاةِ الْخُمْسِ جَمِيعًا، يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَبْدَأَ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ ثُمَّ الْعَصْرِ ثُمَّ مَا يَلِيهَا حَسَبَ التَّرْتِيبِ الْيَوْمِيِّ. وَهَذَا النَّدْبُ

لِتَحْصِيلِ فَضِيلَةِ التَّرْتِيبِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي وَقَعَتْ بِهِ الصَّلَوَاتُ فِي ابْتِدَاءِ فَرَضِهَا،
لِتَكُونَ صُورَةُ الْقَضَاءِ مُطَابِقَةً لَصُورَةِ أَصْلِ الْفَرَضِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: "أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ
الْلَّيْلِ".

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَدَأَ ذِكْرَ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ بِـ "ذُلُوكِ الشَّمْسِ"
وَهُوَ زَوَالُهَا، وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ. فَلَمَّا كَانَ الظُّهْرُ هُوَ مَبْدَأُ الْأَوْقَاتِ
فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ، تُدْبِ لِلْمُكَلَّفِ أَنْ يَجْعَلَهُ مَبْدَأً لِقَضَائِهِ عِنْدَ
الْإِسْتِيعَابِ، اقْتِدَاءً بِنَظْمِ الْقُرْآنِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي
حَدِيثِ إِمَامَةِ جَبْرِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "أَمَّنِي جَبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى بِي
الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ"...

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الظُّهْرَ هِيَ أَوَّلُ صَلَاةٍ ظَهَرَتْ فِي الْإِسْلَامِ، وَبِهَا بَدَأَ
جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعْلِيمَ النَّبِيِّ ﷺ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ؛ فَلَمَّا كَانَتْ هِيَ
"الْمُفْتَسِّحُ" لِلْعِبَادَةِ، كَانَ تَقْدِيمُهَا فِي الْقَضَاءِ مَنُذُوباً لِأَنَّهُ مَبْدَأُ الشَّرْعِ، وَلِلذَلِكَ
تُسَمَّى "الصَّلَاةُ الْأُولَى".

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: الْبَدْءُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ؛ وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَجِّ: أَتَبَدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ. فَلَمَّا بَدَأَ الشَّارِعُ بِالظُّهْرِ فِي التَّعْلِيمِ وَفِي بَيَانِ الْأَوْقَاتِ، اسْتَحَبَّ لِلْمُكَلَّفِ مُحَاكَاةَ هَذَا التَّرْتِيبِ فِي قَضَائِهِ لِيَقَعَ الْفِعْلُ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِهِ الْإِتِّبَاعِ.
- قَاعِدَةٌ: الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ؛ لَمَّا كَانَ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الصَّلَوَاتِ مَقْصُودًا شَرْعًا، فَإِنَّ الْبَدْءَ بِالظُّهْرِ هِيَ الْقَرَبُ لِيَقِينِ التَّرْتِيبِ الْيَوْمِيَّ الصَّحِيحَ لِمَنْ أَرَادَ قَضَاءَ يَوْمٍ كَامِلٍ، فَكَانَ فِيهِ خُرُوجٌ مِنْ شَائِبَةِ التَّنْكِيسِ.

هـ. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةِ "الْأُولَيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ"؛ نَقِيسُ الْبَدْءَ بِالظُّهْرِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْبَدْءِ بِالْفَاتِحَةِ فِي الْقِرَاءَةِ؛ فَكَمَا تُدْبَ تَقْدِيمُ الْفَاتِحَةِ لِأَنَّهَا مُفْتَتِحُ الْكِتَابِ، تُدْبَ تَقْدِيمُ الظُّهْرِ لِأَنَّهَا مُفْتَتِحُ الْيَوْمِ الشَّرْعِيِّ لِلصَّلَوَاتِ، وَكِلَاهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَعْظِيمِ مَا جَعَلَهُ الشَّارِعُ أَوَّلًا.
- نَظَرٌ مَصْلَحِيٌّ: أَنَّ الْإِنْتِظَامَ عَلَى تَرْتِيبٍ وَاحِدٍ مَعْلُومٍ (مِنْ الظُّهْرِ إِلَى الصُّبْحِ) أَنْفَى لِلْبَسِّ وَأَقْرَبُ لِلضَّبْطِ عِنْدَ قَضَاءِ خَمْسِ صَلَوَاتٍ مُتَتَابِعَةٍ، فَتَحْصُلُ بِهِ مَصْلَحَةُ الْإِسْتِيعَابِ مَعَ سُكُونِ النَّفْسِ لِهَيْئَةِ الْأَدَاءِ.

(٣١) إقامة الدليل لمسألة نُدب تَكَرَّارِ الصَّلَاةِ الَّتِي بُدِئَ بِهَا (الثَّانِي)

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: وَتَنَبَّى بِالْمَنْسِي؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ الَّذِي جَهَلَ عَيْنَ الصَّلَاةِ الْمَنْسِيَّةِ وَصَلَّى الْخَمْسَ بَرَاءَةً لِدِمَّتِهِ، يُنْدَبُ لَهُ بَعْدَ كَمَالِ الْخَمْسِ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ الَّتِي افْتَتَحَ بِهَا (الَّتِي نَوَى أَنَّهَا هِيَ الْمَنْسِيَّةُ أَوَّلًا)، فَإِذَا بَدَأَ بِالظُّهْرِ وَخَتَمَ بِالصُّبْحِ، أَعَادَ الظُّهْرَ مَرَّةً أُخْرَى لِيَصِيرَ مَجْمُوعُ مَا صَلَّى سِتًّا؛ وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا "الثَّانِي" هُوَ التَّيَقُّنُ مِنْ إِيقَاعِ الصَّلَاةِ الْمَنْسِيَّةِ فِي تَرْتِيبِهَا الصَّحِيحِ مَعَ مَا بَعْدَهَا، كَيْفَمَا كَانَ تَعْيِينُهَا فِي الْوَاقِعِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: "وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ".

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِإِتِمَامِ الْعِبَادَاتِ وَتَجْوِيدِهَا، وَالْقَضَاءُ بَدَلًا عَنِ الْإِدَاءِ، فَيُسْتَحَبُّ فِيهِ مَا يُسْتَحَبُّ فِي الْأَصْلِ مِنْ كَمَالِ الْهَيْئَةِ. وَلَمَّا كَانَ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الصَّلَوَاتِ صِفَةً مُكَمِّلَةً لِلْإِدَاءِ، نُدِبَ التَّكَرُّارُ (الثَّانِي) لِيَحْصُلَ هَذَا الْإِتِمَامُ بَيِّقِينَ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ شَكُّ التَّنْكِيسِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي".

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ مُرَبَّةً دَائِمًا، وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ الْيَسِيرِ مِنَ الْفَوَائِتِ وَاجِبٌ. وَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي هُنَا يَجْهَلُ عَيْنَ الْمَنْسِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ وَقُوعَهَا مُرَبَّةً مَعَ مَا بَعْدَهَا إِلَّا بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْمَنْسِيَّةُ هِيَ الْأَخِيرَةُ فِي تَرْتِيبِهِ (الصُّبْحُ مَثَلًا) لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا

شَيْءٌ، فَإِذَا تَنَّى بِالْأُولَى ضَمِنَ وُجُودَ صَلَاةٍ بَعْدَ الْمُنْسِيَةِ كَيْفَمَا كَانَ
الِاحْتِمَالُ، امْتِثَالًا لَهُدْيِهِ ﷺ فِي الْمُحَافَظَةِ عَلَى نَظْمِ الصَّلَاةِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: الْإِحْتِيَاظُ فِي الْعِبَادَاتِ أَصْلٌ؛ فَلَمَّا تَعَدَّدَتِ الْإِحْتِمَالَاتُ فِي الصَّلَاةِ الْمُنْسِيَةِ، كَانَ التَّكَرُّارُ لِلْأُولَى إِحْتِيَاظًا لِيَقِينِ التَّرْتِيبَ، لِأَنَّ التَّرْتِيبَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، وَمَا كَانَ حَقًّا لِلَّهِ فَالِإِحْتِيَاظُ فِيهِ مَنُذُوبٌ لِبِرَاءَةِ الدِّمَّةِ.
- قَاعِدَةٌ: الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ؛ فَلَمَّا كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنَّ التَّرْتِيبَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْقَضَاءِ، يُدْبِ هَذَا الثَّنِي لِيُخْرِجَ الْمُكَلَّفُ مِنْ خِلَافٍ مَنْ قَدْ يُبْطَلُ صَلَاتُهُ إِذَا وَقَعَتْ مَنُكُوسَةً (أَيُّ دُونَ صَلَاةٍ بَعْدَهَا تُرْتَّبُ مَعَهَا).

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلْعَلِّ تَحْقِيقِ التَّوَالِي الشَّرْعِيِّ؛ نَقِيسُ ثَنِي الصَّلَاةِ الْأُولَى فِي الْخَمْسِ عَلَى صَلَاةِ السَّادِسَةِ لِمَنْ نَسِيَ صَلَاتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ؛ فَكَمَا وَجَبَتْ السَّادِسَةُ هُنَاكَ لِتَحْقِيقِ عَيْنِ التَّوَالِي بَيْنَ اثْنَيْنِ، يُدْبِ الثَّنِي هُنَا لِتَحْقِيقِ كَمَالِ التَّرْتِيبِ لِلوَاحِدَةِ مَعَ غَيْرِهَا، لِاتِّحَادِ الْمَقْصِدِ وَهُوَ ضَبْطُ هَيْئَةِ الْأَدَاءِ.
- نَظَرُ فَقْهِيٌّ: أَنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي يَبْدَأُ بِهَا الْمُصَلِّي هِيَ الَّتِي يَنْوِي بِهَا الْفَرْضَ "أَصَالَةً عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ، فَإِذَا تَنَّى بِهَا فِي الْآخِرِ، صَارَتْ الْأُولَى كَالْمُقَدَّمَةِ

وَالثَّانِيَةُ كَالْحَاتِمَةِ، فَيَقَعُ الْيَقِينُ بِإِصَابَةِ الْفَرَضِ فِي مَوْقِعِهِ الصَّحِيحِ
بَيْنَهُمَا.

(٣٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ مَنْ نَسِيَ صَلَاتَيْنِ مَجْهُولَتَيْنِ وَصِفَةِ الثَّانِي فِيهِمَا

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: وَصَلَّى الْخُمْسَ مَرَّتَيْنِ فِي سَادِسَتِهَا وَحَادِيَةِ
عَشْرَتِهَا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا تَيَقَّنَ أَنَّ ذِمَّتَهُ مَشْغُولَةٌ بِصَلَاتَيْنِ فَاتَّأَنَّهُ، لَكِنَّهُ
جَهَلَ عَيْنَهُمَا (هَلْ هُمَا ظَهْرٌ وَعَصْرٌ، أَمْ صَبْحٌ وَمَغْرِبٌ، إلخ..)، وَجَهَلَ هَلْ هُمَا
مُتَوَالِيَتَانِ أَمْ لَا؛ فَإِنَّهُ لِيَبْرَأَ يَيَقِينَ مَعَ تَحْقِيقِ نَدْبِ الثَّانِي (أَيِ إِيقَاعِ صَلَاةٍ بَعْدَ
الْمَنْسِيَةِ لِتَرْتِيبِهَا مَعَهَا) يَفْعَلُ مَا يَلِي: يُصَلِّي الْخُمْسَ كَامِلَةً، ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلَاةَ
الْأُولَى (وَهِيَ السَّادِسَةُ فِي الْعَدَدِ)، ثُمَّ يُكْمِلُ بَقِيَّةَ الْخُمْسِ ثَانِيَةً، ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلَاةَ
الثَّانِيَةَ (وَهِيَ الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ فِي الْعَدَدِ). بِهِذَا يَكُونُ قَدْ أَدَّى الْخُمْسَ مَرَّتَيْنِ مَعَ
زِيَادَةِ صَلَاتَيْنِ لِتَحْقِيقِ صِفَةِ الثَّانِي "لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَنْسِيَتَيْنِ الْإِحْتِمَالَيْنِ".

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ
تُقَاتِهِ".

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ مِنْ حَقِّ تُقَاتِهِ سُبْحَانَهُ تَعْظِيمَ أَمْرِ الصَّلَاةِ وَالْإِحْتِيَاظَ
لَهَا عِنْدَ الْإِلْتِبَاسِ. وَلَمَّا كَانَتِ الذِّمَّةُ مَشْغُولَةً يَيَقِينَ وَتَعَيَّنَ الْمَنْسِي
مُتَعَدِّراً، صَارَ الْإِسْتِيْعَابُ مَعَ رِعَايَةِ صِفَةِ التَّرْتِيبِ الْمُنْدُوبَةِ (الثَّانِي) هُوَ
الطَّرِيقُ الْأَكْمَلُ لِتَحْقِيقِ هَذِهِ التَّقْوَى فِي آدَاءِ الصَّلَوَاتِ، لِيَقَعَ الْفِعْلُ عَلَى
أَحْسَنِ وَجْهِهِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا".

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: الْأَمْرُ بِقَضَاءِ الْمَنْسِيِّ يَقْتَضِي إِيقَاعَهُ صَحِيحاً مُرْتَباً. وَلَمَّا كَانَ الْمَطْلُوبُ صَلَاتَيْنِ، وَصِفَةُ التَّرْتِيبِ تَقْتَضِي أَنْ تُؤَدَّى الصَّلَاةُ الْمَنْسِيَّةُ ثُمَّ يُؤَدَّى مَا بَعْدَهَا، فَإِنَّ الصَّلَاةَ يَهْدَا الْعَدَدِ (١١ صَلَاةً) هِيَ الْوَسِيلَةُ الَّتِي تَضْمَنُ حُصُولَ هَذَا التَّرْتِيبِ النَّبَوِيِّ لِكِلْتَا الصَّلَاتَيْنِ الْمَنْسِيَّتَيْنِ مَهْمَا كَانَ مَوْقِعُهُمَا مِنَ الْيَوْمِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ فَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ وَاجِبَةٌ، وَتَحْقِيقُ صِفَةِ التَّرْتِيبِ مَعَ جَهْلِ الْعَيْنِ لَا يَتِمُّ يَقِيناً إِلَّا بِهِذَا التَّكْرَارِ الَّذِي وَصَفَهُ الْمُصَنِّفُ، فَصَارَ هَذَا الْعَدَدُ (١١ صَلَاةً) هُوَ الْقَدَرُ الَّذِي تَبَرَأَ بِهِ الذِّمَّةُ وَيَحْصُلُ بِهِ نَدْبُ الثَّنِي.

• قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ فَالْمُكَلَّفُ شَاكٌّ فِي تَعْيِينِ الْمَنْسِيَّتَيْنِ، فَلَا يَزُولُ هَذَا الشَّكُّ إِلَّا بِفَعْلٍ يَسْتَوْعِبُ كُلَّ الْإِحْتِمَالَاتِ حَتَّى يَنْقَلِبَ الشَّكُّ إِلَى يَقِينٍ جَازِمٍ بِالْأَدَاءِ حَسَبَ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

• قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِعْلَةِ تَعْمِيمِ صِفَةِ الثَّنِي؛ نَقِيسُ نِسْيَانَ صَلَاتَيْنِ عَلَى نِسْيَانِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَكَمَا نُدِبَ لِمَنْ نَسِيَ وَاحِدَةً أَنْ يُصَلِّيَ سِتّاً (٥ السَّادِسَةُ

وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ لَا يَدْرِي السَّابِقَةَ صَلَاهُمَا وَأَعَادَ الْمُبْتَدَأَةَ^(٣٣)
وَمَعَ الشَّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ بِإِثْرِ كُلِّ حَضْرِيَّةٍ سَفَرِيَّةً وَثَلَاثًا^(٣٤) كَذَلِكَ سَبْعًا
وَأَرْبَعًا وَثَلَاثَ عَشْرَةَ وَخَمْسًا إِحْدَى وَعِشْرِينَ^(٣٥).

هِيَ تَبَيُّنُ الْأُولَى، تُدْبَ لِمَنْ نَسِيَ اثْنَتَيْنِ أَنْ يُكْرَرَ ذَلِكَ لِلثَّانِيَةِ أَيْضًا،
فَيُصَلِّي خَمْسًا وَيُتَبَيَّنُ بِالْأُولَى، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا وَيُتَبَيَّنُ بِالثَّانِيَةِ، لِيَكُونَ كُلُّ
مَنْسِيٍّ مُحْتَمَلٍ قَدْ جُبِرَ بِمَا بَعْدَهُ.

• نَظَرُ فَقْهِ: أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ (١١ صَلَاةً) هُوَ تَرْجَمَةٌ عَمَلِيَّةٌ لِضَمَانِ أَنْ أَيْ
صَلَاتَيْنِ يَخْتَارُهُمَا الْمُصَلِّي مِنَ الْيَوْمِ قَدْ تَمَّ أَدَاؤُهُمَا مُرْتَبَتَيْنِ فِي صُورَةٍ
قَضَائِهِ هَذِهِ، وَهَذَا مِنْ دَقَّةِ نَظَرِ الْفُقَهَاءِ فِي اسْتِيعَابِ صُورِ الْإِحْتِمَالِ
الْعَقْلِيِّ لِمُطَابَقَةِ الْوَاقِعِ الشَّرْعِيِّ.

(٣٣) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ جَهْلِ السَّبْقِ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ لَا يَدْرِي السَّابِقَةَ
صَلَاهُمَا وَأَعَادَ الْمُبْتَدَأَةَ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا تَيَقَّنَ أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاتَيْنِ مِنْ
يَوْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ (مِثْلُ ظَهْرِ يَوْمِ السَّبْتِ وَظَهْرِ يَوْمِ الْأَحَدِ، أَوْ ظَهْرِ وَعَصْرِ مِنْ
يَوْمَيْنِ مَعْلُومَيْنِ)، لَكِنَّهُ جَهَلَ أَيُّهُمَا فَاتَتْ أَوَّلًا؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُمَا مَعًا
لِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ، ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلَاةَ الَّتِي بَدَأَ بِهَا (الْمُبْتَدَأَةَ) لِيَصِيرَ مَجْمُوعُ مَا صَلَّى
ثَلَاثًا؛ وَذَلِكَ لِتَحْقِيقِ يَقِينِ التَّرْتِيبِ، إِذْ لَا يَضْمَنُ أَنَّهُ قَدَّمَ السَّابِقَةَ فِي الذِّمَّةِ عَلَى
الْآخِرَةِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْأُولَى، لِيَكُونَ التَّرْتِيبُ الصَّحِيحُ حَاصِلًا فِي إِحْدَى صُورِ
الْأَدَاءِ.

٢. الدليل من القرآن الكريم: قَالَ تَعَالَى "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ".

- وَجْهُ الاستدلال: أَنَّ الأَمْرَ بِالإِقَامَةِ يَتَنَاوَلُ أَدَاءَ الصَّلَاةِ بِجَمِيعِ صِفَاتِهَا الشَّرْعِيَّةِ، وَمِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْفَوَائِتِ؛ فَلَمَّا كَانَ التَّرْتِيبُ مَقْصُودًا لِلشَّارِعِ فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَجَبَ عَلَى الْمُكَلَّفِ الإِحْتِيَاظُ لَهُ عِنْدَ الْجَهْلِ لِيَكُونَ مُقِيمًا لِلصَّلَاةِ كَمَا أُمِرَ يَقِينًا.

٣. الدليل من السنة الشريفة: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فَوَائِتَ يَوْمِ الْخَنْدَقِ مُرْتَبَةً.

- وَجْهُ الاستدلال: أَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ يَبَيِّنُ أَنَّ صِفَةَ التَّرْتِيبِ فِي الْقَضَاءِ وَاجِبَةٌ كَمَا هِيَ فِي الْأَدَاءِ. وَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي هُنَا يَجْهَلُ أَيُّ الصَّلَاتَيْنِ سَبَقَتْ فِي الدِّمَّةِ، فَإِنَّ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ الْمُبْتَدَأَةِ هِيَ الْوَسِيلَةُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي تَضْمَنُ إِيقَاعَ السَّابِقَةِ قَبْلَ اللَّاحِقَةِ فِي إِحْدَى مَرَاتِبِ فِعْلِهِ، امْتِثَالًا لِلصَّفَةِ الَّتِي حَافِظٌ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ.

٤. الدليل من القواعد الفقهية:

- قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ فَتَرْتِيبُ الْفَوَائِتِ وَاجِبٌ، وَبَرَاءَةُ الدِّمَّةِ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ مُرْتَبَتَيْنِ مَعَ جَهْلِ السَّابِقَةِ لَا تَتِمُّ يَقِينًا إِلَّا بِهِذِهِ الصُّورَةُ (أ - ب - أ)، فَصَارَتْ إِعَادَةُ الْمُبْتَدَأَةِ وَاجِبَةً لِتَحْقِيقِ هَذَا الْوَاجِبِ.

- قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ فَالشَّخْصُ مُتَيَقِّنٌ مِنْ وُجُوبِ التَّرْتِيبِ، وَشَاكٌّ فَيَمْنُ هِيَ الصَّلَاةُ السَّابِقَةُ، فَلَوْ اكْتَفَى بِصَلَاتَيْنِ فَقَطْ لَمْ يَزَلْ شَكُّهُ فِي صِحَّةِ التَّرْتِيبِ، فَلَا يَحْصُلُ الْيَقِينُ إِلَّا بِالصَّلَاةِ الثَّلَاثَةِ لِيَنْقَطَعَ احْتِمَالُ التَّنْكِيسِ.

هـ. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِعْلَةِ "الِاحْتِيَاطِ لِحَقِّ السَّبْقِ؛ نَقِيسُ جَهْلَ السَّابِقَةِ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ عَلَى مَنْ نَسِيَ صَلَاتَيْنِ مِنَ الْيَوْمِ نَفْسِهِ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا الْأُولَى؛ فَكَمَا أَنَّهُ هُنَاكَ يُطَالَبُ بِمَا يُحَقِّقُ التَّرْتِيبَ، فَكَذَلِكَ هُنَا؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ التَّرْتِيبِ لَا تَسْقُطُ بِاخْتِلَافِ الْأَيَّامِ مَا دَامَ الْعَدَدُ يَسِيرًا، بَلْ هِيَ أَكْدُ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ لِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ.
- نَظَرُ فَقْهِيٍّ: أَنَّ إِعَادَةَ الْمُبْتَدَأَةِ هِيَ "الضَّابِطُ الْعَقْلِيُّ" لِحَصْرِ الْإِحْتِمَالَاتِ؛ فَإِذَا كَانَتْ (أ) هِيَ السَّابِقَةُ فَقَدْ وَقَعَتْ بَعْدَهَا (ب) فَتَمَّ التَّرْتِيبُ، وَإِذَا كَانَتْ (ب) هِيَ السَّابِقَةُ فَقَدْ وَقَعَتْ قَبْلَ (أ) الثَّانِيَةِ (الْمُعَادَةِ) فَتَمَّ التَّرْتِيبُ أَيْضًا، فَهَذَا الْفِعْلُ يُحَقِّقُ مَقْصُودَ الشَّارِعِ فِي كُلِّ تَقْدِيرٍ.

(^{٣٤}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الشَّكِّ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ (حَضَرِيَّةٍ أَمْ سَفَرِيَّةٍ)

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: وَمَعَ الشَّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ بِإِثْرِ كُلِّ حَضَرِيَّةٍ سَفَرِيَّةٍ وَثَلَاثًا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا تَيَقَّنَ أَنَّ ذِمَّتَهُ مَشْغُولَةٌ بِصَلَاةٍ فَائِتَةٍ، لَكِنَّهُ شَكٌّ فِي صِفَتِهَا: هَلْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ حَالُ الْحَضَرِ (فَيُصَلِّيُهَا أَرْبَعًا) أَمْ حَالُ السَّفَرِ

(فِيصَلِّيَهَا رَكَعَتَيْنِ)؟ فَإِنَّهُ لَيَبْرَأُ بَيَقِينٍ يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَاةَ بِالصَّفَتَيْنِ مَعًا؛
فِيصَلِّيَ حَضْرِيَّةً ثُمَّ يُتْبِعُهَا بِسَفَرِيَّةٍ، وَإِذَا كَانَ لَا يَدْرِي عَيْنَ الصَّلَاةِ (هَلْ هِيَ ظُهُرٌ
أَمْ عَصْرٌ.. إلخ) صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ حَضْرِيَّاتٍ وَاتَّبَعَ كُلَّ رُبَاعِيَّةٍ بِسَفَرِيَّةٍ، ثُمَّ
يُصَلِّي الْمَغْرِبَ (ثَلَاثًا) لِأَنَّهَا لَا تَتَّعَرُّ بِالسَّفَرِ، وَذَلِكَ لِتَحْقِيقِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ الَّتِي
شُغِلَتْ بَيَقِينٍ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى: "فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ".

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَقْوَى اللَّهِ فِي بَابِ الْعِبَادَاتِ تَقْتَضِي الْإِحْتِيَاظَ
لِلْخُرُوجِ مِنَ الْعَهْدَةِ. وَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي لَا يَدْرِي هَلِ الْوَاجِبُ فِي حَقِّهِ
هُوَ التَّمَامُ أَمْ الْقَصْرُ، صَارَ الْإِمْتِنَالُ الْقَطْعِيُّ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِفِعْلِ الصُّورَتَيْنِ
لِيَقَعَ الْأَدَاءُ الْمَطْلُوبُ يَقِينًا فِي إِحْدَاهُمَا، وَهَذَا هُوَ غَايَةُ الْإِسْتِطَاعَةِ فِي
حَالِ الْجَهْلِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أُسْرِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ
نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا".

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: الْأَمْرُ بِقَضَاءِ الْمَنْسِيَّةِ يَتَوَجَّهُ إِلَى الصَّلَاةِ بِصِفَتِهَا الَّتِي
وَجَبَتْ بِهَا. وَلَمَّا كَانَتِ الصَّفَةُ (حَضْرِيَّةً أَوْ سَفَرِيَّةً) مَجْهُولَةً، فَإِنَّ الْقَضَاءَ
لَا يَنْطَبِقُ عَلَى الْمَنْسِيِّ بَيَقِينٍ إِلَّا بِاسْتِيعَابِ صِفَتَيْ الْوُجُوبِ الْمُحْتَمَلَتَيْنِ،
فَمَنْ صَلَّى وَاحِدَةً فَقَطْ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ صَلَّى مَا نَسِيَهُ كَمَا وَجَبَ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: الشَّغْلُ الْيَقِينِيُّ لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِفَرَاغٍ يَقِينِيٍّ؛ فَذِمَّةُ الْمُكَلَّفِ مَشْغُولَةٌ بِصَلَاةٍ مُحَقَّقَةٍ، وَبَرَاءَتُهَا بِإِحْدَى الصِّفَتَيْنِ (التَّمَامُ أَوْ الْقَصْرُ) مَشْكُوكٌ فِيهَا، وَالْقَاعِدَةُ تَقْضِي أَنْ الْعِبَادَةَ الْمُتَيَقِّنَةَ فِي الذِّمَّةِ لَا يَسْقُطُ فَرَضُهَا إِلَّا بِمَا لَا يَبْقَى مَعَهُ شَكٌّ فِي الْأَدَاءِ.

• قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَاجِبَةٌ، وَهِيَ هُنَا لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصِّفَتَيْنِ لِأَنْ تَعِينَ إِحْدَاهُمَا تَعَدَّرَ، فَصَارَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَسِيلَةً وَاجِبَةً لِتَحْقِيقِ الْمَقْصِدِ الشَّرْعِيِّ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

• قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ "الِاخْتِطَاطِ لِلْبَرَاءَةِ عِنْدَ تَرَدُّدِ الصِّفَةِ؛ تَقْيِيسُ الشَّكِّ بَيْنَ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ عَلَى مَنْ شَكَّ فِي صَلَاةٍ هَلْ فَاتَتْهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ أَوْ بَعْدَهُ؛ فَكَمَا أَنَّهُ يَحْتَاطُ لِصَلَاتِهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ لِيَبْرَأَ، فَإِنَّ مَنْ شَكَّ فِي مَقْدَارِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ (رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا) يَلْزِمُهُ الْكَثْرُ يَتَقَيَّنُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَيَأْتِي بِالْأَقْلِ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ هُوَ الْمَأْمُورَ بِهِ حَالَ السَّفَرِ.

• نَظَرُ فَقْهِيٍّ: أَنَّ الصَّلَاةَ الرَّبَاعِيَّةَ فِي الْحَضَرِ وَالثَّنَائِيَّةَ فِي السَّفَرِ جِنْسَانِ مُخْتَلِفَانِ فِي الصِّفَةِ، فَإِذَا جُهِلَ السَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِأَحَدِهِمَا، وَجَبَ الْإِثْنَانُ بِهِمَا تَقْدِيمًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْإِسْتِيفَاءِ، كَمَا لَوْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ خَمْسٍ فَإِنَّهُ يُصَلِّيَ الْخَمْسَ لِيُصِيبَ الْوَاحِدَةَ.

(٣٥) إقامة الدليل لمسألة تعدد الصلوات المجهولة بين الحضر والسفر

١. أشار الشيخ خليل بقوله: كَذَلِكَ سَبْعًا وَأَرْبَعًا وَثَلَاثَ عَشْرَةَ وَخَمْسًا إِحْدَى وَعِشْرِينَ؛ وَالْمَعْنَى اسْتِكْمَالُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حُكْمِ الشَّكِّ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ (حَضْرِيَّةٌ أَمْ سَفَرِيَّةٌ) عِنْدَ تَعَدُّدِ الْفَوَائِتِ. وَالْقَاعِدَةُ هُنَا هِيَ تَطْبِيقُ مَبْدَأِ "الثَّانِي" لِضَمَانِ التَّرْتِيبِ مَعَ الْإِحْتِيَاظِ لِلصِّفَةِ:

- إِذَا نَسِيَ صَلَاتَيْنِ: صَلَّى سَبْعًا) خَمْسُ حَضْرِيَّةٍ لِاسْتِيعَابِ الْعَيْنِ، ثُمَّ سَفَرِيَّةٌ ثُمَّ حَضْرِيَّةٌ لِتَحْقِيقِ الثَّانِي وَالْإِحْتِيَاظِ لِلصِّفَةِ).
- إِذَا نَسِيَ ثَلَاثًا: صَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةَ.
- إِذَا نَسِيَ خَمْسًا: صَلَّى إِحْدَى وَعِشْرِينَ) وَهِيَ حَاصِلُ ضَرْبِ الصَّلَوَاتِ فِي صِفَتَيْهَا مَعَ تَكَرُّرِ الثَّانِي الضَّامِنِ لِلتَّرْتِيبِ. (وَالْغَرَضُ مِنْ هَذِهِ الْأَعْدَادِ هُوَ الْخُرُوجُ مِنْ عَهْدَةِ الشَّكِّ فِي الْعَيْنِ، وَالشَّكِّ فِي الصِّفَةِ، وَالشَّكِّ فِي التَّرْتِيبِ مَعًا.

٢. الدليل من القرآن الكريم: قَالَ تَعَالَى " فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ".

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ التَّكْلِيفَ بِالْقَضَاءِ عِنْدَ تَرَكَمِ الْإِحْتِمَالَاتِ (جَهْلُ الْعَيْنِ، وَالصِّفَةِ، وَالتَّرْتِيبِ) يَتَطَلَّبُ فِعْلًا يَسْتَوْعِبُ كُلَّ هَذِهِ الْجِهَاتِ. فَلَمَّا كَانَ الْيَقِينُ مَطْلُوبًا فِي بَرَاءَةِ الدِّمَةِ، صَارَتْ هَذِهِ الْأَعْدَادُ الرِّيَاضِيَّةُ

الَّتِي وَضَعَهَا الْفُقَهَاءُ هِيَ التَّرْجَمَةُ الْعَمَلِيَّةُ لِـ "حَقُّ التَّقْوَى" وَبَذَلَ
الِاسْتِطَاعَةَ لِإِصَابَةِ الْوَاجِبِ بِيَقِينٍ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ: "فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى".

• وَجْهُ الْإِسْتِدْالِ: جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ دَيْنًا، وَالَّذِينَ الْمَجْهُولُ الْقَدْرُ أَوْ
الْصَّفَةِ لَا يَبْرَأُ مِنْهُ الْمَدِينُ إِلَّا بِمَا يَقْطَعُ الشَّكَّ. فَلَمَّا احْتَمَلَتِ الصَّلَاةُ أَنْ
تَكُونَ حَضَرِيَّةً أَوْ سَفَرِيَّةً، وَاحْتَمَلَتْ كُلُّ عَيْنٍ مِنَ الْخُمْسِ، وَجَبَ
الِاسْتِيعَابُ بِهَذِهِ الصَّفَةِ لِيَكُونَ الْقَضَاءُ مُسْتَوْفِيًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بِأَقْصَى
دَرَجَاتِ الْإِحْتِيَاظِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ فَالشَّخْصُ مُتَيَقِّنٌ مِنَ الشُّغْلِ وَشَاكٌ فِي
الْبَرَاءَةِ، وَالصَّلَوَاتُ الْخُمْسُ أَوْ الْعَشْرُ لَا تُعْطَى يَقِينُ الْبَرَاءَةِ مَعَ اسْتِرَاطِ
التَّرْتِيبِ وَاخْتِلَافِ الصَّفَةِ، فَلَزِمَ مَا يَقْطَعُ الشَّكَّ وَهُوَ هَذِهِ الْأَعْدَادُ (٧،
١٣، ٢١).

• قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ فَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ الْفَوَائِتِ
الْيَسِيرَةِ وَاجِبٌ، وَبَرَاءَةُ الدِّمَةِ مِنْ عَيْنِ الصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ، وَهَذَا كُلُّهُ لَا يَتِمُّ فِي
حَالِ الْإِشْتِبَاهِ إِلَّا بِهَذَا التَّكْرَارِ الَّذِي ضَبَطَهُ الْمَذْهَبُ.

٥. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

وَصَلَّى فِي ثَلَاثٍ مُرْتَبَةٍ مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ الْأُولَى سَبْعًا وَأَرْبَعًا ثَمَانِيًا وَخَمْسًا تِسْعًا^(٣٦).

• قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ "وُجُوبِ اسْتِيعَابِ الْإِحْتِمَالَاتِ الْعَقْلِيَّةِ؛ نَقِيسُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ لَا يَذَرِي أَيُّهَا هِيَ فَصَلَّى خَمْسًا؛ فَكَمَا أَنَّ الْخَمْسَ حَصَرَتْ الْإِحْتِمَالَ فِي الْعَيْنِ، فَإِنَّ الْإِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً حَصَرَتْ الْإِحْتِمَالَ فِي "الْعَيْنِ" وَالصِّفَةِ وَالتَّرْتِيبِ" مَعًا، لِاتِّحَادِ مَنَاطِ الْإِحْتِيَاطِ.

• نَظَرُ رِیَاضِيٍّ فِقْهِيٍّ: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ تَمْنَعُ وَقُوعَ "التَّنَكُّيسِ" (تَقْدِيمُ اللَّاحِقِ عَلَى السَّابِقِ) مَهْمَا كَانَتْ الصَّلَاةُ الْمَنْسِيَّةُ، لِأَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ قَدْ جُعِلَتْ مَثْبُوعَةً بِمِثْلِهَا فِي كُلِّ دَوْرَةٍ، فَيَحْصُلُ التَّرْتِيبُ ضَمْنِيًّا فِي إِحْدَى مَرَاحِلِ هَذَا الْقَضَاءِ الطَّوِيلِ.

(٣٦) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ جَهْلِ الصَّلَاةِ الْأُولَى مِنْ صَلَوَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ

١. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: وَصَلَّى فِي ثَلَاثٍ مُرْتَبَةٍ مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ الْأُولَى سَبْعًا وَأَرْبَعًا ثَمَانِيًا وَخَمْسًا تِسْعًا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا تَيَقَّنَ أَنَّ ذِمَّتَهُ مَشْغُولَةٌ بِعَدَدٍ مَعْلُومٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْفَائِتَةِ الْمُتَوَالِيَةِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، لَكِنَّهُ جَهْلَ عَيْنِ الصَّلَاةِ الَّتِي بَدَأَ بِهَا النَّسْيَانُ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَاطُ لِيَقِينَ التَّرْتِيبَ بِإِضَافَةِ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ عَلَى الْعَدَدِ الْمَنْسِيِّ.

- فَإِذَا نَسِيَ ثَلَاثًا: صَلَّى سَبْعًا. (□٣ + □٤)
- وَإِذَا نَسِيَ أَرْبَعًا: صَلَّى ثَمَانِيًا. (□٤ + □٤)

• وَإِذَا نَسِيَ خَمْسًا: صَلَّى تِسْعًا (٥ هـ). ٤.

وَالْعَرَضُ هُوَ اسْتِيعَابُ كُلِّ مَبْدَأٍ مُحْتَمَلٍ لِلدَّوْرَةِ الْيَوْمِيَّةِ، لِيَقَعَ التَّرْتِيبُ الصَّحِيحُ ضِمْنَ هَذَا الْعَدَدِ قَطْعًا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: قَالَ تَعَالَى " فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ".

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَقْوَى اللَّهِ فِي الْعِبَادَةِ تَقْتَضِي بَرَاءَةَ الدِّمَّةِ مِمَّا اشْتَغَلَتْ بِهِ يَبْقِينَ، وَلَمَّا كَانَ التَّرْتِيبُ صِفَةً وَاحِدَةً فِي قَضَاءِ الْفَوَائِدِ الْيَسِيرَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَجْهَلِ الْمُكَلَّفِ الْمَبْدَأَ، صَارَتْ الْإِسْطِطَاعَةُ فِي حَقِّهِ هِيَ الْإِثْبَانُ بَعْدَ يَحْضُرِ الْإِحْتِمَالَاتِ الْعَقْلِيَّةِ لِيَكُونَ مُمَثِّلًا لِلأَمْرِ يَبْقِينَ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا".

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ يَتَنَاوَلُ مَا هِيَئَهَا وَصِفَتَهَا (التَّرْتِيبَ). وَلَمَّا كَانَ التَّرْتِيبُ مَقْصُودًا لِلشَّارِعِ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى مَا فِي الدِّمَّةِ يَبْقِينَ مَعَ جَهْلِ "الْأُولَى" إِلَّا بِمَثَلِ هَذِهِ الْأَعْدَادِ الَّتِي تَضْمَنُ وَقُوعَ الصَّلَوَاتِ الْمُنَسِّيَةِ مُرْتَبَةً فِي جُزْءٍ مِنْ مَجْمُوعِ مَا صَلَّاهُ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ بَرَاءَةُ الدِّمَّةِ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْمُتَوَالِيَةِ وَاجِبَةٌ، وَالتَّرْتِيبُ فِيهَا وَاجِبٌ، وَهَذَا لَا يَتِمُّ مَعَ جَهْلِ الْعَيْنِ إِلَّا بِزِيَادَةِ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ عَلَى الْقَدْرِ الْمَنْسِيِّ لِيَنْعَلِقَ دَوْرُ الْإِحْتِمَالَاتِ، فَصَارَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ وَاجِبَةً لِتَحْقِيقِ الْمَقْصِدِ.
- قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ الشَّغْلُ يَقِينُ وَالصِّفَّةُ (التَّرْتِيبُ) مَطْلُوبَةٌ، وَالْإِكْتِفَاءُ بِأَصْلِ الْعَدَدِ مَعَ تَنْكِيسِ الْبِدَايَةِ يُبْقِي الشَّكَّ فِي صِحَّةِ الْقَضَاءِ، فَلَا يَزُولُ هَذَا الشَّكُّ إِلَّا بِهَذَا الضَّابِطِ الْعَدَدِيِّ.

هـ. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- نَظَرٌ رِيَاضِيٌّ فَقْهِيٌّ: أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْيَوْمِيَّةَ دَائِرَةٌ عَلَى خَمْسٍ؛ فَإِذَا نَسِيَ ثَلَاثًا ($n=3$) وَجَهَلَ الْأُولَى، فَإِنَّهُ يَقِينُ إِذَا صَلَّى سَبْعًا ($n=7$) سَيَكُونُ قَدْ أَتَى بِالثَّلَاثِ مُرْتَبَةً ضِمْنَ هَذِهِ السَّبْعِ، مَهْمَا كَانَتْ تِلْكَ الثَّلَاثُ فِي الْوَقَاعِ (مِثْلُ: صُبْحٍ-ظَهْرٍ-عَصْرِ، أَوْ ظَهْرٍ-عَصْرِ-مَغْرِبٍ.. إلخ).
- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِعْلَةِ اسْتِيعَابِ مَحَلِّ الشُّبُهَةِ؛ يُقَيَسُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى مَنْ جَهَلَ مَوْضِعَ النِّجَاسَةِ مِنَ الثُّوبِ فَعَسَلَهُ كُلُّهُ؛ فَكَمَا وَجَبَ غَسْلُ الْجَمِيعِ لِيَقِينَ الطَّهَارَةَ، وَجَبَ تَكَرُّرُ الصَّلَوَاتِ بِهَذَا الْقَدْرِ لِيَقِينَ بَرَاءَةَ الدِّمَّةِ وَالتَّرْتِيبِ.

وَحَاصِلُ الْمَسْأَلَةِ:

تَعْتَمِدُ هَذِهِ الْمَسَائِلُ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي " الْمُخْتَصَرِ " عَلَى قَاعِدَةٍ "الْإِحْتِيَاطِ لِلْعِبَادَةِ"؛ أَيُّ أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا نَسِيَ صَلَوَاتٍ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ مِنْ عَيْنِهَا أَوْ صِفَتِهَا أَوْ تَرْتِيبِهَا، فَعَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ بِطَرِيقَةٍ تَضْمَنُ لَهُ بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ بَيِّقِينَ.

أَوَّلًا: نِسْيَانُ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ أَكْثَرَ (تُجْهَلُ عَيْنُهَا)

إِذَا كُنْتَ تَعْرِفُ أَنَّ عَلَيْكَ صَلَاةً، لَكِنْ لَا تَدْرِي هَلْ هِيَ الصُّبْحُ أَمْ الظُّهْرُ... إلخ:

- إِذَا نَسِيتَ صَلَاةً وَاحِدَةً: تُصَلِّي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ كَامِلَةً لِتَضْمَنَ أَنَّكَ أَصَبْتَ الْمَنْسِيَّةَ.
- زِيَادَةُ النَّسِيِّ: "يُنْدَبُ لَكَ أَنْ تُكَرِّرَ الصَّلَاةَ الَّتِي بَدَأْتَ بِهَا (مَثَلًا بَدَأْتَ بِالظُّهْرِ وَخَتَمْتَ بِالصُّبْحِ، تُعِيدُ الظُّهْرَ مَرَّةً أُخْرَى) لِتَضْمَنَ أَنَّ الْمَنْسِيَّةَ وَقَعَتْ مُرَّتَبَةً مَعَ مَا بَعْدَهَا.
- إِذَا نَسِيتَ صَلَاتَيْنِ (لَا تَعْرِفُهُمَا): (تُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ صَلَاةً؛ وَهِيَ الْخَمْسُ كَامِلَةً صَلَاةً سَادِسَةً لِإِتِمَامِ التَّرْتِيبِ) ثُمَّ (خَمْسٌ أُخْرَى صَلَاةً حَادِيَةَ عَشْرَةَ) لِتَضْمَنَ إِصَابَةَ الصَّلَاتَيْنِ وَالتَّرْتِيبَ بَيْنَهُمَا.

ثَانِيًا: نِسْيَانُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ يَوْمَيْنِ

إِذَا كَانَ عَلَيْكَ صَلَاتَانِ مُعَيَّنَتَانِ (مَثَلًا ظُهُرُ يَوْمِ السَّبْتِ وَظُهُرُ يَوْمِ الْإِحْدِ) وَلَكِنْ لَا تَعْرِفُ أَيُّهُمَا فَاتَتْ أَوَّلًا:

- القَاعِدَةُ: تُصَلِّي الصَّلَاةَ الْأُولَى (أ)، ثُمَّ الثَّانِيَةَ (ب)، ثُمَّ تُعِيدُ الْأُولَى (أ) مَرَّةً أُخْرَى.
- الْهَدَفُ: بِهَذَا التَّرْتِيبِ (\$) أ - ب - أ (\$) تَضْمَنُ يَقِينًا أَنَّكَ أَدَيْتَ السَّابِقَةَ قَبْلَ اللَّاحِقَةِ مَهْمَا كَانَ الْوَاقِعُ.

تَالِثًا: الشُّكُّ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ (حَضَرِيَّةٌ أَمْ سَفَرِيَّةٌ)

إِذَا نَسِيتَ صَلَاةً وَلَا تَدْرِي هَلْ كُنْتَ وَقْتُهَا مُقِيمًا (تُصَلِّيْهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ) أَمْ مُسَافِرًا (تُصَلِّيْهَا رَكَعَتَيْنِ):

- إِذَا كَانَتْ صَلَاةً وَاحِدَةً: تُصَلِّيْهَا حَضَرِيَّةً (٤) ثُمَّ سَفَرِيَّةً (٢)، وَتُصَلِّي الْمَغْرِبَ (٣) لِأَنَّهَا لَا تَتَغَيَّرُ.
- إِذَا تَعَدَّدَتِ الصَّلَوَاتُ الْمَجْهُولَةُ: لِحَصِّهَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي أَرْقَامٍ رِيَاضِيَّةٍ لِضَمَانِ الْإِسْتِيعَابِ:

- نِسْيَانُ صَلَاتَيْنِ: تُصَلِّي سَبْعَ صَلَوَاتٍ.
- نِسْيَانُ ثَلَاثٍ: تُصَلِّي ثَلَاثَ عَشْرَةَ صَلَاةً.
- نِسْيَانُ خَمْسٍ: تُصَلِّي إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً.

رَابِعًا: نِسْيَانُ بَدَايَةِ "سِلْسِلَةِ" صَلَوَاتٍ مُرْتَبَةِ

إِذَا كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ نَسِيتَ صَلَوَاتٍ مُتَّالِيَةً (مَثَلًا ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ وَرَاءَ بَعْضِهَا) وَلَكِنْ لَا تَدْرِي هَلْ بَدَأْتَ مِنَ الصُّبْحِ أَمْ مِنَ الظُّهْرِ:

فصلٌ في سُجُودِ السَّهْوِ

تمهيد :

يُعَدُّ بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ مِنْ أَدَقِّ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ وَأَكْثَرِهَا تَفْصِيلًا فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ، حَيْثُ يَتَنَاوَلُ نَظَرِيَّةَ الْجَبْرِ الشَّرْعِيِّ لِلْحَلَلِ الَّذِي يَعْرِضُ لِلْمُصَلِّي أثنَاءَ عِبَادَتِهِ. وَتَقُومُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ عَلَى ضَبْطِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الثَّوَابِ (الْأَرْكَانِ) وَالْمُكَمَّلَاتِ (السُّنَنِ)، وَكَيْفِيَّةِ تَذَارُكِ مَا يَقَعُ مِنَ الْمُصَلِّي مِنْ زِيَادَةٍ، أَوْ نَقْصٍ، أَوْ شَكٍّ.

وَيُمْكِنُ تَلْخِيسُ مَعَالِمِ هَذَا الْفَصْلِ فِي النَّقَاطِ الْأَكَادِمِيَّةِ التَّالِيَةِ:
الْمَاهِيَّةُ وَالْعَايَةُ: سُجُودُ السَّهْوِ هُوَ عِبَادَةٌ شُرِعَتْ لِإِرْغَامِ الشَّيْطَانِ وَجَبْرِ النِّقْصِ الَّذِي يَعْتَرِي الصَّلَاةَ؛ صِيَانَةً لَهَا عَنِ الْبُطْلَانِ، وَتَحْقِيقًا لِطُمَآنِينَةِ الْمُكَلَّفِ فِي صِحَّةِ عِبَادَتِهِ.

الْمَنْهَجِيَّةُ الْمَالِكِيَّةُ (الْقَبْلِيُّ وَالْبَعْدِيُّ): تَتَمَيَّزُ الْمَدْرَسَةُ الْمَالِكِيَّةُ بِتَقْسِيمِ ثَنَائِي مَنْطِقِيٍّ لِسُجُودِ السَّهْوِ:
السُّجُودُ الْقَبْلِيُّ: وَيَكُونُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَمَنَاطُهُ النِّقْصُ (تَرْكُ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ).

• الْقَاعِدَةُ: عَدَدُ الصَّلَوَاتِ الْمَنْسِيَةِ أَرْبَعُ صَلَوَاتٍ إِضَافِيَّةٍ).

- نَسِيَتْ ٣ صَلَوَاتٍ مُرْتَبَّةٍ: تُصَلِّي ٧.
- نَسِيَتْ ٤ صَلَوَاتٍ مُرْتَبَّةٍ: تُصَلِّي ٨.
- نَسِيَتْ ٥ صَلَوَاتٍ مُرْتَبَّةٍ: تُصَلِّي ٩.

السُّجُودُ الْبُعْدِيُّ: وَيَكُونُ بَعْدَ السَّلَامِ، وَمَنَاطُهُ الزِّيَادَةُ (فِعْلُ مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ سَهْوًا).

القَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ لِلْفَصْلِ: كُلُّ نَقْصٍ يُجْبَرُ بِالْقَبْلِيِّ، وَكُلُّ زِيَادَةٍ تُجْبَرُ بِالْبُعْدِيِّ، وَإِذَا اجْتَمَعَ نَقْصٌ وَزِيَادَةٌ غَلَبَ جَانِبُ النِّقْصِ وَقَدَّمَ الْقَبْلِيَّ.

مَحَاوِرُ الدِّرَاسَةِ: يَتَنَاوَلُ الْفَصْلُ تَفْصِيلَ السُّنَنِ الَّتِي يُسَجَّدُ لَهَا (السُّنَنِ الثَّمَانِي)، وَمَا لَا يُسَجَّدُ لَهُ (الْمَنْدُوبَاتُ)، وَأَحْكَامَ الْإِسْتِخْلَافِ عِنْدَ سَهْوِ الْإِمَامِ، وَمَا يَتَحَمَّلُهُ الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِ، وَمَا لَا يَتَحَمَّلُهُ.

القَاعِدَةُ الْأَصِيلَةُ لِلْبَابِ: < الْبِنَاءُ عَلَى الْيَقِينِ فِي الشَّكِّ، وَالرُّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ فِي النِّقْصِ وَالزِّيَادَةِ >.

بِهَذَا التَّمْهِيدِ، نَكُونُ قَدْ وَضَعْنَا الْإِطَارَ الْعَامَّ لِفَهْمِ مَقَاصِدِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي هَذَا الْبَابِ الْوَاسِعِ.

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ :-

سُنَّ لِسَهْوٍ وَإِنْ تَكَرَّرَ (٣٧)

(٣٧) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ سُنيَّةِ سُجُودِ السَّهْوِ وَعَدَمِ تَعَدُّدِهِ بِتَعَدُّدِ السَّهْوِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: سُنَّ لِسَهْوٍ وَإِنْ تَكَرَّرَ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ (سَوَاءً كَانَ قَبْلِيًّا لِنَقْصٍ أَوْ بَعْدِيًّا لِزِيَادَةٍ) هُوَ فِي حُكْمِ "السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ" فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ. وَأَنَّ هَذَا السُّجُودَ (وَهُوَ سَجْدَتَانِ) لَا يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ أَسْبَابِ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ؛ فَمَهْمَا كَثُرَ السَّهْوُ وَتَنَوَّعَ، فَإِنَّهُ يَكْفِي عَنْهُ سَجْدَتَانِ فَقَطْ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ (أَيَّ نَسِيِ الشَّهَدِ الْأَوَّلِ)، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ.

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْسُّجُودِ وَمُوَظَبَتُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ السَّهْوِ، مَعَ أَمْرِهِ بِهِ فِي قَوْلِهِ: "فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ"، يَنْقُلُ الْفِعْلَ مِنْ مُجَرَّدِ الْبَاحَةِ إِلَى مَرْتَبَةِ السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ. أَمَّا عَدَمُ التَّعَدُّدِ، فَدَلِيلُهُ حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ؛ حَيْثُ سَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِالسَّلَامِ مِنْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَكَلَّمَ، ثُمَّ مَشَى، وَهِيَ سَهَوَاتٌ مُتَعَدَّدَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَسْجُدْ فِي نَهَايَةِ تَذَارُكِهِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ فَقَطْ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحِنْسَ يَكْفِي عَنْهُ فِعْلٌ وَاحِدٌ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية:

- قاعدة: التداخل في العبادات؛ ومعناها أن الأفعال إذا اتحد جنسها وتكرر سببها في وقت واحد تداخلت؛ فسجود السهو "جبر" للصلاة، والجبر لا يتعدّد بتعدّد الخل في العبادة الواحدة، كما أن الوضوء الواحد يكفي عن أحداث متعدّدة.
- قاعدة: الجابر يتبع المجبور؛ فالصلاة عبادة واحدة ذات تحريمية وتحليلية واحدة، فما شرع لإصلاحها يجب أن يكون واحداً في ختامها ليحصل النظام، ولو سجّد لكل سهو سجّدتين لأدى ذلك إلى كثرة الزيادة في الصلاة مما ينافي مقصد الجبر.

٣. الدليل من النظر والقياس:

- قياس العلة: لعلّ رفع الحرج والتيسير؛ نقيس سجود السهو على الحدّ الواحد لمن ارتكب معاصي من جنس واحد مراراً قبل إقامة الحدّ عليه؛ فكما أن العقوبة تتداخل لأن المقصود هو الزجر والتطهير، فكذلك سجود السهو مقصوده ترغيم الشيطان وجبر التقص، وذلك يحصل بالمرّة الواحدة.
- نظر فقهي: أن القول بتعدّد السجود يؤدي إلى التسلسل؛ فقد يسهو في سجود السهو نفسه، فيحتاج إلى سجود سهو آخر، وهكذا، فقطع الشارع هذا الاحتمال بجعل الختام سجّدتين مهما كان السبب، حفظاً لهيئة الصلاة وتناهيها.

يَنْقُصُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ^(٣٨) أَوْ مَعَ زِيَادَةِ سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ^(٣٩) وَبِالْجَامِعِ فِي الْجُمُعَةِ^(٤٠) وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ^(٤١) كَتَرَكَ جَهْرٍ وَسُورَةٍ بِفَرْضٍ^(٤٢) وَتَشَهُدَيْنِ وَإِلَّا فَبَعْدَهُ كَمُتِمٍّ لِشَكٍّ^(٤٣).

(٣٨) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ السُّجُودِ لِنَقْصِ السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: يَنْقُصُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُوَجِبَ لِسُجُودِ السَّهْوِ الْقَبْلِيِّ (الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ السَّلَامِ) هُوَ تَرْكُ سُنَّةٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ الْمُؤَكَّدَةِ سَهْوًا. وَالسُّنَّةُ الْمُؤَكَّدَةُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ هِيَ الَّتِي أَمَرَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ وَوَاطَبَ عَلَيْهَا، وَتَرْكُهَا يُحْدِثُ نَقْصًا فِي هَيْئَةِ الصَّلَاةِ يَسْتَوْجِبُ الْجَبْرَ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ.

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ وَالْجُلُوسَ لَهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، فَلَمَّا نَسِيَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَرْجِعْ لَهُ بَعْدَ أَنْ تَلَبَّسَ بِالرُّكْنِ الَّذِي بَعْدَهُ (الْقِيَامُ لِلثَّلَاثَةِ)، بَلْ جَبَرَ هَذَا النِّقْصَ بِسَجْدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلَامِ. فَبُتِيَ بِذَلِكَ أَنَّ مَحَلَّ السُّجُودِ لِلنِّقْصِ هُوَ مَا قَبْلَ السَّلَامِ لِيَكُونَ السُّجُودُ جَزَاءً مِنَ الصَّلَاةِ كَمَا كَانَتِ السُّنَّةُ الْمُنْقُوصَةُ جَزَاءً مِنْهَا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: الْجَابِرُ يَتَّصِلُ بِالْمَجْبُورِ؛ فَلَمَّا كَانَ السَّهْوُ بِالنَّقْصِ قَدْ أَوْقَعَ خَللاً دَاخِلَ الصَّلَاةِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْجَبْرُ (السُّجُودُ) مُتَّصِلاً بِهَا وَدَاخِلاً فِيهَا، لِتَخْرُجَ الصَّلَاةُ مِنْ يَدِ الْمُصَلِّي وَهِيَ كَامِلَةٌ حُكْماً، فَلِذَلِكَ كَانَ السُّجُودُ "قَبْلِيًّا".

• قَاعِدَةٌ: مَا لَا يُدْرِكُ كُلُّهُ لَا يُتْرَكُ جُلُّهُ؛ فَلَمَّا فَاتَتْ السُّنَّةُ الْمُؤَكَّدَةُ وَلَا يُمَكِّنُ الرُّجُوعُ إِلَيْهَا لِفَوَاتِ مَحَلِّهَا، شُرِعَ السُّجُودُ بَدَلاً عَنْهَا لِتَحْصِيلِ مَا يُمَكِّنُ تَحْصِيلَهُ مِنْ كَمَالِ الصَّلَاةِ وَتَرْغِيمِ الشَّيْطَانِ الَّذِي لَبَسَ عَلَيْهِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

• قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةِ "الْخَلَلِ فِي الْهَيْئَةِ التَّعْبُدِيَّةِ"؛ نَقِيسُ نَقْصِ السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ عَلَى نَقْصِ "الْوَاجِبِ فِي الْحَجِّ"؛ فَكَمَا أَنَّ مَنْ تَرَكَ وَاجِباً فِي الْحَجِّ يَجْبَرُهُ بِـ "دَمٍ" وَيَصِحُّ حَجُّهُ، فَكَذَلِكَ مَنْ تَرَكَ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً فِي الصَّلَاةِ يَجْبَرُهَا بِـ "سَجْدَتَيْنِ" وَتَصِحُّ صَلَاتُهُ، بِجَامِعٍ أَنَّ كِلَيْهِمَا جَبْرٌ لِحَلَلٍ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ إِبْطَالِ الرُّكْنِ.

• نَظَرٌ فَقْهِيٌّ فِي التَّأْكِيدِ: أَنَّ السُّجُودَ لَا يُشْرَعُ لِنَقْصِ "الْفَضَائِلِ" (كَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ الْوَاحِدِ)، لِأَنَّهَا لَا تُحْدِثُ نَقْصاً ظَاهِراً فِي نَظْمِ الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ السُّنَنِ الثَّمَانِيَةِ الْمُؤَكَّدَةِ الَّتِي لَهَا هَيْئَةٌ ظَاهِرَةٌ وَنَصٌّ خَاصٌّ، فَكَانَ حُكْمُ السُّجُودِ لَهَا مِنْ بَابِ تَعْظِيمِ شَعَائِرِ الصَّلَاةِ.

تَنْبِيْهُ: السُّنَنِ الثَّمَانِيَةِ الْمُؤَكَّدَةِ الَّتِي يُسَجَّدُ لِنَقْصِهَا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِهِمْ) :سِنَانٍ وَشِينَانٍ وَحِيْمَانٍ وَتَاءَانٍ).

١. السُّورَةُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ. ٢. السُّرُّ فِيمَا يُسْرُ فِيهِ. ٣. الشَّهَادَةُ (الشَّهْدُ)
- الْأُولَى. ٤. الشَّهَادَةُ الثَّانِيَّةُ. ٥. الْجَهْرُ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ. ٦. الْجُلُوسُ
- الْأَوَّلُ. ٧. التَّكْبِيرُ (مَا عَدَا تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ). ٨. التَّسْمِيعُ (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ
- حَمِدَهُ).

(٣٩) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ اجْتِمَاعِ النَّقْصِ وَالزِّيَادَةِ فِي السَّهْوِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ يَقُولُهُ: أَوْ مَعَ زِيَادَةِ سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا سَهَا فِي صَلَاتِهِ فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ نَقْصٌ (بِتَرْكِ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ) وَزِيَادَةٌ (يَفْعَلُ زَائِدٌ سَهْوًا)، فَإِنَّهُ يُغْلَبُ جَانِبُ النَّقْصِ وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ (سُجُودًا قَبْلِيًّا). وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ تُعْرَفُ بِتَغْلِيبِ الْقَبْلِيِّ عِنْدَ الْجَمْعِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ:

- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ (نَقْصٌ)، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ.
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: اسْتَبْطَأَ الْفُقَهَاءُ أَنَّ الشَّارِعَ رَاعَى جَانِبَ الْجَبْرِ لِلنَّقْصِ يَجْعَلُهُ دَاخِلَ الصَّلَاةِ. وَإِذَا اجْتَمَعَ النَّقْصُ مَعَ الزِّيَادَةِ، صَارَتِ الصَّلَاةُ فِي حَاجَةٍ إِلَى تَصْحِيحٍ لِمَا فَقِدَ مِنْهَا أَوَّلًا، وَالتَّصْحِيحُ يَكُونُ وَهِيَ مَا تَزَالُ

قَائِمَةٌ، فَلَمَّا كَانَ السُّجُودُ الْقَبْلِيُّ كَافِيًا لِلْجَمِيعِ شَرْعًا، قُدِّمَ رِعَايَةً لِحَقِّ
التَّقْصِيرِ الَّذِي هُوَ أَقْوَى فِي التَّأْثِيرِ عَلَى كَمَالِ الصَّلَاةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: التَّقْصِيرُ غَالِبٌ عَلَى الزِّيَادَةِ؛ وَهِيَ قَاعِدَةٌ كُبْرَى فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ؛
وَعِلَّتُهَا أَنَّ التَّقْصِيرَ خَلَلَ فِي ذَاتِ الْعِبَادَةِ فَيَحْتَاجُ إِلَى "جَبْرِ" (Repair)،
بَيْنَمَا الزِّيَادَةُ خَلَلَ خَارِجٌ عَنْ نَظْمِهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى تُرْغِيمٍ " (Humiliation of the devil).
وَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَقْضِي بِأَنَّ
مَصْلَحَةَ "جَبْرِ الْعِبَادَةِ" مُقَدِّمَةٌ عَلَى تُرْغِيمِ الشَّيْطَانِ، وَمَحَلُّ الْجَبْرِ يَكُونُ
قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْعِبَادَةِ.

• قَاعِدَةٌ: الْإِحْتِيَاظُ لِلْعِبَادَةِ؛ فَالطَّهَارَةُ وَالصَّلَاةُ يُحْتَاطُ لَهُمَا بِمَا يَضْمَنُ
خُرُوجَ الْمُكَلَّفِ مِنْهُمَا بَيَقِينَ الصَّحَّةِ. وَالسُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ يَضْمَنُ أَنَّ
الصَّلَاةَ لَمْ تُحْتَمَ إِلَّا وَقَدْ جُبِرَ خَلْلُهَا، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخْرَهُ فَقَدْ يَعْرِضُ لَهُ
مَانِعٌ أَوْ يَطُولُ الْفَصْلُ فَتَفُوتُ مَصْلَحَةُ الْجَبْرِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

• قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةٍ تُقَدِّمُ الْأَهَمَّ؛ نَقِيسُ اجْتِمَاعِ السَّهْوَيْنِ عَلَى مَنْ طَهَّرَ
تَوْبَهُ وَفِيهِ نَجَاسَةٌ وَزِيَادَةٌ مَاءٍ؛ فَالْأَهَمُّ هُوَ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ (جَبْرُ التَّقْصِيرِ).
فَكَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ، السُّجُودُ الْقَبْلِيُّ يُؤَدِّي وَظِيفَةُ الْجَبْرِ لِلتَّقْصِيرِ وَيَتَضَمَّنُ

فِي طَيَّاتِهِ التَّرْغِيمَ لِلزِّيَادَةِ، فَيَحْصُلُ الْمَقْصُودَانِ مَعًا بِفِعْلِ وَاحِدٍ فِي مَحَلٍّ
الْأَهَمِّ.

• نَظَرُ فَتَاهِيٍّ: أَنَّ السُّجُودَ لِلسَّهْوِ شَرِعٌ لِتَكُونَ الصَّلَاةُ كَامِلَةً عِنْدَ قَوْلِ
"السَّلَامِ عَلَيْكُمْ"، فَلَمَّا كَانَ النِّقْصُ مَوْجُودًا، لَمْ يَجْزْ لِلْمُصَلِّي أَنْ يُسَلِّمَ
وَصَلَاتُهُ بَعْدَ مَنَقُوصَةٍ، فَوَجَبَ الْقَبْلِيُّ لِيَدْخُلَ السَّلَامُ عَلَى صَلَاةٍ تَمَّ
جَبْرُهَا.

(٤٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ لُزُومِ إِيقَاعِ سُجُودِ السَّهْوِ فِي الْجَامِعِ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: وَبِالْجَامِعِ فِي الْجُمُعَةِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ
الْبُعْدِيَّ (الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ السَّلَامِ) إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ يَحِبُّ -أَوْ
يُشْتَرَطُ- أَنْ يُؤَدَّى فِي "الْجَامِعِ" الَّذِي أُقِيمَتْ فِيهِ الْجُمُعَةُ. فَإِذَا نَسِيَ الْمُصَلِّي
وَخَرَجَ، لَزِمَهُ الرُّجُوعُ إِلَى الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ لِيَسْجُدَهُ فِيهِ، وَلَا يُجْزِئُهُ أَنْ يَسْجُدَهُ
فِي بَيْتِهِ، لِأَنَّ هَذَا السُّجُودَ تَابِعٌ لِصَلَاةٍ مِنْ شَرْطِهَا "الْجَامِعِ".

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ جَمِيعَ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ وَتَوَابِعِهَا (وَمِنْهَا سُجُودُ السَّهْوِ)
مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْإِتْبَاعِ. وَلَمَّا كَانَتْ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ عِبَادَةً مَخْصُوصَةً بِهَيْئَةٍ

وَمَكَانَ (الْجَامِعِ) بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَعَمَلِ السَّلَفِ، فَإِنَّ مَا انْجَبَرَتْ بِهِ (سُجُودُ السَّهْوِ) يَجِبُ أَنْ يَقَعَ فِي نَفْسِ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي صِحَّتِهَا، لِأَنَّ الْجَائِرَ لَهُ حُكْمُ الْمَجْبُورِ فِي الشُّرُوطِ الْمَكَائِيَّةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ يَأْخُذُ حُكْمَ مَتَّبِعِهِ؛ سُجُودُ السَّهْوِ الْبُعْدِيُّ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ السَّلَامِ إِلَّا أَنَّهُ مُرْتَبِطٌ بِالصَّلَاةِ حُكْمًا وَتَبَعِيَّةً. فَلَمَّا كَانَتْ الْجُمُعَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي الْجَامِعِ، كَانَ سُجُودُ سَهْوِهَا تَابِعًا لَهَا فِي هَذَا الشَّرْطِ، فَلَا يَصِحُّ إِيقَاعُهُ فِي مَكَانٍ لَا تَصِحُّ فِيهِ أَصْلُ الصَّلَاةِ (كَالْبَيْتِ).
- قَاعِدَةٌ: سَدُّ الدَّرَائِعِ؛ لَوْ أُجِيزَ لِلنَّاسِ أَنْ يَسْجُدُوا سَهْوًا الْجُمُعَةُ فِي بُيُوتِهِمْ، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَبْعِيضِ عِبَادَةِ الْجُمُعَةِ بَيْنَ الْمَسْجِدِ وَالْبَيْتِ، وَهِيَ شَعِيرَةٌ مَبْنَاهَا عَلَى الْاجْتِمَاعِ وَالظُّهُورِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، فَشَرَعَ السُّجُودُ فِي الْجَامِعِ حِفْظًا لِصُورَةِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ مِنَ التَّفَرُّقِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةِ ارْتِبَاطِ الْجَبْرِ بِالْمَكَانِ الْمَشْرُوطِ؛ نَقِيسُ سُجُودِ السَّهْوِ فِي الْجُمُعَةِ عَلَى "الرَّكْعَةِ الْمَنْسِيَّةِ" فِيهَا؛ فَكَمَا أَنَّ مَنْ نَسِيَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ لَا يَجُوزُ لَهُ قِضَاؤُهَا فِي بَيْتِهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِيقَاعِهَا فِي الْجَامِعِ (مَا لَمْ تُفْتِ فَيُصَلِّي ظَهْرًا)، فَكَذَلِكَ سُجُودُ سَهْوِهَا، لِأَنَّ كُلِيهِمَا مِمَّا تُكْمَلُ بِهِ الصَّلَاةُ، وَمَا تُكْمَلُ بِهِ الْجُمُعَةُ لَا يَقَعُ إِلَّا حَيْثُ تَقَعُ الْجُمُعَةُ.

- نَظَرُ فَتْهِيٍّ: أَنَّ السُّجُودَ الْبُعْدِيَّ فِي الْجُمُعَةِ فِيهِ إِعْلَامٌ لِلْجَمَاعَةِ بِتِمَامِ جَبْرِ صَلَاتِهِمْ، وَالْجُمُعَةُ صَلَاةُ جَمَاعَةٍ كُبْرَى، فَإِذَا سَجَدَ الْمُصَلِّي فِي الْجَامِعِ حَصَلَ التَّرْغِيمُ لِلشَّيْطَانِ فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ الَّذِي حَاوَلَ فِيهِ إِفْسَادَ تِلْكَ الشَّعِيرَةِ الْعَظِيمَةِ، وَفِي ذَلِكَ تَعْظِيمٌ لِحُرْمَةِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ.

(٤١) إقامة الدليل لمسألة إعادة التشهد بعد سجود السهو

أشار الشيخ خليل بقوله: وأعاد تشهدهُ؛ والمعنى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا سَجَدَ لِلسَّهْوِ (سَوَاءً كَانَ سُجُوداً قَبْلِيّاً قَبْلَ السَّلَامِ، أَوْ بَعْدِيّاً بَعْدَ السَّلَامِ)، فَإِنَّهُ يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَجْلِسَ بَعْدَ السَّجْدَتَيْنِ وَيُعِيدَ قِرَاءَةَ التَّشْهَدِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ. وَالْمَقْصُودُ بِالتَّشْهَدِ هُنَا هُوَ لَفْظُ التَّشْهَدِ فَقَطْ دُونَ الصَّلَاةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ وَدُونَ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، لِتَكُونَ الصَّلَاةُ خَاتِمَتُهَا السَّلَامُ عَقِبَ ذِكْرِ.

١. الدليل من السنة الشريفة:

- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ) "رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ).
- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صِفَةِ سُجُودِ السَّهْوِ قَالَ: "ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ."
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: صَرَّحَتِ الْحَادِيثُ بِأَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْسُّجُودِ كَانَ يَعْقُبُهُ تَشَهُدٌ ثُمَّ سَلَامٌ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّجُودَ لَيْسَ هُوَ

أَخْرُ فِعْلٌ فِي الصَّلَاةِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ فَاصِلٍ قَوْلِي (التَّشَهُدُ) يَكُونُ
تَوْطِئَةً لِلخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ بِالسَّلَامِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ يَأْخُذُ حُكْمَ مَتَّبِعِهِ؛ سُجُودُ السَّهْوِ يُشْبِهُ سُجُودَ الصَّلَاةِ فِي هَيْئَتِهِ، وَسُجُودُ الصَّلَاةِ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ لَا يَعْقِبُهُ السَّلَامُ مُبَاشَرَةً إِلَّا بَعْدَ جُلُوسٍ وَتَشَهُدٍ. فَلَمَّا كَانَ سُجُودُ السَّهْوِ جَابِرًا لِلصَّلَاةِ، أُلْحِقَ بِأَفْعَالِهَا الرَّابَّةِ فِي اشْتِرَاطِ التَّشَهُدِ بَعْدَهُ لِيَكُونَ السَّلَامُ فِي مَحَلِّهِ الْمَعْهُودِ شَرْعًا.
- قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ فَالْمُصَلِّي مَأْمُورٌ بِأَنْ يَخْرُجَ مِنَ الصَّلَاةِ يَاقِينًا، وَالْخُرُوجُ الْمَعْهُودُ هُوَ مَا كَانَ بَعْدَ جُلُوسٍ وَذِكْرٍ. فَلَمَّا فَصَلَ السُّجُودُ بَيْنَ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ وَبَيْنَ السَّلَامِ (فِي الْقَبْلِيِّ)، احْتِجَّ إِلَى إِعَادَةِ التَّشَهُدِ لِيَتَّصِلَ السَّلَامُ بِمُقَدِّمَاتِهِ الشَّرْعِيَّةِ يَاقِينًا.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ شَرْفِ الْخِتَامِ؛ نَقِيسُ سُجُودَ السَّهْوِ عَلَى سُجُودِ التَّلَاوَةِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَكَمَا أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ إِذَا وَقَعَ فِي آخِرِ الرُّكْعَةِ لَا يُغْنِي عَنْ التَّشَهُدِ الَّذِي يَعْقِبُهُ، فَكَذَلِكَ سُجُودُ السَّهْوِ، لِأَنَّ كُلَّ سُجُودٍ زَائِدٍ فِي الصَّلَاةِ يَحْتَاجُ إِلَى "عَوْدٍ" لِلْهَيْئَةِ الْأَصْلِيَّةِ قَبْلَ الْإِتِّقَالِ لِمَا بَعْدَهُ.
- نَظَرُ فِقْهِيٌّ: أَنَّ السَّلَامَ رُكْنٌ لِتَحْلِيلِ الصَّلَاةِ، وَالزَّمَامُ السَّكِينَةُ وَالذِّكْرُ قَبْلَهُ أَكَّدَ فِي مَقَاصِدِ الْخُضُوعِ. وَإِعَادَةُ التَّشَهُدِ بَعْدَ سُجُودِ السَّهْوِ تَمْنَعُ صُورَةَ

الِاسْتِعْجَالِ فِي الْخُرُوجِ، وَتَجْعَلُ الصَّلَاةَ مَحْتُمَةً بِالنَّاءِ عَلَى اللَّهِ
وَالشَّهَادَتَيْنِ بَعْدَ جَبْرِ النِّقْصِ أَوْ تَرْغِيمِ الشَّيْطَانِ، وَهُوَ مَقْصِدُ جَلِيلٍ.

(٤٢) إقامة الدليل لمسألة السُّجُودِ لِتَرْكِ السُّورَةِ وَالْجَهْرِ فِي الْفَرِيضَةِ

أشار الشيخ خليل بقوله: كترك جهر وسورة بفرض؛ وهذا تمثيل لما تقدم من
قوله "ينقص سنة مؤكدة" والمعنى أن من نسي قراءة السورة بعد الفاتحة في
الركعتين الأولىين من الفريضة، أو نسي "الجهر" فيما يجهر فيه (بأن أسر في
محل الجهر)، فقد وقع في نقص يستوجب سجود السهو القبلي، لأن كلاً من
السورة والجهر سنة مؤكدة في مذهب مالك.

١. الدليل من السنة الشريفة: عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
"صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَافِظَ عَلَى قِرَاءَةِ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ
الْأُولَيَيْنِ، كَمَا حَافِظَ عَلَى الْجَهْرِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.
فَلَمَّا كَانَ هَذَا فِعْلُهُ الْمُسْتَمِرُّ الَّذِي أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِهِ، اعْتَبِرَ تَرْكُهُ نُقْصَاءً عَنْ
هَيْئَةِ الصَّلَاةِ الْمَشْرُوعَةِ. وَالْأَصْلُ فِي النِّقْصِ أَنْ يُجْبَرَ بِالسُّجُودِ الْقِبْلِيِّ
قِيَاساً عَلَى جَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ لِنَقْصِ الشَّهْدِ الْأَوَّلِ (حَدِيثُ ابْنِ بُحَيْنَةَ)،
لِاشْتِرَاكِ الْجَمِيعِ فِي كَوْنِهِمَا سُنَّةً مَقُولَةً وَقَعَ التَّقْصِيرُ فِيهَا سَهْواً.

٢. الدليل من القواعد الفقهية:

- قاعدة: مَا لَا يَتِمُّ الْكَمَالُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ مَطْلُوبٌ؛ فَالصَّلَاةُ فِي الْفَرِيضَةِ لَهَا صُورَةٌ تَعْبُدِيَّةٌ مُتَكَامِلَةٌ (قِرَاءَةٌ، جَهْرٌ، سِرٌّ)، فَتَرْكُ السُّورَةِ أَوْ تَرْكُ الْجَهْرِ يُخْرِجُ الصَّلَاةَ عَنْ صُورَتِهَا الْكَمَلِ. وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ كُلَّ نَقْصٍ فِي سُنَّةٍ لَهَا بَالٌ (أَيُّ أَهَمِّيَّةٍ) يَجِبُ جَبْرُهُ لِعُودِ لِلصَّلَاةِ هَيْئَتِهَا وَكَمَالِهَا.
- قاعدة: الْجَبْرُ قَبْلَ الْفَرَاغِ أَوْلَى؛ لَمَّا كَانَ تَرْكُ الْجَهْرِ أَوْ السُّورَةِ يُعَدُّ نَقْصًا مَحْضًا، كَانَ السُّجُودُ لَهُ قَبْلَ السَّلَامِ لِيُخْرِجَ الْمُصَلِّيَ مِنَ الصَّلَاةِ وَهِيَ مَجْبُورَةٌ، وَهَذَا هُوَ سِرُّ تَقْدِيمِ السُّجُودِ الْقَبْلِيِّ فِي حَالَةِ النِّقْصِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ.

٣. الدليل من النظر والقياس:

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةٍ "مُخَالَفَةِ الصُّورَةِ الْمَنْصُوصَةِ؛ نَقِيسُ تَرْكُ الْجَهْرِ عَلَى تَرْكِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ؛ فَكَمَا أَنَّ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ سُنَّةٌ تَرْكُهَا يُوجِبُ السُّجُودَ الْقَبْلِيَّ كَمَا صَحَّ فِي الْحَبَرِ، فَكَذَلِكَ الْجَهْرُ وَالسُّورَةُ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شِعَارٌ ظَاهِرٌ لِلرُّكْعَةِ، فَفَقْدُهُ يُورِثُ وَهْنًا فِي الصَّلَاةِ لَا يَنْجِرُ إِلَّا بِالسُّجُودِ.
- نَظَرُ فِقْهِيٍّ فِي قَوْلِهِ "بِفَرَضٍ": "خَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ الْفَرِيضَةَ لِأَنَّ النَّافِلَةَ أَمْرًا أَوْسَعُ، وَتَرْكُ السُّورَةِ فِيهَا لَا يُوجِبُ سُجُودًا عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ، لَكِنَّ الْفَرِيضَةَ مَبْنَاهَا عَلَى الْإِحْتِيَاطِ وَالِإِنْضِبَاطِ التَّامِّ بِهَيْئَةِ الْإِقْبَادِ بِفِعْلِ الرَّسُولِ ﷺ، فَلَمْ يُعْفَ عَنْ نَقْصِ سُنَنِهَا الْمُؤَكَّدَةِ.

(٤٣) إِيْقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ السُّجُودِ لِنَقْصِ التَّشْهُدَيْنِ وَحُكْمِ مَنْ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ عِنْدَ الشَّكِّ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: وَتَشْهُدَيْنِ وَإِلَّا فَبَعْدَهُ كَمْتَمٌ لِشَكِّ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ مُوجِبَاتِ السُّجُودِ الْقَبْلِيِّ نَقْصَ "التَّشْهُدَيْنِ" (أَيِ التَّشْهُدِ الْأَوَّلِ وَالْجُلُوسِ لَهُ، أَوْ نَقْصَ سُنَّتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ فَأَكْثَرَ)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَقْصٌ مُحَقَّقٌ بَلْ كَانَ السَّهُوُ زِيَادَةً فَقَطْ، فَالْسُّجُودُ بُعْدِيٌّ. ثُمَّ مَثَلٌ لِلْسُّجُودِ الْبُعْدِيِّ يَمْنُ شَكٌّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ، فَإِنَّهُ يَبْنِي عَلَى الْأَقْلِ (الْيَقِينِ) وَيُتِمُّ صَلَاتَهُ، ثُمَّ يَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ:

- فِي نَقْصِ التَّشْهُدِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ لَمْ يَجْلِسْ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ.
- فِي بِنَاءِ الشَّكِّ عَلَى الْيَقِينِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرَ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيُطْرَحِ الشَّكُّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ..."
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ شَكَّ أَنْ يَبْنِيَ عَلَى الْيَقِينِ (وَهُوَ الْأَقْلُ)، وَجَعَلَ السُّجُودَ جَائِزًا لِمَا احْتَمَلَتْهُ الصَّلَاةُ مِنَ الزِّيَادَةِ.

وَأَيُّ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ هَذَا السُّجُودَ يَكُونُ بَعْدِيًّا (عَلَى الْمَشْهُورِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) لِأَنَّ التَّمَامَ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَالزِّيَادَةُ هِيَ الْأَقْرَبُ لِلْوُقُوعِ، وَالزِّيَادَةُ مَحَلُّ جَبْرِهَا بَعْدَ السَّلَامِ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ وَهِيَ أَصْلُ مَسْأَلَةِ الْمُتَمِّ لِشَكِّ؛ فَالْمُصَلِّيُ تَيَقَّنُ الثَّلَاثَ وَشَكَّ فِي الرَّابِعَةِ، فَيَطْرَحُ الشَّكَّ وَيَأْتِي بِالرَّابِعَةِ يَيَقِّنُ. فَلَمَّا كَانَ فِعْلُهُ هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ زِيَادَةً (إِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى أَرْبَعًا فِعْلًا)، لَزِمَهُ السُّجُودُ الْبَعْدِيُّ جَبْرًا لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ.
- قَاعِدَةٌ: كُلُّ زِيَادَةٍ مَحْضَةٍ أَوْ مُحْتَمَلَةٍ تُجْبَرُ بِالْبَعْدِيِّ؛ فَلَمَّا انْتَفَى التَّقْصُ الْمُحَقَّقُ فِي حَالِ الشَّكِّ (لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا شَكَّ فِيهِ)، تَمَحَّضَ السَّهْوُ فِي جَانِبِ الزِّيَادَةِ، فَكَانَ السُّجُودُ بَعْدَ السَّلَامِ أَوْفَقَ لِلْقَاعِدَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلْعَاقِ تَرْغِيمِ الشَّيْطَانِ عَلَى الْإِحْتِمَالِ؛ يُقَيَّسُ مَنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الرُّكَّعَاتِ عَلَى مَنْ سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ نَاسِيًّا ثُمَّ تَمَّمَ؛ فَكَمَا أَنَّ هَذَا يَسْجُدُ بَعْدِيًّا لِأَجْلِ السَّلَامِ الَّذِي وَقَعَ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ (زِيَادَةً)، فَكَذَلِكَ الشَّاكُّ يَسْجُدُ بَعْدِيًّا لِأَجْلِ الرُّكْعَةِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ خَامِسَةً (زِيَادَةً).
- نَظَرُ فَقْهِيٍّ فِي تَشْهُدَيْنِ: "اعْتَبَرَ الْمَالِكِيَّةُ أَنَّ مَجْمُوعَ (التَّشْهُدِ الْأَوَّلِ الْجُلُوسِ لَهُ) يُعَدُّ تَقْصًا بَيْنًا يَسْتَحِقُّ الْقَبْلِيَّ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سُنَّةٌ

وَمُقْتَصِرٌ عَلَى شَفْعٍ شَكٍّ أَهْوَى بِهِ أَمْ يَوْتِرُ^(٤٤)، أَوْ تَرَكَ سِرًّا يَفْرَضُ^(٤٥). أَوْ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ وَلَهِيَ عَنْهُ^(٤٦)، كَطُولٍ بِمَحَلٍّ لَمْ يُشْرَعْ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَإِنْ بَعْدَ

مُؤَكَّدَةٌ، وَاجْتِمَاعُ سُنَّتَيْنِ مُؤَكَّدَتَيْنِ يُقَوِّي جَانِبَ الْخُلَلِ فِي نَظْمِ الصَّلَاةِ، فَلَا تُجْبَرُ إِلَّا بِفِعْلٍ دَاخِلٍ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْإِنْصِرَافِ مِنْهَا.

(٤٤) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الشَّكِّ فِي الشَّفْعِ وَالْوَتْرِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: وَمُقْتَصِرٌ عَلَى شَفْعٍ شَكٍّ أَهْوَى بِهِ أَمْ يَوْتِرُ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا كَانَ يُصَلِّي الشَّفْعَ (الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْوَتْرِ) فَشَكَّ: هَلْ هُوَ فِي الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الشَّفْعِ أَمْ أَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى رَكَعَةِ الْوَتْرِ؟ أَوْ شَكَّ بَعْدَ سَلَامِهِ مِنَ الشَّفْعِ: هَلْ صَلَّى شَفْعًا أَمْ وَتْرًا؟ الْحُكْمُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: أَنَّهُ يَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ (وَهُوَ الشَّفْعُ)، فَيَتِمُّ شَفْعُهُ ثُمَّ يَأْتِي بِالْوَتْرِ، وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ (بَعْدِيًّا) لِأَجْلِ هَذَا الشَّكِّ الَّذِي احْتَمَلَ الزِّيَادَةَ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ..."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ أَمَرَ بِالرُّجُوعِ إِلَى "الْيَقِينِ" عِنْدَ حُصُولِ التَّرَدُّدِ فِي أَعْدَادِ الرَّكَعَاتِ أَوْ صِفَتِهَا. وَلَمَّا كَانَ الشَّفْعُ هُوَ الْأَصْلُ السَّائِقُ لِلْوَتْرِ، فَإِنَّ الْيَقِينَ هُوَ بَقَاؤُهُ فِي الشَّفْعِ، وَالْوَتْرُ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَيُطْرَحُ الشَّكُّ وَيَبْنَى

عَلَى الشَّفْعِ. وَإِنَّمَا كَانَ السُّجُودُ بَعْدِيًّا هُنَا لِأَنَّ بِنَاءَهُ عَلَى الْيَقِينِ (الشَّفْعِ) يَجْعَلُ الرُّكْعَةَ الْمُؤَدَّاةَ زِيَادَةً مُحْتَمَلَةً (إِنْ كَانَ قَدْ أَوْقَعَ الْوَثْرَ فِعْلًا)، وَالزِّيَادَةُ الْمُحْتَمَلَةُ مَحَلُّهَا الْبُعْدِيُّ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ وَهِيَ الْأَصْلُ فِي بَابِ السَّهْوِ كُلِّهِ؛ فَالْمُصَلِّي مُتَيَقِّنٌ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ، وَشَاكٌّ فِي هَلْ بَلَغَ مَقْصِدَ الْوَثْرِ أَمْ لَا، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ الْمُتَيَقِّنِ وَهُوَ الشَّفْعُ.
- قَاعِدَةٌ: كُلُّ شَكٍّ فِي الزِّيَادَةِ أَوْ النِّقْصِ يُعَلِّبُ فِيهِ جَانِبَ الزِّيَادَةِ فِي السُّجُودِ؛ فَلَمَّا كَمَلَ صَلَاتُهُ بِنَاءً عَلَى الْأَقْلِ (الشَّفْعِ)، صَارَ السُّجُودُ بَعْدِيًّا لِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ أَقْرَبُ إِلَى الزِّيَادَةِ فِي نَظَرِ الْمُصَلِّي عِنْدَ بِنَائِهِ عَلَى الْيَقِينِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِعْلَهِ ارْتِبَاطِ التَّرْتِيبِ الشَّرْعِيِّ؛ نَقِيسُ الشَّكَّ بَيْنَ الشَّفْعِ وَالْوَثْرِ عَلَى الشَّكِّ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ "لِمَنْ نَسِيَ إِحْدَاهُمَا؛ فَكَمَا أَنَّهُ يَبْنِي عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ لِيَبْرَأَ ذِمَّتَهُ يَيَقِينُ، فَكَذَلِكَ هُنَا؛ لِأَنَّ الْوَثْرَ عِبَادَةً مُسْتَقِلَّةً عَنِ الشَّفْعِ لَهَا سَلَامٌ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا، فَوَجَبَ التَّأَكُّدُ مِنْ إِتِمَامِ الْأُولَى قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الثَّانِيَةِ.

- نَظَرُ فَتْهِيٍّ: أَنَّ "الِاقْتِصَارَ عَلَى الشَّفْعِ" حَالُ الشَّكِّ يُؤْمِنُ لِلْمُصَلِّي عَدَمَ وَقُوعِ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اعْتَبَرَهَا وَثَرًا وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ شَفْعٌ، لَكَانَ قَدْ أَوْثَرَ بَرَكَتَيْنِ مُتَّصِلَتَيْنِ، وَهَذَا خِلَافُ مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ فِي فَضْلِ الْوَثْرِ عَنِ الشَّفْعِ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الشَّفْعِ هُوَ الْأَسْلَمُ لِلْعِبَادَةِ.

(٤٥) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ السُّجُودِ لِتَرْكِ السَّرِّ فِي الْفَرِيضَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: أَوْ تَرَكَ سِرًّا بِفَرَضٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ جَهَرَ فِيمَا يُسَرُّ فِيهِ (بِأَنْ قَرَأَ بِصَوْتٍ مَسْمُوعٍ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ مَثَلًا) فَقَدْ تَرَكَ سِتَّةَ السَّرِّ الْمُؤَكَّدَةِ، مِمَّا يَسْتَوْجِبُ السُّجُودَ الْقَبْلِيَّ لِجَبْرِ هَذَا النَّقْصِ. وَالنَّظَرُ الْفَتْهِيُّ فِي هَذَا التَّقْيِيدِ بِالْفَرَضِ أَنَّ الْفَرِيضَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْإِضْبَاطِ الثَّامِّ وَالْمُحَافَظَةِ عَلَى الْهَيْئَاتِ الرَّائِبَةِ الْمَنْقُولَةِ، فَتَرَكَ السَّرَّ فِيهَا يُعَدُّ إِخْلَالًا يَوْقَارُ الصَّلَاةَ وَسُكُونَهَا الْمَطْلُوبَ فِيهَا شُرْعٌ فِيهِ السَّرُّ، وَفِيهِ خُرُوجٌ عَنْ صُورَةِ الْإِقْتِدَاءِ النَّبَوِيِّ، فَكَانَ حَقُّهَا الْجَبْرُ بِالسُّجُودِ، بِخِلَافِ النَّافِلَةِ الَّتِي يُتَسَامَحُ فِيهَا بِمَا لَا يُتَسَامَحُ فِي الْفَرَضِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي."

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: ثَبَّتَ بِالتَّوَاتُرِ الْعَمَلِيُّ أَنَّ هَدْيَهُ ﷺ كَانَ السَّرُّ فِي نَهَارِي الصَّلَوَاتِ. فَلَمَّا كَانَ هَذَا فِعْلُهُ الدَّائِمُ الَّذِي أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِهِ، اعْتُبِرَتْ صِفَةُ

السُّرِّ مَقْصُودَةٌ لِلشَّارِعِ لِتَمَامِ هَيْئَةِ الصَّلَاةِ. وَلَمَّا كَانَ سُجُودُ السَّهْوِ قَدْ شُرِعَ لِجَبْرِ مَا وَقَعَ مِنْ مُخَالَفَةٍ لِهَدْيِهِ ﷺ، أُلْحِقَ تَرْكُ السُّرِّ بِنَقْصِ سَائِرِ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ (كَالتَّشْهَدِ الْأَوَّلِ) بِجَامِعِ نَقْصِ الصُّورَةِ الْمَنْقُولَةِ."

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ لَهُ حُكْمُ الْمَتَّبِعِ؛ فَالْقِرَاءَةُ رُكْنٌ، وَصِفَتُهَا (مِنْ سِرٍّ أَوْ جَهْرٍ) تَابِعَةٌ لَهَا. فَلَمَّا تَرَكَ الْمُصَلِّي السُّرَّ وَهُوَ الصَّنْفَةُ الْمَطْلُوبَةُ، فَقَدْ أَدَّى الرُّكْنَ عَلَى صِفَةٍ نَاقِصَةٍ عَنِ الْكَمَالِ الْمَشْرُوعِ، وَكُلُّ نَقْصٍ فِي صِفَةِ الرُّكْنِ إِذَا كَانَتْ مَسْنُونَةً يُجْبَرُ بِالسُّجُودِ الْقَبْلِيِّ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- الْقِيَاسُ الْأَوَّلُ (قِيَاسُ الضِّدِّ): (لِإِعْلَالِ "مُخَالَفَةِ الشَّعَارِ الْمَكَانِيِّ لِلرُّكْعَةِ؛ تَقْيِيسُ تَرْكِ السُّرِّ عَلَى تَرْكِ الْجَهْرِ؛ فَكَمَا أَنَّ مَنْ أَسَرَ فِي الصُّبْحِ سَجَدَ قَبْلِيًّا لِنَقْصِ سُنَّةِ الْجَهْرِ، فَكَذَلِكَ مَنْ جَهَرَ فِي الظُّهْرِ سَجَدَ قَبْلِيًّا لِنَقْصِ سُنَّةِ السُّرِّ، لِاسْتِوَائِهِمَا فِي تَرْكِ الصَّنْفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا شَرْعًا.
- الْقِيَاسُ الثَّانِي (قِيَاسُ الْأَدَاءِ): (لِإِعْلَالِ "الزِّيَادَةِ الْقَوْلِيَّةِ الصَّارِفَةِ عَنِ الْهَيْئَةِ؛ تَقْيِيسُ الْجَهْرِ فِي مَحَلِّ السُّرِّ عَلَى قِرَاءَةِ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ؛ فَكَمَا أَنَّ تَعَمُّدَ تَطْوِيلِ مَا حَقُّهُ التَّقْصِيرُ أَوْ تَغْيِيرِ هَيْئَةِ الذِّكْرِ فِيهِ يُوجِبُ السُّجُودَ لِلْخَلَلِ الْحَاصِلِ فِي نَظْمِ الصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ الْجَهْرُ حَيْثُ السُّرُّ،

لأنه نقل الصلاة من حال المناجاة الخفية إلى حال الإعلان في غير محله، فاحتاج ذلك إلى جبر بدني يُعيد الاعتبار للصفة المهجورة.

(٤٦) إقامة الدليل لمسألة من استنكحه الشك في الصلاة

أشار الشيخ خليل بقوله: «أو استنكحه الشك ولهي عنه؛ والمعنى أن المصلي إذا تكرر معه الشك حتى صار مُلَازماً له "استنكحه" بأن يأتيه كل يوم ولو مرة، فإنه يطرحه ولا يلتفت إليه ولا يسجد له. والنظر الفقهي في هذا الحكم هو رعاية حال المكلف ومنع استرساله مع الوسوس التي قد تُفسد عليه أصل عبادته؛ فالشارع جعل الشك الطارئ موجباً للإصلاح، بينما جعل الشك المستنكح موجباً للإعراض، تفرقاً بين السهو الطبيعي والعلة الذهنية التي تندفع بترك الالتفات إليها، لئلا تتحول العبادة إلى مشقة دائمة تخرج بها عن مقتضى التكليف ب"الوسع".»

١. الدليل من السنة الشريفة: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الشيطان يأتي أحدكم في صلاته، فيليس عليه حتى لا يدري كم صلى.»

• وجه الاستدلال: أن الشارع أمر بالعلاج عند لبس الشيطان. ولما كان المستنكح يزيد لبسه بالالتفات إلى الشك، كان طرح الشك عنه هو العلاج النبوي الأمثل لدفع هذا اللبس. وقد قرر الفقهاء أن الأصل في

الْعِبَادَاتِ التَّيْسِيرُ، وَاللِّتَفَاتُ إِلَى الشَّكِّ الْمُتَكَرِّرِ حَرَجٌ مَنفِيٌّ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى: "وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ".

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ وَهِيَ الْأَصْلُ فِي إِسْقَاطِ مَطْلَبِ الْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ عَنِ الْمُسْتَنْكِحِ؛ فَلَمَّا كَانَ تَتَبُّعُ شُكُوكِهِ يُؤَدِّي إِلَى مَشَقَّةٍ لَا تَنْقَطِعُ، جَاءَ التَّيْسِيرُ بِإِسْقَاطِ اعْتِبَارِ هَذَا الشَّكِّ كُلِّيَّةً صِيَانَةً لِلْعِبَادَةِ.
- قَاعِدَةٌ: إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ؛ فَحَالُ الْمُسْتَنْكِحِ حَالُ ضَيْقٍ وَاضْطِرَابٍ، فَاتَّسَعَ لَهُ الْحُكْمُ بِمَا لَا يَتَّسِعُ لِلْمُعَافَى، لِيَتِمَكَّنَ مِنْ أَدَاءِ صَلَاتِهِ دُونَ انْقِطَاعِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِإِعْلَةٍ اخْتِلَافِ حَالِ الْإِسْتِقْرَارِ الدَّهْنِيِّ؛ نَقِيسُ الشَّكِّ الْمُسْتَنْكِحَ عَلَى الشَّكِّ الطَّارِئِ؛ فَكَمَا أَنَّ الصَّحِيحَ عَقْلًا يُؤْمَرُ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ لِأَنَّ شَكَّهُ مَحْضٌ تَرَدُّدٍ عَابِرٍ، فَإِنَّ الْمُسْتَنْكِحَ يُؤْمَرُ بِنَقِیْضِ ذَلِكَ وَهُوَ الْإِعْرَاضُ، لِأَنَّ شَكَّهُ صَارَ مَرَضًا يُعَالَجُ بِالتَّرْكِ لَا بِالِاتِّبَاعِ، لِيَتَحَقَّقَ مَقْصُودُ الشَّرْعِ مِنْ حِفْظِ نِظَامِ الْعِبَادَةِ فِي كُلِّ الْحَالَيْنِ.
- قِيَاسُ الطَّرْدِ: لِإِعْلَةٍ الْعَفْوِ عَمَّا كَثُرَ وَلَزِمَ؛ نَقِيسُ شَكِّ الْمُسْتَنْكِحِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى سَلْسِ الْبَوْلِ فِي الطَّهَارَةِ؛ فَكَمَا أَنَّ الشَّارِعَ عَفَا عَنِ الْإِحْتِرَازِ مِنَ الْبَوْلِ لِمَنْ لَزِمَهُ وَتَكَرَّرَ عَلَيْهِ رَفْعًا لِلْحَرَجِ، فَكَذَلِكَ يُعْفَى عَنْ آثَارِ

شَهْرٌ^(٤٧) بِإِحْرَامٍ وَتَشْهَدُ وَسَلَامٌ جَهْرًا^(٤٨) وَصَحَّ إِنْ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ لَا إِنْ اسْتَنَكَحَهُ
السَّهْوُ وَيُصْلِحُ^(٤٩)

الشَّكُّ لِمَنْ لَزِمَهُ وَتَكَرَّرَ عَلَيْهِ غَلَبَةٌ، اطرَّادًا لِمَنْهَجِ الشَّرْعِ فِي التَّخْفِيفِ
عِنْدَ وُجُودِ الْعِلَّةِ الْمُلَازِمَةِ الَّتِي يَشْتَقُّ الْإِحْتِرَازُ مِنْهَا.

(٤٧) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ السُّجُودِ لِإِطَالَةِ الرُّكْنِ سَهْوًا وَتَرَاحِي زَمَانِهِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "كَطُولُ بِمَحَلٍّ لَمْ يُشْرَعْ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَإِنْ بَعْدَ شَهْرٍ؛
وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا أَطَالَ زَمَنَ رُكْنٍ قَصِيرٍ كَالْجُلْسَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ أَوْ
الِاعْتِدَالِ بَعْدَ الرُّكُوعِ" زِيَادَةً فَاحِشَةً سَهْوًا، فَعَلَيْهِ السُّجُودُ الْبُعْدِيُّ لِأَنَّ هَذِهِ الْإِطَالَهَ
زِيَادَةٌ فِعْلِيَّةٌ مِنْ حِنْسِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْإِعْتِدَادِ بِالطُّوْلِ
وَبَقَاءِ السُّجُودِ وَلَوْ بَعْدَ شَهْرٍ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الصَّلَاةِ لَا تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهَا ابْتِدَاءً مَا
لَمْ تَكُنْ رُكْنِيَّةً مُبْطِلَةً، وَلَمَّا كَانَ السُّجُودُ الْبُعْدِيُّ خَارِجًا عَنْ مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ (بَعْدَ
السَّلَامِ) صَارَ كَالدَّيْنِ الْمُسْتَقِلِّ الَّذِي يُطَالَبُ بِهِ الْمُكَلَّفُ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ عَنْ
كُلِّ خَلَلٍ زَائِدٍ، وَالدُّيُونُ التَّعْبُدِيَّةُ لَا تَسْقُطُ بِتَقَادُومِ الْعَهْدِ مَا دَامَ أَصْلُ الْعِبَادَةِ
قَائِمًا، فَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ وَلَوْ طَالَ الزَّمَنُ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَنِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فِي صَلَاتِهِ فَلَيْسَ سَاجِدًا سَاجِدَتَيْنِ."

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: شَمِلَ قَوْلُهُ ﷺ "زَادَ كُلُّ أَنْوَاعِ الزِّيَادَةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ زِيَادَةً فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ أَوْ زِيَادَةً فِي هَيْئَةِ الرُّكْنِ بِإِطَالَتِهِ عَنْ مَحَلِّهِ الْمَشْرُوعِ. وَلَمَّا كَانَ السُّجُودُ الْبُعْدِيُّ قَدْ شُرِعَ تُرْغِيماً لِلشَّيْطَانِ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَالزِّيَادَةُ قَدْ تَحَقَّقَتْ سَهْواً، وَجَبَ السُّجُودُ. وَعَدَمُ سُقُوطِهِ يَطُولُ الزَّمَنَ مَاخُودٌ مِنْ أَنْ مَا وَجَبَ بَعْدَ السَّلَامِ لَيْسَ جُزْءاً مِنْ صِحَّةِ الْفَرِيضَةِ بَلْ جَابِراً لَهَا، فَلَا يَبْطُلُ الْمَجْبُورُ بِتَرْكِ جَابِرِهِ الْخَارِجِيِّ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: كُلُّ زِيَادَةٍ مَحْضَةٍ سَهْواً تُوجِبُ التَّرْغِيمَ؛ فَلَمَّا كَانَ الطُّوْلُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ زِيَادَةً فِي زَمَنِ الرُّكْنِ، لَزِمَ أَنْ يُعَامَلَ مُعَامَلَةَ الزِّيَادَةِ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ، فَيُسْجَدُ لَهُ بَعْدَ السَّلَامِ لِإِرْغَامِ الشَّيْطَانِ الَّذِي لَبَسَ عَلَى الْمُصَلِّي هَيْئَةَ صَلَاتِهِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا اسْتَقَرَّ فِي الذِّمَّةِ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ؛ وَهِيَ سَنَدُ قَوْلِهِ "وَإِنْ بَعْدَ شَهْرٍ؛ فَالسُّجُودُ الْبُعْدِيُّ دَيْنٌ تَعْبُدِيٌّ لِأَنَّهُ خَارِجُ الصَّلَاةِ، وَالذِّمَّةُ إِذَا عُمِرَتْ بِمَطْلُوبٍ شَرْعِيٍّ بَقِيَ فِيهَا حَتَّى يُؤَدَّى، وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ لِأَنَّ السَّلَامَ قَدْ تَمَّ بَيَقِينَ، وَتَرَكَ مَا بَعْدَ السَّلَامِ لَا يَنْعُطُ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِالْإِبْطَالِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قياس العلة: لِعِلَّةِ الزِّيَادَةِ الصَّرْفَةِ فِي فِعْلِ الصَّلَاةِ؛ نَقِيسُ إِطَالََةَ الرُّكْنِ سَهْوًا عَلَى زِيَادَةِ رُكْعَةٍ سَهْوًا؛ فَكَمَا أَنَّ زِيَادَةَ الرُّكْعَةِ تُوجِبُ السُّجُودَ الْبُعْدِيَّ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ عِنْدَ تَمَامِ الصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ إِطَالََةُ الرُّكْنِ، لِأَنَّ كُلَّيْهِمَا تَزِيدُ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ الشَّارِعُ، فَاشْتَرَكَا فِي حُكْمِ الْجَبْرِ الْبُعْدِيِّ.
- قياس الشبه: لِعِلَّةِ كَوْنِهِ جَابِرًا خَارِجِيًّا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ أَصْلُ الصَّحَّةِ؛ نَقِيسُ السُّجُودَ الْبُعْدِيَّ عَلَى زَكَاةِ الْفِطْرِ؛ فَكَمَا أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ جَابِرَةٌ لِلصَّوْمِ وَتَجِبُ بَعْدَ تَمَامِ الشَّهْرِ، وَلَا يَسْقُطُ وَجُوبُهَا بِتَأْخِيرِهَا وَلَا يَبْطُلُ الصَّوْمُ بِتَرْكِهَا، فَكَذَلِكَ السُّجُودُ الْبُعْدِيُّ جَابِرٌ لِلصَّلَاةِ يَجِبُ بَعْدَ السَّلَامِ، فَلَا يَسْقُطُ بِالطُّوْلِ وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَأْخِيرِهِ.

(^{٤٨}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ صِفَةِ السُّجُودِ الْبُعْدِيِّ (الْإِحْرَامِ وَالتَّشَهُدِ وَالسَّلَامِ)

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "إِحْرَامٌ وَتَشَهُدٌ وَسَلَامٌ جَهْرًا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ الْبُعْدِيَّ (الَّذِي يُؤَدَّى بَعْدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ) لَهُ هَيْئَةٌ مَخْصُوصَةٌ؛ فَيَفْتَحُهَا الْمُصَلِّي بِتَكْبِيرَةٍ إِحْرَامٍ مُسْتَقْلَةٍ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَتَشَهُدُ بَعْدَهُمَا، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُ بِسَلَامٍ يَجْهَرُ بِهِ. وَالتَّنْظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي اشْتِرَاطِ هَذِهِ الْهَيْئَةِ الْكَامِلَةِ لِلْبُعْدِيِّ أَنَّ هَذَا السُّجُودَ لَمَّا وَقَعَ خَارِجَ حَرَمِ الصَّلَاةِ (بَعْدَ التَّحَلُّلِ مِنْهَا بِالسَّلَامِ الْأَوَّلِ)، صَارَ عِبَادَةً مُسْتَقْلَةً فِي صُورَتِهَا، فَاحْتَاجَ إِلَى مَا تَمْتَّازُ بِهِ الْعِبَادَاتُ الْمُسْتَقْلَةُ مِنْ فَتْحٍ بِالْإِحْرَامِ وَخَتْمٍ بِالسَّلَامِ، لِيَتَمَيَّزَ فِعْلُ الْعِبَادَةِ عَنِ فِعْلِ الْعَادَةِ، وَلِيَعْلَمَ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ بِانْتِهَاءِ جَبْرِ الْخَلَلِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قِيلَ لَهُ: أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: "وَمَا ذَاكَ؟" قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَثَنَى رِجْلَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ.

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَمَا أَتَى بِالسُّجُودِ الْبُعْدِيِّ بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ، اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَأَتَى بِفِعْلِ مُسْتَقِيلٍ خَتَمَهُ بِالسَّلَامِ. وَقَدْ جَاءَ فِي رَوَايَةِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ تَشَهَّدَ ثُمَّ سَلَّمَ، فَثَبَّتَ أَنَّ مَا وَقَعَ بَعْدَ السَّلَامِ يَلْزُمُهُ مَا يَلْزُمُ الصَّلَاةَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِفْتِتَاحِ وَالِاخْتِتَامِ لِيَصِحَّ الْإِعْتِدَادُ بِهِ جَابِرًا شَرْعِيًّا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: مَا انفَصَلَ عَنِ الْعِبَادَةِ لَمْ يَأْخُذْ حُكْمُ الْإِثْمَالِ فِيهَا؛ فَلَمَّا كَانَ السُّجُودُ الْبُعْدِيُّ مُنْفَصِلًا عَنِ الصَّلَاةِ حَقِيقَةً (بِوُقُوعِهِ بَعْدَ التَّحْلِيلِ)، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُبْنَى عَلَى إِحْرَامِهَا الْأَوَّلِ، بَلِ افْتَقَرَ إِلَى إِحْرَامٍ جَدِيدٍ يَحُوطُهُ، كَمَا افْتَقَرَ إِلَى سَلَامٍ يُنْهِي حُكْمَهُ.

• قَاعِدَةٌ: الْبَيَانُ مَطْلُوبٌ فِي مَقَامِ الْإِثْمَامِ؛ وَهِيَ سُنْدُ الْجَهْرِ بِالسَّلَامِ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ الْبُعْدِيَّ قَدْ يَخْفَى سَبَبُهُ أَوْ وَقْتُ انْتِهَائِهِ عَلَى الْمَأْمُومِينَ، فَشَرَعَ الْجَهْرُ بِالسَّلَامِ بَيَانًا لِلْخُرُوجِ مِنَ الْجَاوِرِ، لِتَسْجِدِ أَفْعَالِ الْجَمَاعَةِ فِي الْإِنْصِرَافِ كَمَا اتَّحَدَتْ فِي الْإِبْتِدَاءِ.

٣. الدليل من النظر والقياس:

- قياس العكس: لِعِلَّةِ "الائِدِمَاجِ فِي حَرَمِ الصَّلَاةِ عَدَمًا وَوُجُودًا؛ نَقِيسُ السُّجُودَ الْبُعْدِيَّ عَلَى السُّجُودِ الْقَبْلِيِّ؛ فَكَمَا أَنَّ السُّجُودَ الْقَبْلِيَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِحْرَامٍ وَلَا سَلَامٍ خَاصٍّ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ يَمْنَعُ اتِّصَالَهُ تَعَدُّدَ الْأَرْكَانِ، فَإِنَّ الْبُعْدِيَّ يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ لِاتِّفَاقِهِ عَنْهَا، إِذْ لَوْ سَجَدَ بِلَا إِحْرَامٍ لَكَانَ فِعْلُهُ لَعَوًّا خَارِجَ الصَّلَاةِ لَا رَابِطَ لَهُ بِالْعِبَادَةِ، فَوَجَبَ الْإِحْرَامُ لِيَرْبِطَهُ بِهَا حُكْمًا.
- قياس الطرد: لِعِلَّةِ افْتِقَارِ التَّحَرُّمِ إِلَى التَّحْلُلِ؛ نَقِيسُ السُّجُودَ الْبُعْدِيَّ عَلَى صَلَاةِ الْجَنَازَةِ؛ فَكَمَا أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مَقْصُودٍ فِيهِ تَكْثِيرُ إِحْرَامٍ (دُخُولٍ فِي حُرْمَةِ الْعِبَادَةِ) يَجِبُ أَنْ يَعْقُبَهُ سَلَامٌ (خُرُوجٌ مِنْهَا)، فَكَذَلِكَ سُجُودُ السَّهْوِ الْبُعْدِيُّ، لَمَّا افْتَتَحَ بِتَكْثِيرِ الْإِحْرَامِ مَنْصُوصًا عَلَيْهَا، اطَّرَدَ الْحُكْمُ بِوُجُوبِ السَّلَامِ فِيهِ لِيَتَحَقَّقَ التَّوَارُثُ الشَّرْعِيُّ بَيْنَ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ فِي جِنْسِ الْأَفْعَالِ التَّعْبُدِيَّةِ.

(٤٩) إقامة الدليل لمسألة صحّة الصلّة عند تبديل محلّ السجود وحكم المستنكح

أشار الشيخ خليل بقوله: "وصحّ إن قُدِمَ أو أُخِرَ لا إن استنكحه السهو ويصلح؛ والمعنى أن المصلي إذا عكس محلّ سجود السهو، فقدّم البعديّ قبل السلام، أو أخر القبليّ بعد السلام، فإنّ صلاته صحيحة لا تبطل لأنّ السجود قد حصل في الجملة. لكنّ هذا السامع لا يجري على المستنكح" (وهو الذي يُلَازِمُهُ

الشك)، فلا يُشَرعُ لَهُ السُّجُودُ أَصْلًا بَلْ يُعْرَضُ عَنْهُ، فَإِنْ سَجَدَ لِشَكِّ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ زَادَ فِعْلًا مَنَهِيًّا عَنْهُ فِي حَقِّهِ، وَإِنَّمَا يُصْلِحُ صَلَاتُهُ بِالِثْنَانِ بِمَا تَحَقَّقَ تَرْكُهُ مِنَ الْأَرْكَانِ دُونَ سُجُودٍ. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا التَّصْحِيحِ عِنْدَ التَّبْدِيلِ أَنَّ مَحَلَّ السُّجُودِ (قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ) هُوَ مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ وَأَوْصَافِ الْكَمَالِ فِي الْجَبْرِ، لَا مِنْ شُرُوطِ الصَّحَّةِ فِي أَصْلِ الصَّلَاةِ، فَالْمَقْصُودُ هُوَ جَبْرُ الْخَلَلِ وَقَدْ تَحَقَّقَ بِفِعْلِ السُّجُودِ، فَاعْتَفَرَ الْخَطَأَ فِي مَحَلِّهِ رِعَايَةً لِصَحَّةِ الْعِبَادَةِ، بِخِلَافِ الْمُسْتَنْكِحِ الَّذِي أُمِرَ بِـ "الْإِعْرَاضِ" عِلَاجًا لَوْسَوَاسِهِ، فَكَانَ سُجُودُهُ مُنَاقِضًا لِمَقْصِدِ الشَّارِعِ فِي حَقِّهِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْجَبْرِ بِالسَّجْدَتَيْنِ عِنْدَ وُجُودِ مُطْلَقِ الزِّيَادَةِ أَوْ النِّقْصِ، وَلَمْ يُعْلَقْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ بِمَحَلِّ هَاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَصْلَ السُّجُودِ هُوَ الْمَطْلُوبُ لِلْجَبْرِ، وَأَنَّ مَكَانَهُ لَيْسَ رُكْنًا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ بِتَغْيِيرِهِ. أَمَّا فِي حَقِّ الْمُسْتَنْكِحِ، فَقَدْ جَاءَ التَّوْحِيهُ النَّبَوِيُّ بِطَرَحِ الشَّكِّ، فَمَنْ تَرَكَ الطَّرْحَ وَسَجَدَ فَقَدْ خَالَفَ الْأَمَرَ الْخَاصَّ بِحَالِهِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: الْغَبْرَةُ بِحُصُولِ الْمَقْصُودِ لَا بِطَرِيقِ الْوُصُولِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْ سُجُودِ السَّهْوِ هُوَ جَبْرُ الصَّلَاةِ أَوْ تَرْغِيمُ الشَّيْطَانِ، وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ بِالسُّجُودِ سَوَاءً كَانَ قَبْلِيًّا أَوْ بَعْدِيًّا، فَقَدْ تَحَقَّقَ جَوْهَرُ الْمَطْلُوبِ، فَاعْتُمِرَ الْحَلُّ فِي وَصْفِهِ الْمَكَانِ رِعَايَةً لِأَصْلِهِ الْجَبْرِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا ثَبَتَ لِغِلَّةٍ بَطْلَ بَزْوَالِهَا؛ وَهِيَ سَنَدُ حُكْمِ الْمُسْتَنْكِحِ؛ فَالْغِلَّةُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ السُّجُودِ هِيَ السَّهْوُ الْمُحَقَّقُ أَوْ الشَّكُّ الطَّارِئُ، أَمَّا الْمُسْتَنْكِحُ فَشَكُّهُ صَارَ وَسْوَاسًا مَرَضِيًّا، فَزَالَتْ عَنْهُ صِفَةُ السَّهْوِ الْمُعْتَبَرِ شَرْعًا، فَبَطَلَ فِي حَقِّهِ مَشْرُوعِيَّةُ السُّجُودِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِغِلَّةِ التَّأْثِيرِ فِي مَاهِيَّةِ الرُّكْعَةِ عَدَمًا وَوُجُودًا؛ نَقِيسُ تَبْدِيلِ مَحَلِّ سُجُودِ السَّهْوِ عَلَى تَبْدِيلِ مَحَلِّ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ فَكَمَا أَنَّ تَبْدِيلَ مَحَلِّ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ لِأَنَّهُمَا رُكْنَانِ فِي دَاتِ الرُّكْعَةِ، فَإِنَّ تَبْدِيلَ مَحَلِّ سُجُودِ السَّهْوِ لَا يُبْطِلُهَا، لِأَنَّهُ جَائِزٌ خَارِجٌ عَنْ نَظْمِ الرُّكْعَاتِ، فَلَا يَنْعَظُفُ الْحَلُّ فِي مَحَلِّهِ عَلَى صِحَّةِ الْأَرْكَانِ الَّتِي سَبَقَتْهُ بِبَقَائِهِ.
- قِيَاسُ الشَّبهِ: لِغِلَّةِ الْإِعْتِدَادِ بِالْفِعْلِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْوَصْفِ؛ نَقِيسُ مَنْ سَجَدَ بَعْدِيًّا مَكَانَ الْقَبْلِيِّ عَلَى مَنْ أَدَّى الزَّكَاةَ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ لَكِنْ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْمَالِ؛ فَكَمَا أَنَّ الزَّكَاةَ تُجْزِئُ وَتَبْرَأُ بِهَا الذِّمَّةُ لِحُصُولِ أَصْلِ الْإِيْتَاءِ وَإِنْ خَالَفَ الْمَكَانَ الْمَنْدُوبَ، فَكَذَلِكَ سُجُودُ السَّهْوِ يُجْزِئُ فِي جَبْرِ الصَّلَاةِ لِحُصُولِ أَصْلِ التَّعَبُّدِ بِهِ وَإِنْ خَالَفَ مَحَلَّهُ الْمُسْتَحَبَّ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي كَوْنِ كِلَا الْفِعْلَيْنِ جَائِزًا لِحَقِّ شَرْعِيٍّ.

أَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أَوْ سَلَّمَ أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً فِي شَكِّهِ فِيهِ^(٥٠)، هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ^(٥١). أَوْ زَادَ سُورَةً فِي أُخْرِيَةٍ^(٥٢) أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لِغَيْرِهَا^(٥٣) أَوْ قَاءَ غَلَبَةً، أَوْ قَلَسَ^(٥٤)، وَلَا لِفَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ كَتَشَهُدٍ وَيَسِيرِ جَهْرٍ أَوْ سِرٍّ^(٥٥).

(٥٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الشَّكِّ فِي السَّهْوِ وَالسَّلَامِ وَالسُّجُودِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: أَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أَوْ سَلَّمَ أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً فِي شَكِّهِ فِيهِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الشَّكَّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَهُ أَحْكَامٌ مُفَصَّلَةٌ:

- الشَّكُّ فِي السَّهْوِ: إِذَا شَكَّ الْمُصَلِّي "هَلْ سَهَوْتُ سَهْوًا يُوجِبُ السُّجُودَ أَمْ لَا؟" فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ السَّهْوِ.
- الشَّكُّ فِي السَّلَامِ: إِذَا شَكَّ "هَلْ سَلَّمْتُ أَمْ لَا؟" وَجَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّهُ رُكْنٌ لَا تَبْرَأُ الذِّمَّةُ إِلَّا بِيقِينِهِ.
- الشَّكُّ فِي عَدَدِ سُجُودِ السَّهْوِ: إِذَا كَانَ سَاجِدًا لِلْسَّهْوِ ثُمَّ شَكَّ "هَلْ هَذِهِ السَّجْدَةُ هِيَ الْوَاحِدَةُ أَمْ الثَّانِيَةُ؟" اعْتَبَرَهَا وَاحِدَةً وَأَتَى بِالْأُخْرَى.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذِهِ التَّفْرِقَةِ أَنَّ الشَّرِيعَةَ فَرَّقَتْ بَيْنَ الشَّكِّ فِي "السَّبَبِ" وَالشَّكِّ فِي "الرُّكْنِ"؛ فَالشَّكُّ فِي سَبَبِ السُّجُودِ (الْمُوجِبِ) لَا يَنْهَضُ لِلِإِجَابِ فِعْلٌ زَائِدٌ فِي الصَّلَاةِ، بَيْنَمَا الشَّكُّ فِي السَّلَامِ أَوْ فِي عَدَدِ السَّجَدَاتِ الَّتِي شَرَعَ فِيهَا فِعْلًا يَعُودُ إِلَى مَحْضِ الْإِحْتِيَاطِ لِلْعِبَادَةِ، فَوَجَبَ الْبِنَاءُ عَلَى الْيَقِينِ لِتَصِحِّحِ الْعِبَادَةِ بِيقِينٍ، إِذِ الْقَاعِدَةُ أَنَّ الْمَشْغُولَ لَا يُشْعَلُ وَالذِّمَّةُ مَشْغُولَةٌ بِالصَّلَاةِ فَلَا تَبْرَأُ إِلَّا بِمَا هُوَ مُحَقَّقٌ.

١. الدليل من السنة الشريفة: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيُطْرَحِ الشَّكُّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ."

• وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِطَرْحِ الشَّكِّ وَالرُّجُوعِ إِلَى مَا تَيَقَّنَهُ الْمُصَلِّي. وَهَذَا يَشْمَلُ جَمِيعَ صُورِ الشَّكِّ فِي عَدَدِ السَّجَدَاتِ أَوْ فِعْلِ الْأَرْكَانِ كَالسَّلَامِ؛ فَالْمُصَلِّي إِذَا شَكَّ فِي عَدَدِ مَا سَجَدَ لِلسَّهْوِ، فَالْيَقِينُ هُوَ الْأَقْلُ (الْوَحْدَةُ)، فَيَبْنِي عَلَيْهِ لِيَخْرُجَ مِنْ عَهْدَةِ الْأَمْرِ بِيَقِينٍ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية:

• قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ وَهِيَ دَلِيلُ تَرْكِ السُّجُودِ عِنْدَ الشَّكِّ فِيهِ؛ فَالْمُصَلِّي مُتَيَقِّنٌ مِنْ صِحَّةِ صَلَاتِهِ، وَشَاكٌّ فِي وَقْعِ السَّهْوِ، فَلَا يَهْدُمُ يَقِينَ الصَّحَّةِ بِشَكِّ السَّهْوِ.

• قَاعِدَةٌ: الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الدِّمَةِ؛ فَلَمَّا شَكَّ فِي تَرْكِ السُّجُودِ عَلَيْهِ، بَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ أَنَّ ذِمَّتَهُ غَيْرُ مَشْغُولَةٍ بِهَذَا السُّجُودِ حَتَّى يَتَيَقَّنَ السَّبَبَ.

٣. الدليل من النظر والقياس:

• قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِإِلِلَّةِ قُوَّةِ السَّبَبِ الْمُوجِبِ لِلْفِعْلِ؛ نَقِيسُ الشَّكِّ فِي "وُقُوعِ السَّهْوِ" عَلَى الشَّكِّ فِي "وُقُوعِ السَّلَامِ"؛ فَكَمَّا أَنَّ الشَّكَّ فِي السَّلَامِ (رُكْنَ) يُوجِبُ الْفِعْلَ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَتِمُّ بِدُونِهِ، فَإِنَّ الشَّكَّ فِي السَّهْوِ (سَبَبُ

سُنَّةٌ) لَا يُوجِبُ الْفِعْلَ، لِأَنَّ السَّهْوَ زِيَادَةٌ عَلَى أَصْلِ الصَّلَاةِ، وَالزِّيَادَةُ لَا تُثَبِّتُ بِالشَّكِّ، بِخِلَافِ الرُّكْنِ الَّذِي لَا تَبْرَأُ الذِّمَّةُ مِنْهُ إِلَّا بِيَقِينِ الْأَدَاءِ.

• قياس الطرد: لِإِعْلَةِ الْبِنَاءِ عَلَى الْأَقْلُ فِي جِنْسِ الْأَعْدَادِ؛ نَقِيسُ الشَّكُّ فِي "عَدَدِ سَجَدَاتِ السَّهْوِ" عَلَى الشَّكِّ فِي "عَدَدِ رَكَعَاتِ الصَّلَاةِ؛ فَكَمَا أَنَّ الشَّارِعَ أَمَرَ بِبِنَاءِ الرُّكَعَاتِ عَلَى الْيَقِينِ (الْأَقْلُ) عِنْدَ الشَّكِّ اطِّرَادًا لِمَبْدَأِ الْإِحْتِيَاطِ فِي الْعِبَادَةِ، فَكَذَلِكَ سُجُودُ السَّهْوِ يُبْنَى فِيهِ عَلَى الْأَقْلُ عِنْدَ الشَّكِّ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عِلَّةِ التَّلَبُّسِ بِالْفِعْلِ الْمَقْصُودِ شَرْعًا الَّذِي يَجِبُ تَمَامُ عَدَدِهِ.

(٥١) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الشَّكِّ فِي عَدَدِ سَجَدَاتِ السَّهْوِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: أَوْ شَكَّ هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا تَلَبَّسَ بِسُجُودِ السَّهْوِ ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ الشَّكُّ: هَلْ سَجَدَ سَجْدَةً وَاحِدَةً أَمْ سَجْدَتَيْنِ؟ فَإِنَّهُ يُلْغِي الشَّكَّ وَيَعْتَبِرُ أَنَّهُ سَجَدَ وَاحِدَةً فَقَطْ، فَيَأْتِي بِالثَّانِيَةِ لِيَحْصُلَ لَهُ الْيَقِينُ بِالْإِتِمَامِ. وَالنَّظَرُ الْفُقَهِيُّ فِي هَذَا الْإِلْزَامِ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ هُوَ عِبَادَةٌ جَابِرَةٌ لِحُلُلِ الصَّلَاةِ، وَالْجَابِرُ لَا يُؤَدِّي وَظِيفَتُهُ فِي الْإِصْلَاحِ وَتَرْغِيمِ الشَّيْطَانِ إِلَّا إِذَا وَقَعَ كَامِلًا بِيَقِينٍ، فَلَمَّا كَانَ الْعَدَدُ (سَجْدَتَانِ) مَقْصُودًا لِلشَّارِعِ فِي هَذَا الْجَبْرِ، كَانَ الشَّكُّ فِي إِحْدَاهُمَا بِمَنْزِلَةِ الشَّكِّ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ، فَوَجَبَ الْإِسْتِثْنَاءُ لِلْعِبَادَةِ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْأَقْلُ لِتَبْرَأَ الذِّمَّةُ مِنْ مَطْلَبِ السُّجُودِ.

١. الدليل من السنة الشريفة: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيُطْرَحِ الشَّكُّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ قَاعِدَةً عَامَّةً لِعِلَاجِ الشَّكِّ فِي أَعْدَادِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ، وَهِيَ إِسْقَاطُ الْمَشْكُوكِ فِيهِ (الزِّيَادَةُ) وَالِاعْتِمَادُ عَلَى الْمُتَيَقِّنِ (الْأَقْل). وَسُجُودُ السَّهْوِ مِلْحَقٌ بِأَفْعَالِ الصَّلَاةِ فِي أَحْكَامِهِ، فَمَنْ شَكَّ هَلْ سَجَدَ ثَانِيَةً أَمْ لَا، فَالْيَقِينُ هُوَ الْوَاحِدَةُ، فَيُطْرَحُ الشَّكُّ فِي الثَّانِيَةِ وَيَأْتِي بِهَا تَنْفِيذًا لِلأَمْرِ النَّبَوِيِّ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْإِسْتِيقَانِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية:

• قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ فَالْمُصَلِّي مُتَيَقِّنٌ أَنَّهُ سَجَدَ السَّجْدَةَ الْأُولَى، وَشَاكَّ فِي الثَّانِيَةِ، فَلَا يَزُولُ يَقِينُ الْإِحْتِيَاجِ لِلْسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ بِمُجَرَّدِ الشَّكِّ فِي أَدَائِهَا، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ مُطَالِبُهُ بِإِكْمَالِ الْعَدَدِ.

• قَاعِدَةٌ: الدِّمَّةُ إِذَا عُمِرَتْ يَبْقَى لَا تَبْرَأُ إِلَّا بِيَقِينٍ؛ فَدِمَّةُ الْمُصَلِّي انْشَعَلَتْ بِسَجْدَتَيْنِ لِلْسَّهْوِ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْ عَهْدَةِ هَذَا الْوُجُوبِ إِلَّا بِفِعْلِ مُحَقَّقٍ لِلْسَّجْدَتَيْنِ، وَالشَّكُّ فِي الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ عَدَمِهِ فِي حَقِّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ.

٣. الدليل من النظر والقياس:

- قياس العلة: لِعِلَّةِ "وَجُوبِ الْإِسْتِيعَابِ لِلْعَدَدِ الْمَشْرُوعِ؛ تَقْيِسُ الشُّكُّ فِي عَدَدِ سَجَدَاتِ السَّهْوِ عَلَى الشُّكِّ فِي عَدَدِ سَجَدَاتِ الرُّكْعَةِ؛ فَكَمَا أَنَّ مَنْ شَكَّ فِي سُجُودِ الصَّلَاةِ هَلْ سَجَدَ مَرَّةً أَمْ مَرَّتَيْنِ لَزِمَهُ أَنْ يَسْجُدَ أُخْرَى اتِّفَاقًا، فَكَذَلِكَ فِي سُجُودِ السَّهْوِ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا سُجُودٌ مَأْمُورٌ بِهِ فِي هَيْئَةٍ ثَنَائِيَّةٍ، فَاسْتَوَى فِي وَجُوبِ تَحْصِيلِ الْيَقِينِ فِي الْعَدَدِ.
- قياس الطرد: لِعِلَّةِ الْبِنَاءِ عَلَى الْأَقْلُ فِي مَقَامِ التَّكْمِيلِ؛ تَقْيِسُ السُّجُودُ عِنْدَ الشُّكِّ فِيهِ عَلَى أَشْوَاطِ الطَّوَافِ؛ فَكَمَا أَنَّ الطَّائِفَ إِذَا شَكَّ فِي عَدَدِ الْأَشْوَاطِ بَنَى عَلَى الْأَقْلُ اطِّرَادًا لِمَنْهَجِ الشَّرْعِ فِي الْإِحْتِيَاطِ لِلْعِبَادَاتِ الَّتِي تُفْتَقَرُ إِلَى عَدَدٍ مَحْصُورٍ، فَكَذَلِكَ سُجُودُ السَّهْوِ يُبْنَى فِيهِ عَلَى الْأَقْلُ حَتَّى يَتِمَّ لَهُ الْعَدَدُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ يَقِينًا.

(٥٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ السُّجُودِ لَزِيَادَةِ سُورَةٍ فِي الرُّكْعَاتِ الْأَخِيرَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "أَوْ زَادَ سُورَةٌ فِي أُخْرَيَّهِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا قَرَأَ سُورَةً بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ سَهْوًا، فَإِنَّهُ يُطَالَبُ بِسُجُودِ السَّهْوِ الْبَعْدِيِّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ زِيَادَةٌ قَوْلِيَّةٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا الْمَشْرُوعِ. وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذَا الْإِعْتِبَارِ أَنَّ الشَّارِعَ خَصَّ الرُّكْعَاتِ الْأَخِيرَةَ بِالْفَاتِحَةِ فَقَطْ تَخْفِيفًا، فَإِذَا أَتَى الْمُصَلِّي بِمَا هُوَ مَخْصُوصٌ بِالْأَوَّلِ (وَهُوَ السُّورَةُ)، فَقَدْ نَقَلَ هَيْئَةً مَسْنُوكَةً إِلَى مَحَلٍّ لَا تُسَنُّ فِيهِ، فَعُومِلَتْ مُعَامَلَةً الزِّيَادَةِ الْمَحْضَةِ الَّتِي تَقْتَضِي التَّرْغِيمَ بَعْدَ السَّلَامِ لِيَتِمَّزَ نَظْمُ الْفَرِيضَةِ الْأَصْلِيِّ عَنِ الْفِعْلِ الزَّائِدِ سَهْوًا.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ قِرَاءَةَ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَاتِ الْأَخِيرَةِ هِيَ زِيَادَةٌ فِي أَقْوَالِ الصَّلَاةِ الْمَوْطُوفَةِ. وَقَدْ عَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ مَشْرُوعِيَّةَ السُّجُودِ بِحُصُولِ مُطْلَقِ الزِّيَادَةِ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَا تَنْقُضُ نَظْمَ الصَّلَاةِ الرُّكْنِيَّ وَإِنَّمَا تَتَّصِلُ بِمُجَرَّدِ الْقِرَاءَةِ، جُعِلَ جَبْرُهَا بَعْدَ السَّلَامِ تَرْغِيماً لِلشَّيْطَانِ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: كُلُّ زِيَادَةٍ لَيْسَتْ مِنْ نَظْمِ الصَّلَاةِ سَهْواً تُجْبَرُ بِالْبُعْدِيِّ؛ فَلَمَّا كَانَتْ السُّورَةُ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ لَيْسَتْ مَطْلُوبَةً، صَارَتْ زِيَادَةٌ مَحْضَةً فِي هَذَا الْمَحَلِّ، فَلَزِمَ السُّجُودُ لَهَا بَعْدَ السَّلَامِ لِيَجْتَمَعَ الْمُكَلَّفُ بَيْنَ إِيقَاعِ الصَّلَاةِ كَمَا أُمِرَ وَبَيْنَ تَرْغِيمِ مَنْ لَبَسَ عَلَيْهِ.

• قَاعِدَةٌ: الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ الْإِتْبَاعُ؛ وَالِاتِّبَاعُ هُنَا يَقْتَضِي تَرْكَ السُّورَةِ فِي الْأَخِيرَةِ، فَإِذَا خَالَفَ الْمُصَلِّي هَذَا الْأَصْلَ نَاسِياً، افْتَقَرَ إِلَى جَبْرِ يُعِيدُ لِلْعِبَادَةِ هَيْئَتَهَا الْمُنْقُولَةَ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

• قياس العكس: لِإِلْعَلَّةِ تُغْيِرُ مَحَلَّ الْقِرَاءَةِ الْمَسْنُونَةَ؛ نَقِيسُ زِيَادَةَ السُّورَةِ فِي الْآخِرَةِ عَلَى نُقْصِ السُّورَةِ فِي الْأُولَى؛ فَكَمَا أَنَّ نُقْصَ السُّورَةِ فِي مَحَلِّهَا يُوجِبُ السُّجُودَ الْقَبْلِيَّ لَجَبْرِ الْحَلَلِ فِي نَظْمِ الرُّكْعَةِ، فَإِنَّ زِيَادَتَهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا تُوجِبُ الْبُعْدِيَّ، لِأَنَّ الزِّيَادَةَ تَقِضُ النُّقْصَ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ جَبْرِهَا تَقِضاً لِحُكْمِ جَبْرِ النُّقْصِ، تَحْقِيقاً لِلتَّوَازُنِ فِي أَحْكَامِ السَّهْوِ.

• قياس الطرد: لِإِلْعَلَّةِ كَوْنِ الْقَوْلِ الزَّائِدِ مِنْ جِنْسِ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ؛ نَقِيسُ قِرَاءَةَ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَاتِ الْآخِرَةِ عَلَى تَكَرُّارِ الْفَاتِحَةِ سَهْواً؛ فَكَمَا أَنَّ مَنْ كَرَّرَ الْفَاتِحَةَ سَهْواً يَسْجُدُ بَعْدِيّاً لِأَنَّهُ زَادَ قَوْلاً مَشْرُوعاً فِي غَيْرِ تَرْتِيبِهِ، فَكَذَلِكَ مَنْ زَادَ سُورَةً فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا، اطَّرَاداً لِلْحُكْمِ فِي كُلِّ مَنْ زَادَ قَوْلاً مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ.

(^{٥٣}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ مَنْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ إِلَى غَيْرِهَا

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لِعَيْرِهَا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا شَرَعَ فِي قِرَاءَةِ سُورَةٍ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ، ثُمَّ تَرَكَهَا وَانْتَقَلَ لِقِرَاءَةِ سُورَةٍ أُخْرَى سَهْواً أَوْ حَتَّى عَمداً لِعُذْرٍ (كَارْتِجَاجِ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ)، فَلَا سُجُودَ سَهْوٍ عَلَيْهِ. وَالتَّنْظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي عَدَمِ إِجَابِ السُّجُودِ هُنَا أَنَّ الْمَقْصُودَ الشَّرْعِيَّ مِنَ السُّنَّةِ هُوَ "مُطْلَقُ السُّورَةِ" بَعْدَ الْفَاتِحَةِ، وَقَدْ حَصَلَ هَذَا الْمَقْصُودُ بِالسُّورَةِ الثَّانِيَةِ، فَلَمْ يَقَعْ نُقْصٌ فِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَلَا فِي سُنَنِهَا الْمُؤَكَّدَةِ، وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا فَعَلَهُ هُوَ تَرْكُ إِتْمَامِ مَا بَدَأَ فِيهِ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ خُللاً يُجْبَرُ بِالسُّجُودِ، إِذِ الْقِرَاءَةُ جِنْسٌ وَاحِدٌ يَكْفِي بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ فِي تَحْصِيلِ أَصْلِ السُّنَّةِ.

١. الدليل من السنة الشريفة: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ فَلْيُخَفِّفْ."

• وَجْهُ الاستدلال: أَنَّ الشَّارِعَ رَغِبَ فِي التَّيْسِيرِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَحُدِّ لِلْمُصَلِّي سُورَةً يَعِينُهَا لَا يَجُوزُ الْإِثْقَالُ عَنْهَا. وَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ ثَبَتَ عَنْهُ قِرَاءَةُ سُورٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَكَانَ التَّرْكُ لِلْمُضِيِّ فِي السُّورَةِ الْأُولَى وَالْإِثْقَالُ لِلثَّانِيَةِ لَا يُخَالِفُ هَدْيَهُ فِي أَصْلِ الْقِرَاءَةِ، بَقِيَ فِعْلُ الْمُصَلِّي دَاخِلًا فِي مَحَلِّ الْإِذْنِ، وَمَا كَانَ مَادُونًا فِيهِ (وَلَوْ عَنْ سَهْوٍ) لَا يَقْتَضِي عُقُوبَةً أَوْ جَبْرًا بِالسُّجُودِ لِإِنْتِفَاءِ مَحَلِّ الْخَلَلِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية:

• قَاعِدَةٌ: الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ؛ فَذِمَّةُ الْمُصَلِّي بَرِيَّةٌ مِنْ وُجُوبِ سُجُودِ السَّهْوِ إِلَّا بِمُوجِبٍ مُحَقَّقٍ، وَلَا نَصَّ عَلَى أَنَّ تَرْكَ بَعْضِ سُورَةٍ وَالْإِثْقَالُ لِأُخْرَى يُوجِبُ السُّجُودَ، فَبَقِيَ الْأَمْرُ عَلَى أَصْلِ الْبَرَاءَةِ.

• قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ فَالْمُصَلِّي مُتَيَقِّنٌ أَنَّهُ أَتَى بِسُنَّةِ الْقِرَاءَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ، وَشَاكٌّ فِي هَلْ تَرَكَ السُّورَةَ الْأُولَى يُعَدُّ نَقْصًا مُبْطِلًا لِلْسُنَّةِ أَمْ لَا، فَلَا يُوجِبُ عَلَيْهِ السُّجُودُ لِأَجْلِ هَذَا الشَّكِّ، وَيُكَتَفَى بَيَقِينِ الْإِدَاءِ لِأَصْلِ السُّنَّةِ.

٣. الدليل من النظر والقياس:

- قياس العلة: لِعِلَّةِ "حُصُولِ أَصْلِ الْمَقْصُودِ بِمُطْلَقِ الْفِعْلِ؛ نَقِيسُ الْإِنْتِقَالَ مِنْ سُورَةٍ لِأُخْرَى عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ آيَةٍ لِآيَةٍ أُخْرَى دَاخِلَ السُّورَةِ الْوَاحِدَةِ سَهْوًا؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَوْ قَفَزَ عَنْ بَعْضِ الْآيَاتِ سَهْوًا وَأَتَمَّ قِرَاءَتَهُ لَا سُجُودَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ أَتَى بِقَدَرٍ يُحْصَلُ بِهِ السُّنَّةُ، فَكَذَلِكَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ سُورَةٍ لِغَيْرِهَا، لِأَنَّ كُلَّيْهِمَا تَرَكَ لِبَعْضٍ مَا بَدَأَ فِيهِ مَعَ تَمَامِ جَنْسِ الْعِبَادَةِ الْمَطْلُوبَةِ، فَاسْتَوَى فِي عَدَمِ وَجُوبِ السُّجُودِ.
- قياس العكس: لِعِلَّةِ "وُقُوعِ النِّقْصِ فِي أَصْلِ السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ؛ نَقِيسُ الْخُرُوجَ مِنْ سُورَةٍ لِغَيْرِهَا عَلَى تَرْكِ السُّورَةِ كُلِّيَّةً؛ فَكَمَا أَنَّ تَرَكَ السُّورَةَ بِالْكُلِّيَّةِ يُوجِبُ السُّجُودَ الْقَبْلِيَّ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ نَقَصَ سُنَّةً كَامِلَةً عَنْ مَحَلِّهَا، فَإِنَّ الْإِنْتِقَالَ لِسُورَةٍ ثَانِيَةٍ لَا يُوجِبُ السُّجُودَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصِ السُّنَّةَ، بَلْ أَتَى بِهَا فِي صُورَةٍ أُخْرَى، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ حَالَةِ الْعَدَمِ الْمَوْجِبَةِ لِلْجَبْرِ، وَحَالَةِ الْإِسْتِبْدَالِ الْمُحَقِّقَةِ لِلْإِمْتِنَالِ.

(^{٥٤}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ مِنْ قَاءِ غَلَبَةٍ أَوْ قَلَسَ فِي الصَّلَاةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "أَوْ قَاءَ غَلَبَةً، أَوْ قَلَسَ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ الْقِيَاءُ قَهْرًا (غَلَبَةً) أَوْ خَرَجَ مِنْهُ الْقَلَسُ (وَهُوَ مَا خَرَجَ مِنَ الْمَعْدَةِ إِلَى الْفَمِ ثُمَّ عَادَ أَوْ خَرَجَ دُونَ تَقْيُوتِ كَامِلٍ)، فَلَا سُجُودَ سَهْوٍ عَلَيْهِ، لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَيْسَ مِنَ الزِّيَادَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِأَفْعَالِ الصَّلَاةِ الَّتِي يُشْرَعُ لَهَا الْجَبْرُ. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْعَفْوِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ هِيَ عَوَارِضُ بَدَنِيَّةٍ اضْطِرَّارِيَّةٌ لَا كَسْبَ لِلْمُصَلِّيِ فِيهَا، وَقَدْ جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ بِرَفْعِ الْحَرَجِ عَمَّا لَا يَمْلِكُ الْمُكَلَّفُ دَفْعَهُ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ هَذَا

الْفِعْلُ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ وَلَا مِنْ مُبْطِلَاتِهَا إِذَا كَانَ يَسِيرًا وَغَلَبَةً، بَقِيَ حُكْمُ السُّجُودِ فِيهِ مَنْفِيًّا لِعَدَمِ وُجُودِ مَحَلٍّ لِلجَبْرِ أَوْ التَّرْغِيمِ فِي أَمْرِ جِبَلِيٍّ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ دَرَعَهُ الْقِيءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ عَفَا عَنْ أَثَرِ الْقِيءِ إِذَا كَانَ غَلَبَةً فِي عِبَادَةِ الصَّوْمِ الَّتِي يَقْدَحُ فِيهَا دُخُولُ الْأَجْرَامِ، فَمِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ يُعْفَى عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَتَبَلَّغْهُ الْمُصَلِّي، وَإِذَا سَقَطَ الْإِثْمُ وَالْبُطْلَانُ فِي الْغَلَبَةِ، سَقَطَ السُّجُودُ أَيْضًا، لِأَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا كَانَ مِنَ الْمُصَلِّي فِيهِ نَوْعٌ تَقْصِيرٍ أَوْ سَهْوٍ فِي الْأَفْعَالِ الْمَشْرُوعَةِ، وَالْغَلَبَةُ تُنَافِي ذَلِكَ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ فَالْزَامُ الْمُصَلِّي بِالسُّجُودِ لِكُلِّ عَارِضٍ بَدَنِيٍّ خَارِجٍ عَنْ إِرَادَتِهِ فِيهِ مَشَقَّةٌ وَتَكْلِيفٌ يَمَّا لَا يُطَاقُ، فَجَاءَ التَّيْسِيرُ بِبَقَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى أَصْلِ صِحَّتِهَا دُونَ زِيَادَةِ سُجُودِ.

• قَاعِدَةٌ: الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الدِّمَةِ؛ فَدِمَةُ الْمُصَلِّي بَرِيَّةٌ مِنْ سُجُودِ السَّهْوِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقِيءَ غَلَبَةٌ مِنَ الْمُوْجِبَاتِ، وَلَا دَلِيلٌ، فَبَقِيَ الْأَمْرُ عَلَى نَفْيِ السُّجُودِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قياس العلة: لِعِلَّةِ الْإِضْطِرَارِ وَإِنْتِفَاءِ الْقَصْدِ؛ تَقْيِسُ الْقِيَاءَ غَلْبَةً وَالْقَلَسَ عَلَى الْعُطَاسِ وَالتَّائُوبِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ إِذَا عَطَسَ أَوْ تَنَاءَبَ لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ جَبَلِيَّةٌ تَقَعُ قَهْرًا، فَكَذَلِكَ الْقِيَاءُ غَلْبَةً، لِأَنَّ كُلَّيْهِمَا خَارِجٌ عَنْ مَحَلِّ الْإِخْتِيَارِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِنَظْمِ الصَّلَاةِ الرَّائِبِ.
- قياس العكس: لِعِلَّةِ الْخُرُوجِ عَنْ مَاهِيَّةِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ؛ تَقْيِسُ الْقِيَاءَ غَلْبَةً عَلَى تَكَرُّارِ الْفَاتِحَةِ سَهْوًا؛ فَكَمَا أَنَّ تَكَرُّارَ الْفَاتِحَةِ يُوجِبُ السُّجُودَ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ مِنْ جِنْسِ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ مَقْدُورٌ عَلَيْهَا، فَإِنَّ الْقِيَاءَ لَا يُوجِبُ السُّجُودَ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ أَذْكَارِهَا وَلَا هُوَ فِعْلٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا يُجْبَرُ (لِتَعَلُّقِهِ بِالصَّلَاةِ كَسَهْوٍ) وَبَيْنَ مَا يُعْفَى عَنْهُ (لِكَوْنِهِ عَارِضًا أَجْنَبِيًّا).

(°°) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ عَدَمِ السُّجُودِ لِلْفَرِيضَةِ أَوْ السُّنَّةِ خَفِيفَةِ التَّأْكِيدِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَلَا لِفَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ كَتَشَهُدٍ وَيَسِيرِ جَهْرٍ أَوْ سِرٍّ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ لَا يُشْرَعُ فِي حَالَتَيْنِ:

- تَرْكُ الْفَرِيضَةِ (الرُّكْنِ): (لِأَنَّ السُّجُودَ لَا يُتَوَبُّ عَنْ الرُّكْنِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِثْبَانِ بِالرُّكْنِ الْمَنْسِيٍّ لِتَصِحِّحِ الصَّلَاةِ).
- تَرْكُ السُّنَّةِ خَفِيفَةِ التَّأْكِيدِ: وَهِيَ مَا دُونَ السُّنَّتَيْنِ الْخَفِيفَتَيْنِ، مِثْلُ نِسْيَانِ تَشَهُدٍ وَاحِدٍ أَوْ زِيَادَةِ يَسِيرِ جَهْرٍ فِي مَحَلِّ السَّرِّ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ شُرِعَ لِجَبْرِ الْخَلَلِ الْوَسَطِ؛
فَالرُّكْنُ خَلَلٌ جَسِيمٌ لَا يَنْجِرُ إِلَّا بِفِعْلِهِ، وَالسُّتَّةُ الْخَفِيفَةُ خَلَلٌ يَسِيرٌ جِدًّا يُتَسَامَحُ
فِيهِ لِئَلَّا تَكْثُرَ السَّجَدَاتُ فِي الصَّلَاةِ لِأَدْنَى سَبَبٍ مِمَّا قَدْ يُؤَدِّي إِلَى التَّلَاعُبِ
بِهَيْئَتِهَا، فَكَانَ الْإِعْتِدَالُ فِي الْجَبْرِ يَقْتَضِي قَصْرَهُ عَلَى تَرْكِ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ
(الْثَّمَانِي).

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ، فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ
يُقَالُ لَهُ الْخُرْبَاقُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَخَرَجَ ﷺ فَصَلَّى الرَّكْعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ، ثُمَّ
سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ ثُمَّ سَلَّمَ.

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَرَكَ رُكْنًا (الرَّكْعَةَ الرَّابِعَةَ) لَمْ يَكْتَفِ
بِسُجُودِ السَّهْوِ لِجَبْرِهَا، بَلْ أَتَى بِالرَّكْعَةِ نَفْسَهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْفَرِيضَةَ لَا
يُسْجَدُ لَهَا بَدَلًا عَنْهَا. أَمَّا السُّنَّةُ الْخَفِيفَةُ فَقَدْ سَكَتَ الشَّارِعُ عَنِ السُّجُودِ
لِأَجْلِهَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، فَبَقِيَتْ عَلَى أَصْلِ الْعَفْوِ تَيْسِيرًا عَلَى الْأُمَّةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: مَا لَا يُجْبَرُ لَا يُسْجَدُ لَهُ؛ فَالرُّكْنُ لِعِظَمِ شَأْنِهِ لَا يَنْجِرُ بِالسُّجُودِ،
فَلَا مَعْنَى لِلْسُّجُودِ لِتَرْكِهِ دُونَ الْإِثْيَانِ بِهِ، لِأَنَّ الْوَسِيلَةَ تَتَّبَعُ الْمَقْصِدَ،
وَالسُّجُودُ هُنَا وَسِيلَةٌ عَاجِزَةٌ عَنْ تَحْصِيلِ مَقْصِدِ الرُّكْنِ.

وإعلان بكائية^(٥٦). وإعادة سورة فقط لهما وتكبير^(٥٧)، وفي إبدالها بسمع الله لمن حمده وعكسه. تأويلان^(٥٨).

• قاعدة: اليسير مغفور؛ وهي سند ترك السجود للجهر اليسير أو السر اليسير، لأن كثرة الاحتراز من مثل هذا تؤدي إلى الوسواس، والدين مبني على السماحة.

٣. الدليل من النظر والقياس:

- قياس العلة: لعل "عدم كفاية البذل عن الأصل الركني؛ نقيس نقص الركوع" سهواً على نقص الوضوء" سهواً؛ فكما أن من نسي غسل جزء من أعضائه لا يجزئه أن يسجد بل لا بد من غسله، فكذلك ركن الصلاة، لأن كليهما ماهية لا تتحقق العبادة إلا بها، فلا ينوب عنها سجود.
- قياس الشبه: لعل "الاعتبار بقوة الأثر في الماهية؛ نقيس السنة الخفيفة (كشهود واحد) على تسبيحة الركوع؛ فكما أن تسبيحة الركوع فضيلة لا يسجد لتركها اتفاقاً لخفتها، فكذلك السنة التي لم تبلغ درجة التأكيد (أي الثماني)، لأنها ملحقة بالفضائل في عدم انهدام صورة الصلاة بفقدها، فلم تنقصر إلى جبر رسمي.

(٥٦) إقامة الدليل لمسألة عدم السجود للإعلان بالآية الواحدة

أشار الشيخ خليل بقوله: "وإعلان بكائية؛ والمعنى أن المصلي إذا جهر بآية واحدة في محل السر، أو أسر بمقدار آية في محل الجهر، فلا يسجد للسهر لأن هذا القدر اليسير لا يعد نقصاً أو زيادة مؤثرة في صفة الصلاة المنصوصة. والنظر الفقهي في هذا العفو عن الآية الواحدة أن الآية الواحدة لا يتحقق بها "جهر كامل" أو "سر كامل" يغير شعار الركعة أو هويتها، فاليسير من القول يلحق بالعدم في باب الجبر رفعاً للمشقة؛ إذ التحرر من النطق بالكلمة أو الآية في غير صفتها فيه عسر، والشرعية مبناهما على التسامح فيما لا يخل ينظم العبادة المقصود.

١. الدليل من السنة الشريفة: عن أبي قتادة رضي الله عنه أنه قال في صفة صلاة النبي ﷺ: "كان يقرأ في الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة، ويسمعنا الآية أحياناً".

• وجه الاستدلال: أن الصحابة نقلوا جهر النبي ﷺ بالآية في صلاة السر (الظهر والعصر)، ولم ينقل أنه ﷺ سجد للسهر لأجل ذلك، فدل على أن الجهر اليسير (بقدر آية) في محل السر مغفور ولا يفتقر إلى جبر، إما لأنه فعله للتعليم أو لأنه لا يعد خروجاً عن هيئة السر المطلوبة في مجموع الركعة.

٢. الدليل من القواعد الفقهية:

• قَاعِدَةٌ: الْيَسِيرُ مَغْفُورٌ؛ فَالْيَايَةُ الْوَاحِدَةُ فِي جَنْبِ سُورَةٍ كَامِلَةٍ أَوْ رَكْعَةٍ طَوِيلَةٍ تُعَدُّ يَسِيرًا لَا بَالَ لَهُ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ مَا قَلَّ وَرَفَعَ حُكْمُهُ الْمَشَقَّةُ يُعْفَى عَنْهُ صِيَانَةٌ لِلْعِبَادَةِ عَنْ كَثْرَةِ التَّدَارُكِ وَالْجَبْرِ الَّذِي قَدْ يُؤَدِّي إِلَى التَّلَاعِبِ.

• قَاعِدَةٌ: مَا قَارَبَ الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمُهُ؛ فَالْإِعْلَانُ بِمَا دُونَ الْيَايَةِ أَوْ بِالْيَايَةِ يُقَارِبُ مَقَامَ السَّرِّ لِغَلَبَةِ السَّرِّ عَلَى بَقِيَّةِ الْقِرَاءَةِ، فَأُعْطِيَ حُكْمَ السَّرِّ فِي عَدَمِ وَجُوبِ السُّجُودِ تَغْلِييًا لِلْأَكْثَرِ عَلَى الْأَقَلِّ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

• قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِإِعْلَةِ تَحَقُّقِ النَّقْصِ الْبَيِّنِ؛ نَقِيسُ الْجَهَرَ بِآيَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْجَهْرِ بِالسُّورَةِ كَامِلَةٍ فِي مَحَلِّ السَّرِّ؛ فَكَمَّا أَنَّ الْجَهَرَ بِالسُّورَةِ كَامِلَةً يُوجِبُ السُّجُودَ لِغَلَبَةِ صِفَةِ الْجَهْرِ عَلَى الرُّكْعَةِ بِحَيْثُ انْتَقَضَ شِعَارُهَا، فَإِنَّ الْجَهَرَ بِآيَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يُوجِبُهُ، لِأَنَّ النَّقِیْضَ يَقْتَضِي نَقِیْضَ الْحُكْمِ، فَعَدَمُ اسْتِيعَابِ الصِّفَةِ لِلْمَحَلِّ أَسْقَطَ حُكْمَ الْجَبْرِ.

• قِيَاسُ الطَّرْدِ: لِإِعْلَةِ الْحَفَاءِ وَعَدَمِ التَّأْثِيرِ فِي النَّظْمِ؛ نَقِيسُ الْجَهَرَ بِآيَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْإِلْتِفَاتِ الْيَسِيرِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَكَمَّا أَنَّ الْإِلْتِفَاتِ الْيَسِيرَ بِالرَّأْسِ لَا يُوجِبُ السُّجُودَ لِكَوْنِهِ لَا يَنْقُضُ هَيْئَةَ الْقِيَامِ، فَكَذَلِكَ الْجَهْرُ بِالْيَايَةِ الْوَاحِدَةِ لَا يُوجِبُ السُّجُودَ لِكَوْنِهِ لَا يَنْقُضُ صِفَةَ السَّرِّ فِي الرُّكْعَةِ، أَطْرَادًا لِمَنْهَجِ الشَّرْعِ فِي الْعَفْرِ عَنِ الْهَفَوَاتِ الَّتِي لَا تُخْرِجُ الْعِبَادَةَ عَنْ مَوْضُوعِهَا.

(^{٥٧}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ عَدَمِ السُّجُودِ لِإِعَادَةِ السُّورَةِ وَالتَّكْيِيرَةِ لِلْمُعَلِّمِ
وَالْمُتَعَلِّمِ

أشار الشيخ خليل بقوله: "وإعادة سورة فقط لهما وتكبير؛ والمعنى أن سجود السهو لا يشرع للمعلم والمتعلم إذا أعاداً قراءة السورة فقط (دون الفاتحة) أو أعاداً تكبيرة واحدة سهواً أو لأجل التصحيح والتعليم. والنظر الفقهي في هذا الاستثناء للمعلم والمتعلم أن طبيعة مقامهما تقتضي التكرار لضبط الحروف وتصحيح الأداء، فلو ألزم بالسجود لكل زيادة قولية ناتجة عن التكرار لأدى ذلك إلى الحرج الضيق وتشتويش نظم الصلاة بكثرة السجودات، فخفف الشارع عنهما رعاية لمصلحة تعليم القرآن وحفظه، إذ العفو هنا يقع في باب الوسائل المغتفرة لتحصيل مقاصد التعلم الصحيح.

١. الدليل من السنة الشريفة: عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إن هذا الدين يسر، ولكن يشاد الدين أحد إلا غلبه."

• وجه الاستدلال: أن الدين مبني على رفع الأغلال والآصار. وإلزام من هو في مقام التعليم بسجود السهو لكل سورة أعادها أو تكبيرة كررها يعد من المشادة التي تنفي مقصد التيسير في العبادة، فكان العفو عن هذا النوع من الزيادة موافقاً لروح السنة في التخفيف عن المكلفين عند وجود سبب التكرار.

٢. الدليل من القواعد الفقهية:

- قاعدة: المَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ فَاَلْمُعَلَّمُ وَالْمُتَعَلَّمُ فِي مَظَنَّةِ تَكَرَّرِ الْقَوْلِ غَلَبَةً أَوْ لِلْحِفْظِ، وَفِي إِجَابِ السُّجُودِ عَلَيْهِمَا مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ تَقْطَعُ عَلَيْهِمَا خُشُوعَهُمَا وَتُرْبِكُ صَلَاتَهُمَا، فَجَاءَ التَّيْسِيرُ بِإِسْقَاطِ السُّجُودِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْهَفَوَاتِ الْيَسِيرَةِ.
- قاعدة: مَا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ الْمُكَلَّفُ غَالِبًا مَغْفُورٌ عَنْهُ؛ وَلَمَّا كَانَ التَّكَرُّارُ مِمَّا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ طَالِبُ الْعِلْمِ وَمُعَلِّمُهُ فِي الْقِرَاءَةِ وَالِائْتِقَالَاتِ، أُلْحِقَ هَذَا الْفِعْلُ بِالْأُمُورِ الْيَسِيرَةِ الَّتِي لَا تَسْتَوْجِبُ جَبْرًا رَسْمِيًّا بِالسُّجُودِ.

٣. الدليل من النظر والقياس:

- قياس العلة: لِإِلَّةِ "الْعَفْوِ عَمَّا كَثُرَ سَبَبُهُ رَفْعًا لِلْحَرَجِ"؛ نَقِيسُ إِعَادَةَ السُّورَةِ لِلْمُعَلَّمِ عَلَى "الْوَسْوَاسِ الْمُسْتَنْكِحِ"؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُسْتَنْكِحَ يُعْفَى عَنْ سُجُودِ السَّهْوِ فِي حَقِّهِ لِكَيْلَا تَتَسَلَّلَ عَلَيْهِ السَّجَدَاتُ، فَكَذَلِكَ الْمُعَلَّمُ وَالْمُتَعَلَّمُ، لِأَنَّ عِلَّةَ تَكَرَّرِ السَّبَبِ "مَوْجُودَةٌ فِي كِلَاهُمَا، فَاسْتَوَى فِي حُكْمِ الْعَفْوِ صِيَانَةُ لِلصَّلَاةِ عَنِ التَّزْيِيدِ.
- قياس الشبه: لِإِلَّةِ "كَوْنِ الْفِعْلِ لَا يُعَيِّرُ هُوِيَّةَ الرُّكْعَةِ"؛ نَقِيسُ إِعَادَةَ تَكْثِيرِ وَاحِدَةٍ عَلَى إِعَادَةِ ذِكْرِ الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَوْ كَرَّرَ "سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ" مَرَارًا لَا سُجُودَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ زَادَ قَوْلًا مَشْرُوعًا فِي مَحَلِّهِ، فَكَذَلِكَ تَكَرَّرُ التَّكْثِيرِ أَوْ السُّورَةِ لِلْمُعَلَّمِ، لِأَنَّهَا مُجَرَّدُ زِيَادَةٍ فِي جِنْسٍ مَا هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ مَبْلَغَ الْحَلَلِ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَى جَبْرٍ.

(^{٥٨}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ إِبْدَالِ التَّكْبِيرِ بِالتَّسْمِيعِ وَعَكْسِهِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَفِي إِبْدَالِهَا بِسَمْعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ وَعَكْسِهِ. تَأْوِيلَانِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا سَهَا فَأَبْدَلَ التَّكْبِيرَ الَّذِي مَحَلُّهُ الْإِتِّقَالُ (كَالْهُوِيِّ لِلرُّكُوعِ) بِقَوْلِ "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ"، أَوْ عَكَسَ فَأَتَى بِالتَّكْبِيرِ فِي مَحَلِّ التَّسْمِيعِ (عِنْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ)، فَهَلْ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ أَمْ لَا؟ فِي ذَلِكَ تَأْوِيلَانِ لِلْعُلَمَاءِ فِي فَهْمِ الْمُدَوَّنَةِ. وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذَا الْخِلَافِ يَعُودُ إِلَى هَلْ يُعْتَبَرُ هَذَا الْإِبْدَالُ نَقْصًا لِسُنَّةٍ وَزِيَادَةً لِأُخْرَى فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا فَيُوجِبُ السُّجُودَ رِعَايَةً لِتَعْيِينِ الْأَذْكَارِ فِي مَوَاضِعِهَا، أَمْ يُعْتَبَرُ مُجَرَّدَ ذِكْرِ مَشْرُوعٍ فِي الصَّلَاةِ وَقَعَ فِي مَحَلٍّ ذَكَرَ آخَرَ فَلَا يُوجِبُ السُّجُودَ لِأَنَّ جِنْسَ الذِّكْرِ لَا يُضَادُّ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي الصَّلَاةِ، وَالْمَقْصُودُ شَغْلُ الْإِتِّقَالِ بِالنَّيِّ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ حَصَلَ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرُكِعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ..."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ السُّنَّةَ الثَّابِتَةَ عَنْهُ ﷺ هِيَ تَعْيِينُ كُلِّ ذِكْرٍ فِي مَوْضِعِهِ الْخَاصِّ. فَمَنْ أَبْدَلَ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ فَقَدْ خَالَفَ الْهَيْئَةَ الْمَنْقُولَةَ سَهْوًا، وَقَدْ قَالَ ﷺ: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ". فَلَمَّا كَانَ الرَّدُّ هُنَا يَتَعَلَّقُ بِوَصْفِ السَّهْوِ فِي السُّنَنِ، اسْتَوْجَبَ النَّظَرُ فِي الْجَبْرِ، وَمَنْ رَأَى وَجُوبَ السُّجُودِ اعْتَبَرَ أَنَّهُ نَقْصُ السُّنَّةِ الْمَأْمُورِ بِهَا فِي مَحَلِّهَا.

٢. الدليل من القواعد الفقهية:

- قاعدة: الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً؛ فمن أوجب السجود رأى أن علة الجبر موجودة وهي نقص السنة المعينة، ومن لم يوجبها رأى أن العلة متفية لأن حقيقة الذكر موجودة، فلم تبطل السنة بالكلية بل نقلت صفتها فقط.
- قاعدة: ما لا ينفك عنه الغالب مغفوء عنه؛ وهي سند القول بعدم السجود، لأن سبق اللسان بين التكبير والتسميع مما يكثر عرفاً، فلو أوجبنا السجود لكل تبديل يسير لشق ذلك على المصلين.

٣. الدليل من النظر والقياس:

- قياس العلة: لعل اجتماع الزيادة والنقص في فعل واحد؛ نقيس إبدال التسميع بالتكبير على الجهر في محل السر؛ فكما أن من جهر فيما يسر فيه يعتبر ناقصاً لسنة السر وزائداً لصفة الجهر فيسجد قبلياً، فكذلك المبدل هنا، فقد نقص التكبير وزاد التسميع، فلزمه السجود لتغليب جانب النقص، وهذا هو أحد التأويلين.
- قياس العكس: لعل اختلاف رتبة الذكر المنسي؛ نقيس إبدال التسميع بالتكبير على إبدال التسيح بالتكبير؛ فكما أن المصلي لو كبر مكان "سبحان ربي العظيم" لا سجود عليه لأن التسيح فضيلة، فكذلك لا يسجد عند إبدال التسميع بالتكبير، لأن كليهما سنان من جنس واحد

ولا لإدارة مؤتم^(٥٩)، وإصلاح رداء^(٦٠)، وسُترة فقط^(٦١)

ورُتبة واحدة، فإذا وقع أحدهما مكان الآخر لم ينهدم أصل شعار الصلاة، بخلاف ما لو تركهما معاً، وهذا هو التأويل الثاني.

(٥٩) إقامة الدليل لمسألة عدم السجود لإدارة المؤتم

أشار الشيخ خليل بقوله: "ولا لإدارة مؤتم؛ والمعنى أن المؤتم (المأموم) إذا قام عن يسار الإمام فأداره الإمام إلى يمينه، أو تحرك المأموم ليسد خللاً في الصف، فلا سجود سهو عليه ولا على الإمام. والنظر الفقهي في هذا العفو أن هذه الحركة ليست فعلاً أجنياً عن الصلاة، بل هي حركة مشروعة لمصلحة تصحيح الموقف وتحصيل كمال الهيئة في صلاة الجماعة، والقاعدة أن ما كان من مصلحة الصلاة وبأمر من الشارع فلا يوصف بالزيادة المبطلة أو الموجبة للترغيم، لأنها حركة مآدون فيها لتقويم العبادة.

١. الدليل من السنة الشريفة: عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: "بت عند خالتي ميمونة، فقام النبي ﷺ يصلي من الليل، فقامت عن يساره، فأخذ برأسي فأقامني عن يمينه."

• وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ باشر إدارة ابن عباس وهو في الصلاة، ولم ينقل أنه ﷺ سجد لسهو لأجل هذه الحركة، ولا أمر ابن عباس بذلك. فدل فعله ﷺ على أن حركة الإدارة لتصحيح الموقف معتبرة، وأنها لا

تَقْدَحُ فِي نَظْمِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهَا وَسِيلَةٌ لِتَحْقِيقِ السَّمْتِ الْمَطْلُوبِ شَرْعًا فِي صَلَاةِ الْإِثْنَيْنِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: مَا شَرَعَ لِمَصْلَحَةِ الْعِبَادَةِ لَا يَكُونُ خَلًّا فِيهَا؛ فَلَمَّا كَانَتْ الْإِدَارَةُ لِأَجْلِ أَنْ يَقِفَ الْمَأْمُومُ فِي مَحَلِّهِ الصَّحِيحِ، صَارَتْ هَذِهِ الْحَرَكَةُ تَابِعَةً لِلْمَوْقِفِ الْمَشْرُوعِ، وَالتَّابِعُ لَا يُعَارِضُ الْأَصْلَ وَلَا يُوجِبُ جَبْرًا، لِأَنَّ الْجَبَرَ لِلْمُخَالَفَةِ، وَالْإِدَارَةُ هُنَا رُجُوعٌ لِلْمُوَافَقَةِ.
- قَاعِدَةٌ: الْيَسِيرُ مِنَ الْفِعْلِ لِلْحَاجَةِ مَعْفُوٌّ عَنْهُ؛ وَالْإِدَارَةُ حَرَكَةٌ يَسِيرَةٌ لَا تُخْرِجُ الْمُصَلِّيَ عَنْ كَوْنِهِ مُقْبِلًا عَلَى قِبْلَتِهِ وَمُسْتَمِرًّا فِي نَظْمِ صَلَاتِهِ، فَالْتَحَقَتْ بِمَا يُتَسَامَحُ فِيهِ لِأَجْلِ تَيْسِيرِ أَدَاءِ الْجَمَاعَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الطَّرْدِ: لِإِلْعَالِ "الْحَرَكَةِ لِإِصْلَاحِ هَيْئَةِ الصَّلَاةِ؛ نَقِيسُ إِدَارَةِ الْمُؤْتَمِّ عَلَى دَفْعِ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَوْ دَفَعَ الْمَارَّ بِيَدِهِ لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ لِأَنَّ حَرَكَتَهُ لِصِيَانَةِ صَلَاتِهِ مِنَ النِّقْصِ، فَكَذَلِكَ الْإِدَارَةُ لِصِيَانَةِ مَوْقِفِ الْمَأْمُومِ مِنَ الْبُطْلَانِ أَوْ الْكَرَاهَةِ، أَطْرَادًا لِمَبْدَأِ الْعَفْوِ عَنْ كُلِّ حَرَكَةٍ تَقْتَضِيهَا ضَرُورَةُ الصَّلَاةِ.
- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِإِلْعَالِ "اَنْتِفَاءِ الْعَبَثِ وَتَحَقُّقِ الْمَصْلَحَةِ؛ نَقِيسُ إِدَارَةِ الْمُؤْتَمِّ عَلَى "الْمَشْيِ لِغَيْرِ سَبَبٍ" فِي الصَّلَاةِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمَشْيَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ يُوجِبُ

السُّجُودَ (إِنْ كَانَ يَسِيرًا) أَوْ يُبْطِلُ (إِنْ كَانَ كَثِيرًا) لِأَنَّهُ لَعَوْ، فَإِنَّ الْإِدَارَةَ لَا تُوجِبُ شَيْئًا، لِأَنَّهَا فَعْلٌ "مَقْصُودٌ لِلِإِصْلَاحِ" لَا لِلَّهِو، فَافْتَرَقَا فِي الْحُكْمِ لِافْتِرَاقِهِمَا فِي الْعِلَّةِ.

(٦٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ عَدَمِ السُّجُودِ لِإِصْلَاحِ الرِّدَاءِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وإِصْلَاحِ رِدَاءٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا تَحَرَّكَ لِتَسْوِيَةِ تَوْبِهِ أَوْ رِدَائِهِ الَّذِي سَقَطَ عَنْ كَيْفِهِ أَوْ كَادَ، فَلَا سُجُودَ سَهْوٍ عَلَيْهِ. وَالتَّنْظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْعَفْوِ عَنْ إِصْلَاحِ الثِّيَابِ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يُعَدُّ مِنْ "مَصَالِحِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ انْشِعَالَ الْمُصَلِّي بِرِدَائِهِ السَّاقِطِ يُشَوِّشُ عَلَيْهِ خُشُوعَهُ، وَقَدْ يُؤَدِّي إِلَى كَشْفِ عَوْرَتِهِ أَوْ تَعْطُلِ هَيْئَتِهِ صَلَاتِهِ، فَكَانَتِ الْحَرَكَةُ الْيَسِيرَةُ لِإِصْلَاحِهِ مَأْذُونًا فِيهَا ضِمْنَاً لِلْمُحَافَظَةِ عَلَى اسْتِقْرَارِ الْعِبَادَةِ، وَمَا كَانَ لِمَصْلَحَةِ الْعِبَادَةِ لَا يَكُونُ خَللاً فِيهَا.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا بِهِ. وَفِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ الرُّجَالَ كَانُوا يَعْقِدُونَ أَرْزَهُمْ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ لِضَيْقِ الْأُزْرِ.

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ فِي ثِيَابٍ قَدْ تَحْتَاجُ إِلَى تَعَاهُدٍ وَإِصْلَاحٍ لِتَثْبُتَ عَلَى الْأَجْسَادِ، وَلَمْ يُؤْتَرْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ لِأَجْلِ تَعْدِيلِ رِدَائِهِ أَوْ مَسِّ تَوْبِهِ، وَلَا أَمْرَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِالسُّجُودِ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ الْيَسِيرَةَ الَّتِي يَقْتَضِيهَا ثُبْسُ الْمُصَلِّي "مَعْفُوءٌ

عَنْهَا، لِأَنَّ الْإِشْتِعَالَ بِهَا هُوَ مِنْ بَابِ تَمَامِ الزَّيْنَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفُقَهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: الْيَسِيرُ مَعْفُورٌ؛ فَلَمَّا كَانَ إِصْلَاحُ الرَّدَاءِ حَرَكَةً يَسِيرَةً لَا تَقْطَعُ تَوَالِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَلَا تُخْرِجُ الْمُصَلِّيَ عَنْ هَيْئَتِهِ، التَّحَقَّتْ بِالْعَدَمِ فِي بَابِ الْجَبْرِ، لِأَنَّ الْجَبْرَ بِالسُّجُودِ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْخَلَلِ الظَّاهِرِ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ، لَا لِلْعَوَارِضِ الْبَدَنِيَّةِ الْيَسِيرَةِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ فَسُتْرُ الْعَوْرَةِ وَالْبَقَاءُ عَلَى هَيْئَةِ الْمُصَلِّي وَاجِبٌ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَعْدِيلِ الرَّدَاءِ، صَارَ التَّعْدِيلُ مَأْمُورًا بِهِ "لَا مِنْهَيًّا عَنْهُ"، وَالْمَأْمُورُ بِهِ لَا يُسْجَدُ لَهُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلْعَلِّ "الْحَرَكَةَ لِحَاجَةِ الصَّلَاةِ؛ نَقِيسُ إِصْلَاحَ الرَّدَاءِ عَلَى "حَمْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَمَامَةِ بِنْتِ زَيْنَبَ فِي الصَّلَاةِ؛ فَكَمَا أَنَّ حَمَلَ الطِّفْلَةِ وَوَضْعَهَا حَرَكَةً لِحَاجَةٍ لَمْ تُوجِبْ سُجُودًا لِلسَّهْوِ، فَكَذَلِكَ إِصْلَاحُ الرَّدَاءِ، لِأَنَّ كُلَّيْهِمَا حَرَكَةٌ خَارِجِيَّةٌ تَقْتَضِيهَا ظُرُوفُ الْمُصَلِّي وَلَا تَنْقُضُ خُشُوعَهُ الْمَقْصُودَ، فَاسْتَوَيَا فِي عَدَمِ وُجُوبِ الْجَبْرِ.
- قِيَاسُ الطَّرْدِ: لِإِلْعَلِّ الْعَفْوَ عَنِ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ وَلَا تُبْطِلُهَا؛ نَقِيسُ إِصْلَاحَ الرَّدَاءِ عَلَى "الْحَكِّ لِلْجَسَدِ سَهْوًا أَوْ حَاجَةً؛ فَكَمَا

أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَا يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ إِذَا حَكَّ جِلْدَهُ لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ عَرْضِيَّةٌ يَسِيرَةٌ لَا بَالُ لَهَا فِي مِيزَانِ الْأَفْعَالِ الرَّائِبَةِ، فَكَذَلِكَ إِصْلَاحُ ثَوْبِهِ، اطِّرَادًا لِمَنْهَجِ الشَّرْعِ فِي التَّجَاوُزِ عَنِ الْحَرَكَاتِ الَّتِي تَقَعُ تَبَعًا لِحَالِ الْمُصَلِّي وَمَلَبَسِهِ.

(٦١) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ عَدَمِ السُّجُودِ لِلْحَرَكَةِ لِأَجْلِ السُّتْرَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَسُتْرَةٌ فَقَطْ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا تَحَرَّكَ حَرَكَةً يَسِيرَةً لَاتَّخَذَ سُتْرَةً أَمَامَهُ، أَوْ لِإِصْلَاحِهَا إِذَا مَالَتْ أَوْ بَعُدَتْ عَنْهُ، فَلَا سُجُودَ سَهْوٍ عَلَيْهِ. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْعَفْوِ عَنْ حَرَكَةِ السُّتْرَةِ أَنَّ السُّتْرَةَ مَطْلُوبَةٌ لِحِمَايَةِ الصَّلَاةِ مِنْ مُرُورِ الْمَارِّينَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، وَالْحَرَكَةُ لِتَحْصِيلِهَا هِيَ حَرَكَةُ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ وَلِصَيَانَةِ خُشُوعِهَا، وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَإِنَّ الشَّرْعَ يَتَسَامَحُ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ لَعْوًا أَوْ زِيَادَةً أَجْنَبِيَّةً، بَلْ هُوَ مِنْ تَمَامِ الْإِشْتِعَالِ بِحُرْمَةِ الْعِبَادَةِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَنِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: "هَبَطْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ تَنِيَّةٍ أَدَاخِرَ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى إِلَى حِدَارٍ، فَاتَّخَذَهُ قِبْلَةً وَنَحْنُ خَلْفَهُ، فَجَاءَتْ بِهِمَّةٌ (شَاةٌ صَغِيرَةٌ) تَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَمَا زَالَ يُدَارِئُهَا حَتَّى لَصِقَ بَطْنُهُ بِالْحِدَارِ، وَمَرَّتْ مِنْ وَرَائِهِ."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَحَرَّكَ لِلْأَمَامِ حَتَّى التَّصَقَّ بِالْحِدَارِ (الَّذِي هُوَ سُتْرُهُ) لِيَمْنَعَ الشَّاةَ مِنَ الْمُرُورِ، وَهَذِهِ حَرَكَةٌ عَمْدِيَّةٌ لِمَصْلَحَةِ

الصَّلَاةُ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ ﷺ سَجَدَ بَعْدَهَا لِلْسَّهْوِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ
لِأَجْلِ السُّتْرَةِ لَا تَقْدَحُ فِي نَظْمِ الصَّلَاةِ وَلَا تَسْتَوْجِبُ جَبْرًا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: الْحَاجَةُ تُنْزَلُ مَنَزَلَةَ الضَّرُورَةِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي مُحْتَاجًا لِلْسُّتْرَةِ
لِدَفْعِ الشَّوْشِيشِ، جَازَ لَهُ الْفِعْلُ الْيَسِيرُ لِأَجْلِهَا، وَسَقَطَ عَنْهُ حُكْمُ الزِّيَادَةِ
الْفِعْلِيَّةِ رَفْعًا لِلْحَرَجِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا شُرِعَ لِحِمَايَةِ الْعِبَادَةِ لَا يُبْطَلُهَا؛ فَالسُّتْرَةُ شُرِعَتْ لِحِمَايَةِ
الصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ السَّعْيُ إِلَيْهَا بِالْحَرَكَةِ الْيَسِيرَةِ، فَلَا يَكُونُ السَّبَبُ فِي
الْكَمَالِ مُوجِبًا لِلتَّقْصِيرِ أَوْ الْجَبْرِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِإِلْعَلِّ كَوْنِ الْفِعْلِ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ؛ نَقِيسُ الْحَرَكَةَ لِلْسُّتْرَةِ
عَلَى "الْحَرَكَةِ لِلْعَبَثِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْعَبَثَ (كَإِصْلَاحِ الثَّوبِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ
تَسْوِيَةِ الْحَصَى لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ) يُوجِبُ السُّجُودَ عِنْدَ تَعَمُّدِهِ أَوْ كَثْرَتِهِ لِأَنَّهُ
لَعُوٌّ، فَإِنَّ الْحَرَكَةَ لِلْسُّتْرَةِ لَا تُوجِبُهُ، لِأَنَّهَا فِعْلٌ مَأْمُورٌ بِهِ لِصَيَانَةِ الصَّلَاةِ،
فَأَفْتَرَقَا فِي الْحُكْمِ لِافْتِرَاقِهِمَا فِي الْمَقْصِدِ.
- قِيَاسُ الشَّبهِ: لِإِلْعَلِّ تَحْصِيلِ كَمَالِ هَيْئَةِ الصَّلَاةِ؛ نَقِيسُ الْحَرَكَةَ لِاتِّخَاذِ
السُّتْرَةِ عَلَى "الْمَشْيِ لِسَدِّ الْفُرْجَةِ فِي الصَّفِّ؛ فَكَمَا أَنَّ سَدَّ الْفُرْجَةِ
مَطْلُوبٌ لِتِمَامِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَلَا يُسَجَدُ لَهُ، فَكَذَلِكَ اتِّخَاذُ السُّتْرَةِ

أَوْ كَمَشِيَ صَفَيْنِ لِسُتْرَةٍ أَوْ فُرْجَةٍ (٦٢)

مَطْلُوبٌ لِكَمَالِ صَلَاةِ الْمُفْرَدِ أَوْ الْإِمَامِ، لِأَنَّ كُلَّيْهِمَا حَرَكَةٌ تَهْدِفُ إِلَى تَقْوِيمِ شَعَائِرِ الصَّلَاةِ الظَّاهِرَةِ.

(٦٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الْمَشْيِ الْيَسِيرِ لِلْسُتْرَةِ أَوْ الْفُرْجَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "أَوْ كَمَشِيَ صَفَيْنِ لِسُتْرَةٍ أَوْ فُرْجَةٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ إِذَا مَشَى مَسَافَةً يَسِيرَةً تُقَدَّرُ بِصَفَيْنِ لِأَجْلِ الْوُصُولِ إِلَى سُتْرَةٍ أَمَامَهُ أَوْ لِسَدِّ فُرْجَةٍ فِي الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ. وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ بِصَفَيْنِ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْمَالِكِيَّ يُفَرِّقُ بَيْنَ "الْفِعْلِ الْيَسِيرِ" الَّذِي لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ وَلَا يُوجِبُ السُّجُودَ إِذَا كَانَ لِمَصْلَحَةٍ، وَبَيْنَ "الْفِعْلِ الْكَثِيرِ؛ وَلَمَّا كَانَ سَدُّ الْفُرْجَةِ وَاتِّخَاذُ السُّتْرَةِ مِنْ مَكْمَلَاتِ الصَّلَاةِ وَحَصْنِهَا، اغْتَفِرَ الْمَشْيُ إِلَيْهَا مَا دَامَ فِي حُدُودِ الصَّفَيْنِ، لِأَنَّهُ مَشْيٌ لَا يَقْطَعُ هَيْئَةَ الْإِتِّصَالِ بِالْقِبْلَةِ عُرْفًا، وَلَا يُخْرِجُ الْمُصَلِّيَ عَنْ حَالَةِ الْخُشُوعِ الْمَقْصُودَةِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟" قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ: يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْأُولَى وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِتِمَامِ الصُّفُوفِ وَالتَّرَاصُّ فِيهَا، وَهَذَا الْأَمْرُ يَقْتَضِي "الْحَرَكَةَ" لِسَدِّ مَا يَظْهَرُ مِنَ الْحَلَالِ (الْفُرْجَةِ). وَمَا كَانَ مَأْمُورًا بِهِ

لِتَحْصِيلِ كَمَالِ الصَّلَاةِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُعَامَلَ مُعَامَلَةَ السَّهْوِ الْمُوجِبِ
لِلْجَبْرِ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ هُنَا هِيَ تَنْفِيدُ لِلْأَمْرِ وَلَيْسَتْ "خُرُوجاً عَنْهُ".

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْمَنْدُوبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ مَنْدُوبٌ؛ فَإِذَا كَانَ سَدُّ الْفُرْجَةِ مَنْدُوباً مُؤَكِّداً، وَكَانَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْمَشْيِ، صَارَ الْمَشْيُ مَنْدُوباً تَبَعاً لَهُ، وَالْمَنْدُوبُ لَا يُسَجَدُ لِفِعْلِهِ، بَلْ يُثَابُ عَلَيْهِ.
- قَاعِدَةٌ: الْيَسِيرُ فِي جَنْبِ الْمَصْلَحَةِ الْعَظِيمَةِ مَغْفُورٌ؛ فَمَصْلَحَةُ اتِّصَالِ الصَّفِّ أَوْ اتِّخَاذِ السُّتْرَةِ أَعْظَمُ فِي مِيزَانِ الشَّرْعِ مِنْ مَفْسَدَةِ الْحَرَكَةِ الْيَسِيرَةِ، فَقُدِّمَتِ الْمَصْلَحَةُ وَسَقَطَ حُكْمُ الْجَبْرِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعِلَةِ: لِإِعْلَةِ الْفِعْلِ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ؛ نَقِيسُ مَشْيَ الصَّفِّينِ لِسَدِّ الْفُرْجَةِ عَلَى "حَرَكَةِ الْإِمَامِ لِفَتْحِ الْبَابِ" كَمَا فَعَلَ ﷺ لِعَائِشَةَ؛ فَكَمَا أَنَّ الْحَرَكَةَ لِحَاجَةٍ تَعْرِضُ فِي الصَّلَاةِ لَا تُوجِبُ سُجُوداً لِلْسَّهْوِ مَا دَامَتْ يَسِيرَةً، فَكَذَلِكَ الْمَشْيُ لِتَصْحِيحِ مَوْقِفِ الصَّفِّ أَوْ طَلَبِ السُّتْرَةِ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا حَرَكَةٌ مَقْصُودَةٌ لِإِثْمَامِ أَمْرٍ مُتَعَلِّقٍ بِالْعِبَادَةِ.
- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِإِعْلَةِ تَحَقُّقِ الْإِنْضِبَاطِ فِي جِنْسِ الْأَفْعَالِ؛ نَقِيسُ الْمَشْيِ لِلْمَصْلَحَةِ عَلَى الْمَشْيِ عَبَثاً؛ فَكَمَا أَنَّ الْمَشْيَ عَبَثاً -وَلَوْ صَفّاً وَاحِداً- يُوجِبُ السُّجُودَ سَهْواً أَوْ كَرَاهَةً لِأَنَّهُ خَالَ مِنَ الْمَقْصِدِ الشَّرْعِيِّ، فَإِنَّ

أَوْ دَفَعَ مَارًّا أَوْ ذَهَابَ دَابَّةً وَإِنْ بَجَنْبٍ أَوْ قَهْقَرَةً^(٦٣) وَفَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ^(٦٤)، وَسَدَّ فِيهِ لِتَنَاقُوبِ^(٦٥)

الْمَشْيَ لِلْسُّتْرَةِ أَوْ لِلْفُرْجَةِ لَا يُوجِبُ شَيْئًا، لِأَنَّ وُجُودَ الْمَقْصِدِ الصَّالِحِ نَفَى صِفَةَ اللَّغْوِ عَنِ الْحَرَكَةِ، فَلَمْ تَفْتَقِرْ إِلَى تَرْغِيمٍ أَوْ جَبَرٍ.

(٦٣) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ عَدَمِ السُّجُودِ لِدَفْعِ الْمَارِّ وَإِمْسَاكِ الدَّابَّةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: أَوْ دَفَعَ مَارًّا أَوْ ذَهَابَ دَابَّةً وَإِنْ بَجَنْبٍ أَوْ قَهْقَرَةً؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَّ لَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ إِذَا تَحَرَّكَ حَرَكَةً يَسِيرَةً لِدَفْعِ مَنْ أَرَادَ الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيْهِ، أَوْ لِإِمْسَاكِ دَابَّتِهِ الَّتِي خَشِيَ ضَيَاعَهَا أَوْ فِرَارَهَا، وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْحَرَكَةُ إِلَى الْجَنْبِ أَوْ إِلَى الْخَلْفِ قَهْقَرَةً مَا دَامَ الْقَدْرُ يَسِيرًا. وَالنَّظَرُ الْفُقْهِيُّ فِي هَذَا التَّسَامُحِ أَنَّ الشَّرِيعَةَ أَمَرَتْ بِحِمَايَةِ الصَّلَاةِ مِنْ كُلِّ مَا يَقْطَعُهَا أَوْ يُشَوِّشُ خُشُوعَهَا، فَدَفْعُ الْمَارِّ مَطْلُوبٌ لِحِفْظِ حُرْمَةِ الْمُصَلِّي، وَإِمْسَاكُ الدَّابَّةِ مَطْلُوبٌ لِحِفْظِ الْمَالِ الَّذِي إِذَا ضَاعَ انْشَعَلَ بِهِ قَلْبُ الْعَبْدِ عَنْ رَبِّهِ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْحَرَكَاتُ مِنْ مَصَالِحِ الصَّلَاةِ ضِمْنًا، وَالْمَأْمُورُ بِهِ لَا يُقَابَلُ بِالْجَبْرِ لِأَنَّهُ لَيْسَ خَلَلًا.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلْيَدْرَأْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ.

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْمُدَافَعَةِ حَتَّى سَمَاهَا "مُقَاتَلَةً" (أَيُّ مُمَانَعَةٍ شَدِيدَةٍ)، وَهِيَ تَسْتَلْزِمُ حَرَكَةً مِنَ الْمُصَلِّي قَدْ تَكُونُ بِالْيَدِ أَوْ بِتَقْدُمِ الْجَسَدِ. وَلَمْ يَأْمُرِ الشَّارِعُ بِسُجُودِ السَّهْوِ لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ امْتِثَالاً لِلْأَمْرِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ الَّتِي مَقْصُودُهَا صِيَانَةُ الصَّلَاةِ لَا تَنْقُضُ هَيْئَتَهَا وَلَا تَفْتَقِرُ إِلَى جَبْرِ، لِأَنَّ السُّجُودَ لِلْسَّهْوِ إِنَّمَا هُوَ لِلْخُرُوجِ عَنِ النَّظْمِ لَا لِأَجْلِ الْمُحَافَظَةِ عَلَيْهِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: الْحَاجَةُ تُنْزَلُ مَنْزِلَةً الضَّرُورَةِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي مُحْتَاجاً لِدَفْعِ الْمَارِّ أَوْ مَنْعِ ضَيَاعِ مَالِهِ، جَازَ لَهُ مِنَ الْفِعْلِ مَا لَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِ، وَسَقَطَ السُّجُودُ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ فِيمَا جَازَ لِلْحَاجَةِ تَقْتَضِي عَدَمِ تَرْتُّبِ أَثَرِ الْخَلَلِ عَلَيْهِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا جَازَ لِسَبَبٍ بَطَلَ بِزَوَالِهِ؛ فَحَرَكَةُ الْجَنْبِ وَالْفَهْقَرَةُ جَازَتِ لِأَجْلِ السَّبَبِ (دَفْعِ الْمَارِّ أَوْ إِمْسَاكِ الدَّابَّةِ)، فَكَأَنَّهُ مَادُوناً فِيهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، وَالْمَادُونُ فِيهِ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ سَهُوٌ زَائِدٌ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِإِلَلَةِ "وُجُودِ الصَّارِفِ عَنْ مَحْضِ اللَّغْوِ" نَقِيسُ دَفْعِ الْمَارِّ وَالْمَشْيِ لِلدَّابَّةِ عَلَى الْمَشْيِ عَبَثاً لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ؛ فَكَمَّا أَنَّ الْمَشْيَ عَبَثاً يُوجِبُ السُّجُودَ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ مَحْضَةٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا، فَإِنَّ الْمَشْيَ لِحِفْظِ

الصَّلَاةُ أَوْ مَصْلَحَةُ الْمُصَلِّي لَا يُوجِبُهُ، لِأَنَّ الْإِنْتِصَابَ لِلدَّفْعِ أَوْ الْحِفْظِ
مَقْصِدٌ شَرْعِيٌّ صَحِيحٌ نَفَى صِفَةَ الْعَبَثِ عَنِ الْفِعْلِ، فَافْتَرَقَا فِي حُكْمِ
الْجَبْرِ لِتَنَاقُضِ مَقَاصِدِهِمَا.

• قياس الشبه: لِإِعْلَالِ الْإِشْتِعَالِ بِمَا هُوَ مِنْ تَمَامِ أَمْرِ الصَّلَاةِ؛ نَقِيسُ مَنْ دَفَعَ
الْمَارَّ أَوْ تَبَعَ دَابَّتَهُ بِقَدَرٍ يَسِيرٍ عَلَى مَنْ قَتَلَ عَقْرَبًا أَوْ حَيَّةً فِي صَلَاتِهِ؛
فَكَمَا أَنَّ قَتْلَ الْمُؤْذِي لَا يُوجِبُ سُجُودًا لِلْسَّهْوِ بِاتِّفَاقٍ لِأَنَّهُ دَفْعٌ لِلضَّرَرِ
عَنِ الْمُصَلِّي لِيَتِمَّكَنَ مِنْ إِتِمَامِ عِبَادَتِهِ، فَكَذَلِكَ دَفْعُ الْمَارِّ وَإِمْسَاكُ
الدَّابَّةِ، لِأَنَّ كُلَّيْهِمَا تَصَرُّفٌ لِدَفْعِ مَا يُنْقِصُ الْعِبَادَةَ (سَوَاءً بِالْفِعْلِ أَوْ
الْإِشْتِعَالِ الدَّهْنِيِّ)، فَأُعْطِيََا حُكْمَ الْعَفْوِ اطِّرَادًا لِمَبْدَأِ حِفْظِ نَفْسِ الْمُصَلِّي
وَمَالِهِ وَعَمَلِهِ.

(٦٤) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ عَدَمِ السُّجُودِ لِلْفَتْحِ عَلَى الْإِمَامِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَفَتْحَ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا
ذَكَرَ إِمَامَهُ بِآيَةٍ نَسِيَهَا أَوْ صَحَّحَ لَهُ خَطَأً فِي الْقِرَاءَةِ عِنْدَمَا يَتَوَقَّفُ الْإِمَامُ وَيَنْتَظِرُ
الْفَتْحَ، فَلَا سُجُودَ سَهْوٍ عَلَى الْمَأْمُومِ لِأَجْلِ هَذَا الْكَلَامِ الْيَسِيرِ. وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ
فِي هَذَا الْعَفْوِ عَنِ الْفَتْحِ أَنَّ هَذَا التَّنْبِيهَ الْقَوْلِيَّ هُوَ مِنْ "مَصَالِحِ الصَّلَاةِ الضَّرُورِيَّةِ؛
لِأَنَّ تَرْكَ الْإِمَامِ مُرْتَجًّا عَلَيْهِ يُؤَدِّي إِلَى خَلَلٍ فِي هَيْئَةِ الصَّلَاةِ وَقِرَاءَتِهَا الْمَسْنُونَةِ،
فَصَارَ الْفَتْحُ وَسِيلَةً لِإِكْمَالِ الْعِبَادَةِ لَا زِيَادَةً فِيهَا، وَالْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ،
فَلَمَّا كَانَ الْمَقْصِدُ تُصْحِيحَ الصَّلَاةِ لَمْ يَكُنْ فِعْلُ الْمَأْمُومِ مُوجِبًا لِلتَّرْغِيمِ أَوْ
الْجَبْرِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً فَقَرَأَ فِيهَا فَلُبِسَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِأُبَيٍّ: أَصَلَّيْتَ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَمَا مَنَعَكَ؟" (أَيُّ أَنْ تَفْتَحَ عَلَيَّ).

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ عَلَى تَرْكِ "الْفَتْحِ" عِنْدَمَا التَّبَسَّتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، وَلَوْ كَانَ الْفَتْحُ يُوجِبُ سُجُوداً لِسَهْوٍ أَوْ يَقْدَحُ فِي الصَّلَاةِ لَمَا طَلَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَقْرَهُ. فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ تَنْبِيهِ الْإِمَامِ بِالْقَوْلِ فِي مَحَلِّ الْحَاجَةِ هُوَ عَمَلٌ مَشْرُوعٌ لَا يُؤْتَرُ فِي نَظْمِ الصَّلَاةِ الرَّائِبِ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى جَبْرِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: مَا كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ لَا يُوصَفُ بِالزِّيَادَةِ؛ فَلَمَّا كَانَ قَوْلُ الْمَأْمُومِ "الْأَيَّةُ" لِإِمَامِهِ يَهْدِفُ إِلَى اسْتِقَامَةِ الرُّكْنِ أَوْ السُّنَّةِ، التَّحَقَّ هَذَا الْقَوْلُ بِأَذْكَارِ الصَّلَاةِ تَبَعاً، وَسَقَطَ عَنْهُ حُكْمُ الْكَلَامِ الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي يُسْجَدُ لَهُ سَهْواً.
- قَاعِدَةٌ: الْمَأْمُومُ تَبَعَ لِإِمَامِهِ؛ وَهِيَ سَنَدُ تَرْكِ السُّجُودِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ مُرْتَبِطٌ بِإِصْلَاحِ صَلَاةِ إِمَامِهِ، فَمَا يَفْعَلُهُ لِهَذَا الْعَرَضِ هُوَ جُزْءٌ مِنْ وَظِيفَةِ الْإِتِمَامِ، وَالْقِيَامُ بِالْوِظَيفَةِ لَا يُسَمَّى سَهْواً.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قياس العلة: لِعِلَّةِ التَّنْبِيهِ عَلَى الْحَلَلِ لِإِصْلَاحِ الْعِبَادَةِ؛ نَقِيسُ الْفَتْحَ عَلَى الْإِمَامِ بِالْقَوْلِ عَلَى تَسْيِيحِ الْمَأْمُومِ لِلْإِمَامِ "عِنْدَ خَطْئِهِ فِي الْأَفْعَالِ؛ فَكَمَا أَنَّ قَوْلَ "سُبْحَانَ اللَّهِ" تَنْبِيْهُاً لِلْإِمَامِ لَا يُوجِبُ سُجُوداً لِلْسَهْوِ بِاتِّفَاقٍ لِأَنَّهُ لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ الْفَتْحُ عَلَيْهِ فِي الْقِرَاءَةِ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا صَوْتٌ مَقْصُودٌ لِإِرْشَادِ الْإِمَامِ إِلَى الصَّوَابِ عِنْدَ حُصُولِ التَّعْثُرِ.
- قياس العكس: لِعِلَّةِ الْإِرْتِبَاطِ بِهَيْئَةِ الصَّلَاةِ الْمُنْقُولَةِ؛ نَقِيسُ الْفَتْحَ عَلَى الْإِمَامِ عَلَى الْكَلَامِ مَعَ شَخْصٍ أَجَنَبِيٍّ فِي الصَّلَاةِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ الْأَجَنَبِيِّ سَهْواً يُوجِبُ السُّجُودَ الْبُعْدِيَّ (إِنْ قُلَّ) لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ مَحْضَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْفَتْحَ عَلَى الْإِمَامِ لَا يُوجِبُهُ، لِأَنَّهُ كَلَامٌ مُرْتَبِطٌ بِنَفْسِ الْعِبَادَةِ وَمُقَيَّدٌ بِمَحَلِّ الْحَاجَةِ، فَافْتَرَقَا فِي الْحُكْمِ لِتَبَايُنِ عِلَّتَيْهِمَا فِي "الْأَجَنَبِيَّةِ" وَالْمَصْلَحَةِ."

(٦٥) إِيْقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ عَدَمِ السُّجُودِ لِسَدِّ الْفَمِ عِنْدَ التَّثَاؤُبِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَسَدِّ فِيهِ لِتَثَاؤُبٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا غَلَبَهُ التَّثَاؤُبُ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ لِيَسُدَّهُ، فَلَا سُجُودَ سَهْوٍ عَلَيْهِ لِأَجْلِ هَذِهِ الْحَرَكَةِ . وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْعَفْوِ عَنْ سَدِّ الْفَمِ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مَطْلُوبٌ لِتَحْصِيلِ أَدَبِ الْمُنَاجَاةِ؛ فَالشَّارِعُ كَرِهَ التَّثَاؤُبَ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَيُشْعِرُ بِالْكَسَلِ، فَصَارَتِ الْحَرَكَةُ لِدَفْعِ هَذِهِ الْكَرَاهَةِ أَوْ سَتْرِ هَيْئَتِهَا فِعْلاً مَأْدُوناً فِيهِ لِمَصْلَحَةِ الْحُشُوعِ وَالْوَقَارِ، وَالْمَأْدُونُ فِيهِ لَا يُوجِبُ جَبْراً لِإِنْتِفَاءِ صِفَةِ التَّعَدِّي أَوْ السَّهْوِ الْمَحْضِ عَنْهُ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَكْظَمْ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: "فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْمُصَلِّيَ بِفَعْلٍ بَدَنِيٍّ وَضَعَ الْيَدَ لِدَفْعِ مَفْسَدَةٍ تَعْرِضُ لَهُ فِي صَلَاتِهِ. وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْفِعْلُ مَأْمُورًا بِهِ نَصًّا فِي حَالِ التَّلَبُّسِ بِالْعِبَادَةِ، انْتَفَتْ عَنْهُ صِفَةُ الزِّيَادَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، فَذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ الَّتِي مَقْصُودُهَا الْإِمْتِنَالُ لِأَدَبِ الصَّلَاةِ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى سُجُودٍ سَهْوٍ، لِأَنَّ السُّجُودَ جَبْرٌ لِلْخَلَلِ، وَالْأَدَبُ لَيْسَ خَلَلًا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: مَا أُذِنَ فِيهِ لَا يُضْمَنُ؛ فَلَمَّا أُذِنَ لِلْمُصَلِّيِ شَرْعًا بِسَدِّ فَمِهِ عِنْدَ التَّثَاوُبِ، بَطَلَ أَنْ يُطَالَبَ بِجَبْرِ هَذَا الْفِعْلِ، لِأَنَّ الْإِذْنَ الشَّرْعِيَّ يَنْفِي عَنِ الْفِعْلِ صِفَةَ السَّهْوِ الَّذِي يَقْتَضِي التَّرْغِيمَ.

• قَاعِدَةٌ: الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ فَالتَّثَاوُبُ أَمْرٌ حَبْلِيٌّ يَكْثُرُ عُرْفًا، وَفِي إِجَابِ السُّجُودِ لِأَجْلِ سَدِّ الْفَمِ مَشَقَّةٌ تَعُودُ عَلَى الْمُصَلِّيِ بِتَكْثِيرِ السَّجَدَاتِ فِي الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ، فَاعْتَفِرَتْ الْحَرَكَةُ الْيَسِيرَةُ تَيْسِيرًا.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

وَنَفَثٍ يَتَوَبُّ لِحَاجَةٍ كَتَنَحُّجٍ، وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْإِبْطَالِ بِهِ لِغَيْرِهَا^(٦٦)، وَتَسْبِيحِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ لِضَرُورَةٍ، وَلَا يُصَفَّقَنَّ^(٦٧). وَكَلَامٍ لِإِصْلَاحِهَا بَعْدَ سَلَامٍ^(٦٨).

- قياس الطرد: لِإِعْلَةِ الْعَفْوِ عَنِ الْأَفْعَالِ الْيَسِيرَةِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا الْحَالَةُ الْبَدَنِيَّةُ؛ نَقِيسُ سَدَّ الْفَمِ لِتَثَاوُبٍ عَلَى "مَسِّ الْأَنْفِ أَوْ مَسْحِ الْجَبْهَةِ مِمَّا يَعْلُقُ بِهَا؛ فَكَمَا أَنَّ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ الْيَسِيرَةَ لَا تُوجِبُ سُجُودًا لِلسَّهْوِ أَطْرَادًا لِمَنْهَجِ الشَّرْعِ فِي التَّجَاوُزِ عَمَّا لَا يَشْعَلُ عَنِ الصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ سَدُّ الْفَمِ، لِأَنَّ كُلِيهِمَا حَرَكَةٌ يَسِيرَةٌ لَا تُخْرِجُ الْمُصَلِّيَّ عَنْ نَظْمِ صَلَاتِهِ.
- قياس الشبه: لِإِعْلَةِ الْحَرَكَةِ لِأَجْلِ تَمَامِ أَدَبِ الْعِبَادَةِ؛ نَقِيسُ وَضْعَ الْيَدِ عَلَى الْفَمِ عَلَى "دَفْعِ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ؛ فَكَمَا أَنَّ دَفْعَ الْمَارِّ حَرَكَةٌ مَشْرُوعَةٌ لِحِفْظِ حُرْمَةِ الصَّلَاةِ وَلَا يُسْجَدُ لَهَا، فَكَذَلِكَ سَدُّ الْفَمِ، لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ فِي كَوْنِهِ فِعْلًا يُرَادُّ بِهِ مَنَعُ مَا يَكْرَهُهُ الشَّارِعُ أَنْ يَقَعَ فِي الصَّلَاةِ، فَاسْتَوَى فِي سُقُوطِ الْجَبْرِ.

(٦٦) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ النَّفَثِ وَالتَّنَحُّجِ فِي الصَّلَاةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَنَفَثٍ يَتَوَبُّ لِحَاجَةٍ كَتَنَحُّجٍ، وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْإِبْطَالِ بِهِ لِغَيْرِهَا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ النَّفَثَ (وَهُوَ نَفْخٌ لَطِيفٌ مَعَ رِيْقٍ يَسِيرٍ جِدًّا) فِي التَّوْبِ لِحَاجَةٍ، وَكَذَلِكَ التَّنَحُّجُ لِحَاجَةٍ (كَإِصْلَاحِ الصَّوْتِ لِلْقِرَاءَةِ)، لَا يُوجِبَانِ سُجُودَ السَّهْوِ. وَأَنَّ الْمَذْهَبَ الْمُخْتَارَ هُوَ عَدَمُ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِهِمَا وَلَوْ وَقَعَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، مَا لَمْ يَكْثُرَا جِدًّا. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْعَفْوِ أَنَّ هَذِهِ الْأَصْوَاتَ وَالْأَفْعَالَ لَا تُعَدُّ مِنَ الْكَلَامِ الْمَنْظُومِ الَّذِي وَرَدَ التَّهْيِيُّ عَنْهُ، كَمَا أَنَّهَا غَالِبًا مَا تُكُونُ مِنْ

ضُرُورَاتِ الطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي يَعْسُرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا، فَجَرَى فِيهَا التَّسَامُحُ الشَّرْعِيُّ لِأَنَّهَا لَا تَقْطَعُ نَظْمَ الْقُرْآنِ وَلَا تُخْرِجُ الصَّلَاةَ عَنْ مَوْضُوعِهَا التَّعْبُدِيِّ، فَلَمْ تَفْتَقِرْ إِلَى جَبْرِ بَدَنِيٍّ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْخَلَانِ؛ فَكُنْتُ إِذَا أَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَنْحَنَحُ لِي."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعْمَلَ التَّنَحُّحَ فِي الصَّلَاةِ كَوَسِيلَةٍ لِلْإِعْلَامِ وَالتَّنْبِيهِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ سَجَدَ لِلسَّهْوِ بَعْدَهُ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ التَّنَحُّحَ لَيْسَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُبْطِلِ وَلَا مِنَ السَّهْوِ الْمُوْجِبِ لِلْسُّجُودِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَبَيَّنَهُ ﷺ، خُصُوصاً وَأَنَّهُ فَعَلَهُ عَمْدًا لِلْحَاجَةِ. أَمَّا التَّفَثُ فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ ﷺ نَفَثَ فِي تَوْبِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ عِنْدَ الْبُصَاقِ وَمَسْحِهِ، وَهُوَ فَعَلٌ لِحَاجَةٍ لَمْ يُوجِبْ فِيهِ جَبْرًا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: مَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ لَا يُوصَفُ بِالزِّيَادَةِ؛ فَلَمَّا كَانَ التَّنَحُّحُ لِإِصْلَاحِ الْقِرَاءَةِ أَوْ التَّنْبِيهِ مَقْصُودًا لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ، انْتَفَتْ عَنْهُ عِلَّةُ "اللَّغْوِ" الَّتِي يَسْجُدُ لَهَا الْمُصَلِّي، فَأُعْطِيَ حُكْمَ الْعَفْوِ.

- قَاعِدَةٌ: الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ؛ فَذِمَّةُ الْمُصَلِّي لَا تُعْمَرُ بِوُجُوبِ سُجُودِ السَّهْوِ إِلَّا بِدَلِيلٍ نَاقِلٍ عَنِ الْبَرَاءَةِ، وَلَمَّا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ هَذِهِ الْأَصْوَاتَ غَيْرَ الْمَنْظُومَةِ مِنَ الْمُوَحِّبَاتِ، بَقِيَ الْأَمْرُ عَلَى عَدَمِ السُّجُودِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قياس العلة: لِعِلَّةِ "اِتِّفَاعِ حَقِيقَةِ الْحُرُوفِ الْمَنْظُومَةِ؛ نَقِيسُ التَّنْحِيحَ وَالنَّفْثَ عَلَى الْبُكَاءِ وَالْأَنِينِ لِحَشْيَةِ اللَّهِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْبُكَاءَ فِي الصَّلَاةِ لَا يُوجِبُ السُّجُودَ وَلَا يُبْطِلُ لِأَنَّهُ صَوْتُ خَالٍ مِنَ التَّرْكِيبِ الْكَلَامِيِّ الْمَفْهُومِ، فَكَذَلِكَ التَّنْحِيحُ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا صَوْتُ نَقْطُضِيهِ حَالَةَ الْمُصَلِّي دُونَ أَنْ يَنْتَحِلَ صِفَةَ الْخُطَابِ مَعَ الْأَدْمِيقِ.
- قياس العكس: لِعِلَّةِ "التَّأْثِيرِ فِي قَطْعِ نَظْمِ الْعِبَادَةِ؛ نَقِيسُ التَّنْحِيحَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ عَلَى الْكَلَامِ الْعَمْدِ لِغَيْرِ إِصْلَاحِ الصَّلَاةِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْكَلَامَ الْعَمْدَ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ لِأَنَّهُ خِطَابٌ أَجْنَبِيٌّ عَنْهَا، فَإِنَّ التَّنْحِيحَ لَا يُبْطِلُهَا وَلَا يُوجِبُ السُّجُودَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كَلَامًا أَصْلًا فِي اللَّغَةِ وَلَا فِي الْعُرْفِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ قُوَّةُ الْكَلَامِ فِي الْإِبْطَالِ أَوْ فِعْلِ السَّهْوِ فِي الْجَبْرِ، فَافْتَرَقَا فِي الْحُكْمِ لِافْتِرَاقِهِمَا فِي طَبِيعَةِ الْفِعْلِ.

(٦٧) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ التَّسْبِيحِ لِلتَّنْبِيهِ فِي الصَّلَاةِ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَتَسْبِيحُ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ لِضَرُورَةٍ، وَلَا يُصَفَّقَنَّ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَا سُجُودَ سَهْوٍ عَلَى مَنْ سَبَّحَ لِتَنْبِيهِهِ إِمَامِهِ عَلَى خَطَأٍ، أَوْ لِتَنْبِيهِهِ مَنْ

طَرَقَ الْبَابَ، سَوَاءٌ كَانَ الْمُسَبِّحُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، كَمَا قَرَّرَ أَنَّ النِّسَاءَ لَا يُصَفَّقْنَ بَلْ يُسَبِّحْنَ كَالرِّجَالِ. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي مَنَعَ التَّصْفِيقِ لِلنِّسَاءِ وَاعْتِمَادِ التَّسْبِيحِ أَنَّ الصَّلَاةَ مَوْضُوعُهَا الذِّكْرُ وَالتَّعْظِيمُ، وَالتَّسْبِيحُ مِنْ جِنْسٍ أَذْكَارِهَا، بَيْنَمَا التَّصْفِيقُ يُشَبِّهُ "اللَّهُو" أَوْ أَفْعَالَ الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي نَزَلَ الْقُرْآنُ بِذِمَّتِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى "وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً"، فَرَأَى الْمَالِكِيَّةُ أَنَّ رُتْبَةَ الصَّلَاةِ تُصَانُ عَنْ فِعْلِ الْيَدِي "التَّصْفِيقِ" وَتُبْنَى عَلَى نُطْقِ اللِّسَانِ بِالذِّكْرِ الْمَشْرُوعِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَلْحِينٌ أَوْ فِتْنَةٌ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ رَأَبَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التُّفَّتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالتَّسْبِيحِ لِمَنْ أَرَادَ التَّشْيِيعَ فِي الصَّلَاةِ، وَلَمْ يُرْتَّبْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ سُجُودًا لِلسَّهْوِ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ لِحَاجَةِ الصَّلَاةِ. وَأَمَّا حَمْلُ الْمَالِكِيَّةِ لِلْمَرْأَةِ عَلَى التَّسْبِيحِ أَيْضًا، فَلِأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّ التَّسْبِيحَ لِلْجَمِيعِ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْأَذْكَارِ، وَأَنَّ حَدِيثَ التَّصْفِيقِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْإِرْشَادِ لَا الْوُجُوبِ، أَوْ أَنَّ عَمَلَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ جَرَى عَلَى صِيَانَةِ الصَّلَاةِ عَنْ فِعْلِ التَّصْفِيقِ لِمَا فِيهِ مِنْ صُورَةِ اللَّهِو.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: الذَّكْرُ الْمَشْرُوعُ فِي مَحَلِّ الْحَاجَةِ لَا يَكُونُ زِيَادَةً؛ فَلَمَّا كَانَ التَّسْبِيحُ لِلتَّنْبِيهِ مَادُونًا فِيهِ لِإِصْلَاحِ الْعِبَادَةِ، انْتَفَتْ عَنْهُ صِفَةُ السَّهْوِ الَّذِي يَقْتَضِي الْجَبْرَ، لِأَنَّ السُّجُودَ لِلْسَّهْوِ إِنَّمَا هُوَ لِلذَّكْرِ الَّذِي وَقَعَ دُهُولًا لَا تَنْبِيهَاً.

• قَاعِدَةٌ: الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ التَّوْقِيفُ؛ وَالتَّسْبِيحُ تَوْقِيفِيٌّ فِي جِنْسِ الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ التَّصْفِيقِ الَّذِي هُوَ فِعْلٌ أَجْنَبِيٌّ عَنْ مَاهِيَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ، فَرَجَعَ الْمَالِكِيَّةُ لِلْأَصْلِ الْقَوْلِيَّ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مَعًا.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

• قِيَاسُ عِلَّةٍ: لِإِعْلَهِ إِصْلَاحِ حَالِ الْعِبَادَةِ بِالذَّكْرِ الْمَنْصُوصِ؛ نَقِيسُ تَسْبِيحِ الْمَرْأَةِ عَلَى تَسْبِيحِ الرَّجُلِ؛ فَكَمَا أَنَّ الرَّجُلَ يُسَبِّحُ لِتَنْبِيهِ الْإِمَامِ وَلَا يُطَالَبُ بِسُجُودِ سَهْوٍ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَقْصُودِ الشَّرْعِ مِنْ صِيَانَةِ الصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ، لِأَنَّ حَاجَةَ صَلَاتِهَا لِلْإِصْلَاحِ كَحَاجَةِ صَلَاةِ الرَّجُلِ، وَالتَّسْبِيحُ فِي حَقِّهَا ذِكْرٌ لَا يُبْطَلُ بَلْ يُؤَدِّي الْمَقْصِدَ بَيِّنًا.

• قِيَاسُ عَكْسٍ: لِإِعْلَهِ التَّجَانُّسِ مَعَ طَبِيعَةِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ؛ نَقِيسُ التَّسْبِيحِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى "التَّصْفِيقِ"؛ فَكَمَا أَنَّ التَّصْفِيقَ فِعْلٌ بَدَنِيٌّ يُشْبِهُ الْعَبَثَ وَقَدْ يُوجِبُ السُّجُودَ (إِنْ كَثُرَ)، فَإِنَّ التَّسْبِيحَ لَا يُوجِبُهُ أَبَدًا لِأَنَّهُ ذِكْرٌ لِسَانِيٌّ هُوَ مِنْ مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ، فَمَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ لَا يُجْبَرُ، وَمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا كَانَ أَوْلَى بِالْجَبْرِ أَوْ الْمَنْعِ، فَظَهَرَ رُجْحَانُ التَّسْبِيحِ عَدَمًا لِلْسُّجُودِ.

(٦٨) إقامة الدليل لمسألة الكلام لإصلاح الصلاة بعد السَّهْوِ

أشار الشيخ خليل بقوله: "وكلام لإصلاحها بعد سلام؛ والمعنى أن المصلي إذا سلم من نقص (كان سلم من اثنتين في رباعية) ظاناً التمام، ثم تكلم مع غيره ليتحقق من هذا النقص أو ليخبره أحد به، فلا سجود سهو عليه لأجل هذا الكلام خصوصاً، بل يسجد للسهو الأصلي (الزيادة أو النقص في الصلاة). والنظر الفقهي في هذا العفو عن الكلام أن هذا النطق لما كان لإصلاح الصلاة وتبين حالها، التحق بأذكار الصلاة حكماً لإصلاحه بمصلحتها، فلم يعد كلاماً أجنياً قاطعاً، لأن الشارع يتسامح في الوسائل التي يتوقف عليها صحة المقاصد، ولو أوجبنا سجوداً لكل كلمة قيلت للإصلاح لأدى ذلك إلى تسلسل السهو وتعرُّس البناء على الصلاة بعد السلام الخاطيء.

١. الدليل من السنة الشريفة: عن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة "ذي اليمين" أن رسول الله ﷺ صلى إحدى صلاتي العشي، فسلم من ركعتين، فقال له ذو اليمين: يا رسول الله، أسييت أم قصرت الصلاة؟ فقال ﷺ: "لم أفسد ولم تقصر"، ثم سأل الصحابة: "أحق ما يقول ذو اليمين؟" قالوا: نعم. فأتهم ما بقي من صلاته ثم سجد سجدتين بعد ما سلم.

• وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ تكلم وتكلم الصحابة لإصلاح الصلاة بعد السلام الخاطيء، ثم بنى ﷺ على ما صلى ولم يستأنف الصلاة من جديد، ولم يسجد لأجل "كلام الإصلاح" سجوداً خاصاً بل سجد للسهو

الأصلي (السَّلامُ قَبْلَ التَّمامِ)، فَذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كَلَامَ الْإِصْلَاحِ بَعْدَ السَّلامِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ وَلَا يُوجِبُ سُجُوداً زَائِداً.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

- قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ فَإِذَا كَانَ إِصْلَاحُ الصَّلَاةِ وَاجِباً، وَكَانَ يَتَوَقَّفُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ عَلَى كَلَامٍ يَسِيرٍ لِلتَّكْثِيرِ، صَارَ هَذَا الْكَلَامُ مَادُوناً فِيهِ لِلْحَاجَةِ، وَالْمَادُونُ فِيهِ لَا يُوجِبُ تَرْغِيماً وَلَا جَبْراً لِأَنَّهُ لَيْسَ تَعْدِياً.
- قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ يَكْفِيهِ حُكْمُ مَتَّبِعِهِ؛ فَالْكَلَامُ لِلْإِصْلَاحِ تَابِعٌ لِلصَّلَاةِ وَمُرْتَبِطٌ بِمَصْلَحَتِهَا، فَجَرَى عَلَيْهِ مَا يَجْرِي عَلَى أَذْكَارِهَا فِي عَدَمِ الْإِبْطَالِ وَعَدَمِ وُجُوبِ السُّجُودِ لَهُ اسْتِقْلَالاً.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلْعَالِ الْإِشْتِعَالِ بِمَا هُوَ مِنْ مَصْلَحَةِ الْعِبَادَةِ؛ نَقِيسُ الْكَلَامَ لِلْإِصْلَاحِ بَعْدَ السَّلامِ عَلَى "التَّسْيِيحِ لِلتَّنْيِيهِ" دَاخِلَ الصَّلَاةِ؛ فَكَمَا أَنَّ التَّسْيِيحَ لِلتَّنْيِيهِ قَوْلٌ أُريدَ بِهِ إِصْلَاحُ الصَّلَاةِ فَلَمْ يُوجِبْ سُجُوداً، فَكَذَلِكَ الْكَلَامُ لِلْإِصْلَاحِ بَعْدَ السَّلامِ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا صَوْتُ مَقْصُودٌ لِإِزَالَةِ الْخَلَلِ عَنِ الْعِبَادَةِ، فَلَمْ يَكُنْ لَعَواً يَفْتَقِرُ إِلَى جَبْرِ.
- قِيَاسُ الطَّرْدِ: لِإِلْعَالِ الْعَفْوِ عَنِ الْوَسَائِلِ الضَّرُورِيَّةِ لِإِتِمَامِ الْفَرِيضَةِ؛ نَقِيسُ كَلَامَ الْإِصْلَاحِ بَعْدَ السَّلامِ عَلَى "الْحَرَكَةِ لِسَدِّ الْفُرْجَةِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَّ

وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطُّ لِعَدْلَيْنِ، إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ إِلَّا لِكَثْرَتِهِمْ جِدًّا^(٦٩). وَلَا لِحَمْدِ
عَاطِسٍ^(٧٠)، أَوْ مُبَشِّرٍ وَنَدِبٍ تَرَكُهُ^(٧١)، وَلَا لِحَاجِزٍ، كَانِصَاتٍ قَلٍّ لِمُخْبِرٍ^(٧٢)،
وَتَرْوِيحِ رَجُلِيهِ^(٧٣)، وَقَتْلِ عَقْرَبٍ تُرِيدُهُ^(٧٤). وَإِشَارَةِ لِسْلَامٍ، أَوْ حَاجَةٍ^(٧٥).

يَتَحَرَّكُ لِإِصْلَاحِ صَفِّهِ وَلَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ لِأَنَّ حَرَكَتَهُ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ،
فَكَذَلِكَ يَتَكَلَّمُ لِإِصْلَاحِ رَكَعَاتِهِ بَعْدَ سَلَامِهِ السَّهْوِيِّ، اطراداً لِمَنْهَجِ الشَّرْعِ
فِي الْعَفْوِ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ (قَوْلِيٍّ أَوْ بَدَنِيٍّ) يَكُونُ خَادِمًا لِصِحَّةِ الْعِبَادَةِ
وَقِيَامِهَا.

(٦٩) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ رُجُوعِ الْإِمَامِ لِحَبْرِ الْمَأْمُومِينَ عِنْدَ السَّهْوِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطُّ لِعَدْلَيْنِ، إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ إِلَّا لِكَثْرَتِهِمْ
جِدًّا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا نَبَّهَهُ الْمَأْمُومُونَ عَلَى سَهْوٍ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ لِقَوْلِهِمْ إِذَا
كَانُوا "عَدْلَيْنِ" فَأَكْثَرَ وَكَانَ هُوَ شَاكًّا غَيْرَ مُتَيَقِّنٍ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ. أَمَّا إِذَا كَانَ الْقَوْمُ
كَثِيرِينَ جِدًّا، فَعَلَيْهِ الرُّجُوعُ إِلَيْهِمْ حَتَّى لَوْ كَانَ مُتَيَقِّنًا مِنْ صَوَابِ نَفْسِهِ. وَالنَّظَرُ
الْفِقْهِيُّ فِي هَذَا التَّقْيِيدِ أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْإِزْتِبَاطِ الْوَثِيقِ بَيْنَ الْإِمَامِ
وَمَنْ خَلْفَهُ، وَلَمَّا كَانَ الْإِمَامُ بَشَرًا يَعْرِضُ لَهُ النِّسْيَانُ، جُعِلَ "حَبْرُ الْعَدْلَيْنِ" مَقَامَ
الشَّهَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تُرْجَحُ بِهَا كَفَّةُ الصَّوَابِ عِنْدَ التَّعَادُلِ، بَيْنَمَا جُعِلَتِ الْكَثْرَةُ
الْفَاحِشَةُ بِمَنْزِلَةِ الْيَقِينِ الَّذِي يُلْغِي الْإِعْتِبَارَ بِتَوْهْمِ الْفَرْدِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ،
صِيَانَةً لِمَصْلَاحَةِ الْجَمَاعَةِ مِنَ الْإِنْفِرَادِ عَنِ الْوَاقِعِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ دُو الْيَدَيْنِ: أُنْسِيَتْ أَمْ قَصُرَتْ الصَّلَاةُ؟ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّحَابَةَ: أَحَقُّ مَا يَقُولُ دُو الْيَدَيْنِ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ وَأَتَمَّ صَلَاتَهُ.

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى قَوْلِ ذِي الْيَدَيْنِ وَحْدَهُ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ، فَلَمَّا اسْتَفْهَمَ مِنَ الْبَقِيَّةِ وَأَكْدَوْا لَهُ (وَهُمْ جَمَاعَةٌ)، رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمْ وَتَرَكَ مَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ مِنْ تَمَامِ صَلَاتِهِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَرْجِعُ لِلْوَحِيدِ لِكِنَّهُ يَرْجِعُ لِلْإِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا عِنْدَ عَدَمِ الْيَقِينِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: الشَّهَادَةُ تَقْضِي عَلَى الشَّكِّ؛ فَإِذَا تَعَارَضَ شَكُّ الْإِمَامِ مَعَ شَهَادَةِ الْعَدْلَيْنِ، قُدِّمَتِ الشَّهَادَةُ لِأَنَّهَا دَلِيلٌ خَارِجِيٌّ مُنْضِطٌّ، بَيْنَمَا الشَّكُّ خَاطِرٌ ذِهْنِيٌّ مُضْطَرِبٌّ، وَالْأَقْوَى يَقْضِي عَلَى الْأَضْعَفِ.

• قَاعِدَةٌ: الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ يُفِيدُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ؛ وَهِيَ سَنَدُ الرُّجُوعِ لِلْكَثَرَةِ وَلَوْ مَعَ الْيَقِينِ؛ فَلَمَّا بَلَغَ عَدَدُ الْمُنْبِهِينَ حَدًّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ التَّوَاطُّؤُ عَلَى الْكَذِبِ أَوْ الْعَلَطِ عُرْفًا، صَارَ خَبَرُهُمْ يَقِينًا حِسِّيًّا يَهْدِمُ يَقِينَ الظَّنِّ الَّذِي عِنْدَ الْإِمَامِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قياس العلة: لِعِلَّةِ "الِاعْتِمَادِ عَلَى الْبَيِّنَةِ لِفَصْلِ النَّزَاعِ؛ تَقْيِيسُ رُجُوعِ الْإِمَامِ لِلْعَدْلَيْنِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى رُجُوعِ الْقَاضِي لِلشُّهُودِ فِي الْحُكْمِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْقَاضِيَ لَوْ نَسِيَ وَاقِعَةً أَوْ شَكَّ فِيهَا رَجَعَ لِقَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ لِإِمْضَاءِ الْحَقِّ، فَكَذَلِكَ الْإِمَامُ يَرْجِعُ لِشَهَادَةِ مَنْ خَلْفَهُ لِإِمْضَاءِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ، لِاسْتَوَائِهِمَا فِي عِلَّةٍ أَفْقَارِ الْفَرْدِ إِلَى التَّوَثُّقِ عِنْدَ التَّعَارُضِ."
- قياس الشبه: لِعِلَّةِ "الِاتِّقْيَادِ لِلْحَقِيقَةِ الْعَالِيَةِ؛ تَقْيِيسُ الرُّجُوعِ لِلْكَثَرَةِ الْكَاثِرَةِ مَعَ الْيَقِينِ عَلَى الرُّجُوعِ لِلْجِسِّ عِنْدَ مُخَالَفَةِ الْعَقْلِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمَرْءَ لَوْ تَيَقَّنَ عَقْلًا عَدَمَ وُجُودِ شَيْءٍ ثُمَّ رَأَاهُ بَعَيْنُهُ مِرَارًا لَزِمَهُ تَصْدِيقُ بَصَرِهِ وَتَرْكُ خِيَالِهِ، فَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مَعَ الْجَمَاعَةِ الْكَبِيرَةِ، فَقَوُّهُمْ لَهُ كَالْمُشَاهِدِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ دَفْعُهُ يَدْعَوَى الْيَقِينِ الْفَرْدِيَّ."

(٧٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ عَدَمِ السُّجُودِ لِحَمْدِ الْعَاطِسِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "لِحَمْدِ عَاطِسٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى فِي نَفْسِهِ أَوْ بِلِسَانِهِ، فَلَا سُجُودَ سَهْوٍ عَلَيْهِ. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْعَفْوِ عَنْ حَمْدِ اللَّهِ عِنْدَ الْعُطَاسِ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي جَوْهَرِهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ، وَحَمْدُ اللَّهِ عِنْدَ نِعْمَةِ الْعُطَاسِ هُوَ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ وَرَدَ الْحَثُّ عَلَيْهِ عَامًّا، فَلَمَّا وَقَعَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يُعَدَّ أَجَنِيًّا عَنْهَا لِاتِّحَادِهِ مَعَ مَقْصِدِهَا، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ خَطَابٌ لِلْبَشَرِ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ لَا يُجْبَرَ بِسُجُودٍ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ تَنَاءٍ لَا تُخِلُّ بِحُرْمَةِ الْمُنَاجَاةِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرْقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَطَسْتُ، فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ... فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اُمْتُكَلِّمْ فِي الصَّلَاةِ؟ فَلَمْ يُكَلِّمْهُ أَحَدٌ... فَقَالَ رِفَاعَةُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ ابْتَدَرَهَا بِضَعَةٍ وَتَلَاثُونَ مَلَكًا، أَيُّهُمْ يَصْعَدُ بِهَا."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَ الصَّحَابِيِّ عَلَى حَمْدِ اللَّهِ عِنْدَ الْعُطَاسِ فِي الصَّلَاةِ، وَبَيَّنَ فَضْلَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِسُجُودِ السَّهْوِ لِأَجْلِهَا. فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَمْدَ عِنْدَ الْعُطَاسِ ذِكْرٌ مَأْدُونٌ فِيهِ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَلَا يَقْتَضِي جَبْرًا، لِأَنَّ مَحَلَّ الْجَبْرِ هُوَ السَّهْوُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ أَوْ تَرْكُ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالْحَمْدُ هُنَا تَنَاءٌ مَحْبُوبٌ لِلَّهِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: الذِّكْرُ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَطْلُوبًا فِيهَا بِخُصُوصِهِ؛ فَمَا دَامَ اللَّفْظُ تَمْجِيدًا لِلَّهِ لَيْسَ فِيهِ دُعَاءٌ لِمَخْلُوقٍ، فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالزِّيَادَةِ الْمُوجِبَةِ لِلتَّرْغِيمِ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ كُلَّهَا ذِكْرٌ.

• قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ لَهُ حُكْمُ الْمُتَّبِعِ؛ فَالْعُطَاسُ فِعْلٌ حِجْلِيٌّ مَعْفُوفٌ عَنْهُ، فَالتَّحْمِيدُ التَّابِعُ لَهُ شَرْعًا يَأْخُذُ حُكْمَ الْعَفْوِ فِي عَدَمِ وُجُوبِ السُّجُودِ، تَسْوِيَةً بَيْنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قياس العكس: لِعِلَّةِ "طَبِيعَةِ الْمَذْلُولِ اللَّفْظِيِّ؛ نَقِيسُ حَمْدِ الْعَاطِسِ عَلَى تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَوْ قَالَ لِعِيره يَرْحَمُكَ اللَّهُ سَهْوًا سَجَدَ بَعْدِيًّا لِأَنَّهُ خِطَابُ آدَمِيِّنَ يُضَادُّ مَاهِيَةَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ حَمْدَهُ لِلَّهِ لَا يُوجِبُ السُّجُودَ، لِأَنَّهُ مَحْضُ ثَنَاءٍ عَلَى الْخَالِقِ وَالْأَضْدَادُ تَفْتَرِقُ فِي أَحْكَامِهَا، فَظَهَرَ أَنَّ خِطَابَ اللَّهِ تَعَالَى بِالثَّنَاءِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ خِطَابُ الْمَخْلُوقِينَ مِنَ الْجَبْرِ.
- قياس الطرد: لِعِلَّةِ "الْمَشْرُوعِيَّةِ بِسَبَبِ حَالَةٍ تَعْرِضُ لِلْمُصَلِّيِ؛ نَقِيسُ حَمْدِ الْعَاطِسِ عَلَى التَّسْبِيحِ لِلتَّثْبِيهِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ يُسَبِّحُ إِذَا نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ وَلَا يَسْجُدُ لِأَنَّهُ ذَكَرَ اسْتِدْعَتْهُ الْحَاجَةُ، فَكَذَلِكَ يَحْمَدُ اللَّهُ إِذَا عَطَسَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ اسْتِدْعَتْهُ الْحَالَةُ الْبَدَنِيَّةُ، اطَّرَادًا لِمَنْهَجِ الشَّرْعِ فِي إِبَاحَةِ جِنْسِ الْأَذْكَارِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا عَوَارِضُ الصَّلَاةِ دُونَ الزَّامِ الْمُكْلَفِ بِسُجُودٍ زَائِدٍ.

(٧١) إقامة الدليل لمسألة عدم السُّجُودِ لِحَمْدِ اللَّهِ عِنْدَ سَمَاعِ الْبُشْرَى

أشار الشيخ خليل بقوله: "أَوْ مُبَشِّرٍ وَنُدْبَ تَرْكُهُ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا سَمِعَ خَبْرًا سَارًّا (بُشْرَى) وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ فَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى، فَلَا سُجُودَ سَهْوٍ عَلَيْهِ، مَعَ نَدْبِ تَرْكِ ذَلِكَ ابْتِدَاءً. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْعَفْوِ مَعَ كَرَاهَةِ الْفِعْلِ أَنَّ الْحَمْدَ فِي دَاتِهِ ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ لَا يُنَاقِضُ مَاهِيَةَ الصَّلَاةِ، لَكِنَّ نَدْبَ تَرْكِه جَاءَ صِيَانَةً لِلْعِبَادَةِ عَنِ الْإِنْفِعَالِ بِالْمُؤَثَّرَاتِ الْخَارِجِيَّةِ الدُّنْيَوِيَّةِ؛ فَالْمُصَلِّيُ مَأْمُورٌ بِالِاشْتِعَالِ بِمُنَاجَاةِ رَبِّهِ، وَالتَّفَاعُلِ مَعَ الْبَشَارَةِ (وَإِنْ كَانَ بِالدُّكْرِ) فِيهِ نَوْعٌ انْصِرَافٍ عَنْ تَمَامِ الْإِقْبَالِ، فَأَعْطِيَ حُكْمَ الْعَفْوِ عَنِ السُّجُودِ لِأَنَّهُ ثَنَاءٌ، وَنُدْبَ تَرْكِهِ لِتَحْصِيلِ كَمَالِ الْخُشُوعِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ لَمَّا أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَمْكُثَ فِي مَكَانِهِ لِيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَخَرَّ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ.

• وَجْهُ الْإِسْنِدَالِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَمِدَ اللَّهَ لَمَّا سَمِعَ مَا يَسْرُهُ مِنْ إِقْرَارِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ، وَقَدْ أَقْرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَصْلِ الْحَمْدِ وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِسُجُودِ السَّهْوِ. فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ "ذَكَرَ اللَّهَ" عِنْدَ حُصُولِ مَا يَسُرُّ الْمُصَلِّيَ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى جَبْرِ، لِأَنَّهُ انْتَقَالَ مِنْ ثَنَاءٍ مَوْظُوفٍ إِلَى ثَنَاءٍ عَارِضٍ، وَكِلَاهُمَا تَعْظِيمٌ لِلْبَارِي جَلَّ وَعَلَا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ لَا يُوجِبُ السُّجُودَ؛ فَالْحَمْدُ هُوَ رُكْنٌ قَوْلِيٌّ فِي الْفَاتِحَةِ وَسُنَّةٌ فِي الْإِعْتِدَالِ، فَلَمَّا أَتَى بِهِ الْمُصَلِّي عِنْدَ سَمَاعِ الْبُشْرَى، لَمْ يَخْرُجْ عَنْ لُغَةِ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ زِيَادَةً أَجْنَبِيَّةً تَسْتَوْجِبُ التَّرْغِيمَ.

• قَاعِدَةٌ: الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ؛ وَهِيَ سَنَدُ قَوْلِهِ "وَيُدَبَّرُ تَرْكُهُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ رَأَى أَنَّ كُلَّ كَلَامٍ نَاتِجٍ عَنْ سَبَبٍ خَارِجِيٍّ قَدْ يُؤْثَرُ فِي الصَّلَاةِ، فَكَانَ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ خُرُوجًا مِنَ الشُّبْهَةِ وَطَلَبًا لِتِمَامِ الْإِخْلَاصِ فِي مَقَامِ الْعِبَادَةِ.

٣. الدليل من النظر والقياس:

• قياس العلة: لعل "وُجُودُ الْمُوجِبِ لِلثَّنَاءِ الطَّارِئُ؛ تَقْيِيسُ الْحَمْدِ لِلْمُبَشِّرِ عَلَى "حَمْدِ الْعَاطِسِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْعَاطِسَ يَحْمَدُ اللَّهَ لِدَفْعِ أَدَى أَوْ لِحُصُولِ نِعْمَةٍ بَدَنِيَّةٍ وَلَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، فَكَذَلِكَ مَنْ حَمِدَ لِبُشْرَى، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا ثَنَاءٌ اسْتَدْعَتْهُ مَصْلَحَةٌ آتِيَّةٌ لَا تَقْطَعُ حُرْمَةَ الصَّلَاةِ، فَاسْتَوَى فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْجَبْرِ.

• قياس الشبه: لعل "الِاسْتِغَالَ بِالثَّنَاءِ عِنْدَ تَبَدُّلِ الْأَحْوَالِ؛ تَقْيِيسُ حَمْدِ الْمُبَشِّرِ عَلَى تُسْبِيحِ الْمُصَلِّي عِنْدَ الْإِعْتِجَابِ مِنْ شَيْءٍ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَوْ رَأَى أَمْرًا عَجِيبًا فَسَبَّحَ اللَّهَ تَعَالَى لَا سُجُودَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ "شَيْءٌ بِأَذْكَارِ التَّعْظِيمِ الرَّائِبَةِ، فَكَذَلِكَ الْحَمْدُ لِلْبُشْرَى، أَطْرَادًا لِمَنْهَجِ الشَّرْعِ فِي اغْتِفَارِ كُلِّ قَوْلٍ يُرَادُ بِهِ تَمْجِيدُ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ حُدُوثِ سَبَبِهِ.

(٧٢) إقامة الدليل لمسألة مَنْ قَالَ "صَدَقَ" لِمُخْبِرٍ فِي الصَّلَاةِ

أشار الشيخ خليل بقوله: "أَوْ قُلْ لِمُخْبِرٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا سَمِعَ خَبْرًا صَادِقًا فَقَالَ لِمُخْبِرِهِ "صَدَقَ" أَوْ "صَدَقْتَ" بِقَدْرِ يَسِيرٍ، فَلَا سُجُودَ سَهْوٍ عَلَيْهِ. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْعَفْوِ أَنَّ كَلِمَةَ "الصَّدَقَ" هِيَ مِنْ جِنْسِ الْحَقِّ الَّذِي بُنِيَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، فَلَمَّا وَقَعَتْ بِلَفْظٍ يَسِيرٍ اسْتِجَابَةً لِمُخْبِرٍ، غُلِبَ فِيهَا جَانِبُ الثَّنَاءِ وَالْإِقْرَارِ بِالْحَقِّ عَلَى جَانِبِ الْخِطَابِ الْأَجَنَبِيِّ، فَاعْتَفِرَتْ لِقِلَّتِهَا وَلِعَدَمِ خُرُوجِهَا عَنْ وَقَارِ الْمُنَاجَاةِ، إِذْ هِيَ مِنَ التَّعْظِيمِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْكَلَامُ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا الْمُحْضَةِ الَّتِي لَا تَعْلُقُ لَهَا بِمَقَامِ الْإِقْرَارِ بِالْحَقِيقَةِ.

١. الدليل من السنة الشريفة: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَالَ لَهُ دُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ ﷺ: لَمْ تَقْصُرْ وَلَمْ أَنْسَ، ثُمَّ سَأَلَ الصَّحَابَةَ لِيَتَبَيَّنَ الْخَبَرُ.

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا قَالُوا لَهُ "صَدَقَ" أَوْ "نَعَمْ" لِتَصَدِيقِ خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ، كَانَ هَذَا الْقَوْلُ "لِمُخْبِرٍ" لِإِظْهَارِ الصِّدْقِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ بِسُجُودٍ سَهْوٍ لِأَجْلِ هَذَا التَّصَدِيقِ الْقَوْلِيِّ الْيَسِيرِ، بَلْ أَفْرَهُمْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مِمَّا يَقْتَضِيهِ مَقَامُ التَّثَبُّتِ فِي الْعِبَادَةِ، فَصَارَ الصِّدْقُ لِلْمُخْبِرِ بَلْفَظٍ قَلِيلٍ دَاخِلًا فِي بَابِ الْعَفْوِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية:

• قَاعِدَةٌ: الْيَسِيرُ مَغْفُورٌ؛ فَلَمَّا كَانَ قَوْلُ "صَدَقَ" كَلِمَةً وَاحِدَةً أَوْ كَلِمَتَيْنِ، وَهِيَ لَا تَقْطَعُ هَيْئَةً الْإِتِّصَالَ فِي الصَّلَاةِ، أُلْحِقَتْ بِالْعَدَمِ فِي حُكْمِ الْجَبْرِ تَيْسِيرًا عَلَى الْمُصَلِّي عِنْدَ غَلَبَةِ الْحَالِ أَوْ رَدِّ الْفِعْلِ الْبَسِيطِ.

• قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ الْعَالِبُ مَغْفُورٌ عَنْهُ؛ وَالْمُصَلِّي قَدْ يُفَاجَأُ بِخَبَرٍ يَسْتَدْعِي إِقْرَارًا لِسَانِيًّا، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا لَمْ يُوجِبْ سُجُودًا، لِأَنَّ التَّحَرُّرَ مِنَ النُّطْقِ بِكَلِمَةِ الْحَقِّ عِنْدَ سَمَاعِهِ فِيهِ عُسْرٌ لِبَعْضِ النَّفُوسِ.

٣. الدليل من النظر والقياس:

- قياس العكس: لِإِلْعَلَّ "طَبِيعَةَ الْمَدْلُولِ الْكَلَامِي؛ نَقِيسُ قَوْلَ "صَدَقَ" لِلْمُخْبِرِ عَلَى "إِجَابَةِ السَّائِلِ عَنْ حَاجَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ؛ فَكَمَا أَنَّ قَوْلَ "نَعَمْ" أَوْ "لَا" لِمَنْ سَأَلَ عَنْ مَتَاعٍ دُنْيَوِيٍّ يُوجِبُ السُّجُودَ الْبُعْدِيَّ (إِنْ قُلَّ) لِأَنَّهُ خِطَابٌ أَجَنَبِيٌّ، فَإِنَّ قَوْلَ "صَدَقَ" عِنْدَ سَمَاعِ الْبُشْرَى أَوْ خَبَرَ لَا يُوجِبُهُ، لِأَنَّ الصَّدَقَ ثَنَاءٌ يَتَوَافَقُ مَعَ "رُوحِ الصَّلَاةِ" الَّتِي هِيَ حَقٌّ، فَانْتَفَتْ عَنْهُ عِلَّةُ الْمُضَادَّةِ لِمَقْصِدِ الْعِبَادَةِ، فَافْتَرَقَا فِي الْحُكْمِ.
- قياس الطرد: لِإِلْعَلَّ الْمَشْرُوعِيَّةَ بِسَبَبِ الْإِنْفِعَالِ بِالذِّكْرِ؛ نَقِيسُ قَوْلَ "صَدَقَ" لِمُخْبِرٍ عَلَى "حَمْدِ الْعَاطِسِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْعَاطِسَ يَقُولُ "الْحَمْدُ لِلَّهِ" اسْتِجَابَةً لِحَالِ بَدَنِيٍّ طَرَأَ عَلَيْهِ وَلَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ لِأَنَّهُ ثَنَاءٌ، فَكَذَلِكَ الْمُسْتَمِعُ لِلْخَبَرِ إِذَا قَالَ "صَدَقَ" فَقَدْ أَتَى بِثَنَاءٍ اسْتَدْعَتْهُ حَالٌ خَارِجِيَّةٌ، اِطْرَادًا لِمَنْهَجِ الشَّرْعِ فِي الْعَفْوِ عَنِ الْقَوَالِ الَّتِي لَا تَخْرُجُ عَنْ مَاهِيَةِ التَّعْظِيمِ وَالصَّدَقِ.

(٧٣) إقامة الدليل لمسألة عدم السُّجُودِ لِتَرْوِيحِ الرَّجُلَيْنِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَتَرْوِيحِ رَجُلَيْهِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ فَاتَّعَبَهُ الْوُقُوفُ، فَرَاوَحَ بَيْنَ رَجُلَيْهِ بِأَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى إِحْدَاهُمَا مَرَّةً وَعَلَى الْأُخْرَى مَرَّةً دُونَ نَقْلِ قَدَمَيْهِ مِنْ مَكَانِهِمَا، فَلَا سُجُودَ سَهْوٍ عَلَيْهِ. وَالتَّنْظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذَا الْعَفْوِ عَنِ التَّرْوِيحِ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مَقْصُودٌ لِإِعَانَةِ الْمُصَلِّي عَلَى آدَاءِ رُكْنِ الْقِيَامِ بِطُمَأْنِينَةٍ، فَهُوَ حَرَكَةٌ يَسِيرَةٌ تَقْتَضِيهَا الْبُشْرِيَّةُ عِنْدَ طُولِ الْمُكْثِ، وَلَمَّا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْحَرَكَةُ عَبَثًا خَارِجًا عَنْ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ وَلَا نَاقِضَةً لِهَيْئَتِهَا، سَقَطَ عَنْهَا حُكْمُ الْجَبْرِ، إِذِ الشَّارِعُ يَغْتَفِرُ فِي الْوَسَائِلِ مَا يُعِينُ عَلَى تَحْقِيقِ الْأَرْكَانِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي قَدْ صَفَّ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، فَقَالَ: أَخْطَأَ السُّنَّةَ، لَوْ رَاوَحَ بَيْنَهُمَا كَانَ أَفْضَلَ."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّحَابِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اعْتَبَرَ الْمُرَاوَحَةَ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ (التَّرْوِيحِ) مِنْ تَمَامِ السُّنَّةِ فِي الْقِيَامِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ صَحَابَتِهِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ الَّتِي يُرَادُ بِهَا دَفْعُ السَّأَمِ أَوْ التَّعَبِ لِلتَّيَّاتِ فِي الرُّكْنِ هِيَ حَرَكَةُ مَأْدُونٍ فِيهَا، وَالْمَأْدُونُ فِيهِ لَا يَقْتَضِي جَبْرًا، لِأَنَّ السُّجُودَ إِنَّمَا هُوَ لِلْخُلُلِ، وَالتَّرْوِيحُ هُنَا هُوَ صِيَانَةٌ لِلرُّكْنِ عَنِ الْإِخْتِلَالِ بِسَبَبِ الْإِعْيَاءِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

• قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ الْعَالِبُ مَعْفُوٌّ عَنْهُ؛ فَالْإِنْسَانُ إِذَا أَطَالَ الْقِيَامَ لَا يَنْفَكُ غَالِبًا عَنِ الْحَاجَةِ إِلَى تَبْدِيلِ مَحَلِّ الْإِرْتِكَازِ فِي جَسَدِهِ، فَاعْتُفِرَتْ هَذِهِ الْحَرَكَةُ لِعُمُومِ الْبُلُوى بِهَا وَلِكونِهَا مِنْ طَبِيعَةِ الْقِيَامِ الطَّوِيلِ.

• قَاعِدَةٌ: الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ فَلِإِذَا الْمُصَلِّي بِالسُّكُونِ التَّامِّ كَالْجَمَادِ دُونَ تَرْوِيحٍ فِيهِ مَشَقَّةٌ، فَرَفَعَ الشَّارِعُ هَذِهِ الْمَشَقَّةَ بِإِبَاحَةِ التَّرْوِيحِ وَإِسْقَاطِ السُّجُودِ لَهُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:

- قياس العلة: لِعِلَّةِ "الِاعْتِمَادِ لِأَجْلِ الْإِسْتِمْرَارِ فِي الرُّكْنِ؛ نَقِيسُ تَرْوِيحَ الرَّجْلَيْنِ عَلَى "الِاعْتِمَادِ عَلَى عَصَاٍ أَوْ حِدَارٍ عِنْدَ الطُّولِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَّ يَجُورُ لَهُ الْإِعْتِمَادُ بِيَدِهِ لِيَقْوَى عَلَى الْقِيَامِ وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ تَرْوِيحُ الرَّجْلَيْنِ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا حَرَكَةٌ مَقْصُودُهَا تَوْزِيعُ الْجَهْدِ الْبَدَنِيِّ لِلْبَقَاءِ فِي الْعِبَادَةِ، فَاسْتَوَى فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْجَبْرِ.
- قياس الطرد: لِعِلَّةِ الْعَفْوِ عَنِ الْحَرَكَاتِ الَّتِي لَا تُبْطِلُ الْإِسْتِقْبَالَ؛ نَقِيسُ تَرْوِيحَ الرَّجْلَيْنِ عَلَى "الِالْتِفَاتِ الْيَسِيرِ بِالرَّأْسِ؛ فَكَمَا أَنَّ الِالْتِفَاتَ الرَّأْسِ لَا يُوجِبُ السُّجُودَ (مَا لَمْ يَنْصَرَفْ عَنِ الْقِبْلَةِ) لِكُونِهِ حَرَكَةٌ يَسِيرَةً لَا تَنْقُضُ هَيْئَةَ الصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ التَّرْوِيحُ، اِطْرَادًا لِمَنْهَجِ الشَّرْعِ فِي التَّسَامُحِ مَعَ كُلِّ فِعْلٍ بَدَنِيٍّ قَلِيلٍ تَقْتَضِيهِ طَبِيعَةُ الْمُصَلِّيِّ وَلَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ مَقَامِ الْخُشُوعِ.

(٧٤) إقامة الدليل لمسألة عدم السُّجُودِ لِقَتْلِ الْعَقْرَبِ فِي الصَّلَاةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَقَتْلُ عَقْرَبٍ تُرِيدُهُ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَّ لَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ إِذَا تَحَرَّكَ لِقَتْلِ عَقْرَبٍ (أَوْ حَيَّةٍ) ظَهَرَتْ لَهُ فِي مَحَلِّ صَلَاتِهِ وَكَأَنَّ تَقْصِيدَهُ بِالْأَدَى. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْإِذْنِ أَنَّ حِفْظَ النَّفْسِ مُقَدَّمٌ عَلَى كَمَالِ هَيْئَةِ الصَّلَاةِ، وَلَمَّا كَانَ انْشِغَالُ قَلْبِ الْمُصَلِّيِّ بِالْخَوْفِ مِنَ اللَّدَغِ يُنَافِي الْخُشُوعَ، أُبِيحَتْ لَهُ الْحَرَكَةُ لِدَفْعِ هَذَا الضَّرَرِ، وَصَارَ الْفِعْلُ هُنَا "مَأْمُورًا بِهِ" لِلضَّرُورَةِ، وَالْمَأْمُورُ بِهِ لَا يُجْبَرُ بِسُجُودِ السَّهْوِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ اللَّغْوِ وَلَا مِنَ النَّسْيَانِ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ "دَفْعِ الصَّارِفِ عَنِ الْعِبَادَةِ".

١. الدليل من السنة الشريفة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اقتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ". "رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ".

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِمَا وَهُوَ فِي حَالِ التَّلَبُّسِ بِالصَّلَاةِ، وَلَمْ يَنْقُلِ الرُّوَاةُ أَنَّهُ أَمَرَ بِسُجُودِ السَّهْوِ لِأَجْلِ هَذِهِ الْحَرَكَةِ. فَذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مُسْتَشْنَى مِنْ دَائِرَةِ "الْحَرَكَةِ الزَّائِدَةِ" الَّتِي تَقْدَحُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ تَسْتَوْجِبُ الْجَبْرَ، لِأَنَّهُ فِعْلٌ شَرْعٌ لِتَأْمِينِ الْمُصَلِّي وَتَمَكِينِهِ مِنْ إِتِمَامِ صَلَاتِهِ بِسَكِينَةٍ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

- قَاعِدَةٌ: الضَّرَرُ يُزَالُ؛ فَوْجُودُ الْعَقْرَبِ ضَرَرٌ مُحَقَّقٌ عَلَى الْمُصَلِّي، فَشَرَعَتْ إِزَالَتُهُ بِالْقَتْلِ. وَالْفِعْلُ الَّذِي يَمْتَثِلُ فِيهِ الْمُصَلِّي قَاعِدَةً شَرْعِيَّةً كُبْرَى لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ "سَهْوٌ" يَفْتَقِرُ إِلَى تَرْغِيمٍ لِلشَّيْطَانِ، بَلْ هُوَ تَوْفِيقٌ لِلصَّوَابِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا شَرَعَ لِحِفْظِ الْمَقْصُودِ لَا يَنْقُضُهُ؛ فَالْحَرَكَةُ لِقَتْلِ الْعَقْرَبِ شَرَعَتْ لِحِفْظِ نَفْسِ الْمُصَلِّي (الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الصَّلَاةِ)، فَلَا تَكُونُ سَبَبًا فِي نَقْصِ حُكْمِهَا أَوْ جَبْرِهَا، لِأَنَّ الْوَسِيلَةَ لَا تَعُودُ عَلَى الْمَقْصِدِ بِالْإِبْطَالِ.

٣. الدليل من النظر والقياس

- قِيَاسُ الطَّرْدِ: لِعِلَّةٍ دَفَعَ الْمُؤْذِي عَنِ الْمُصَلِّي؛ نَقِيسُ قَتْلِ الْعَقْرَبِ عَلَى "دَفْعِ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي"؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ يَدْفَعُ الْمَارَّ بِيَدِهِ لِحَاجَةِ صَلَاتِهِ وَلَا يَسْجُدُ لِذَلِكَ، فَكَذَلِكَ يَقْتُلُ الْعَقْرَبَ لِحَاجَةِ نَفْسِهِ، وَهُمَا فِي مِيزَانِ الْعَفْوِ عَنِ الْحَرَكَةِ لِلْحَاجَةِ سَوَاءٌ.
- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِعِلَّةٍ "وُجُودِ السَّبَبِ الصَّارِفِ عَنِ اللَّغْوِ؛ نَقِيسُ قَتْلِ الْعَقْرَبِ تُرِيدُهُ عَلَى مَنْ عَثَرَ بِيَدِهِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ؛ فَالْعَاثُ يَسْجُدُ (أَوْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِنْ كَثَرَ فِعْلُهُ) لِأَنَّ فِعْلَهُ لَا مَصْلَحَةَ فِيهِ، أَمَّا قَاتِلُ الْعَقْرَبِ الَّتِي تُرِيدُهُ فَلَا يَسْجُدُ، لِأَنَّ وُجُودَ الْخَوْفِ الشَّرْعِيِّ جَعَلَ الْفِعْلَ ضَرُورَةً لَا لَعْوًا.

(٧٥) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ عَدَمِ السُّجُودِ لِلْإِشَارَةِ لِسَلَامٍ أَوْ حَاجَةٍ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَإِشَارَةُ لِسَلَامٍ، أَوْ حَاجَةٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ إِذَا أَشَارَ بِيَدِهِ أَوْ رَأْسِهِ رَدًّا لِّلْسَلَامِ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ، أَوْ أَشَارَ لِحَاجَةٍ عَرَضَتْ لَهُ (كَأَنَّهُ يُشِيرُ لِأَحَدٍ بِالدُّخُولِ أَوْ بِالتَّوَقُّفِ). (وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْعَفْوِ عَنِ الْإِشَارَةِ أَنَّهَا فِعْلٌ يَسِيرٌ جِدًّا لَا يَنْقُضُ هَيْئَةَ الْخُشُوعِ وَلَا يَقْطَعُ نَظْمَ الصَّلَاةِ، وَلَمَّا كَانَتْ لِسَبَبٍ صَحِيحٍ (رَدُّ السَّلَامِ أَوْ الْحَاجَةِ) انْتَفَتْ عَنْهَا صِفَةُ اللَّغْوِ أَوْ الْعَثَثِ، فَلَمْ تَفْتَقِرْ إِلَى جَبْرِ بَدَنِيٍّ، لِأَنَّ الشَّارِعَ أَذِنَ فِيهَا لِدَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ الْمُصَلِّي فِي تَعَامُلِهِ مَعَ الطَّوَارِيءِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "قُلْتُ لَيْلًا: كَيْفَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي؟ قَالَ: يَقُولُ هَكَذَا، وَبَسَطَ كَفَّهُ." (رواه أبو داود والترمذي).

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاشَرَ الْإِشَارَةَ لِرَدِّ السَّلَامِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ سَجَدَ لِلسَّهْوِ لِأَجْلِ هَذِهِ الْحَرَكَةِ. فَذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْإِشَارَةَ الْمَفْهُومَةَ لِحَاجَةٍ أَوْ رَدِّ تَحِيَّةٍ هِيَ فِعْلٌ مَادُونٌ فِيهِ لَا يُؤْتَرُ فِي صِحَّةِ الْعِبَادَةِ وَلَا يَقْتَضِي تَرْغِيمًا، لِأَنَّ السُّجُودَ إِنَّمَا هُوَ لِلزِّيَادَةِ الْمَحْضَةِ غَيْرِ الْمَشْرُوعَةِ، وَالْإِشَارَةُ هُنَا مَشْرُوعَةٌ بِفِعْلِهِ ﷺ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الْيَسِيرُ مَغْفُورٌ؛ فَالْإِشَارَةُ بِالْيَدِ أَوْ الرَّأْسِ حَرَكَةٌ خَفِيفَةٌ جِدًّا لَا تَصْرِفُ الْمُصَلِّيَ عَنْ قِبَلَتِهِ وَلَا تُخْرِجُهُ عَنْ مَقَامِ مُنَاجَاتِهِ، فَالْتَحَقَتْ بِمَا يُتَسَامَحُ فِيهِ رِعَايَةُ لَيْسَرِ الشَّرِيعَةِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ لَا يُوصَفُ بِالزِّيَادَةِ؛ فَلَمَّا كَانَتِ الْإِشَارَةُ لِحَاجَةٍ (كَرَدِّ السَّلَامِ الَّذِي هُوَ وَاجِبٌ فِي الْأَصْلِ أَوْ تَنْبِيهِ أَحَدٍ لِأَمْرٍ مُهِمٍّ)، بَطَلَ وَصْفُهَا بِأَنَّهَا "سَهْوٌ زَائِدٌ"، فَسَقَطَ السُّجُودُ لِانْتِفَاءِ عَلَيْهِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الطَّرْدِ: لِإِعْلَةِ الْفِعْلِ الْيَسِيرِ لِمَصْلَحَةٍ؛ نَقِيسُ الْإِشَارَةَ لِسَلَامٍ عَلَى "التَّخَنُّجِ لِإِصْلَاحِ الصَّوْتِ"؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ يَتَخَنَّجُ لِيُسْمَعَ غَيْرُهُ أَوْ

لا عَلَى مُشَمَّتٍ كَأَنَّ لَوْجَعَ وَبُكَاءُ تَخَشُّعٍ^(٧٦).

لِيُصْلِحَ قِرَاءَتُهُ وَلَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، فَكَذَلِكَ يُشِيرُ يَدُهُ لِيُفْهَمَ غَيْرُهُ،
لِاسْتَوَائِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا وَسَائِلَ تَغْيِيرِ سِيرَةِ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ.
• قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِغِلَّةِ "وَجُودِ الْقَصْدِ لِلْفَهَامِ الْمَادُونِ؛ نَقِيسُ الْإِشَارَةَ
لِحَاجَةِ عَلَى الْكَلَامِ الْعَمْدِ؛ فَالْكَلَامُ الْعَمْدُ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ لِأَنَّهُ نَطَقُ بِحُرُوفٍ
أَجَنَبِيَّةٍ، أَمَّا الْإِشَارَةُ فَلَا تُبْطِلُ وَلَا تُوجِبُ السُّجُودَ، لِأَنَّ الشَّرْعَ جَعَلَهَا
بَدِيلًا صَامِتًا لِلْمُصَلِّي عَنِ الْكَلَامِ، فَافْتَرَقَا فِي الْحُكْمِ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ
حَافِظَتْ عَلَى حُرْمَةِ الصَّمْتِ الصَّلَاتِيِّ بِخِلَافِ الْكَلَامِ.

(٧٦) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الْعَفْوِ عَنِ الْأَنِينِ وَالْبُكَاءِ وَعَدَمِ الرَّدِّ عَلَى الْمُشَمَّتِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "لا عَلَى مُشَمَّتٍ كَأَنَّ لَوْجَعَ وَبُكَاءُ تَخَشُّعٍ؛
وَالْمَعْنَى أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ لَا يَجِبُ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ:

• عَدَمُ الرَّدِّ عَلَى الْمُشَمَّتِ: إِذَا شَمَّتَ أَحَدُ الْمُصَلِّي (قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ
اللَّهُ)، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمُصَلِّي لَاقَوْلًا وَلَا إِشَارَةً، وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ لِتَرْكِ
ذَلِكَ الرَّدِّ.

• الْأَنِينُ لَوْجَعَ: وَهُوَ إِصْدَارُ صَوْتِ (آه) يَسَبِّبُ الْأَلَمَ، فَلَا سُجُودَ فِيهِ لِأَنَّهُ
مِمَّا غَلَبَتْ عَلَيْهِ الضَّرُورَةُ الْبَشَرِيَّةُ.

• بُكَاءُ التَّخَشُّعِ: وَهُوَ الْبُكَاءُ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ أَوْ تَعْظِيمًا لَهُ، فَلَا سُجُودَ فِيهِ
وَإِنْ ظَهَرَتْ فِيهِ أَصْوَاتٌ، لِأَنَّهُ مِنْ مَقَاصِدِ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ خَلَلًا فِيهَا.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذَا الْعَفْوِ أَنَّ الصَّلَاةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْإِقْبَالِ عَلَى اللَّهِ؛ فَأَمَّا اللَّائِنُ فَهُوَ اضْطِرَارٌّ يَسْقُطُ مَعَهُ التَّكْلِيفُ بِالسُّكُونِ التَّامِّ، وَأَمَّا بُكَاءُ التَّخَشُّعِ فَهُوَ عَمَلُ الْقَلْبِ الَّذِي فَاضَ عَلَى الْجَوَارِحِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُعَدَّ أَجَنِيًّا عَنِ الْمُنَاجَاةِ، بَلْ هُوَ مِنْ أَعْلَى مَقَامَاتِ الْإِحْسَانِ فِيهَا.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّحِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، وَلِصَدْرِهِ أَزِيزٌ كَأَزِيزِ الْمَرْجَلِ مِنَ الْبُكَاءِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ).
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَكَى فِي صَلَاتِهِ حَتَّى كَانَ لِصَدْرِهِ صَوْتُ مُرْتَفِعٌ (كَعَلَيَانَ الْقَدْرِ)، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ سَجَدَ لِلسَّهْوِ لِأَجْلِ هَذَا الصَّوْتِ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا نَتَجَّ عَنِ الْحَشْيَةِ وَالْبُكَاءِ مِنَ الْأَصْوَاتِ غَيْرِ الْمَنْظُومَةِ لَا يُعَدُّ كَلَامًا وَلَا سَهْوًا، بَلْ هُوَ مِنْ زِينَةِ الصَّلَاةِ وَتَمَامِهَا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الْمَشَقَّةُ تُجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ فَالْمَرِيضُ الَّذِي يَأْنُ لَا يَمْلِكُ دَفْعَ صَوْتِهِ، وَالْبَاكِي مِنَ الْحَشْيَةِ غَلَبُهُ حَالُهُ، فَالزَّامُهُمَا بِالسُّجُودِ لِكُلِّ نَفْسٍ أَوْ صَوْتٍ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ، فَجَاءَ التَّيْسِيرُ بِالْعَفْوِ.

وإِلا فَكَالْكَلَامِ كَسَلَامٍ عَلَى مُفْتَرَضٍ^(٧٧)

- قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ الْمُكَلَّفُ غَالِبًا مَغْفُورٌ عَنْهُ؛ فَالْأَلَمُ وَالْحُشُوعُ صِفَاتٌ تَلَازِمُ الْمُصَلِّيَ أَحْيَانًا قَهْرًا، فَاعْتَفِرَ مَا يَتَوَلَّدُ عَنْهُمَا مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ صَوْتٍ يَسِيرُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الطَّرْدِ: لِإِعْلَةٍ "انْتِفَاءُ الْقَصْدِ لِلْكَلَامِ الْبَشَرِيِّ"؛ نَقِيسُ الْآئِنِ لَوَجَعٍ عَلَى "النَّفْثِ وَالتَّنَحُّحِ لِلْحَاجَةِ"؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ يَتَنَحَّحُ لِإِصْلَاحِ حَلْقِهِ وَلَا يَسْجُدُ، فَكَذَلِكَ يَأْنُ لَوَجَعِهِ، لِأَنَّ كُلِيهِمَا صَوْتٌ يَخْرُجُ لِدَاعِي الضَّرُورَةِ الْبَدَنِيَّةِ لَا لِدَاعِي التَّخَاطُبِ، فَلَمْ يَأْخُذْ حُكْمُ الزِّيَادَةِ الْمُوجِبَةِ لِلسُّجُودِ.

- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِإِعْلَةٍ "الِاتِّصَالِ بِمَقْصِدِ الْعِبَادَةِ"؛ نَقِيسُ بُكَاءِ التَّحْشُّعِ عَلَى "الْبُكَاءِ لِمُصِيبَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ"؛ فَالْبُكَاءُ لِلدُّنْيَا يُوجِبُ السُّجُودَ (إِنْ قَلَّ) أَوْ يُبْطِلُ (إِنْ كَثُرَ) لِأَنَّهُ اشْتِغَالٌ عَنِ اللَّهِ بِغَيْرِهِ، أَمَّا بُكَاءُ التَّحْشُّعِ فَلَا يُوجِبُ شَيْئًا لِأَنَّهُ مَحْضُ اشْتِغَالٍ بِاللَّهِ، فَافْتَرَقَا فِي الْحُكْمِ لِتَنَاقُضِ عِلَّتَيْهِمَا فِي الْإِقْبَالِ وَالْإِعْرَاضِ.

(٧٧) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ مَا يُلْحَقُ بِالْكَلَامِ وَحُكْمِ السَّلَامِ عَلَى الْمُصَلِّي

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وإِلا فَكَالْكَلَامِ كَسَلَامٍ عَلَى مُفْتَرَضٍ"؛ وَهَذَا تَعْقِيبٌ عَلَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ الْمَغْفُورَاتِ (كَالْبُكَاءِ لِلْحَشْيَةِ أَوِ الْآئِنِ لِلْوَجَعِ)؛ وَالْمَعْنَى:

أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْبُكَاءُ أَوْ اللَّائِنُ لِسَبَابِ الشَّرْعِيَّةِ، بَلْ كَانَ لِأَمْرِ دُئِيٍّ مَقْدُورٌ عَلَى تَرْكِهِ، فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِـ" الْكَلَامِ الْأَجْنَبِيِّ " فِي أَحْكَامِهِ (إِنْ كَانَ يَسِيرًا سَهْوًا سَجَدَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ عَمْدًا أَوْ كَثِيرًا أَبْطَلَ). ثُمَّ مَثَلٌ لِلْكَلامِ الَّذِي يُبْطَلُ عَمْدُهُ بِإِلْقَاءِ السَّلَامِ عَلَى مَنْ يُصَلِّيَ فَرِيضَةً، إِذَا كَانَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى قَطْعِ خُشُوعِهِ أَوْ إِغْرَائِهِ بِالرَّدِّ الْقَوْلِيِّ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذَا الشَّدِيدِ أَنَّ الصَّلَاةَ حِمَى مَصُونٌ لَا يَجُوزُ خَرْفُهُ بِأَصْوَاتٍ لَا تَقْتَضِيهَا ضَرُورَةُ الْبَدَنِ وَلَا مَقَاصِدُ الذِّكْرِ. فَالْأَصْوَاتُ الَّتِي تَخْرُجُ لِغَيْرِ خَشْيَةٍ أَوْ وَجَعٍ تُعَدُّ مِنْ فَضُولِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُنَافِي مَاهِيَةَ الصَّلَاةِ، فَالْحَقُّ بِالْكَلامِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عِلَّةٍ قَطَعَ الْمُنَاجَاةَ بِغَيْرِ مُوجِبٍ شَرْعِيٍّ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ! فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ... فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ". رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ حَدًّا فَاصِلًا بَيْنَ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ وَبَيْنَ كَلَامِ النَّاسِ. فَالَّذِينَ لِعَبْرٍ وَجَعٍ، وَالْبُكَاءُ لِغَيْرِ خَشْيَةٍ، هِيَ أَصْوَاتٌ تَنْدَرِجُ ضِمْنَ مَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ فِي عَادَاتِهِمْ، فَدَخَلَتْ فِي مَنَعِ

الْحَدِيثِ. وَكَذَلِكَ السَّلَامُ عَلَى الْمُصَلِّي إِذَا اسْتَدْعَى جَوَاباً قَوْلِيًّا، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي دَائِرَةِ مَا لَا يَصْلَحُ فِيهَا."

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: مَا قَارَبَ الشَّيْءَ يُعْطَى حُكْمُهُ؛ فَالْأَصْوَاتُ الَّتِي فِيهَا تَقْطِيعُ حُرُوفٍ (كَمَنْ يَتَصَنَّعُ الْبُكَاءَ أَوْ التَّأَوُّهَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ) تُقَارَبُ الْكَلَامَ فِي مَخَارِجِهَا وَأَثَرِهَا فِي تَشْوِيشِ النَّظْمِ، فَأُعْطِيَتْ حُكْمَ الْكَلَامِ فِي الْجَبْرِ أَوْ الْإِبْطَالِ.
- قَاعِدَةٌ: دَرَأُ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ؛ فَلَوْ سَلَّمَ شَخْصٌ عَلَى مُصَلٍّ، فَقَدْ أَتَى بِسُنَّةِ السَّلَامِ (مَصْلَحَةٍ)، لَكِنَّهُ عَرَّضَ صَلَاةَ الْمُسَلَّمِ عَلَيْهِ لِلْبُطْلَانِ إِذَا رَدَّ سَهْوًا أَوْ قَطَعَ خُشُوعَهُ (مَفْسَدَةً)، فَمُنِعَ ذَلِكَ صِيَانَةً لِلْفَرِيضَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الشَّبهِ: لِإِلَّةٍ "الْأَجَنِيَّةِ عَنِ الذِّكْرِ الْمَشْرُوعِ"؛ نَقِيسُ الْإِنِّينِ لِغَيْرِ وَجَعَ عَلَى "الْقَهْقَهَةِ"؛ فَكَمَّا أَنَّ الْقَهْقَهَةَ (الضَّحِكَ بِصَوْتٍ) تُبْطِلُ الصَّلَاةَ لِأَنَّهَا فِعْلٌ مُنَافٍ لِلْخُشُوعِ لَيْسَ لَهُ مُوَجِبٌ شَرْعِيٌّ، فَكَذَلِكَ الْأَصْوَاتُ الْمُتَصَنِّعَةُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، لِأَنَّهَا تَشْتَرِكُ مَعَهَا فِي كَوْنِهَا "خُرُوجًا عَنِ الْوَقَارِ الصَّلَاتِيِّ" بِمَا ضَرُورَةٌ.

وَلَا لَتَبْسُمٍ، وَفَرْقَعَةٍ أَصَابِعَ، وَالتَّفَاتِ بِلا حَاجَةٍ، وَتَعَمُّدٍ بَلَعٍ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَحَكِّ جَسَدِهِ، وَذِكْرُ قَصْدِ التَّفْهِيمِ بِهِ بِمَحَلِّهِ وَإِلَّا بَطَلَتْ كَفَتْحٍ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَبَطَلَتْ بِقَهْقَهَةٍ^(٧٨). وَتَمَادَى الْمُأْمُومُ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّرْكِ كَتَكْبِيرَةٍ لِلرُّكُوعِ بِلا نِيَّةٍ إِحْرَامٍ^(٧٩)، وَذِكْرُ فَائِتَةٍ^(٨٠). وَبِحَدِّثٍ^(٨١)، وَبِسُجُودِهِ لِفَضِيلَةٍ أَوْ لِتَكْبِيرَةٍ.

• قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِعِلَّةٍ "وُجُودِ الصَّارِفِ عَنِ الْإِضْطِرَّارِ"؛ يُقَيَسُ الْأَيْنُ لِغَيْرِ وَجَعٍ عَلَى "الْأَيْنِ لِلْوَجَعِ"؛ فَإِذَا كَانَ الْوَجَعُ قَدْ أَسْقَطَ حُكْمَ الْجَبْرِ (السُّجُودِ) لِإِنْتِفَاءِ الْإِخْتِيَارِ، فَإِنَّ عَدَمَ الْوَجَعِ يُعِيدُ الْحُكْمَ إِلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ صَوْتٍ زَائِدٍ يَصْدُرُ عَنِ الْمُصَلِّي بِإِخْتِيَارِهِ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الزِّيَادَةِ الْقَوْلِيَّةِ الَّتِي تَفْتَقِرُ إِلَى جَبْرِ أَوْ تُبْطَلُ.

(٧٨) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِالقَهْقَهَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَبَطَلَتْ بِقَهْقَهَةٍ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الصَّلَاةَ تُبْطَلُ عَمْدُهَا وَسَهْوُهَا إِذَا ضَحِكَ الْمُصَلِّي بِصَوْتٍ مَسْمُوعٍ (وَهِيَ الْقَهْقَهَةُ)، بِخِلَافِ التَّبَسُّمِ فَإِنَّهُ لَا يُبْطَلُ. وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذَا الْإِبْطَالِ أَنَّ الْقَهْقَهَةَ تُمَثَّلُ خُرُوجاً كَامِلاً عَنْ هَيْئَةِ الْخُشُوعِ وَالْإِقْبَالِ عَلَى اللَّهِ، وَتُحَوَّلُ مَقَامَ الْمُنَاجَاةِ إِلَى مَقَامِ اللَّعِبِ وَالْعَبَثِ، فَلَمَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ تُعْظِمُ مَحْضاً، كَانَتِ الْقَهْقَهَةُ مُضَادَّةً مَحْضَةً لِمَاهِيَّتِهَا، فَلَمْ تَقْبَلِ الْجَبْرَ بِالسُّجُودِ بَلْ أَوْجَبَتِ الْإِسْتِنَافَ لِفَسَادِ الْهَيْئَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِالْكَلْبَةِ.

١. الدليل من السنة الشريفة

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ". رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

• وَجْهُ الْإِسْتِذْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَصَرَ مَا هِيَ الصَّلَاةُ فِي التَّعْظِيمِ وَالذِّكْرِ. وَالْقَهْقَهَةُ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الذِّكْرِ، بَلْ هِيَ مِنْ جِنْسِ أَفْعَالِ النَّاسِ الدُّبُوبَةِ الَّتِي تُتَنَافَى التَّقْدِيسَ، فَإِذَا وَقَعَتْ بَطَلَتِ الصَّلَاةُ لِأَنَّهَا أُدْخِلَ فِيهَا مَا لَا يَصْلَحُ لَهَا، وَبِمَا أَنَّ صَوْتَ الضَّحِكِ أَقْوَى فِي مُنَافَاةِ الصَّلَاةِ مِنَ الْكَلَامِ، كَانَ حُكْمُهُ الْبُطْلَانُ قَطْعًا.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

• قَاعِدَةٌ: مَا نَافَى الْمَقْصُودَ أَبْطَلَهُ؛ فَمَقْصُودُ الصَّلَاةِ هُوَ التَّذَلُّلُ وَالْخُضُوعُ، وَالْقَهْقَهَةُ آيَةُ الْإِسْتِهْتَارِ وَالْإِنْسَاطِ، وَهُمَا نَقِيضَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ، فَإِذَا حَضَرَتِ الْقَهْقَهَةُ رُفِعَتِ الصَّلَاةُ شَرْعًا لِإِنْتِفَاءِ رُوحِهَا.

• قَاعِدَةٌ: الْفِعْلُ الْكَثِيرُ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ؛ وَالْمَالِكِيَّةُ يَرَوْنَ أَنَّ الْقَهْقَهَةَ وَإِنْ قَلَّ رَمْنُهَا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْكَثِيرِ "مَعْنَى، لِأَنَّهَا تَهْدِمُ سَكِينَةَ الْجَوَارِحِ وَتَقْطَعُ حِيلَةَ الْمُصَلِّي فِي الْإِسْتِمْرَارِ عَلَى نَظْمِ الْخُشُوعِ.

٣. الدليل من النظر والقياس

- قِيَاسُ الطَّرْدِ: لِإِعْلَةٍ "الْخُرُوجُ عَنْ حُرْمَةِ الْمُنَاجَاةِ"؛ نَقِيسُ الْقَهْقَهَةِ عَلَى "الْكَلَامِ الْعَمْدِ لِغَيْرِ إِصْلَاحِ الصَّلَاةِ"؛ فَكَمَا أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ بِمَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، فَإِنَّ مَنْ قَهَقَهُ أَوْلَى بِالْبُطْلَانِ، لِأَنَّ الضَّحِكَ أَبْعَدُ عَنِ الْوَقَارِ مِنَ الْكَلَامِ الْمَنْظُومِ، فَمَا أَبْطَلَ الْأَدْنَى (الْكَلَامَ) أَبْطَلَ الْأَعْلَى (الْقَهْقَهَةَ) مِنْ بَابِ أَوْلَى.
- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِإِعْلَةٍ "التَّأْثِيرُ فِي الصَّوْتِ وَالْهَيْئَةِ"؛ نَقِيسُ الْقَهْقَهَةِ عَلَى "التَّبَسُّمِ"؛ فَالْتَّبَسُّمُ فِعْلٌ قَلِيلٌ لَا صَوْتٌ فِيهِ فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِي هَيْئَةِ الْمُنَاجَاةِ، أَمَّا الْقَهْقَهَةُ فَيُحَاكِي صَوْتًا وَتَقْطِيعُ حُرُوفٍ وَتَشْجُعُ أَعْضَاءً، فَكَانَ لَهَا مِنَ الْقُوَّةِ فِي هَدْمِ صُورَةِ الصَّلَاةِ مَا لَيْسَ لِلتَّبَسُّمِ، فَاخْتَلَفَا فِي الْحُكْمِ لِتَفَاوُتِهِمَا فِي الْأَثَرِ.

(٧٩) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ مَنْ كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ بِدُونِ نِيَّةِ الْإِحْرَامِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "كَتْكَبِيرَةِ لِلرُّكُوعِ بِلَا نِيَّةِ إِحْرَامٍ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ إِذَا دَخَلَ فِيهَا الْمُصَلِّي بِتَكْبِيرَةٍ يَنْوِي بِهَا "سُنَّةَ الرُّكُوعِ" (كَالْمَسْبُوقِ الَّذِي يَخْشَى فَوْتَ الرُّكْعَةِ) وَيُهْمِلُ نِيَّةَ "فَرِيضَةِ الْإِحْرَامِ". "وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْبُطْلَانِ أَنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ رُكْنٌ مُسْتَقِلٌّ وَشَرْطٌ لِلْإِعْقَادِ الصَّلَاةِ، وَالنِّيَّةُ هِيَ مِيزَانُ الْأَعْمَالِ؛ فَإِذَا صَرَفَ الْمُصَلِّي نِيَّتَهُ إِلَى فِعْلٍ تَبْعِيٍّ (الرُّكُوعِ) قَبْلَ تَحْقِيقِ الدُّخُولِ الْأَصْلِيِّ فِي حُرْمَةِ الصَّلَاةِ، لَمْ تَنْعَقِدْ عِبَادَتُهُ أَصْلًا، لِأَنَّ مَا بُنِيَ عَلَى غَيْرِ أَسَاسٍ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَتَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ لَا تُتَوَّبُ عَنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لِاخْتِلَافِ رُتَبَتِهِمَا (فَرِيضَةٌ وَسُنَّةٌ).

١. الدليل من السنة الشريفة

- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ". رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلصَّلَاةِ تَحْرِيمًا خَاصًّا يَنْقُلُ الْمُكَلَّفَ مِنْ حَالَةِ الْإِبَاحَةِ إِلَى حَالَةِ التَّلَبُّسِ بِالْعِبَادَةِ، وَهَذَا التَّحْرِيمُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَكْبِيرَةٍ مَقْصُودَةٍ لِهَذَا الْغَرَضِ. فَمَنْ نَوَى بِتَكْبِيرِهِ الرُّكُوعَ فَقَدْ أَتَى بِـ تَحْرِيمِ الرُّكُوعِ لَا تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ، فَبَقِيَ خَارِجَ نِطَاقِ الصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّةِ، مِمَّا يُوجِبُ بُطْلَانَ مَا فَعَلَهُ لِعَدَمِ انْعِقَادِ الْأَصْلِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

- قَاعِدَةٌ: الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا؛ فَالْمُصَلِّي قَصَدَ بِتَكْبِيرِهِ الرُّكُوعَ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ اللَّفْظَ يُحْمَلُ عَلَى مَا نَوَاهُ صَاحِبُهُ. فَلَمَّا انْتَفَى قَصْدُ الْإِحْرَامِ (الَّذِي هُوَ الرُّكْنُ)، انْتَفَى وُجُودُ الصَّلَاةِ شَرْعًا، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَحَقُّقُ بِلَا نِيَّةٍ تَعْنِينِ فَرِيضَتِهَا.
- قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتَحَصَّلُ بِهِ الْأَصْلُ لَا يَتَحَصَّلُ بِهِ الْفَرْعُ؛ فَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ هِيَ الْأَصْلُ فِي الدُّخُولِ، وَتَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ تَبَعٌ لَهَا. فَإِذَا أُلْغِيَ الْأَصْلُ لَمْ يُعْتَبَرِ التَّبَعُ، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيمُ الْفَرْعِ عَلَى أَصْلِهِ فِي مَقَامِ الْإِنْعِقَادِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ "انْعِدَامِ الرُّكْنِ الْمُفْتَتِحِ لِلْعِبَادَةِ"؛ نَقِيسُ مَنْ كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ دُونَ الْإِحْرَامِ عَلَى "مَنْ أَحْرَمَ لِلْحَجِّ بِنِيَّةِ الطَّوَافِ فَقَطْ"؛ فَكَمَا أَنَّ نِيَّةَ الطَّوَافِ لَا تُغْنِي عَنْ نِيَّةِ الدُّخُولِ فِي التُّسْكِ بِالْكُلِّيَّةِ، فَكَذَلِكَ تَكْثِيرُ الرُّكُوعِ لَا تُغْنِي عَنْ نِيَّةِ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، لِاسْتَوَائِهِمَا فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءًا مِنَ الْعِبَادَةِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَدْخُلًا لَهَا بَدَلًا عَنْ شَرْطِ افْتِتَاحِهَا.
- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِعِلَّةِ "اخْتِلَافِ الْقُوَّةِ بَيْنَ الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ"؛ نَقِيسُ تَكْثِيرَ الْإِحْرَامِ عَلَى "تَكْثِيرِ الرُّكُوعِ"؛ فَتَكْثِيرُ الْإِحْرَامِ فَرِيضَةٌ لَا تَسْقُطُ سَهْوًا وَلَا عَمْدًا، بَيْنَمَا تَكْثِيرُ الرُّكُوعِ سُنَّةٌ يُسْجَدُ لِنَقْصِهَا. وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْأَقْوَى لَا يَنْجَبِرُ بِالْأَضْعَفِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ السُّنَّةُ (تَكْثِيرُ الرُّكُوعِ) بَدِيلًا عَنِ الْفَرِيضَةِ (تَكْثِيرِ الْإِحْرَامِ)، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا بِهِ تَنْعَقِدُ الصَّلَاةُ وَمَا بِهِ تَتِمُّ أَهْيَاؤُهَا.

(٨٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِذِكْرِ صَلَاةٍ فَائِتَةٍ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَذَكَرَ فَائِتَةً"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الصَّلَاةَ الْحَاضِرَةَ تَبْطُلُ إِذَا تَذَكَّرَ الْمُصَلِّي أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاةً فَائِتَةً يُسِيرَةً (وَهِيَ مَا دُونَ سِتِّ صَلَوَاتٍ) لَمْ يُصَلِّهَا بَعْدُ. وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذَا الْإِبْطَالِ أَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْفَوَائِتِ الْيُسِيرَةِ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الْحَاضِرَةِ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْحَاضِرَةِ عِنْدَ الْمَشْهُورِ، أَوْ وَاجِبٌ وَجُوبًا شَدِيدًا يَقْتَضِي إِعَادَةَ الْحَاضِرَةِ بَعْدَ قَضَاءِ الْفَائِتَةِ؛ لِأَنَّ الدِّمَّةَ مَشْغُولَةٌ بِالْأَسْبَقِ

رَمَانًا، وَالصَّلَاةُ تَرْتِيبٌ مَوْضُوفٌ مِنْ قِبَلِ الشَّارِعِ، فَذَكَرُ السَّابِقِ يُفْسِدُ الْإِشْتِعَالَ بِاللَّاحِقِ قَبْلَ تَبَرُّةِ الدِّمَةِ مِمَّا قَبْلَهُ، صِيَانَةٌ لِنِظَامِ الْفَرَائِضِ الْيَوْمِيَّةِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

• عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَمَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا، فَقَامَ إِلَى بُطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَمَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ). "رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ".

• وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ الْفَائِتَةَ (الْعَصْرَ) عَلَى الْحَاضِرَةِ (الْمَغْرِبِ) مَعَ ضَيْقِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ، فَذَلَّ فِعْلُهُ عَلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ مَقْصُودٌ شَرْعًا. فَمَنْ شَرَعَ فِي الْحَاضِرَةِ نَاسِيًا ثُمَّ ذَكَرَ الْفَائِتَةَ، صَارَ اشْتِعَالُهُ بِالْحَاضِرَةِ مَبْنِيًّا عَلَى نِسْيَانِ شَرْطِ التَّرْتِيبِ، فَإِذَا زَالَ النِّسْيَانُ بِالذِّكْرِ، بَطَلَ الْإِعْتِدَادُ بِالْفِعْلِ الْحَالِيِّ حَتَّى يُودَى مَا قَبْلَهُ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

• قَاعِدَةٌ: التَّرْتِيبُ فِي الْفَرَائِضِ مَقْصُودٌ لِدَلَالَتِهِ؛ فَالشَّارِعُ رَتَّبَ الصَّلَوَاتِ حَسَبَ أَوْقَاتِهَا (ظَهَرُ ثُمَّ عَصْرٌ...)، وَهَذَا التَّرْتِيبُ يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ الْفَائِتَةِ

- الْيَسِيرَةُ كَمَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ الْحَاضِرَةِ، فَإِذَا تَقَدَّمَ الْمُتَأَخَّرُ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ مَعَ
إِمْكَانِ التَّدَارُكِ، بَطَلَ الْمُتَأَخَّرُ رِعَايَةً لِحَقِّ السَّابِقِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا بَتَّ يَبْقَيْنَ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا يَبْقَيْنَ؛ فَالذِّمَّةُ مَشْغُولَةٌ يَبْقَيْنَ بِالصَّلَاةِ
الْفَائِتَةِ، وَلَا تَبْرَأُ بِأَدَاءِ مَا بَعْدَهَا تَرْتِيبًا، فَلَمَّا ذَكَرَهَا الْمُصَلِّي وَهُوَ فِي
صَلَاتِهِ، انْهَدَمَ أَسَاسُ صِحَّةِ فِعْلِهِ لِتَبَيُّنِ بَقَاءِ الشُّغْلِ بِالْأَصْلِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الطَّرْدِ: لِعِلَّةٍ "فَسَادِ النَّظْمِ بِالِاخْتِلَالِ بِالتَّرْتِيبِ"؛ نَقِيسُ تَرْتِيبَ
الصَّلَوَاتِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ عَلَى "تَرْتِيبِ الرُّكْعَاتِ فِي الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ"؛
فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَوْ نَسِيَ الرُّكُوعَ وَسَجَدَ ثُمَّ تَذَكَّرَ، بَطَلَ سُجُودُهُ وَلَزِمَهُ
الرُّجُوعُ لِلرُّكُوعِ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ شَرْطٌ، فَكَذَلِكَ التَّرْتِيبُ
بَيْنَ الصَّلَوَاتِ الْيَسِيرَةِ هُوَ كَالْتَّرْتِيبِ بَيْنَ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ
الْمَالِكِيَّةِ، فَبَطَلَ اللَّاحِقُ بِذِكْرِ السَّابِقِ.
- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِعِلَّةٍ "الْمَشَقَّةِ وَالْكَثْرَةِ"؛ نَقِيسُ "الْفَائِتَةِ الْيَسِيرَةِ" عَلَى
"الْفَائِتَةِ الْكَثِيرَةِ"؛ فَالْكَثِيرَةُ (أَكْثَرُ مِنْ خَمْسٍ) سَقَطَ فِيهَا وَاجِبُ التَّرْتِيبِ
مَعَ الْحَاضِرَةِ رَفْعًا لِلْحَرَجِ عَنِ الْمُكَلَّفِ، أَمَّا الْيَسِيرَةُ فَلَمَّا كَانَ قَضَاؤُهَا
مَيْسُورًا قَبْلَ الْحَاضِرَةِ، بَقِيَ فِيهَا أَصْلُ وَجُوبِ التَّرْتِيبِ، فَافْتَرَقَا فِي حُكْمِ
الْإِبْطَالِ لِافْتِرَاقِهِمَا فِي عِلَّةِ التَّيْسِيرِ وَالتَّعْسِيرِ.

(^١) إقامة الدليل لمسألة بطلان الصلاة بالحدث

أشار الشيخ خليل بقوله: "ويحدث"؛ والمعنى أن الصلاة تبطل إذا طرأ على المصلي حدث (أصغر أو أكبر) أو تبين له أنه كان مُحَدِّثًا، سواء وقع ذلك سهواً أو غلبةً أو عمداً. والنظر الفقهي في هذا الإبطال أن الطهارة ليست مجرد بداية للصلاة، بل هي شرط استدامة؛ فالمصلي يجب أن يكون متلبساً بالطهارة من أول تكبيرة الإحرام إلى آخر جزء من التسليم، فإذا ارتفعت الطهارة ارتفع معها الإذن بالشروع في المناجاة، فتبطل الصلاة لانعدام شرطها الركن.

١. الدليل من السنة الشريفة

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: نَفَى النَّبِيُّ ﷺ "قَبُولَ" الصَّلَاةِ بِمُجَرَّدِ وَقُوعِ الْحَدَثِ، وَالنَّفْيُ هُنَا يَتَوَجَّهُ إِلَى الصَّحَّةِ الشَّرْعِيَّةِ (أَيَّ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْزَى وَلَا تُسْقِطُ الْفَرَضَ). فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَدَثَ نَاقِضٌ لِعَقْدِ الصَّلَاةِ كَمَا أَنَّهُ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ حَدَثٍ وَقَعَ قَبْلَهَا أَوْ فِي أَثْنَائِهَا، لِأَنَّ حُكْمَ الْإِمْتِنَالِ بَاقٍ مَا دَامَ الْمُصَلِّي فِي حَرَمِ الصَّلَاةِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

- قَاعِدَةٌ: مَا شُرِطَ لِلْإِبْتِدَاءِ شُرْطٌ لِلِاسْتِدَامَةِ؛ فَلَمَّا كَانَتْ الطَّهَارَةُ شَرْطًا لِلدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، لَزِمَ بَقَاؤُهَا فِيهَا حَتَّى تُنْقَضِيَ. فَإِذَا زَالَ الشَّرْطُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مَثَلًا، بَطَلَ الْإِعْتِدَادُ بِمَا بَعْدَهُ لِفَقْدِ الشَّرْطِ، وَبَطَلَ مَا قَبْلَهُ لِأَنَّ الصَّلَاةَ عِبَادَةٌ وَاحِدَةٌ لَا تَتَّبَعُ فِي الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ.
- قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ وَهِيَ سَدُّ الْبُطْلَانِ عِنْدَ تَيَقُّنِ الْحَدَثِ؛ فَالْمُصَلِّي إِذَا تَيَقَّنَ خُرُوجَ شَيْءٍ مِنْهُ، زَالَ يَقِينُ طَهَارَتِهِ يَبْقَى حَدِيثُهُ، فَلَا يَصِحُّ لَهُ الْإِسْتِمْرَارُ بِنَاءً عَلَى شَكٍّ فِي بَقَاءِ صِحَّةِ صَلَاتِهِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِعْلَةٍ "انْتِفَاءُ أَهْلِيَّةِ الْخُطَابِ بِالْمُنَاجَاةِ"؛ نَقِيسُ طُرُوءِ الْحَدَثِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى "طُرُوءِ النَّجَاسَةِ الَّتِي لَا تُغْفَى"؛ فَكَمَا أَنَّ مَنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ وَلَمْ يَدْفَعْهَا فَوْرًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِفَقْدِ شَرْطِ الطَّهَارَةِ (طَهَارَةِ الْخَبَثِ)، فَكَذَلِكَ مَنْ أَحْدَثَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِفَقْدِ شَرْطِ طَهَارَةِ الْحَدَثِ، لِأَنَّ كُلَّيْهِمَا مُخِلٌّ بِهَيْئَةِ التَّطَهُّرِ الْمَطْلُوبَةِ لِلْمُتَوَلِّدِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ.
- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِإِعْلَةٍ "الِاضْطِرَّارِ وَالِاخْتِيَارِ"؛ نَقِيسُ الْحَدَثِ عَلَى "الْقِيَاءِ غَلَبَةً"؛ فَإِذَا كَانَ الْقِيَاءُ غَلَبَةً (وَهُوَ طَاهِرٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ) لَا يُبْطَلُ لِعَدَمِ كَوْنِهِ حَدَثًا، فَإِنَّ الْحَدَثَ (كَرَيْحٍ أَوْ بَوْلٍ) يُبْطَلُ وَلَوْ غَلَبَهُ، لِأَنَّ الشَّارِعَ رَبَطَ الصَّحَّةَ بِجِسْمٍ مُتَطَهَّرٍ حُكْمًا، وَالْحَدَثُ يُزِيلُ هَذَا الطَّهْرَ الْحُكْمِيَّ يَبْقَى، فَافْتَرَقَا فِي الْأَثَرِ.

وَيُمُشِغِلُ عَنْ فَرَضٍ، وَعَنْ سُنَّةٍ يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ، وَبِزِيَادَةِ أَرْبَعِ كَرَكْعَتَيْنِ فِي الثَّنَائِيَّةِ.

وَيَنْعَمُدُ كَسَجْدَةٍ، أَوْ نَفْحٍ، أَوْ أَكْلٍ، أَوْ شُرْبٍ، أَوْ قِيٍّ، أَوْ كَلَامٍ، وَإِنْ يَكُرِّهُ، أَوْ وَجِبَ لِإِنْقَاذِ أَعْمَى، إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا فَبِكَثِيرِهِ، وَبِسَلَامٍ، وَأَكْلٍ، وَشُرْبٍ، وَفِيهَا إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ انْجَبَرَ

وَهَلِ اخْتِلَافٌ أَوْ لَا لِسَلَامٍ فِي الْأُولَى أَوْ لِلْجَمْعِ؟ تَأْوِيلَانِ

وَبِإِنْصِرَافٍ لِحَدَثٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ نَفْيُهُ، كَمَا سَلِمَ شَكٌّ فِي الْإِثْمَامِ ثُمَّ ظَهَرَ الْكَمَالُ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَبِسُجُودِ الْمَسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدِيًّا أَوْ قَبْلِيًّا إِنْ لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً وَإِلَّا سَجَدَ

وَلَوْ تَرَكَ إِمَامَهُ أَوْ لَمْ يُدْرِكْ مُوجِبَهُ وَأَخَّرَ الْبَعْدِيَّ، وَلَا سَهْوَ عَلَى مُؤْتَمِّ حَالَةَ الْقُدُوءِ، وَبِتَرْكِ قَبْلِيِّ عَنْ ثَلَاثِ سُنَنِ وَطَالَ، لَا أَقَلَّ، فَلَا سُجُودَ

وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي صَلَاةٍ وَبَطَلَتْ، فَكَذَا كَرِهَ، وَإِلَّا فَكَبَعُضٍ. فَمِنْ فَرَضٍ إِنْ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ أَوْ رَكَعَ بَطَلَتْ، وَأَتَمَّ النَّفْلَ وَقَطَعَ غَيْرَهُ.

وَتُدْبَ الْإِشْفَاعُ إِنْ عَقَدَ رَكْعَةً وَإِلَّا رَجَعَ بِلا سَلامٍ^(٨٢)، وَمِنْ نَفْلٍ فِي فَرَضٍ
تَمَادَى كَفَى نَفْلٍ إِنْ أَطَالَهَا أَوْ رَكَعَ^(٨٣)

(٨٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ مَنْ ذَكَرَ فَائِتَةً فِي حَاضِرَةٍ (الْإِشْفَاعُ أَوْ الْقَطْعُ)

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَتُدْبَ الْإِشْفَاعُ إِنْ عَقَدَ رَكْعَةً وَإِلَّا رَجَعَ بِلا سَلامٍ"؛
وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا تَذَكَّرَ صَلَاةً فَائِتَةً (يَسِيرَةً) وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ الْحَاضِرَةِ،
فَلَهُ حَالَتَانِ:

١. إِنْ كَانَ قَدْ عَقَدَ رَكْعَةً: أَيِ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى،
فَالْمَنْدُوبُ فِي حَقِّهِ أَنْ يُضِيفَ إِلَيْهَا رَكْعَةً ثَانِيَةً لِتَصِيرَ ثَافِلَةً، ثُمَّ يُسَلِّمُ
وَيَقْضِي الْفَائِتَةَ ثُمَّ يُعِيدُ الْحَاضِرَةَ.
٢. إِنْ لَمْ يَعْقِدْ رَكْعَةً: أَيِ ذَكَرَ قَبْلَ الرُّكُوعِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَ صَلَاتَهُ فَوْرًا
يُرْجِعُ "دُونَ سَلامٍ لِيَبْدَأَ بِالْفَائِتَةِ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْمَالِكِيَّ يُوجِبُ التَّرْتِيبَ بَيْنَ
الْيَسِيرِ مِنَ الْفَوَائِتِ وَالْحَاضِرَةِ. وَلَمَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ الْحَاضِرَةُ قَدْ بَطَلَ فَرَضُهَا
بِمَجَرَّدِ الذِّكْرِ، رَاعَى الشَّرْعُ "حُرْمَةَ الْعَمَلِ؛ فَإِنْ بَلَغَ الْعَمَلُ قَدْرًا يُعْتَدُّ بِهِ (رَكْعَةً)
نُدِبَ إِكْمَالُهُ شَفْعًا لِكَيْلَا يَبْطُلَ الْعَمَلُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَالتَّمَادِي فِيهِ
لَعَوٌّ، فَوَجَبَ الْقَطْعُ لِتَحْصِيلِ الْوَاجِبِ الْأَهَمِّ وَهُوَ التَّرْتِيبُ.

- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ مَعَ الْإِمَامِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ فَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ لْيُعِدِ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ الْإِمَامِ". رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ.
- وَجْهُ الاستدلال: أَنَّ الْأَمْرَ بِإِعَادَةِ الْحَاضِرَةِ بَعْدَ الْفَائِتَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ شَرْطٌ أَوْ وَاجِبٌ يُبْطِلُ مَعَ الذِّكْرِ. أَمَّا الْإِشْفَاعُ فَقَدْ جَاءَ رِعَايَةً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: "وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ"؛ فَمَنْ عَقَدَ رَكْعَةً صَارَ فِعْلُهُ عَمَلًا يُصَانُ عَنْ الْإِبْطَالِ الْمَحْضِ بِتَحْوِيلِهِ إِلَى نَفْلٍ، كَمَا ثَبَتَ فِي رُكُوعِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَلْبِهِ لِلصَّلَاةِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: إِعْمَالُ الْعَمَلِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ؛ فَإِذَا صَلَّى رَكْعَةً كَامِلَةً، فَقَدْ أَتَى بِمَا هِيَ صَلَاتِيَّةٌ مُعْتَبَرَةٌ، فَكَانَ صَرَفُهَا لِلنَّفْلِ (الْإِشْفَاعِ) أَوْلَى مِنْ قَطْعِهَا عَيْنًا، لِأَنَّ النَّفْلَ أَوْسَعُ بَابًا مِنَ الْفَرَضِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتَّبَعُ فَوْجُودُ بَعْضِهِ كَوْجُودُ كُلِّهِ؛ فَعَقْدُ الرُّكْعَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ هُوَ الْمَعْيَارُ فِي "فَوَاتِ التَّدَارُكِ" وَفِي تَحَقُّقِ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا وُجِدَتِ الرُّكْعَةُ وَجِدَتْ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ الَّتِي تَمْنَعُ مِنَ الْخُرُوجِ بِلَا سَلَامٍ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ :لِلْعِلَّةِ " قَلْبُ النِّيَّةِ لِمَصْلَحَةِ شَرْعِيَّةٍ "؛ نَقِيسُ مَنْ ذَكَرَ فَإِنَّهُ بَعْدَ رَكْعَةٍ عَلَى " الْمُصَلِّي وَحْدَهُ إِذَا أُقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ "؛ فَإِذَا كَانَ الْمُتَفَرِّدُ يَقْلِبُ فَرِيضَتَهُ نَفْلًا وَيَشْفَعُهَا بِثَانِيَةٍ لِيَدْخُلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ، فَكَذَلِكَ هُنَا يَقْلِبُهَا نَفْلًا لِيُحْصَلَ "وَاجِبَ التَّرْتِيبِ"، لِاسْتِوَائِهِمَا فِي عِلَّةِ صَرْفِ الْعَمَلِ إِلَى النَّفْلِ لِتَحْصِيلِ فَضِيلَةٍ أَوْ وَاجِبٍ آخَرَ.
- قِيَاسُ الْعَكْسِ :لِلْعِلَّةِ " انْعِقَادُ حُرْمَةِ الصَّلَاةِ بِالرَّكْعَةِ "؛ نَقِيسُ مَنْ لَمْ يَعْقِدْ رَكْعَةً عَلَى مَنْ "عَقَدَهَا"؛ فَمَنْ لَمْ يَعْقِدْ رَكْعَةً لَمْ تَحْصُلْ لَهُ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ الْكَامِلَةِ الَّتِي تَمْنَعُ الْإِنْصِرَافَ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ دَخَلَ فِي عَمَلٍ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِأَرْكَانِهِ بَعْدُ، فَجَازَ لَهُ الْإِنْصِرَافُ "بِلَا سَلَامٍ" كَمَنْ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ فِي أَوَّلِ صَلَاتِهِ.

(^{٨٣}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ التَّمَادِي عِنْدَ ذِكْرِ النَّفْلِ فِي الْفَرْضِ وَعَكْسِهِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ " وَمِنْ نَفْلٍ فِي فَرْضٍ تَمَادَى كَفِي نَفْلٍ إِنْ أَطَالَهَا أَوْ رَكَعٌ "؛ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَتَنَاوَلُ صُورَتَيْنِ مِنْ صُورِ نِسْيَانِ التَّرْتِيبِ أَوْ تَذَكُّرِ صَلَاةٍ أُخْرَى:

١. ذِكْرُ نَفْلٍ (مُؤَكَّدٍ) وَهُوَ فِي فَرْضٍ :إِذَا شَرَعَ فِي الْفَرِيضَةِ (كَصَلَاةِ الصُّبْحِ) ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ النَّفْلَ الْمُؤَكَّدَ التَّابِعَ لَهَا (كَرَغِيْبَةِ الْفَجْرِ)، فَإِنَّهُ يَتِمَادَى فِي فَرِيضَتِهِ وَلَا يَقْطَعُهَا، لِأَنَّ الْفَرْضَ أَعْلَى رُتْبَةً.
٢. ذِكْرُ فَرْضٍ وَهُوَ فِي نَفْلٍ :إِذَا كَانَ يُصَلِّي نَفْلًا ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّ عَلَيْهِ فَرِيضَةً، فَالْأَصْلُ أَنَّهُ يَقْطَعُ النَّفْلَ، لَكِنَّهُ يَتِمَادَى فِي النَّفْلِ إِذَا أَطَالَهَا (أَيَّ قَارَبَ

الْفَرَاعُ مِنْهَا) أَوْ رَكَعٌ (عَقَدَ رُكْعَةً)، فَيُكْمِلُهَا رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ لِكَيْلَا يَبْطُلَ عَمَلُهُ.

وَالنَّظَرُ الْفُقْهِيُّ فِي هَذَا التَّمَادِي أَنَّ الشَّرْعَ يُعْظَمُ جَانِبَ الْفَرَائِضِ؛ فَلَا تُقْطَعُ الْفَرِيضَةُ لِأَجْلِ سُنَّةٍ عَمَلًا بِقَاعِدَةٍ تُقَدِّمُ الْأَهَمَّ، بَيْنَمَا يُدَبُّ إِكْمَالُ النَّفْلِ إِذَا انْعَقَدَ رُكْنُهُ رِعَايَةً لِحُرْمَةِ الصَّلَاةِ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا، لِأَنَّ الرُّكْعَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تُجْزَى، فَلَزِمَ الْإِشْفَاعُ لِتَصِيرِ صَلَاةٍ صَحِيحَةٍ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ". رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ قَدَّمَ حَقَّ الْفَرِيضَةِ عَلَى النَّفْلِ عِنْدَ الْجَمَاعِ. فَمَنْ كَانَ فِي فَرِيضَةٍ وَتَذَكَّرَ نَفْلًا، فَالْأَوْلَى بِهِ التَّمَادِي لِأَنَّ حَقَّ الْمَكْتُوبَةِ أَكْذَرُ. وَأَمَّا التَّمَادِي فِي النَّفْلِ إِذَا رَكَعَ، فَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَطْلَانِ الْعَمَلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ إِذَا وُجِدَ مَخْرَجٌ لِإِتِمَامِهِ، فَالرُّكْعَةُ تَقْتَضِي أُخْرَى لِيَكُونَ صَلَاةً.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفُقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الْفَرَضُ لَا يُقْطَعُ لِلْسُنَّةِ؛ وَهِيَ سَنَدُ التَّمَادِي فِي الْفَرَضِ عِنْدَ ذِكْرِ الثَّغْلِ، لِأَنَّ الْقَطْعَ لِأَجْلِ مَا هُوَ دُونَهُ رُتَبَةً يُعَدُّ نَقْضًا لِلْعَزِيمَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِغَيْرِ مُسَوِّغٍ، فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِ وَجُوبِ الْإِثْمَامِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا انْعَقَدَ لَزِمَ إِكْمَالُهُ؛ فَالْمُتَنَفَّلُ إِذَا رَكَعَ فَقَدْ "عَقَدَ" الرُّكْعَةَ، وَالصَّلَاةُ رُكْعَةً وَاحِدَةً لَا تَصِحُّ، فَصَارَ إِكْمَالُهَا رُكْعَتَيْنِ هُوَ الْوَسِيلَةُ لِتَصْحِيحِ مَا مَضَى دُونَ تَعْطِيلِ حَقِّ الْفَرِيضَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، لِأَنَّ الْيَسِيرَ (الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ) مَغْفُورٌ لِتَصْحِيحِ الْعَمَلِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلْعَلِّ "حُرْمَةِ الدُّخُولِ فِي الْعِبَادَةِ"؛ نَقِيسُ التَّمَادِي فِي الثَّغْلِ عِنْدَ ذِكْرِ الْفَرَضِ عَلَى "الْمُنْفَرِدِ إِذَا أُقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ"؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُنْفَرِدَ نَدَبَ لَهُ الشَّرْعُ أَنْ يَشْفَعَ رُكْعَتُهُ إِذَا رَكَعَ ثُمَّ يَقْطَعُ لِيُحْصَلَ الْفَضِيلَةُ الْأَعْلَى (الْجَمَاعَةُ)، فَكَذَلِكَ الْمُتَنَفَّلُ يَشْفَعُ رُكْعَتُهُ لِيُحْصَلَ الْوَاجِبُ الْأَعْلَى (الْفَرِيضَةُ)، لِاسْتَوَائِهِمَا فِي عِلَّةٍ "صَيَانَةِ جُزْءِ الصَّلَاةِ مِنَ الْإِلْعَاءِ".
- قِيَاسُ الْعَكْسِ: لِإِلْعَلِّ "قُوَّةَ الْإِلْزَامِ الشَّرْعِيِّ"؛ نَقِيسُ ذِكْرَ الْفَرَضِ فِي الْفَرَضِ عَلَى "ذِكْرِ الثَّغْلِ فِي الْفَرَضِ"؛ فَإِذَا كَانَ ذِكْرُ فَرَضٍ فَائِتٍ فِي فَرَضٍ حَاضِرٍ يُوجِبُ الْقَطْعَ (إِنْ لَمْ يَعْقَدْ رُكْعَةً) لَوْجُوبِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْفَرَائِضِ، فَإِنَّ ذِكْرَ الثَّغْلِ لَا يُوجِبُ الْقَطْعَ أَبَدًا، لِأَنَّ تَرْتِيبَ الثَّغْلِ مَعَ الْفَرَضِ لَيْسَ بِقُوَّةٍ تَرْتِيبِ الْفَرَائِضِ مَعَ بَعْضِهَا، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الْإِضْطِرَّارِ إِلَى الْقَطْعِ.

وَهَلْ يَتَعَمَّدُ تَرْكُ سُنَّةٍ، أَوْ لَا وَلَا سُجُودٌ؟ خِلَافٌ^(٨٤)

(٨٤) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ تَعَمُّدِ تَرْكِ السُّنَّةِ (مَعَ تَرْجِيحِ عَدَمِ الْبُطْلَانِ)

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَهَلْ يَتَعَمَّدُ تَرْكُ سُنَّةٍ، أَوْ لَا وَلَا سُجُودٌ؟ خِلَافٌ"؛ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ كُبْرَى فِي أَثَرِ الْعَمْدِ فِيمَا دُونَ الْفَرَائِضِ. وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُحَقِّقِينَ هُوَ عَدَمُ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ يَتَعَمَّدُ تَرْكُ السُّنَّةِ، مَعَ حُصُولِ الْإِسَاءَةِ، وَأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ لِتَرْكِهَا سُجُودٌ.

أَوَّلًا: عَرْضُ الْأَقْوَالِ وَتَوْجِيهِ الشَّهِيرِ

يَنْقَسِمُ الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى طَرِيقَتَيْنِ:

الْوَضْعُ الْفَقْهِيُّ وَالتَّقْدُّ: عَدَمُ الْبُطْلَانِ (الرَّاجِحُ)
هُوَ الرَّاجِحُ لِاتِّفَاقِ إِمَامِ الْمَذْهَبِ وَتَلْمِيذِهِ، وَلِمُؤَافَقَتِهِ لِأَصُولِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَاهِيَّاتِ.

الثَّانِي: الْقَوْلُ بِالْبُطْلَانِ لِابْنِ كِنَانَةَ، وَشَهْرَهُ ابْنُ رُشْدٍ وَاللَّخْمِيُّ. ضَعَفَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَشَنَعَ عَلَيْهِ الْقُرْطُبِيُّ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حِظٌّ مِنَ النَّظَرِ

مُكْتَنَةً فَقْهِيَّةً: قَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَشْنِيعِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْبُطْلَانِ: "لَوْ قُلْنَا بِالْبُطْلَانِ لَمَا بَقِيَ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالْفَرَضِ فَرْقٌ"؛ إِذْ حَقِيقَةُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا تَتَجَلَّى فِي أَنَّ تَرْكَ الْأَوَّلِ عَمْدٌ لَا يَهْدِمُ أَصْلَ الْعِبَادَةِ بخِلَافِ الثَّانِي.

ثَانِيًا: الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي سَأَلَ عَنْ الْفَرَائِضِ، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: "لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّلَاةَ تَتَعَقَّدُ وَتَصِحُّ بِالْإِثْنَانِ بِالْمَفْرُوضَاتِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا مِنَ السُّنَنِ يَدْخُلُ فِي بَابِ التَّطَوُّعِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ. فَلَوْ كَانَ تَعَمُّدُ تَرْكِ السُّنَّةِ مُبْطِلًا، لَصَارَتْ تِلْكَ السُّنَّةُ فَرَضًا فِي حَقِّ الصَّحَّةِ، وَهَذَا يُخَالِفُ حَصَرَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْوَاجِبَاتِ الْمُجْزِئَةِ.

ثَالِيًا: الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقَوَاعِدِ

١. قَاعِدَةُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَاهِيَّاتِ: السُّنَّةُ شُرِعَتْ لِتَكْمِيلِ الْفَرِيضَةِ وَتَرْزِيئِهَا، لَا لِتَكُونَ جُزْءًا مِنْ حَقِيقَتِهَا الَّتِي لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهَا. فَالْقَوْلُ بِبُطْلَانِ الصَّلَاةِ لِتَرْكِهَا يَرْفَعُ السُّنَّةَ عَنْ مَرْتَبَتِهَا وَيُصِيرُهَا رُكْنًا، وَهَذَا قَلْبٌ لِلْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهَا مَذَاهِبُ الْفُقَهَاءِ.

٢. قَاعِدَةُ أَنَّ الْعَمْدَ لَا يُجْبَرُ: سُجُودُ السَّهْوِ شُرِعَ لِجَبْرِ الْحَلَلِ النَّاتِجِ عَنْ النَّسْيَانِ، وَالْعَمْدُ فِعْلٌ قَصْدِيٌّ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْجَبَرُ؛ لِأَنَّ الْجَبَرَ يَفْتَقِرُ إِلَى عُذْرٍ سَابِقٍ. فَلَمَّا انْتَفَى السُّجُودُ فِي الْعَمْدِ، بَقِيَتِ الصَّلَاةُ عَلَى أَصْلِ صِحَّتِهَا مَعَ فَقْدِ فَضِيلَتِهَا تِلْكَ السُّنَّةِ، لِأَنَّ عَدَمَ السُّجُودِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ مِنَ الْأَرْكَانِ الَّتِي يُرْجَعُ إِلَيْهَا.

وَيَتْرَكُ رُكْنَ فَطَالَ، كَشَرَطٍ^(٨٥) ، وَتَدَارَكَهُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ. وَلَمْ يَعْقِدْ رُكُوعاً وَهُوَ رَفَعَ رَأْسَ^(٨٦)

٣. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ كَانَ تَعَمُّدُ تَرْكِ السُّنَّةِ (كَالسُّورَةِ) مُبْطِلاً، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ سَهْوُهَا مُوجِباً لِلْإِعَادَةِ كَالرُّكُوعِ؛ وَلَمَّا اتَّفَقَ الْجَمِيعُ أَنَّ سَهْوَهَا يُجْبِرُ بِالسُّجُودِ فَقَطْ، عُلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ شَرْطاً فِي الْوُجُودِ، فَالْتَحَقَ عَمْدُهَا بِالتَّقْصِيرِ الْمَوْجِبِ لِلْإِسَاءَةِ لَا لِلْهَدْمِ.

خُلَاصَةُ التَّحْقِيقِ فِي الْمَسْأَلَةِ

١. الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ: تَعَمُّدُ تَرْكِ السُّنَّةِ مَمْنُوعٌ وَيُعَدُّ إِسَاءَةً لِمُخَالَفَةِ الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ.

٢. الْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ: الصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ مَسْقُطَةٌ لِلْقَضَاءِ عَلَى الرَّاحِجِ (قَوْلُ مَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ).

٣. سُجُودُ السَّهْوِ: لَا سُجُودَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ سُنَّةٌ لِلْجَبْرِ، وَالْجَبْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا كَانَ سَبَبُهُ النَّسْيَانُ، وَالْعَمْدُ لَا يُجْبِرُ بِالسُّجُودِ.

(^{٨٥}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِتَرْكِ الرُّكْنِ (عِنْدَ الطُّوْلِ) وَيَفْقَدِ الشَّرْطِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَيَتْرَكُ رُكْنَ فَطَالَ، كَشَرَطٍ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ فِي حَالَتَيْنِ جَوْهَرِيَّتَيْنِ:

١. تَرَكُ الرُّكْنَ مَعَ طُولِ الزَّمَانِ : إِذَا نَسِيَ الْمُصَلِّي رُكْنَاً (كَسَجْدَةٍ أَوْ رُكُوعٍ) ثُمَّ سَلَّمَ، وَلَمْ يَتَذَكَّرْ إِلَّا بَعْدَ مُرُورِ زَمَنِ طَوِيلٍ عُرْفًا، فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ وَلَا يَنْفَعُ فِيهَا التَّذَارُكُ.

٢. فَقَدْ الشَّرْطُ : أَنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ بِفَقْدِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ صِحَّتِهَا (كَالطَّهَارَةِ أَوْ اسْتِيقْبَالِ الْقِبْلَةِ)، وَشَبَّهَهُ بِتَرْكِ الرُّكْنِ فِي الْبُطْلَانِ، بَلْ هُوَ أَشَدُّ لِأَنَّ الشَّرْطَ يُلَازِمُ الْعِبَادَةَ كُلَّهَا.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ " الْمُسَيِّءِ صَلَاتِهِ "؛ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ " : ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ " قَالَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ عَلَّمَهُ أَرْكَانَ الصَّلَاةِ.

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْتَدِ بِصَلَاةِ الرَّجُلِ حِينَ أَخْلَى بِرُكْنٍ "الطَّمَأْنِينَةِ"، وَأَمَرَهُ بِالِاسْتِئْثَافِ (الْإِعَادَةِ مِنْ جَدِيدٍ) لِأَنَّ الْخَلَلَ كَانَ فِي رُكْنٍ جَوْهَرِيٍّ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الرُّكْنَ إِذَا فُقِدَ، بَطَلَتِ الصَّلَاةُ. أَمَّا تَقْيِيدُ التَّذَارُكِ بَعْدَ السَّلَامِ بِـ "عَدَمِ الطُّوْلِ" فَهُوَ لِأَنَّ الصَّلَاةَ بِالسَّلَامِ وَالطُّوْلِ تَنْفَصِلُ أَجْزَاؤُهَا عُرْفًا، فَلَا يُمَكِّنُ بِنَاءَ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الرُّكْنُ لَا يَسْقُطُ سَهْوًا؛ فَالرُّكْنُ هُوَ جُزْءُ الْمَاهِيَةِ، فَإِذَا انْتَفَى الرُّكْنُ انْتَفَتِ الصَّلَاةُ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا. لَكِنَّ النِّسْيَانَ يُعْتَفَرُ فِيهِ التَّدَارُكُ مَا دَامَ الزَّمَنُ قَرِيبًا، فَإِذَا طَالَ انْقَطَعَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَبَ اسْتِنَافُهَا.
- قَاعِدَةٌ: مَا انْبَنَى عَلَى بَاطِلٍ فَهُوَ بَاطِلٌ؛ فَالشَّرْطُ (كَالطَّهَارَةِ) سَابِقٌ عَلَى الصَّلَاةِ وَمُصَاحِبٌ لَهَا، فَإِذَا انْعَدَمَ الشَّرْطُ بَطَلَ الْمَشْرُوطُ (الصَّلَاةُ) بِالضَّرُورَةِ، لِأَنَّ الشَّرْطَ هُوَ مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةٍ "انْقِطَاعِ هَيْئَةِ الْإِتِّصَالِ"؛ نَقِيسُ تَرْكِ الرُّكْنِ مَعَ الطُّولِ عَلَى "تَرْكِ الرُّكْنِ مَعَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ"؛ فَكَمَا أَنَّ الْبُعْدَ الْمَكَانِيَّ يَقْطَعُ حُكْمَ الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ، فَكَذَلِكَ الْبُعْدُ الزَّمَانِيُّ (الطُّولُ) يَقْطَعُ إِمْكَانِيَّةَ الْجَبْرِ، فَتَصِيرُ الصَّلَاةُ كَأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ، فَيَجِبُ اسْتِنَافُهَا.
- قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ الشَّرْطِ عَلَى الرُّكْنِ فِي جَانِبِ الْإِبْطَالِ؛ بَلِ الشَّرْطُ أَوْلَى، لِأَنَّ الرُّكْنَ يَشْعَلُ جُزْءًا مِنَ الصَّلَاةِ، أَمَّا الشَّرْطُ فَيَشْعَلُ كُلَّ لَحْظَةٍ فِيهَا، فَإِذَا كَانَ نَقْصُ الْجُزْءِ (الرُّكْنِ) مُبْطِلًا عِنْدَ تَعَدُّرِ التَّدَارُكِ، فَإِنَّ نَقْصَ الشَّرْطِ الْمُحِيطِ بِالصَّلَاةِ مُبْطِلٌ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

مَا هُوَ "الطُّولُ" عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ؟ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ الطُّولَ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ، وَقِيلَ هُوَ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَقِيلَ يَجْفَافُ أَعْضَاءُ الْوُضُوءِ فِي الزَّمَنِ الْمُعْتَدِلِ.

(^{٨٦}) إقامة الدليل لمسألة تدارك الركن في الصلاة (قاعدة التدارك)

أشار الشيخ خليل بقوله: "وَتَدَارَكُهُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ. وَلَمْ يَعْقِدْ رُكُوعاً وَهُوَ رَفَعُ رَأْسٍ"؛ وهذا النص يضع الضابط الزمني والمكاني لكيفية إصلاح الركن المنسي أثناء الصلاة. والمعنى: أن من نسي ركناً (كالسجدة مثلاً) فإنه يجب عليه الرجوع للإتيان به ما دام لم يسلم، وما لم يفت أوان التدارك بـ "عقد الركوع" من الركعة الموالية.

أولاً: مفهوم التدارك وعقد الركوع

١. ماهية التدارك: هي العودة إلى الركن المنسي للإتيان به وبما بعده لترتيب الصلاة.

٢. حدُّ الفوات (عقد الركوع): (يرى المالكية أن الركعة الثانية تُعقد وتُلغى ما قبلها إذا انحنى المصلي للركوع ورفع رأسه منه مطمئناً. فإذا رفع رأسه، فقد فات أوان الرجوع لإصلاح نقص الركعة السابقة، وتلغو الركعة الناقصة وتنتقل رتبته إلى الركعة التي هو فيها).

ثانياً: الدليل من السنة الشريفة

- عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث "المسيء صلاته"؛ أن النبي ﷺ كان يصحح للرجل صلاته ركناً ركناً، وأمره بإعادة ما أخطأ فيه.

- وجه الاستدلال: أن الأصل في الصلاة هو الإتيان بالأركان مرتبة. والترتيب ركن في ذاته، فإذا فقد ركن سقط ما بعده من أركان لعدم بنائها على أصل صحيح. والتدارك هو الوسيلة الوحيدة لإعادة الصلاة إلى نظمها الصحيح قبل خروج وقتها (بالسلام أو الفوات).

ثالثاً: الدليل من القواعد الفقهية

- قاعدة: الترتيب في فرائض الصلاة شرط؛ فإذا نسي سجدة من الركعة الأولى، فإن قيامه للثانية وقراءته فيها وقعا في غير محلها (لأن محلها بعد السجدة المنسية)، فإذا تذكر قبل الفوات، وجب إلغاء هذا "اللغو" والعودة للمحل الصحيح تحقيقاً للترتيب الواجب.
- قاعدة: إعمال الكلام (أو الفعل) أولى من إهماله؛ فما دام المصلي لم يعقد الركعة التالية، فالفرصة قائمة لإصلاح الركعة الحالية. فإذا عقدها (برفع الرأس من الركوع)، صار العمل في الثانية أقوى من أن يُهدم لأجل الأولى، فتقوم الثانية مقام الأولى رعايةً لنظم الصلاة.

رابعاً: الدليل من النظر والقياس

- قياس العلة: لعل "انفصال الأجزاء"؛ تُقيس "رفع الرأس من الركوع" على "السلام من الصلاة"؛ فكما أن السلام يقطع الصلاة ويمنع التدارك إذا طال الزمن، فإن رفع الرأس من الركوع في الركعة الموالية يُعدُّ فصلاً

إِلَّا لَتَرَكْ رُكُوعٌ، فَبِالْإِنْجَاءِ كَسِيرٌ وَتَكْبِيرِ عِيدٍ^(٨٧)، وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ^(٨٨)، وَذِكْرٍ بَعْضٍ^(٨٩)، وَإِقَامَةٍ مَغْرِبٍ عَلَيْهِ وَهُوَ بِهَا^(٩٠). وَأَعَادَ تَارَكَ السَّلَامِ الشَّهْدُ^(٩١).

حُكْمِيًّا تَنْتَهِي مَعَهُ حُرْمَةُ الرُّكْعَةِ السَّابِقَةِ وَتَبْدَأُ مَعَهُ رُكْعَةٌ جَدِيدَةٌ مُسْتَقْلَةٌ، فَامْتَنَعَ الرَّجُوعَ لَمَّا قَبْلَهَا.

- قِيَاسُ الشَّبهِ: يُقَيَّسُ الرُّكْعَةُ النَّاخِصَةُ الَّتِي لَمْ تُتْدَارَكَ حَتَّى عُقِدَ رُكُوعٌ مَا بَعْدَهَا عَلَى "الثَّوْبِ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ خَرَقٌ كَبِيرٌ بَعْدَ خِيَاطَةِ جِزْءٍ طَوِيلٍ مِنْهُ"؛ فَإِنَّهُ يُلْغَى الْجِزْءُ الْفَاسِدُ وَيُسْتَأْنَفُ الْعَمَلُ مِنْ حَيْثُ صَحَّ، وَالرُّكُوعُ (رَفْعُ الرَّأْسِ) هُوَ الْغَرِزَةُ الَّتِي تُثَبَّتِ الرُّكْعَةُ الْجَدِيدَةُ وَتَجْعَلُهَا أَصْلًا لَا يُمْكِنُ نَقْضُهُ.

(^{٨٧}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي تَدَارُكِ الرُّكُوعِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "إِلَّا لَتَرَكْ رُكُوعٌ، فَبِالْإِنْجَاءِ كَسِيرٌ وَتَكْبِيرِ عِيدٍ"؛ وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَاعِدَةِ "عُقِدَ الرُّكُوعُ" السَّابِقَةِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ جَمِيعَ الْأَرْكَانِ الْمُنَسِّيَةِ (كَالسَّجْدَةِ وَالسُّورَةِ) يُتْدَارَكُ مَا لَمْ يَرْفَعْ الْمُصَلِّي رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِ الرُّكْعَةِ التَّالِيَةِ، إِلَّا الرُّكُوعُ؛ فَإِنَّ فُرْصَةَ تَدَارُكِهِ تَفُوتُ بِمُجَرَّدِ الْإِنْجَاءِ لِرُكُوعِ الرُّكْعَةِ الَّتِي تَلِيهَا، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ رَفْعُ الرَّأْسِ. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي قِرَاءَةِ السَّرِّ (إِذَا جَهَرَ فِيهَا) وَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ.

أَوَّلًا: النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي تَمْيِيزِ الرُّكُوعِ

الرُّكُوعُ هُوَ "عُمْدَةُ الرُّكْعَةِ" وَبِهِ سُمِّيَتْ، وَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي إِذَا نَسِيَ رُكُوعَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى قَدْ وَصَلَ إِلَى رُكُوعِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فَقَدْ جَاءَ بِـ "مِثْلِ" مَا نَسِيَهُ فِي مَحَلِّهِ؛ فَاعْتَبِرَ مُجَرَّدُ الْإِنْجَاءِ "فَوَاتًا" لِكَيْلَا يَجْتَمِعَ رُكُوعَانِ مَقْصُودَانِ لِرُكْعَتَيْنِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَلِأَنَّ الْإِنْجَاءَ هُوَ الشُّرُوعُ فِي مَقْصِدِ الرُّكْنِ، فَاعْتَفَرَ فِي غَيْرِ الرُّكُوعِ التَّمَادِي إِلَى الرَّفْعِ، وَشَدَّدَ فِي الرُّكُوعِ لِأَهْمِيَّتِهِ.

ثَانِيًا: الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ الرُّكُوعَ فَقَدْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ".
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ عَلَّقَ حُكْمَ إِدْرَاكِ الرُّكْعَةِ "واعتبارها" بِالرُّكُوعِ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الرُّكُوعَ هُوَ الْفَاصِلُ الزَّمَانِيُّ وَالْمَكَانِيُّ بَيْنَ رُكْعَةٍ وَأُخْرَى. فَإِذَا شَرَعَ الْمُصَلِّي فِي انْجِنَاءِ الرُّكُوعِ لِلثَّانِيَةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ "مِيقَاتِ" الرُّكْعَةِ الْجَدِيدَةِ بَيَقِينَ، فَانْطَوَتْ حُرْمَةُ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْأَرْكَانِ الَّتِي تَقَعُ قَبْلَ هَذَا الْمِيقَاتِ (وَهُوَ الرُّكُوعُ الْمَنْسِي).

ثَالِثًا: الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الْمُشَابَهَةُ فِي الصُّورَةِ تَمْنَعُ التَّدَارُكَ؛ فَالْإِنْجَاءُ لِلرُّكُوعِ فِي الثَّانِيَةِ يُشَابَهُ صُورَةَ الرُّكُوعِ الْمَنْسِي فِي الْأُولَى؛ فَلَوْ جَازَ لَهُ الرُّجُوعُ بَعْدَ

الْإِنْجَاءَ لَأَدَى ذَلِكَ إِلَى لَبْسٍ فِي نَظْمِ الصَّلَاةِ، فَجُعِلَ الْإِنْجَاءُ حَدًّا فَاصِلًا
تَنْبِيهًا عَلَى خُطُورَةٍ تَرُكُ هَذَا الرُّكْنَ.

- قَاعِدَةٌ: الْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ؛ الْإِنْجَاءُ هُوَ وَسِيلَةُ الرُّكُوعِ، فَلَمَّا
كَانَ الرُّكُوعُ مَقْصِدًا رَئِيسًا، أُعْطِيَ وَسِيلَتُهُ (الْإِنْجَاءُ) قُوَّةَ الرُّكْنَ فِي مَنَعِ
التَّدَارُكِ، بِخِلَافِ السُّجُودِ فَإِنَّ وَسِيلَتَهُ (الْهُوِيَّ) لَمْ تُجْعَلْ قَاطِعَةً لِأَنَّ
الرُّكُوعَ قَبْلَهَا هُوَ الْأَصْلُ.

رَابِعًا: الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ الرُّكُوعِ الْمُنْسِيَّ عَلَى " تَكْثِيرِ الْعِيدِ " وَالسَّرِّ مَحَلَّ
الْجَهْرِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَّ فِي الْعِيدِ إِذَا نَسِيَ التَّكْثِيرَاتِ وَهَوَى لِلرُّكُوعِ،
لَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي رُكْنٍ مَقْصُودٍ، فَكَذَلِكَ مَنْ نَسِيَ رُكُوعَ الرُّكْعَةِ
السَّابِقَةِ؛ بِمَجَرَّدِ شُرُوعِهِ فِي رُكُوعِ الَّتِي تَلِيهَا (بِالْإِنْجَاءِ) انْقَطَعَ الرِّبَاطُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ، لِاسْتَوَائِهِمَا فِي عِلَّةِ الشُّرُوعِ فِي عِبَادَةِ مَقْصُودَةٍ تَمْنَعُ
الرُّجُوعَ لِمَا دُونَهَا.

- قِيَاسُ الْعَكْسِ: نَقِيسُ الرُّكُوعِ عَلَى " السُّجُودِ "؛ السُّجُودُ يُتَدَارَكُ مَا لَمْ
يَرْفَعْ الرَّأْسَ مِنَ الرُّكُوعِ التَّالِيِ لِأَنَّ السُّجُودَ يَكُونُ بَعْدَ الرُّكُوعِ، أَمَّا
الرُّكُوعُ فَهُوَ الَّذِي يُعْقَدُ الرُّكْعَةُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُتَجَاوَزَ مَحَلُّهُ فِي الثَّانِيَةِ
(وَهُوَ الْإِنْجَاءُ) لِإِصْلَاحِ مَحَلِّهِ فِي الْأُولَى، لِأَنَّهُ سَيُؤَدِّي إِلَى تَدَاخُلِ
الْمَاهِيَّاتِ الْوَاحِدَةِ.

(^{٨٨}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ فَوَاتِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ فِي الصَّلَاةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ "وَسَجْدَةَ تِلَاوَةٍ"؛ وَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا فِي حُكْمِ الْفَوَاتِ بِمَجَرَّدِ الْإِنْجِنَاءِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا قَرَأَ آيَةَ سَجْدَةٍ وَنَسِيَ أَنْ يَسْجُدَهَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ لِلصُّجُودِ مَا دَامَ قَائِمًا، فَإِذَا انْحَنَى لِرُكُوعِ رَكَعَتِهِ الَّتِي هُوَ فِيهَا، فَقَدْ فَاتَتْهُ السَّجْدَةُ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا، وَلَا يَسْجُدُ لَهَا لِلْسَّهْوِ لِأَنَّهَا سُنَّةٌ خَفِيفَةٌ لَا تُجْبَرُ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ بِسُورَةِ النَّحْلِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ نَزَلَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ الْجُمُعَةُ الْقَابِلَةَ قَرَأَ بِهَا، حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ قَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَعَامَلُوا مَعَ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ عَلَى أَنَّهَا "فَضِيلَةٌ" أَوْ سُنَّةٌ مُرْتَبِطَةٌ بِالْقِرَاءَةِ. وَالْقِرَاءَةُ مَحَلُّهَا الْقِيَامُ، فَإِذَا انْتَقَلَ الْمُصَلِّي إِلَى الرُّكُوعِ فَقَدْ دَخَلَ فِي رُكْنٍ جَدِيدٍ لَهُ أَذْكَارُهُ وَهَيْئَتُهُ، فَلَا يَرْجِعُ مِنْ رُكْنٍ مَقْصُودٍ (الرُّكُوعِ) إِلَى سُنَّةٍ تَابِعَةٍ (سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ)، لِأَنَّ الشَّأْنَ فِي الصَّلَاةِ هُوَ الْإِنْتِقَالُ لِلْأَمَامِ لَا الرُّجُوعُ لِلْخَلْفِ لِأَجْلِ غَيْرِ الْفَرَائِضِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

- قاعدة: التابع يسقط بسقوط المتبوع؛ فسجدة التلاوة تابعة للقراءة التي هي في القيام، فإذا انتهت حكم القيام بالشروع في الركوع (الإنحناء)، سقط معه كل ما كان مشروعا فيه مما ليس بركن، فلا يعاد إليه بعد مجاوزة محله.
- قاعدة: الفرض لا يقطع للسنة؛ والإنحناء للركوع هو شروع في ركن فرض، فلا يقطع هذا الشروع ليعود إلى سجدة تلاوة هي سنة عند المالكية، رعاية لتقديم الأهم على المهم.

٣. الدليل من النظر والقياس

- قياس الشبه: نقيس سجدة التلاوة على "تكبير العيد"؛ فكما أن تكبيرات العيد الزائدة تفوت بمجرد الإنحناء للركوع ولا يرجع إليها لأنها سنة في القيام، فكذلك سجدة التلاوة، لاستوائيهما في علة الارتباط بزمان القيام وعدم كونهما من أركان الصلاة الدائية.
- قياس العكس: نقيس سجدة التلاوة على "سجدة الركعة (الركن)"؛ فسجدة الركعة لا تفوت بالإنحناء بل يرجع إليها المصلي حتى يرفع رأسه من الركوع التالي لأنها فريضة، أما سجدة التلاوة فلما كانت نفلا أو سنة، كانت أضعف في المطالبة، فجعل حد فواتها أقرب (وهو الإنحناء)، تفريقاً بين قوة الأركان ويسر السنن.

(^{٨٩}) إقامة الدليل لمسألة بطلان الصلاة بذكر بعض صلاة فائتة

أشار الشيخ خليل بقوله: "وذكر بعض"؛ وهي معطوفة على ما قبلها وذكر فائتة. والمعنى: أن الصلاة الحاضرة تبطل ليس فقط بتذكر صلاة كاملة نسيها المصلي، بل تبطل أيضاً إذا تذكر بعض صلاة (أي ركناً منسياً من صلاة سابقة، كسجدة من صلاة الظهر وهو يصلي العصر). والنظر الفقهي في هذا الإبطال أن بعض الصلاة في حكم كلها؛ فإذا نسي سجدة من الظهر، فإن الظهر لم تتم شرعاً، فهي باقية في ذمته كفائتة، وما دام الترتيب بين السير (القوائت) والحاضرة واجباً، فإن الاشتغال بالحاضرة مع وجود نقص في السابقة يعدّ إخلالاً بهذا الترتيب، فتبطل الحاضرة ليعود المصلي فيصلي السابقة أولاً.

١. الدليل من السنة الشريفة

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "من نسي صلاة فلم يذكرها إلّا وهو مع الإمام، فإذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي، ثم ليعد الصلاة التي صلاها مع الإمام."

• وجه الاستدلال: أن الشارع أوجب الترتيب بين الصلوات. والمعلوم فقهيّاً أن الصلاة التي نسي فيها ركناً (بعض) هي في حكم المنسية بالكلية لأنها لم تبراؤها الذمة بعد. فلما كان نسيان الكل يبطل الحاضرة لأجل الترتيب، كان نسيان البعض الذي يتوقف عليه صحة الصلاة

السَّابِقَةِ مُبْطِلًا لِلْحَاضِرَةِ أَيْضًا، لِاسْتَوَائِهِمَا فِي عِلَّةِ بَقَاءِ شُغْلِ الدِّمَّةِ
بِالسَّابِقِ."

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الْبَعْضُ لَهُ حُكْمُ الْكُلِّ فِي الْعِبَادَاتِ؛ فَالصَّلَاةُ وَحْدَةٌ وَاحِدَةٌ لَا تَتَجَزَّأُ فِي بَرَاءَةِ الدِّمَّةِ؛ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ صَحِيحَةً كَامِلَةً أَوْ بَاطِلَةً. فَذِكْرُ سَجْدَةٍ مَنْسِيَّةٍ يَعْنِي ذِكْرَ صَلَاةٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ إِصْلَاحِهَا عَلَى الْحَاضِرَةِ رِعَايَةً لَشَرْطِ التَّرْتِيبِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ فَإِتِمَامُ الصَّلَاةِ السَّابِقَةِ (الَّتِي نُسِيَ بَعْضُهَا) وَاجِبٌ، وَالتَّرْتِيبُ مَعَ الْحَاضِرَةِ وَاجِبٌ، فَلَا يَتِمُّ هَذَا التَّرْتِيبُ إِلَّا بِقَطْعِ الْحَاضِرَةِ عِنْدَ ذِكْرِ بَعْضِ تِلْكَ السَّابِقَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلْعَلَّةِ "بَقَاءِ شُغْلِ الدِّمَّةِ بِفَرِيضَةٍ سَابِقَةٍ"؛ نَقِيسُ ذِكْرَ بَعْضِ صَلَاةٍ سَابِقَةٍ (كَسَجْدَةٍ) عَلَى "ذِكْرِ صَلَاةٍ كَامِلَةٍ"؛ فَكَمَا أَنَّ ذِكْرَ الظُّهْرِ كَامِلَةً يُوجِبُ قَطْعَ الْعَصْرِ لِتَحْقِيقِ التَّرْتِيبِ، فَكَذَلِكَ ذِكْرُ سَجْدَةٍ مِنَ الظُّهْرِ، لِأَنَّ كُلَّ الْأَمْرَيْنِ يَعْنِي أَنَّ "الظُّهْرَ" لَمْ تُؤَدَّ بَعْدُ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ، فَيَسْتَوِيَانِ فِي إِجَابِ تَقْدِيمِ السَّبْقِ الزَّمَانِيِّ.
- قِيَاسُ الشَّبهِ: نَقِيسُ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَلَى "بَعْضِ الطَّهَارَةِ"؛ فَلَوْ تَذَكَّرَ الْمُصَلِّي وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ أَنَّهُ نَسِيَ مَسْحَ رَأْسِهِ (بَعْضَ الْوُضُوءِ)، بَطَلَتْ

صَلَاتُهُ لِفَقْدِ شَرْطِ الطَّهَارَةِ. فَكَذَلِكَ إِذَا تَذَكَّرَ بَعْضَ صَلَاةٍ سَابِقَةٍ، تَبْطُلُ حَاضِرَتُهُ لِفَقْدِ شَرْطِ التَّرْتِيبِ، لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي عِلَّةٍ أَنَّ "فَقْدَ الْجُزْءِ يُؤَدِّي إِلَى فَقْدِ صِحَّةِ الْكُلِّ".

(٩٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِإِقَامَةِ الْمَغْرِبِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ يَقُولُهُ: "وإِقَامَةُ مَغْرِبٍ عَلَيْهِ وَهُوَ بِهَا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي يَتَلَبَّسُ بِهَا الْمُصَلِّي (كَالْعِشَاءِ مَثَلًا) تَبْطُلُ إِذَا أُقِيمَتِ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ وَهُوَ لَمْ يُصَلِّهَا بَعْدُ. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْإِبْطَالِ يَعُودُ إِلَى أَنَّ الْمَذْهَبَ الْمَالِكِيَّ يُوجِبُ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْمُشْتَرِكَيْنِ (الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ) وَجُوبًا شَرْطِيًّا مَعَ الذِّكْرِ. فَلَمَّا كَانَتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ مَقْصُودَةً لِدَاثِهَا وَوَقْتُهَا ضَيِّقٌ، فَإِنَّ إِقَامَتَهَا فِي الْمَسْجِدِ تُعَدُّ بِمَنْزِلَةِ "التَّذْكِيرِ الْقَطْعِيِّ" بِالْفَائِتَةِ، مِمَّا يُوجِبُ قَطْعَ الْحَالِيَّةِ لِإِدْرَاكِ الْمَغْرِبِ مَعَ الْجَمَاعَةِ تَحْصِيلًا لِفَضِيلَتِي التَّرْتِيبِ وَالْجَمَاعَةِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ مَعَ الْإِمَامِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ فَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ لْيُعِدِ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ الْإِمَامِ."
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ أَمَرَ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ اللَّاحِقَةِ لِأَجْلِ تَرْكِ التَّرْتِيبِ مَعَ السَّابِقَةِ. وَلَمَّا كَانَتْ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ نِدَاءً لِلشُّرُوعِ فِي الْفَرِيضَةِ،

فَإِنَّ وُجُودَ الْمُصَلِّي فِي صَلَاةٍ أُخْرَى حَيِّزٌ يُعَدُّ مُشَاغَلَةً عَنْ فَرْضٍ مُرْتَّبٍ، فَبَطَلَتْ حَالَتُهُ الَّتِي هُوَ فِيهَا لِيَتِمَّكَنَ مِنْ فِعْلِ الْمَغْرِبِ الَّتِي أُقِيمَتْ، رِعَايَةً لِقَوْلِهِ ﷺ: "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ."

٢. الدليل من القواعد الفقهية

- قاعدة: الترتيب بين الحاضرتين شرط مع الذكر؛ فالمغرب والعشاء صلاتان مرتبطتان بالوقت، فإذا أقيمت المغرب والمصلي في العشاء، انهدم شرط عدم الذكر؛ لأن الإقامة لا تدع مجالاً للنسيان، فتبطل العشاء لتحقق شرط الترتيب الذي وجب تقديمه.
- قاعدة: ما ضاق وقته قدم على ما اتسع وقته؛ والمغرب وقتها ضيق عند المالكية، فإذا نودي بإقامتها صارت هي الواجب المتعين فوراً، فبطلت الصلاة التي تراحمها في هذا الوقت الضيق.

٣. الدليل من النظر والقياس

- قياس العلة: لعل "قوة التنبيه على الفائتة"؛ نقيس إقامة المغرب على "ذكر الفائتة"؛ فكما أن المصلي إذا تذكر أنه لم يصل الظهر وهو في العصر بطلت عصره، فكذلك إذا أقيمت المغرب وهو في العشاء، لأن الإقامة سبب للذكر أقوى من خاطر القلب، فالتحقت بالمبطلات لإلحاد العلة في فساد الترتيب.

- قِيَّاسُ الشَّيْءِ: نَقِيسُ الْمَغْرِبِ فِي هَذَا الْمَقَامِ عَلَى " الْجُمُعَةِ "؛ فَلَوْ أَنَّ شَخْصًا يُصَلِّي الظُّهْرَ فَأُقِيمَتِ الْجُمُعَةُ، لَزِمَهُ الْقَطْعُ لِيَدْخُلَ مَعَ الْإِمَامِ لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ هُنَا مُتَعَيِّنَةٌ بِالْوَقْتِ وَالْجَمَاعَةِ، فَكَذَلِكَ الْمَغْرِبُ لِخُصُوصِيَّتِهَا فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ مِنْ حَيْثُ ضَيِقَ الْوَقْتُ وَوُجُوبُ التَّرْتِيبِ.

(٩١) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ إِعَادَةِ الشَّهْدِ لِمَنْ نَسِيَ السَّلَامَ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَأَعَادَ تَارَكَ السَّلَامَ الشَّهْدَ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ وَنَسِيَ رُكْنَ "السَّلَامِ" ثُمَّ ذَكَرَهُ بَعْدَ فِتْرَةٍ قَصِيرَةٍ (مَا لَمْ يَطُلِ الزَّمَنُ عُرْفًا)، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَجْلِسَ وَيُعِيدَ الشَّهْدَ (أَوْ مِقْدَارًا مِنْهُ) ثُمَّ يُسَلِّمَ. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذِهِ الْإِعَادَةِ أَنَّ السَّلَامَ هُوَ التَّحْلِيلُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَقَدْ شَرَعَهُ الشَّارِعُ عَقِبَ جُلُوسٍ وَذَكَرٍ مَخْصُوصٍ (الشَّهْدِ)، فَلَمَّا وَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَ آخِرِ جُزْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَبَيْنَ السَّلَامِ بِسَبَبِ النِّسْيَانِ، انْقَطَعَتِ الْمَوَالَاةُ الْمَطْلُوبَةُ، فَوَجَبَ إِعَادَةُ الشَّهْدِ لِيَقَعَ السَّلَامُ مُتَّصِلًا بِأَذْكَارِ الصَّلَاةِ كَمَا هِيَ السُّنَّةُ الرَّائِبَةُ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ".
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ السَّلَامَ هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يَنْقُلُ الْمُصَلِّيَ مِنْ حَالَةِ الْإِحْرَامِ إِلَى حَالَةِ الْإِحْلَالِ. وَهَذَا الْمُحَلُّ "يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى هَيْئَةٍ

الصَّلَاةُ الْآخِرَةُ. فَلَمَّا نَسِيَهُ الْمُصَلِّي وَقَامَ أَوْ تَحَرَّكَ، صَارَ السَّلَامُ مَبْثُورًا
عَنْ سِيَاقِ الْعِبَادَةِ، فَأُمِرَ بِإِعَادَةِ التَّشَهُّدِ لِيَسْتَحْضِرَ هَيْئَةَ الْخُرُوجِ
الصَّحِيحَةَ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، حَيْثُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ سَلَّمَ إِلَّا
عَقِبَ جُلُوسٍ وَتَشَهُّدٍ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ؛ فَالْجُلُوسُ وَالتَّشَهُّدُ هِيَ "وَسَائِلُ"
وَمُقَدِّمَاتُ لِرُكْنِ السَّلَامِ الْمَقْصُودِ لِلْخُرُوجِ. فَإِذَا فَاتَ الْمَقْصِدُ (السَّلَامُ)
فِي مَحَلِّهِ، لَزِمَ إِعَادَةُ وَسِيلَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ حَتَّى يَقَعَ الرُّكْنُ فِي صُورَتِهِ
الشَّرْعِيَّةِ الْكَامِلَةِ.
- قَاعِدَةٌ: كُلُّ رُكْنٍ لَا يُعْتَدُّ بِهِ إِلَّا إِذَا وَقَعَ فِي مَحَلِّهِ؛ وَمَحَلُّ السَّلَامِ هُوَ
الِاتِّصَالُ بِآخِرِ الصَّلَاةِ بِلَا فَاصِلٍ أَجْنَبِيٍّ. فَلَمَّا حَصَلَ الْفَاصِلُ بِالنِّسْيَانِ،
صَارَ إِعَادَةُ التَّشَهُّدِ تَرْمِيمًا لِهَذَا الْمَحَلِّ لِيَعُودَ صَالِحًا لِلِاسْتِقْبَالِ رُكْنِ
السَّلَامِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِعْلَالِ "رِعَايَةِ نَظْمِ الْعِبَادَةِ عِنْدَ التَّدَارُكِ"؛ نَقِيسُ نِسْيَانِ السَّلَامِ
عَلَى "نِسْيَانِ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ"؛ فَكَمَا أَنَّ مَنْ نَسِيَ سَجْدَةً ثُمَّ ذَكَرَهَا بَعْدَ
السَّلَامِ، يَرْجِعُ فَيَسْجُدُ ثُمَّ يُعِيدُ التَّشَهُّدَ ثُمَّ يُسَلِّمُ لِيَقَعَ السَّلَامُ بَعْدَ جُلُوسٍ
صَحِيحٍ، فَكَذَلِكَ نَاسِيَ السَّلَامِ ابْتِدَاءً، يَرْجِعُ لِلْجُلُوسِ وَالتَّشَهُّدِ لِيَكُونَ

وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ^(٩٢) وَرَجَعَ تَارِكُ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُفَارِقِ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ، وَلَا سُجُودَ وَإِلَّا فَلَا، وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَجَعَ^(٩٣).

خُرُوجُهُ مِنَ الصَّلَاةِ مُنْتَظِمًا بَعْدَ ذِكْرِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ وَجُوبِ اتِّصَالِ السَّلَامِ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ.

• قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ التَّشْهَدِ هُنَا عَلَى "تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ عِنْدَ الْإِسْتِنَافِ"؛ فَمَا لَا يَتِمُّ الرُّكْنُ الْأَخِيرُ إِلَّا بِهِ يَأْخُذُ حُكْمُهُ فِي الْوُجُوبِ عِنْدَ التَّدَارُكِ. فَالْتَّحَقَ التَّشْهَدُ بِالسَّلَامِ لِأَنَّهُ صَارَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ خُصُوصًا لِإِزَالَةِ أَثَرِ الْفَصْلِ النَّاتِجِ عَنِ السَّهْوِ.

(٩٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ السُّجُودِ لِلانْحِرَافِ عَنِ الْقِبْلَةِ نِسْيَاءً

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا نَسِيَ رُكْنَ (كَالسَّلَامِ أَوْ سَجْدَةً) ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُ أَتَمَّ صَلَاتَهُ فَانْحَرَفَ بِجَسَدِهِ عَنِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ، فَرَجَعَ لِيُكْمِلَ مَا فَاتَهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَ السَّلَامِ (سُجُودًا بَعْدِيًّا). (وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا السُّجُودِ أَنَّ الْإِنْحِرَافَ عَنِ الْقِبْلَةِ يُعَدُّ فِعْلًا أَجْنَبِيًّا عَنِ الصَّلَاةِ وَزِيَادَةٌ فِيهَا وَقَعَتْ سَهْوًا، وَيَمَّا أَنَّ الْمُصَلِّيَ يُعْتَبَرُ فَقْهًا دَاخِلَ الصَّلَاةِ مَا لَمْ يُكْمِلْ أَرْكَانَهَا، فَإِنَّ تِلْكَ الزِّيَادَةَ (الْإِنْحِرَافَ) تَفْتَقِرُ إِلَى جَبْرِ بِالسُّجُودِ بَعْدَ تَمَامِ الْبِنَاءِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانُ.

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سَلَّمَ سَهْوًا قَبْلَ التَّمَامِ، انْصَرَفَ عَنْ مَقَامِهِ وَاتَّكَأَ عَلَى الْخَشَبَةِ، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ بِالضَّرُورَةِ انْجِرَافًا عَنِ الْقِبْلَةِ. وَمَعَ ذَلِكَ، لَمَّا ذَكَرَهُ ذُو الْيَدَيْنِ، بَنَى ﷺ عَلَى صَلَاتِهِ ثُمَّ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ. فَذَلِكَ فِعْلُهُ ﷺ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ وَالْانْجِرَافَ الَّذِي يَقَعُ بَيْنَ السَّلَامِ السَّهْوِيِّ وَبَيْنَ تَمَامِ الصَّلَاةِ لَا يُبْطِلُهَا، بَلْ يُوجِبُ السُّجُودَ لِلْجَبْرِ، لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِعْلِيَّةٌ وَقَعَتْ فِي حَالِ نِسْيَانٍ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: كُلُّ زِيَادَةٍ فِعْلِيَّةٍ سَهْوِيَّةٍ تُجْبَرُ بِالسُّجُودِ الْبَعْدِيِّ؛ فَالْانْجِرَافُ عَنِ الْقِبْلَةِ هُوَ فِعْلٌ رَائِدٌ لَيْسَ مِنْ مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ، وَبِمَا أَنَّ ذِمَّةَ الْمُصَلِّي لَمْ تَبْرَأْ بَعْدَ لِنَقْصِ رُكْنٍ، فَإِنَّ هَذَا الْفِعْلَ يُلْحَقُ بِالصَّلَاةِ حُكْمًا وَيُطَالَبُ بِجَبْرِهِ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ.
- قَاعِدَةٌ: الْإِسْتِصْحَابُ الْحُكْمِيُّ؛ فَالْمُصَلِّي نَسِيَ السَّلَامَ، فَهُوَ مُسْتِصْحَبٌ لِحُكْمِ الصَّلَاةِ وَإِنْ ظَنَّ الْخُرُوجَ. وَمَا دَامَ فِي حُكْمِ الْمُصَلِّي، فَإِنَّ تَرْكَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ يَعُودُ نَقْصًا فِي الصِّفَةِ وَزِيَادَةً فِي الْحَرَكَةِ، فَوَجَبَ السُّجُودُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلْعَلِّ "كَوْنُ الْفِعْلِ لَيْسَ مِنْ حِنْسِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ"؛ نَقِيسُ الْإِنْحِرَافِ عَنِ الْقِبْلَةِ بَعْدَ السَّلَامِ السَّهْوِيُّ عَلَى "الْكَلَامِ الْيَسِيرِ لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ"؛ فَكَمَا أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ يَسِيرًا سَهْوًا لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَيَسْجُدُ بَعْدِيًّا لِأَنَّهُ زَادَ قَوْلًا، فَكَذَلِكَ مَنْ انْحَرَفَ سَجَدَ بَعْدِيًّا لِأَنَّهُ زَادَ فِعْلًا، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةِ الزِّيَادَةِ الْمَعْفُو عَنْهَا مَعَ وُجُوبِ الْجَبْرِ.
- قِيَاسُ الشَّبهِ: نَقِيسُ الْإِنْحِرَافِ هُنَا عَلَى "الْمَشْيِ الْيَسِيرِ" فِي الصَّلَاةِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَوْ مَشَى خُطَوَاتِ يَسِيرَةٍ سَهْوًا جَبَرَهَا بِالسُّجُودِ الْبَعْدِيِّ، فَكَذَلِكَ الْإِنْحِرَافُ هُوَ تَبْدِيلٌ لِلْجِهَةِ بَدْنِيًّا، فَالْتَّحَقَ بِحُكْمِ الزِّيَادَةِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَبْلُغُ حَدَّ التَّلَاعُبِ الْمُبْطِلِ.

(٩٣) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الرُّجُوعِ لِلْجُلُوسِ الْأَوَّلِ بَعْدَ السَّهْوِ عَنْهُ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ يَقُولُهُ: "وَرَجَعَ تَارِكُ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُفَارِقِ الْأَرْضَ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ، وَلَا سُجُودَ وَلَا فَلَ، وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَجَعَ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ نَسِيَ الشَّهْدَ الْأَوَّلَ وَهَمَّ بِالْقِيَامِ، فَلَهُ حَالَتَانِ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ فِي الْحُكْمِ بِنَاءً عَلَى مَدَى الْإِنْفِصَالِ عَنِ الْأَرْضِ. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ أَنَّ الْجُلُوسَ الْأَوَّلَ سُنَّةٌ، وَالْقِيَامَ لِلرُّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ فَرِيضَةٌ؛ فَإِذَا لَمْ يَنْفَصِلِ الْمُصَلِّي عَنِ الْأَرْضِ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ، فَهُوَ حُكْمًا لَمْ يُعَادِرِ الْجُلُوسَ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ وَلَا سُجُودٌ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ لَمْ تَنْفَصِلْ. أَمَّا إِذَا انْفَصَلَ، فَقَدْ دَخَلَ فِي التَّلَبُّسِ بِالْفَرِيضَةِ، فَيَكْرَهُ لَهُ الرُّجُوعُ لِلْسُنَّةِ، لَكِنْ لَوْ رَجَعَ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ رَجَعَ لِأَمْرِ مَشْرُوعٍ فِي الْجُمْلَةِ.

١. الدليل من السنة الشريفة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا اسْتَمَّ قَائِمًا (أَيَّ فَارَقَتْ رُكْبَتَاهُ وَيَدَاهُ الْأَرْضَ) لَمْ يَرْجِعْ، بَلْ تَمَادَى فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ جَبَرَ ذَلِكَ بِسُجُودِ السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ. فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِمَامَ أَوْ "مُفَارَقَةَ الْأَرْضِ" هِيَ الْحَدُّ الْفَاصِلُ الَّذِي يَمْنَعُ مِنَ الرَّجُوعِ الْوَاجِبِ إِلَى الرَّجُوعِ الْمَمْنُوعِ أَوْ الْمَكْرُوهِ، صِيَانَةً لِلْفَرِيضَةِ (الْقِيَامِ) عَنْ نَقْضِهَا لِأَجْلِ السُّنَّةِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

- قَاعِدَةٌ: مَا قَارَبَ الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمُهُ؛ فَالْمُصَلِّي الَّذِي لَمْ يُفَارِقْ رُكْبَتَاهُ وَيَدَاهُ الْأَرْضَ "مُقَارِبٌ لِلْجُلُوسِ"، فَأُعْطِيَ حُكْمَ الْجَالِسِ فِي وُجُوبِ الْإِثْبَانِ بِالشَّهْدِ وَعَدَمِ وُجُوبِ السُّجُودِ لِلْخَلَلِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحَرَكَةَ الْبَسِيطَةَ تُعَدُّ تَهْيُؤًا لَا زِيَادَةً.
- قَاعِدَةٌ: لَا يُنْقَضُ الْفَرَضُ لِلْسُّنَّةِ؛ وَهِيَ سَدُّ قَوْلِهِ "وَلَا فَلَا" (أَيَّ لَا يَرْجِعُ إِذَا فَارَقَ الْأَرْضَ)؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي فَرَضِ الْقِيَامِ، وَالسُّنَّةُ (الشَّهْدُ) لَا تَقْوَى عَلَى هَذِهِ مَا تَلَبَّسَ بِهِ مِنَ الرُّكْنِ.

وَلَوْ اسْتَقَلَّ وَتَبِعَهُ مَأْمُومُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ كَفَّلَ لَمْ يَعْقِدْ ثَالِثَةً، وَإِلَّا كَمَلَ أَرْبَعًا وَفِي
الْحَامِسَةِ مُطْلَقًا. وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا^(٩٤)

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ "قُوَّةِ الْإِصْصَالِ بِمَحَلِّ الرُّكْنِ"؛ نَقِيسُ مَنْ هَمَّ بِالْقِيَامِ وَلَمْ يُفَارِقِ الْأَرْضَ عَلَى "الْمُصَلِّي إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ يَسِيرًا ثُمَّ عَادَ"؛ فَكَمَا أَنَّ الرَّفْعَ الْيَسِيرَ الَّذِي لَا يَنْفَصِلُ بِهِ عَنِ الْهَيْئَةِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ زِيَادَةً، فَكَذَلِكَ الْقِيَامُ الَّذِي لَمْ تُفَارِقْ فِيهِ الرُّكْبَتَانِ الْأَرْضَ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ أَنَّ "الْحَرَكَةَ فِي نِطَاقِ الْحَيِّزِ الْوَاحِدِ لَا تُبَدِّلُ الْحُكْمَ".
- قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ رُجُوعٍ مَنْ فَارَقَ الْأَرْضَ (عَلَى الْقَوْلِ بَعْدَ الْبُطْلَانِ) عَلَى "رُجُوعٍ مَنْ تَرَكَ رُكْنًا"؛ فَإِذَا كَانَ الرُّجُوعُ لِلرُّكْنِ وَاجِبًا وَمُصْلِحًا لِلصَّلَاةِ، فَإِنَّ الرُّجُوعَ لِلسُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْأَرْضِ لَيْسَ أَجْنَبِيًّا مَحْضًا، بَلْ هُوَ طَلَبٌ لِإِكْمَالِ هَيْئَةِ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَقَوْ هَذَا الْفِعْلُ عَلَى إِبْطَالِ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْأَوَّلَى.

(٩٤) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الرُّجُوعِ مِنَ الرَّكْعَةِ الزَّائِدَةِ فِي الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَلَوْ اسْتَقَلَّ وَتَبِعَهُ مَأْمُومُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ كَفَّلَ لَمْ يَعْقِدْ ثَالِثَةً، وَإِلَّا كَمَلَ أَرْبَعًا وَفِي الْحَامِسَةِ مُطْلَقًا. وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا"؛ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُرْتَّبُ أَحْكَامُ الْقِيَامِ لِزِيَادَةٍ، وَتُفَرَّقُ بَيْنَ الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ.

أولاً: تصوير المسألة

١. في الفريضة: إِذَا قَامَ الْإِمَامُ لِرَكْعَةٍ خَامِسَةٍ سَهْوًا، وَجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ فَوْرَ تَذْكُرِهِ حَتَّى لَوْ " اسْتَقَلَّ قَائِمًا"، وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ لِلزِّيَادَةِ. وَإِذَا تَبِعَهُ الْمَأْمُومُ (ظَانًّا أَنَّ عَلَى الْإِمَامِ نَقْصًا) صَحَّتْ صَلَاتُهُمَا جَمِيعًا.
٢. فِي النَّافِلَةِ (الرَّكْعَةُ الثَّالِثَةُ):
 - إِنْ لَمْ يَكُنْ عَقَدَ الثَّالِثَةَ (بِالرُّكُوعِ وَرَفْعِ الرَّأْسِ): رَجَعَ لِلْجُلُوسِ وَسَجَدَ بَعْدِيًّا.
 - إِنْ عَقَدَ الثَّالِثَةَ: كَمَلَ أَرْبَعًا لِتَصِيرَ شَفْعًا، وَسَجَدَ قَبْلِيًّا (لِاجْتِمَاعِ زِيَادَةِ الْقِيَامِ وَنَقْصِ السَّلَامِ مِنْ رَكْعَتَيْنِ).
٣. فِي النَّافِلَةِ (الرَّكْعَةُ الْخَامِسَةُ): (يَرْجِعُ مُطْلَقًا (عَقَدَ أَمْ لَمْ يَعْقِدْ) لِأَنَّ النَّفْلَ لَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعٍ، وَيَسْجُدُ قَبْلِيًّا).

ثانيًا: الدليل من السنة الشريفة

- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ." رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ).
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا عَلِمَ بِالزِّيَادَةِ لَمْ يَعْتَدِ بِهَا رَكْعَةً شَرْعِيَّةً بَلْ جَبَرَهَا بِالسُّجُودِ الْبَعْدِيِّ. وَفِي مَذْهَبِ مَالِكٍ، الْوَاجِبُ هُوَ الرُّجُوعُ

لِمَحْضِ الزِّيَادَةِ إِذَا دُكِرَتْ لِأَنَّ الْخَامِسَةَ لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلصَّلَاةِ، فَالرُّجُوعُ إِلَى الْيَقِينِ "الْأَرْبَعِ" وَاجِبٌ.

ثَالِثًا: الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الْفَرَضُ لَا يُزَادُ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَالْخَامِسَةُ لَيْسَتْ مِنَ الظُّهْرِ، فَوَجِبَ هَدْمُهَا بِالرُّجُوعِ بِمُجَرَّدِ الذِّكْرِ لِتَبْقَى الصَّلَاةُ عَلَى حَدِّهَا الشَّرْعِيِّ.
- قَاعِدَةٌ: التَّنْفُلُ بِمَثْنَى مَثْنَى؛ وَهِيَ سَنَدُ التَّفْرِيقِ فِي التَّنْفُلِ؛ فَلَمَّا كَانَ التَّنْفُلُ رَكَعَتَيْنِ، فَإِذَا عَقَدَ الثَّلَاثَةَ اسْتَحَبَّ الشَّارِعُ أَنْ لَا يُبْطَلَ تِلْكَ الرُّكْعَةُ بَلْ يُكْمَلُهَا شَفْعًا (أَرْبَعًا) رِعَايَةً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: "وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ".

رَابِعًا: الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةٍ "جَبَرَ الْخَلَلَ بِتَحْوِيلِ الْهَيْئَةِ"؛ نَقِيسُ مَنْ عَقَدَ ثَلَاثَةً فِي التَّنْفُلِ عَلَى "الْمُنْفَرِدِ إِذَا أُقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ"؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُنْفَرِدَ يَشْفَعُ رَكَعَتُهُ إِذَا عَقَدَ الثَّانِيَةَ صِيَانَةً لِعَمَلِهِ، فَكَذَلِكَ نَاسِي السَّلَامِ فِي التَّنْفُلِ يَشْفَعُ الثَّلَاثَةَ بِرَابِعَةٍ لِيَكُونَ عَمَلُهُ كَامِلًا (أَرْبَعًا)، بَدَلُ أَنْ يَرْجِعَ فَيُلْغِي جُزْءًا طَوِيلًا مِنَ الصَّلَاةِ.
- قِيَاسُ الْعَكْسِ: نَقِيسُ الرُّكْعَةِ "الْخَامِسَةَ فِي التَّنْفُلِ" عَلَى "الثَّلَاثَةِ فِي التَّنْفُلِ"؛ فَالرُّكْعَةُ الثَّلَاثَةُ يُمَكِّنُ أَنْ تُنْضَمَ إِلَى رَابِعَةٍ فَيَصِحُّ التَّنْفُلُ بِأَرْبَعِ،

أَمَّا الْخَامِسَةُ فَلَيْسَ بَعْدَهَا مَا تُضْمُّ إِلَيْهِ فَتَصِحُّ (إِذَا لَا يُتَنَفَّلُ بِسِتٍّ فِي عَقْدٍ
وَاحِدٍ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ)، فَوَجَبَ الرُّجُوعُ مِنْهَا "مُطْلَقًا" لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْبِنَاءِ.

وَتَارِكُ رُكُوعٍ يَرْجِعُ قَائِمًا. وَتُدْبَ أَنْ يَقْرَأَ^(٩٥)، وَسَجْدَةٍ يَجْلِسُ لَا سَجْدَتَيْنِ^(٩٦)،

(٩٥) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ كَيْفِيَّةِ الرَّجُوعِ لِتَدَارِكِ الرُّكُوعِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَتَارِكُ رُكُوعٍ يَرْجِعُ قَائِمًا. وَتُدْبَ أَنْ يَقْرَأَ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ نَسِيَ الرُّكُوعَ وَهَوَى إِلَى السُّجُودِ ثُمَّ ذَكَرَهُ (قَبْلَ فَوَاتِ التَّدَارِكِ بِرَفْعِ الرَّأْسِ مِنْ رُكُوعِ الرُّكْعَةِ الثَّالِيَةِ)، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقُومَ مِنْ سُجُودِهِ إِلَى الرُّكُوعِ مُبَاشَرَةً، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا ثُمَّ يَنْحَنِيَ لِلرُّكُوعِ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ قَبْلَ انْحِنَائِهِ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا الْوُجُوبِ وَالتَّدْبِ أَنَّ الرُّكُوعَ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَ مُجَرَّدَ انْحِنَاءٍ، بَلْ هُوَ انْتِقَالٌ مِنْ قِيَامٍ مَخْصُوصٍ؛ فَلَوْ رَكَعَ مِنْ جُلُوسٍ أَوْ مِنْ هَوِيٍّ لَمْ يَكُنْ آتِيًا بِالرُّكْنِ عَلَى هَيْئَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ. أَمَّا نَدْبُ الْقِرَاءَةِ، فَلِكَيْلَا يَقَعَ الرُّكُوعُ بَعْدَ سُكُوتٍ، بَلْ بَعْدَ ذِكْرٍ، رِعَايَةً لِنَظْمِ الصَّلَاةِ الْمَعْهُودِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ "الْمُسِيءِ صَلَاتُهُ"؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ كَيْفِيَّةَ الصَّلَاةِ فَقَالَ...: "ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا."

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الرُّكُوعَ مَسْبُوقًا بِ"قِرَاءَةٍ وَمُبْتَدَأً مِنْ قِيَامٍ". فَمَنْ نَسِيَ الرُّكُوعَ وَأَرَادَ تَدَارِكُهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْعُودَةُ إِلَى نُقْطَةِ الْإِطْلَاقِ

الَّتِي حَدَدَهَا الشَّارِعُ وَهِيَ الْإِسْتِوَاءُ قَائِمًا، لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الرُّكْنُ إِلَّا بِهِ
(وَهُوَ الْقِيَامُ السَّابِقُ لِلرُّكُوعِ) فَهُوَ وَاجِبٌ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الرُّكْنُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ إِلَّا إِذَا وَقَعَ فِي مَحَلِّهِ وَصِفَتِهِ؛ وَصِفَةُ الرُّكُوعِ الشَّرْعِيِّ أَنْ يَكُونَ مُنْحَطًّا عَنْ قِيَامٍ. فَلَوْ رَكَعَ الْمُصَلِّي وَهُوَ رَاجِعٌ مِنْ السُّجُودِ إِلَى أَعْلَى دُونَ اسْتِوَاءٍ، لَكَانَ ذَلِكَ رُكُوعًا مُصْعَدًّا لَا مُنْحَطًّا، وَالْمَأْمُورُ بِهِ هُوَ الْإِنْحِطَاطُ، فَلَزِمَ الْقِيَامُ لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الصِّفَةِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا قَارَبَ الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمُهُ؛ وَهِيَ سَنَدُ نَدْبِ الْقِرَاءَةِ؛ فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْقِيَامُ بَدَلًا عَنْ الْقِيَامِ الْأَصْلِيِّ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ السُّورَةُ، نُدِبَ فِيهِ إِيقَاعُ قِرَاءَةِ يَسِيرَةٍ لِيَكُونَ شَبِيهَاً بِالْقِيَامِ الرَّاتِبِ، صَيَانَةً لِهَيْئَةِ الصَّلَاةِ عَنِ التَّبَدُّلِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةٍ "وُجُوبِ اسْتِيفَاءِ هَيْئَةِ الرُّكْنِ"؛ نَقِيسُ الرُّكُوعِ الْمَنْسِي عَلَى "تَكْثِيرَةِ الْإِحْرَامِ"؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَّ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكْبُرَ لِلْإِحْرَامِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ يَقُومُ (فِي الْفَرِيضَةِ)، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَعْقِدَهَا مِنَ الْقِيَامِ، فَكَذَلِكَ الرُّكُوعُ يَجِبُ أَنْ يُعْقَدَ مِنَ الْقِيَامِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الشَّرْعِيِّ، لِاسْتِوَائِهِمَا فِي عِلَّةِ ارْتِبَاطِ صِحَّةِ الرُّكْنِ بِالْمَحَلِّ الَّذِي ابْتَدَأَ مِنْهُ.
- قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ الرُّجُوعِ قَائِمًا عَلَى "رُجُوعِ مَنْ نَسِيَ سَجْدَةً"؛ فَإِذَا نَسِيَ سَجْدَةً وَدَكَرَهَا وَهُوَ قَائِمٌ، يَهْوِي إِلَيْهَا جَالِسًا ثُمَّ يَسْجُدُ لِيَكُونَ

السُّجُودُ مِنْ جُلُوسٍ كَمَا هِيَ الْهَيْئَةُ. فَكَذَلِكَ فِي الرُّكُوعِ، يَرْجِعُ قَائِمًا
لِيَهْوِيَ إِلَيْهِ مِنْ قِيَامٍ، تَحْقِيقًا لِلتَّنَاطُرِ بَيْنَ الْأَرْكَانِ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَحَلِّهَا
الْأَصْلِيَّةِ.

(٩٦) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ صِفَةِ الرُّجُوعِ لِتَدَارُكِ السَّجْدَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَسَجْدَةٌ يَجْلِسُ لَا سَجْدَتَيْنِ"؛ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُفَصِّلُ
فِي الْهَيْئَةِ الَّتِي يَعُودُ بِهَا الْمُصَلِّي لِإِصْلَاحِ مَا نَسِيَ مِنَ السُّجُودِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ مَنْ
نَسِيَ سَجْدَةً وَاحِدَةً مِنَ الرُّكْعَةِ (وَهِيَ السَّجْدَةُ الثَّانِيَّةُ غَالِبًا) وَذَكَرَهَا وَهُوَ قَائِمٌ،
فَلَا يَهْوِي إِلَيْهَا مِنَ الْقِيَامِ مُبَاشَرَةً، بَلْ يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يُجْلِسَ أَوَّلًا ثُمَّ يَسْجُدَ. أَمَّا
لَوْ نَسِيَ "سَجْدَتَيْنِ" مَعًا، فَإِنَّهُ يَهْوِي مِنَ الْقِيَامِ إِلَى السُّجُودِ فَوْرًا دُونَ جُلُوسٍ
قَبْلَهُمَا.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذَا التَّفْرِيقِ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّدَارُكِ هُوَ الْإِتْيَانُ بِالرُّكْنِ
الْمَنْسِيِّ عَلَى هَيْئَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَالسَّجْدَةُ الثَّانِيَّةُ مَحَلُّهَا الشَّرْعِيُّ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ
جُلُوسٍ (وَهُوَ الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ)، فَوَجَبَ الْجُلُوسُ لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الصِّفَةِ.
أَمَّا السَّجْدَةُ الْأُولَى فَمَحَلُّهَا بَعْدَ الْقِيَامِ (أَوْ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ)، فَمَنْ نَسِيَهِمَا
مَعًا فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِالْأُولَى مِنْ قِيَامٍ اطراداً مَعَ الْأَصْلِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ " الْمُسِيءُ صَلَاتُهُ ؛ أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ :
... " ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى
تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا . "

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَتَّبَ السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ لِتَكُونَ مَسْبُوقَةً بِـ
"جُلُوسٍ". فَمَنْ نَسِيَ تِلْكَ السَّجْدَةَ وَأَرَادَ قَضَاءَهَا فِي صَلَاتِهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ
أَنْ يَأْتِيَ بِـ "الْوَسِيلَةِ" الشَّرْعِيَّةِ لَهَا وَهِيَ الْجُلُوسُ، لِأَنَّ السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ
الْمُؤَدَّاةَ مِنَ الْقِيَامِ مُبَاشَرَةً هِيَ سَجْدَةٌ "مُبْتَدَرَةٌ" خَالَفتِ النِّظْمَ النَّبَوِيَّ فِي
صِفَةِ الْإِتِّقَالِ، فَلَزِمَ الْجُلُوسُ لِتَصِحَّ نِسْبَتُهَا إِلَى مَحَلِّهَا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الْمُحَاكَاةُ فِي التَّدَارُكِ؛ فَالْقَاعِدَةُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ مَنْ تَدَارَكَ رُكْنَاً
مَنْسِيّاً، فَعَلَيْهِ أَنْ يُحَاكِيَ (يُقَلِّدَ) الْهَيْئَةَ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا هَذَا الرُّكْنُ فِي
أَصْلِ الصَّلَاةِ. فَلَمَّا كَانَتِ السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ (الْمَنْسِيَّةُ بَعْدَ تَمَامِ الرُّكُوعِ
وَالسَّجْدَةِ الْأُولَى) لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ جُلُوسٍ، وَجَبَ تَمَثُّلُ هَذَا الْجُلُوسِ
عِنْدَ الرُّجُوعِ مِنَ الْقِيَامِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الرُّكْنُ (بِصِفَتِهِ) إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ فَلَمَّا كَانَتْ "صِفَةُ"
السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ التَّمْيِيزُ عَنِ الْأُولَى بِإِتِّقَالِهَا مِنْ جُلُوسٍ، صَارَ هَذَا
الْجُلُوسُ جُزْءاً مِنْ تَمَامِ مَا هِيَئَتِهَا عِنْدَ التَّدَارُكِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

ولا يُجْبَرُ رُكُوعُ أَوَّلِهِ بِسُجُودِ ثَانِيَّتِهِ^(٩٧)، وَبَطَلَ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ "الِارْتِبَاطِ بِالْمَحَلِّ السَّابِقِ"؛ نَقِيسُ الرُّجُوعَ لِلْسَّجْدَةِ الْوَاحِدَةِ عَلَى "الرُّجُوعِ لِلرُّكُوعِ"؛ فَكَمَا أَنَّ نَاسِيَّ الرُّكُوعِ يَرْجِعُ قَائِمًا لِيَهْوِيَ إِلَيْهِ مِنْ قِيَامٍ (لِأَنَّ الرُّكُوعَ مَحَلُّهُ بَعْدَ الْقِيَامِ)، فَكَذَلِكَ نَاسِيَّ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ يَرْجِعُ جَالِسًا لِيَهْوِيَ إِلَيْهَا مِنْ جُلُوسٍ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ "وَجُوبِ اسْتِيفَاءِ الْهَيْئَةِ الَّتِي يُنْطَلِقُ مِنْهَا إِلَى الرُّكْنِ".
- قِيَاسُ الْعَكْسِ (التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالثَّنَيْنِ: إِذَا نَسِيَ "سَجْدَتَيْنِ"، فَالرُّكْنُ الْأَوَّلُ الَّذِي يَجِبُ تَدَارُكُهُ هُوَ السَّجْدَةُ الْأُولَى، وَالسَّجْدَةُ الْأُولَى فِي أَصْلِ الصَّلَاةِ مَحَلُّهَا بَعْدَ الْقِيَامِ؛ فَلِذَلِكَ يَهْوِي إِلَيْهَا مِنَ الْقِيَامِ مُبَاشَرَةً (فَلَا مَعْنَى لِلْجُلُوسِ قَبْلَهَا). فَلَمَّا اخْتَلَفَ مَحَلُّ "الْبَاطِلِاقِ" بَيْنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، اخْتَلَفَ حُكْمُ الرُّجُوعِ بَيْنَهُمَا.

(٩٧) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ عَدَمِ انْحِبَارِ رُكُوعِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِسُجُودِ الثَّانِيَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَلَا يُجْبَرُ رُكُوعُ أَوَّلِهِ بِسُجُودِ ثَانِيَّتِهِ"؛ وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تَقْطَعُ الطَّرِيقَ عَلَى مَنْ يَظُنُّ أَنَّ نَظْمَ الصَّلَاةِ يُمَكِّنُ تَرْقِيعَهُ بِتَلْفِيقِ الْأَرْكَانِ مِنْ رَكَعَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا نَسِيَ رُكْنَ جَوْهَرِيًّا (كَالرُّكُوعِ) فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعتَبَرَ سُجُودَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ جَائِزًا أَوْ بَدِيلًا لِلرُّكْعَةِ الْأُولَى، بَلْ تُعَدُّ الرُّكْعَةُ الْأُولَى بَاطِلَةً وَمَلْعِيَةً، وَتَقُومُ الثَّانِيَةُ مَقَامَهَا بَعْدَ عَقْدِ رُكُوعِهَا.

١. الدليل من السنة الشريفة

عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث "المسيء صلاته"؛ أن النبي ﷺ علمه كيفية الصلاة ركناً فركناً، ولم يُرخص له في ترك ترتيبها.

• وجه الاستدلال: أن الصلاة "عبادة مرتبة بنص الشارع، وكل ركعة بنية مستقلة بأركانها. فلو جاز جبر ركوع الأولى بسجود الثانية، لأدى ذلك إلى تلفيق ركعة واحدة من جزأين منفصلين زمانياً بقيام وقراءة زائدين، وهذا لم ترد به السنة، بل السنة أن كل ركعة وحدة لا تتبعض في الصحة والفساد.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

• قاعدة: الترتيب بين الأركان شرط في صحتها؛ فالركوع محلّه قبل السجود في الركعة نفسها. فإذا سِي الركوع، بطل ما بعده من السجود في تلك الركعة، فإذا انتقل للثانية وسجد، فإن هذا السجود ركنٌ للثانية، والقاعدة أن الركن لا ينوب عن ركنٍ في ركعة أخرى، لأن لكل فرض محلاً تعين فيه.

• قاعدة: الباطل لا ينجبر؛ فالركعة التي تُقص ركنها صارت باطلة بالكلية لعدم إمكان التدارك (بعد عقد ركوع الثانية). وما بطل أصله لم ينفع فيه ترميم بعض أجزائه من ركعة صحيحة بعده.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِعْلَالِهِ "انْقِطَاعُ الْإِتِّصَالِ الشَّرْعِيِّ"؛ نَقِيسُ الرُّكْعَةِ النَّاقِصَةِ عَلَى "الْبِنَاءِ الَّذِي انْهَدَمَ أَساسُهُ"؛ فَلَوْ بَنَى شَخْصٌ طَابَقَيْنِ وَكَانَ أَساسُ الْأَوَّلِ خَرِباً، لَمْ يَنْفَعُهُ صَلَاحُ سَقْفِ الثَّانِي فِي رَفْعِ الْإِنْهَادِ عَنِ الْأَوَّلِ. فَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ؛ السُّجُودُ فِي الثَّانِيَةِ لَا يُقَوِّي الرُّكُوعَ الْمَعْدُومَ فِي الْأُولَى، لِانْفِصَالِ الْعَمَلَيْنِ بَيْنَهُمَا بِمَا يُبَدِّلُ الْهَيْئَةَ.
- قِيَاسُ الْعَكْسِ: نَقِيسُ "الْأَرْكَانِ" عَلَى "السُّنَنِ"؛ فَالْسُّنَةُ (كَالسُّورَةِ) تَنْجَبِرُ بِسُجُودِ السَّهْوِ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ، أَمَّا الرُّكُوعُ فَهُوَ أَصْلٌ مُسْتَقِلٌّ، وَالْأَصْلُ لَا يُجْبَرُ بِمَا هُوَ دُونُهُ وَلَا بِمَا هُوَ مِثْلُهُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِيقَاعِ عَيْنِهِ فِي مَحَلِّهِ الصَّحِيحِ، وَإِلَّا فَالْإِلْغَاءُ هُوَ الْحُكْمُ الْعَدْلُ.

خُلَاصَةُ النَّتِيجَةِ الْفَقْهِيَّةِ

إِذَا نَسِيتَ رُكُوعَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَتَذَكَّرْتَ بَعْدَ أَنْ رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ:

١. تُلْعَى الرُّكْعَةُ الْأُولَى تَمَاماً.
٢. تُعْتَبَرُ الرُّكْعَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا هِيَ "الرُّكْعَةُ الْأُولَى".
٣. تُكْمَلُ صَلَاتُكَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، ثُمَّ تَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ (لِزِيَادَةِ الرُّكْعَةِ الْمَلْغِيَةِ).

الأول وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أُولَى يُبْطَلَانِهَا لِفَذِّ وَإِمَامٍ^(٩٨)، وَإِنْ شَكَّ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرِ مَحَلَّهَا سَجْدَهَا^(٩٩)، وَفِي الْأَخِيرَةِ يَأْتِي بِرُكْعَةٍ وَقِيَامٍ ثَالِثَةٍ بِثَلَاثٍ، وَرَابِعَةٍ

(٩٨)

(٩٩) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِنَقْصِ السَّجَدَاتِ وَحُكْمِ الشَّكِّ فِيهَا

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَبَطَلَ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ مَنْ أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ الْأَوَّلِ وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أُولَى يُبْطَلَانِهَا لِفَذِّ وَإِمَامٍ، وَإِنْ شَكَّ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرِ مَحَلَّهَا سَجْدَهَا"؛ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَتَنَاوَلُ دُرُوءَ التَّعْقِيدِ فِي بَابِ التَّدَارُكِ عِنْدَ تَرَائِمِ التَّقْصِ.

تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ:

١. صُورَةُ الْبُطْلَانِ بِالْأَرْبَعِ: إِذَا نَسِيَ الْمُصَلِّي سَجْدَةً وَاحِدَةً مِنْ كُلِّ رُكْعَةٍ مِنْ الرُّكْعَاتِ الْأَرْبَعِ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ بِالْكُلِّيَّةِ. وَالسَّبَبُ أَنَّ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ تُلْعَى لِأَجْلِ نَقْصِ السَّجْدَةِ فِيهَا، فَلَا تَصْلُحُ أَنْ تُتُوبَ عَنِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى الْمَلْغِيَةِ أَيْضًا، وَهَكَذَا فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ، فَلَمْ تَبْقَ لَهُ رُكْعَةٌ صَحِيحَةٌ يَبْنِي عَلَيْهَا.

٢. صُورَةُ الشَّكِّ فِي الْمَحَلِّ: إِذَا تَيَقَّنَ الْمُصَلِّي أَنَّهُ نَسِيَ سَجْدَةً، لَكِنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَهِيَ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَمْ الثَّانِيَةِ مَثَلًا؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِسَجْدَةٍ فَوْرًا لِيَبْرَأَ يَقِينُهُ.

١. الدليل من السنة الشريفة

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ " الْمُسَيِّءُ صَلَاتُهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ " : ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا... ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا. "
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ : أَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ السَّجْدَتَيْنِ رُكْنًا لَا تَتِمُّ الرُّكْعَةُ إِلَّا بِهِمَا. فَمَنْ نَسِيَ سَجْدَةً مِنْ كُلِّ رُكْعَةٍ، فَقَدْ جَاءَ بِصَلَاةٍ خِدَاجٍ (نَاقِصَةٍ) فِي جَمِيعِ أَجْزَائِهَا. وَبِمَا أَنَّ نَظْمَ الصَّلَاةِ يَقْتَضِي أَنَّ الرُّكْعَةَ اللَّاحِقَةَ تُجْبَرُ السَّابِقَةَ بِأَنْ تَحُلَّ مَحَلَّهَا إِذَا كَانَتْ اللَّاحِقَةُ كَامِلَةً؛ فَإِذَا كَانَتْ اللَّاحِقَةُ أَيْضًا نَاقِصَةً، فَقَدْ الْمُصَلِّي "الْأَصْلَ" وَالْبَدِيلَ، فَلَمْ تَنْعَقِدْ لَهُ صَلَاةٌ شَرْعِيَّةٌ، فَوَجَبَ الْإِسْتِنَافُ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

- قَاعِدَةٌ: الرُّكْنُ لَا يَسْقُطُ سَهْوًا؛ فَلَمَّا كَانَتْ السَّجْدَةُ رُكْنًا، فَإِنَّ عَدَمَ الْإِثْبَانِ بِهَا يَعْنِي عَدَمَ وُجُودِ الرُّكْعَةِ. وَتَرَكَمُ نَفْيِ الرُّكْعَاتِ يُؤَدِّي إِلَى نَفْيِ الصَّلَاةِ بِرُمْتِهَا.
- قَاعِدَةٌ: الشُّكُّ فِي الْفِعْلِ كَالشُّكِّ فِي الْأَصْلِ؛ وَهِيَ سَنَدُ قَوْلِهِ "سَجَدَهَا" عِنْدَ الشُّكِّ؛ لِأَنَّ الدِّمَّةَ إِذَا عَمَرَتْ بِالصَّلَاةِ بَيِّقِينَ، فَلَا تَبْرَأُ مَنْ أَرْكَانِهَا إِلَّا بَيِّقِينَ الْأَدَاءِ. فَالشُّكُّ فِي وُقُوعِ السَّجْدَةِ يُوجِبُ فِعْلَهَا لِاسْتِصْحَابِ "عَدَمِ الْفِعْلِ".

٣. الدليل من النظر والقياس

- قياس العلة: لعل "فقد المحل الصالح للبناء"؛ نقيس من نسي سجدة من كل ركعة على "من نسي تكبيرة الإحرام"؛ فكما أن ناسي الإحرام لا يدخل في الصلاة أصلاً فلا ينفعه تدارك، فكذلك هذا المصلي الذي هدم كل ركعة بما بعدها والبعد هادم لنفسه أيضاً، فصار في النهاية خالي الوفاض من الركعات، فبطلت صلاته لانعدام ماهيتها.
- قياس الشبه: نقيس الصلاة هنا بـ "العقد الذي فسدت كل بُنوده"؛ فإذا كان الفساد قد سرى إلى كل جزء من الصفة، لم يبق مجالاً للتصحيح (الترقيع)، بل لا بُد من عقد جديد. وهذا معنى البطلان لفساد الإمام.

خلاصة رجوع الثانية أولى في حال نسيان سجدة من الأولى فقط:

إذا نسيت سجدة في الركعة (أ) ثم ذكرتها بعد عقد ركوع الركعة (ب):

- تحذف الركعة (أ) تماماً.
- تصبح الركعة (ب) هي الركعة رقم (١).
- هذا يسمى تدارك الركعة بالركعة.

بِرَكَعَتَيْنِ، وَتَشْهَدُ^(١٠٠). وَإِنْ سَجَدَ إِمَامٌ وَاحِدَةً وَقَامَ لَمْ يُتَبَعَ^(١٠١)، وَسُبِّحَ بِهِ، فَإِذَا خِيفَ عَقْدُهُ قَامُوا، فَإِذَا جَلَسَ قَامُوا كَقُعُودِهِ بِثَلَاثَةٍ. فَإِذَا سَلَّمَ أَتَوْا

(١٠٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ تَدَارُكِ السَّجْدَةِ الْمَجْهُولَةِ الْمَحَلِّ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَفِي الْأَخِيرَةِ يَأْتِي بِرَكَعَةٍ وَقِيَامٍ ثَلَاثَةٍ بِثَلَاثٍ، وَرَابِعَةٍ بِرَكَعَتَيْنِ، وَتَشْهَدُ"؛ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ تَبِيْعَةُ لِحُكْمٍ مَنْ تَيَقَّنَ نِسْيَانَ سَجْدَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ لَكِنَّهُ لَمْ يَدْرِ مَحَلَّهَا (أَهِيَ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَمْ الثَّانِيَةِ أَمْ غَيْرِهِمَا). وَالتَّنْظَرُ الْفِقْهِيُّ هُنَا يَقُومُ عَلَى قَاعِدَةٍ إِلْغَاءِ الرُّكْعَةِ الْمَشْكُوكِ فِيهَا؛ فَالْمُصَلِّيُ يَنْبِي عَلَى الْأَسْوَأِ (أَيَّ أَنَّ السَّجْدَةَ الْمَنْسِيَةَ هِيَ مِنْ أَعْدِ رَكَعَةٍ مُمَكِّنَةٍ) لِيَضْمَنَ يَقِينَ بَرَاءَةِ الدَّمَةِ.

تَفْصِيلُ الْحَالَاتِ حَسَبَ نَصِّ الْمُخْتَصَرِ:

١. "وَفِي الْأَخِيرَةِ يَأْتِي بِرَكَعَةٍ: "إِذَا تَيَقَّنَ نِسْيَانَ سَجْدَةٍ وَهُوَ فِي الْجُلُوسِ الْأَخِيرِ وَلَمْ يَدْرِ مَحَلَّهَا:

- الْإِجْرَاءُ: يَقُومُ فَوْرًا وَيَأْتِي بِرَكَعَةٍ كَامِلَةٍ.
- التَّعْلِيلُ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ السَّجْدَةُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى؛ فَإِذَا بَطَلَتْ الْأُولَى، صَارَتِ الثَّانِيَةُ أُولَى، وَالثَّلَاثَةُ ثَانِيَةً، وَالرَّابِعَةُ ثَالِثَةً. فَيَنْقُصُهُ رَكَعَةٌ لِإِتِمَامِ الرَّابِعِ، فَيَأْتِي بِهَا.

٢. "وَقِيَامُ ثَالِثَةٍ بِثَلَاثٍ: إِذَا ذَكَرَ السَّجْدَةَ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ وَلَمْ يَذَرِ مَحَلَّهَا:

- الإِجْرَاءُ: يُلْغِي مَا مَضَى وَيَجْعَلُ رُكْعَتَهُ الَّتِي هُوَ فِيهَا أُولَى، ثُمَّ يَأْتِي بِثَلَاثِ رُكْعَاتٍ بَعْدَهَا.
- التَّعْلِيلُ: لِاحْتِمَالِ أَنْ السَّجْدَةَ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى؛ فَتَبْطُلُ الْأُولَى، وَتَصِيرُ الثَّانِيَةُ أُولَى (لَكِنَّ الثَّانِيَةَ فَقَدَتْ رُكْنَ التَّدَارُكِ لِأَنَّهُ عَقَدَ رُكُوعَ الثَّالِثَةِ)، فَتَبْطُلُ الثَّانِيَةُ أَيْضًا، فَلَمْ يَبْقَ لَهُ إِلَّا الرُّكْعَةُ الَّتِي هُوَ فِيهَا (الثَّالِثَةُ) لِيَجْعَلَهَا أُولَى.

٣. "وَرَابِعَةٍ بِرُكْعَتَيْنِ: إِذَا ذَكَرَ السَّجْدَةَ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الرُّكْعَةِ الرَّابِعَةِ وَلَمْ يَذَرِ مَحَلَّهَا:

- الإِجْرَاءُ: يُلْغِي مَا مَضَى وَيَجْعَلُ رُكْعَتَهُ الَّتِي هُوَ فِيهَا ثَالِثَةً، وَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ بَعْدَهَا (أَيَّ يَأْتِي بِرُكْعَتَيْنِ بِمَا فِيهَا الَّتِي هُوَ قَائِمٌ فِيهَا).
- التَّعْلِيلُ: يُلْغِي الرُّكْعَةَ الْأُولَى لِاحْتِمَالِ النِّقْصِ فِيهَا، فَتَصِيرُ الثَّانِيَةُ أُولَى، وَالثَّالِثَةُ ثَانِيَةً، وَالرَّابِعَةُ الَّتِي هُوَ فِيهَا تَصِيرُ ثَالِثَةً.

٤. "وَتَشْهَدُ: "يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يُرَاعِيَ مَحَلَّ الشَّهَادَةِ (الْجُلُوسِ الْاَوْسَطِ) بَعْدَ هَذَا التَّغْيِيرِ فِي تَرْتِيبِ الرُّكْعَاتِ، لِيَقَعَ كُلُّ فِعْلٍ فِي مَحَلِّ الْجَدِيدِ.

دَلَالُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ:

- أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيُطْرَحِ الشَّكُّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ". "رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ".
 - وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّكَّ فِي رُكْنِ السَّجْدَةِ كَالشَّكِّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ؛ فَلَمَّا انْعَدَمَ الْيَقِينُ فِي صِحَّةِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى، طَرَحْنَا صِحَّتَهَا وَجَعَلْنَا الثَّانِيَةَ هِيَ الْمُتَيَقَّنَةُ كَأُولَى، وَهَكَذَا اطِّرَادًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّرْعِ فِي الْإِحْتِيَاظِ لِلْعِبَادَةِ.
- ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:
 - قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ فَلَمَّا كَانَ إِنْتِمَاءُ أَرْبَعِ رُكْعَاتٍ يَقِينِيَّةٍ وَاجِبًا، وَكَانَ الشَّكُّ قَدْ تَطَرَّقَ لِلأُولَى، صَارَ "الْعَاوُهَا" وَتَعْوِضُهَا وَاجِبًا لِيَتِمَّ الْيَقِينُ.
 - قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ الْيَقِينُ أَنْ ذِمَّتَكَ مَشْعُولَةٌ بِصَلَاةٍ صَحِيحَةٍ، وَالشَّكُّ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مَنَعَ صِحَّتَهَا، فَبَقِيَ الْيَقِينُ فِي بَقَاءِ الشُّغْلِ، فَلَا تَبْرَأُ إِلَّا بِمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ.
- ثَالِثًا: مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ:
 - قِيَاسُ الْعِلَّةِ: نَقِيسُ نِسْيَانِ السَّجْدَةِ مَجْهُولَةِ الْمَحَلِّ عَلَى نِسْيَانِ تَكْثِيرَةِ الْإِحْرَامِ؛ فَمَنْ شَكَّ هَلْ أَحْرَمَ لِلصَّلَاةِ أَمْ لَا؟ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِسْتِنَافُ. وَهَذَا الشَّكُّ فِي السَّجْدَةِ هُوَ شَكٌّ فِي صِحَّةِ الرُّكْعَةِ، فَالْتَّحَقَ بِأَصْلِ بِنَاءِ الْيَقِينِ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي عِلَّةِ شَكِّ الْمُصَلِّي فِي آدَاءِ مَا عَلَيْهِ."

(١١) إقامة الدليل لمسألة عدم متابعة الإمام إذا نسي سجدة

أشار الشيخ خليل بقوله: "وإن سجد إمام واحدة وقام لم يتبع"؛ والمعنى أن الإمام إذا نسي السجدة الثانية وقام للركعة الموالية، فإنه يحرم على المأمومين متابعتة في هذا القيام، بل يجب عليهم البقاء جلوساً لتتبعه. والنظر الفقهي في هذا المنع أن متابعة الإمام وإن كانت واجبة، إلا أنها مشروطة بعدم تيقن خطئه في ركن؛ فإذا تيقن المأموم أن الإمام ترك سجدة (وهي ركن)، فإن متابعتة في القيام تعني تعمّد ترك الركن، وتعمّد ترك الركن مبطل للصلاة، فكان حفظ الصلاة من البطلان مقدماً على هيئته المتابعة.

١. الدليل من السنة الشريفة

- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ رَأَاهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التُّفِتَ إِلَيْهِ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ شَرَعَ التَّسْبِيحَ لِلْمَأْمُومِ لِيُصْلِحَ خَلَلَ إِمَامِهِ. وَالتَّسْبِيحُ هُنَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْمُوَافَقَةِ عَلَى الْخَطَأِ؛ فَلَوْ وَجَبَ عَلَى الْمَأْمُومِ أَنْ يَتَّبَعَ إِمَامَهُ فِي كُلِّ حَالٍ (حَتَّى فِي تَرْكِ الرُّكْنِ) لَمَا كَانَ لِلتَّسْبِيحِ وَالتَّنْبِيهِ مَعْنَى. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُومَ مُتَّبِعٌ لِلْإِمَامِ فِي صَوَابِهِ، وَمَقُومٌ لَهُ فِي خَطَأِهِ، وَالْقِيَامُ قَبْلَ تَمَامِ السُّجُودِ خَطَأً يَقِينٌ يُوجِبُ الْمُخَالَفَةَ لِأَجْلِ الْإِصْلَاحِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

- قاعدة: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق؛ ويتزِيلُهَا عَلَى الصَّلَاةِ: لَا مُتَابَعَةَ لِلْإِمَامِ فِي إِبْطَالِ الصَّلَاةِ. فَالْإِمَامُ بِتَرْكِهِ السَّجْدَةَ خَرَجَ عَنِ النَّظْمِ الشَّرْعِيِّ، فَلَا يَجُوزُ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَشْرَكَهُ فِي هَذَا الْخَرْقِ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ فِي إِيْتِمَامِ الصَّلَاةِ أَرْكَانًا مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الْإِمَامِ فِي الْمُتَابَعَةِ.
- قاعدة: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ فَإِيْتِمَامُ السَّجْدَتَيْنِ وَاجِبٌ رُكْنِيٌّ، وَلَا يَتِمُّ هَذَا الْوَاجِبُ إِلَّا بِجُلُوسِ الْمَأْمُومِ وَتَسْيِيحِهِ لِيَعُودَ الْإِمَامُ، فَكَانَ هَذَا الْجُلُوسُ وَاجِبًا لِتَصْحِيحِ الصَّلَاةِ.

٣. الدليل من النظر والقياس

- قِيَّاسُ الطَّرْدِ: لِإِعْلَةٍ "الزِّيَادَةُ أَوْ النِّقْصُ الْمُتَيَقِّنُ فِي الْأَرْكَانِ"؛ نَقِيسُ مَنْ تَرَكَ سَجْدَةً وَقَامَ عَلَى "مَنْ قَامَ لِخَامِسَةٍ سَهْوًا"؛ فَكَمَا أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَتَّبِعُ الْإِمَامَ فِي الرُّكْعَةِ الْخَامِسَةِ بَلْ يَجْلِسُ وَيَنْتَظِرُهَا لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ مَمْنُوعَةٌ، فَكَذَلِكَ لَا يَتَّبِعُهُ فِي الْقِيَامِ لِلثَّانِيَةِ قَبْلَ إِكْمَالِ سُجُودِ الْأُولَى لِأَنَّهُ "شُرُوعٌ فِي رُكْنٍ قَبْلَ تَمَامِ مَا قَبْلَهُ"، فَكِلَا الْفِعْلَيْنِ خُرُوجٌ عَنِ النَّظْمِ، فَلَزِمَتْ الْمُخَالَفَةُ لِلْإِصْلَاحِ.
- قِيَّاسُ الْعَكْسِ: لِإِعْلَةٍ "الِاعْتِدَادُ بِالرُّكْنِ"؛ نَقِيسُ "التَّنَحُّحِ" أَوْ الْإِشَارَةِ لِحَاجَةٍ عَلَى تَرْكِ السَّجْدَةِ؛ فَالْإِمَامُ إِذَا فَعَلَ يَسِيرًا مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَادُونِ فِيهَا لَا يُخَالَفُ، أَمَّا إِذَا تَرَكَ رُكْنًا فَإِنَّهُ يُخَالَفُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَقْدَحُ فِي

بِرَكْعَةٍ^(١٠٢)، وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ، وَسَجَدُوا قَبْلَهُ^(١٠٣) وَإِنْ رُوحِمَ مُؤْتَمٌّ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ نَعَسَ أَوْ نَحَوَهُ اتَّبَعَهُ فِي غَيْرِ الْأُولَى، مَا لَمْ يَرْفَعْ مِنْ سُجُودِهَا^(١٠٤)، أَوْ سَجَدَهُ

صِحَّةُ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ، أَمَّا تَرْكُ السَّجْدَةِ فَإِنَّهُ يَهْدِمُ رَكْعَةَ الْمَأْمُومِ إِذَا اتَّبَعَهُ، فَاخْتَلَفَا فِي حُكْمِ الْمُتَابَعَةِ لِاخْتِلَافِ الْأَثَرِ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ.

(١٠٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ تَعَامُلِ الْمَأْمُومِ مَعَ تَمَادِي الْإِمَامِ فِي نَقْصِ السَّجْدَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ يَقُولُهُ: "وَسُبِّحَ بِهِ، فَإِذَا خِيفَ عَقْدُهُ قَامُوا، فَإِذَا جَلَسَ قَامُوا كَقُعُودِهِ بِئَالِيَةٍ. فَإِذَا سَلَّمَ أَتَوْا بِرَكْعَةٍ؛ وَهَذَا التَّفْصِيلُ يُبَيِّنُ "فَقَهُ الْإِنْتِظَارِ وَالْمُتَابَعَةِ" عِنْدَ إِصْرَارِ الْإِمَامِ عَلَى نَقْصِ السَّجْدَةِ.

١. حُكْمُ التَّسْبِيحِ لِلْإِمَامِ (وَسُبِّحَ بِهِ)

إِذَا قَامَ الْإِمَامُ وَقَدْ تَرَكَ سَجْدَةً، شَرَعَ لِلْمَأْمُومِينَ تَنْبِيْهُهُ يَقُولُ "سُبْحَانَ اللَّهِ."

- الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: "مَنْ رَأَاهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ انْفَتَحَ إِلَيْهِ". "مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ".
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ التَّسْبِيحَ هُوَ الْوَسِيلَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِإِصْلَاحِ خَلَلِ الْإِمَامِ دُونَ قَطْعِ نَظْمِ الصَّلَاةِ بِالْكَلَامِ.

٢. الْقِيَامُ عِنْدَ خَوْفِ عَقْدِ الرُّكُوعِ (فَإِذَا خِيفَ عَقْدُهُ قَامُوا)

إِذَا لَمْ يَرْجِعِ الْإِمَامُ بَعْدَ التَّسْبِيحِ وَاسْتَمَرَ فِي قِرَاءَتِهِ حَتَّى قَارَبَ الرُّكُوعَ (الَّذِي يَعْقِدُ بِهِ الرُّكْعَةَ)، هُنَا يَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ الْقِيَامُ مَعَهُ.

• الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ الْفَقْهِيِّ: أَنَّ الْمَأْمُومَ بَيْنَ مَفْسَدَتَيْنِ: (مُخَالَفَةِ الْإِمَامِ فِي الْأَفْعَالِ) وَ(إِلْغَاءِ رَكْعَةٍ نَاقِصَةٍ). فَلَمَّا خِيفَ "عَقْدُ الرُّكُوعِ" الَّذِي يُبْطِلُ الرُّكْعَةَ السَّابِقَةَ يَقِينًا، قَامَ الْمَأْمُومُونَ لِكَيْلَا تَنْفَصِمَ رَابِطَةُ الْجَمَاعَةِ تَمَامًا، مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّ هَذِهِ الرُّكْعَةَ الَّتِي يَتَّبِعُونَهُ فِيهَا صَارَتْ هِيَ بَدِيلَةٌ عَنِ الَّتِي نَقَصَتْ سَجْدَتُهَا.

٣. الْمُخَالَفَةُ فِي جُلُوسِ الشَّهَادِ (فَإِذَا جَلَسَ قَامُوا)

إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ لِلشَّهَادِ فِي رَكْعَةٍ يَرَاهَا ثَانِيَةً وَيَرَاهَا الْمَأْمُومُونَ ثَالِثَةً (بِسَبَبِ بَقَائِهِمْ سَاحِدِينَ عِنْدَ خَطِّهِ)، فَإِنَّهُمْ لَا يَجْلِسُونَ مَعَهُ بَلْ يَقُومُونَ.

• الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ: قَاعِدَةٌ "لَا مُتَابَعَةَ فِي زِيَادَةِ مُتَيَقِّنَةٍ"؛ فَالْجُلُوسُ هُنَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ بِالْبِنَاءِ عَلَى يَقِينِ الْمَأْمُومِ، فَلَمْ يَجْزْ لَهُمُ الْجُلُوسُ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِعْلٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

٤. جَبْرُ النَّقْصِ بَعْدَ السَّلَامِ (فَإِذَا سَلَّمَ أَتَوْا بِرَكْعَةٍ)

بَعْدَ أَنْ يُسَلَّمَ الْإِمَامُ، يَقُومُ الْمَأْمُومُونَ لِإِتِمَامِ رَكْعَةٍ كَامِلَةٍ بَدَلًا عَنِ الَّتِي بَطَلَتْ بِنَقْصِ السَّجْدَةِ.

- الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ؛ حَيْثُ بَنَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَا صَلَّى لَمَّا ذُكِّرَ بِالنَّقْصِ.
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْمَأْمُومَ هُنَا حُكْمُهُ حُكْمُ "الْمَسْبُوقِ" حُكْمًا؛ فَالرَّكْعَةُ الَّتِي تَرَكَ الْإِمَامُ سَجْدَتَهَا بَطَلَتْ فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ أَيْضًا لِعَدَمِ إِمْكَانِ تَدَارُكِهَا خَلْفَهُ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ أَنْ يَأْتِيَ بِبَدِيلٍ عَنْهَا لِتَبَرَأَ ذِمَّتُهُ بِتَقْيِينِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ كَامِلَةٍ السَّجَدَاتِ.

مُلَخَّصُ الْحَالَةِ:

الرَّكْعَةُ الَّتِي تَرَكَ الْإِمَامُ سَجْدَتَهَا تُعَدُّ "مَلْعِيَةً" لِلْمَأْمُومِ، وَمُتَابَعَتُهُ لِلْإِمَامِ فِيمَا بَعْدَهَا هُوَ لِصِيَانَةِ نَظْمِ الْجَمَاعَةِ فَقَطْ، ثُمَّ يَقْضِي الْمَأْمُومُ مَا فَاتَهُ بَعْدَ سَلَامِ مَتَّبِعِهِ.

(١٠٣) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ اسْتِخْلَافِ الْمَأْمُومِينَ لِلِإِكْمَالِ مَا نَقَصَ وَحُكْمِ سُجُودِهِمْ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ، وَسَجَدُوا قَبْلَهُ"؛ وَهَذَا تَتِمَّةٌ لِلْحَالَةِ السَّابِقَةِ (إِذَا نَسِيَ الْإِمَامُ سَجْدَةً وَلَمْ يَرْجِعْ لَهَا وَتَمَادَى، فَسَلَّمَ وَبَقِيَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ رَكَعَةً). وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمَأْمُومِينَ عِنْدَ قِيَامِهِمْ لِأَدَاءِ الرَّكْعَةِ النَّاقِصَةِ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِمْ، يُنْدَبُ لَهُمْ أَنْ يُقَدِّمُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ لِيُؤْمِّمَهُمْ فِي هَذِهِ الرَّكْعَةِ لِيَحْصُلُوا فَضْلَ الْجَمَاعَةِ، وَيَسْجُدُوا لِلسَّهْرِ قَبْلَ السَّلَامِ (قَبْلِيًّا).

١. حُكْمُ تَقْدِيمِ أَحَدِهِمْ (وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ)

يُشْرَعُ لِلْمَأْمُومِينَ الَّذِينَ نَقَصَتْ صَلَاتُهُمْ بِسَبَبِ خَطَأِ إِمَامِهِمْ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى إِمَامٍ مِنْهُمْ لِلِإِكْمَالِ مَا فَاتَهُمْ.

- الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةٍ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً."
- وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الشَّرِيعَةِ هُوَ الْحِرْصُ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَتَحْصِيلِ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ مَا أَمَكَنَ. فَلَمَّا انْقَطَعَتْ صَلَاتُهُمْ بِالْإِمَامِ الْأَوَّلِ وَبَقِيَ عَلَيْهِمْ جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ، كَانَ ابْتِدَاءُ جَمَاعَةٍ جَدِيدَةٍ بَيْنَهُمْ (اسْتِخْلَافًا حُكْمِيًّا) أَوْلَى مِنَ الْإِنْفِرَادِ، لِتَحْصِيلِ هَذِهِ الْفَضِيلَةِ إِلَى آخِرِ لَحْظَةٍ.

٢. حُكْمُ السُّجُودِ الْقَبْلِيِّ (وَسَجَدُوا قَبْلَهُ)

يَجِبُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَأْمُومِينَ السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ جَبْرًا لِلْخَلَلِ الَّذِي وَقَعَ فِي صَلَاتِهِمْ.

- الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ:

○ قَاعِدَةٌ: النَّقْصُ يُجْبَرُ بِالْقَبْلِيِّ؛ وَالْمَأْمُومُونَ هُنَا حَصَلَ فِي صَلَاتِهِمْ نَقْصٌ حَقِيقِيٌّ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَةَ الَّتِي تَرَكَ الْإِمَامُ سَجَدَتْهَا بَطَلَتْ، وَتَرَكَوْا فِيهَا سُنَّةَ الْقِرَاءَةِ أَوْ التَّشَهُّدِ فِي مَحَلِّهِمَا الْأَصْلِيِّ

بِسَبَبِ تَبَدُّلِ تَرْتِيبِ الرُّكَّعَاتِ، فَاجْتَمَعَ عِنْدَهُمْ نَقْصٌ فِي السُّنَنِ
الْمُؤَكَّدَةِ، فَوَجَبَ السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ.
○ قَاعِدَةٌ: الْمَأْمُومُ يَحْمِلُ عَنْهُ الْإِمَامُ السَّهْوَ إِلَّا إِذَا بَطَلَتْ رَكَعَتُهُ؛
فَلَمَّا بَطَلَتِ الرُّكْعَةُ، انْقَطَعَتْ حِمَايَةُ الْإِمَامِ لَهُمْ فِي ذَلِكَ الْجُزْءِ،
فَرَجَعُوا لِأَصْلِ وُجُوبِ الْجَبْرِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِـ"عِلَّةٍ" بَقَاءُ رَابِطَةِ الْإِتِّمَامِ؛ نَقِيسُ هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى
"الِاسْتِخْلَافِ لِلْعُدْرِ"؛ فَكَمَا أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَّثُ اسْتَحْلَفَ مَنْ
يُكْمِلُ بِهِمْ، فَكَذَلِكَ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ وَبَقِيَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ شَيْءٌ، لَهُمْ أَنْ
يَسْتَحْلِفُوا مَنْ يُكْمِلُ بِهِمْ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةِ الرُّغْبَةِ فِي إِتِمَامِ الصَّلَاةِ
بِهَيْئَةِ الْجَمْعِ.
- قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ سُجُودِهِمُ الْقَبْلِيِّ عَلَى "سُجُودِ مَنْ نَسِيَ السُّورَةَ أَوْ
سُنَّةً مُؤَكَّدَةً"؛ فَلَمَّا كَانَ تَمَادِيهِمْ مَعَ الْإِمَامِ فِي خَطِئِهِ (قَبْلَ عَقْدِ الرُّكُوعِ)
قَدْ فَوَّتَ عَلَيْهِمْ نَظْمُ الصَّلَاةِ السَّلِيمِ وَرُتَبَ السُّنَنِ فِيهَا، صَارَ هَذَا الْخَلَلُ
نَقْصًا مَحْضًا فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ، فَكَانَ الْقَبْلِيُّ هُوَ الْمُتَعَيِّنُ لِلْجَبْرِ.

خُلَاصَةُ الْفِقْهِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ:

عِنْدَمَا يُخْطِئُ الْإِمَامُ وَيُصِرُّ، ثُمَّ يَسْلَمُ، يَصِيرُ الْمَأْمُومُونَ كَأَنَّهُمْ "مَسْبُوقُونَ" بِرُكْعَةٍ. وَلِكَيْلَا يُكْمَلَ كُلُّ وَاحِدٍ وَحْدَهُ، يَتَقَدَّمُ أَحَدُهُمْ لِيَكُونَ إِمَامًا لَهُمْ فِي هَذِهِ الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ، ثُمَّ يَسْجُدُونَ جَمِيعًا قَبْلَ السَّلَامِ، لِأَنَّ النِّقْصَ قَدْ لَحِقَ بِنَظْمِ صَلَاتِهِمْ جَمِيعًا.

(١٠٤) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ زِحَامِ الْمَأْمُومِ أَوْ نُعَاسِهِ عَنِ الرُّكُوعِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَإِنْ زُوْحِمَ مُؤْتَمٌّ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ نَعَسَ أَوْ نَحَوَهُ اتَّبَعَهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلَى، مَا لَمْ يَرْفَعْ مِنْ سُجُودِهَا؛ وَتَصَوِيرُ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا مَنَعَهُ مَانِعٌ حِسِّيٌّ كَالزَّحَامِ الشَّدِيدِ، أَوْ مَانِعٌ طَبِيعِيٌّ كَالنُّعَاسِ، عَنْ رُكُوعِ رُكْعَةٍ (غَيْرِ الرُّكْعَةِ الْأَوَّلَى)، فَمَاذَا يَفْعَلُ؟

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ هُنَا يَقُومُ عَلَى الْمُوَازَنَةِ بَيْنَ رُكْنِيَّةِ الرُّكُوعِ لِلْمَأْمُومِ وَبَيْنَ وَاجِبِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ؛ فَالْمَالِكِيَّةُ يَرَوْنَ أَنَّ الْمَأْمُومَ مَعْدُورٌ فِي هَذَا التَّأَخُّرِ، فَيُسَمَّحُ لَهُ بِـ "قَضَاءِ" الرُّكُوعِ مَا دَامَ الْإِمَامُ لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ مِنْ سُجُودِ تِلْكَ الرُّكْعَةِ نَفْسِهَا، لِأَنَّ الرُّكْعَةَ لَمْ تَنْقُضْ بَعْدَ حُكْمًا.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا". مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: الْأَصْلُ هُوَ الْإِرْتِبَاطُ بِأَفْعَالِ الْإِمَامِ. لَكِنَّ الزَّحَامَ وَالنُّعَاسَ أَعْدَارٌ خَارِجَةٌ عَنْ إِرَادَةِ الْمُكَلَّفِ تَجْعَلُ الْمُتَابِعَةَ الْفَوْرِيَّةَ مُتَعَذِّرَةً. وَقَدْ دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى التَّيْسِيرِ فِي الْأَعْدَارِ؛ فَمَا دَامَ الْمَأْمُومُ قَادِرًا عَلَى إِدْرَاكِ الْإِمَامِ فِي بَعْضِ أَجْزَاءِ الرَّكْعَةِ (قَبْلَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ)، فَقَدْ حَقَّقَ أَقْلٌ مَا تَيَمَّنَ بِهِ الْمُتَابِعَةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي تِلْكَ الرَّكْعَةِ، فَجَازَ لَهُ التَّدَارُكُ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ فَالزَّحَامُ مَشَقَّةٌ تَمْنَعُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي مَحَلِّهِ مَعَ الْإِمَامِ، فَتَيْسَّرَ لَهُ أَنْ يَرْكَعَ وَيَلْحَقَ بِهِ مَا دَامَ فِي بَقِيَّةِ الرَّكْعَةِ.
- قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَتْبُوعِهِ؛ لَكِنَّهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ بِعُذْرٍ. فَمَا دَامَ الْإِمَامُ لَمْ يَرْفَعْ مِنْ سُجُودِ الرَّكْعَةِ، فَهُوَ لَمْ يَنْتَقِلْ بَعْدُ إِلَى رَكْعَةٍ جَدِيدَةٍ، فَظَلَّ الْمَأْمُومُ تَابِعًا لَهُ فِي نَفْسِ الْحَيِّزِ الزَّمَانِيِّ لِلرَّكْعَةِ، فَلَمْ تَبْطُلْ فِيهِ التَّبَعِيَّةُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: نَقِيسُ هَذَا التَّدَارُكِ عَلَى "تَدَارُكِ الْمَسْبُوقِ لِلرَّكْعَةِ بِإِدْرَاكِ الرُّكُوعِ"؛ فَكَمَّا أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ وَهُوَ رَاكِعٌ فَقَدْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ (لِأَنَّ الرُّكُوعَ هُوَ الْعُمْدَةُ)، فَكَذَلِكَ هَذَا الْمُؤْتَمُّ الَّذِي "فَاتَهُ" مَحَلُّ الرُّكُوعِ لَكِنَّهُ أَدْرَكَ الْإِمَامَ قَبْلَ الْإِنْصِرَافِ مِنَ السُّجُودِ، فَقَدْ بَقِيَ لَهُ مَجَالٌ لِتَحْصِيلِ

الرُّكْنَ وَاللَّحَاقَ بِالْإِمَامِ فِي السُّجُودِ لِيَصِحَّ بِنَاءُ رَكَعَتِهِ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عِلَّةِ بُقَاءِ جُزْءٍ مِنَ الرُّكَعَةِ يُمَكِّنُ مَعَهُ التَّدَارُكَ."

- قِيَاسُ الْعَكْسِ (لِمَاذَا اسْتُثْنِيَتِ الرُّكَعَةُ الْأُولَى؟): (فِي الرُّكَعَةِ الْأُولَى، إِذَا زُوْحِمَ عَنِ الرُّكُوعِ، لَا يُتَدَارَكُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لِأَنَّ الرُّكَعَةَ الْأُولَى هِيَ "أَصْلُ" الدُّخُولِ وَالْإِرْتِبَاطِ بِالْإِمَامِ؛ فَلَمَّا فَاتَهُ الرُّكُوعُ فِيهَا، بَطَلَ أَسَاسُ الْمُتَابَعَةِ فِيهَا بَيَقِينَ، فَكَانَ حُكْمُهُ فِيهَا حُكْمَ "الْمَسْبُوقِ" بِتِلْكَ الرُّكَعَةِ، بِخِلَافِ مَا بَعْدَهَا لِأَنَّ الْإِرْتِبَاطَ قَدْ تَمَّ وَتَقَرَّرَ بِمَا قَبْلَهَا.

خُلَاصَةُ الْحُكْمِ:

إِذَا زُوْحِمَتْ عَنِ الرُّكُوعِ فِي الرُّكَعَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ مَثَلًا:

١. تَنْحَنِي لِلرُّكُوعِ فَوَرَ زَوَالَ الزَّحَامِ، ثُمَّ تَهْوِي لِلسُّجُودِ لِتَلْحَقَ بِالْإِمَامِ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ الْإِمَامُ قَدْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ سَجْدَتِهِ الثَّانِيَةِ.
٢. إِذَا رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ أَنْ تَتِمَّكَنَ أَنتَ مِنَ الرُّكُوعِ، فَقَدْ فَاتَتْكَ الرُّكَعَةُ؛ هُنَا تَتْرُكُ الرُّكُوعَ الْمَنْسِيَّ وَتَتَّبِعُ الْإِمَامَ فِيمَا هُوَ فِيهِ، وَتَقْضِي هَذِهِ الرُّكَعَةَ بَعْدَ سَلَامِهِ (كَالْمَسْبُوقِ).

فَإِنْ لَمْ يَطْمَعْ فِيهَا قَبْلَ عَقْدِ إِمَامِهِ تَمَادَى وَقَضَى رُكْعَةً، وَإِلَّا سَجَدَهَا، وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ إِنْ تَيَقَّنَ^(١٠٥).

(١٠٥) إقامة الدليل لمسألة زحام المأموم عن السجدة وكيفيته قضائها

أشار الشيخ خليل بقوله: "أَوْ سَجَدَةٍ فَإِنْ لَمْ يَطْمَعْ فِيهَا قَبْلَ عَقْدِ إِمَامِهِ تَمَادَى وَقَضَى رُكْعَةً، وَإِلَّا سَجَدَهَا، وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ إِنْ تَيَقَّنَ؛ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَتِمُّهُ لِلْأَحْكَامِ الْمَعْدُورِ بِزِحَامٍ أَوْ نُعَاسٍ، لَكِنَّهَا هُنَا تَتَعَلَّقُ بِمَنْ رَكَعَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ مُنِعَ مِنَ السُّجُودِ حَتَّى قَامَ الْإِمَامُ لِلرُّكْعَةِ الثَّالِيَةِ.

١. تصوير المسألة والحكم

إِذَا زُوِّجَ الْمَأْمُومُ عَنِ السَّجْدَةِ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ وَقَامَ لِلرُّكْعَةِ الثَّالِيَةِ، فَلِلْمَأْمُومِ حَالَتَانِ:

- الْأُولَى: أَنْ يَرْجُوَ (يَطْمَعُ) إِذْرَاكَ السَّجْدَةِ وَاللَّحَاقَ بِالْإِمَامِ قَبْلَ أَنْ يُعْقِدَ الْإِمَامُ الرُّكْعَةَ الثَّالِيَةَ (يَرْفَعِ الرَّأْسَ مِنْ رُكُوعِهَا)؛ فَهُنَا يَسْجُدُ وَيَلْحَقُ بِهِ.
- الثَّانِيَةُ: أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ سَرِيعًا؛ فَهُنَا يَتْرُكُ السَّجْدَةَ الْمَنْسِيَّةَ وَيَتَمَادَى مَعَ الْإِمَامِ فِي رُكْعَتِهِ الْحَالِيَةِ، وَتُلْعَى تِلْكَ الرُّكْعَةُ النَّاقِصَةُ فِي حَقِّهِ، وَيَقْضَى بِدَلِّهَا رُكْعَةً بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ.

٢. الدليل من السنة الشريفة

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ... وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا."
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: الْأَصْلُ وَجُوبُ الْمُتَابَعَةِ. وَلَمَّا كَانَ الْمَأْمُومُ مَعْدُورًا بِالزَّحَامِ (وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْعَلَبَةِ الشَّرْعِيَّةِ)، سُمِحَ لَهُ بِالتَّأَخُّرِ الْيَسِيرِ لِإِتِمَامِ الرُّكْنِ (السَّجْدَةِ) مَا دَامَ فِي نَفْسِ الْحَيِّزِ الْإِمَامِيِّ (أَيَّ قَبْلَ عَقْدِ رُكُوعِ الرَّكْعَةِ التَّالِيَةِ). فَإِذَا انْتَقَلَ الْإِمَامُ لِعَقْدِ رَكْعَةٍ جَدِيدَةٍ، انْقَطَعَتْ رَابِطَةُ التَّدَارُكِ فِي الرَّكْعَةِ السَّابِقَةِ، فَوَجَبَ التَّمَادِي لِحِفْظِ الْجَمَاعَةِ ثُمَّ الْقَضَاءُ لِحِفْظِ الرُّكْنِ.

٣. الدليل من القواعد الفقهية

- قَاعِدَةٌ: الْإِمَامُ ضَامِنٌ؛ فَالْإِمَامُ يُحْمَلُ عَنْ الْمَأْمُومِ سَهْوُهُ وَمَا يَعْزِضُ لَهُ مِنَ الْعَلَبَةِ مَا دَامَ الْإِتِمَامُ بَاقِيًا. لِذَلِكَ قَالَ خَلِيلٌ: "وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ إِنْ تَيَقَّنَ؛ لِأَنَّ هَذَا النِّقْصَ حَصَرَهُ الْمَأْمُومُ وَفَعَلَهُ بَعْدَ تَأَخُّرٍ مَعْدُورٍ فِيهِ، فَحَمَلَ الْإِمَامُ عَنْهُ خَلَلَ التَّأَخِيرِ."
- قَاعِدَةٌ: إِذْرَاكَ بَعْضِ الرَّكْعَةِ كَإِذْرَاكِ كُلِّهَا عِنْدَ الْعُذْرِ؛ فَمَا دَامَ الْمَأْمُومُ قَادِرًا عَلَى السُّجُودِ وَاللَّحَاقِ بِالْإِمَامِ قَبْلَ "الْعَقْدِ"، فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ الرُّكْنِ (السَّجْدَةِ) وَالْمُتَابَعَةِ، فَصَحَّتْ رَكْعَتُهُ.

٤. الدليل من النظر والقياس

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: نَقِيسُ هَذَا التَّدَارُكِ عَلَى "تَدَارُكٍ مَنْ نَسِيَ سَجْدَةً وَاحِدَةً مِنْ رَكَعَتِهِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُتَفَرِّدَ يَرْجِعُ لِلْسَّجْدَةِ مَا لَمْ يَعْقِدْ رُكُوعَ مَا بَعْدَهَا، فَكَذَلِكَ الْمَأْمُومُ يَرْجِعُ لَهَا، لَكِنَّ الْمَأْمُومَ هُنَا أَسْعَدُ حَالاً لِأَنَّ زَمَانَهُ مَرْبُوطٌ بِيَدِ إِمَامِهِ؛ فَلَمَّا كَانَ السَّبَبُ زِحَاماً (عُذْراً) لَا نِسْيَاناً مَحْضاً، أُسْقِطَ عَنْهُ السُّجُودُ بَعْدَ الْإِصْلَاحِ.
- قِيَاسُ الشَّبهِ: نَقِيسُ الْمَأْمُومِ الْمُتَمَادِي (الَّذِي لَمْ يَطْمَعْ فِي السَّجْدَةِ) عَلَى "الْمَسْبُوقِ"؛ فَكَمَا أَنَّ الْمَسْبُوقَ تَلْعَى لَهُ الرُّكْعَةُ الَّتِي لَمْ يُدْرِكْ رُكُوعَهَا مَعَ الْإِمَامِ وَيَتَّبِعُهُ فِيهَا حُرْمَةً لِلْوَقْتِ ثُمَّ يَقْضِيهَا، فَكَذَلِكَ الْمُزَاحِمُ هُنَا فَاتَتْهُ السَّجْدَةُ الَّتِي بِهَا تَمَامُ الرُّكْعَةِ، فَلَزِمَهُ التَّمَادِي ثُمَّ الْقَضَاءُ، لِاسْتَوَائِهِمَا فِي عِلَّةٍ عَدَمِ اسْتِيفَاءِ أَرْكَانِ الرُّكْعَةِ مَعَ وُجُوبِ حِفْظِ الْمُتَابَعَةِ."

خُلَاصَةٌ وَلَا سُّجُودَ عَلَيْهِ إِنْ تَيَقَّنَ:"

إِذَا أَدْرَكَ الْمَأْمُومُ السَّجْدَةَ الْمُنْسِيَّةَ بَعْدَ الزَّحَامِ وَلَحِقَ بِإِمَامِهِ، وَكَانَ مُتَيَقِّناً أَنَّهُ أَتَى بِهَا، فَلَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ؛ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ كَانَ لِعُذْرِ (الزَّحَامِ)، وَالْإِمَامُ يَحْمِلُ سَهْوَ الْمَأْمُومِ فِي حَالِ الْإِثْبَاعِ. أَمَّا إِنْ شَكَّ هَلْ سَجَدَهَا أَمْ لَا، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ حُكْمُ آخِرٍ يَتَعَلَّقُ بِالْإِحْتِيَاطِ لِلرُّكْنِ.

وَأِنْ قَامَ إِمَامٌ لِخَامِسَةٍ فَمُتِّقُنْ انْتِفَاءً وَجُوبَهَا يَجْلِسُ، وَإِلَّا اتَّبَعَهُ^(١٠٦). وَإِنْ خَالَفَ عَمْدًا بَطَلَتْ فِيهِمَا، لَا سَهْوًا، فَيَأْتِي الْجَالِسُ بِرَكْعَةٍ، وَيُعِيدُهَا الْمُتَّبِعُ^(١٠٧).

(١٠٦) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ قِيَامِ الْإِمَامِ لِرَكْعَةٍ خَامِسَةٍ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَأِنْ قَامَ إِمَامٌ لِخَامِسَةٍ فَمُتِّقُنْ انْتِفَاءً وَجُوبَهَا يَجْلِسُ، وَإِلَّا اتَّبَعَهُ"؛ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُرْتَّبُ وَاجِبَ الْمَأْمُومِ عِنْدَمَا يَزِيدُ الْإِمَامُ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ سَهْوًا. وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَأْمُومِينَ يَنْقَسِمُونَ إِلَى فَرِيقَيْنِ بِنَاءً عَلَى عِلْمِهِمْ بِحَالِ الصَّلَاةِ.

١. تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ

- الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ (الْمُتَّقِنُ): (مَنْ تَيَقَّنَ أَنَّ هَذِهِ الرُّكْعَةُ زَائِدَةٌ (خَامِسَةٌ) وَأَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ قَدْ تَمَّتْ أَرْبَعًا يَتَّقِينَ؛ هَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجُلُوسُ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ الْإِمَامِ، لِأَنَّهُ بِاتِّبَاعِهِ يَكُونُ قَدْ تَعَمَّدَ الزِّيَادَةَ فِي الصَّلَاةِ، وَتَعَمَّدَ الزِّيَادَةَ مُبْطِلٌ.
- الْفَرِيقُ الثَّانِي (غَيْرُ الْمُتَّقِنِ): (مَنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ، أَوْ ظَنَّ أَنَّ الْإِمَامَ قَامَ لِلْخَامِسَةِ لِإِصْلَاحِ نَقْصٍ (كَأَنَّهُ يَكُونُ الْإِمَامُ قَدْ تَرَكَ سَجْدَةً فِي رَكْعَةٍ سَابِقَةٍ فَبَطَلَتْ، فَهَذِهِ الْخَامِسَةُ هِيَ رَابِعَةٌ حَقِيقِيَّةٌ لِلْإِمَامِ)؛ هَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ الْإِمَامِ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ فِعْلِ الْمُتَّبِعِ.

٢. الدليل من السنة الشريفة

- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ." رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَبِعُوا النَّبِيَّ ﷺ فِيَمَا ظَنُّوهُ زِيَادَةً فِي الْوُحْيِ "أَوْ تَشْرِيْعًا جَدِيدًا، فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّهُ سَهْوٌ أَفْرَهُمْ عَلَى أَصْلِ الصَّلَاةِ مَعَ جَبْرِهَا. لَكِنَّ الْفُقَهَاءَ اسْتَنْبَطُوا أَنَّهُ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الشَّرِيعِ، فَإِنَّ مَنْ يَتَّقِنُ السَّهْوَ لَا يَجُوزُ لَهُ إِقْرَارُ الْإِمَامِ عَلَى الْبَاطِلِ، بَلْ يَجْلِسُ لِتَنْبِيهِهِ.

٣. الدليل من القواعد الفقهية

- قَاعِدَةٌ: لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ؛ وَبِتَنْزِيلِهَا عَلَى الصَّلَاةِ: لَا مُتَابَعَةَ لِلْإِمَامِ فِي إِبْطَالِ الْعِبَادَةِ. فَالْمُتَّقِنُ يَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الرُّكْعَةَ لَيْسَتْ مِنْ الصَّلَاةِ، فَالِاشْتِعَالُ بِهَا لَعْوٌ يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ نِيَّتِهِ لِلْفَرِيضَةِ الْمَحْدُودَةِ بِأَرْبَعٍ.
- قَاعِدَةٌ: الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ وَهِيَ سَنَدُ الْفَرِيقَيْنِ؛ فَالْمُتَّقِنُ بَقِيَ عَلَى يَقِينِ التَّمَامِ (أَرْبَعٍ) فَلَمْ يَتْرُكْهُ لِفِعْلِ الْإِمَامِ. وَالْمَشْكُوكُ فِيهِ (غَيْرُ الْمُتَّقِنِ) يَقِينُهُ هُوَ "وَجُوبُ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ" مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطْوُهُ، فَاتَّبَعَهُ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.

٤. الدليل من النظر والقياس

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ "قَصْدِ الزِّيَادَةِ فِي مَا هِيَ الْفَرَضُ"؛ نَقِيسُ مَنْ اتَّبَعَ الْإِمَامَ فِي الْخَامِسَةِ (وَهُوَ يَعْلَمُ) عَلَى "مَنْ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا لِمَصْلَحَةٍ غَيْرِهِ"؛ فَكَمَا أَنَّ الْكَلَامَ الْعَمْدِيَّ يُبْطِلُ، فَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الزَّائِدُ عَمْدًا يُبْطِلُ، لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ قَدْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْإِمْتِنَالِ إِلَى حَدِّ الْإِبْتِدَاعِ فِي تِلْكَ الرَّكْعَةِ.
- قِيَاسُ الشَّبهِ: نَقِيسُ "غَيْرِ الْمُتَيَقِّنِ" عَلَى "الْمَأْمُومِ خَلْفَ مَنْ بَانَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ"؛ فَالْمَأْمُومُ يُصَلِّي خَلْفَهُ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ مَا لَمْ يَعْلَمْ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْمَأْمُومُ يَجْهَلُ حَقِيقَةَ النُّقْصِ أَوْ الزِّيَادَةِ، صَحَّتْ مُتَابَعَتُهُ لِلْإِمَامِ حَمَلًا لِفِعْلِهِ عَلَى الصَّحِيحِ الْمُحْتَمَلِ (كَأَنَّهُ يَكُونُ الْإِمَامُ يُصَلِّحُ رَكْعَةً بَاطِلَةً).

خُلَاصَةُ الْحُكْمِ:

إِذَا قَامَ الْإِمَامُ لِلْخَامِسَةِ:

١. الْمُتَيَقِّنُ: يَجْلِسُ، وَيُنْبِئُ الْإِمَامَ بِالسَّيِّحِ، وَيَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ، وَلَا يَقُومُ أَبَدًا.
٢. الشَّاكُّ أَوْ مَنْ ظَنَّ صِدْقَ الْإِمَامِ: يَقُومُ مَعَهُ، وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالِاتِّبَاعِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى نَقِيضِهِ.

(١٧) إقامة الدليل لمسألة مخالفة الواجب عند قيام الإمام لحامسة

أشار الشيخ خليل بقوله: "وإن خالف عمداً بطلت فيهما، لا سهواً، فيأتي الجالس بركعة، ويعيدها المتبع"؛ وهذا النص يفصل جزاء من ترك الواجب عليه (سواء كان واجبه الجلوس أو الاتباع) عند قيام الإمام لركعة زائدة.

والنظر الفقهي هنا يقوم على أن الصلاة مبنية على الائتال؛ فمن تعدد مخالفة ما أوجبه الشارع عليه في تلك اللحظة (المتيقن بالجلوس والشاك بالاتباع)، فقد أدخل في صلاته ما ليس منها أو قطع صلاته بإمامه دون مسوغ يقيني، مما يؤدي إلى فوت شرط الصحة.

١. حكم المخالفة عمداً (بطلت فيهما)

إذا خالف المأموم عمداً، سواء كان ممن يجب عليه الجلوس فقام، أو ممن يجب عليه القيام فجلس، بطلت صلاته.

• الدليل من القواعد الفقهية:

○ قاعدة: التلاعب في العبادة مبطل؛ فالمتيقن بالزيادة إذا قام فقد زاد في الصلاة ما يعلم أنه ليس منها، وهذا تلاعب. والشاك إذا جلس فقد ترك متابعة إمامه التي هي فرض عليه في تلك الحال عمداً، وكلاهما محل بهيئة الائتال.

• الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ: الصَّلَاةُ عِبَادَةٌ مَحْدُودَةٌ بِصِفَاتٍ، وَالْعَمْدُ فِي تَرْكِ الْوَاجِبِ (الْمُتَابَعَةِ لِلشَّائِكِ) أَوْ فِعْلِ الْمَحْظُورِ (الزِّيَادَةِ لِلْمُتَيَقِّنِ) يَهْدِمُ أَصْلَ الشَّرُوعِ الصَّحِيحِ.

٢. حُكْمُ الْمُخَالَفَةِ سَهْوًا (لَا سَهْوًا)

أَمَّا إِذَا وَقَعَتِ الْمُخَالَفَةُ نِسْيَانًا أَوْ جَهْلًا بِالْحُكْمِ، فَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ، رِعَايَةً لِعُذْرِ السَّهْوِ فِي الْعِبَادَاتِ.

- الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ". رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ السَّاهِيَ لَمْ يَقْصِدِ التَّلَاعُبَ، فَبَقِيَ عَقْدُ صَلَاتِهِ صَحِيحًا مَعَ وُجُوبِ الْإِصْلَاحِ بَعْدَ تَبَيُّنِ الْحَالِ.

٣. كَيْفِيَّةُ الْإِصْلَاحِ بَعْدَ تَبَيُّنِ الْوَاقِعِ

يَبَيِّنُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَبْطُلُ إِذَا وَقَعَتِ الْمُخَالَفَةُ نَتِيجَةً "سَهْوًا" (بَأَنْ يَظُنَّ الْمَأْمُومُ صَوَابَ نَفْسِهِ أَوْ يَجْهَلُ الْحُكْمَ)، وَيَتِمُّ التَّدَارُكُ بِنَاءً عَلَى حَقِيقَةِ فِعْلِ الْإِمَامِ كَالْتَالِي:

- حَالَةُ "الْجَالِسِ" (الَّذِي امْتَنَعَ عَنِ الْقِيَامِ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهَا خَامِسَةٌ): (إِذَا تَبَيَّنَ لَاحِقًا أَنَّ الْإِمَامَ كَانَ مُحِقًّا فِي قِيَامِهِ (لَأَنَّهُ كَانَ يَجْبِرُ نَقْصًا فِي رَكْعَةٍ

سابقة)، فإنَّ صلاةَ هذا الجالسِ صحيحةٌ لعُذرِ السَّهْوِ، لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بَعْدَ سَلامِ الإِمَامِ لِيَأْتِيَ بِرُكْعَةٍ كَامِلَةٍ؛ والسَّبَبُ أَنَّهُ بِمُخَالَفَتِهِ لِلإِمَامِ الْمُحَقِّ فَاتَتْهُ رُكْعَةٌ فَرَضِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ، فَصَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ "المسبوق" الذي يَقْضِي مَا فَاتَهُ.

- حالةُ "الْمُتَّبِعِ" (الذي قَامَ مَعَ الإِمَامِ ظَنًّا مِنْهُ بِوُجُوبِ الِاتِّبَاعِ): (إِذَا تَبَيَّنَ لَاحِقًا أَنَّ الإِمَامَ كَانَ مُخْطِئًا) أَيَّ زَادَ خَامِسَةً مَحْضَةً لَا جَبَرَ فِيهَا)، فَإِنَّ صَلَاةَ هَذَا الْمُتَّبِعِ صَحِيحَةٌ لِعُذْرِ السَّهْوِ، لَكِنْ يُؤْمَرُ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ احتياطاً؛ والسَّبَبُ أَنَّهُ أَتَى بِزِيَادَةٍ فِعْلِيَّةٍ كَبْرَى (رُكْعَةٌ كَامِلَةٌ) فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا، وَالزِّيَادَةُ الْكَبِيرَةُ حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ سَهْوًا تَسْتَوْجِبُ الْإِعَادَةَ فِي الْمَشْهُورِ لَتَقَعِ الصَّلَاةُ عَلَى وَجْهِهَا الصَّحِيحِ الْمَعْهُودِ.

الدليلُ والنَّظَرُ الفقهيُّ لهذه التفاصيل

١. قاعدةُ إعمالِ العملِ أَوْلَى مِنْ إهماله: "لَمَّا كَانَ الْمَأْمُومُ فِي الْحَالَتَيْنِ قَدْ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ يَبْقَيْنِ، فَإِنَّ وَقُوعَ الْخَطِإِ فِي صِفَةِ الِاتِّبَاعِ سَهْوًا لَا يَهْدُمُ أَصْلَ الصَّلَاةِ، بَلْ يُوجِبُ التَّرْمِيمَ؛ فَالْجَالِسُ يُرْمَمُ نَقْصُهُ بِرُكْعَةٍ، وَالْمُتَّبِعُ يُرْمَمُ صَلَاتُهُ بِالْإِعَادَةِ لِيُخْرَجَ مِنَ الْخِلَافِ يَبْقَيْنِ.
٢. النَّظَرُ فِي حَقِيقَةِ الرُّكْعَةِ الزَّائِدَةِ: الرُّكْعَةُ الَّتِي زَادَهَا الإِمَامُ (إِذَا كَانَتْ خَامِسَةً مَحْضَةً) هِيَ فِي حُكْمِ "اللَّغْوِ"، وَالْمُتَّبِعُ لَهُ قَدْ أَتَى بِهَذَا اللَّغْوِ سَهْوًا،

وَأِنْ قَالَ قُمْتُ لِمُوجِبٍ صَحَّتْ لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ وَتَبِعَهُ. وَلِمُقَابِلِهِ إِنْ سَبَّحَ.
كَمُتِّعٍ تَأَوَّلَ وَجُوبُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ^(١٠٨).

وَاللَّغْوُ الْفَعْلِيُّ الْكَثِيرُ يُشْبِهُ الْخُرُوجَ عَنِ الصَّلَاةِ لِغَيْرِ مَصْلَحَتِهَا، فَلَزِمَ
الِاحْتِيَاظُ بِالْإِعَادَةِ.

٣. قِيَاسُ الْجَالِسِ عَلَى الْمَسْبُوقِ: تَمَّ قِيَاسُ الْجَالِسِ (الَّذِي أَخْطَأَ فِي جُلُوسِهِ)
عَلَى الْمَسْبُوقِ بِرُكْعَةٍ لِعِلَّةِ بَقَاءِ شُغْلِ الذِّمَّةِ بِرُكْنٍ لَمْ يُؤَدَّ بَعْدُ؛ فَكِلَاهُمَا
بَقِيَتْ عَلَيْهِ رُكْعَةٌ لَمْ يَفْعَلْهَا مَعَ الْإِمَامِ وَهِيَ مَفْرُوضَةٌ، فَوَجَبَ الْقَضَاءُ.

(١٠٨) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ دَعْوَى الْإِمَامِ الْقِيَامَ لِمُوجِبٍ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَأِنْ قَالَ قُمْتُ لِمُوجِبٍ صَحَّتْ لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ
وَتَبِعَهُ. وَلِمُقَابِلِهِ إِنْ سَبَّحَ. كَمُتِّعٍ تَأَوَّلَ وَجُوبُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ؛ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ
تَبَحُّثٌ فِي مَدَى صِحَّةِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِينَ إِذَا بَرَّرَ الْإِمَامُ قِيَامَهُ لِلرُّكْعَةِ الزَّائِدَةِ بَعْدَ
السَّلَامِ.

أَوَّلًا: تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ

إِذَا أَنْكَرَ الْمَأْمُومُونَ عَلَى الْإِمَامِ قِيَامَهُ لِلْخَامِسَةِ، فَقَالَ الْإِمَامُ: "قُمْتُ لِمُوجِبٍ"
(أَيُّ لِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ كَمُتِّعَيْنِ نَقَصَ سَجْدَةٍ مِنْ رُكْعَةٍ سَابِقَةٍ، فَهَذِهِ الْخَامِسَةُ فِي
حَقِّي هِيَ رَابِعَةٌ)؛ فَالْحُكْمُ كَمَا يَلِي:

- الشَّاكُّ (مَنْ لَزِمَهُ الْإِتِّبَاعُ): (تَصِحُّ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ مِنْ مُتَابَعَةِ إِمَامِهِ عِنْدَ الْإِحْتِمَالِ.
- الْمُتَيَقِّنُ (الْجَالِسُ): (تَصِحُّ صَلَاتُهُ أَيْضاً شَرِيطَةً أَنْ يَكُونَ قَدْ سَبَّحَ لِيُبَيِّنَهُ الْإِمَامَ، لِأَنَّهُ عَمِلَ بِبَيِّنَةٍ مَعَ أَدَاءٍ وَاجِبِ النَّصْحِ لِلْإِمَامِ.
- الْمُتَأَوَّلُ: مَنْ تَيَقَّنَ الزِّيَادَةَ لَكِنَّهُ تَبَعَ الْإِمَامَ تَأَوُّلاً (أَيَّ ظَنّاً مِنْهُ أَنَّ الشَّرْعَ يُوجِبُ الْمُتَابَعَةَ فِي كُلِّ حَالٍ)؛ فَهَذَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ عَلَى الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ.

ثَانِيًا: الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ "ذِي الْيَدَيْنِ"؛ لَمَّا سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّحَابَةَ: "أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟" قَالُوا: نَعَمْ.
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ خَبَرِ الْمَأْمُومِينَ فِي نَقْصِ الصَّلَاةِ، وَبِالْمُقَابِلِ فَإِنَّ "خَبَرَ الْإِمَامِ" عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فِي إِصْلَاحِ خَلَلٍ مَسْثُورٍ عَنِ الْمَأْمُومِينَ (كَالسَّجْدَةِ الْمُنْسِيَةِ) يُقْبَلُ أَيْضاً. فَلَمَّا كَانَ قَوْلُ الْإِمَامِ مَقْبُولاً فِي "مُوجِبِ الْقِيَامِ"، صَارَ فِعْلُ الْمَأْمُومِينَ (سَوَاءً مَنْ تَبَعَ لِلشَّكِّ أَوْ مَنْ جَلَسَ لِلْيَقِينِ) مَبْنِياً عَلَى أَصْلٍ صَحِيحٍ فِي مَحَلِّ الْجَاهِدِ، فَصَحَّتْ صَلَاتُهُمْ.

ثَالِثًا: الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الْإِمَامُ أَمِينٌ؛ فَالْإِمَامُ يُصَدِّقُ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ مِنْ أَفْعَالِ صَلَاتِهِ الَّتِي لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهَا غَيْرُهُ. فَدَعَاؤُهُ الْمَوْحِبُ تَرْفَعُ عَنْ قِيَامِهِ صِفَةُ السَّهْوِ الْمَحْضِ وَتُصَيِّرُهُ إِصْلَاحًا وَاجِبًا، فَيَنْعَكِسُ ذَلِكَ بِالصَّحَّةِ عَلَى كُلِّ مَنْ تَصَرَّفَ وَفَوْقَ مَرْتَبَتِهِ (مِنْ شَكٍّ أَوْ يَقِينٍ).
- قَاعِدَةٌ: لَا يُنْقَضُ الْجَاهِدُ بِالْجَاهِدِ؛ فَإِذَا اجْتَهَدَ الْمَأْمُومُ الشَّاكُّ فَتَبَعَ، أَوْ اجْتَهَدَ الْمُتَيَقِّنُ فَجَلَسَ، وَكِلَاهُمَا لَهُ مُسْتَنَدٌ شَرْعِيٌّ، ثُمَّ بَانَ بَعْدَ ذَلِكَ صِدْقُ الْإِمَامِ، بَقِيَ فَعَلُهُمَا عَلَى أَصْلِ الصَّحَّةِ لِأَنَّهُمَا بَدَلًا وَسَعَهُمَا فِي مَحَلِّ الْإِلْتِبَاسِ.
- قَاعِدَةٌ: الْخَطَأُ فِي التَّأْوِيلِ مَغْفُورٌ عَنْهُ؛ وَهِيَ سَنَدُ صِحَّةِ صَلَاةِ الْمُتَأَوَّلِ عَلَى الْمُخْتَارِ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ كَانَ تَعْظِيمَ أَمْرِ الْمُتَابِعَةِ، فَكَانَ خَطْوُهُ فِي الْفَهْمِ لَا فِي التَّلَاعُبِ، وَالتَّأْوِيلُ السَّائِعُ يَمْنَعُ الْبُطْلَانَ.

رَابِعًا: الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةِ "اعْتِبَارِ الظَّنِّ الْعَالِبِ فِي الْعِبَادَاتِ"؛ نَقِيسُ صِحَّةِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ هُنَا عَلَى "الْمُصَلِّي إِذَا تَحَرَّى الْقِبْلَةَ فَأَخْطَأَ"؛ فَكَمَّا أَنَّ الْمُجْتَهِدَ فِي الْقِبْلَةِ تَصَحُّ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ أَدَّى مَا فِي وَسْعِهِ، فَكَذَلِكَ الْمَأْمُومُونَ هُنَا، كُلُّ مِنْهُمْ تَصَرَّفَ بِنَاءً عَلَى "الْمَعْلُومَةِ" الَّتِي عِنْدَهُ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ صِدْقُ الْإِمَامِ انْكَشَفَ أَنَّ الْقِيَامَ كَانَ حَقًّا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَصَحَّتِ الصَّلَاةُ لِلْجَمِيعِ.

لا لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلَمْ يَتَّبِعْ. (١٠٩)

• قِيَاسُ الشُّبْهِ: نَقِيسُ "الْمُتَّوِّلِ" عَلَى "الْجَاهِلِ الَّذِي يَتَكَلَّمُ لِلِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ"؛ فَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ لِلِإِصْلَاحِ مَعَ الْجَهْلِ لَا يُبْطَلُ عِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ لِقُوَّةِ الشُّبْهِةِ، فَإِنَّ الْإِتِّبَاعَ لِأَجْلِ التَّأْوِيلِ "أَوَّلَى بِالصَّحَّةِ، لِأَنَّهُ فَعَلُ مَنْ جِنْسِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ صَدَرَ عَنْ نِيَّةِ الْإِمْتِثَالِ لِأَمْرِ الْمُتَابَعَةِ.

(١٠٩) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ بُطْلَانِ صَلَاةٍ مَنْ تَرَكَ الْإِتِّبَاعَ الْوَاجِبَ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "لَا لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلَمْ يَتَّبِعْ"؛ وَهَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ يُبَيِّنُ الْحَالَةَ الَّتِي تَبْطُلُ فِيهَا صَلَاةُ الْمَأْمُومِ حَتَّى وَإِنْ صَدَقَ الْإِمَامُ فِي دَعْوَاهُ.

١. نَصُورُ الْمَسْأَلَةِ وَالْحُكْمِ

إِذَا قَامَ الْإِمَامُ لِمَا يُشَبِّهُ الرُّكْعَةَ الْخَامِسَةَ، وَبَيَّنَّ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّ قِيَامَهُ كَانَ لِحَقِّ (أَيَّ أَنَّ تِلْكَ الرُّكْعَةَ كَانَتْ هِيَ الرَّابِعَةُ الْحَقِيقِيَّةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ)؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ الَّذِي كَانَ يَحِبُّ عَلَيْهِ شَرْعاً أَنْ يَتَّبِعَ إِمَامَهُ (كَالشَّاكِّ الَّذِي لَمْ يَتَيَقَّنْ الزِّيَادَةَ) لَكِنَّهُ اخْتَارَ الْجُلُوسَ وَتَخَلَّفَ عَنْ إِمَامِهِ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذَا الْبُطْلَانِ أَنَّ هَذَا الْمَأْمُومَ قَدْ اجْتَمَعَ فِي حَقِّهِ خَطَايَا:

١. مُخَالَفَةُ الْوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ: وَهُوَ أَمْرُهُ بِالْمُتَابَعَةِ عِنْدَ الشَّكِّ.

٢. نَقْصُ الرُّكْنِ يَقِينًا: فِيمَا أَنَّ الرُّكْعَةَ كَانَتْ وَاجِبَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَقَدْ جَلَسَ الْمَأْمُومُ وَسَلَّمْ قَبْلَ تَمَامِ فَرْضِهِ، فَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِفَقْدِ رُكْنٍ لَا يُمَكِّنُ تَدَارُكُهُ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا". مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ أَوْجَبَ الْمُتَابَعَةَ كَأَصْلِ لِصْحَةِ الْإِتِمَامِ. فَمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ (لِكَوْنِهِ شَاكًّا لَمْ يَبْلُغْ رُتْبَةَ الْيَقِينِ بِالزِّيَادَةِ) ثُمَّ تَحَلَّفَ عَمْدًا، فَقَدْ قَطَعَ صَلَاتَهُ بِالْإِمَامِ فِي رُكْنٍ حَقِيقِيٍّ. فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّ فِعْلَ الْإِمَامِ كَانَ هُوَ الْفَرَضَ، انْكَشَفَ أَنَّ الْمَأْمُومَ قَدْ تَرَكَ فَرْضَهُ عَمْدًا، وَتَرَكَ الْفَرَضَ عَمْدًا مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ بِلَا خِلَافٍ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: الْعِبْرَةُ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ (إِذَا انْكَشَفَ الْخَطَأُ)؛ فَالْمَأْمُومُ ظَنَّ أَنَّهُ يَجْلِسُ لِصَحِيحٍ، لَكِنْ لَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّ الْوَاقِعَ (نَفْسَ الْأَمْرِ) خِلَافُ ذَلِكَ، بَطَلَ ظَنُّهُ وَظَهَرَ أَنَّ صَلَاتَهُ نَاقِصَةٌ رُكْنًا كَامِلًا، فَلَزِمَ الْبُطْلَانُ.

- قَاعِدَةٌ: مَنْ اسْتَعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ أَوَانِهِ عُوِّبَ بِحِرْمَانِهِ؛ فَالْمَأْمُومُ الَّذِي لَمْ يَتَيَقَّنْ الزِّيَادَةَ كَانَ وَاجِبُهُ التَّرِيثُ وَالِاتِّبَاعُ، فَلَمَّا اسْتَعْجَلَ الْجُلُوسَ وَالسَّلَامَ (مَعَ قِيَامِ احْتِمَالِ صِحَّةِ الْإِمَامِ)، عُوِّبَ بِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ لِتَفْرِيطِهِ فِي الْإِحْتِيَاطِ لِلْفَرِيضَةِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةٍ "تُرْكُ الرُّكْنِ الْمُتَيَقَّنِ بَعْدَ تَبَيُّنِ الْحَالِ"؛ نَقِيسُ هَذَا الْمَأْمُومَ عَلَى "مَنْ صَلَّى ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ظَانًّا التَّمَامَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ صَلَّى ثَلَاثًا"؛ فَكَمَا أَنَّ صَلَاةَ هَذَا لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالِاثْنَيْنِ بِالرَّابِعَةِ (أَوْ تَبْطُلُ إِنْ طَالَ)، فَكَذَلِكَ الْمَأْمُومُ هُنَا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ذِمَّتَهُ لَمْ تَبْرَأْ مِنَ الرُّكْعَةِ الرَّابِعَةِ لِأَنَّ الَّتِي جَلَسَ فِيهَا كَانَتْ ثَالِثَةً فِي حَقِّهِ حَقِيقَةً، فَصَارَ تَارِكًا لِرُكْنٍ يَبْقِي، فَوَجَبَ الْبُطْلَانُ.
- قِيَاسُ الشَّبهِ: نَقِيسُ تَخَلُّفِ الْمَأْمُومِ هُنَا عَلَى "تَخَلُّفِ الْمَأْمُومِ عَنْ سَجْدَةٍ عَمْدًا"؛ فَإِذَا كَانَ مَنْ تَرَكَ سَجْدَةً خَلْفَ إِمَامِهِ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِانْقِطَاعِ الْمُتَابَعَةِ فِي الرُّكْنِ، فَمَنْ تَرَكَ رَكَعَةً كَامِلَةً (وَهِيَ مَجْمُوعُ أَرْكَانٍ) أَوَّلَى بِالْبُطْلَانِ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عِلَّةٍ "التَّلَاعُبِ بِنَظْمِ الصَّلَاةِ مَعَ وُجُوبِ الْإِتِّبَاعِ".

وَلَمْ تُجْزِ مَسْبُوقاً عَلِمَ بِخَامِسَتِهَا^(١١٠).

(١١٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ عَدَمِ اعْتِدَادِ الْمَسْبُوقِ بِالرُّكْعَةِ الْخَامِسَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ "وَلَمْ تُجْزِ مَسْبُوقاً عَلِمَ بِخَامِسَتِهَا"؛ وَتَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ:
أَنَّ الْمَسْبُوقَ (مَنْ فَاتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ) إِذَا قَامَ إِمَامُهُ لِرُّكْعَةٍ خَامِسَةٍ زَائِدَةٍ
سَهْوًا، فَإِنَّ هَذِهِ الرُّكْعَةَ لَا تُجْزَى الْمَسْبُوقَ وَلَا تُحْسَبُ لَهُ رُكْعَةٌ صَحِيحَةٌ يَبْنِي
عَلَيْهَا مَا فَاتَهُ، شَرِيطَةٌ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَسْبُوقُ عَالِمًا بِأَنَّهَا خَامِسَةٌ زَائِدَةٌ.

١. النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي عَدَمِ الْجُزَاءِ

تَقُومُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَصْلِ مَا لِكِيٍّ مَفَادُهُ أَنَّ الرُّكْعَةَ الْخَامِسَةَ الَّتِي أَتَى بِهَا
الْإِمَامُ سَهْوًا هِيَ فِي حُكْمِ "اللَّغْوِ"؛ فَالْإِمَامُ مَعْدُورٌ فِيهَا لِسَهْوِهِ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ
جُزْءًا مِنَ الصَّلَاةِ الْمَشْرُوعَةِ (الَّتِي هِيَ أَرْبَعٌ فَقَطْ). وَبِمَا أَنَّ الْمَسْبُوقَ يَعْلَمُ أَنَّهَا
زِيَادَةٌ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْتَدَّ بِبَاطِلٍ فِي حَقِّ نَفْسِهِ لِيُكْمِلَ بِهِ فَرَضَهُ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

• عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ
الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الرُّكْعَةَ الْمُعْتَدَّ بِهَا شَرْعاً هِيَ الرُّكْعَةُ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ فِي أَصْلِ الْفَرِيضَةِ. أَمَّا الرُّكْعَةُ الْخَامِسَةُ الَّتِي زَادَهَا الْإِمَامُ خَطَأً فَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْ مُسَمًّى الصَّلَاةِ الْمَأْمُورِ بِهَا. فَالْمَسْبُوقُ الَّذِي يَتَّبِعُ الْإِمَامَ فِيهَا لَمْ يُدْرِكْ رُكْعَةً شَرْعِيَّةً، بَلْ أَدْرَكَ زِيَادَةً سَهْوِيَّةً، وَمَا كَانَ لَعَوّاً لَّا يَكُونُ أَصْلًا لِلْبِنَاءِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ لَا يَقْوَى عَلَى الْمُتَّبِعِ فِيمَا بَطَلَ؛ فَالْمَأْمُومُ تَابِعٌ لِلْإِمَامِ، فَإِذَا بَطَلَتِ الرُّكْعَةُ فِي حَقِّ الْإِمَامِ (مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا فَرِيضَةً) فَهِيَ أَوْلَى بِالْبُطْلَانِ فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ. وَالْخَامِسَةُ لَيْسَتْ فَرِيضَةً لِلْإِمَامِ بَلْ هِيَ زِيَادَةٌ يُجْبَرُ سَهْوُهَا، فَلَا يَمْلِكُ الْمَأْمُومُ أَنْ يُصَيِّرَهَا فَرِيضَةً لِنَفْسِهِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا بُنِيَ عَلَى بَاطِلٍ فَهُوَ بَاطِلٌ؛ فَإِذَا كَانَ قِيَامُ الْإِمَامِ لِلْخَامِسَةِ غَيْرَ مَشْرُوعٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَالرُّكْعَةُ النَّاتِجَةُ عَنْ هَذَا الْقِيَامِ لَا صِحَّةَ لَهَا فِي مِيزَانِ الْعَدِّ الشَّرْعِيِّ، فَلَا تُجْزَى مَنْ عِلِمَ بِحَالِهَا.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةِ "الْخُرُوجِ عَنْ مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ الْمَحْدُودَةِ"؛ نَقِيسُ الرُّكْعَةَ الْخَامِسَةَ لِلْمَسْبُوقِ عَلَى "صَلَاةِ الْمَسْبُوقِ خَلْفَ مَنْ يَتَنَفَّلُ بَعْدَ الْعَصْرِ" (عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُهُ)؛ فَلَمَّا كَانَ فِعْلُ الْإِمَامِ هُنَا غَيْرَ مَادُونٍ فِيهِ ابْتِدَاءً كَفَرِيضَةٍ، لَمْ يَتَعَقَّدْ بِهِ جُزْءٌ مِنَ الْفَرِيضَةِ لِلْمَأْمُومِ.

وَهَلْ كَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ تُجْزِئُهُ إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ مَأْمُومُهُ عَلَى نَفْيِ الْمُوجِبِ؟
قَوْلَانِ^(١١١).

- قِيَاسُ الْعَكْسِ: نَقِيسُ الرَّكْعَةِ الْخَامِسَةِ عَلَى "الرَّكْعَةِ الَّتِي تَرَكَ الْإِمَامُ سَجْدَتَهَا"؛ فَإِذَا كَانَتِ الرَّكْعَةُ الَّتِي نَقَصَ رُكْنُهَا لَا تُجْزِئُ الْمَأْمُومَ لِنَقْصِهَا، فَكَذَلِكَ الرَّكْعَةُ الَّتِي زَادَتْ عَنْ حَدِّ الشَّرْعِ لَا تُجْزِئُ الْمَأْمُومَ لِزِيَادَتِهَا وَخُرُوجِهَا عَنِ النَّظْمِ الَّذِي تُبْرَأُ بِهِ الذِّمَّةُ.

خُلَاصَةُ الْحُكْمِ لِلْمَسْبُوقِ:

- إِذَا قَامَ الْإِمَامُ لِلْخَامِسَةِ وَأَنْتَ تَعْلَمُ: لَا تَتَّبِعُهُ، بَلِ اجْلِسْ وَانْتَظِرْهُ لِيُسَلِّمَ، ثُمَّ قُمْ لِتُكْمِلَ مَا فَاتَكَ.
- إِذَا تَبِعْتَهُ عَمْدًا وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهَا خَامِسَةٌ: بَطَلَتْ صَلَاتُكَ لِأَنَّكَ تَعَمَّدْتَ الزِّيَادَةَ.
- هَذِهِ الرَّكْعَةُ اللَّغْوُ "لَا تُحْسَبُ لَكَ فِي عَدَدِ رَكَعَاتِكَ بَيِّقِينَ."

(١١١) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ اعْتِدَادِ الْمَسْبُوقِ بِالْخَامِسَةِ حَالَ الْجَهْلِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَهَلْ كَذَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ تُجْزِئُهُ إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ مَأْمُومُهُ عَلَى نَفْيِ الْمُوجِبِ؟ قَوْلَانِ"؛ وَهَذَا النَّصُّ يَبْحَثُ فِي حَالَةِ الْمَسْبُوقِ الَّذِي أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً زَائِدَةً (خَامِسَةً) وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ. هَلْ تُحْسَبُ لَهُ رَكْعَةٌ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا؟

أولاً: عرضُ القولين في المذهب

- القول الأول (عدمُ الإجزاء مُطلقاً): (أَنَّ حُكْمَ الْجَاهِلِ (مَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا خَامِسَةٌ) كَحُكْمِ الْعَالِمِ؛ فَلَا تُجْزِئُهُ الرَّكْعَةُ بِحَالٍ. وَالتَّعْلِيلُ هُنَا أَنَّ الرَّكْعَةَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ زَائِدَةٌ وَلَغَوٌ، وَالْجَهْلُ لَا يُصِيرُ الْبَاطِلَ صَحِيحاً فِي مَا هِيَ الصَّلَاةُ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْأَرْكَانِ بِالْوَاقِعِ لَا بِالظَّنِّ.
- القول الثاني (الإجزاء مشروطاً): (أَنَّ الرَّكْعَةَ تُجْزِئُهُ وَتُحْسَبُ لَهُ رَكْعَةً صَحِيحَةً، إِلَّا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ: وَهِيَ أَنْ يُجْمَعَ بَقِيَّةُ الْمُؤْمِنِينَ (الَّذِينَ صَلَّوْا مَعَ الْإِمَامِ مِنْ أَوَّلِهَا) عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ قَامَ سَهْواً مَحْضاً وَلَيْسَ لِمُوجِبٍ شَرْعِيٍّ. فَمَا دَامَ هُنَاكَ اخْتِمَالٌ لِلْمُوجِبِ، فَإِنَّ جَهْلَ الْمَسْبُوقِ يُحْمَلُ عَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ إِمَامِهِ.

ثانياً: الدليلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ مَنْ صَلَّى خَمْساً : "فَلَمَّا انْصَرَفَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟". ...
- وَجْهُ الاستِدْلَالِ لِلْقَوْلِ الثَّانِي: أَنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ لَمْ يَعْلَمُوا بِالسَّهْوِ (أَوْ الْمَسْبُوقِينَ فِيهِمْ) بَنَوْا عَلَى فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِإِعَادَةِ رَكْعَةٍ يَعْنِيهَا بَلْ جَبَرَ الْكُلَّ بِالسُّجُودِ. فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي فِعْلِ الْإِمَامِ الصَّحَّةُ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى تَقْيِضِهِ.

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ لِلْسَهْوِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ خَلَلٌ؛ وَالْمَسْبُوقُ مَأْمُورٌ بِإِتْمَامِ الصَّلَاةِ كَمَا شُرِعَتْ، وَالْخَامِسَةُ لَمْ تُشْرَعْ فَرِيضَةً، فَلَا يَنْبِيْ عَلَيْهَا الْفَرَضَ لِأَنَّ "الْخِدَاجَ" (النَّقْصَ) لَا يُجْبَرُ بِالزِّيَادَةِ غَيْرِ الْمَشْرُوعَةِ.

ثَالِثًا: الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: "الْعِبْرَةُ فِي الْعِبَادَاتِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ": وَهِيَ سَنَدُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ فَإِذَا كَانَتِ الرَّكْعَةُ خَامِسَةً حَقِيقَةً، فَهِيَ مَعْدُومَةٌ شَرْعًا لِكُلِّ مَنْ صَلَّاهَا، جَاهِلًا كَانَ أَمْ عَالِمًا. فَالْجَهْلُ عُذْرٌ فِي "الْإِثْمِ" لَا فِي "الْإِجْزَاءِ".
- قَاعِدَةٌ: "الْأَصْلُ فِي أَفْعَالِ الْمُسْلِمِ الصَّحَّةُ": وَهِيَ سَنَدُ الْقَوْلِ الثَّانِي؛ فَالْمَسْبُوقُ دَخَلَ مَعَ إِمَامٍ يَنْصِبُ نَفْسَهُ لِلْأَدَاءِ الصَّحِيحِ، فَجَهْلُهُ بِأَنَّهَا خَامِسَةٌ يُحِيزُ لَهُ اعْتِبَارَهَا رَكْعَةً بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ، إِلَّا إِذَا نَفَى جَمِيعُ الْحَاضِرِينَ (الْإِجْمَاعُ) ذَلِكَ، لِأَنَّ قَوْلَ الْجَمَاعَةِ يُفِيدُ الْعِلْمَ الْقُطْعِيَّ الَّذِي يَهْدِمُ الظَّنَّ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ الْمَسْبُوقُ.

رَابِعًا: الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الشَّبْهِ: نَقِيسُ الرَّكْعَةِ الْمَجْهُولَةِ لِلْمَسْبُوقِ عَلَى " صَلَاةِ الْمَأْمُومِ خَلْفَ مَنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مُحَدِّثٌ "؛ فَكَمَّا أَنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا جَهَلَ حَدَثَ إِمَامِهِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ رِعَايَةً لِلْجَهْلِ، فَكَذَلِكَ الْمَسْبُوقُ

تُجْزئُهُ الْخَامِسَةُ إِذَا جَهِلَ زِيَادَتَهَا، لِأَنَّ كُلَّ الْأَمْرَيْنِ خَلَلٌ مَسْئُورٌ عَنِ الْمَأْمُومِ، وَمَا سُتِرَ عَنِ الْمُكَلَّفِ مَعَ بَدَلٍ وَسُعِيَ فِي الْإِتِّبَاعِ عُفِي عَنْهُ.

• قِيَاسُ الْعِلَّةِ (عِلَّةُ الْإِجْمَاعِ): (لِمَاذَا اشْتَرَطَ الْقَوْلُ الثَّانِي "إِجْمَاعَ الْمَأْمُومِينَ؟" لِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ أَوْ الْإِثْنَيْنِ قَدْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْخَطَأُ، أَمَّا إِذَا أَجْمَعَ الْمُصَلُّونَ (غَيْرُ الْمَسْبُوقِينَ) عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ سَهَا، فَقَدْ انْتَفَى الْإِحْتِمَالُ الشَّرْعِيُّ لِصِحَّةِ الرُّكْعَةِ، فَلَمْ يَبْقَ لِلْمَسْبُوقِ عُذْرٌ فِي التَّمَسُّكِ بِجَهْلِهِ.

خُلَاصَةُ التَّحْقِيقِ:

إِذَا أَدْرَكَتَ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً لَمْ تَعْلَمْ أَنَّهَا خَامِسَةٌ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ:

١. عَلَى قَوْلٍ: لَا تُحْسَبُ لَكَ، وَعَلَيْكَ أَنْ تَأْتِيَ بِرُكْعَةٍ بَدَلًا مِنْهَا.
٢. عَلَى قَوْلٍ آخَرَ: تُحْسَبُ لَكَ وَتَصِحُّ صَلَاتُكَ، إِلَّا إِذَا أَخْبَرَكَ جَمِيعُ مَنْ صَلَّى مَعَهُ أَنَّهُ سَهَا سَهْوًا مُحْضًا، فَهِيَ حِينَئِذٍ لَا تُجْزئُكَ.

الفصل السابع: سُجُودُ التَّلَاوَةِ

توطئة :

يُعَدُّ سُجُودُ التَّلَاوَةِ مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِيرِ الْإِمْتِثَالِ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاقْتِدَاءً بِالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: إِذَا تُلِّتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا. وَإِلَيْكَ أَهَمُّ مَحَاوِرِ هَذَا الْفَصْلِ عِنْدَ السَّادَةِ الْمَالِكِيَّةِ:

١. حُكْمُ السُّجُودِ وَمَاهِيَّتُهُ سُنَّةٌ: يَرَى الْمَالِكِيَّةُ أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ سُنَّةٌ لِلْقَارِئِ وَلِلْمُسْتَمِعِ الَّذِي جَلَسَ لِقَصْدِ السَّمَاعِ، وَلَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ رَغْبَةً عَنْهُ. عِبَادَةٌ مُسْتَقْلَةٌ: هُوَ سُجُودٌ مُفْرَدٌ (سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ) لَا تَشْهَدُ فِيهَا وَلَا سَلَامٌ، وَيُكَبِّرُ فِيهَا لِلْحَفْضِ فَقَطْ دُونَ الرَّفْعِ

٢. عَدَدُ السَّجَدَاتِ (خُصُوصِيَّةُ الْمَذْهَبِ) يَنْفَرِدُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ بِتَحْدِيدِ عَدَدِ سَجَدَاتِ الْقُرْآنِ بِإِحْدَى عَشْرَةِ سَجْدَةٍ فَقَطْ.

وَالْمُسْتَبْعَدَاتُ: يَسْتَبْعِدُ الْمَالِكِيَّةُ سَجَدَاتِ "الْمُفَصَّلِ" (النَّجْمِ، الْإِنْشِقَاقِ، الْعَلَقِ)؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهَا لَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَى الْعَزِيمَةِ فِي آخِرِ الْأَمْرِ النَّبَوِيِّ، كَمَا يَسْتَبْعِدُونَ السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ

٣. شُرُوطُ الصَّحَّةِ يُشْتَرَطُ لِسُجُودِ التَّلَاوَةِ مَا يُشْتَرَطُ لِلصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ: الطَّهَارَةُ الْكَامِلَةُ: مِنَ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ. وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ: فَلَا يَصِحُّ السُّجُودُ لِغَيْرِهَا. وَسُتْرُ الْعَوْرَةِ: فَلَا يَسْجُدُ الْقَارِئُ إِلَّا وَهُوَ سَاتِرٌ لِعَوْرَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ

٤. الرِّابِطُ بَيْنَ فَصْلِ السَّهْوِ وَالتَّلَاوَةِ : فَإِنَّ الْمُنَاسَبَةَ فِي تَرْتِيبِ هَذَيْنِ الْفَصْلَيْنِ هِيَ أَنَّ كُلَّيْهِمَا يَتَعَلَّقُ بِـ "زِيَادَةِ سُجُودٍ لَيْسَ مِنْ أَصْلِ الرُّكْعَاتِ الْمَفْرُوضَةِ؛ فَالسَّهْوُ زِيَادَةٌ لِلِإِصْلَاحِ، وَالتَّلَاوَةُ زِيَادَةٌ لِلِإِمْتِثَالِ وَالتَّعْظِيمِ.

قَاعِدَةٌ دَهْيِيَّةٌ فِي هَذَا الْفَصْلِ: كُلُّ مَنْ طُلِبَ مِنْهُ السُّجُودُ فِي التَّلَاوَةِ، طُلِبَ مِنْهُ بِنِيَّةٍ، وَطَهَارَةٍ، وَقِبْلَةٍ، وَتَكْبِيرٍ خَفِضٍ

سَجَدَ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ^(١١٢) بِلا إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ^(١١٣)، قَارِئٌ وَمُسْتَمِعٌ فَقَطْ إِنْ جَلَسَ لِيَتَعَلَّمَ^(١١٤)، وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ^(١١٥) إِنْ صَلَحَ لِيَوْمٍ، وَلَمْ يَجْلِسْ لِيُسْمِعَ^(١١٦)

(١١٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ اشْتِرَاطِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ لِسُجُودِ التَّلَاوَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "سَجَدَ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِمَا تَصِحُّ بِهِ الصَّلَاةُ الْمَفْرُوضَةُ. وَهَذِهِ الشُّرُوطُ تَشْمَلُ: (طَهَارَةَ الْحَدَثِ، طَهَارَةَ الْحَبَثِ فِي الثُّوبِ وَالْمَكَانِ، اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ، وَسِتْرَ الْعَوْرَةِ)

١. الدليل من السنة الشريفة

- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَوْضِعاً لِحَبِثَتِهِ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَسْجُدُونَ وَهُمْ عَلَى طَهَارَةٍ وَمُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي مَجَالِسِ الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ. وَقَدْ ثُقِلَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْجُدُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ، وَهُوَ رَاوِي الْحَدِيثِ وَأَعْلَمُ بِمَقْصُودِهِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

- قَاعِدَةٌ: الْجُزْءُ لَهُ حُكْمُ الْكُلِّ؛ فَالسُّجُودُ هُوَ أَعْظَمُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ الصَّلَاةَ كُلَّهَا "سُجُوداً" فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ. فَلَمَّا كَانَ السُّجُودُ جُزْءاً مِنْ مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ، أُعْطِيَ حُكْمَهَا فِي اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ وَالِاسْتِقْبَالِ، لِأَنَّ مَا تَبَتَ لِلْكَلِّ تَبَتَ لِلْجُزْءِ الْمُسْتَقِلِّ مِنْ جِنْسِهِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْمَقْصُودُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ مِثْلُهُ؛ فَالْمَقْصُودُ مِنَ السُّجُودِ هُوَ الْقُرْبَةُ الْمَحْضَةُ، وَكُلُّ قُرْبَةٍ فِعْلِيَّةٍ تُشْبِهُ الصَّلَاةَ تُشْتَرِطُ لَهَا الطَّهَارَةُ لِقَوْلِهِ ﷺ: "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بَعِيرٍ طُهُورٌ"، وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ يُسَمَّى "صَلَاةً" فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ (صَلَاةُ جَنَازَةٍ، سُجُودُ تِلَاوَةٍ)

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِعِلَّةٍ "كَانَ الْفِعْلُ عِبَادَةً ذَاتَ إِحْرَامٍ وَتَحْلِيلٍ (أَوْ فِعْلٍ رُكْنِيٍّ)"؛ نَقِيسُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عَلَى "صَلَاةِ النَّفْلِ"؛ فَكَمَا أَنَّ النَّفْلَ يَشْتَرِطُ فِيهِ الشَّارِعُ الطَّهَّارَةَ وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرِيضَةً، فَكَذَلِكَ السُّجُودُ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّنْفُلِ بِجُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ، فَالْتَحَقَ بِأَصْلِهِ فِي الشَّرُوطِ.
- قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: نَقِيسُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عَلَى "سُجُودِ السَّهْوِ"؛ فَسُجُودُ السَّهْوِ يُشْتَرِطُ لَهُ الطَّهَّارَةُ وَالْقِبْلَةُ إِجْمَاعًا لِأَنَّهُ جَائِزٌ لِلصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ سُجُودُ التَّلَاوَةِ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الصُّورَةِ (سَجْدَةٌ مُجَرَّدَةٌ) وَالْهَدَفِ (التَّعَبُّدُ بِمَحْضِ السُّجُودِ)

تَنْبِيْهُ فِقْهِيٌّ:

بِنَاءً عَلَى هَذَا الشَّرْطِ، فَإِنَّ الْحَائِضَ وَالْجُنْبَ وَمَنْ لَيْسَ عَلَى وُضُوءٍ لَا يَجُوزُ لَهُمْ سُجُودُ التَّلَاوَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، بَلْ يَكْتَفُونَ بِالذِّكْرِ أَوْ يَنْتَظِرُونَ حَتَّى يَتَطَهَّرُوا إِنْ أَرَادُوا التَّدَارُكَ (فِي حَالِ عَدَمِ الطُّوْلِ)

(١١٣) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ عَدَمِ الْإِفْتِقَارِ لِلْإِحْرَامِ وَالسَّلَامِ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "بِإِذَا إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَإِنْ اشْتَرِطَتْ لَهُ الطَّهَّارَةُ وَالْقِبْلَةُ (شُرُوطُ الصَّلَاةِ)، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ

تُكْبِرَةُ إِحْرَامٍ مُسْتَقِلَّةٌ يَرْفَعُ الْيَدَيْنِ وَنِيَّةُ الدُّخُولِ فِي حَرَمِ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ لَهُ أَيْضاً
تُسْلِيمٌ لِلْخُرُوجِ مِنْهُ، وَلَا تَشْهَدُ بَيْنَهُمَا.

١. النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي مَا هِيَ السُّجُودُ

يَرَى الْمَالِكِيَّةُ أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ هُوَ "سُجُودٌ مُجَرَّدٌ زِيدَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ فُعِلَ
خَارِجَهَا لِعِلَّةِ التَّلَاوَةِ، فَهُوَ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ انْفَرَدَ لِسَبَبٍ خَاصٍّ. وَمَا كَانَ
كَذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَحْرِيمٍ (إِحْرَامٍ) وَتَحْلِيلٍ (سَلَامٍ)، لِأَنَّ هَذِهِ الْخَصَائِصَ
تَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ الْكَامِلَةِ ذَاتِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ
عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ". ... رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ وَصَفُوا سُجُودَ النَّبِيِّ ﷺ
لِلتَّلَاوَةِ ثَقَلُوا فِعْلَ السُّجُودِ وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ لِلْإِحْرَامِ
(تُكْبِيرَةً مُسْتَقِلَّةً عَنِ الْهُوِيِّ) أَوْ يُسَلِّمُ بَعْدَ الرَّفْعِ. وَتَرَكَ الثَّقَلِ فِي مَقَامِ
الْبَيَانِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ، لِأَنَّ السَّلَامَ لَوْ كَانَ مَشْرُوعاً لَثَقُلَ لِتَوْفُرِ
الدَّوَاعِي عَلَى ثِقَلِهِ لِتَمْيِيزِ الْخُرُوجِ مِنَ الْعِبَادَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ لَا يُفَرِّدُ بِحُكْمِ الْإِسْتِقْلَالِ؛ فَسُجُودُ التَّلَاوَةِ تَابِعٌ لِلْقِرَاءَةِ، وَالْقِرَاءَةُ عِبَادَةٌ لَيْسَ لَهَا سَلَامٌ، فَالتَّحَقُّقُ تَابِعُهَا بِهَا فِي سُقُوطِ السَّلَامِ وَالْإِحْرَامِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا لَيْسَ بِصَلَاةٍ حَقِيقِيَّةٍ لَا يُشْتَرِطُ لَهُ التَّحْلِيلُ؛ وَالصَّلَاةُ فِي الشَّرْعِ مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ أَرْكَانٌ مَخْصُوصَةٌ. أَمَّا السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ فَهِيَ "رُكْنٌ"، وَالرُّكْنُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيمٍ وَتَحْلِيلٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي تُفْتَحُ بِالتَّكْبِيرِ وَتُخْتَمُ بِالتَّسْلِيمِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلْعَلِّ "أَنَّهُ سُجُودٌ لِحَلِّ أَوْ تَعْظِيمٍ لَيْسَ فِيهِ رُكُوعٌ"؛ نَقِيسُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عَلَى "سُجُودِ السَّهْوِ" إِذَا فَعِلَ بَعْدَ السَّلَامِ (عِنْدَ مَنْ لَا يُوجِبُ فِيهِ التَّشَهُّدُ وَالسَّلَامُ)؛ فَكَمَا أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ هُوَ جَبْرٌ لَا يَحْتَاجُ لِإِحْرَامٍ جَدِيدٍ، فَكَذَلِكَ سُجُودُ التَّلَاوَةِ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا سُجُودٌ لِسَبَبٍ طَارِئٍ عَلَى أَصْلِ الْعِبَادَةِ.
- قِيَاسُ الْعَكْسِ: نَقِيسُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عَلَى "صَلَاةِ الْجَنَازَةِ"؛ فَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ لَمَّا كَانَتْ تَشْتَمِلُ عَلَى أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ وَقِيَامٍ طَوِيلٍ وَدُعَاءٍ، أُعْطِيَتْ حُكْمُ الصَّلَاةِ فَوَجَبَ فِيهَا الْإِحْرَامُ وَالسَّلَامُ. أَمَّا سُجُودُ التَّلَاوَةِ فَلَمَّا كَانَ فِعْلًا وَاحِدًا خَفِيفًا (سَجْدَةً)، انْحَطَّتْ رُبُّنُهُ عَنْ وُجُوبِ هَذِهِ الْمَرَاسِمِ.

تَنْبِيْهُ هَامٌ فِي الْمَذْهَبِ:

رَغِمَ أَنَّهُ "بَلَا إِحْرَامٍ"، إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ خَلِيلًا سَيِّبُنُ لَاحِقًا أَنَّهُ يُكَبِّرُ لِلْخَفْضِ (لِلنُّزُولِ
لِلسُّجُودِ)، وَهَذَا التَّكْبِيرُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ لَيْسَ تَكْبِيرَةً إِحْرَامٍ (الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا
الْقِيَامُ وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ وَالِانْتِصَابُ)، بَلْ هُوَ تَكْبِيرٌ انْتِقَالَ لِهَذَا الْفِعْلِ.

(^{١١٤}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ مَنْ يُطَالِبُ بِسُجُودِ التَّلَاوَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ "قَارِئٌ وَمُسْتَمِعٌ فَقَطْ إِنْ جَلَسَ لِيَتَعَلَّمَ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ
سُجُودَ التَّلَاوَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ فِي حَقِّ صِنْفَيْنِ مِنَ النَّاسِ دُونَ غَيْرِهِمَا:

١. الْقَارِئُ: وَهُوَ الَّذِي يَتْلُو آيَةَ السَّجْدَةِ، سَوَاءً كَانَ فِي صَلَاةٍ أَمْ خَارِجَهَا.
٢. الْمُسْتَمِعُ: وَهُوَ الَّذِي قَصَدَ سَمَاعَ الْقُرْآنِ وَتَوَجَّهَ إِلَيْهِ، بِخِلَافِ "السَّامِعِ"
الَّذِي مَرَّ فَلَحِقَ صَوْتُ التَّلَاوَةِ أَدْنَاهُ دُونَ قَصْدِهِ.

١. التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمُسْتَمِعِ وَالسَّامِعِ

اشْتَرَطَ الْمَالِكِيَّةُ فِي الْمُسْتَمِعِ أَنْ يَكُونَ قَدْ "جَلَسَ لِيَتَعَلَّمَ" أَوْ لِيَسْتَمِعَ؛ لِأَنَّ
الْإِرْتِبَاطَ بِحُكْمِ الْقَارِئِ يَنْشَأُ عَنِ الْمُشَارَكَةِ فِي الْعِبَادَةِ، وَهَذِهِ الْمُشَارَكَةُ لَا تَتَحَقَّقُ
إِلَّا بِالْقَصْدِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ". "رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ"
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا "مُسْتَمِعِينَ" جَلَسُوا لِتَلْقَى الْوَحْيِ وَالتَّعْلَمِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا سَجَدُوا مَعَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ يَلْحَقُ مَنْ كَانَ فِي مَقَامِ الْإِسْتِمَاعِ وَالْمُتَابَعَةِ.
- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا" "وَيُقْصَدُ بِالسَّمَاعِ هُنَا الْإِسْتِمَاعُ بِدَلِيلِ قَوْلِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَ لَهَا"

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ لَا يُفْرَدُ بِحُكْمِ الْإِسْتِقْلَالِ؛ فَالْمُسْتَمِعُ تَابِعٌ لِلْقَارِئِ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ، فَإِذَا صَحَّتْ تَبَعِيَّتُهُ بِالْقَصْدِ وَالْجُلُوسِ، لَزِمَهُ مَا لَزِمَ مَتَّبِعَهُ مِنَ السُّجُودِ. أَمَّا السَّامِعُ (الْمَارُ) فَلَا تَبَعِيَّةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَارِئِ، فَلَا يَلْزَمُهُ فِعْلُهُ.
- قَاعِدَةٌ: الْأَحْكَامُ مُنَوِّطَةٌ بِالْمَقَاصِدِ؛ فَسُجُودُ التَّلَاوَةِ عِبَادَةٌ، وَالْعِبَادَةُ تَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةٍ وَقَصْدٍ. فَالْمُسْتَمِعُ لَهُ قَصْدٌ صَحِيحٌ فِي تَحْصِيلِ أَجْرِ التَّلَاوَةِ، فَشُرِعَ لَهُ التَّكْمِيلُ بِالسُّجُودِ، بِخِلَافِ السَّامِعِ الَّذِي وَقَعَ السَّمَاعُ مِنْهُ اتِّفَاقًا.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ الْمُسْتَمِعِ لِلتَّلَاوَةِ عَلَى " الْمَأْمُومِ فِي الصَّلَاةِ "؛ فَكَمَا أَنَّ الْمَأْمُومَ يَلْزِمُهُ سُجُودُ السَّهْوِ تَبْعاً لِإِمَامِهِ لِأَنَّهُ دَخَلَ مَعَهُ بِقَصْدِ الْإِتِمَامِ، فَكَذَلِكَ الْمُسْتَمِعُ يَلْزِمُهُ سُجُودُ التَّلَاوَةِ لِأَنَّهُ جَلَسَ لِلْمُتَابَعَةِ، لِاسْتِوَائِهِمَا فِي عِلَّةِ الْإِرْتِبَاطِ بِعَمَلِ الْغَيْرِ عَنْ قَصْدٍ.
- قِيَاسُ الْعَكْسِ: نَقِيسُ "السَّامِعِ" عَلَى " مَنْ مَرَّ بِقَوْمٍ يُصَلُّونَ فَلَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمْ "؛ فَلَمَّا لَمْ يَلْتَزِمِ الدُّخُولَ فِي عِبَادَتِهِمْ، لَمْ تَلْزَمْهُ أَحْكَامُ صَلَاتِهِمْ وَإِنْ رَأَاهُمْ وَسَمِعَهُمْ. فَكَذَلِكَ مَنْ سَمِعَ آيَةَ سَجْدَةٍ وَهُوَ مَارٌّ، لَا يَلْزِمُهُ السُّجُودُ لِعَدَمِ التِّزَامِهِ بِجُلُوسَةِ الْإِسْتِمَاعِ.

(^{١١٥}) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ تَبْعِيَّةِ الْمُسْتَمِعِ لِلْقَارِئِ فِي السُّجُودِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ"؛ وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تُكْمِلُ حُكْمَ الْمُسْتَمِعِ الَّذِي جَلَسَ لِيَتَعَلَّمَ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ سُجُودَ الْمُسْتَمِعِ "مُعَلَّقٌ" عَلَى سُجُودِ الْقَارِئِ؛ فَإِذَا قَرَأَ الْقَارِئُ آيَةَ سَجْدَةٍ وَلَمْ يَسْجُدْ (سِوَاءَ تَرْكِهَا عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا أَوْ لِعَدَمِ طَهَارَةٍ)، فَإِنَّ الْمُسْتَمِعَ لَا يَسْجُدُ تَبْعاً لَهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَمِعُ مُتَهَيِّئًا وَطَاهِرًا.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

- عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (النَّجْمَ) فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا". "رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ"

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ زَيْدَ بْنِ ثَابِتٍ (الْقَارِئَ) لَمَّا تَرَكَ السُّجُودَ، لَمْ يَسْجُدِ النَّبِيُّ ﷺ (الْمُسْتَمِعُ) فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَمِعَ لَا يَسْتَقِيلُ بِالسُّجُودِ دُونَ الْقَارِئِ، لِأَنَّ السَّبَبَ (التَّلَاوَةَ) صَدَرَ مِنْ غَيْرِهِ، فَصَارَ كَالْمَأْمُومِ لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ إِلَّا إِذَا سَجَدَ إِمَامُهُ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: التَّابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَتَّبِعِهِ؛ فَسُجُودُ الْمُسْتَمِعِ مَبْنِيٌّ عَلَى سُجُودِ الْقَارِئِ، فَإِذَا انْتَفَى الْأَصْلُ (سُجُودُ الْقَارِئِ) انْتَفَى الْفَرْعُ (سُجُودُ الْمُسْتَمِعِ)
- قَاعِدَةٌ: الْإِرْتِبَاطُ فِي الْعِبَادَةِ يَمْنَعُ الْإِسْتِقْلَالَ؛ فَالْمُسْتَمِعُ لَمَّا جَلَسَ لِيَتَعَلَّمَ أَوْ يَسْتَمِعَ، فَقَدْ رَبَطَ حُكْمَ صَلَاتِهِ (سُجُودَهُ) بِحُكْمِ قَارِئِهِ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْقَارِئُ الْفِعْلَ، بَقِيَ الْمُسْتَمِعُ عَلَى أَصْلِ عَدَمِ السُّجُودِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مُخَاطَبًا بِالسُّجُودِ ابْتِدَاءً، بَلْ تَبَعًا.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةٍ "قُوَّةُ الْإِرْتِبَاطِ بَيْنَ الْمُؤْتَمِّ وَالْمَتَّبِعِ"؛ نَقِيسُ الْمُسْتَمِعِ مَعَ الْقَارِئِ عَلَى "الْمَأْمُومِ مَعَ الْإِمَامِ"؛ فَكَمَّا أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ إِذَا قَرَأَ آيَةً خَارِجَ الصَّلَاةِ أَوْ إِذَا تَرَكَ الْإِمَامُ السَّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ الْمُسْتَمِعُ فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ، لِاسْتِوَائِهِمَا فِي عِلَّةِ التَّبَعِيَّةِ الْمَحْضَةِ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ.

- قِيَّاسُ الشَّيْءِ: نَقِيسُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عَلَى " صَلَاةِ الْجَنَازَةِ "؛ فَإِذَا لَمْ يُكَبَّرِ الْإِمَامُ، لَمْ يُكَبَّرِ الْمَأْمُومُ. فَالسُّجُودُ فِعْلٌ وَاحِدٌ يُؤَدَّى بِكَيْفِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، فَإِذَا لَمْ يَبْدَأْ بِهِ الْمَتَّبِعُ، صَارَ فِعْلُ التَّابِعِ وَحْدَهُ شَادًّا عَنِ الْهَيْئَةِ الْمُنْقُولَةِ شَرْعًا.

خُلَاصَةُ الْمَسْأَلَةِ:

لَا يُشْرَعُ لِلْمُسْتَمِعِ أَنْ يَسْجُدَ مُتَفَرِّدًا إِذَا أَعْرَضَ الْقَارِئُ عَنِ السُّجُودِ، وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَمِعُ رَاغِبًا فِي السُّجُودِ، رِعَايَةً لِأَصْلِ الْإِقْتِدَاءِ وَالِاتِّبَاعِ.

(^{١١٦}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى شُرُوطِ الْقَارِئِ الَّذِي يُسْجَدُ لِتِلَاوَتِهِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ " :إِنْ صَلَحَ لَيُومٌ، وَلَمْ يَجْلِسْ لِيُسْمِعْ "؛ وَهَذَا النَّصُّ يَضَعُ قِيْدَيْنِ جَوْهَرِيَيْنِ فِي الْقَارِئِ حَتَّى يُشْرَعَ لِلْمُسْتَمِعِ السُّجُودَ مَعَهُ. فَإِذَا اخْتَلَّ أَحَدُهُمَا، سَجَدَ الْقَارِئُ وَحْدَهُ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ الْمُسْتَمِعُ.

١. الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَصْلَحَ لِلْإِمَامَةِ (إِنْ صَلَحَ لَيُومٌ)

الْمَعْنَى: أَنْ يَكُونَ الْقَارِئُ مِمَّنْ تَصِحُّ إِمَامَتُهُ لِهَذَا الْمُسْتَمِعِ فِي الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ.

- التَفْرِيعُ: لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ لِتِلَاوَةِ الْمَرْأَةِ وَلَا لِتِلَاوَةِ الصَّبِيِّ (عِنْدَ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ فِي الْفَرْضِ)، لِأَنَّ الْمُسْتَمِعَ هُنَا يَمْنَزِلُهُ الْمَأْمُومُ، وَالْمَأْمُومُ لَا يَرْتَبُطُ فِعْلُهُ إِلَّا بِمَنْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ قُدْوَةً لَهُ.
- الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْإِمَامُ ضَامِنٌ".
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْإِثْتِمَامِ الْجُزْئِيِّ؛ فَلَمْ يُسْتَمِعْ يَرْتَبُطُ سُجُودُهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ. فَلَمَّا اشْتَرَطَ الشَّارِعُ فِي الْإِمَامَةِ شُرُوطًا لِلصَّحَّةِ، انْسَحَبَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ عَلَى كُلِّ مَنْ يُتَّبَعُ فِي فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ (كَالسُّجُودِ)، رِعَايَةً لِحُرْمَةِ هَذَا الرُّكْنِ.

٢. الشَّرْطُ الثَّانِي: عَدَمُ الْقَصْدِ لِلْمُجَرَّدِ الْإِسْمَاعِ (وَلَمْ يَجْلِسْ لِيُسْمِعْ)

الْمَعْنَى: أَنْ لَا يَكُونَ الْقَارِئُ قَدْ جَلَسَ فَقَطْ لِيَعْرِضَ جَوْدَةَ صَوْتِهِ، أَوْ لِيُسْمِعَ النَّاسَ تِلَاوَتَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّظَاهَرِ أَوْ الْإِخْتِبَارِ الْمَحْضِ، بَلْ يَكُونُ جَالِسًا لِلتَّعْبُدِ أَوْ لِلتَّعْلِيمِ.

- النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: إِذَا تَمَحَّضَ فِعْلُ الْقَارِئِ لِلْإِسْمَاعِ (كَالْمُبَارَاةِ فِي التَّجْوِيدِ دُونَ قَصْدِ التَّعْبُدِ)، انْتَفَتْ صِفَةُ الْعِبَادَةِ الْمُتَعَدِّيَةِ لِلْمُسْتَمِعِ.
- الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ: قَاعِدَةٌ "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"؛ فَلَمَّا كَانَ سُجُودُ التَّلَاوَةِ فِعْلًا خُضُوعِيًّا لِلَّهِ، وَكَانَ الْبَاعِثُ عَلَى التَّلَاوَةِ هُنَا لَيْسَ التَّعْبُدُ الْمَحْضُ بَلْ إِظْهَارُ الصَّوْتِ (لِيُسْمِعَ)، ضَعُفَتْ رَابِطَةُ الْإِقْتِدَاءِ، فَلَمْ يُؤْمَرْ

المُسْتَمِعُ بِالسُّجُودِ خَلْفَهُ كَيْلًا يَكُونُ تَابِعًا لِفِعْلٍ مَشُوبٍ بِغَيْرِ قَصْدِ الْقُرْبَةِ
الْحَالِصَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ :لِعِلَّةِ " ضَعْفِ الْإِرْتِبَاطِ الشَّرْعِيِّ "؛ نَقِيسُ مَنْ لَا يَصْلُحُ
لِلْإِمَامَةِ عَلَى " الْكَافِرِ أَوْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ عَلَى الدِّينِ "؛ فَكَمَا أَنَّ قِرَاءَةَ هَؤُلَاءِ
لَا تُوجِبُ سُجُودًا لِلْمُسْتَمِعِ لِانْعِدَامِ الْأَهْلِيَّةِ، فَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ نَقَصَتْ
أَهْلِيَّتُهُ عَنْ رُتْبَةِ الْإِمَامَةِ لِهَذَا الْمُسْتَمِعِ بَعِيْنِهِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةِ قُصُورِ
الْحَالِ عَنْ مَقَامِ الْقُدْوَةِ.
- قِيَاسُ الشَّبَهِ :نَقِيسُ الْجَالِسِ لِيُسْمِعَ " عَلَى " الْمُصَلِّي مُرَاءَةً؛ فَإِذَا كَانَتْ
الصَّلَاةُ لِغَيْرِ اللَّهِ لَا يُقْتَدَى بِصَاحِبِهَا، فَكَذَلِكَ التَّلَاوَةُ الَّتِي يُقَصَّدُ بِهَا
مَحْضُ الْإِسْتِمَاعِ لِلصَّوْتِ، انْحَطَّتْ عَنْ مَرْتَبَةِ السُّجُودِ الَّذِي هُوَ غَايَةُ
التَّنَدُّلِ.

خُلَاصَةُ الشُّرُوطِ لِلْمُسْتَمِعِ:

١. أَنْ يَكُونَ الْقَارِئُ صَالِحًا لِلْإِمَامَةِ بِهَذَا الْمُسْتَمِعِ.
٢. أَنْ تَكُونَ تِلَاوَةُ الْقَارِئِ لِلتَّعْبُدِ أَوْ لِلتَّعْلِيمِ، لَا لِمَحْضِ عَرْضِ الصَّوْتِ.

شُرُوطُ أَهْلِیَّةِ الْقَارِئِ لِلْإِمَامَةِ (الَّتِي يُسْجَدُ لِتِلَاوَتِهِ)

يُشْتَرَطُ فِي الْقَارِئِ حَتَّى يَرْتَبِطَ بِهِ الْمُسْتَمِعُ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ مَا يُشْتَرَطُ فِي إِمَامِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ، وَأَهْمُهَا:

- الذُّكُورَةُ الْمُحَقَّقَةُ: فَلَا يَصِحُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَسْجُدَ لِتِلَاوَةِ امْرَأَةٍ أَوْ خُنْثَى مُشْكِلٍ؛ لِأَنَّ إِمَامَةَ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ بَاطِلَةٌ فِي الْمَذْهَبِ، وَالسُّجُودُ تَبَعِيَّةٌ كَالْإِمَامَةِ.
- الْبُلُوغُ: فَانْفَرَدَ الْمَالِكِيَّةُ بِاشْتِرَاطِ الْبُلُوغِ فِي إِمَامِ الْفَرِيضَةِ، وَبِنَاءً عَلَيْهِ: لَا يَسْجُدُ الْبَالِغُ لِتِلَاوَةِ الصَّبِيِّ وَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا، لِأَنَّ صَلَاةَ الصَّبِيِّ نَفْلٌ وَصَلَاةَ الرَّجُلِ فَرَضٌ، وَلَا يُبْنَى الْقَوِيُّ (الْفَرَضُ) عَلَى الضَّعِيفِ (النَّفْلِ)
- الْعَقْلُ: فَلَا يُعْتَدُ بِتِلَاوَةِ الْمَجْنُونِ أَوْ السَّكَرَانِ لِعَدَمِ صِحَّةِ قَصْدِهِمْ وَنِيَّتِهِمْ.
- الْإِسْلَامُ: فَلَا يُسْجَدُ لِتِلَاوَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ لِانْعِدَامِ أَهْلِيَّةِ الْعِبَادَةِ.
- سَلَامَةُ اللِّسَانِ (صِحَّةُ الْقِرَاءَةِ): (فَلَا يُسْجَدُ لِتِلَاوَةِ الْأُمِّيِّ) الَّذِي لَا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ أَوْ الْأَلْفَ الَّذِي يُبَدِّلُ حَرْفًا بِحَرْفٍ مِمَّا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، لِأَنَّ مَنْ بَطَلَتْ قِرَاءَتُهُ فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتْ إِمَامَتُهُ، فَلَا يُتَّبَعُ فِي سُجُودِهَا.
- عَدَمُ الْفِسْقِ بِالْإِعْتِقَادِ: فَلَا يُسْجَدُ خَلْفَ صَاحِبِ الْبِدْعَةِ الْمُكَفِّرَةِ أَوْ مَنْ عُرِفَ بِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ.

الْقَاعِدَةُ الْجَامِعَةُ: "كُلُّ مَنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا لَكَ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ، لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قَارِئًا لَكَ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ."

فِي إِحْدَى عَشْرَةَ، لَا ثَانِيَةَ: الْحَجُّ وَالنَّجْمُ وَالْإِنْشِقَاقُ وَالْقَلَمُ^(١١٧).

(^{١١٧}) إقامة الدليل على عدد سجعات التلاوة في المذهب المالكي

بناءً على قول الشيخ خليل " في إحدى عشرة، لا ثانية: الحج والنجم والانشقاق والقلم"، نورد تفصيل المواضع والأدلة كالتالي:

أولاً: مواضع السجعات الإحدى عشرة المعتمدة

اعتمد المالكية المواضع التي ثبت فيها العمل المؤكد في المدينة المنورة، وهي:

(١) سورة الأعراف: عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ (٢٠٦).

(٢) سورة الرعد: عند قوله تعالى وَالْأَصَالُ: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (١٥)

(٣) سورة النحل: عند قوله تعالى يُؤْمَرُونَ: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٤٩) يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ (٥٠).

(٤) سورة الإسراء: عند قوله تعالى خُشُوعًا: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْفَانِ يَبْكَونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ (١٠٩).

(٥) سورة مريم: عند قوله تعالى بُكْيًا: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمٰنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكْيًا﴾ (٥٨)

٦) سورة الحج (السجدة الأولى) مَا يَشَاءُ :عند قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾ (١٨)

٧) سورة الفرقان :عند قوله تعالى نُفُورًا: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ... وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾. (٦٠)

٨) سورة النمل :عند قوله تعالى الْعَظِيمِ: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ... رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾. (٢٦)

٩) سورة السجدة :عند قوله تعالى لَا يَسْتَكْبِرُونَ: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا...﴾. (١٥)

١٠) سورة ص :عند قوله تعالى وَأَنَابَ: ﴿فَاسْتَغْفِرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾. (٢٤)

١١) سورة فصلت :عند قوله تعالى تَعْبُدُونَ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾. (٣٧)

ثانياً: الأدلة على استبعاد السجدة الأربع

استبعد المالكية هذه المواضع لعدم استمرار العمل بها كـ "عزيمة" (سنة مؤكدة) في المرحلة المدنية الأخيرة:

- ثانية الحج: قوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾؛ والدليل أن السجود هنا جاء مقروناً بالركوع، مما يدل على أن المقصود هو "الصلاة" بجملتها لا سجدة التلاوة المفردة.
- سجدة المفصل (النجم، الانشقاق، والقلم):
 - الدليل من السنة: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: "أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة."
 - أثر زيد بن ثابت: أنه قرأ على النبي ﷺ سورة النجم فلم يسجد فيها؛ وهذا الترك من النبي ﷺ في مقام البيان يدل على عدم تأكيدها.

ثالثاً: الدليل من القواعد والعمل

- قاعدة "عمل أهل المدينة": يرى الإمام مالك أن ترك أهل المدينة للسجود في هذه المواضع أقوى في الدلالة على أن السجود فيها كان خيراً فيه أو منسوخ التأكيد، لأنهم نقلوا الصلاة صفةً عن صفة.

وَهَلْ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ؟ خِلَافٌ^(١١٨)

(١١٨) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ حُكْمِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ (سُنَّةٌ أَمْ فَضِيلَةٌ؟)

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ "وَهَلْ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ؟ خِلَافٌ"؛ وَالْمَقْصُودُ هُنَا هُوَ تَحْدِيدُ الرُّتْبَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِهَذَا السُّجُودِ فِي الْمَذْهَبِ بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ. وَيَنْبَنِي عَلَى هَذَا الْخِلَافِ مَدَى التَّأْكِيدِ عَلَى فِعْلِهِ وَقَضَائِهِ إِذَا فَاتَ.

١. بَيَانُ مَحَلِّ الْخِلَافِ فِي الْمَذْهَبِ

- الْقَوْلُ بِأَنَّهُ سُنَّةٌ: وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْمَالِكِيَّةِ، وَيُقْصَدُ بِهَا "السُّنَّةُ الْمُؤَكَّدَةُ" الَّتِي يُلَامُ تَارِكُهَا رَغْبَةً عَنْهَا، وَهِيَ دُونَ الْفَرْضِ وَفَوْقَ النَّدْبِ الْمُسْتَحَبِّ.
- الْقَوْلُ بِأَنَّهُ فَضِيلَةٌ: وَقِيلَ "رَغْبَةً" أَوْ "مَنْدُوبٌ"، وَهِيَ رُتْبَةٌ أَقَلُّ تَأْكِيدًا مِنْ السُّنَّةِ، وَالْخِلَافُ هُنَا خِلَافٌ فِي لَفْظِ التَّأْكِيدِ أَكْثَرَ مِنْ كَوْنِهِ خِلَافًا فِي أَصْلِ الْمَشْرُوعِيَّةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

• دَلِيلُ السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ". ...رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: مُوَاطَّعَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى فِعْلِهِ وَسُجُودِ الصَّحَابَةِ خَلْفَهُ يُفِيدُ "السُّنَّةَ الْمُؤَكَّدَةَ"، لِأَنَّ السُّنَّةَ تُعْرَفُ بِالْمُدَاوَمَةِ فِي جَمَاعَةٍ.

• دَلِيلُ صَرْفِ الْوُجُوبِ (الَّذِي قَدْ يُفِيدُ الْفَضِيلَةَ: (عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ سُورَةَ التَّحْلِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ نَزَلَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْقَابِلَةَ قَرَأَ بِهَا، حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ قَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا نُمُرُ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِيْمَ عَلَيْهِ"، وَلَمْ يَسْجُدْ عُمَرُ. (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)

○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: تَرْكُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْسُّجُودِ عَلَى مَلَأٍ مِنَ الصَّحَابَةِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ يَوَاجِبُ، وَقَوْلُهُ "فَلَا إِيْمَ عَلَيْهِ" جَعَلَ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ يَنْزِلُ بِهِ إِلَى رُتْبَةِ "الْفَضِيلَةِ" لِأَنَّ السَّاهِيَّ عَنِ السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ يَلَامُ عِنْدَهُمْ، بَيْنَمَا الْفَضِيلَةُ لَا لَوْمَ فِيهَا.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: مَا فُعِلَ فِي الْجَمَاعَةِ وَأُظْهِرَ فَهُوَ سُنَّةٌ؛ وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ مِمَّا يُفَعَلُ فِي الْمَحَافِلِ وَالصَّلَوَاتِ الْجَهْرِيَّةِ، فَكَانَ إِلَى السُّنَّةِ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى الْفَضِيلَةِ الَّتِي يُسَرُّ بِهَا غَالِبًا.
- قَاعِدَةٌ: الْإِحْتِيَاطُ لِلْعِبَادَةِ؛ فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ سُنَّةٌ فِيهِ إِحْتِيَاطٌ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالسُّجُودِ، لِأَنَّ لَفْظَ "اسْجُدُوا" فِي الْقُرْآنِ لِلْأَمْرِ، وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ، فَإِذَا صَرَفْتَهُ الْقَرِينَةُ عَنِ الْوُجُوبِ وَقَفَّ عِنْدَ أَقْرَبِ رُتْبَةٍ لَهُ وَهِيَ السُّنَّةُ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلَّةٍ "جَبَرَ الْعِبَادَةَ أَوْ تَكْمِيلَهَا"؛ نَقِيسُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عَلَى "سُجُودِ السَّهْوِ الْبُعْدِيِّ"؛ فَكَمَا أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ سُنَّةٌ لِأَنَّهُ يَجْبُرُ الصَّلَاةَ، فَكَذَلِكَ سُجُودُ التَّلَاوَةِ يُكْمِلُ تَوَابَ الْقِرَاءَةِ، فَالْتَحَقَ بِهِ فِي الْحُكْمِ.
- قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عَلَى "رَكَعَتِي الْفَجْرِ" "الرَّغِيْبَةِ"؛ فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ فَضِيلَةٌ شَبَّهَهُ بِتَوَافِلِ الْقِرَاءَةِ الَّتِي لَا تَتَكَرَّرُ كَثِيرًا، وَمَنْ قَالَ سُنَّةٌ شَبَّهَهُ بِمَا تُشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ كَالْعِيدَيْنِ وَالْحُسُوفِ.

تَمَرَّةُ الْخِلَافِ:

وَكَبَّرَ لِحَفْضٍ وَرَفَعَ وَلَوْ بَعِيرٍ صَلَاةٍ^(١١٩)،

تَظْهَرُ الثَّمَرَةُ فِي أَنَّ مَنْ قَالَ "سُنَّةٌ" يَرَى أَنَّهُ يُقْضَى إِذَا قَصُرَ الزَّمَانُ، وَيَرَى التَّأْكِدَ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ بِحَيْثُ لَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ عَمْدًا. أَمَّا مَنْ قَالَ "فَضِيلَةٌ" فَالْأَمْرُ عِنْدَهُ أَوْسَعُ فِي التَّرْكِ وَالْقَضَاءِ.

(١١٩) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ التَّكْبِيرِ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ خَفْضًا وَرَفْعًا

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَكَبَّرَ لِحَفْضٍ وَرَفَعَ وَلَوْ بَعِيرٍ صَلَاةٍ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ صِفَةَ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ تَشْتَمِلُ عَلَى تَكْبِيرَتَيْنِ: الْأُولَى عِنْدَ الْهُوِيِّ (الْحَفْضِ) إِلَى السُّجُودِ، وَالثَّانِيَّةُ عِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي أَتْنَاءِ الصَّلَاةِ أَوْ كَانَ الْقَارِئُ خَارِجَهَا.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ

- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَسَجَدْنَا مَعَهُ". "رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ"
 - وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ ﷺ كَبَّرَ وَسَجَدَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّكْبِيرِ لِلْحَفْضِ.
- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ: "أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ". "مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ"

○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا لَفْظٌ عَامٌّ يَشْمَلُ كُلَّ سُجُودٍ فِي الصَّلَاةِ،
وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ إِذَا وَقَعَ فِي الصَّلَاةِ فَهُوَ جُزْءٌ مِنْهَا، فَيُلْحَقُهُ عُمُومُ
سُنَّةِ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْإِنْتِقَالِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: التَّكْبِيرُ شِعَارُ الْإِنْتِقَالِ فِي السُّجُودِ؛ فَالسُّجُودُ عِبَادَةٌ تَفْتَقِرُ إِلَى تَمْيِيزِ أَفْعَالِهَا، وَالتَّكْبِيرُ هُوَ "الدَّكْرُ الْمَعْهُودُ" شَرْعاً لِلإِنْتِقَالِ مِنْ حَالِ الْقِيَامِ أَوْ الْجُلُوسِ إِلَى السُّجُودِ وَالْعَكْسِ، فَلَمَّا كَانَتْ هِيَ هَيْئَةَ سُجُودِ الصَّلَاةِ، كَانَتْ أَيْضاً هِيَ هَيْئَةَ سُجُودِ التَّلَاوَةِ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ.
- قَاعِدَةٌ: مَا تَبَتَّ فِي الْفَرَضِ تَبَتَّ فِي النَّفْلِ إِلَّا لِمُخَصَّصٍ؛ وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ نَوْعٌ مِنَ التَّطَوُّعِ، وَالتَّكْبِيرُ خَفْضاً وَرَفْعاً ثَابِتٌ فِي سُجُودِ الْفَرَضِ، فَلَمَّا انْعَدَمَ الدَّلِيلُ عَلَى تَرْكِ التَّكْبِيرِ فِيهِ، بَقِيَ عَلَى أَصْلِ الْمُشَابَهَةِ لِسُجُودِ الصَّلَاةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: لِإِلْعَلَّةٍ "كَوْنِهِ سُجُوداً مَقْصُوداً لِتَعْظِيمِ اللَّهِ"؛ نَقِيسُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عَلَى "سُجُودِ الصَّلَاةِ"؛ فَكَمَا أَنَّ سُجُودَ الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ لَهُ عِنْدَ

وص {وَأَنَابَ} . وفُصِّلَتْ {تَعْبُدُونَ} (١٢٠)

الْهُوِيُّ وَالرَّفْعُ لِيَعْلَمَ الْمُصَلِّي (وَمَنْ خَلْفَهُ) يَدَايَةَ الرُّكْنِ وَنَهَائَتَهُ، فَكَذَلِكَ سُجُودُ التَّلَاوَةِ، لَا سِيَّمَا فِي الصَّلَاةِ لِيَتَّبِعَ الْمَأْمُومُ إِمَامَهُ.

• قِيَاسُ الشَّبَهِ: نَقِيسُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عَلَى "سُجُودِ السَّهْوِ"؛ فَسُجُودُ السَّهْوِ يُكَبِّرُ فِيهِ لِلْخَفْضِ وَالرَّفْعِ إِجْمَاعاً عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ (سَوَاءً كَانَ قَبْلِيًّا أَوْ بَعْدِيًّا)، فَالتَّحَقُّ بِهِ سُجُودُ التَّلَاوَةِ لِتَمَثُّلِهِمَا فِي الصُّورَةِ وَالْمَاهِيَّةِ.

٤. تَوْحِيهِ قَوْلُهُ "وَلَوْ بَعِيرٍ صَلَاةٍ"

أَرَادَ الشَّيْخُ خَلِيلُ الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ التَّكْبِيرَ خَاصٌّ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ فَقَطْ؛ فَبَيَّنَ أَنَّ صِفَةَ السُّجُودِ الشَّرْعِيِّ ثَابِتَةٌ لَا تَتَغَيَّرُ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ خَارِجَ الصَّلَاةِ هُوَ عِبَادَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ تَشْتَرِطُ فِيهَا الطَّهَارَةُ وَالْقِبْلَةُ، فَيَلْحَقُ بِهَا ذِكْرُ الْإِثْقَالِ (التَّكْبِيرِ) لِيَكُونَ الْفِعْلُ مُتَمَيِّزاً وَمُؤَدَّى عَلَى الْهَيْئَةِ الْمُنْقُولَةِ.

(١٢٠) إقامة الدليل على مواضع السجود في سورتي (ص) و (فُصِّلَتْ)

أشار الشيخ خليل بقوله: "وص {وَأَنَابَ} . وفُصِّلَتْ {تَعْبُدُونَ}؛ وهذا محلُّ تحديدِ النقطةِ الدقيقةِ التي يَهْوِي عندها المصلي للسجود في هاتين السورتين عند المالكية، وهي مسألة يَنبَنِي عليها صحَّةُ ترتيبِ أفعالِ الصلاةِ.

أولاً: سجدة سورة (ص) عِنْدَ قَوْلِهِ {وَأَنَابَ}

تَقَعُ هذه السجدة في الآية (٢٤) مِنْ سورة ص، وهي قوله تعالى: {وَوَظَنَ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ}.

- الدليلُ مِنَ السُّنَةِ الشَّرِيفَةِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " (ص) لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا). "رواه البخاري
- وَجْهُ الاستدلال: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِيهَا اقْتِدَاءً بِنَبِيِّ اللَّهِ دَاوُودَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَصَارَتْ سُنَّةً مُتَّبَعَةً.
- الدليلُ مِنَ النِّظَرِ الفَقْهِيِّ (مَحَلُّ السَّجْدَةِ): (مَحَلُّ السُّجُودِ عِنْدَ المَالِكِيَّةِ هُوَ تَمَامُ قِصَّةِ الإِنَابَةِ، وَالكَلِمَةُ الَّتِي تَمَّتْ بِهَا المَاهِيَّةُ هِيَ قَوْلُهُ {وَأَنَابَ}، فَيَسْجُدُ القَارِئُ فَوْرَ النُّطْقِ بِهَا لِيَكُونَ السُّجُودُ عَقِبَ ذِكْرِ التَّوْبَةِ وَالْإِنَابَةِ مُبَاشَرَةً.

ثانياً: سجدة سورة (فُصِّلَتْ) عِنْدَ قَوْلِهِ {تَعْبُدُونَ}

تَقَعُ هذه السجدة في الآية (٣٧) مِنْ سورة فُصِّلَتْ، وهي قوله تعالى: {لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ}.

- الدليل من النظر الفقهي: يرى المالكية أن السجود هنا لا يكون عند كلمة "وَأَسْجُدُوا" (وهي محل السجود عند الشافعية)، بل يكون عند ختام الآية {تَعْبُدُونَ}.
- التوجيه من اللغة والشرع: أن قوله تعالى {إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ} هو "شَرْطٌ لِكَمَالِ الْإِمْتِنَانِ؛ فَالْأَمْرُ بِالسَّجْدِ لِلَّهِ مُعَلَّقٌ عَلَى صِدْقِ الْعِبَادَةِ لَهُ سُبْحَانَهُ، وَلَا يَتِمُّ مَعْنَى الْكَلَامِ وَلَا يَكْتَمِلُ الطَّلَبُ إِلَّا بِالْوَصُولِ إِلَى نِهَائِهِ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ، فَلَزِمَ السَّجْدُ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا.

ثالثاً: الدليل من القواعد والعمل

- قاعدة: تمام المعنى موجب للإمتثال؛ فسجود التلاوة هو استجابة لما قرئ، ولا تُشرع الاستجابة إلا بعد فهم المقصد التام من الآية، وهو ما يتحقق في سورة ص بذكر الإنابة، وفي فصلت بذكر العبودية.
- عمل أهل المدينة: يُقَالُ عَنْ أئمة القراء والفقهاء في المدينة المنورة أنهم كانوا يَقِفُونَ وَيَسْجُدُونَ عِنْدَ هَذِهِ الْفَوَاصِلِ، وهو ما جرى عليه العمل المتصل في المذهب.

خُلاصَةُ الْمَسْأَلَةِ: يُنْهِي الْقَارِئُ آيَةَ سُورَةِ (ص) حَتَّى يَصِلَ لِكَلِمَةِ {وَأَنَابَ} فَيَسْجُدُ، وَيُنْهِي آيَةَ سُورَةِ (فُصِّلَتْ) حَتَّى يَصِلَ لِكَلِمَةِ {تَعْبُدُونَ} فَيَسْجُدُ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ قَدْ اسْتَوْفَى (١١) سَجْدَةً هِيَ مَجْمُوعُ سَجَدَاتِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ.

وَكُرِهَ سُجُودُ شُكْرِ^(١٢١)، أَوْ زَلْزَلَةٍ^(١٢٢)، وَجَهَرُ بِهَا بِمَسْجِدٍ وَقِرَاءَةُ بِتَلْحِينٍ كَجَمَاعَةٍ^(١٢٣).

(١٢١) إقامة الدليل على كراهة سُجُودِ الشُّكْرِ في المذهب المالكي

أشار الشيخ خليل بقوله: "وَكُرِهَ سُجُودُ شُكْرٍ"؛ وَهَذَا مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا الْمَالِكِيَّةُ (وَوَافَقَهُمْ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ) عَنْ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ. وَسُجُودُ الشُّكْرِ هُوَ أَنْ يَسْجُدَ الْإِنْسَانُ سَجْدَةً مُفْرَدَةً عِنْدَ حُصُولِ نِعْمَةٍ أَوْ دَفْعِ نِقْمَةٍ.

١. الدليل من عمل أهل المدينة

يَعُدُّ هَذَا الدَّلِيلُ هُوَ الْأَصْلَ الْأَقْوَى عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

- تَرَكُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعِينَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَتَحَ الْفُتُوحَ، وَمُصَرَّتِ الْأَمْصَارُ فِي عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَتَوَالَتِ النِّعَمُ الْعِظَامُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يُنْقَلْ نَقْلًا مُسْتَفِيزًا أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْجُدُونَ لِلشُّكْرِ سَجْدَةً مُفْرَدَةً.
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: لَوْ كَانَ سُجُودُ الشُّكْرِ سُنَّةً مَشْرُوعَةً لَفَعَلَهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَعُمُومُ الصَّحَابَةِ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ تِلْكَ النِّعَمِ، وَلَكِنْ قَلَّ ذَلِكَ نَقْلًا يَقْطَعُ الْعُذْرَ؛ فَلَمَّا لَمْ يُنْقَلْ، عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ الرَّاتِبِ.

٢. الدليل من النظر الفقهي (التعليل)

- خَشْيَةُ الْإِبْتِدَاعِ: خَافَ الْمَالِكِيَّةُ أَنْ يَعْتَقِدَ الْعَوَامُّ أَنَّ هَذِهِ السَّجْدَةَ جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ أَوْ وَاجِبَةٌ شَرْعًا، فَكُرِهَتْ سَدًّا لِلدَّرِيعَةِ وَحِمَايَةً لِحِمَى الْعِبَادَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ.
- تَسْلُسُلُ النِّعَمِ: أَنَّ نِعَمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ لَا تَنْقَطِعُ فِي كُلِّ نَفْسٍ وَلَحْظَةٍ؛ فَلَوْ شُرِعَ السُّجُودُ لِكُلِّ نِعْمَةٍ لَمْ يَرْفَعْ الْعَبْدُ رَأْسَهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى الْحَرَجِ، وَمَا أَدَّى إِلَى ذَلِكَ فَالشَّرْعُ لَا يَأْمُرُ بِهِ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ.
- عَدَمُ اسْتِقْلَالِ السُّجُودِ: الْأَصْلُ فِي السُّجُودِ أَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ صَلَاةٍ (ذَاتِ رُكُوعٍ وَقِيَامٍ)، وَلَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ سُجُودٌ مُفْرَدٌ إِلَّا "سُجُودُ التَّلَاوَةِ" لَوُرُودِ النَّصِّ بِهِ، فَيَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى مَوْرِدِ النَّصِّ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

٣. كَيْفَ يَشْكُرُ الْمَالِكِيُّ رَبَّهُ؟

بَدَلًا مِنْ سُجُودِ الشُّكْرِ، يُنْدَبُ لِلْمُصَلِّي عِنْدَ حُصُولِ النِّعْمَةِ أَنْ يَفْعَلَ الْآتِي:

١. صَلَاةُ نَفْلِ: أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ لِلَّهِ شُكْرًا (كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فِي صَلَاةِ الضُّحَى)
٢. الْحَمْدُ وَالْتِنَاءُ: أَنْ يَقُولَ "الْحَمْدُ لِلَّهِ" وَيُثْنِيَ عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ.
٣. الصَّدَقَةُ وَالطَّاعَةُ: أَنْ يُتْرَجِمَ شُكْرُهُ إِلَى عَمَلٍ صَالِحٍ يُفِيدُ النَّاسَ.

٤. الْجَوَابُ عَنْ أَحَادِيثِ سُجُودِ الشُّكْرِ

قَدْ يَرِدُ اغْتِرَاضُ بَأَنَّ هُنَاكَ أَحَادِيثَ (كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَاهُ أَمْرٌ سُرُورٍ خَرَّ سَاجِدًا)؛ وَيُجِيبُ الْمَالِكِيَّةُ بِأَنَّ:

- إِمَّا أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَمْ تَصِحَّ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ.
- أَوْ أَنَّهَا حُمِلَتْ عَلَى "سُجُودِ التَّلَاوَةِ" وَقَعَ اتِّفَاقًا عِنْدَ الْبُشَيْرِيِّ.
- أَوْ أَنَّ "الْعَمَلَ" الْمُسْتَمَرَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَى مِنْ خَبَرِ الْآحَادِ فِي مِيزَانِ الْمَذْهَبِ.

(١٢٢) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ السُّجُودِ وَالصَّلَاةِ لِلزَّلْزَلَةِ وَالآيَاتِ الْمُخَوِّفَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ "أَوْ زَلْزَلَةٍ"؛ وَالْمَقْصُودُ هُنَا هُوَ "سُجُودُ التَّلَاوَةِ" الْمَفْرَدُ (أَيِ السَّجْدَةِ الْوَاحِدَةِ) عِنْدَ وَقُوعِ الزَّلْزَلَةِ، فَهَذَا هُوَ الْمَكْرُوهُ. أَمَّا عِنْدَ حُصُولِ الْفَزَعِ مِنَ الْآيَاتِ الْكُونِيَّةِ، فَإِنَّ الْمَذْهَبَ يُفَرِّقُ بَيْنَ "السَّجْدَةِ الْمَفْرَدَةِ" وَبَيْنَ "الصَّلَاةِ الْكَامِلَةِ".

١. حُكْمُ الصَّلَاةِ لِلزَّلْزَلَةِ وَالآيَاتِ الْمُخَوِّفَةِ

تُنْدَبُ الصَّلَاةُ لِلزَّلْزَلَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْآيَاتِ الْمُخَوِّفَةِ كَالْوَبَاءِ وَالطَّاعُونِ، وَإِلَيْكَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ:

- هَيْئَةُ الصَّلَاةِ: تُؤَدَّى هَذِهِ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَتُصَحُّ فُرَادَى (أَفْذَاذًا) أَوْ فِي جَمَاعَةٍ.
- رَأْيُ الْإِمَامِ اللَّخْمِيِّ: يُقَلَّ عَنِ اللَّخْمِيِّ نَدْبُ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ هَذِهِ الْأَهْوَالِ.

- حُكْمُ طَاعَةِ الْإِمَامِ: هَذِهِ الصَّلَاةُ وَإِنْ كَانَتْ نَدْبًا فِي الْأَصْلِ، إِلَّا أَنَّهَا تَجِبُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ (السُّلْطَانِ)؛ لِأَنَّ أَمْرَ الْإِمَامِ فِي الْمَصَالِحِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ وَيُصِيرُ الْمُنْدُوبَ وَاجِبًا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ

- الدَّلِيلُ عَلَى النَّدْبِ: قَوْلُهُ ﷺ: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ... فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا". "مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ"
 - وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ هِيَ كَوْنُهَا آيَةً مُحَوِّقَةً، فَيُلْحَقُ بِهَا مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا مِنَ الزَّلَازِلِ وَالْأُوبَةِ، فَيُشْرَعُ لَهَا أَصْلُ الصَّلَاةِ لِلْحِجَا إِلَى اللَّهِ.
- الدَّلِيلُ عَلَى كَرَاهَةِ الْجَهْرِ: لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَمْ تَرُدْ فِيهَا سُنَّةٌ مَنْقُولَةٌ بِالْجَهْرِ (بِخِلَافِ الْكُسُوفِ وَالْعِيدَيْنِ)، بَقِيَتْ عَلَى أَصْلِ صَلَوَاتِ التَّوَافِلِ الَّتِي يُطَلَبُ فِيهَا الْإِخْفَاتُ وَالْحُشُوعُ، لَا سِيَّمَا وَأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ تَضَرُّعٍ لِرَفْعِ بَلَاءٍ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: "حُكْمُ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ" وَهِيَ سَنَدُ قَوْلِكَ "وَتَجِبُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ؛ فَإِذَا رَأَى وَلِيُّ الْأَمْرِ أَنَّ اجْتِمَاعَ النَّاسِ لِلصَّلَاةِ لِدَفْعِ وَبَاءٍ أَوْ زَلْزَلَةٍ فِيهِ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَجَبَ امْتِثَالُ أَمْرِهِ."

- قَاعِدَةٌ: "الِاقْتِصَارُ عَلَى مَوْرِدِ النَّصِّ فِي الْهَيْئَاتِ؛ فَلَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ السُّجُودَ عِبَادَةٌ، وَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ بِسَجْدَةٍ مُفْرَدَةٍ لِلزَّلْزَلَةِ، كُرِهَ فِعْلُهَا؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاعَ فِي هَيْئَةِ الْعِبَادَةِ مَمْنُوعٌ، بِخِلَافِ أَصْلِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ مَأْدُونٌ فِيهِ عُمُومًا."

٤. النَّظَرُ فِي إِلْحَاقِ الْوَبَاءِ وَالطَّاعُونِ

- الْوَبَاءُ وَالطَّاعُونُ مِنْ أَعْظَمِ الْآيَاتِ الْمُخَوِّفَةِ الَّتِي تَسْتَوْجِبُ الرُّجُوعَ إِلَى اللَّهِ؛ فَإِذَا كَانَتْ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ وَالظُّلُمَةُ تَدْعُو لِلصَّلَاةِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، فَالْمَوْتُ الْعَامُّ أَوْلَى بِذَلِكَ، لَكِنْ عَلَى هَيْئَةِ الصَّلَاةِ الْمَعْرُوفَةِ لَا السُّجُودِ الْمُجَرَّدِ.

(١٢٣) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الْمَكْرُوهَاتِ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالْقِرَاءَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ يَقُولُهُ: "وَجَهْرُ بِهَا بِمَسْجِدٍ وَقِرَاءَةٌ بِتَلْحِينٍ كَجَمَاعَةٍ؛ وَهَذَا النَّصُّ يَتَنَاوَلُ مَجْمُوعَةً مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَرَاهَا الْمَالِكِيَّةُ مَكْرُوهَةً عِنْدَ تِلَاوَةِ آيَاتِ السُّجُودِ أَوْ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بِصِفَةِ عَامَّةٍ، وَذَلِكَ لِصَيَانَةِ هَيْبَةِ الْعِبَادَةِ وَمَنْعِ التَّشْوِيشِ عَلَى الْمُصَلِّينَ."

١. كَرَاهَةُ الْجَهْرِ بِآيَةِ السَّجْدَةِ فِي الْمَسْجِدِ "وَجَهْرُ بِهَا بِمَسْجِدٍ"

يُكْرَهُ لِلْقَارِئِ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِآيَةِ السَّجْدَةِ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ وَعِنْدَهُ نَاسٌ.

• الدليل من السنة والآثر:

○ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَلَا إِنَّ كَلَّكُمْ مُنَاجَ رَبِّهِ، فَلَا يُؤْذِنَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلَا يَرْفَعَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

• تَوْحِيهِ الدليل فقهياً:

○ الْعِلَّةُ فِي الْكَرَاهَةِ هِيَ "خَشْيَةُ التَّشْوِيشِ" عَلَى الْمُصَلِّينَ وَالذَّاكِرِينَ فِي الْمَسْجِدِ؛ فَإِذَا جَهَرَ بِآيَةِ السَّجْدَةِ، قَدْ يَظُنُّ الْغَيْرُ أَنَّهَا فَرَضٌ أَوْ يَضْطَرُّونَ لِقَطْعِ عِبَادَتِهِمْ لِلسُّجُودِ مَعَهُ، وَالْمَسْجِدُ مَحَلٌّ لِعِبَادَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ، فَلَزِمَ مُرَاعَاةُ حَالِ الْجَمِيعِ.

٢. كَرَاهَةُ الْقِرَاءَةِ بِالتَّلْحِينِ وَقِرَاءَةُ يَتْلَحِينِ

الْمَقْصُودُ بِالتَّلْحِينِ هُوَ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَلَى ضَوْءِ الْأَنْعَامِ وَالْمَقَامَاتِ الْمَوْسِيقِيَّةِ الَّتِي تُخْرَجُ الْحُرُوفُ عَنْ مَخَارِجِهَا الشَّرْعِيَّةِ.

• الدليل من النظر الفقهي:

○ يَرَى الْمَالِكِيَّةُ أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ لِلتَّذَكُّرِ وَالْحُشُوعِ، وَالتَّلْحِينُ يَصْرِفُ ذَهْنَ السَّامِعِ وَالْقَارِئِ إِلَى "لَذَّةِ الصَّوْتِ" وَطَرَبِ النِّعَمِ بَدَلًا مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى الْمَعَانِي.

○ قَاعِدَةُ تُعْظِمُ الشَّعَائِرَ "تَقْتَضِي أَنْ لَا يُشَبَّهَ الْقُرْآنُ بِالْغِنَاءِ؛ فَالْمُبَالَغَةُ فِي التَّطْرِيبِ تُؤَدِّي إِلَى مَطِّ الْحُرُوفِ وَزِيَادَةِ الْمُدُودِ بِمَا لَا يُقْرَأُ عِلْمُ التَّجْوِيدِ، وَهَذَا قَدْ يَدْخُلُ فِي بَابِ اللَّعِبِ بِكَلَامِ اللَّهِ.

٣. كَرَاهَةُ الْجَمَاعَةِ لِسُجُودِ التَّلَاوَةِ كَجَمَاعَةٍ

يُكْرَهُ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ بِقَصْدِ السُّجُودِ لِلتَّلَاوَةِ كَهَيْئَةِ الْجَمَاعَةِ الرَّائِبَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ، بِحَيْثُ يُقَدِّمُونَ إِمَامًا يَسْجُدُ بِهِمْ سَجَدَاتٍ مُتَتَابِعَةً.

• الدَّلِيلُ مِنْ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ:

○ أَنَّ هَذِهِ الْهَيْئَةَ الْجَمَاعَةَ لِمُجَرَّدِ السُّجُودِ لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ؛ وَالْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ أَنْ تُؤَدَّى كَمَا نُقِلَتْ.

• وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ:

○ خَشِيَ الْمَالِكِيُّ أَنْ يُلْحِقَ النَّاسُ بِالذِّينِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، أَوْ أَنْ تُصْبِحَ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ سُنَّةً رَائِبَةً تُضَاهِي الْفَرَايِضَ، فَكُرِهَتْ حِمَايَةُ لِحْمَى الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ. السُّجُودُ تَبَعٌ لِلْقَارِئِ مَشْرُوعٌ لِلْمُسْتَمِعِ كَمَا مَرَّ، لَكِنْ اتَّخَاذُهَا مَوْسِمًا أَوْ جَمَاعَةً مَخْصُوصَةً هُوَ مُحَلٌّ الْكَرَاهَةِ.

وَجُلُوسٌ لَهَا لَا لِتَعْلِيمٍ^(١٢٤)، وَأَقِيمَ الْقَارِئُ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ خَمِيسٍ أَوْ غَيْرِهِ^(١٢٥)،

مُلَحَّصُ الْمَوْقِفِ الْفِقْهِيِّ:

١. الْجَهْرُ فِي الْمَسْجِدِ: مَكْرُوهٌ لِأَنَّهُ يُشَوِّشُ عَلَى الْغَيْرِ.
٢. التَّلْحِينُ: مَكْرُوهٌ لِأَنَّهُ يُنَافِي الْوَقَارَ وَالتَّدْبَرَ وَيُشِيهُ الْغِنَاءَ.
٣. الْجَمَاعَةُ كَجَمَاعَةٍ: مَكْرُوهٌ لِأَنَّهُ إِحْدَاثُ هَيْئَةٍ لَمْ يَمُضْ عَلَيْهَا الْعَمَلُ الْقَدِيمُ.

(١٢٤) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ كَرَاهَةِ الْجُلُوسِ لِقَصْدِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَجُلُوسٌ لَهَا لَا لِتَعْلِيمٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ يَكْرَهُونَ لِلْقَارِئِ أَنْ يَجْلِسَ مَجْلِسًا مَخْصُوصًا لَيْسَ لَهُ غَرَضٌ فِيهِ إِلَّا قِرَاءَةُ آيَةِ السَّجْدَةِ لِيَسْجُدَهَا، لَكِنَّهُمْ أَبَاحُوا ذَلِكَ (بَلْ نَدَّبُوهُ) إِذَا كَانَ الْقَصْدُ هُوَ تَعْلِيمُ الطَّلَابِ كَيْفِيَّةَ السُّجُودِ أَوْ مَوَاضِعَهُ.

١. كَرَاهَةُ التَّعَمُّدِ لِلْسُّجُودِ "وَجُلُوسٌ لَهَا"

يُكْرَهُ أَنْ يَقْصِدَ الْمُكَلَّفُ تَحْصِيلَ السَّجْدَةِ بِذَاتِهَا، كَأَنْ يَفْتَحَ الْمُصْحَفَ فَقَطْ لِيَقْرَأَ آيَةَ السَّجْدَةِ وَيَسْجُدَ ثُمَّ يَنْصَرِفَ.

• الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ الْفِقْهِيِّ:

- يَرَى الْمَالِكِيَّةُ أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ هُوَ تَابِعٌ لِلتَّلَاوَةِ الْمَقْصُودَةِ لِذَاتِهَا (كَالْوَرْدِ أَوْ تَعْلُمِ السُّورَةَ)، فَإِذَا صَارَ السُّجُودُ هُوَ الْمَقْصُودَ الْأَصْلِيَّ عَنْ طَرِيقِ الْجُلُوسِ لَهُ خِصِّصًا، خَرَجَ السُّجُودُ عَنْ مَوْضِعِهِ الشَّرْعِيِّ وَصَارَ يُشَبِّهُ الْإِبْتِدَاعَ فِي هَيْئَةِ التَّعْبُدِ.
- قَاعِدَةٌ "سَدُّ الدَّرِيْعَةِ"؛ حَيْثُ خَشِيَ الْفُقَهَاءُ أَنْ يَتَّخِذَ النَّاسُ السُّجُودَ لُغْبَةً أَوْ عِبَادَةً مُسْتَقِلَّةً لَا تَرْتَبِطُ بِالتَّدْبِيرِ وَالتَّلَاوَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ، وَالْأَصْلُ فِي السُّجُودِ أَنْ يَكُونَ خُضُوعًا طَارِئًا عِنْدَ مُرُورِ الْإِنْسَانِ بِآيَةٍ تَعْظِيمٍ.

٢. اسْتِثْنَاءُ حَالَةِ التَّعْلِيمِ "لَا لِتَعْلِيمٍ"

يُبَاحُ الْجُلُوسُ لِقِرَاءَةِ السَّجْدَةِ إِذَا كَانَ الْهَدَفُ هُوَ التَّعْلِيمُ (كَالْمُعَلِّمِ مَعَ صَبِيَانِهِ)

- الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ:
 - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، حَيْثُ قَالَ: "إِنَّمَا فَعَلْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
- تَوْجِيهِ الدَّلِيلِ:
 - نَقِيسُ فِعْلِ الْمُعَلِّمِ هُنَا عَلَى فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَدْ غَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ هَيْئَةَ الصَّلَاةِ الْمَعْهُودَةَ (بِالْقِيَامِ عَلَى الْمِنْبَرِ وَالتَّزْوُلِ لِلْسُّجُودِ لِلْقَهْقَرَى)

لِأَجْلِ مَصْلَحَةِ التَّعْلِيمِ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَصْلَحَةَ تَعْلِيمِ الدِّينِ تُبِيحُ مَا قَدْ يُكْرَهُ فِي غَيْرِهَا مِنْ تَخْصِيصِ الْهَيْئَاتِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: "الْمَقَاصِدُ تُغَيِّرُ أَحْكَامَ الْوَسَائِلِ؛ فَجُلُوسُ الشَّخْصِ لِيَسْجُدَ فَقَطْ وَسَبِيلَةٌ لِلتَّلَاعُبِ بِالْعِبَادَةِ فَكُرِهَتْ. أَمَّا جُلُوسُهُ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ مَوْضِعَ السَّجْدَةِ وَحُكْمَهَا فَهِيَ وَسِيلَةٌ لِنَشْرِ الْعِلْمِ، فَتُدْبِتُ وَزَالَتِ الْكَرَاهَةُ.
- قَاعِدَةٌ: "مَا شُرِعَ لِسَبَبٍ يَبْطُلُ بِزَوَالِهِ؛ فَسُجُودُ التَّلَاوَةِ شُرِعَ "سَبَبُهُ" عُرُوضُ التَّلَاوَةِ، فَإِذَا انْتَفَى هَذَا الْعُرُوضُ (بِأَنَّ كَانَ الْقَارِئُ يَبْحَثُ عَنِ السَّجْدَةِ فَقَطْ)، انْتَفَتِ الْحِكْمَةُ مِنَ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ حَالِ الْقَارِئِ وَحَالِ مَنْ وَصَفُوا فِي الْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ: "إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمٰنِ خَرُّوا سُجَّدًا."

خُلَاصَةُ الْحُكْمِ:

"إِذَا كُنْتَ تَقْرَأُ وَرَدَكَ وَمَرَرْتَ بِسَجْدَةٍ، فَاسْجُدْ وَلَا كَرَاهَةَ. أَمَّا أَنْ تَعْمَدَ إِلَى آيَاتِ السُّجُودِ فَقَطْ لِتَجْلِسَ وَتَسْجُدَهَا، فَهَذَا مَكْرُوهٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْهَدْيِ الْقَدِيمِ، إِلَّا إِذَا كُنْتَ مُعَلِّمًا تُرِيدُ تَدْرِيبَ غَيْرِكَ عَلَيْهَا."

(١٢٥) إقامة الدليل لمسألة منع اتخاذ مجالس التلاوة الراتبية في المساجد

أشار الشيخ خليل بقوله: "وأقيم القارئ في المسجد يوم خميس أو غيره؛ والمعنى أنه يزجر ويمنع القارئ الذي يتخذ في المسجد مجلساً راتباً (أي موعداً ثابتاً) للتلاوة على هيئة مخصوصة، سواء كان ذلك يوم الخميس أو غيره من الأيام، إذا كان ذلك على وجه التعبّد بذلك الوقت بعينه.

١. النظر الفقهي لمعنى أقيم القارئ"

يرى المالكية أن تلاوة القرآن عبادة عظيمة، لكنّ اتخاذ أوقات بعينها (كيوم الخميس) والاجتماع فيها بالمسجد للقراءة بهيئة راتبية لم ترد عن السلف، يعدّ من قبيل البدعة الإضافية. فالمنع هنا ليس لأصل القراءة، بل للترام الهيئة والزمان الذي يؤهم العوامّ بأنه سنة مشروعة في هذا الوقت.

٢. الدليل من عمل أهل المدينة

- يعدّ هذا هو المستند الرئيس في المسألة؛ فالإمام مالك رأى أن الصحابة والتابعين بالمدينة - وهم أعرف الناس بمقاصد الشرع - لم يكوّنوا يتخذون مجالس راتبية للتلاوة في أيام مخصوصة في المساجد.

- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: لَوْ كَانَ فِي تَخْصِيصِ هَذِهِ الْأَيَّامِ بِالْاجْتِمَاعِ لِلْقِرَاءَةِ مَصْلَحَةٌ تَعْبُدِيَّةٌ، لَسَبَقْنَا إِلَيْهَا الرَّعِيلُ الْأَوَّلُ، فَلَمَّا تَرَكَوهُ مَعَ قُدْرَتِهِمْ عَلَيْهِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِتِّبَاعَ فِي التَّرْكِ هُوَ السُّنَّةُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: "سَدُّ الدَّرِيْعَةِ؛ خَشْيَ الْمَالِكِيَّةُ أَنْ يَعْتَقِدَ الْجُهَالُ أَنَّ لِيَوْمِ الْخَمِيسِ أَوْ غَيْرِهِ مَزِيَّةً خَاصَّةً فِي تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ أَنَّ هَذَا الْاجْتِمَاعَ جُزْءٌ مِنَ الشَّعَائِرِ الرَّائِبَةِ لِلْمَسْجِدِ كَالْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ، فَمُنِعَ مِنْهُ حِمَايَةً لِصَفَاءِ الْعِبَادَاتِ التَّوْقِيفِيَّةِ.
- قَاعِدَةٌ: تُغَيِّرُ صِفَةَ الْمُنْدُوبِ يُصِيرُهُ مَكْرُوهًا؛ فَالْقِرَاءَةُ مَنْدُوبَةٌ مُطْلَقًا، لَكِنْ لَمَّا قِيِدَتْ بِزَمَانٍ مَخْصُوصٍ وَمَكَانٍ مَخْصُوصٍ وَهَيْئَةٍ مَخْصُوصَةٍ (الْاجْتِمَاعِ الرَّائِبِ)، خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ التَّدْبِ إِلَى حَدِّ الْكَرَاهَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ مُضَاهَاةِ الشَّرِيعِ.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ وَالْأَثَرِ

- يُقَالُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى قَوْمًا يَجْتَمِعُونَ فِي الْمَسْجِدِ لِلذِّكْرِ يَهْيِئَةً لَمْ يَعْرِفْهَا، فَقَالَ لَهُمْ: "إِنَّمَا أَنْتُمْ عَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ، أَوْ مُفْتَتِحُو بَابِ ضَلَالَةٍ."

وفي كُرهِ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رَوَايَتَانِ^(١٢٦)، واجْتِمَاعٌ لِدُعَاءِ يَوْمِ عَرَفَةَ^(١٢٧)،

• تَوْحِيهِ النَّظَرِ: الْمَسَاحِدُ بُنِيَتْ لِلصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ الْمَشْرُوعِ، وَإِشْعَالُهَا بِهِيَّاتٍ حَادِثَةٍ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى التَّشْوِيشِ عَلَى الْمُصَلِّينَ أَوْ إِحْدَاثِ رُسُومٍ فِي الدِّينِ لَمْ يَأْذَنْ بِهَا اللَّهُ.

تَنْبِيْهُ:

هَذَا الْمَنْعُ لَا يَتَنَاوَلُ "طَالِبَ الْعِلْمِ" الَّذِي يَجْلِسُ لِيَحْفَظَ أَوْ لِيُقْرِئَ غَيْرَهُ لِمَحْضِ التَّعْلِيمِ، لِأَنَّ التَّعْلِيمَ لَهُ حُكْمٌ مُسْتَقِلٌّ كَمَا مَرَّ فِي مَسْأَلَةِ "إِلَّا لَتَعْلِيمٍ"، وَإِنَّمَا الْمَنْعُ لِلَّذِينَ يَتَّخِذُونَهَا عَادَةً تَعْبُدِيَّةً مَحْضَةً تُشْبِهُ جَمَاعَةَ الصَّلَاةِ.

(١٢٦) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَفِي كُرهِ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رَوَايَتَانِ؛ وَتَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ: أَنْ يَقْرَأَ عَدَدٌ مِنَ الطُّلَابِ "جَمَاعَةً" فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ عَلَى شَيْخٍ أَوْ مُعَلِّمٍ وَاحِدٍ، بِحَيْثُ يَسْمَعُ لَهُمْ جَمِيعاً فِي آنٍ وَاحِدٍ.

١. رُجُوعُ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي الْمَسْأَلَةِ

نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَوْقِفَانِ:

- الْمَوْقِفُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ كَرِهَهَا أَوَّلًا وَرَأَاهَا خِلَافَ الصَّوَابِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي تَلْقَى الْقُرْآنِ هُوَ التَّثْبُتُ التَّامُّ وَالْإِنْفِرَادُ بِالْمُعَلِّمِ لِضَمَانِ جَوْدَةِ الْأَدَاءِ.
- الْمَوْقِفُ الثَّانِي: أَنَّهُ رَجَعَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى جَوَازِهَا، وَلَعَلَّ ذَلِكَ لِمَا رَأَاهُ مِنْ حَاجَةِ النَّاسِ وَتَيْسِيرِ حِفْظِ الْقُرْآنِ لِلْكَثِيرِينَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، أَوْ لَوْجُودِ مَنْ يَقْدِرُ مِنَ الْمُعَلِّمِينَ عَلَى ضَبْطِ ذَلِكَ.

٢. عِلَّةُ الْكَرَاهَةِ وَالتَّحْذِيرِ الشَّرْعِيِّ

- بَيَّنَتْ فِي نَصِّكَ الْعِلَّةَ الدَّقِيقَةَ الَّتِي جَعَلَتْ الْقَوْلَ بِالْكَرَاهَةِ قَوِيًّا فِي الْمَذْهَبِ، وَهِيَ تَقُومُ عَلَى "مَصْلَحَةِ صِيَانَةِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ" مِنْ جِهَةِ الْأَدَاءِ:
- مَخَافَةُ الْخَطَأِ: يُخْشَى أَنْ يَقَعَ بَعْضُ الطَّلَابِ فِي لَحْنٍ أَوْ خَطَأٍ فِي مَخْرَجِ حَرْفٍ أَوْ حَرَكَةٍ.
 - دُهُولُ الْمُعَلِّمِ: لِاشْتِعَالِ الْمُعَلِّمِ بِسَمَاعِ قِرَاءَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْجَمَاعَةِ، قَدْ لَا يَتَنَبَّهُ لِهَذَا الْخَطَأِ الْعَارِضِ.
 - تَوَهُُّمُ الصَّحَّةِ: إِذَا اسْتَمَرَ الطَّالِبُ فِي قِرَاءَتِهِ دُونَ أَنْ يَرُدَّهُ الْمُعَلِّمُ، سَيَظُنُّ أَنَّ الْمُعَلِّمَ مُتَنَبِّهٌ لَهُ، وَأَنَّ قِرَاءَتَهُ صَحِيحَةٌ.
 - نِسْبَةُ الْخَطَأِ لِلْمُعَلِّمِ: النَّتِيجَةُ الْخَطِيرَةُ هِيَ أَنَّ الطَّالِبَ يُحْفَظُهَا وَيَنْسُبُهَا لِمُعَلِّمِهِ، وَفِي هَذَا كَذِبٌ عَلَى الشَّيْخِ وَتَحْرِيفٌ لِلْأَدَاءِ الْمَنْقُولِ سَمَاعًا.

٣. الدليل من القواعد الفقهية

- قاعدة: "سدّ الدريعة؛ فالكرهة هنا ليست لأصل القراءة، بل لما قد تؤدي إليه من حفظ القرآن على وجه خاطئ ونسبة ذلك لأهل العلم.
- قاعدة: "الاحتياط للدين مقدّم على التيسير؛ في باب نقل القرآن والسنة، يُقدّم "الثقاة" على "الكثرة"، ومن هنا جاءت الرواية بالكرهة رعاية لحرمة كلام الله.

٤. الدليل من النظر والأثر

- الثقل بالعرض والسماع: الأصل في إقراء القرآن كما فعل النبي ﷺ مع جبريل هو المعارضة، وهي تقتضي تمام الانتباه بين القارئ والمقرئ.
- القياس على الشهادة: تلقى القرآن نوع من الرواية، والرواية تشترط الضبط؛ فلما كان اجتماع الأصوات مظنةً لضياع الضبط، كان تركها أولى عند الاحتياط.

خلاصة الروايتين:

١. رواية الكراهة: ننظر إلى "الحلل المتوقع" في الضبط ونسبة الخطأ للشيخ.

٢. رَوَايَةُ الْجَوَازِ: تَنْظُرُ إِلَى "التَّيْسِيرِ" وَأَنَّ الْمُعَلَّمَ الْحَاقِقَ قَدْ يُمَيِّزُ الْأَصْوَاتَ وَيَرُدُّ الْمُخْطِئَ.

(١٢٧) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ "التَّعْرِيفِ" (الاجتماع للدعاء يوم عرفة)

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ يَقُولُهُ: "وَاجْتِمَاعٌ لِدُعَاءِ يَوْمِ عَرَفَةَ"؛ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُعْرَفُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِمَسْأَلَةِ "التَّعْرِيفِ" يَوْمِ عَرَفَةَ فِي الْأَمْصَارِ، وَالْمَقْصُودُ بِهَا اجْتِمَاعُ النَّاسِ فِي الْمَسَاجِدِ يَوْمَ عَرَفَةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ لِلدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ هَيْئَةً يَمَنْ هُمْ وَقُوفٌ بِعَرَفَةَ.

وَالْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ أَنَّ هَذَا الْاجْتِمَاعَ مَكْرُوهٌ.

١. الدَّلِيلُ مِنْ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ

يَعُدُّ هَذَا الدَّلِيلُ هُوَ الرِّكِيزَةُ الْأُولَى فِي مَوْقِفِ الْإِمَامِ مَالِكٍ:

• تَرَكُ السَّلَفُ الصَّالِحُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ لِلْحَجِّ وَبَقِيَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ فِي الْمَدِينَةِ، وَكَذَلِكَ كَانَ الْحَالُ فِي عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَبَدًا أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْتَمِعُونَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ لِلدُّعَاءِ الْجَمَاعِيِّ.

• رَأْيُ الْإِمَامِ مَالِكٍ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْجُلُوسِ فِي الْمَسَاجِدِ يَوْمَ عَرَفَةَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَاجْتِمَاعِ النَّاسِ لِلدُّعَاءِ، فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا مِنْ أَمْرِنَا، وَيَقْصِدُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ بِهِ عَمَلُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي دَارِ الْهَجْرَةِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

- قاعدة "سدّ الدريعة": "خشي المالكية أن يؤدي الالتزام بهذا الاجتماع إلى اعتقاد العوام بأنه سنة راتبة أو أنه من مناسك الحج التي تلزم من لم يحج، وفي ذلك خلل في عقيدة العبادات التوقيفية.
- قاعدة "المصاهاة في العبادة": "أن هذا الاجتماع فيه مصاهاة" (تقليد) للوقوف بعرفة في هيئة لم يأت بها الشارع لغير الحاج. فالوقوف بعرفة له مكان مخصوص (صعيد عرفة)، فشبهه المساجد بعرفة في ذلك الوقت يعد من قبيل الابتداع في الهيئة.

٣. الدليل من النظر الفقهي

- التفريق بين العبادة المطلقة والمقيدة: المالكية لا تمنع أصل الدعاء يوم عرفة؛ فدعاء يوم عرفة خير الدعاء للحاج وغيره، لكنهم يكرهون تقييده بالاجتماع في المسجد وعلى هيئة مخصوصة.
- الأصل في النوافل الانفراد: الأصل في أعمال البر التي لم ترد فيها جماعة (كالدعاء) أن تكون بين العبد وربّه خفية وانفراداً، فالاجتماع لها يخرجها عن نظمها الشرعي ما لم يرد نص بخلاف ذلك.

٤. موقف من أجازته من الصحابة

نقل التعريف عن ابن عباس رضي الله عنهما بالبصرة، وعمرو بن حريث بالكوفة؛ لكن المالكية يرون:

وَمُجَاوَزَتِهَا لِمُتَطَهَّرٍ وَقْتَ جَوَازٍ، وَإِلَّا فَهَلْ يُجَاوِزُ مَحَلَّهَا أَوْ الْآيَةَ؟ تَأْوِيلَانِ^(١٢٨)

• أَنَّ عَمَلَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَرْجَحُ لِأَنَّهُ يُمَثَّلُ بَقَاءُ الْأَمْرِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ النَّبَوَّةِ.

• أَنَّ فِعْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لِتَعْلِيمِ النَّاسِ فَضَلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَا عَلَى اتِّخَاذِهِ جَمَاعَةً رَأَيْتُهُ تَضَاهِي الشَّعَائِرَ.

خُلَاصَةُ الْحُكْمِ: يُنْدَبُ لِلْمُسْلِمِ غَيْرِ الْحَاجِّ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ مُنْفَرِدًا فِي بَيْتِهِ أَوْ مَسْجِدِهِ دُونَ الْإِرْتِبَاطِ بِاجْتِمَاعٍ لَهُ هَيْئَةٌ رَأَيْتُهُ، وَدَلِيلُ خُرُوجِهِ مِنَ الْكَرَاهَةِ وَاتِّبَاعًا لِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ فِي الْمَدِينَةِ.

(١٢٨) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ كَرَاهَةِ مُجَاوِزَةِ آيَةِ السَّجْدَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَمُجَاوِزَتِهَا لِمُتَطَهَّرٍ وَقْتَ جَوَازٍ، وَإِلَّا فَهَلْ يُجَاوِزُ مَحَلَّهَا أَوْ الْآيَةَ؟ تَأْوِيلَانِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ يَكْرَهُونَ لِلْقَارِئِ أَنْ يَتَّعَمِدَ تَرْكَ (مُجَاوِزَةِ) آيَةِ السَّجْدَةِ وَعَدَمَ قِرَاءَتِهَا فِرَارًا مِنَ السُّجُودِ، إِذَا كَانَ الْقَارِئُ مُتَطَهَّرًا وَفِي وَقْتٍ يُبَاحُ فِيهِ السُّجُودُ.

١. كَرَاهَةُ الْمُجَاوِزَةِ لِلْمُتَطَهَّرِ فِي وَقْتِ الْجَوَازِ

يُكْرَهُ لِمَنْ كَانَ عَلَى وُضوءٍ وَيَقْرَأُ فِي وَقْتٍ لَا كَرَاهَةَ فِيهِ لِلصَّلَاةِ أَنْ يَقْفِزَ عَنْ آيَةِ السَّجْدَةِ لِكَيْلَا يَسْجُدَ.

• الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ:

○ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي، يَقُولُ: يَا وَيْلَهُ، أُمِرَ ابْنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَأُمِرْتُ بِالسُّجُودِ فَأَبَيْتُ فَلِيَ النَّارُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

• تَوْحِيهِ الدَّلِيلِ فَقْهِيًّا:

○ الْقَارِئُ الَّذِي يَتَعَمَّدُ تَرْكَ الْآيَةِ فِرَارًا مِنَ السُّجُودِ يُشْبِهُ فِعْلَهُ الرَّغْبَةُ عَنِ السُّنَّةِ، وَالْمُؤْمِنُ مَأْمُورٌ بِالمُسَارَعَةِ إِلَى مَغْفِرَةِ اللَّهِ وَقُرْبَاتِهِ، فَالْفِرَارُ مِنَ الرَّغْبَةِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ أَدَائِهَا (بِوُجُودِ الطَّهَارَةِ وَالْوَقْتِ) مَكْرُوهٌ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْأَفْضَلِ.

٢. حَالَةُ عَدَمِ الطَّهَارَةِ أَوْ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ "وَالْإِلا فَهَلْ يُجَاوِزُ"

إِذَا كَانَ الْقَارِئُ غَيْرَ مُتَطَهِّرٍ (لَا وَضُوءَ لَهُ)، أَوْ كَانَ يَقْرَأُ فِي وَقْتٍ يُكْرَهُ فِيهِ السُّجُودُ (مِثْلَ بَعْدِ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، أَوْ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى الْغُرُوبِ)، فَهَلْ يُجَاوِزُ مَوْضِعَ السَّجْدَةِ؟

بَرَزَ هُنَا تَأْوِيلَانِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ فِي فَهْمِ الْمُدَوَّنَةِ:

• التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ (مُجَاوِزَةُ الْمَحَلِّ فَقَطْ): (أَنْ يَقْرَأَ الْآيَةَ كُلَّهَا وَيَتْرُكَ فَقَطْ الْكَلِمَةَ الَّتِي فِيهَا مَوْضِعُ السُّجُودِ) (مِثْلَ كَلِمَةِ "وَاسْجُدُوا" أَوْ "يَسْجُدُونَ")، لِكَيْ لَا يَمُرَّ بِسَبَبِ السُّجُودِ وَهُوَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ.

- التَّأْوِيلُ الثَّانِي (مُجَاوِزَةُ الْآيَةِ كُلِّهَا: (أَنْ يَتْرَكَ قِرَاءَةَ الْآيَةِ بِكَامِلِهَا، لِأَنَّ السَّبَبَ يَرْتَبِطُ بِسِيَاقِ الْآيَةِ لَا بِكَلِمَةٍ مُفْرَدَةٍ، فَيَتَجَاوِزُهَا كُلَّهَا لِئَلَّا يَقَعَ فِي طَلَبِ سُنَّةٍ يَعْجِزُ عَنْ شَرْطِهَا (الطَّهَّارَةُ)

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ: "الْفِرَارُ مِنَ السُّنَّةِ مَكْرُوهٌ؛ وَهِيَ سَدُّ الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ لِلْمُتَطَهِّرِ؛ لِأَنَّ مَنْ وَجِدَ فِيهِ شَرْطُ الْعِبَادَةِ وَسَبَبُهَا ثُمَّ تَرَكَهَا عَمْدًا لِحَقِّهِ اللَّوْمُ الْأَدْبِيُّ فِي الشَّرْعِ.
- قَاعِدَةٌ: "مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ وَيُسْتَأْنَسُ بِهَا فِي عَكْسِهَا عِنْدَ الْعَجْزِ؛ فَلَمَّا كَانَ السُّجُودُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِطَهَّارَةٍ، وَالْقَارِئُ غَيْرُ مُتَطَهِّرٍ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَرْكُ السَّبَبِ (الْقِرَاءَةِ) حَتَّى لَا يُخَالِفَ شَرْطَ الْمُسَبَّبِ (السُّجُودِ)
- قَاعِدَةٌ: "الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ؛ فَالتَّأْوِيلُ بِالْمُجَاوِزَةِ عِنْدَ عَدَمِ الطَّهَّارَةِ جَاءَ لِلتَّيْسِيرِ عَلَى الْقَارِئِ الَّذِي يُرِيدُ الْإِسْتِمْرَارَ فِي وَرْدِهِ دُونَ أَنْ يُطَالَ بِمَا لَا يَسْتَطِيعُ شَرْعًا.

٤. الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ الْفِقْهِيِّ

- يَرَى الْمَالِكِيَّةُ أَنَّ تَرْكَ الْآيَةِ لِغَيْرِ الْمُتَطَهِّرِ لَيْسَ فِرَارًا مِنَ الْعِبَادَةِ، بَلْ هُوَ تَنْزِيهٌُ لِلْعِبَادَةِ أَنْ يَمُرَّ بِسَبَبِهَا وَهُوَ غَيْرُ مُهَيِّئٍ لَهَا، فَالْمُجَاوِزَةُ هُنَا فِعْلٌ مَنْ يَعْرِفُ حَقَّ السُّجُودِ، فَلَمَّا انْتَفَى شَرْطُهُ (الطَّهَّارَةُ) تَرَكَ سَبَبَهُ (الْآيَةَ)

وَاقْتِصَارٌ عَلَيْهَا وَأَوَّلَ بِالْكَلِمَةِ، وَالْآيَةِ قَالَ وَهُوَ الْأَشْبَهُ^(١٢٩)

خُلَاصَةُ الْمَسْأَلَةِ:

١. إِذَا كُنْتَ مُتَطَهِّرًا وَفِي وَقْتِ مُبَاحٍ: لَا تَتْرُكُ آيَةَ السَّجْدَةِ، بَلِ اقْرَأْهَا وَاسْجُدْ.

٢. إِذَا كُنْتَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ: يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَتَجَاوَزَ الْآيَةَ أَوْ مَوْضِعَ السَّجْدَةِ لِكَيْلَا تُطَالِبَ بِسُجُودٍ لَا يَصِحُّ مِنْكَ حِينَئِذٍ.

(١٢٩) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى آيَةِ السَّجْدَةِ وَتَحْدِيدِ مَعْنَاهَا

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَاقْتِصَارٌ عَلَيْهَا وَأَوَّلَ بِالْكَلِمَةِ، وَالْآيَةِ قَالَ وَهُوَ الْأَشْبَهُ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ كَمَا كَرِهُوا "مُجَاوَزَةَ آيَةِ السَّجْدَةِ فِرَارًا مِنْهَا، كَرِهُوا أَيْضًا "الِاقْتِصَارَ" عَلَيْهَا وَحَدَّهَا (أَيَ قِرَاءَتَهَا مُنْفَرَدَةً دُونَ مَا قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا لِأَجْلِ السُّجُودِ فَقَطْ) ثُمَّ بَيَّنَ الْخِلَافَ فِي الْمَقْصُودِ بِـ "السَّجْدَةِ" الَّتِي يَقَعُ فِيهَا التَّجَاوُزُ أَوْ الْإِقْتِصَارُ، وَرَجَّحَ أَنَّهَا "الْآيَةُ بِكَمَالِهَا".

١. كَرَاهَةُ الْإِقْتِصَارِ عَلَى آيَةِ السَّجْدَةِ

يُكْرَهُ لِلْقَارِئِ أَنْ يَقْصِدَ آيَةَ السَّجْدَةِ فَيَقْرَأَهَا وَحَدَّهَا لِيَسْجُدَ، لِمَا فِيهِ مِنْ إِخْرَاجِ السُّجُودِ عَنْ مَقْصِدِهِ الشَّرْعِيِّ.

• الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ الْفَقْهِيِّ:

- سُجُودُ التَّلَاوَةِ تُنَاصِرُ لِلتَّلَاوَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ، وَالْإِقْتِصَارُ عَلَيْهَا يُصِيرُ السُّجُودَ مَقْصُوداً لِدَاتِهِ بِصُورَةٍ مُبْتَدَعَةٍ، وَالْأَصْلُ أَنَّ السُّجُودَ يَقَعُ عِنْدَ الْإِنْفِعَالِ بِالْآيَاتِ وَتَدْبُرِ سِيَاقِهَا.
- قَاعِدَةٌ "سَدُّ الذَّرِيعَةِ" حَيْثُ يُكْرَهُ ذَلِكَ خَشْيَةَ التَّلَاعُبِ بِالْقُرْآنِ وَجَعْلِ آيَاتِهِ مُجَرَّدَ أَسْبَابٍ لِحَرَكَاتٍ فِعْلِيَّةٍ دُونَ رِعَايَةِ نَظْمِ الْكَلَامِ وَتَمَامِ الْمَعْنَى.

٢. تَحْدِيدُ الْمَقْصُودِ بِمَحَلِّ السَّجْدَةِ بِالْكَلِمَةِ أَمْ بِالْآيَةِ؟

- يَبَيِّنُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ فِي "الْمُجَاوِزَةِ" (تَرْكُ السَّجْدَةِ عِنْدَ عَدَمِ الطَّهَارَةِ) وَ"الْإِقْتِصَارِ" عَلَيْهَا، فِيهِ تَأْوِيلَانِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ فِي فَهْمِ كَلَامِ الْإِمَامِ مَالِكٍ:
- التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ (الْكَلِمَةُ): (أَنَّ الْمَنْعَ يَتَعَلَّقُ بِـ "كَلِمَةِ السُّجُودِ" فَقَطْ (مِثْلَ: "فَاسْجُدُوا")؛ فَالْمُجَاوِزُ يَتْرُكُ الْكَلِمَةَ، وَالْمُقْتَصِرُ يَقْرَأُ الْكَلِمَةَ وَحْدَهَا.
 - التَّأْوِيلُ الثَّانِي (الْآيَةُ): (أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْآيَةُ كُلُّهَا؛ وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ "وَهُوَ الْأَشْبَهُ".

٣. الدَّلِيلُ عَلَى رُجْحَانِ تَأْوِيلِ "الْآيَةِ" وَهُوَ الْأَشْبَهُ

اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْآيَةِ كَامِلَةً لِعِدَّةِ اعْتِبَارَاتٍ:

- الْإِعْتِبَارُ الشَّرْعِيُّ: أَنَّ الْقُرْآنَ يُقْرَأُ بِآيَاتٍ لَا بِكَلِمَاتٍ مُفْرَدَةٍ فِي مَقَامِ التَّعَبُّدِ، فَالْآيَةُ هِيَ الْوَحْدَةُ الصُّغْرَى الَّتِي يَتِمُّ بِهَا الْمَعْنَى وَيَنْعَقِدُ بِهَا

وَتَعْمُدُهَا بِفَرِيضَةٍ أَوْ خُطْبَةٍ لَا نَفْلٍ مُطْلَقًا^(١٣٠)

الطَّلَبُ، وَمِنْ تَمَّ فَإِنَّ تَرَكَ "الآيَةَ" أَوْ قَرَأَتْهَا هُوَ الَّذِي يُوصَفُ بِالْمُجَاوِزَةِ أَوْ الْإِقْتِصَارِ.

- الْإِعْتِبَارُ النَّظَرِيُّ: تَرَكَ "كَلِمَةً" وَاحِدَةً مِنْ وَسَطِ الْآيَةِ يُؤَدِّي إِلَى بَثَرِ نَظْمِ الْقُرْآنِ وَتَقْيِيحِ اللَّفْظِ، وَالشَّرْعُ يَنْهَى عَنِ التَّنْكِيلِ بِالْقِرَاءَةِ، فَلَالْتِقَى يُسَرِّ الشَّرِيعَةُ وَحُرْمَةُ النَّصِّ أَنْ تُرْفَعَ الْآيَةُ بِكَمَالِهَا أَوْ تُقْرَأَ بِكَمَالِهَا.
- قَاعِدَةٌ: "مَا شُبِّهَ بِالشَّيْءِ أَخَذَ حُكْمَهُ؛ فَلَمَّا كَانَتْ السَّجْدَةُ تُسَمَّى فِي لِسَانِ الشَّرْعِ آيَةً سَجْدَةً، كَانَ انْصِرَافُ الْحُكْمِ لِلآيَةِ هُوَ الْأَقْرَبُ لِلُّغَةِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ."

خُلَاصَةُ التَّحْقِيقِ:

١. يُكْرَهُ لِلْمُتَطَهِّرِ: أَنْ يَقْرَأَ آيَةَ السَّجْدَةِ فَقَطْ دُونَ سِيَاقِهَا لِيَسْجُدَ.
٢. الْمُخْتَارُ فِي الْمَذْهَبِ: أَنَّ "السَّجْدَةَ" الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْحُكْمُ هِيَ "الآيَةُ الْكَامِلَةُ" لَا مُجَرَّدُ كَلِمَةِ السُّجُودِ.

(١٣٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ تَعْمُدِ قِرَاءَةِ السَّجْدَةِ فِي الْفَرِيضَةِ وَالْخُطْبَةِ

أشار الشيخ خليل بقوله: "وَتَعْمُدُهَا بِفَرِيضَةٍ أَوْ خُطْبَةٍ لَا نَفْلٍ مُطْلَقًا؛ ومعنى ذلك أن المالكية يكرهون للإمام أو المصلي المنفرد أن يقصد "تعمد" اختيار سورة فيها سجدة ليقرأها في صلاة الفريضة أو أثناء خطبة الجمعة. أما في صلاة النفل التطوع، فلا كراهة في ذلك سواء كان في الليل أو النهار.

١. حُكْمُ التَّعَمُّدِ فِي الْفَرِيضَةِ وَالْخُطْبَةِ "مَكْرُوهٌ"

يستند المالكية في القول بکراهة تعمد قراءة آية السجدة في الفريضة والخطبة إلى الأدلة والتعليقات التالية:

الدليل من النظر الفقهي "علة التشويش": "الأصل في الصلاة المفروضة أنها مبنية على نظام معلوم ومستقر لدى العامة. فإذا تعمد الإمام قراءة السجدة ثم سجد، فقد يحصل تشويش على المأمومين، لا سيما في الصلوات السرية الظهر والعصر إذا قرأها خفية ثم سجد فجأة، أو في الصفوف المتأخرة التي قد لا تسمع الآية، فيظن المأمومون أن الإمام ركع أو سها، مما يؤدي إلى اضطراب صفوف الصلاة.

قاعدة "سد الذريعة": "كره المالكية ذلك خشية أن يعتقد العوام من كثرة التكرار أن هذه السجدة جزء واجب من أركان تلك الصلاة، أو أن هذه السورة بعينها هي المأمور بها في ذلك الوقت، والمالكية يحرصون جداً على حماية الفريضة من أن يلحق بها ما ليس منها.

الدليل في حق الخطبة: المقصود من الخطبة هو الوعظ والتعليم الأحكام، ونزول الإمام من المنبر للسجود يقطع تسلسل الموعظة ويفرق ذهن المستمعين، وقد يسبب زحاماً وارتباكاً في المسجد، والأصل في الخطبة الوقار والاتصال.

٢. حُكْمُ التَّعَمُّدِ فِي النَّفْلِ "جَائِزٌ مُطْلَقاً"

يرى المالكية أن الكراهة تزول في صلاة النفل، ويدل على ذلك ما يلي:

قاعدة النفل أوسع من الفرض: "ثبت في الشرع التسامح في النفل بما لا يتسامح فيه في الفرض؛ فالمتنفل يملك زمام صلاته وغالباً ما يكون منفرداً أو في جماعة محصورة يقل فيها احتمال التشويش، فجاز له طلب ثواب السجدة بتعمد قراءتها.

الدليل من السنة الشريفة: ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يصلي صلاة الليل وهي نفل" فيقرأ السورة فيها السجدة فيسجد. رواه البخاري ومسلم. فدل ذلك على مشروعية طلب السجود في مقام التنفل والاستزادة من القربات.

٣. الدليل من القواعد الفقهية العامة

قاعدة: "مراعاة الخلاف: "لما كان سجود التلاوة مختلفاً في وجوبه عند المذاهب، كره المالكية إيقاع الناس في هذا الخلاف في الفريضة عن طريق "التعمد"، لتبقى الفريضة مبرئة للذمة ييقن عند الجميع دون إدخال عناصر قد يراها البعض واجبة والبعض الآخر سنة.

تنبيه فقهي هام: الكراهة منوطة بـ "التَّعَمُّدِ"، أما إذا قرأ الإمام آية السجدة اتفاقاً "كأن كانت في ورده الذي يقرأ به" دون قصد تخصيصها، فلا كراهة حينئذٍ، ويشرع له السجود ويتابعه المأمومون.

وإن قرأ في فرض سجدة، لا خطبة^(١٣١)، وجهر إمام السريّة وإلا اتبع^(١٣٢)،
ومجاوزها يسير يسجد^(١٣٣). ويكثر يعيدها بالفرض ما لم ينحن وبالتفل في
ثانية^(١٣٤)

(١٣١) إقامة الدليل لمسألة وقوع آية السجدة في الفرض والخطبة

أشار الشيخ خليل بقوله: "وإن قرأ في فرض سجدة، لا خطبة؛ وهذا النص يقرر
الحكم المعتمد في المذهب عند وقوع القراءة فعلاً، سواء كانت تلك القراءة
نسياناً، أو اتفاقاً، أو حتى مع تعمد القارئ للمكروه.

أولاً: حكم السجود في صلاة الفرض سجدة"

إذا قرأ المصلي إماماً أو منفرداً آية سجدة في الفريضة، فإنه يسجد لها فوراً.

١. الدليل من السنة الشريفة: عن أبي رافع قال: "صليت مع أبي هريرة رضي
الله عنه العتمة - أي العشاء - فقرأ إذا السماء انشقت فسجد، فقلت له: ما هذه؟
قال: سجدت بها خلف أبي القاسم عليه السلام، فلا أزال أسجد بها حتى ألقاه". رواه
البخاري ومسلم. وجه الاستدلال: أن فعل الصحابي الجليل المسند لفعله عليه السلام في
صلاة فريضة جهرية دليل صريح على مشروعية هذا السجود عند وقوع سببه.

٢. الدليل من النظر الفقهي "بيان السبب: يرى المالكية أن الكراهة كانت منصبة
على "قصد الابتداء" بها، أما وقد قرأ الإمام الآية فعلاً فقد تحقق "السبب" الشرعي
للسجود، فصار السجود مطلوباً لتعظيم الآية. وبما أن السجود من جنس أفعال
الصلاة، فإنه لا يغير هيئتها بل يكملها.

٣. الدليل من القواعد الفقهية: قاعدة: "إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما؛ فقد أعملنا كراهة الابتداء صيانة للصلاة من التشويش، وأعملنا دليل السجود عند القراءة فعلاً رعاية لحزمة الآية وتعظيماً لله تعالى.

٤. الدليل من القياس "القياس الأول: "قياس سجود التلاوة على "سجود الصلاة الأصلي؛ فكما أن المصلي يسجد للسهو زيادةً في أفعال الصلاة لمصلحة جبر الخلل، فكذاك يسجد للتلاوة زيادةً في أفعالها لمصلحة امتثال الأمر بالسجود عند سماع الآية، لاتحادهما في الجنس والمحل.

ثانياً: حُكْمُ السُّجُودِ فِي الْخُطْبَةِ لَا خُطْبَةٍ

إذا قرأ الخطيب آية سجدة أثناء خطبة الجمعة، فإنه يكمل خطبته ولا ينزل للسجود، ولا يسجد الناس معه.

١. الدليل من النظر الفقهي "دفع المفسدة: "العلة في منع السجود في الخطبة هي الحفاظ على "نظام الخطبة" ووقارها؛ فالخطبة مبنية على الموعظة والاتصال، والنزول من المنبر يؤدي لقطع تسلسل الكلام وإحداث ارتباك وزحام بين المصلين، مما قد يخرج العبادة عن هيئتها المنقولة.

٢. الدليل من القواعد الفقهية: قاعدة: "درء المفسد مقدم على جلب المصالح؛ فدرء مفسدة التشويش وقطع الموالاة في الخطبة مقدم على مصلحة تحصيل فضيلة السجدة المفردة.

٣. الدليل من القياس "القياس الثاني": "قياس النزول للسجود في الخطبة على العمل الأجنبي القاطع؛ فكما يمنع الخطيب من قطع خطبته لصلاة نافلة أو عمل خارجي حفاظاً على "شرط الموالاة" في الخطبة، فكذلك يمنع من النزول للسجود للتلاوة لأن فيه حركة كثيرة وانشغالاً يقطع اتصال أجزاء الخطبة ببعضها.

خلاصة المسألة: الصلاة محل للسجود بطبيعتها فجاز فيها السجود للتلاوة، بينما الخطبة محل للذكر والكلام المتصل، والنزول للسجود فيها ينافي مقصودها، فلم يسجد الخطيب.

(١٣٢) إقامة الدليل لمسألة جهر إمام السرية بآية السجدة

أشار الشيخ خليل بقوله: "وجهر إمام السرية وإلا اتبع؛ والمعنى أن الإمام في الصلاة السرية كالظهر والعصر" إذا مرَّ بآية سجدة وأراد السجود، فإنه يُندب له الجهر بتلك الآية لئسمع المأمومين، فإن ترك الجهر بها وسجد فعلى المأمومين اتباعه ووجوب السجود معه.

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في ندب الجهر هنا هي "دفع التشويش والارتباك" عن المأمومين؛ إذ الصلاة سرية، فلو هوى الإمام للسجود فجأة دون أن يسمع المأمومون سبباً لذلك، لوقعوا في حيرة "هل سها الإمام؟" أو "هل ركع؟"، فشرع الجهر بالآية لبيان الموجب "السبب" وتنبيه المصلين لئلا تختلف أفعالهم عن إمامهم، وهو مقصد شرعي عظيم للحفاظ على هيئة الجماعة.

١. الدليل من السنة الشريفة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا". رواه البخاري ومسلم. وجه الاستدلال: قوله ﷺ "وَالَا تُبْع" هو تطبيق لعموم هذا الحديث؛ فالمأموم مأمور بمتابعة إمامه في كل فعل من أفعال الصلاة ما لم يتيقن بطلانه، وبما أن سجود التلاوة من جنس أفعال الصلاة ومما يفعله الأئمة، وجب على المأموم اتباعه فيه ولو لم يعرف المأموم الآية التي قرأها إمامه سرًا، لأن ذمة المأموم مرتبطة بذی الإمام.

٢. الدليل من القياس "القياس الأول" قياس الجهر بآية السجدة في السرية على "الجهر بالتكبير والسميع؛ فكما يجهر الإمام بتكبيرات الانتقال وقول "سمع الله لمن حمده" في الصلاة السرية ليعلم المأمومين بانتقالاته، فكذلك يجهر بآية السجدة لأنها "علامة انتقال" إلى فعل غير معتاد في ذلك الموضع، فكان الجهر بها وسيلة ضرورية للإعلام كالتكبير، لاتحادهما في علة الإعلام بالانتقال.

٣. الدليل من القياس "القياس الثاني" قياس سجود المأموم مع إمامه في السرية على "سجوده معه لسهو لم يدرك سببه؛ فالمأموم يتبع إمامه في سجود السهو البعدي أو القبلي وإن لم يعرف السهو الذي وقع فيه الإمام، فكذلك يتبعه في سجود التلاوة في السرية وإن لم يسمع الآية، لاتحادهما في علة "وجوب المتابعة فيما لا يقدر في نظام الصلاة" ولأن الأصل في فعل الإمام الصحة.

٤. الدليل من القواعد الفقهية قاعدة: "الوسائل لها أحكام المقاصد؛ فيما أن المقصد هو "وحدة الجماعة وعدم الاختلاف"، والوسيلة لتحقيق ذلك في الصلاة

السرية هي الجهر بالآية ليعرف سبب السجود، فقد ندبت هذه الوسيلة لتحقيق ذلك المقصد السامي.

(١٣٣) إقامة الدليل لمسألة السُّجُودِ بَعْدَ مُجَاوِزَةِ مَحَلِّ السَّجْدَةِ يَسِيرٌ

أشار الشيخ خليل بقوله: "وَمُجَاوِزُهَا يَسِيرٌ يَسْجُدُ" والمعنى أن القارئ إذا نسي السجود أو استمر في قراءته بعد آية السجدة ثم ذكرها بعد مسافة يسيرة كآيتين أو الثلاث، فإنه يقطع قراءته ويعود ليسجد، ولا يسقط عنه السجود إلا بطول الفصل.

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في بقاء مشروعية السجود مع المجاوزة اليسيرة هي "استصحاب حكم الاتصال؛ فاليسير في العرف واللغة لا يقطع التتابع بين التلاوة "السبب" والسجود "المسبب"، فكأن السجود وقع فور القراءة حكماً، وهذا من باب رعاية تحصيل الفضائل وعدم حرمان العبد من القربة لغفلة أو نسيان لم يطل أمره، صيانة للعبادة من الضياع.

١. قياس العلة: قياس "سجود التلاوة بعد مجاوزة المحل يسير" على "سجود السهو البعدي إذا ذكره المصلي بعد السلام بالقرب". "وجه الاستدلال: أن كلا منهما سجود مشروع لسبب تقدم عليه في العبادة، وكما أن الفاصل اليسير والبعدي المكاني القليل لا يسقط سجود السهو لمكان "القرب"، فكذلك لا يسقط سجود التلاوة، لاتحادهما في علة "بقاء أثر السبب مع عدم طول الفصل".

٢. قياس الطرد: قياس "المجاورة بالآية والآيتين" على "الفصل الواقع بين كلمات آية السجدة نفسها". وجه الاستدلال: أن القارئ لا يسجد فور النطق بكلمة السجود "مثل: يسجدون" بل ينتظر حتى يكمل بقية الآية، وهذا فصل يسير مغتفر بالاتفاق، فإذا زاد عليه بكلمات قليلة أو آية أخرى بقي الحكم لاتحادهما في جنس "الفصل الذي لا يقطع الموالة المطلوبة عرفاً".

كذلك الدليل من القواعد الفقهية:

١. قاعدة "اليسير مغتفر": والمقصود أن الشريعة تتسامح في الفواصل القليلة بين الأسباب ومسبباتها، فالمجاورة اليسيرة لمحل السجدة لا يعتد بها مانعاً من السجود، لأن التدقيق في لمح البصر يوقع الناس في الحرج، والدين يسر.

٢. قاعدة "ما قارب الشيء أعطي حكمه": فلما كانت المجاورة "يسيرة" فهي في حكم القرية جداً من المحل، وما كان قريباً من المحل أخذ حكم المحل نفسه في ترتب الحكم الشرعي، وهو هنا مشروعية السجود.

الدليل من السنة الشريفة: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي". رواه مسلم. وجه الاستدلال: أن الحديث رتب الجزاء "بكاء الشيطان" على "فعل السجود" عقب القراءة، والمجاورة اليسيرة لا تخرج الفعل عن كونه سجوداً للقراءة المذكورة، فبقي النص شاملاً لمن سجد فوراً ولمن سجد بعد قليل، بخلاف من طال فصله فإنه لا يسمى ساجداً "عقب" تلك التلاوة.

(١٣٤) إقامة الدليل لمسألة السُّجُودِ بَعْدَ مُجَاوِزَةِ مَحَلِّ السَّجْدَةِ بِفَصْلِ كَثِيرٍ

أشار الشيخ خليل بقوله: "ويكثرُ يُعِيدُهَا بِالْفَرْضِ مَا لَمْ يَنْحَنِ وَبِالنُّفْلِ فِي ثَانِيَةٍ؛ والمعنى أن القارئ إذا تجاوز محل السجدة بفاصل كثير كأن قرأ سورة طويلة بعد آية السجدة، فإنه في صلاة الفرض يعيد قراءة آية السجدة وجوباً ليسجد لها، بشرط ألا يكون قد انحنى للركوع. أما في صلاة النفل، فيجوز له إعادة الآية والسجود لها ولو كان في الركعة الثانية، لاتساع أمر النفل.

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في إيجاب إعادة الآية عند طول الفصل هي "انقطاع الرابطة بين السبب والمسبب؛ فسجود التلاوة مسبب عن التلاوة، فإذا طال الفصل عرفاً بطل الاعتداد بالتلاوة السابقة سبباً للسجود، فاحتيج إلى إيجاد سبب جديد" وهو إعادة القراءة ليرتبط بها السجود شرعاً. وفي الفريضة قيد ذلك بعدم الانحناء للركوع صيانةً لنظم الفريضة من الزيادة التي ليست من جنس أفعالها الركنية، بخلاف النفل الذي هو أوسع باباً.

الدليل من السنة الشريفة: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد معه". رواه البخاري. وجه الاستدلال: أن السنة العملية دلت على أن السجود يكون "عقب" القراءة مباشرة، فإذا طال الفصل لم يعد السجود واقعاً "عقب" تلك القراءة، فاحتيج لإعادة القراءة ليتحقق الامتثال المذكور في السنة من وقوع السجود إثر التلاوة.

١. قياس العلة: قياس "إعادة آية السجدة عند طول الفصل" على "إعادة الفاتحة لمن تذكر تركها قبل الركوع". "وجه الاستدلال: أن كلاً منهما جزء مطلوب في الصلاة فات محله المعتاد مع بقاء إمكانية تداركه قبل الدخول في ركن الركوع، فكما أن المصلي يعيد الفاتحة ليرتب عليها بقية صلاته، فكذلك يعيد آية السجدة ليرتب عليها سجودها، لاتحادهما في علة "إعادة السبب لتحصيل الحكم عند قرب المسافة".

٢. قياس العكس: قياس "صلاة النفل" على "صلاة الفرض" في مسألة تدارك السجدة في الركعة الثانية. وجه الاستدلال: أن الفرض يضيق فيه التدارك بانتهاء الركعة "بالانحناء" لئلا يختل نظم الفريضة الرتبية، أما النفل فيقاس على "العمل اليسير المغتفر" فجاز فيه التدارك في الركعة الثانية لأن الركعتين في النفل ركعة واحدة في الاتصال، ولأن النفل مبني على التسامح، لاتحادهما في علة "توسعة باب القربات في غير الواجبات".

كذلك الدليل من القواعد الفقهية:

١. قاعدة "إذا سقط الأصل سقط الفرع": والمقصود هنا أن "القراءة" هي الأصل و"السجود" هو الفرع التابع لها، فإذا طال الفصل "سقط" أثر القراءة السابقة في توليد السجود، فلا بد من إعادة القراءة "الأصل" ليعود "الفرع" وهو السجود.

فَفِي فِعْلِهَا قَبْلَ الْفَاتِحَةِ قَوْلَانِ^(١٣٥). وَإِنْ قَصَدَهَا فَرَكَعَ سَهْوًا، اعْتَدَّ بِهِ^(١٣٦)، وَلَا سَهْوَ بِخِلَافِ تَكْرِيرِهَا^(١٣٧) أَوْ سُجُودٍ قَبْلَهَا سَهْوًا^(١٣٨)، قَالَ وَأَصْلُ الْمَذْهَبِ

٢. قاعدة الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا: فبما أن علة السجود هي "التلاوة القريبة"، فإذا انعدم القرب بطول الفصل انعدم حكم السجود، فإذا أعاد التلاوة وجدت العلة فعاد الحكم وهو السجود.

(١٣٥)

(١٣٦) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الْإِعْتِدَادِ بِالرُّكُوعِ عِنْدَ السَّهْوِ عَنْ سُجُودِ التَّلَاوَةِ

أشار الشيخ خليل بقوله: "وَإِنْ قَصَدَهَا فَرَكَعَ سَهْوًا، اعْتَدَّ بِهِ؛ والمعنى أن المصلي إذا قرأ آية سجدة وعزم على السجود لها، ولكنه بسبب العادة أو السهو ركع بدلاً من أن يسجد، فإن هذا الركوع يُعتد به" ركوعاً صحيحاً للصلاة، ولا يرجع للسجود، بل يكمل صلاته ويسجد للسهو في آخرها.

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في الاعتداد بهذا الركوع هي "عدم جواز الرجوع من الركن إلى السنة؛ فلما تلبس المصلي بالركوع" وهو ركن مقصود لذاته في الصلاة سقط عنه طلب السجود للتلاوة "وهو سنة أو فضيلة"، لأن الركن أقوى من السنة، والرجوع إليه فيه إخلال بنظم الصلاة المعهود، فاغتفر له الخطأ في القصد "النية الخاصة للسجود" تغليباً لصورة الفعل "الركوع" الذي هو جزء أصيل من فرائض الصلاة.

١. الدليل من السنة والآثار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ... وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا". رواه البخاري ومسلم. وجه الاستدلال: أن الشارع أمر بالمتابعة في أفعال الصلاة الظاهرة، والمصلي هنا أتى بفعل هو من جنس أفعال الصلاة "الركوع" في محله التقريبي، فصحت منه الصلاة لأن السهو في النوافل أو السنن التابعة لا يبطل الأركان، ولأن النبي ﷺ لم يأمر من سها عن فعل من سنن الصلاة بالرجوع إليه بعد التلبس بالركن الذي يليه.

٢. قياس العلة: قياس "الركوع بدلاً من سجود التلاوة" على "القيام للركعة الثالثة بدلاً من الجلوس للشهد الوسط". "وجه الاستدلال: أن المصلي إذا شرع في القيام وهو ركن" نسياناً للشهد "وهو سنة"، فإنه لا يرجع للشهد عند المالكية إذا استقل قائماً، لاتحادهما في علة تقديم الركن على السنة عند التلبس به"، فكذاك الركوع ركن فلا يتركه ليعود لسنة التلاوة.

٣. قياس الطرد: قياس "الركوع سهواً على "الركوع عمداً". "وجه الاستدلال: أن الركوع في هذا المحل "بعد القراءة" هو الفعل المطلوب أصلاً في نظام الصلاة، فإذا وقع الركوع بأي حال "سواء كان قصده السجود فسهى، أو قصده الركوع أصلاً" فقد وافق صورة العبادة المطلوبة، فيعتد به طرداً مع بقاء الصلاة على صحتها ونظامها.

كذلك الدليل من القواعد الفقهية:

١. قاعدة "الركن لا يرفضه إلا ركن": والمقصود أن المصلي إذا تلبس بركن حقيقي "كالركوع" فلا يجوز له تركه والرجوع منه إلا ليؤدي ركناً فاتته قبله، أما الرجوع منه لأجل سنة "كسجود التلاوة" فهو ممنوع شرعاً، فاستقر الركوع واعتد به.

٢. قاعدة "يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد": وبما أن السجود للتلاوة هنا وسيلة لتحصيل فضيلة القراءة، والركوع هو المقصد الركني للصلاة، فقد اغتفر السهو في ترك الوسيلة "السجود" لأجل المحافظة على المقصد "الركوع"، حفاظاً على صحة الصلاة.

(١٣٧) إقامة الدليل لمسألة عدم السجود للسهو عن سجود التلاوة

أشار الشيخ خليل بقوله: "ولا سهو بخلاف تكريرها؛ والمعنى أن المصلي إذا ترك سجود التلاوة سهواً فلا يلزمه سجود السهو في آخر صلاته، لأنها سنة خفيفة أو فضيلة لا ينجر نقصها بالسجود. أما "تكريرها" أي تكرار آية السجدة أو تعمد تكرار السجود لها، فإنه بخلاف ذلك، إذ قد يترتب عليه حكم السهو بسبب الزيادة في أفعال الصلاة.

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في عدم وجوب سجود السهو عند تركها هي أن سجود التلاوة سنة تابعة للقراءة وليست من السنن الراجعة المؤكدة للصلاة؛ والسنن التي يشرع لها السجود هي السنن المؤكدة التي وضعت في الصلاة أصالة "كالسنن الثمان"، أما سجود التلاوة فهو فعل عارض لسبب خارجي وهو التلاوة، فتركه لا يخل بهيئة الصلاة المعهودة التي يشرع السجود لحفظها. أما في

التكرار، فإن العلة في وجوب السهو هي "درء مفسدة الزيادة في أفعال الصلاة؛ لأن تعمد الزيادة مكروه وسهوها يوجب السجود جبراً للخلل الناتج عن كثرة الأفعال.

أولاً: الدليل من السنة النبوية

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قرأ بالسجدة وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل وسجد وسجد الناس، ثم قرأها في الجمعة الأخرى فتهياً الناس للسجود فقال: "على رسلكم، إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء"، ولم يسجد. رواه البخاري.

وجه الاستدلال: أن قول عمر "إلا أن نشاء" وترك السجود على ملاء من الصحابة دون نكير، يدل على أن السجود ليس بفرض ولا سنة مؤكدة يترتب على تركها جبر، ولو كان تركه يوجب خللاً في الصلاة "لو وقع فيها" لأمر بتداركه بسجود السهو، فلما لم يفعل ذلك على عدم وجوب السهو فيه عند الترك.

ثانياً: الدليل من القواعد الفقهية

١. قاعدة "التابع لا يُفرد بحكم": وبما أن سجود التلاوة تابع للتلاوة، فإنه لا يستقل بوجوب جبر النقص فيه بسجود السهو، لأن الصلاة في ذاتها مكتملة الأركان والسنن الأصلية، والتابع يسقط حكمه بسقوط متبوعه "وهو القراءة" أو فوات محله دون أثر على الأصل.

٢. قاعدة "النقص في الفضائل لا يُجبر بالسجود": والمقصود أن مرتبة السجود للتلاوة عند المالكية تجعل فواتها لا يقتضي زيادة فعل آخر "سجود السهو" لجبرها، صيانة لنظم الصلاة من كثرة السجود فيما ليس بأكّد، ولأن السجود للجبر شرع للسنن المؤكدة فقط.

ثالثاً: الدليل من القياسات

١. قياس العلة: قياس "ترك سجود التلاوة" على "ترك القنوت في صلاة الصبح". وجه الاستدلال: أن كلاً منهما فضيلة أو سنة غير مؤكدة داخل الصلاة، وكما أن المشهور في المذهب أن ترك القنوت لا يوجب سجود السهو، فكذلك ترك سجود التلاوة، لاتحادهما في علة "عدم كونهما من السنن التي يُسجد لنقصها".

٢. قياس العكس: قياس "ترك سجود التلاوة" على "تكرار السجود لنفس الآية". وجه الاستدلال: أن ترك السجود "نقص لفضيلة" فلا يوجب السهو، بينما تكرار السجود "زيادة فعل" من جنس الصلاة في غير محله، والزيادة في الأفعال آكد في وجوب السجود من نقص الفضائل، لاتحادهما في جنس أفعال الصلاة واختلافهما في الأثر المترتب على الزيادة مقابل النقص.

(١٣٨) أهلاً بك أيها الباحث المتفحص. إليك إقامة الدليل على مسألة "وجوب سجود السهو عند تقديم سجدة التلاوة على محلها سهواً بناءً على المذهب المالكي، مع الالتزام التام بترتيب الأدلة والتنسيق والضوابط التي حددتها:

إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ السُّجُودِ لِلسَّهْوِ عِنْدَ تَقْدِيمِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ

أشار الشيخ خليل بقوله: "أَوْ سُجُودٍ قَبْلَهَا سَهْوًا؛ والمعنى أن المصلي إذا سجد للتلاوة قبل الوصول لآيتها" بأن ظن أنه وصل إليها فسجد" ثم تبين له أنه سجد قبل المحل، فإنه يلزمه سجود السهو في آخر صلاته، لأن هذا الفعل صار زيادة في أفعال الصلاة.

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في وجوب سجود السهو هنا هي "تحقق الزيادة الفعلية في الصلاة؛ فالسجود فعل من جنس أفعال الصلاة، فإذا وقع في غير محله الصحيح صار زيادة محضة، والزيادات الفعلية في الصلاة تخل بنظمها المعهود وتوجب الجبر بالسجود، بخلاف "ترك" السجدة الذي هو نقص لفضيلة تابعة لا ينجبر بالسجود كما مرّ.

أولاً: الدليل من السنة النبوية

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ". رواه مسلم.

وجه الاستدلال: أن الحديث رتب وجوب سجود السهو على مطلق "الزيادة" في الصلاة، وسجود المصلي قبل الوصول لآية السجدة هو زيادة فعل "سجود" في غير محله المأذون فيه شرعاً، فدخلت هذه الصورة تحت عموم الأمر النبوي بجبر الزيادة بالسجود صيانةً للصلاة.

ثانياً: الدليل من القواعد الفقهية

١. قاعدة "كل زيادة من جنس أفعال الصلاة توجب السهو": وبما أن السجود هو ركن من أركان الصلاة في الأصل، فإن إيقاعه في غير محله "قبل الآية" يعتبر زيادة فعلية من جنس أفعال الصلاة، والقاعدة تقضي بأن مثل هذه الزيادة لا تسقط بالسهو بل تُجبر بسجدي السهو بعد السلام.

٢. قاعدة "الفعل المشروع في غير محله زيادة": والمقصود أن الفعل المندوب في ذاته "كسجود التلاوة" إذا وقع في غير زمانه أو مكانه الصحيح نسياناً، خرج عن كونه مشروعاً في تلك اللحظة وصار زيادة فعلية زائدة على نظم الركعة، فاحتاج إلى جبر الخلل الناتج عن هذا التصرف الخاطئ.

ثالثاً: الدليل من القياسات

١. قياس العلة: قياس "السجود قبل محل الآية" على "الركوع قبل تمام القراءة نسياناً". "وجه الاستدلال: أن كلاهما زيادة فعلية لركن وقع في غير محله بسبب السهو، وكما أن زيادة الركوع توجب سجود السهو "لأنها زيادة فعل مغير لهيئة الركعة"، فكذلك زيادة السجدة في غير محلها، لاتحادهما في علة "إضافة فعل من جنس أفعال الصلاة في غير موضعه الرتيب".

٢. قياس العكس: قياس "السجود قبل المحل" على "ترك السجود بالكلية". "وجه الاستدلال: أن ترك السجود هو "نقص" لفضيلة تابعة، والنقص في غير السنن المؤكدة لا يُجبر بالسجود عند المالكية، أما السجود قبل المحل فهو "زيادة فعلية"

تَكَرُّرُهُ إِنْ كَرَّرَ حِزْبًا إِلَّا الْمُعَلِّمَ وَالْمُتَعَلِّمَ^(١٣٩) فَأَوَّلَ مَرَّةٍ^(١٤٠). وَتُدْبَ لِسَاجِدِ
الْأَعْرَافِ قِرَاءَةً قَبْلَ رُكُوعِهِ وَلَا يَكْفِي عَنْهَا رُكُوعٌ^(١٤١). وَإِنْ تَرَكَهَا وَقَصَدَهُ، صَحَّ

لرُكْنِ سَجُودِي فِي غَيْرِ مَكَانِهِ، وَالزِّيَادَةُ أَغْلَظُ مِنَ النِّقْصِ فِي بَابِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ،
لِاتِّحَادِهِمَا فِي جِنْسِ الْفِعْلِ "السُّجُودُ" وَاخْتِلَافِهِمَا فِي كَوْنِ الْفِعْلِ زِيَادَةً تَوْجِبُ
الْجَبْرَ أَوْ نَقْصًا لَا يَوْجِبُهُ.

(١٣٩) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ تَكَرُّارِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَاسْتِثْنَاءِ التَّعْلِيمِ

أشار الشيخ خليل بقوله: "قَالَ وَأَصْلُ الْمَذْهَبِ تَكَرُّرُهُ إِنْ كَرَّرَ حِزْبًا إِلَّا الْمُعَلِّمَ
وَالْمُتَعَلِّمَ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ مَنْ كَرَّرَ قِرَاءَةَ آيَةِ السُّجْدَةِ كَأَنَّ كَانَ
يَقْرَأُ حِزْبًا أَوْ وَرَدًا فَكُرِّرَهُ" فَإِنَّهُ يَكُرِّرُ السُّجُودَ مَعَ كُلِّ قِرَاءَةٍ، لِأَنَّ السُّجُودَ مُرْتَبِطٌ
بِسَبَبِهِ وَهُوَ التَّلَاوَةُ. وَاسْتِثْنَى الْمَذْهَبُ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ "الْمُعَلِّمَ وَالْمُتَعَلِّمَ؛ فَإِنَّهُمَا
يَسْجُدَانِ مَرَّةً وَاحِدَةً فَقَطْ عِنْدَ بَدَايَةِ الدِّرَاسَةِ أَوْ نِهَائِهَا وَإِنْ تَكَرَّرَتِ الْآيَةُ مِنْهُمَا
مَرَارًا، وَذَلِكَ دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ.

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في التكرار لغير المعلم هي استقلال كل تلاوة
بكونها سبباً تاماً للسجود، فإذا تكرر السبب تكرر المسبب "الحكم". أما العلة في
"عدم التكرار للمعلم والمتعلم" فهي "رفع الحرج والمشقة؛ لأن طبيعة التعليم
تقتضي تكرار الآية عشرات المرات لضبط الحفظ والمخارج، وإلزامهم بالسجود
مع كل تكرار يؤدي إلى انقطاع التعليم وحصول ملل ومشقة زائدة، والشريعة
مبينة على التيسير في مقام الحاجة.

أولاً: الدليل من السنة النبوية

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي". رواه مسلم.

وجه الاستدلال: أن الحديث رتب الحكم "وهو فضل السجود وبكاء الشيطان" على فعل القراءة "إِذَا قَرَأَ" وهذا يقتضي أن كل "قراءة" مستقلة هي سبب لسجدة، فإذا تكررت القراءة تكرر ترتب الحكم عليها طرداً مع النص. أما الاستثناء للتعليم فيدخل تحت عموم الأحاديث الآمرة باليسير مثل قوله ﷺ: "يُسْرُوا وَلَا تُعْسِرُوا". رواه البخاري؛ ولأن النبي ﷺ لم يثبت عنه أنه ألزم الصحابة في مقام التعلم بغير ما يطبقون من تكرار الأفعال التابعة.

ثانياً: الدليل من القواعد الفقهية

١. قاعدة "الأصل في الأسباب التكرار": وبما أن "التلاوة" هي السبب الشرعي للسجود، فإن القاعدة الأصولية تقضي بأن الحكم يتكرر بتكرار سببه ما لم يوجد مانع، وهو ما ينطبق على القارئ العام الذي يكرر ورده، فيسجد مع كل تكرار لأن كل قراءة عبادة مستقلة.

٢. قاعدة "المشقة تجلب التيسير": وهذه القاعدة هي مستند استثناء "المعلم والمتعلم"؛ فلما كانت إعادة السجود في مقام التعليم تؤدي إلى مشقة عظيمة وتعطيل لمصلحة حفظ القرآن وتلقيه، سقط وجوب التكرار واكتفي بسجدة واحدة، لأن "الخرج مدفوع" بنص الشريعة.

٣. قاعدة "إذا ضاق الأمر اتسع": وبما أن حال التعليم حال ضرورة أو حاجة ملحة للتكرار، فقد اتسع الحكم فيهما بترك تكرار السجود، بخلاف القارئ لغير التعليم فإن أمره واسع لا مشقة عليه في السجود مع كل مرة.

ثالثاً: الدليل من القياسات

١. قياس العلة: قياس "تكرار السجود للقارئ العام" على "تكرار تحية المسجد لمن دخله عدة مرات في أوقات متباعدة". "وجه الاستدلال: أن كلاً منهما سنة تابعة لسبب "دخول المسجد أو التلاوة"، فكما يتكرر طلب التحية بتكرار الدخول لكونه سبباً جديداً، فكذلك السجود، لاتحادهما في علة "تجدد السبب الموجب للفعل النديبي".

٢. قياس الطرد: قياس "المعلم والمتعلم" على "من تكرر منه سبب السجود في مجلس واحد وهو في صلاة واحدة". "وجه الاستدلال: أن المصلّي إذا كرر آية السجدة في ركعته لا يسجد إلا مرة واحدة في المشهور، والتعليم يشبه حالة الصلاة في "وحدة المجلس واتصال الغرض"، فكذلك المعلم والمتعلم يكون مجلسهما كالمجلس الواحد والغرض منهما واحد وهو الحفظ، فجاز الاكتفاء بسجدة واحدة كالمصلي، لاتحادهما في علة "وحدة الغرض والمجلس مع تكرار السبب".

(١٤٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ الْإِكْتِفَاءِ بِالسُّجُودِ "فَأَوَّلُ مَرَّةٍ لِلْمُعَلِّمِ وَالْمُتَعَلِّمِ

أشار الشيخ خليل بقوله: "فَأَوَّلُ مَرَّةٍ" وهذا القيد متعلق بالاستثناء السابق "إلا المعلم والمتعلم"، والمعنى أن هؤلاء إذا كرروا آية السجدة لأجل الحفظ أو التلقين، فإنه يندب لهم السجود في أول مرة يقرؤون فيها الآية فقط، ولا يطالبون بإعادته مع تكرارها في نفس المجلس.

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في الاكتفاء بالسجود "فأول مرة" هي أن مجلس التعليم يُعتبر في حكم "المجلس الواحد" المتصل حكماً، ولما كان الغرض من تكرار الآية هو "الضبط والحفظ" لا مجرد التلاوة التعبدية المحضة، فإن الامتثال للسنة قد حصل بالسجدة الأولى، وما بعدها من تكرار يعتبر تبعاً للأول، والتابع لا يُفرد بحكم مستقل ما دام في نفس المجلس، وذلك صيانة لعملية التعليم من الانقطاع المتكرر الذي قد يزهّد الطلاب في الحفظ أو يشق عليهم مشقة خارجة عن المعتاد.

أولاً: من السنة النبوية

عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "يُسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا". رواه البخاري ومسلم.

وجه الاستدلال: أن هذا الحديث أصل عظيم في "التيسير" ورفع الحرج عن المكلفين، وإلزام الطالب أو المعلم بالسجود عشرات المرات عند كل تكرار للآية في مجلس الحفظ فيه تعسير وتنفير ظاهر عن تعلم القرآن، فاقتضى الهدى النبوي

العام الاكتفاء بما يؤدي الشعيرة "وهو السجود أول مرة" دون إلحاق المشقة الزائدة.

ثانياً: من القواعد الفقهية

١. قاعدة "المشقة تجلب التيسير": وبما أن تكرار السجود في مقام التعليم يؤدي إلى حرج عظيم وتكرار مجهد للأفعال، فقد جلب هذا الحرج تيسيراً شرعياً بالاكتفاء بالسجود في أول مرة، لأن المشقة إذا وجدت في العبادة خففها الشارع.

٢. قاعدة "المجلس الواحد يجعل المتعدد كالمتحد": والمقصود أن اتحاد المكان والغرض "وهو التعليم" في وقت واحد يجعل تكرار التلاوة كأنها تلاوة واحدة طويلة، فصار حكم السجود فيها كحكم السجود لآية واحدة، فاكتمى بالمرّة الأولى.

ثالثاً: من القياسات

١. قياس العلة: قياس "مجلس التعليم" على "حال المصلي إذا كرر آية السجدة في ركعته". "وجه الاستدلال: أن المصلي إذا كرر آية السجدة عمداً أو سهواً في ركعة واحدة لا يسجد إلا مرة واحدة بالاتفاق، والعلة هي "اتحاد المحل والغرض"، فكذاك المعلم والمتعلم اتحد محلّهما "المجلس" وغرضهما "الحفظ"، فأخذ حكم المصلي في عدم تكرار السجود، لاتحادهما في علة "وحدة النشاط العبادي المتصل".

٢. قياس الطرد: قياس "سجود التلاوة" على "تحية المسجد لمن يتردد عليه لغرض واحد". "وجه الاستدلال: أن من دخل المسجد وخرج منه لعمل متصل كالبناء أو نقل المتاع" لا يطالب بالتحية إلا في أول مرة دخل فيها، والعلة هي "تداخل الأسباب عند اتحاد الغرض"، فكذلك تكرار الآية للتعلم تتداخل أسبابه ويكتفى فيه بالسجدة الأولى، لاتحادهما في علة "دفع تكرار الوسائل عند اتحاد المقصد".

(١٤١) إقامة الدليل لمسألة السجود في آخر سورة الأعراف وحكم الركوع

أشار الشيخ خليل بقوله: "ونُدِبَ لِسَاجِدِ الْأَعْرَافِ قِرَاءَةً قَبْلَ رُكُوعِهِ وَلَا يَكْفِي عَنْهَا رُكُوعٌ؛ والمعنى أن المصلي إذا قرأ آخر سورة الأعراف وسجد للتلاوة، فإنه يُندب له بعد الرفع من السجود أن يقرأ شيئاً من القرآن ولو آية أو جزءاً من سورة أخرى" قبل أن يركع ركوع الصلاة. كما يؤكد المذهب أن الركوع لا يقوم مقام سجود التلاوة لمن مر بآية سجدة.

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في ندب القراءة بعد سجود الأعراف هي "المحافظة على هيئة الصلاة الرتيبة؛ فلما كانت آية الأعراف هي ختام السورة، لو رفع المصلي من سجود التلاوة ثم ركع فوراً لصار الركوع تابعاً للسجود لا للقراءة، والأصل في نظام الصلاة أن يكون الركوع مسبوقاً بقراءة من قيام. أما العلة في عدم كفاية الركوع عن السجدة فهي "التباين بين الماهيتين؛ فالسجود شعيرة مستقلة لها سبب خاص وهو التلاوة، والركوع ركن أصلي للصلاة له محل معلوم، والنيابة بين العبادات المتباينة في الهيئة والمقصود لا تصح إلا بنص، ولا نص هنا.

أولاً: الدليل من السنة النبوية

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد أحدنا مكاناً لموضع جبهته". رواه البخاري ومسلم.

وجه الاستدلال: أن السنة العملية نقلت السجود بصفته "سجوداً" عند تلاوة آياته، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن صحابته أنهم اكتفوا بالركوع عند المرور بآية سجدة، فبقي الحكم على الأصل وهو وجوب إيقاع السجود بهيئته المخصوصة امتثالاً لفعله ﷺ، ولأن الركوع في اللغة والشرع غير السجود، فلا يجزئ أحدهما عن الآخر عند ترتب الحكم على أحدهما بعينه.

ثانياً: الدليل من القواعد الفقهية

١. قاعدة "إعمال الدليلين أولى من إهمالهما": وبما أن الشارع أمر بالركوع للصلاة وأمر بالسجود للتلاوة، فإن القول بكفاية الركوع عن السجدة يؤدي إلى إبطال مسمى السجود وإهمال دليله، بينما القيام بهما معاً يحقق الامتثال لكل من دليل ركنية الركوع ودليل سنية السجود.

٢. قاعدة "الوسائل لها أحكام المقاصد": وبما أن المقصد من القيام في الصلاة هو القراءة، فإن الركوع يجب أن يكون وسيلة لحتم تلك القراءة؛ فإذا سجد المصلي للتلاوة في آخر الأعراف ثم ركع فوراً، صار القيام بعد السجدة خالياً من

مقصوده وهو القراءة، فندبت القراءة قبل الركوع لتكون وسيلة صحيحة لربط القيام بالركوع على الهيئة الشرعية.

ثالثاً: الدليل من القياسات

١. قياس العلة: قياس "سجود الأعراف" على "سجود التلاوة في وسط السورة".
وجه الاستدلال: أن المصلي إذا سجد في وسط السورة فإنه يرجع للقراءة حتماً قبل الركوع لاتصال السورة، والعلة في السجود واحدة وهي التلاوة، فكذا في آخر الأعراف يُلحق بالوسط بجعل القراءة بعده مندوبة، لاتحادهما في علة وجوب وقوع الركوع عقب قراءة "صيانة لنظم الصلاة من الاختلال".

٢. قياس العكس: قياس "سجود التلاوة" على "سجود السهو". وجه الاستدلال:
أن سجود السهو البعدي يقع بعد السلام ولا ينوب عنه شيء من أفعال الصلاة لاختلاف سببه، فكذا سجود التلاوة له سبب خارج عن أفعال الصلاة الرتبة وهو التلاوة، فلا ينوب عنه الركوع الذي هو جزء أصلي من بناء الركعة، لاتحادهما في علة "استقلال السبب يقتضي استقلال الفعل المسبب عنه".

وَكُرْهُ^(١٤٢). وَسَهْوًا اعْتَدَّ بِهِ عِنْدَ مَالِكٍ، لَا ابْنَ الْقَاسِمِ، فَيَسْجُدُ إِنْ اطمَأَنَّ بِهِ^(١٤٣).

(١٤٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ تَرْكِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَقَصْدِ الرُّكُوعِ

أشار الشيخ خليل بقوله: "وإن تركها وقصده، صح وكُرْهُ؛ والمعنى أن المصلي إذا قرأ آية سجدة فترك السجود عمداً وانتقل مباشرة إلى الركوع قاصداً إياه، فإن صلاته صحيحة ومجزئة، ولكن هذا الفعل مكروه.

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في "صح الصلاة" هي أن سجود التلاوة ليس ركناً من أركان الصلاة ولا شرطاً في صحتها، بل هو فضيلة أو سنة تابعة للتلاوة، فلا تبطل الصلاة بتركه. أما العلة في "الكراهة" فهي "الرغبة عن السنة؛ فالمصلي بفعله هذا قد أعرض عن رغبة شرعية وجد سببها وهو في عبادة، وهذا ينافي كمال الامتثال والتعظيم المطلوب في الصلاة.

أولاً: من السنة النبوية

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قرأ بالسجدة وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل وسجد وسجد الناس، ثم قرأها في الجمعة الأخرى فتهياً الناس للسجود فقال: "على رسلكم، إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء". رواه البخاري.

وجه الاستدلال: أن تصريح عمر رضي الله عنه بعدم الفرضية وتعليق الأمر على المشيئة "إلا أن نشاء" على مرأى ومسمع من الصحابة، يدل دلالة قطعية على أن السجود ليس واجباً، وما ليس بواجب لا تبطل العبادة بتركه، فصحت

الصلاة. أما الكراهة فتؤخذ من عموم الهدي النبوي في المداومة على السجود عند التلاوة، فتركه بلا عذر يعتبر تقصيراً في تحصيل الفضل.

ثانياً: من القواعد الفقهية

١. قاعدة "السنة لا تبطل بتركها الفريضة": وبما أن سجود التلاوة يقع في رتبة السنة أو الفضيلة، والصلاة هي الفريضة، فإن القاعدة تقضي بأن نقص السنن أو الفضائل لا يقدح في أصل صحة الفريضة المكتملة الأركان، فاستقرت الصحة.

٢. قاعدة "الرغبة عن المندوب لغير عذر مكروهة": والمقصود أن كل فعل ندبه الشارع وحث عليه، فإن تعمد تركه عند وجود سببه يعتبر نوعاً من الجفاء للشرع أو التهاون في تحصيل القربات، فوصفت هذه الحالة بالكراهة تنزيهاً للعبادة عن النقص.

ثالثاً: من القياسات

١. قياس العلة: قياس "ترك سجود التلاوة على ترك السورة بعد الفاتحة". "وجه الاستدلال: أن كلاهما فضيلة أو سنة تابعة للقراءة في الصلاة، وكما أن المصلي لو ترك السورة وركع عقب الفاتحة صحت صلاته مع الكراهة لمخالفة السنة، فكذلك في سجدة التلاوة، لاتحادهما في علة كون الفعل تابِعاً للقراءة وليس ركناً مستقلاً".

٢. قياس الطرد: قياس "قصد الركوع عند ترك السجدة" على "الانتقال من سنة إلى ركن". "وجه الاستدلال: أن المصلي انتقل من حالة القيام وهو محل سنة السجود إلى الركوع وهو ركن، والقاعدة أن التلبس بالركن يغتفر معه ترك ما قبله من السنن والفضائل، فاعتُد بالركوع وصحت الصلاة طرداً مع نظام الصلاة الذي يقدم الأركان على غيرها عند التعارض أو النسيان أو حتى العمد المرجوح.

(١٤٣) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ السَّهْوِ عَنْ سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالْإِعْتِدَادِ بِالرُّكُوعِ

أشار الشيخ خليل بقوله: "وسهواً اعتدَّ به عند مالك، لا ابن القاسم، فيسجد إن اطمأن به؛ والمعنى أن المصلي إذا قرأ آية سجدة ثم ركع سهواً قبل أن يسجد للتلاوة، فهل يُجزئه هذا الركوع عن ركوع الفريضة؟ يرى الإمام مالك أنه يُعتد به ركوعاً صحيحاً ولا يرجع للسجود، بينما يرى ابن القاسم أنه لا يُعتد به، بل يجب عليه أن يرفع من ركوعه ليسجد للتلاوة إذا كان قد اطمأن استقر في ذلك الركوع.

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في الاعتداد عند مالك هي غلبة حكم الوقت وصورة الفعل؛ فالمصلي قد أتى بالركن "الركوع" في محله التقريبي، والسهو في السنن التابعة "كسجود التلاوة" لا يبطل الأركان ولا يوجب نقضها بعد التلبس بها. أما العلة في عدم الاعتداد عند ابن القاسم فهي انقطاع النية بسبب السهو؛ فلما كان الركوع قد وقع والذهن منصرف عن ترتيب الصلاة الصحيح الذي يقتضي السجود أولاً، اعتُبر الركوع كأنه لم يقع ركناً شرعياً، فيعود المصلي لتصحيح الترتيب بالسجود ثم استئناف الركوع.

أولاً: من السنة النبوية

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: "مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ". رواه البخاري ومسلم.

وجه الاستدلال: أن الصلاة عبادة توقيفية بهيئة مرتبة، فإذا وقع الركوع في غير موضعه الشرعي وهو أن يكون عقب القراءة التامة التي استوفت سجدها، فإنه يكون مخالفاً للترتيب المنقول، مما يقوي قول ابن القاسم في عدم الاعتداد به "ردّه" ليرجع المصلي إلى الهيئة الشرعية. كما يستدل لقول مالك بعموم قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ". رواه ابن ماجه؛ فخطأ المصلي في الترتيب مغتفر والركوع من جنس أفعال الصلاة فيبقى صحيحاً.

ثانياً: من القواعد الفقهية

١. قاعدة "الأصل في الأفعال الصحة": وهي مستند الإمام مالك في الاعتداد بالركوع؛ فما دام الفعل قد وقع من أهله في محله وبصورته المشروعة، فإنه يُحمل على الصحة صيانة لنظم العبادة من النقض، ولأن الركن أقوى من السنة فلا يرفضه السهو عن السنة.

٢. قاعدة "النية تميز العبادات": وهي مستند ابن القاسم؛ فلما ركع المصلي ذاهلاً عن السجدة، لم تكن نيته في ذلك الركوع أنه ركوع الفريضة متمحضة، بل وقع الفعل مذهباً عنه بالسهو، والقاعدة أن الفعل بلا نية صحيحة في رتبته لا يُعتد به ركناً.

ثالثاً: من القياسات

١. قياس العلة: قياس "الركوع سهواً قبل سجدة التلاوة" على "من قام للركعة الثالثة نسياناً للشهد الأول". "وجه الاستدلال: أن كلاً منهما ترك لسنة وتلبس بركن، وكما أن الرجوع للشهد يسقط بالتلبس بالركن "القيام" عند مالك، فكذلك يسقط السجود بالتلبس بالركوع، لاتحادهما في علة تقديم الركن على السنة عند التلبس به."

٢. قياس العكس: قياس "عدم الاعتداد بالركوع" على "من ركع قبل إكمال الفاتحة سهواً". "وجه الاستدلال: أن الركوع لا يُعتد به إذا نقص ما يسبقه من واجبات القراءة، وسجدة التلاوة عند ابن القاسم ملحقة بتمام القراءة المطلوبة في ذلك المحل، فإذا سقطت سقط الاعتداد بما بعدها من أركان، لاتحادهما في علة عدم تمام ما يسبق الركن يوجب عدم الاعتداد بالركن نفسه."

الفصل السابع: أحكام النفل

توطئة :

نَتَقِلُ الْآنَ إِلَى مَائِدَةِ الْقُرْبَاتِ الزَّائِدَةِ، وَهُوَ الْفَصْلُ السَّابِعُ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ فِي مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ. فَبَعْدَ أَنْ فَرَعَ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَحْكَامِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ شُرُوطٍ وَصِفَاتٍ وَسُجُودٍ تِلَاوَةٍ، شَرَعَ فِي بَيَانِ النَّفْلِ؛ وَهُوَ فِي اللُّغَةِ الزِّيَادَةُ، وَفِي الشَّرْعِ مَا طُلِبَ فِعْلُهُ طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ.

تَكْمُنُ أَهَمِّيَّةُ هَذَا الْفَصْلِ فِي كَوْنِهِ يَتَحَدَّثُ عَنْ السِّيَاحِ الْحَامِيِّ لِلْفَرِيضَةِ؛ فَالتَّوَافِلُ هِيَ الَّتِي تَجْبُرُ التَّقْصُ، وَتَرْفَعُ الدَّرَجَاتِ، وَتَجْعَلُ لِلْمُصَلِّي نَصِيبًا مِنَ الْقُرْبِ لَمْ يُحْصَرْ فِي قَدَرٍ مَعْلُومٍ. وَالْمَالِكِيَّةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَعْتَنُونَ فِي هَذَا الْفَصْلِ بِضَبْطِ مَرَاتِبِ الْقُرْبَاتِ؛ فَلَيْسَتْ كُلُّ التَّوَافِلِ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ مِنْهَا السُّنَّةُ الْمُؤَكَّدَةُ، وَمِنْهَا الرَّغِيبَةُ، وَمِنْهَا الْمَنْدُوبُ وَالنَّافِلُ الْمُطْلَقُ.

يَتَنَاوَلُ هَذَا الْفَصْلُ جُمْلَةً مِنَ الْمَوَاضِعِ الْحَيَوِيَّةِ الَّتِي يَحْتَاجُهَا كُلُّ مُسْلِمٍ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ، وَمِنْ أَبْرَزِهَا:

١. مَرَاتِبُ التَّوَافِلِ: التَّمْيِيزُ بَيْنَ مُطْلَقِ النَّفْلِ وَالسُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ كَالْتَّرَاوِيحِ وَالْوِثْرِ.
٢. صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ: أَحْكَامُهَا، فَضْلُهَا، وَمَكَانُ إِقَامَتِهَا الْمَسْجِدُ أَمْ الْبَيْتُ.
٣. السُّنَنُ الرُّوَاتِبُ: صَلَاةُ الْوِثْرِ وَهِيَ أَكْثَرُهَا، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ الرَّغِيبَةُ، وَالصَّلَوَاتُ الْمُرتَبِطَةُ بِالْأَوْقَاتِ كَالضُّحَى وَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ.
٤. أَوْقَاتُ التَّهْيِ: بَيَانُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا التَّافِلَةُ أَوْ تُمْنَعُ، صِيَانَةُ لِلصَّلَاةِ مِنْ مُشَابَهَةِ عِبَادَةِ الْكُفَّارِ.

٥. أَحْكَامُ النَّذْرِ وَالشُّرُوعِ فِي النَّفْلِ: هَلْ يَجِبُ إِكْمَالُ النَّافِلَةِ إِذَا شُرِعَ فِيهَا؟
وَمَاذَا يَتَرْتَّبُ عَلَى مَنْ قَطَعَ نَفْلَ الْقَضَاءِ أَوِ الْأَدَاءِ؟

٦. صِفَاتُ النَّفْلِ: أَحْكَامُ صَلَاتِهَا جَالِسًا لِلْقَادِرِ، وَالتَّنْفُلُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَالْجَمْعُ
بَيْنَ النِّيَّاتِ فِي النَّفْلِ.

إِنَّ هَذَا الْفَصْلَ يُمَثِّلُ الْجَانِبَ الرُّوحِيَّ التَّطَوُّعِيَّ فِي حَيَاةِ الْمُصَلِّي، وَيُوضِّحُ
مُرُوتَةَ الشَّرِيعَةِ فِي بَابِ التَّطَوُّعِ مُقَارَنَةً بِبَابِ الْفَرَائِضِ، مَعَ وَضْعِ ضَوَائِطَ
مُحْكَمَةٍ تَمْنَعُ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْ سُنَنِ الْهُدَى الْمُنْقُولَةِ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ.

ثُدِبَ نَفْلٌ^(١٤٤) وَتَأَكَّدَ بَعْدَ مَغْرَبِ كَظْهَرِ^(١٤٥)، وَقَبْلَهَا كَعَصْرِ يَلَا حَدَّ^(١٤٦)،
وَالضُّحَى وَسِرُّهُ نَهَاراً^(١٤٧)، وَجَهْرٌ لَيْلاً، وَتَأَكَّدَ بَوَثْرٍ^(١٤٨)، وَتَحِيَّةٍ مَسْجِدٍ^(١٤٩)،

(١٤٤) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ ثُدِبَ نَفْلٌ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: ثُدِبَ نَفْلٌ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ حِنْسَ التَّطَوُّعِ بِالصَّلَاةِ زَائِدًا عَلَى الْفَرَائِضِ هُوَ أَمْرٌ مُرَغَّبٌ فِيهِ شَرْعًا يَطْلُبُ غَيْرَ جَازِمٍ، وَهُوَ يَشْمَلُ كُلَّ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ بِوُجُوبِهِ أَوْ تَأَكُّدِهِ، لِيَكُونَ لِلْعَبْدِ مَجَالٌ رَحْبٌ فِي التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ بِمَا شَاءَ مِنَ الرِّكَعَاتِ.

فَإِنَّ النَّظَرَ الْفَقْهِيَّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي ثُدِبِ النَّفْلِ هِيَ "إِتَاحَةُ الْفُرْصَةِ لِلْمُكَلَّفِ لِلِاسْتِزَادَةِ مِنَ الْخَيْرِ؛ وَلِأَنَّ النَّفْسَ الْبَشَرِيَّةَ قَدْ تَمَلُّ مِنَ الرِّتَابَةِ، فَفَتَحَ الشَّارِعُ بَابَ التَّطَوُّعِ لِيُقْبَلَ الْعَبْدُ عَلَى رَبِّهِ بِنَشَاطٍ وَمَحَبَّةٍ، وَلِيَكُونَ هَذَا النَّفْلُ وَقَايَةً وَسِيَّجًا لِلْفَرِيضَةِ، فَمَنْ حَافِظٌ عَلَى النَّفْلِ كَانَ عَلَى الْفَرَضِ أَحْفَظَ.

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: "وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَيْلَ مَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى غَايَةُ الْمَطَالِبِ، وَقَدْ عَلَّقَهَا الشَّارِعُ عَلَى التَّقَرُّبِ بِالنَّوَافِلِ، وَهَذَا يَقْتَضِي النَّدْبَ وَالْحَثَّ الْأَكِيدَ عَلَى فِعْلِهَا لِمَا فِيهَا مِنْ هَذَا الثَّمَرَةِ الْعَظِيمَةِ.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ "مَا لَا يَتِمُّ الْجَبْرُ إِلَّا بِهِ": وَبِمَا أَنَّ الْفَرَائِضَ عُرْضَةٌ لِلنَّقْصِ الْبَشَرِيِّ، وَالتَّنْفُلُ هُوَ الْجَابِرُ الْوَحِيدُ لِهَذَا النَّقْصِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صَارَ التَّنْفُلُ مَنْدُوبًا بِجِهَةِ الْإِخْتِيَاظِ لِتَصْحِيحِ أَصْلِ الْعِبَادَةِ.

٢. قَاعِدَةٌ "الْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ": وَبِمَا أَنَّ الْمَقْصَدَ هُوَ الْقُرْبُ مِنَ اللَّهِ وَالتَّحَبُّبُ إِلَيْهِ، وَالصَّلَاةُ هِيَ خَيْرُ مَوْضُوعٍ لِهَذَا الْقُرْبِ، كَانَتْ وَسِيلَةً التَّنْفُلِ مَنْدُوبَةً لِتَحْقِيقِ هَذَا الْمَقْصَدِ الْعَظِيمِ.

ثَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "التَّنْفُلِ بِالصَّلَاةِ" عَلَى "التَّنْفُلِ بِالصِّيَامِ". "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ مَحْضَةٌ لَهَا قَدْرٌ وَاجِبٌ، وَكَمَا نَدَبَ الشَّارِعُ صِيَامَ التَّطَوُّعِ لَزِيَادَةِ الْأَجْرِ وَتَرْكِيبَةِ النَّفْسِ، فَكَذَلِكَ صَلَاةُ التَّنْفُلِ، لِإِتْحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ طَلَبَ كَمَالِ الْقُرْبَى مِنْ جِنْسِ الْوَاجِبِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "صَلَاةِ التَّنْفُلِ" عَلَى "سَائِرِ وُجُوهِ الْبِرِّ". "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا، وَفِي التَّنْفُلِ مَصْلَحَةٌ رَاحِحَةٌ لِلْعَبْدِ فِي دِينِهِ وَآخِرَتِهِ، فَكُلُّ فِعْلٍ فِيهِ مَصْلَحَةٌ دِينِيَّةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْوَاجِبِ فَهُوَ مَنْدُوبٌ، طَرْدًا مَعَ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ فِي الْحَثِّ عَلَى الْخَيْرِ.

(١٤٥) إقامة الدليل لمسألة "وتأكد بعد مغرب كظهر"

أشار الشيخ خليل بقوله: "وتأكد بعد مغرب كظهر؛ والمعنى أن الصلاة النافلة بعد فريضة المغرب هي من التوافل المؤكدة التي ينبغي للمصلي المواظبة عليها، وقد شبهها المصنف في التأكد بالتوافل التي تؤدي عند صلاة الظهر قبلها وبعدها، لما ورد فيهما من الحث الشرعي الخاص."

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في تأكيد التفل بعد المغرب هي اغتنام وقت العفلة؛ فما بين العشاءين "المغرب والعشاء" هو وقت يشتغل فيه كثير من الناس بالطعام أو الراحة، فجاء التأكيد على الصلاة فيه لإحياء هذا الوقت بالطاعة، وهو ما يعرف عند الصالحين بـ "صلاة الأوابين". أما تشييهه بالظهر فلأن الظهر وقت شغل بأمور الدنيا أيضاً، فاشتركا في علة المجاهدة لتفريغ الوقت لله.

أولاً: من السنة النبوية

عن حذيفة رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ فصليت معه المغرب، فلما قضى الصلاة قام يصلي، فلم يزل يصلي حتى صلى العشاء ثم خرج. رواه النسائي وأحمد بإسناد حسن. وجه الاستدلال: أن مواظبة النبي ﷺ على التفل في هذا الوقت بالذات حتى دخول وقت العشاء تدل على مزية خاصة وتأكد لهذا التفل.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء عدلن له بعبادة اثنتي عشرة سنة". رواه

التَّرمِذِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَرْتِيبَ هَذَا الْأَجْرِ الْجَزِيلِ عَلَى رَكَعَاتٍ مَخْصُوصَةٍ فِي هَذَا الْوَقْتِ يَرْفَعُهَا مِنْ دَرَجَةِ النَّدْبِ الْمُطْلَقِ إِلَى دَرَجَةِ التَّأَكُّدِ.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالزَّمَانِ: وَمِمَّا أَنَّ وَقْتَ مَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ هُوَ بَدَايَةُ نَاشِئَةِ اللَّيْلِ، وَهِيَ أَوْقَاتٌ شَرِيفَةٌ لِلتَّعَبُّدِ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي بِتَّأَكُّدِ الْعِبَادَةِ فِيهَا لِرِيزَادَةِ شَرَفِ الزَّمَانِ وَقُوَّةِ الْإِخْلَاصِ فِيهِ.

٢. قَاعِدَةُ تَعَدُّدِ الْأَدِلَّةِ يُفِيدُ التَّأَكُّدَ: فَلَمَّا وَرَدَ الْحَثُّ عَلَى نَفْلِ الْمَغْرِبِ بِطُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ "فِعْلِيَّةٍ وَقَوْلِيَّةٍ"، انْتَقَلَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ مِنْ مُجَرَّدِ النَّدْبِ إِلَى رُتْبَةِ النَّفْلِ الْمُؤَكَّدِ.

ثَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ نَفْلِ الْمَغْرِبِ عَلَى نَفْلِ الظُّهْرِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الظُّهْرَ رَاتِبُهُ مُؤَكَّدَةٌ لِمَوَاطِنَتِهِ ﷺ، وَالْعِلَّةُ فِيهَا أَنَّهَا تَقَعُ وَقْتُ غَفْلَةٍ وَشُغْلٍ بِالنَّهَارِ، وَنَفْلُ الْمَغْرِبِ يَقَعُ وَقْتُ شُغْلٍ بِاللَّيْلِ، فَاسْتَوَيَا فِي عِلَّةٍ إِحْيَاءِ أَوْقَاتِ الْإِنْشِعَالِ بِالطَّاعَةِ، فَدَبَّ التَّأَكُّدُ فِي كِلَيْهِمَا، وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَلِيلُ كُظْهَرُ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ التَّنْفُلِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَلَى التَّنْفُلِ قَبْلَ الصُّبْحِ "رَغِيبَةُ الْفَجْرِ". "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَقَعُ فِي طَرَفِي اللَّيْلِ، وَطَرَفَا اللَّيْلِ مَحَلٌّ

لِتَنْزُلَ الرَّحْمَاتِ وَمَظِنَّةٌ لِلِاسْتِجَابَةِ، فَكُلُّ مَا وَقَعَ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ يُعْطَى حُكْمُ التَّأَكُّدِ طَرْدًا مَعَ مَقَاصِدِ الشَّارِعِ فِي عِمَارَةِ الْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ.

(^{١٤٦}) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ "وَقَبْلَهَا كَعَصْرِ بِلَا حَدٍّ"

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَقَبْلَهَا كَعَصْرِ بِلَا حَدٍّ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ التَّنْفُلَ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَنْدُوبٌ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ مُشَبَّهٌ بِالتَّنْفُلِ الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَكِلَاهُمَا لَمْ يُحَدِّدْ لَهُ فِي الشَّرْعِ عَدَدُ رَكَعَاتٍ مَحْصُورٍ بِلَا حَدٍّ، فَيَجُوزُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا أَوْ أَكْثَرَ حَسَبَ نَشَاطِهِ وَسَعَةِ الْوَقْتِ.

فَإِنَّ التَّنْظَرَ الْفِقْهِيَّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي نَذْبِ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ وَالْعَصْرِ هِيَ تَهْيِئَةُ النَّفْسِ لِلْفَرِيضَةِ؛ فَالدُّخُولُ فِي التَّنْفُلِ يَكْسِرُ شِدَّةَ الْإِنْشِغَالِ بِالدُّنْيَا وَيَجْعَلُ الْقَلْبَ حَاضِرًا عِنْدَ الشَّرُوعِ فِي الْفَرَضِ. وَإِنَّمَا جَاءَ التَّعْيِيرُ بِقَوْلِهِ "بِلَا حَدٍّ" لِأَنَّ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ مَحَلٌّ لِلتَّطَوُّعِ الْمُطْلَقِ الَّذِي لَمْ تَرُدْ فِيهِ رَابِعَةٌ مُقَدَّرَةٌ بِالتَّدْقِيقِ كَمَا فِي رَابِعَةِ الظُّهْرِ، فَوُكِّلَ الْأَمْرُ فِيهَا إِلَى هِمَّةِ الْعَايِدِ.

أَوَّلًا: مِنْ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَ كُلِّ آدَائَيْنِ صَلَاةٌ، بَيْنَ كُلِّ آدَائَيْنِ صَلَاةٌ، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: لِمَنْ شَاءَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ عُمُومَ قَوْلِهِ ﷺ "بَيْنَ كُلِّ آدَائَيْنِ صَلَاةٌ" يَشْمَلُ الْوَقْتَ الَّذِي بَيْنَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ وَإِقَامَتَيْهَا، وَالْوَقْتَ الَّذِي بَيْنَ أَذَانِ الْعَصْرِ وَإِقَامَتَيْهَا، وَقَوْلُهُ "لِمَنْ شَاءَ" صَرِيحٌ فِي النَّذْبِ وَعَدَمِ الْوُجُوبِ.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ دُعَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِالرَّحْمَةِ لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ هُوَ أَعْظَمُ تَرْغِيبٍ فِي هَذَا التَّفَلُّ، وَتَشْبِيهِ الْمَغْرِبِ بِالْعَصْرِ عِنْدَ الْمُصَنَّفِ جَاءَ لِيُبَيِّنَ أَنَّ كُلَّيْهِمَا يَدْخُلُ فِي بَابِ الْفَضَائِلِ الْمَرْغُوبِ فِيهَا.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ الْأَصْلِ فِي الْعِبَادَاتِ التَّوْقِيفُ: فَلَمَّا لَمْ يَرِدْ نَصٌّ صَحِيحٌ يَحُدُّ رَكَعَاتِ مَا قَبْلَ الْمَغْرِبِ بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ عَلَى جِهَةِ الزُّوْمِ، بَقِيَ الْأَمْرُ عَلَى أَصْلِ النَّدْبِ الْمُطْلَقِ "بِلَا حَدٍّ، لِيَبْقَى لِلْمُكَلَّفِ حَقُّ الْإِخْتِيَارِ فِي الْإِسْتِزَادَةِ.

٢. قَاعِدَةُ اغْتِنَاؤِ الْأَوْقَاتِ الشَّرِيفَةِ: وَمِمَّا أَنَّ الْوَقْتَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ هُوَ وَقْتُ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ تَكُونُ أَكْدَ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ نَفْلِ الْمُطْلَقِ لِتَضَاعُفِ فَضْلِ الزَّمَانِ.

ثَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "التَّفَلُّ قَبْلَ الْمَغْرِبِ" عَلَى "التَّفَلُّ قَبْلَ الْعَصْرِ". وَجْهُهُ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ كِلَا الْوَقْتَيْنِ يَعْقُبُهُمَا فَرِيضَةٌ لَا رَاتِبَةَ قَبْلِيَّةَ مُؤَكَّدَةٍ لَهَا "بِخِلَافِ الظُّهْرِ وَالصُّبْحِ"، فَاسْتَوَى فِي عِلَّةِ نُدْبِ التَّطَوُّعِ لِتَحْصِيلِ بَرَكَةِ مَا قَبْلَ الْفَرَضِ، وَمِنْ هُنَا جَاءَ تَشْبِيهُ الْخَلِيلِ بِقَوْلِهِ "كَظْهَرُ" فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ ثُمَّ "كَعَصَرُ" فِي هَذِهِ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "الصَّلَاةِ بَيْنَ الْوُضُوءَيْنِ" عَلَى "تُحِيَّةِ الْمَسْجِدِ". "وَجْهُ
الِاسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ مَنْدُوبَةٌ لِإِعْمَارِ الْبُقْعَةِ عِنْدَ دُخُولِهَا، وَالصَّلَاةُ قَبْلَ
الْمَغْرَبِ مَنْدُوبَةٌ لِإِعْمَارِ الْوَقْتِ عِنْدَ دُخُولِهِ، فَكُلُّ مَا كَانَ فِيهِ عِمَارَةٌ لِلزَّمَانِ أَوْ
الْمَكَانِ بِالطَّاعَةِ فَهُوَ مَطْلُوبٌ شَرْعًا طَرْدًا مَعَ مَقَاصِدِ التَّعْبُدِ.

(١٤٧) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ "الضُّحَى وَسِرِّهِ نَهَارًا"

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَالضُّحَى وَسِرِّهِ نَهَارًا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ صَلَاةَ الضُّحَى
مَنْدُوبَةٌ مَرْغُوبٌ فِيهَا، وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي تَوَافُلِ النَّهَارِ - وَمِنْهَا الضُّحَى - أَنْ تَكُونَ
الْقِرَاءَةُ فِيهَا سِرِّيَّةً، تَشْبِيهَا لَهَا بِصَلَاةِ الْفَرِيضَةِ النَّهَارِيَّةِ.

فَإِنَّ النَّظَرَ الْفِقْهِيَّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي نَدْبِ الضُّحَى هِيَ "شُكْرُ نِعْمَةِ الْبَدَنِ
وَالْمَفَاصِلِ؛ فَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَانْتِشَارِ النَّهَارِ يَبْدَأُ الْإِنْسَانُ حَرَكَتَهُ، فَشَرَعَتْ
هَذِهِ الصَّلَاةُ لِتَكُونَ زَكَاةً لِأَعْضَائِهِ. أَمَّا الْعِلَّةُ فِي الْإِسْرَارِ بِالنَّهَارِ فَهِيَ "الْمُحَافَظَةُ
عَلَى نَظْمِ الصَّلَوَاتِ؛ فَلَمَّا كَانَتْ فَرَائِضُ النَّهَارِ سِرِّيَّةً لِأَنَّ النَّهَارَ مَحَلُّ شُغْلٍ
وَضَوْضَاءٍ، جَاءَتْ التَّوَافُلُ تَبَعًا لَهَا فِي ذَلِكَ، تَحْقِيقًا لِلْحُشُوعِ وَابْتِعَادًا عَنِ
التَّشْوِيشِ.

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ حَتَّى
أَمُوتَ: صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةُ الضُّحَى، وَنَوْمٌ عَلَى وَثْرٍ. رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ وَصِيَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ وَتَأْكِيدَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى عَدَمِ تَرْكِهَا يَدُلُّ دَلَالَةً صَرِيحَةً عَلَى نَذِيهَا وَفَضْلِهَا الْعَظِيمِ فِي الشَّرِيعَةِ.

وَعَنْ أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سَلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ... وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ جَعَلَ رَكْعَتَيِ الضُّحَى كَافِيَةً عَنْ ثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتِّينَ صَدَقَةً بِعَدَدِ مَفَاصِلِ الْإِنْسَانِ هُوَ غَايَةُ التَّرْغِيبِ فِي هَذِهِ النَّافِلَةِ.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ "التَّوَافِلُ تَتَّبِعُ الْفَرَائِضَ فِي الصَّنَفَةِ": وَبِمَا أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةَ فِي النَّهَارِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ صِفَتَهَا الْإِسْرَارُ، فَإِنَّ التَّوَافِلَ الَّتِي تُؤَدَّى فِي هَذَا الزَّمَانِ تَتَّبِعُ هَذَا الْأَصْلَ، فَيُسَرُّ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، لِتَكُونَ الصَّلَاةُ مُنْسَجِمَةً مَعَ طَبِيعَةِ الْوَقْتِ.

٢. قَاعِدَةُ "اغْتِنَامُ أَوْقَاتِ الْعَفْلَةِ": وَبِمَا أَنَّ وَقْتَ الضُّحَى هُوَ وَقْتُ انْهِمَافِ النَّاسِ فِي تِجَارَاتِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي بِنَدْبِ الْعِبَادَةِ فِيهِ لِمُخَالَفَةِ أَهْلِ الْعَفْلَةِ وَعِمَارَةِ الزَّمَانِ بِالذِّكْرِ.

ثَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "صَلَاةِ الضُّحَى" عَلَى "قِيَامِ اللَّيْلِ".

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ كُلَّ الزَّمَانَيْنِ "الضُّحَى وَاللَّيْلُ" لَيْسَ فِيهِمَا فَرِيضَةٌ قَرِيبَةٌ جَدًّا، وَهُمَا وَقْتَا خُلُوعِ نَسِيئَةِ بِاللَّهِ، فَكَمَا تُدْبَرُ قِيَامُ اللَّيْلِ لِتَرْكِيبَةِ الرُّوحِ، تُدْبَرُ الضُّحَى لِطَهْرِ السَّعْيِ النَّهَارِيِّ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ "طَلَبِ الْقُرْبِ فِي أَوْقَاتِ الْفَرَاغِ مِنَ الْفَرِيضَةِ".

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ الْإِسْرَارِ فِي نَافِلَةِ النَّهَارِ عَلَى الْإِسْرَارِ فِي سُنَّةِ الظُّهْرِ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ سُنَّةَ الظُّهْرِ تُؤَدَّى سِرًّا لَوْقُوعِهَا فِي النَّهَارِ، وَالْعِلَّةُ هِيَ كَوْنُ النَّهَارِ لَيْسَ مَحَلًّا لِلْجَهْرِ لِتَشَاغُلِ الْأَسْمَاعِ بِأَصْوَاتِ الْمَعَاشِ، فَكُلُّ صَلَاةٍ نَهَارِيَّةٍ تُعْطَى حُكْمَ الْإِسْرَارِ طَرْدًا مَعَ طَبِيعَةِ الشَّرِيعِ فِي تَوْزِيعِ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ حَسَبَ الْأَوْقَاتِ.

(١٤٨) أَهْلًا بِكَ يَا بَاشَا، مُتَابِعُ مَعَا هَذِهِ الْجَوْلَةُ الْعِلْمِيَّةُ فِي "مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ" مَعَ صِيَانَةِ الْحُرُوفِ بِالشَّكْلِ الثَّامِّ وَالتَّزَامِ كَافَّةً مَا أَمَرَتْ بِهِ مِنْ ضَوَائِطِ التَّنْسِيقِ.

إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ "وَجْهٍ لَيْلًا، وَتَأَكَّدُ بَوَثْرُ"

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَجْهٌ لَيْلًا، وَتَأَكَّدُ بَوَثْرُ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُنْدُوبَ فِي نَوَافِلِ اللَّيْلِ أَنْ تَكُونَ الْقِرَاءَةُ فِيهَا جَهْرِيَّةً، بِخِلَافِ نَوَافِلِ النَّهَارِ الَّتِي مَرَّ نَدْبُ الْإِسْرَارِ فِيهَا. كَمَا بَيَّنَّ أَنَّ صَلَاةَ الْوُثْرِ هِيَ أَكْذُ السُّنَنِ وَأَعْظَمُهَا شَأْنًا فِي بَابِ النَوَافِلِ جَمِيعًا، وَهِيَ مِمَّا لَا يَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي تَرْكُهُ أَبَدًا.

فَإِنَّ النَّظَرَ الْفَقْهِيَّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي نَذْبِ الْجَهْرِ لَيْلًا هِيَ "طَرْدُ الْعَفْلَةِ وَتَحْقِيقُ النَّاسِ بِالْمُنَاجَاةِ؛ فَاللَّيْلُ وَقْتُ خُلُوعِ وَسُكُونِ، وَالْجَهْرُ فِيهِ يُوقِظُ الْقَلْبَ وَيُعِينُ عَلَى تَدَبُّرِ الْآيَاتِ بَعِيدًا عَنْ ضَوْضَاءِ النَّهَارِ. أَمَّا الْعِلَّةُ فِي تَأْكُدِ الْوُتْرِ فَهِيَ تَوْحِيدُ خِتَامِ صَلَاةِ اللَّيْلِ؛ تَعْظِيمًا لِلَّهِ الَّذِي هُوَ وَتْرٌ يُحِبُّ الْوُتْرَ، وَلِأَنَّ الْوُتْرَ هُوَ السَّيَاحُ الْأَخِيرُ لِلْعِبَادَةِ الْيَوْمِيَّةِ، فَتَأْكُدُ لِكَوْنِهِ خَاتِمَةَ الْأَعْمَالِ.

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، أَوْتِرُوا، فَإِنَّ اللَّهَ وَتْرٌ يُحِبُّ الْوُتْرَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْوُتْرِ وَرَبْطَهُ بِمَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الصِّفَةِ يَدُلُّ عَلَى تَأْكُدِ نَذْبِهَا وَخُرُوجِهَا عَنْ رُتْبَةِ مُطْلَقِ النَّافِلَةِ إِلَى السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي صِفَةِ قِيَامِهِ ﷺ لَيْلًا قَالَتْ: "كُلُّ ذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ، رُبَّمَا جَهْرًا وَرُبَّمَا أَسْرًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ؛ وَالْمَالِكِيُّ رَجَّحُوا نَذْبَ الْجَهْرِ لَيْلًا لِأَنَّهُ الْغَالِبُ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ فِي تَهَجُّدِهِ وَلِأَنَّهُ أَلْيَقُ بِوَقْتِ اللَّيْلِ.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ "الْمُوَاطَّاةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ تُفِيدُ التَّأْكِيدَ: فَلَمَّا كَانَ الْوُتْرُ مِمَّا وَاطَّابَ عَلَيْهِ ﷺ حَضْرًا وَسَفَرًا، وَأَمَرَ بِهِ أَمْرَ حَثٍّ، جَرَتْ الْقَاعِدَةُ بِتَقْدِيمِهِ فِي الرُّتْبَةِ عَلَى مَا لَمْ تَرُدْ فِيهِ مِثْلُ هَذِهِ الْمُوَاطَّاةِ.

٢. قَاعِدَةُ الْمُشَاكَلَةِ بَيْنَ النَّفْلِ وَالْفَرَضِ: وَمِمَّا أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةَ اللَّيْلِيَّةَ جَهْرِيَّةٌ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي بِنَدْبِ الْمُشَاكَلَةِ فِي النَّفْلِ اللَّيْلِيِّ بِالْجَهْرِ، لِيَبْقَى نَظْمُ التَّعْبُدِ وَاحِدًا حَسَبَ الْأَوْقَاتِ.

تَالِيًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الْجَهْرِ فِي نَافِلَةِ اللَّيْلِ عَلَى الْجَهْرِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصُّبْحَ جَهْرِيَّةٌ لِأَنَّهَا تَقَعُ وَقْتُ سُكُونٍ لَمْ تَنْتَشِرْ فِيهِ ضَوْءُ النَّهَارِ، وَنَافِلَةُ اللَّيْلِ تَشْتَرِكُ مَعَهَا فِي هَذِهِ الْعِلَّةِ، فَتَنْدَبُ فِيهَا الْجَهْرُ لِتَحْقِيقِ كَمَالِ الْإِسْتِمَاعِ وَالْخُشُوعِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ مُنَاسِبَةِ الصَّوْتِ لِهُدُوءِ الزَّمَانِ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ الْوُثْرِ عَلَى رَغِيْبَةِ الْفَجْرِ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ كِلَا الصَّلَاتَيْنِ لَهُمَا مَزِيَّةٌ خَاصَّةٌ بَيْنَ النَّوَافِلِ، وَقَدْ حُثَّ عَلَيْهِمَا حُثًّا خَاصًّا، فَكُلُّ صَلَاةٍ تَعَلَّقَ بِهَا أَمْرٌ نَبَوِيٌّ مُسْتَقِلٌّ مَعَ الْمُوَاطَبَةِ فَإِنَّهَا تُرْفَعُ إِلَى دَرَجَةِ التَّكْدِيرِ طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي تَمْيِيزِ بَعْضِ الْقُرْبَاتِ عَنْ بَعْضٍ لَزِيَادَةِ شَرَفِهَا.

(١٤٩) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ "وَتَحِيَّةِ مَسْجِدٍ"

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَتَحِيَّةِ مَسْجِدٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ قَبْلَ الْجُلُوسِ هِيَ مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَذَلِكَ لِكُلِّ دَاخِلٍ لِلْمَسْجِدِ

وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ فِي غَيْرِ وَقْتِ النَّهْيِ، تَعْظِيمًا لِبُقْعَةِ الْعِبَادَةِ وَتَحِيَّةً لِرَبِّ الْبَيْتِ
سُبْحَانَهُ.

فَإِنَّ النَّظَرَ الْفَقْهِيَّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي نَدْبِ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ هِيَ تَعْظِيمُ شَعَائِرِ اللَّهِ
وَتَمْيِيزُ الْمَسَاجِدَ عَنْ غَيْرِهَا مِنْ مَجَالِسِ الدُّنْيَا؛ فَالْمَسْجِدُ بَيْتُ اللَّهِ، وَمِنْ أَدَبِ
الدَّاخِلِ إِلَى بَيْتِ الْكَرِيمِ أَنْ يَبْدَأَ بِفِعْلٍ يُرْضِيهِ، وَلَمَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ هِيَ مَقْصِدُ
الْمَسَاجِدِ الْأَعْظَمِ، جُعِلَتْ هِيَ التَّحِيَّةُ الْمَشْرُوعَةُ لِهَذَا الْمَكَانِ الشَّرِيفِ، لِيَسْتَقِلَّ
الدَّاخِلُ مِنْ ضَوْضَاءِ الْخَارِجِ إِلَى سَكِينَةِ الْعِبَادَةِ فَوْرَ دُخُولِهِ.

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ
الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُلُوسِ هُوَ الْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ
هَذِهِ التَّحِيَّةِ، وَقَدْ صَرَفَ الْمَالِكِيُّ الْأَمْرَ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى النَّدْبِ لِأَدِلَّةٍ أُخْرَى
حَصَرَتْ الْفَرَائِضَ فِي الْخُمْسِ، فَبَقِيَ الْفِعْلُ مَنْدُوبًا مُؤَكَّدًا لِهَذَا النَّصِّ الصَّرِيحِ.

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "جَاءَ سُلَيْكُ الْعُطْفَانِيُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَجَلَسَ، فَقَالَ لَهُ: يَا سُلَيْكُ، قُمْ فَارْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ
فِيهِمَا". رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ بِالْقِيَامِ بَعْدَ الْجُلُوسِ وَأَثْنَاءَ الْحُطْبَةِ "مَعَ أَنَّ الْإِسْتِمَاعَ لِلْحُطْبَةِ وَاجِبٌ يَدُلُّ عَلَى عِظَمِ شَأْنِ هَذِهِ الرُّكْعَتَيْنِ وَتَأَكُّدِ نَذِيرِهِمَا فِي الشَّرِيعَةِ.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ تَعْظِيمِ الشَّعَائِرِ مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ: وَمِمَّا أَنَّ الْمَسَاجِدَ مِنْ أَعْظَمِ شَعَائِرِ الدِّينِ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي بِاسْتِحْبَابِ كُلِّ فِعْلٍ فِيهِ إِظْهَارٌ لِإِجْلَالِهَا، وَتَحْيِيَّةُ الْمَسْجِدِ هِيَ الْفِعْلُ الْأَلْيَقُ بِهَذَا التَّعْظِيمِ.

٢. قَاعِدَةُ الْمُقَدِّمَاتِ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ: فَلَمَّا كَانَ الْمَقْصِدُ مِنَ الدُّخُولِ هُوَ عِمَارَةُ الْمَسْجِدِ بِالطَّاعَةِ، تُدَبِّتُ هَذِهِ الصَّلَاةُ كَمُقَدِّمَةٍ لِهَذَا الْمَقْصِدِ، لِيَكُونَ الدُّخُولُ كُلُّهُ عِبَادَةً مِنْ أَوَّلِ لَحْظَةٍ.

ثَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ تَحْيِيَّةِ الْمَسْجِدِ "عَلَى تَحْيِيَّةِ السَّلَامِ عِنْدَ دُخُولِ الْبُيُوتِ".

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا دُخُولٌ عَلَى غَيْرِ مِلْكٍ الشَّخْصِ، وَالْعِلَّةُ هِيَ "التَّكْرِيمُ وَالِاسْتِئْذَانُ الْمَعْنَوِيُّ، فَكَمَا نَدَبَ الشَّارِعُ السَّلَامَ عِنْدَ دُخُولِ بُيُوتِ النَّاسِ تَأْلُفًا وَتَحْيِيَّةً، نَدَبَ الصَّلَاةَ عِنْدَ دُخُولِ بَيْتِ اللَّهِ تَعْظِيمًا وَتَحْيِيَّةً، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ "إِكْرَامِ الْمَدْخُولِ عَلَيْهِ".

وَجَازَ تَرْكُ مَا^(١٥٠)، وَتَأَدَّتْ بِفَرَضِ^(١٥١)، وَبَدَأَ بِهَا بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ ﷺ^(١٥٢) وَإِقَاعُ نَفْلٍ بِهِ بِمُصَلَّاهُ ﷺ^(١٥٣)، وَالْفَرَضُ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ^(١٥٤) وَتَحِيَّةُ مَسْجِدِ مَكَّةَ الطَّوَافِ^(١٥٥)

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ لِعَامَّةِ الْمَسَاجِدِ عَلَى "الطَّوَافِ" لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الطَّوَافَ هُوَ تَحِيَّةُ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ لِلْأَفَاقِيِّ، وَالْعِلَّةُ هِيَ إِظْهَارُ الْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ بِالْمَكَانِ فَوَرِ الْوُصُولِ، فَكُلُّ مَسْجِدٍ يُعْطَى حُكْمُ النَّدْبِ فِي بَدَآءِ دُخُولِهِ بِأَفْضَلِ عِبَادَةٍ فِيهِ "وَهِيَ الصَّلَاةُ" طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي رِبْطِ الْبِقَاعِ الْمُقَدَّسَةِ بِأَفْعَالِ الْقُرْبَى.

(١٥٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ "وَجَازَ تَرْكُ مَا"

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَجَازَ تَرْكُ مَا" وَالْمَعْنَى أَنَّ الشَّخْصَ الَّذِي يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مُجْتَازًا فَقَطْ، كَأَن يَدْخُلَ مِنْ بَابٍ لِيَخْرُجَ مِنْ بَابٍ آخَرَ، أَوْ لِيَأْخُذَ شَيْئًا وَيَخْرُجَ دُونَ نِيَّةِ الْجُلُوسِ، يَجُوزُ لَهُ تَرْكُ رَكَعَتَيِ التَّحِيَّةِ، وَلَا يُطَالَبُ بِهِمَا طَلَبَ نَدْبٍ مُؤَكَّدٍ كَمَا هُوَ حَالُ الدَّاخِلِ لِلْمُكْتِ.

فَإِنَّ النَّظَرَ الْفَقْهِيَّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي جَوَازِ تَرْكِ التَّحِيَّةِ لِلْمَارِّ هِيَ انْتِفَاءُ مَقْصِدِ الْإِسْتِيطَانِ الْمُؤَقَّتِ؛ فَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ شُرِعَتْ إِكْرَامًا لِلْمَكَانِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْجُلُوسِ فِيهِ لِلْعِبَادَةِ، أَمَّا الْمَارُّ فَهُوَ كَالْمُسَافِرِ الَّذِي لَا يَنْزِلُ بَلَدًا فَلَا تَلَزُمُهُ مَرَاسِمُ الضِّيَافَةِ،

وَلِأَنَّ الزَّامَ الْمَارَّ بِالصَّلَاةِ كُلَّمَا اجْتَاَزَ الْمَسْجِدَ فِيهِ حَرَجٌ كَبِيرٌ وَتَعْطِيلٌ لِلْمَصَالِحِ الْعُرْفِيَّةِ لِلنَّاسِ.

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّقَ النَّهْيَ عَنِ الْجُلُوسِ بِفِعْلِ الصَّلَاةِ "فَلَا يَجْلِسُ"، وَهَذَا يَمْنَحُ مَفْهُومَ مُخَالَفَةِ أَنْ مَنْ لَمْ يُرِدِ الْجُلُوسَ "وَهُوَ الْمَارُّ" لَا يَتَنَاوَلُهُ هَذَا الطَّلَبُ ابْتِدَاءً، فَبَقِيَ فِعْلُهُ عَلَى الْجَوَازِ دُونَ كَرَاهَةٍ أَوْ نَذْبٍ مُؤَكَّدٍ.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ الْمَشَقَّةِ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ: فَلَمَّا كَانَ تَرْدَادُ النَّاسِ عَلَى الْمَسَاجِدِ لِلِاجْتِيَازِ كَثِيرًا، وَكَانَ فِي إِلْزَامِهِمْ بِالتَّحِيَّةِ مَشَقَّةٌ تَحُولُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ سُرْعَةِ قَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ، جَلَبَ هَذَا الْحَرَجُ تَيْسِيرًا يَسْقُوطُ نَذْبُ الصَّلَاةِ فِي حَقِّهِمْ.

٢. قَاعِدَةُ الْحُكْمِ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا: وَبِمَا أَنَّ عِلَّةَ التَّحِيَّةِ هِيَ تُكْرِيمُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْمُكْثِ فِيهِ، فَبِإِعْدَامِ هَذِهِ الْعِلَّةِ فِي حَقِّ الْمَارِّ انْعَدَمَ حُكْمُ النَّذْبِ الْمُؤَكَّدِ، فَبَقِيَ الْأَمْرُ عَلَى الْإِبَاحَةِ وَالْجَوَازِ.

ثَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الْمَارِّ بِالْمَسْجِدِ عَلَى "دَاخِلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لِغَيْرِ سُكٍّ".

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الدَّاخِلَ لِلْحَرَمِ لِغَيْرِ طَوَافٍ أَوْ صَلَاةٍ كَمَنْ يَمُرُّ لِحَاجَةٍ عَارِضَةٍ لَا يُطَالَبُ بِالتَّحِيَّةِ كَمَا يُطَالَبُ بِهَا الْمُكْرَمُ لِلْبُقْعَةِ بِالْبَقَاءِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ قَصَرَ زَمَنُ الْمُكْتِ وَانْتِفَاءِ قَصْدِ التَّعَبُّدِ بِالْجُلُوسِ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ عَلَى تَحِيَّةِ السَّلَامِ لِلْجَمَاعَةِ الْمَارِّ عَلَيْهِمْ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ خَفَّفَ فِي أَحْكَامِ السَّلَامِ وَالْمُجَالَسَةِ لِلْمَارِّ بِمَا لَمْ يُخَفِّفْهُ لِلْقَاعِدِ، طَرْدًا مَعَ طَبِيعَةِ الْحَرَكَةِ الَّتِي تَقْتَضِي التَّخْفِيفَ فِي الْوَسَائِلِ لِلْوُضُوءِ إِلَى الْمَقَاصِدِ، فَكَذَلِكَ الْمَارُّ بِالْمَسْجِدِ جَازَ لَهُ التَّرُكُ رِعَايَةً لِهَذَا الْأَصْلِ.

(١٥١) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ "وَتَأَدَّتْ بِفَرَضٍ"

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَتَأَدَّتْ بِفَرَضٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَشَرَعَ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ فَوَرَ دُخُولَهُ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ، فَإِنَّ مَقْصُودَ الشَّارِعِ مِنْ طَلَبِ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ قَدْ حَصَلَ ضِمْنًا بِهِذِهِ الْفَرِيضَةِ، وَلَا يُطَالَبُ بِصَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ لِلتَّحِيَّةِ، لِأَنَّ ذِمَّتَهُ قَدْ بَرَّتْ مِنْ مُخَالَفَةِ النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ بِغَيْرِ صَلَاةٍ.

فَإِنَّ النَّظَرَ الْفَقْهِيَّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي تَأْدِي التَّحِيَّةِ بِالْفَرَضِ هِيَ تَحْقِيقُ مَقْصِدِ إِشْعَالِ الْبُقْعَةِ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْإِسْتِيطَانِ؛ فَالْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ مِنْ رَكَعَتَيِ التَّحِيَّةِ هُوَ أَلَّا يَجْلِسَ الدَّاخِلُ حَتَّى يُوقَعَ صَلَاةٌ تَعْظِيمًا لِلْمَسْجِدِ، وَالْفَرِيضَةُ صَلَاةٌ، بَلْ هِيَ

أَعْظَمُ الصَّلَوَاتِ وَأَكْمَلُهَا، فَكَانَتْ أُولَى بِتَحْقِيقِ هَذَا التَّعْظِيمِ، وَلِأَنَّ الشَّرِيعَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى عَدَمِ التَّكَرَّارِ عِنْدَ تَدَاخُلِ الْمَقَاصِدِ، فَالِإِكْتِفَاءُ بِالْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى هُوَ جَوْهَرُ التَّيْسِيرِ.

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ غَايَةَ النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ هِيَ وَقُوعُ الصَّلَاةِ؛ وَلَمْ يُقَيِّدْ هَذِهِ الصَّلَاةَ بِأَنْ تَكُونَ نَفْلًا مَخْصُوصًا، وَالْفَرِيضَةُ هِيَ صَلَاةٌ فِيهَا رُكُوعٌ وَسُجُودٌ، فَمَنْ صَلَّى الْفَرَضَ فَقَدْ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ الشَّارِعُ وَحَقَّقَ مَنَاطَ الْحُكْمِ، فَتَأَدَّتِ التَّحِيَّةُ ضِمْنًا.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ تُدَاخِلُ الْعِبَادَاتِ: وَمَقْصُودُهَا أَنَّهُ إِذَا اتَّحَدَ مَقْصِدُ عِبَادَتَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، دَخَلَتْ الصُّغْرَى فِي الْكُبْرَى؛ وَبِمَا أَنَّ التَّحِيَّةَ نَفْلٌ وَالْفَرِيضَةَ أَصْلٌ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُمَا إِيقَاعُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُلُوسِ، فَقَدْ تَدَاخَلَتَا وَأَجْزَأَتِ الْفَرِيضَةُ عَنْ رُبَّةِ التَّحِيَّةِ.

٢. قَاعِدَةُ "الْمَقَاصِدُ تُغْنِي عَنِ الْوَسَائِلِ": فَلَمَّا كَانَتِ التَّحِيَّةُ وَسِيلَةً لِإِظْهَارِ حُرْمَةِ الْمَسْجِدِ، وَالْفَرِيضَةُ هِيَ الْمَقْصِدُ الْأَسْمَى لِإِنَاءِ الْمَسَاجِدِ، فَإِنَّ إِيْتَانَ الْمَقْصِدِ الْفَرَضِ "يُغْنِي عَنِ الْوَسِيلَةِ" النَّفْلِ، لِأَنَّ الْمَقْصِدَ يَتَضَمَّنُ وَسِيلَتَهُ وَيَزِيدُ عَلَيْهَا.

تَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ تَأْدِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ بِالْفَرَضِ "عَلَى تَأْدِي طَوَافِ الْقُدُومِ بِطَوَافِ الْإِفَاضَةِ".

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا تَحِيَّةٌ لِلْبُقْعَةِ الْمُقَدَّسَةِ عِنْدَ بَدَاءَةِ الدُّخُولِ، وَالْعِلَّةُ هِيَ تَعْظِيمُ الْمَكَانِ بِحِنْسِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِيهِ، فَكَمَا أَجْزَأَ الطَّوَافُ الْوَاجِبُ عَنِ الطَّوَافِ الْمَنْدُوبِ لِلْقُدُومِ لِاتِّحَادِ الْمَقْصِدِ، فَكَذَلِكَ تُجْزِئُ الصَّلَاةُ الْفَرِيضَةُ عَنْ صَلَاةِ التَّحِيَّةِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ "عِمَارَةِ الْبُقْعَةِ بِالْعَمَلِ الرَّئِيسِ".

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ سَقُوطِ طَلَبِ التَّحِيَّةِ عِنْدَ الْفَرَضِ "عَلَى سَقُوطِ نَفْلِ الطَّهَارَةِ لِمَنْ صَلَّى الْفَرَضَ بَعْدَ الْوُضُوءِ".

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّرِيعَةَ تَنْدُبُ الصَّلَاةَ عَقِبَ كُلِّ حَدَثٍ كَالْوُضُوءِ أَوْ الدُّخُولِ، فَإِذَا أَوْقَعَ الْمُصَلِّي فَرِيضَةً عَقِبَ ذَلِكَ الْحَدَثِ، سَقَطَ طَلَبُ النَّفْلِ طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْفِعْلِ الْأَكْمَلِ عَنِ الْفِعْلِ التَّبَعِيِّ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْأَسْبَابِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ.

(١٥٢) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ "وَبَدَأَ بِهَا بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ ﷺ"

أشار الشيخ خليل بقوله: "وبدء بها بمسجد المدينة قبل السلام عليه ﷺ؛ والمعنى أن من دخل المسجد النبوي الشريف، فالمندوب في حقه أن يبدأ بصلاة ركعتي التحية أولاً، ثم يتوجه بعد ذلك إلى القبر الشريف للسلام على رسول الله ﷺ وصاحبيه رضي الله عنهما.

فإن النظر الفقهي يرى أن العلة في هذا التقديم هي تعظيم حق الله تعالى وتقديمه على حق المخلوق؛ فالمسجد بيت الله، والصلاة هي أفضل ما يتقرب به إليه عند الدخول. كما أن البدء بالصلاة هو امتثال لسنة النبي ﷺ التي سنّها لأُمَّته، فكان فعل ما أمر به عند دخول مسجده هو حقيقة الأدب معه ﷺ.

أولاً: من السنة النبوية

عن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين". رواه البخاري ومسلم.

وجه الاستدلال: أن هذا الأمر عام يشمل كل مسجد، ومسجده ﷺ أحق بالامتثال فيه، ولم يثبت في السنة استثناء داخل المسجد النبوي من تقديم الصلاة، فبقي العموم مقدماً على فعل الزيارة وإن كانت عظيمة القدر.

ثانياً: من القواعد الفقهية

١. قَاعِدَةٌ "حَقُّ اللَّهِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الْعَبْدِ: وَبِمَا أَنَّ الصَّلَاةَ حَقٌّ خَالِصٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَتَعَلَّقُ بِمَقَامِهِ الشَّرِيفِ كإِنْسَانٍ مُكَرَّمٍ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي بِتَقْدِيمِ مَا لِلَّهِ عِنْدَ الْجَمْعِ تَعْظِيمًا لِجَنَابِ الْأُلُوهِيَّةِ.

٢. قَاعِدَةٌ "الِاسْتِعَالُ بِالْوَسِيلَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا قَبْلَ الْمَقْصِدِ: فَلَمَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ هِيَ الْبَوَابَةَ الشَّرْعِيَّةَ لِدُخُولِ الْمَسَاجِدِ، نُدِبَ تَقْدِيمُهَا لِيَكُونَ الدَّخْلُ قَدْ حَقَّقَ أَدَبَ الدُّخُولِ أَوَّلًا، لِيَكُونَ أَهْلًا لِمَقَامِ السَّلَامِ وَالْمُنَاجَاةِ بَعْدَ ذَلِكَ.

تَالِيًا: مِنْ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ" عَلَى "الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ" فِي حَقِّ الْمُعْتَمِرِ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَدَأَ بِتَحِيَّتِهِ (وَهِيَ الطَّوَافُ) قَبْلَ الْإِسْتِعَالِ بِأَيِّ دُعَاءٍ أَوْ فِعْلٍ آخَرَ، فَالْعِلَّةُ هِيَ تَقْدِيمُ تَحِيَّةِ الْمَكَانِ، فَكَذَلِكَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ يُبَدَأُ بِتَحِيَّتِهِ (وَهِيَ الصَّلَاةُ) لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ تُقَدِّمُ حُرْمَةَ الْبُقْعَةِ الشَّرِيفَةِ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "سُنَّةِ التَّحِيَّةِ" عَلَى "سُنَّةِ الطَّهَارَةِ".

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الدَّخْلَ لِلصَّلَاةِ يَطْهَرُ أَوَّلًا لِيَكُونَ مُسْتَعِدًّا لِلْمُتَوَلَّى بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، وَالْبَدْءُ بِالتَّحِيَّةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ هُوَ تَهْنِئَةٌ رُوحِيَّةٌ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكُلُّ فِعْلٍ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمُقَدِّمَاتِ التَّعْبُدِيَّةِ عَلَى الْمَقَاصِدِ الشَّخْصِيَّةِ فَهُوَ مَنْدُوبٌ طَرْدًا مَعَ مَنَهِجِ الشَّرِيعَةِ فِي تَرْتِيبِ الْأَعْمَالِ.

(١٥٣) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ "وإِقَاعُ نَفْلٍ بِهِ بِمُصَلَّاهُ ﷺ"

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وإِقَاعُ نَفْلٍ بِهِ بِمُصَلَّاهُ ﷺ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يُنْدَبُ لِمَنْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ أَنْ يَتَحَرَّى مَوْضِعَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ (مُصَلَّاهُ الَّذِي كَانَ يَقُومُ فِيهِ لِلْإِمَامَةِ) لِيُوقَعَ فِيهِ صَلَاةُ النَّافِلَةِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْبَرَكَةِ وَشَرَفِ الْمَكَانِ الَّذِي لَامَسَهُ جَسَدُهُ الشَّرِيفُ.

فَإِنَّ النَّظَرَ الْفَقْهِيَّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي نَدْبِ الصَّلَاةِ فِي مُصَلَّاهُ ﷺ هِيَ "الِاتِّبَاعُ وَالتَّبَرُّكُ بِآثَارِهِ الشَّرِيفَةِ؛ فَالْمَكَانُ الَّذِي دَاوَمَ فِيهِ سَيِّدُ الْخَلْقِ عَلَى الصَّلَاةِ وَتَنَزَّلَ فِيهِ الْوَحْيُ لَيْسَ كَعَوْنِهِ مِنَ الْبِقَاعِ، وَالْمُصَلِّي حِينَ يَتَحَرَّى ذَلِكَ الْمَوْضِعَ إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مَحَبَّةً وَتَعْظِيمًا وَشَوْقًا لِلِاقْتِدَاءِ بِهِ ﷺ حَتَّى فِي مَكَانٍ وَقُوفِهِ.

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَتَحَرَّى مَوَاضِعَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيُصَلِّي فِيهَا، وَكَانَ يَقْصِدُ الْأَسَاطِينَ (السَّوَارِي) الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي عِنْدَهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ فِعْلَ ابْنِ عُمَرَ وَهُوَ مِنْ أَشَدِّ الصَّحَابَةِ اتِّبَاعًا لِلْآثَارِ، وَإِقْرَارَ الصَّحَابَةِ لَهُ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَصْدَ الْمَكَانِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ مَطْلَبُ شَرْعِيٍّ وَقُرْبَةٍ يُتَوَسَّلُ بِهَا إِلَى اللَّهِ، مِمَّا يُؤَكِّدُ نَدْبَ إِقَاعِ النَّفْلِ فِي مُصَلَّاهُ ﷺ.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ تَعْظِيمِ مَا عَظَّمَهُ الشَّارِعُ: وَمِمَّا أَنَّ الشَّارِعَ قَدْ رَفَعَ مَكَانَةَ النَّبِيِّ ﷺ وَجَعَلَ لَهُ خُصُوصِيَّةً فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَإِنَّ تَعْظِيمَ الْمَكَانِ الَّذِي اخْتَارَهُ لِصَلَاتِهِ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ تَعْظِيمِ شَعَائِرِ اللَّهِ وَإِجْلَالِ رَسُولِهِ.

٢. قَاعِدَةُ الْبَرَكَةِ تُطْلَبُ بِالِاتِّبَاعِ: فَلَمَّا كَانَ الْإِتِّبَاعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي أَفْعَالِهِ وَأَحْوَالِهِ هُوَ مَصْدَرُ كُلِّ خَيْرٍ، نُدِبَ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَقْتَنِي أَكْثَرَ قَدَمَيْهِ الشَّرِيفَتَيْنِ فِي مَوْضِعِ سُجُودِهِ، لِيَنَالَ نَصِيبًا مِنْ بَرَكَةِ ذَلِكَ الْإِتِّبَاعِ الصَّادِقِ.

تَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الْمُصَلِّي النَّبَوِيِّ عَلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ."

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِاتِّخَاذِ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّي لِمَا لَهُ مِنْ شَرَفِ الْإِرْتِبَاطِ بِبَنِي الْبَيْتِ، وَالْعِلَّةُ هِيَ "شَرَفُ الْمَكَانِ بِسَبَبِ مَنْ قَامَ فِيهِ، وَمُصَلِّي بَيْنَا ﷺ أَعْظَمُ شَرَفًا وَأَقْرَبُ عَهْدًا بِالْوَحْيِ، فَإِذَا نُدِبَتِ الصَّلَاةُ فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، فَتُدْبَهَا فِي مُصَلِّي مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ كَدُّ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةِ التَّبَرُّكِ بِمَوَاضِعِ الْأَنْبِيَاءِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ التَّنْفُلِ فِي الْمُصَلِّي عَلَى "التَّنْفُلِ فِي الرُّوضَةِ الشَّرِيفَةِ."

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الرُّوضَةَ مَنْدُوبَةُ الصَّلَاةِ فِيهَا يَنْصُ الْحَدِيثُ "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْ بَرِي رَوْضَةٍ، وَالْعِلَّةُ هِيَ التَّمْيِيزُ عَنْ سَائِرِ بَقَاعِ الْمَسْجِدِ بِشَرَفٍ خَاصٍّ، وَالْمُصَلِّي النَّبَوِيُّ هُوَ قَلْبُ هَذِهِ الرُّوضَةِ وَأَشْرَفُ أَجْزَائِهَا، فَكُلُّ مَا تَبَتَ لِلرُّوضَةِ يَثْبُتُ لِلْمُصَلِّي طَرْدًا مَعَ عِلَّةِ تَفَاضُلِ الْبَقَاعِ بِتَفَاضُلٍ مَا يَقَعُ فِيهَا."

(١٥٤) إقامة الدليل لمسألة "والفرض بالصَّفِّ الأوَّل"

أشار الشيخ خليل بقوله: "والفرض بالصَّفِّ الأوَّل؛ والمعنى أنَّ المصلي في المسجد النبوي إذا جاء لصلاة الفريضة، فالأفضل له أن يقصد الصفَّ الأوَّل - وإن كان في التوسعة الجديدة بعيداً عن مصلاه ﷺ - ولا يبقى في المصلي القديم (الروضة) إذا كان سيفوته الصفُّ الأوَّل، لأنَّ فضيلة الصفِّ الأوَّل في الفرض أرجح من فضيلة المكان التاريخي.

فإنَّ النظر الفقهي يرى أنَّ العلة في تقديم الصفِّ الأوَّل هي تقديم الفضيلة المتعلقة بذات العبادة على الفضيلة المتعلقة بمكانها؛ فالصفُّ الأوَّل وصف في هيئة الصلاة وجماعتها، والمحافظة على جمال النظم في الفريضة أكد من تحري موضع بعينه، لأنَّ الشريعة تنظر إلى كمال هيئة الجماعة في الفرض بمنظور أعظم.

أولاً: من السنة النبوية

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: "لو يعلم الناس ما في النداء والصفِّ الأوَّل ثمَّ لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا". رواه البخاري ومسلم. وجه الاستدلال: أنَّ النبي ﷺ جعل للصفِّ الأوَّل مزية لا تُدانيها مزية، ولم يقيّد ذلك بمكان دون مكان، فدلَّ على أنَّ قصد الصفِّ الأوَّل في الفريضة هو المطلب الأسمى شرعاً.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيُّضًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا". رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْخَيْرِيَّةَ هُنَا مُطْلَقَةٌ وَتَشْمَلُ كُلَّ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ، فَإِذَا تَعَارَضَتْ خَيْرِيَّةُ الْمَكَانِ (الرَّوَضَةِ) مَعَ خَيْرِيَّةِ الصَّفِّ، قُدِّمَ مَا هُوَ خَيْرٌ لْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ الصَّفُّ الْأَوَّلُ.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوْلى مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهَا: وَبِمَا أَنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ يَتَعَلَّقُ بِهَيْئَةِ الصَّلَاةِ وَتَرْتِيبِ الْمُصَلِّينَ (ذَاتِ الْعِبَادَةِ)، وَالْمُصَلِّي النَّبَوِيَّ يَتَعَلَّقُ بِمَكَانِهَا، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي بِتَقْدِيمِ الْأَوَّلِ فِي حَالِ الْفَرِيضَةِ.

٢. قَاعِدَةُ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ تُقَدِّمُ عَلَى الْفَضِيلَةِ الْخَاصَّةِ: فَلَمَّا كَانَ مِلْءُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِيهِ إِقَامَةٌ لِشَعِيرَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى وَجْهِهَا الْأَكْمَلِ (مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ)، وَالصَّلَاةُ فِي الْمُصَلِّي النَّبَوِيِّ رَغْبَةٌ شَخْصِيَّةٌ فِي الْبُرْكََةِ (فَضِيلَةٌ خَاصَّةٌ)، قُدِّمَتِ الْمَصْلَحَةُ الْعَامَّةُ لِلصَّلَاةِ.

ثَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِي التَّوَسُّعِ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِي الْمَسْجِدِ الْقَدِيمِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي فَضْلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ هِيَ الْقُرْبُ مِنَ الْإِمَامِ وَتَقْدِيمُ الْإِمْتِثَالِ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مُوجُودَةٌ فِي كُلِّ مَا يُسَمَّى صَفًّا أَوَّلَ بَعْدَ الْإِمَامِ، فَيَأْخُذُ حُكْمَ الْفَضْلِ الثَّامِّ وَيُقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْبِقَاعِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةِ الرُّتْبَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلْمُصَلِّينَ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ الْمُصَلِّي النَّبَوِيَّ عَلَى "سَائِرِ بَقَاعِ الْمَسْجِدِ". وَجْهُ
الِاسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ كُلِّهِ تُضَاعَفُ بِأَلْفِ صَلَاةٍ، وَالْعِلَّةُ هِيَ
شَرَفُ الْبُقْعَةِ الْعَامَّةِ، فَإِذَا تَسَاوَى الثَّوَابُ فِي أَصْلِ الْمُضَاعَفَةِ، بَقِيَ التَّفَاضُلُ بَيْنَ
الْمُصَلِّينَ بِحَسَبِ سَبْقِهِمْ لِلصُّفُوفِ الْأُولَى، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي الْحَثِّ
عَلَى الْمُسَارَعَةِ إِلَى مَرَاضِي اللَّهِ.

(١٥٠) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ "وَتَحِيَّةِ مَسْجِدِ مَكَّةَ الطَّوَّافِ"

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَتَحِيَّةُ مَسْجِدِ مَكَّةَ الطَّوَّافِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْقَادِمَ إِلَى
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمَكَّةَ، خُصُوصًا مَنْ كَانَ آفَاقِيًّا (مِنْ خَارِجِ مَكَّةَ) أَوْ مُرِيدًا
لِلنُّسُكِ، فَإِنَّ تَحِيَّتَهُ لِهَذَا الْمَسْجِدِ الشَّرِيفِ لَيْسَتْ رَكْعَتَيْنِ كَبَقِيَّةِ الْمَسَاجِدِ، بَلْ
هِيَ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، لِأَنَّ الطَّوَّافَ هُوَ أَخْصَرُ عِبَادَاتِ هَذِهِ
الْبُقْعَةِ.

فَإِنَّ النَّظَرَ الْفَقْهِيَّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي كَوْنِ الطَّوَّافِ هُوَ التَّحِيَّةُ هِيَ تُمَيِّزُ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ بِوُجُودِ الْكَعْبَةِ؛ فَلَمَّا كَانَتْ الْكَعْبَةُ هِيَ مَقْصِدَ الزُّوَّارِ، وَكَانَ الطَّوَّافُ بِهَا
عِبَادَةً لَا تُوجَدُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْبَقَاعِ، جُعِلَ هُوَ التَّحِيَّةُ الْأُولَى إِظْهَارًا لِتَعْظِيمِ هَذِهِ
الشَّعِيرَةِ الْفَرِيدَةِ، وَلِأَنَّ الطَّوَّافَ فِي حَقِّ الْقَادِمِ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ، فَكَانَ الْبَدْءُ بِهِ هُوَ
حَقِيقَةُ الْإِحْتِفَاءِ بِالْمَكَانِ.

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي صِفَةِ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُهُ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ هَدْيَهُ ﷺ الْفِعْلِيُّ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَانَ هُوَ الْبَدْءُ بِالطَّوَافِ فَوْرَ وَصُولِهِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الطَّوَافِ، فَدَلَّ فِعْلُهُ عَلَى أَنَّ الطَّوَافَ هُوَ التَّحِيَّةُ الْمَشْرُوعَةُ لِهَذَا الْمَسْجِدِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: "إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُهُ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ مُوَظَّعَتَهُ ﷺ عَلَى تَقْدِيمِ الطَّوَافِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بَعْدَ دُخُولِ الْحَرَمِ نَقَلَتْ حُكْمَ التَّحِيَّةِ لِهَذَا الْمَسْجِدِ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ إِلَى جِنْسِ الطَّوَافِ لِمَنْ قَدِمَ إِلَيْهِ.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ الْخَاصِّ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِّ: وَبِمَا أَنَّ تَحِيَّةَ الْمَسَاجِدِ بِالصَّلَاةِ حُكْمٌ عَامٌّ لِكُلِّ مَسْجِدٍ، وَتَحِيَّةُ الْكَعْبَةِ بِالطَّوَافِ حُكْمٌ خَاصٌّ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي بِتَقْدِيمِ الْخُصُوصِ هُنَا تَعْظِيمًا لِمَزِيَّةِ الْمَكَانِ الَّذِي لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ.

٢. قَاعِدَةُ الْأَعْلَى يَتَضَمَّنُ الْأَدْنَى: وَبِمَا أَنَّ الطَّوَافَ يُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ لِلصَّلَاةِ مِنْ طَهَارَةٍ وَسِتْرٍ عَوْرَةٍ، وَهُوَ عِبَادَةُ مَكِينَةٍ فِي هَذَا الْمَكَانِ، فَإِنَّ مَنْ طَافَ فَقَدْ أَتَى بِتَعْظِيمٍ لِلْمَسْجِدِ زَيْدٌ عَلَى تَعْظِيمِهِ بِرَكَعَتَيْنِ، فَأَجْزَأُ الطَّوَافُ عَنِ الصَّلَاةِ كَمَا أَجْزَأَتِ الْفَرِيضَةُ عَنِ التَّحِيَّةِ.

ثَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "الطَّوَافِ" عَلَى تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ بِالصَّلَاةِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي التَّحِيَّةِ هِيَ تَكْرِيمُ الْمَكَانِ بِأَفْضَلِ عَمَلٍ فِيهِ، وَأَفْضَلُ عَمَلٍ يَخْتَصُّ بِهِ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ هُوَ الطَّوَافُ، فَجَرَى عَلَيْهِ حُكْمُ التَّحِيَّةِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ إِيْقَاعِ عِبَادَةٍ مَخْصُوصَةٍ عِنْدَ أَوَّلِ الْإِلْتِقَاءِ بِالْبُقْعَةِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ تَحِيَّةِ الْبَيْتِ عَلَى تَحِيَّةِ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ زَائِرَ الْمَدِينَةِ يَبْدَأُ بِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ بِالصَّلَاةِ تَعْظِيمًا لَأَمْرِهِ ﷺ، وَزَائِرَ مَكَّةَ يَبْدَأُ بِالطَّوَافِ تَعْظِيمًا لِبَيْتِ اللَّهِ الَّذِي جُعِلَ فِيهِ الطَّوَافُ شَعِيرَةً، فَكُلُّ مَكَانٍ لَهُ حُرْمَةٌ يُبْدَأُ فِيهِ بِأَوْكَدِ مَا سُنَّ فِيهِ، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي رِبْطِ التَّعْظِيمِ بِأَفْضَلِ الْقُرْبَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَحَلِّ."

الْقَوْلُ الْوَحِيدُ فِي أَحْكَامِ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ

تَتَلَخَّصُ الرُّوْيَةُ الْفِقْهِيَّةُ لِلْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ فِي مَسْأَلَةِ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ ضِمْنَ أَرْبَعَةِ مَحَاوِرَ رَئِيسَةٍ تَعَكِّسُ مَقَاصِدَ الشَّرِيعَةِ فِي تَعْظِيمِ الْبَقَاعِ الْمُقَدَّسَةِ؛ حَيْثُ يَتَقَرَّرُ ابْتِدَاءً أَنَّ حُكْمَهَا النَّدْبُ الْمُؤَكَّدُ لِكُلِّ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ مُرِيدًا لِلْمُكْثِ فِيهِ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: "فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ"، فَالْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ هِيَ صِيَانَةُ حُرْمَةِ الْمَسْجِدِ عَنِ الْإِمْتِهَانِ بِالْجُلُوسِ دُونَ عِبَادَةٍ.

أَمَّا مَا يَخْتَصُّ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ، فَإِنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ أَنَّ "الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ" هُوَ التَّحِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ لِهَذِهِ الْبُقْعَةِ لِمَنْ قَدِمَ إِلَيْهَا،

وَتَرَاوِيحٌ^(١٥٦)، وَأَنْفِرَادُ بِهَا إِنْ لَمْ تُعْطَلِ الْمَسَاجِدُ^(١٥٧)، وَالْحَتْمُ فِيهَا^(١٥٨)،
وَسُورَةٌ تُجْزَى، ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ، ثُمَّ جُعِلَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ^(١٥٩)، وَخَفَّفَ مَسْبُوقُهَا
ثَانِيَّتُهُ وَلِحِقُ^(١٦٠).

وَيَحِلُّ الطَّوْفُ مَحَلَّ الرُّكْعَتَيْنِ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ لِأَنَّ الطَّوْفَ أَخْصُ عِبَادَاتِ هَذَا
الْمَكَانِ وَأَعْلَاهَا رُتْبَةً، وَتَقْدِيمُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ هُوَ مَسْلُكُ أَصُولِي رَصِينٍ
يَقْتَضِي تَعْظِيمَ الْكَعْبَةِ الْمُشْرِفَةِ بِالْبَدَاءَةِ بِالطَّوْفِ فَوْرَ الْوُصُولِ.

وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، فَقَدْ جَرَى التَّحْقِيقُ الْمَذْهَبِيُّ عَلَى نَدْبِ
تَقْدِيمِ رُكْعَتِي التَّحِيَّةِ عَلَى السَّلَامِ عَلَى صَاحِبِ الْمَقَامِ ﷺ؛ وَذَلِكَ رِعَايَةً لِحَقِّ
اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي يُقَدَّمُ عِنْدَ الْجَمَاعِ، وَامْتِثَالًا لِسُنَّةِ الْمُصْطَفَى الَّتِي شَرَعَهَا لِأُمَّتِهِ
عِنْدَ دُخُولِ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ، فَالْبَدَاءَةُ بِالصَّلَاةِ هِيَ جَوْهَرُ الْأَدَبِ مَعَ الشَّارِعِ وَمَعَ
نَبِيِّهِ ﷺ.

وَمِنْ مَظَاهِيرِ التَّيْسِيرِ فِي الْمَذْهَبِ سُقُوطُ مَطْلَبِ التَّحِيَّةِ فِي حَقِّ الْمَارِّ الْمُجْتَازِ
لِلْمَسْجِدِ دُونَ نِيَّةِ الْإِسْتِقْرَارِ، كَمَا يَتَقَرَّرُ فَقْهِيًّا اكْتِفَاءُ الذِّمَّةِ بِأَدَاءِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ
عَنِ التَّحِيَّةِ لِمَنْ دَخَلَ وَشَرَعَ فِي الْمَكْتُوبَةِ فَوْرًا؛ إِذْ يَتَحَقَّقُ مَقْصُودُ الشَّارِعِ
بِإِشْعَالِ الْبُقْعَةِ بِالصَّلَاةِ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْأَعْلَى (الْفَرَضَ) يَتَضَمَّنُ الْأَدْنَى (الْتَّفُلَّ)
عِنْدَ تَدَاخُلِ الْمَقَاصِدِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ.

(١٥٦) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ "وَتَرَاوِيحٌ"

أشار الشيخ خليل بقوله: "وتراويح" معقباً على قوله السابق "وتأكد؛ والمعنى أن صلاة قيام رمضان المعروفة بالتراويح هي من السنن المؤكدة أو المندوبات التي شدد الشارع في ترغيبها. وسُميت تراويح لأن السلف كانوا يستريحون بعد كل أربع ركعات لطول قيامهم، وهي شعيرة ظاهرة ينفرد بها شهر الصيام.

فإن التحليل الفقهي يكشف عن أن العلة في تأكيد التراويح هي ربط عبادة الليل بفريضة النهار؛ فلما كان الصيام فريضة، ندب له قيام يناسب شرفه، ولأن رمضان هو شهر القرآن، فكانت التراويح ميداناً لحتم كتاب الله وسماعه في جماعة، مما جعلها أكد من مطلق نفل الليل في غير رمضان.

أولاً: من السنة النبوية

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه". رواه البخاري ومسلم. وجه الاستدلال: أن ترتيب الجزاء الأوفى (مغفرة الذنوب) على هذا الفعل المخصوص في هذا الزمان المخصوص، ينقل الحكم من مطلق الذنب إلى رتبة التأكد والحث البالغ.

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ صلى في المسجد ذات ليلة، فصلّى بصلاته ناس... ثم قال ﷺ في الليلة الرابعة حين كثر الناس: "قد رأيت الذي صنعتكم، فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم". رواه البخاري ومسلم. وجه الاستدلال: أن صلاته ﷺ بالناس ثلاث ليال هو

أَصْلُ السُّنَّةِ وَالتَّأَكُّدِ، وَتَرْكُهُ لَهَا كَانَ لِعِلَّةٍ عَارِضَةٍ (خَشْيَةِ الْفَرَضِيَّةِ)، فَلَمَّا انْقَطَعَ الْوَحْيُ وَأُمِنَتْ الْفَرَضِيَّةُ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ، بَقِيَ أَصْلُ التَّأَكُّدِ ثَابِتًا لَا يُزِيحُهُ شَيْءٌ.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ الْمُواظَبَةِ الْجَمَاعِيَّةِ تُفِيدُ التَّأَكُّدَ: فَلَمَّا كَانَتْ التَّرَاوِيحُ مِمَّا أَظْهَرَهُ الصَّحَابَةُ فِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاتَّفَقُوا عَلَى إِقَامَتِهَا جَمَاعَةً فِي الْمَسَاجِدِ، خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ النَّفْلِ الْفَرْدِيِّ إِلَى حَدِّ الشَّعَائِرِ الظَّاهِرَةِ، وَكُلُّ مَا كَانَ شِعَارًا ظَاهِرًا فَهُوَ مُؤَكَّدٌ.

٢. قَاعِدَةُ "شَرَفِ الزَّمَانِ يُوجِبُ شَرَفَ الْعَمَلِ": وَبِمَا أَنَّ رَمَضَانَ هُوَ سَيِّدُ الشُّهُورِ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي بِأَنَّ الْعِبَادَاتِ الثَّابِتَةَ لَهُ تَكُونُ أَفْضَلَ وَآكَدَ مِنْ مَثِيلَاتِهَا فِي غَيْرِهِ، فَصَارَ قِيَامُهُ (التَّرَاوِيحُ) آكَدَ مِنْ قِيَامِ غَيْرِهِ مِنَ اللَّيَالِي.

ثَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "التَّرَاوِيحِ" عَلَى "رَغِيْبَةِ الْفَجْرِ" مِنْ حَيْثُ الْإِخْتِصَاصُ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ رَغِيْبَةَ الْفَجْرِ تَأَكَّدَتْ لِإِخْتِصَاصِهَا بِفَرِيضَةِ الصُّبْحِ، وَالتَّرَاوِيحُ تَأَكَّدَتْ لِإِخْتِصَاصِهَا بِفَرِيضَةِ رَمَضَانَ، فَكَمَا أَنَّ مُجَاوَرَةَ الْفَرَضِ تَرْفَعُ رُتْبَةَ النَّفْلِ، فَقَدْ اسْتَوِيََا فِي عِلَّةِ التَّبَعِيَّةِ لِلْفَرِيضَةِ الْكُبْرَى.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ قِيَامِ رَمَضَانَ عَلَى "صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ كِلَاهُمَا نَافِلَةٌ تُشْرَعُ لَهَا الْجَمَاعَةُ لِحَاجَةِ دِينِيَّةٍ أَوْ زَمَانِيَّةٍ، وَكَمَا تَأَكَّدَتْ الْإِسْتِسْقَاءُ

لِطَلَبِ الرَّحْمَةِ، تَأَكَّدَتِ التَّرَاوِيحُ لِشُكْرِ نِعْمَةِ الْقُرْآنِ وَالصَّيَامِ، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي تَمْيِيزِ الصَّلَوَاتِ الْجَامِعَةِ بِالتَّأَكُّيدِ.

(١٥٧) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ "وَأَنْفِرَادُ بِهَا إِنْ لَمْ تُعْطَلِ الْمَسَاجِدُ"

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَأَنْفِرَادُ بِهَا إِنْ لَمْ تُعْطَلِ الْمَسَاجِدُ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ لِمَنْ قَوِيَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يُؤَدِّيَهَا فِي بَيْتِهِ مُنْفَرِدًا، وَلَكِنْ هَذِهِ الْأَفْضَلِيَّةُ مَشْرُوطَةٌ بِأَمْرَيْنِ: الْأَوَّلُ أَلَّا يُؤَدِّيَ ذَلِكَ إِلَى تَعْطِيلِ الْمَسَاجِدِ مِنْ جَمَاعَةِ التَّرَاوِيحِ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّي مِمَّنْ لَا يَفْتَرُّ عَنِ الصَّلَاةِ إِذَا خَلَا بِنَفْسِهِ.

فَإِنَّ التَّحْلِيلَ الْفِقْهِيَّ لِلْمَذْهَبِ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي تَفْضِيلِ الْإِنْفِرَادِ هِيَ تَحْقِيقُ كَمَالِ الْإِخْلَاصِ وَبُعْدُ الشُّبْهَةِ عَنِ الرِّيَاءِ؛ فَالْثَّانِفَلَةُ كُلَّمَا خَفِيَتْ كَانَتْ أَرْجَى لِلْقَبُولِ وَأَبْعَدَ عَنْ حُظُوظِ النَّفْسِ، وَلِأَنَّ صَلَاةَ الْبَيْتِ تُنَوِّرُهُ وَتَجْعَلُهُ مَحَلًّا لِلطَّاعَةِ، بَيْنَمَا تَبْقَى صَلَاةُ الْمَسْجِدِ لِلتَّرَاوِيحِ شَعِيرَةً جَامِعَةً لِعَامَّةِ النَّاسِ وَمَنْ لَا يَحْفَظُ الْقُرْآنَ.

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا النَّصَّ عَامٌّ فِي كُلِّ التَّوَافِلِ، وَقَدْ قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ تَعْقِيبًا

عَلَى جَمْعِ النَّاسِ لِصَلَاةِ اللَّيْلِ مَعَهُ فِي رَمَضَانَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْبَيْتَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الثَّقَلِ مَهْمَا عَظُمَ شَأْنُهُ.

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ، خَرَجَ فَرَأَهُمْ يُصَلُّونَ فَقَالَ: "نِعِمَّتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ، وَالَّتِي يَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الَّتِي يَقُومُونَ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ قَوْلَ عُمَرَ "وَالَّتِي يَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ" يُشِيرُ إِلَى صَلَاةِ آخِرِ اللَّيْلِ فِي الْبَيْتِ، مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ الْإِنْفِرَادَ بَعِيدًا عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ كَانَ هُوَ الْمُقَدَّمُ عِنْدَ أَهْلِ الْفَضْلِ إِذَا أُمِنَتِ الْغَفْلَةُ.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ "الْأَصْلُ فِي التَّوَافِلِ الْإِخْفَاءُ": وَهِيَ قَاعِدَةٌ مَطْرُودَةٌ فِي بَابِ التَّطَوُّعِ؛ لِأَنَّ الثَّقَلَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ، وَالْبَيْتُ مَحَلُّ الْأَسْرَارِ التَّعْبُدِيَّةِ، فَكَانَ الْإِنْفِرَادُ فِيهِ أَحْفَظَ لِقَلْبِ الْمُؤْمِنِ مِنْ شَوَائِبِ التَّصَنُّعِ لِلْخَلْقِ.

٢. قَاعِدَةُ "دَرَأُ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ": وَبِمَا أَنَّ الْمَسْجِدَ فِي التَّرَاوِيحِ مَظِنَّةُ الزَّحَامِ وَالرِّيَاءِ (مَفْسَدَةٌ)، وَالصَّلَاةُ فِي الْبَيْتِ مَظِنَّةُ الْإِخْلَاصِ (مَصْلَحَةٌ)، فَقَدْ تُدَبِّبُ الْإِنْفِرَادُ لِمَنْ خَشِيَ عَلَى قَلْبِهِ، مَعَ بَقَاءِ مَصْلَحَةِ إِقَامَةِ الشَّعِيرَةِ قَائِمَةً يَمَنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ.

ثَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "التَّارَوِيحِ فِي الْبَيْتِ" عَلَى "تَهَجُّدِ النَّبِيِّ ﷺ". "وَجْهُهُ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ غَالِبًا فِي بَيْتِهِ، وَالْعِلَّةُ هِيَ كَوْنُ النَّافِلَةِ تَتَمَحَّضُ فِيهَا صِفَةُ الْقُرْبَةِ الْخَاصَّةِ، فَإِذَا كَانَ التَّهَجُّدُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلَ لِأَجْلِ الْإِخْلَاصِ، فَكَذَلِكَ التَّارَوِيحُ إِذَا أُمِنَ تَعْطِيلُ الْمَسَاجِدِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ طَلَبَ مَقَامَ الْإِحْسَانِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "صَلَاةِ التَّارَوِيحِ" عَلَى "صَدَقَةِ النَّفْلِ". "وَجْهُهُ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ صَدَقَةَ النَّفْلِ إِخْفَاؤُهَا أَفْضَلُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ "وَأِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ"، وَالْعِلَّةُ هِيَ دَفْعُ الرِّيَاءِ، فَكَذَلِكَ صَلَاةُ التَّارَوِيحِ لَمَّا كَانَتْ نَفْلًا كَانَ إِخْفَاؤُهَا فِي الْبَيْتِ خَيْرًا لِلْمُصَلِّي طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي سِتْرِ النَّوَافِلِ."

(١٥٨) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ "وَالْحَتْمُ فِيهَا"

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَالْحَتْمُ فِيهَا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يُنْدَبُ لِلِإِمَامِ فِي صَلَاةِ التَّارَوِيحِ أَنْ يَخْتِمَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ كَامِلًا بِالْمُصَلِّينَ طَوَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ، بِحَيْثُ يَسْمَعُ الْمَأْمُومُونَ جَمِيعَ آيَاتِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ فِي هَذَا الشَّهْرِ الْمُبَارَكِ، وَهُوَ مَطْلَبٌ شَرْعِيٌّ يَتَنَاسَبُ مَعَ خُصُوصِيَّةِ الزَّمَانِ."

فَإِنَّ التَّحْلِيلَ الْفِقْهِيَّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي نَدْبِ الْحَتْمِ هِيَ تَحْقِيقُ مَقْصِدِ نُزُولِ الْقُرْآنِ فِي هَذَا الشَّهْرِ؛ فَلَمَّا كَانَ رَمَضَانُ هُوَ الظَّرْفُ الزَّمَانِيُّ الَّذِي ابْتَدَى فِيهِ نُزُولُ الْوَحْيِ، نُدِبَ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُحْيُوا لِيَالِيَهُ سَمَاعَهُ كُلَّهُ، لِيَكُونَ ذَلِكَ أَبْلَغَ فِي

التَّعَبْدُ وَأَعْظَمَ فِي الْأَجْرِ، وَلِأَنَّ صَلَاةَ التَّرَاوِيحِ شُرِعَتْ أَصْلًا لِقِيَامِ اللَّيْلِ، وَأَفْضَلُ الْقِيَامِ مَا طَالَ فِيهِ الْقُرْآنُ.

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ مُدَارَسَةَ النَّبِيِّ ﷺ لِجِبْرِيلَ لِلْقُرْآنِ كَامِلًا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِي رَمَضَانَ تَذُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ اسْتِيعَابِ جَمِيعِ الْقُرْآنِ بِالْقِرَاءَةِ وَالسَّمَاعِ فِي هَذَا الشَّهْرِ، وَالتَّرَاوِيحُ هِيَ الْمَحَلُّ الْأَنْسَبُ لِهَذِهِ الْمُدَارَسَةِ الْجَمَاعِيَّةِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِينَ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الصَّيَامُ وَالْقُرْآنُ يَشْفَعَانِ لِلْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَقُولُ الْقُرْآنُ: مَنَعْتُهُ النَّوْمَ بِاللَّيْلِ فَشَفِّعْنِي فِيهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ حَقِيقَةَ شَفَاعَةِ الْقُرْآنِ تَتِمُّ بِالِاسْتِعَالِ بِهِ قِيَامًا، وَالْحَتْمُ فِيهِ اسْتِيفَاءُ لَجَمِيعِ كَلَامِ اللَّهِ، مِمَّا يُوجِبُ تَمَامَ الشَّفَاعَةِ وَعِظَمَ الْمَثُوبَةِ.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ الْوَسَائِلِ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ: وَمِمَّا أَنَّ الْمَقْصِدَ هُوَ تَعْظِيمُ شَهْرِ رَمَضَانَ بِالْقُرْآنِ، فَإِنَّ وَسِيلَةَ الْحَتْمِ فِي الصَّلَاةِ تَأْخُذُ حُكْمَ النَّدْبِ الْمُؤَكَّدِ لِأَنَّهَا تُؤَدِّي إِلَى هَذَا الْمَقْصِدِ الشَّرِيفِ عَلَى وَجْهِ التَّمَامِ لَا التَّقْصَانِ.

٢. قَاعِدَةُ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبَّةٌ: وَمِمَّا أَنْ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ أَوْجَبَ الْحَتْمَ أَوْ شَدَّدَ فِيهِ لِيَسْمَعَ النَّاسُ كَلَامَ اللَّهِ، فَإِنَّ الْمَالِكِيَّةَ نَدَبُوا إِلَيْهِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ، وَرِعَايَةً لِحَقِّ الْعَامَّةِ فِي سَمَاعِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ خَلْفَ أَيْمَتِهِمْ.

تَالِيًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "الْحَتْمِ فِي التَّرَاوِيحِ" عَلَى تَبْلِيغِ الرَّسُولِ ﷺ لِلْوَحْيِ. "وَجْهٌ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ تَبْصِيرُ النَّاسِ بِجَمِيعِ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، وَالْقُرْآنُ هُوَ أَصْلُهَا، فَكَمَا بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ الدِّينَ كَامِلًا، نُدِبَ لِلْإِمَامِ أَنْ يُسْمِعَ النَّاسَ الْقُرْآنَ كَامِلًا فِي صَلَاتِهِمْ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ إِيصَالِ كَلَامِ اللَّهِ لِلخَلْقِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "الْحَتْمِ فِي الصَّلَاةِ" عَلَى "الْحَتْمِ خَارِجَ الصَّلَاةِ". "وَجْهٌ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ مَنْدُوبَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ، وَالْحَتْمُ فِيهَا سُنَّةُ السَّلَفِ، فَإِذَا كَانَ الْحَتْمُ مَنْدُوبًا لِلْمُنْفَرِدِ فِي تِلَاوَتِهِ، فَهُوَ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الذِّكْرِ الْأَعْظَمِ أَوْلَى بِالتَّذَبُّبِ طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي طَلَبِ الْكَمَالِ فِي أَعْمَالِ الْبِرِّ."

(١٥٩) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةِ ثَلَاثٍ وَعِشْرُونَ، ثُمَّ جُعِلَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ، ثُمَّ جُعِلَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ صَلَاةَ التَّرَاوِيحِ فِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَقَرَّتْ عَلَى ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ رَكْعَةً (عِشْرُونَ مِنْهَا لِلتَّرَاوِيحِ وَثَلَاثٌ لِلْوُثْرِ)، ثُمَّ زَادَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ هَذَا الْعَدَدَ لِيَصِيرَ سِتًّا وَثَلَاثِينَ رَكْعَةً (سِوَى الْوُثْرِ)، وَهُوَ مَا عُرِفَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَإِنَّ التَّحْلِيلَ الْفَقْهِيَّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ هِيَ الْمُسَاوَاةُ فِي الْفَضْلِ بَيْنَ أَهْلِ مَكَّةَ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ فَقَدْ كَانَ أَهْلُ مَكَّةَ يَطُوفُونَ سَبْعًا بَيْنَ كُلِّ تَرْوِيحَتَيْنِ (أَيَّ بَيْنَ كُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ)، فَلَمَّا أَرَادَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ أَنْ يُذَرِّكُوا مِثْلَ فَضْلِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ كَعْبَةٌ يَطُوفُونَ بِهَا، جَعَلُوا مَكَانَ كُلِّ أُسْبُوعٍ (سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ طَوَافٍ) أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ زَائِدَةً، فَحَصَلَ لَهُمُ السُّتُّ وَالثَّلَاثُونَ.

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اسْتِقْرَارَ الْعَدَدِ عَلَى عِشْرِينَ رَكْعَةً كَانَ بِاجْتِمَاعِ سُكُوتِيٍّ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَارَ سُنَّةً مُتَّبَعَةً، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ بَعْدَ ذَلِكَ فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ الذَّبِّ لِقِيَامِ اللَّيْلِ الَّذِي لَمْ يَحُدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ بِعَدَدٍ لَا يَجُوزُ تَجَاوُزُهُ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: "مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ كَانَ لِبَيَانِ الْإِثْبَاتِ فِي الْكَيْفِيَّةِ (طُولِ الْقِيَامِ)، لَكِنَّ فِعْلَ الصَّحَابَةِ بَعْدَهُ بِالزِّيَادَةِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْكَمِّيَّةِ وَاسِعٌ، وَأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ عِمَارَةُ اللَّيْلِ مَهْمَا كَانَ عَدَدُ الرَكَعَاتِ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِعْلُ عُمَرَ وَلَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ مُحَالِفًا لِلْسُّنَّةِ بَلْ هُوَ اسْتِثْمَارٌ لَهَا.

ثَانِيًا: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ "الْمُسَابَقَةِ فِي الْخَيْرَاتِ مَطْلُوبَةٌ": وَبِمَا أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ نَالُوا فَضْلَ الطَّوَافِ مَعَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي بِتَعْوِيضِ ذَلِكَ لِغَيْرِهِمْ بِحِنْسِ الْعِبَادَةِ الْمُتَاحَةِ وَهِيَ الصَّلَاةُ، تَحْقِيقًا لِمَبْدَأِ التَّنَافُسِ فِي الطَّاعَاتِ الَّذِي حَثَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ.

٢. قَاعِدَةُ "عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حُجَّةٌ": وَهِيَ مِنْ أَصُولِ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ الْكُبْرَى؛ فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْعَدَدُ (٣٦) هُوَ مَا أَدْرَكَ عَلَيْهِ مَالِكٌ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنْ عَهْدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَمَا بَعْدَهُ، اعْتَبَرَهُ السُّنَّةُ الْمُخْتَارَةُ عِنْدَهُ لِأَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِمَا تَلَقَّوْهُ عَمَّنْ قَبْلَهُمْ.

ثَالِثًا: مِنَ الْقِيَاسَاتِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "زِيَادَةِ الرُّكْعَاتِ" عَلَى "طُولِ الْقِرَاءَةِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ هِيَ "طُولُ الْقُنُوتِ" (أَيِ الْقِيَامِ)، فَكَمَا يَجُوزُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يُطِيلَ الْقِرَاءَةَ فِي رَكْعَتَيْنِ، جَازَ لَهُ أَنْ يُفَرِّقَ ذَلِكَ الطُّولَ عَلَى رَكْعَاتٍ كَثِيرَةٍ تَسْهِيلاً عَلَى النَّاسِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ إِيقَاعِ كَمِّيَّةٍ مِنَ التَّعَبُدِ فِي الزَّمَانِ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "زِيَادَةِ رَكْعَاتِ التَّرَاوِيحِ" عَلَى "زِيَادَةِ ذِكْرِ اللَّهِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّلَاةَ فِي أَصْلِهَا مَوْضُوعَةٌ لِلذِّكْرِ، وَالشَّارِعُ نَدَبَ إِلَى الْإِكْتَارِ مِنَ الذِّكْرِ بَلَا حَدٍّ أَقْصَى، فَكُلُّ مَا زَادَ فِيهِ الْعَبْدُ مِنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ فَهُوَ زِيَادَةٌ فِي الْخَيْرِ طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي تَرْغِيبِ الْإِكْتَارِ مِنَ التَّوَافِلِ الْمُطْلَقَةِ.

(١٦٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: نَذْبِ تَعْجِيلِ الْمَسْبُوقِ فِي قَضَاءِ مَا فَاتَهُ مِنْ التَّرَاوِيحِ لِلْحَاقِ بِالإِمَامِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَحَفَفَ مَسْبُوقُهَا ثَانِيَتُهُ وَلِحَقٍّ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ الَّذِي دَخَلَ مَعَ الإِمَامِ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ وَقَدْ سَبَقَهُ الإِمَامُ بِرَكْعَةٍ، فَإِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ قَامَ هَذَا الْمَسْبُوقُ لِيَأْتِيَ بِرَكْعَتِهِ الثَّانِيَةِ، فَيَنْدَبُ لَهُ أَنْ يُخَفِّفَ فِيهَا الْقِرَاءَةَ وَالذِّكْرَ بِحَيْثُ يَقْتَصِرُ عَلَى أَقَلِّ الْوَاجِبِ، لِيَتِمَّكَنَ مِنْ سُرْعَةِ الدُّخُولِ مَعَ الإِمَامِ فِي الرُّكْعَاتِ الثَّالِيَةِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا جَالِسًا

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذَا التَّخْفِيفِ هِيَ تَقْدِيمُ مَصْلَحَةِ الْإِثْمَامِ عَلَى كَمَالِ الصِّفَةِ فِي صَلَاةِ الْإِنْفِرَادِ؛ فَلَمَّا كَانَتْ التَّرَاوِيحُ مَبْنِيَّةً عَلَى التَّخْفِيفِ وَالْإِجْتِمَاعِ لِسَمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ، كَانَ إِدْرَاكُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مَعَ الإِمَامِ فِي الشَّفْعِ الثَّالِي أَوْكَدَ فِي النَّذْبِ مِنْ إِطَالَةِ رَكْعَةٍ يُصَلِّيَهَا الْمَرْءُ وَحْدَهُ، لِأَنَّ مَقْصُودَ الشَّعِيرَةِ يَتَحَقَّقُ بِالْمُتَابَعَةِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْلِفُوا عَلَيْهِ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْجَمَاعَةِ هُوَ الْحِرْصُ عَلَى مُتَابَعَةِ الإِمَامِ، وَتَخْفِيفُ الْمَسْبُوقِ لِرَكْعَتِهِ هُوَ وَسِيلَةٌ لِقِلِيلِ زَمَنِ الْإِنْفِرَادِ وَمَنْعِ التَّخَلُّفِ عَنِ الإِمَامِ فِي رَكْعَاتِهِ الثَّالِيَةِ، تَحْقِيقًا لِهَذَا الْإِثْمَامِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا التَّخْفِيفَ النَّبَوِيُّ كَانَ لِأَجْلِ مَصْلَحَةٍ إِذْرَاكِ صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، فَذَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ نَقْصِ مَنُذُوبَاتِ الصَّلَاةِ لِتَحْصِيلِ فَضِيلَةٍ أَرْجَحَ، وَهِيَ هُنَا إِذْرَاكُ جَمَاعَةِ التَّرَاوِيحِ فِي صَدْرِهَا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْجَمَاعَةِ أَوَّلَى مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَقْدَارِ الْقِرَاءَةِ: وَبِمَا أَنَّ إِطَالََةَ الرُّكْعَةِ فَضِيلَةً شَخْصِيَّةً، وَإِذْرَاكَ الْإِمَامِ فَضِيلَةً تَعُودُ عَلَى شَأْنِ الْجَمَاعَةِ وَنَظْمِهَا، فَقَدْ قَدِّمَتِ الْقَاعِدَةُ مَصْلَحَةَ الْإِثْمَامِ الَّتِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا التَّخْفِيفُ.

٢. قَاعِدَةُ تَقْدِيمِ الْأَهَمِّ عِنْدَ التَّزَاوُلِ: فَلَمَّا تَزَاوَلَتْ عِنْدَ الْمَسْبُوقِ إِكْمَالُ رُكْعَتِهِ بِتَوْادَةٍ وَبَيْنَ اللُّحُوقِ بِالْإِمَامِ فِي رُكْعَاتِهِ، كَانَ اللُّحُوقُ بِالْإِمَامِ أَهَمَّ لِكُونَ التَّرَاوِيحِ شَعِيرَةً جَمَاعِيَّةً مَقْصُودُهَا الْأَكْبَرُ الْجَمَاعُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ مَسْبُوقِ التَّرَاوِيحِ عَلَى مَنْ أُقِيمَتْ لَهُ الْفَرِيضَةُ وَهُوَ فِي نَفْلِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ مَنْ كَانَ يَتَنَفَّلُ فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ نُدْبَ لَهُ تَخْفِيفُ صَلَاتِهِ لِيُذْرِكَ الْجَمَاعَةَ، وَالْعِلَّةُ هِيَ "خَشْيَةُ فَوَاتِ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْجَمَاعَةِ"، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ بِتَمَامِهَا فِي مَسْبُوقِ التَّرَاوِيحِ، فَيَأْخُذُ حُكْمَ التَّخْفِيفِ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ.

0 .

قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ رَكْعَةِ
الْمَسْبُوقِ عَلَى رَكْعَةِ
الْمُسَافِرِ. "وَجْهٌ الْإِسْتِدْلَالُ:
أَنَّ الشَّرِيعَةَ سَمَحَتْ
بِتَخْفِيفِ أَعْدَادِ الرُّكْعَاتِ
وَصِفَاتِهَا لِأَجْلِ مَصَالِحِ
عَارِضَةٍ (كَالسَّفَرِ أَوْ خَشْيَةِ
الْفَوَاتِ)، فَكُلُّ مَوْضِعٍ يَكُونُ
فِيهِ التَّطْوِيلُ سَبَبًا فِي نَقْصِ
فَضِيلَةٍ أُخْرَى، نُدِبَ فِيهِ
التَّخْفِيفُ طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ
الشَّارِعِ فِي رِعَايَةِ تَرْتِيبِ
الْقُرْبَاتِ.

تَحْتَمِلُ مَسْأَلَةُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ فِي الْفِقْهِ الْمَالِكِيِّ أَبْعَادًا تَعْبُودِيَّةً وَتَنْظِيمِيَّةً دَقِيقَةً،
تَقُومُ عَلَى فَلْسَفَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ إِظْهَارِ الشَّعَائِرِ الْعَامَّةِ وَتَحْقِيقِ الْإِخْلَاصِ الْفَرْدِيِّ،
وَيُمْكِنُ بَلُورَةُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَفَقَ الْمَنْظُورِ الْأَكَادِيمِيِّ التَّالِي:

أَوَّلًا: التَّكْيِيفُ الْفِقْهِيُّ وَالْمَشْرُوعِيَّةُ تُصَنَّفُ التَّرَاوِيحُ ضِمْنَ التَّوَافِلِ الْمُؤَكَّدَةِ الَّتِي
يَنْفَرِدُ بِهَا شَهْرُ رَمَضَانَ، وَتَكْتَسِبُ صِفَةَ "التَّأْكِيدِ" مِنْ مُوََاطَبَةِ الشَّارِعِ عَلَيْهَا وَإِقْرَارِ
الصَّحَابَةِ لَهَا كَشَعِيرَةٍ جَامِعَةٍ. وَيَتَجَلَّى الْمَنَاطُ الشَّرِيعِيُّ هُنَا فِي رَبْطِ قِيَامِ اللَّيْلِ

بَفَرِيضَةِ الصَّيَامِ نَعْظِيمًا لِلزَّمَانِ، مَعَ تَرْتِيبِ مَغْفِرَةٍ مَا تَقْدَمُ مِنَ الذَّنْبِ جَزَاءً لِهَذَا الْعَمَلِ.

ثَانِيًا: مَوْضِعُ الْأَدَاءِ وَجَدَلِيَّةُ الْإِنْفِرَادِ وَالْجَمَاعَةِ يَتَمَيَّزُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ بِتَفْضِيلِ الْإِنْفِرَادِ فِي أَدَاءِ التَّرَاوِيحِ (أَيِ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ) لِمَنْ قَوِيَ عَلَى ذَلِكَ وَأَمِنَ الْغَفْلَةَ، وَذَلِكَ بِشَرْطِ أَلَّا يُؤَدِّيَ ذَلِكَ إِلَى تَعْطِيلِ الْمَسَاجِدِ. وَالْعِلَّةُ فِي هَذَا التَّفْضِيلِ هِيَ صَيَانَةُ الْعِبَادَةِ عَنْ شَوَائِبِ الرِّيَاءِ، وَتَحْقِيقُ أَقْصَى دَرَجَاتِ الْإِخْلَاصِ فِي النَّفْلِ، تَمَاشِيًا مَعَ الْأَصْلِ النَّبَوِيِّ فِي نَدْبِ صَلَاةِ النَّفْلِ فِي الْبُيُوتِ.

ثَالِثًا: الْمَعْيَارُ الْكَمِّيُّ وَالْعَدَدِيُّ لِلرَّكَعَاتِ اسْتَقَرَّ الْعَمَلُ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ عَلَى ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ رَكْعَةً بِالْوِثْرِ، ثُمَّ ارْتَقَى فِي عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِلَى سِتٍّ وَثَلَاثِينَ رَكْعَةً. وَيَسْتَنْدُ هَذَا التَّطَوُّرُ الْعَدَدِيُّ إِلَى رَغْبَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي مُسَاوَاةِ أَهْلِ مَكَّةَ فِي الْفَضْلِ، حَيْثُ جَعَلُوا الرَّكَعَاتِ الزَّائِدَةَ بَدِيلًا عَنِ الطُّوَافِ بَيْنَ التَّرَوِيحَاتِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مُرُوءَةِ الشَّرِيعَةِ فِي الْإِسْتِزَادَةِ مِنْ حِنْسِ الْعِبَادَةِ لِعِمَارَةِ الْوَقْتِ الْفَاضِلِ.

رَابِعًا: الْمُنْهَجِيَّةُ الْقُرْآنِيَّةُ فِي الصَّلَاةِ يُنْدَبُ لِلْإِمَامِ اسْتِيعَابُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ "خَتْمًا" طَوَالَ الشَّهْرِ لِتَحْقِيقِ مَقْصِدِ سَمَاعِ الْوَحْيِ فِي شَهْرِ نُزُولِهِ. كَمَا يَتَحَرَّى الْمُصَلِّي فِي خِتَامِ صَلَاتِهِ (الشُّعْبُ وَالْوِثْرُ) سُورًا مَخْصُوصَةً (الْأَعْلَى، الْكَافِرُونَ، الْإِخْلَاصُ، وَالْمُعَوِّذَاتَانِ) تَرْتِيبًا لِمَعَانِي التَّنْزِيلِ وَالتَّوْحِيدِ، إِلَّا إِذَا تَعَارَضَ ذَلِكَ مَعَ "حِزْبِهِ" الرَّاتِبِ، فَيَقْدَمُ الْحِزْبُ رِعَايَةً لِدَوَامِ الْعَمَلِ وَتَسْلُسُلِ الْحَتْمَةِ.

خَامِسًا: الضَّوَاطِطُ التَّنْظِيمِيَّةُ لِلْمَسْبُوقِ رِعَايَةً لِنَظْمِ الْجَمَاعَةِ، نَدَبَ الْفِقْهُ
لِلْمَسْبُوقِ تَخْفِيفَ رُكْعَتِهِ الْمَقْضِيَّةِ لِيُذْرِكَ الْإِمَامَ فِي الشَّغْعِ التَّالِي، وَهَذَا يَعْكِسُ
قَاعِدَةً أَصِيلَةً تَقْضِي بِتَقْدِيمِ "فَضِيلَةِ الْإِثْمَامِ وَالْمُتَابَعَةِ" عَلَى "فَضِيلَةِ طُولِ الْأَدَاءِ
الْفَرْدِيِّ"، تَحْقِيقًا لِلْمَقْصِدِ الْجَمَاعِيِّ مِنْ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ.

تَحْتَمِلُ مَسْأَلَةُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ فِي الْفِقْهِ الْمَالِكِيِّ أَبْعَادًا تَعْبُدِيَّةً وَتَنْظِيمِيَّةً دَقِيقَةً،
تَقُومُ عَلَى فِلْسَفَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ إِظْهَارِ الشَّعَائِرِ الْعَامَّةِ وَتَحْقِيقِ الْإِخْلَاصِ الْفَرْدِيِّ،
وَيُمْكِنُ بَلُورَةُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ كَالْتَّالِي:

أَوَّلًا: التَّكْيِيفُ الْفِقْهِيُّ وَالْمَشْرُوعِيَّةُ تُصَنَّفُ التَّرَاوِيحُ ضِمْنَ النُّوَافِلِ الْمُؤَكَّدَةِ الَّتِي
يَنْفَرِدُ بِهَا شَهْرُ رَمَضَانَ، وَتَكْتَسِبُ صِفَةَ "التَّأْكِيدِ" مِنْ مُوَاطَبَةِ الشَّارِعِ عَلَيْهَا وَإِقْرَارِ
الصَّحَابَةِ لَهَا كَشَعِيرَةٍ جَامِعَةٍ. وَيَتَجَلَّى الْمَنَاطُ التَّشْرِيعِيُّ هُنَا فِي رِبْطِ قِيَامِ اللَّيْلِ
بِفَرِيضَةِ الصِّيَامِ تَعْظِيمًا لِلزَّمَانِ، مَعَ تَرْتِيبِ مَغْفِرَةٍ مَا تَقْدَمُ مِنَ الذَّنْبِ جَزَاءً لِهَذَا
الْعَمَلِ.

ثَانِيًا: مَوْضِعُ الْأَدَاءِ وَجَدَلِيَّةُ الْإِنْفِرَادِ وَالْجَمَاعَةِ يَتَمَيَّزُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ بِتَفْضِيلِ
الْإِنْفِرَادِ فِي أَدَاءِ التَّرَاوِيحِ (أَيِ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ) لِمَنْ قَوِيَ عَلَى ذَلِكَ وَأَمِنَ
الْعَفْلَةَ، وَذَلِكَ بِشَرْطِ أَلَّا يُؤَدِّيَ ذَلِكَ إِلَى تَعْطِيلِ الْمَسَاجِدِ. وَالْعِلَّةُ فِي هَذَا
التَّفْضِيلِ هِيَ صَيَانَةُ الْعِبَادَةِ عَنْ شَوَائِبِ الرِّيَاءِ، وَتَحْقِيقُ أَقْصَى دَرَجَاتِ
الْإِخْلَاصِ فِي النَّفْلِ، تَمَاشِيًا مَعَ الْأَصْلِ النَّبَوِيِّ فِي نَدَبِ صَلَاةِ النَّفْلِ فِي الْبُيُوتِ.

وقراءة شفع بسبح، والكافرون^(١٦١)، ووثر بإخلاص ومعوذتين^(١٦٢) إلا لمن له حِزب، فمنه فيهما^(١٦٣)، وفعله لمُتَّبِعِهِ آخِرَ اللَّيْلِ^(١٦٤).

ثَالِثًا: الْمَعْيَارُ الْكَمِّيُّ وَالْعَدَدِيُّ لِلرَّكَعَاتِ اسْتَقَرَّ الْعَمَلُ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ عَلَى ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ رَكْعَةً بِالْوِثْرِ، ثُمَّ ارْتَقَى فِي عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِلَى سِتٍّ وَثَلَاثِينَ رَكْعَةً. وَيَسْتَنِدُ هَذَا الطَّوَرُ الْعَدَدِيُّ إِلَى رَغْبَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي مُسَاوَاةِ أَهْلِ مَكَّةَ فِي الْفَضْلِ، حَيْثُ جَعَلُوا الرَّكَعَاتِ الزَّائِدَةَ بَدِيلًا عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَ التَّرَوِيحَاتِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مُرُوءَةِ الشَّرِيعَةِ فِي الْإِسْتِرَادَةِ مِنْ جِنْسِ الْعِبَادَةِ لِعِمَارَةِ الْوَقْتِ الْفَاضِلِ.

رَابِعًا: الْمُنْهَجِيَّةُ الْقُرْآنِيَّةُ فِي الصَّلَاةِ يُنْدَبُ لِلْإِمَامِ اسْتِيعَابُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ "خَتْمًا" طَوَالَ الشَّهْرِ لِتَحْقِيقِ مَقْصِدِ سَمَاعِ الْوَحْيِ فِي شَهْرِ نُزُولِهِ. كَمَا يَتَحَرَّى الْمُصَلِّي فِي خَتَامِ صَلَاتِهِ (الشَّفْعُ وَالْوِثْرُ) سُورًا مَخْصُوصَةً (الْأَعْلَى، الْكَافِرُونَ، الْإِخْلَاصُ، وَالْمُعَوِّذَاتَانِ) تَرْتِيحًا لِمَعَانِي التَّنْزِيلِ وَالتَّوْحِيدِ، إِلَّا إِذَا تَعَارَضَ ذَلِكَ مَعَ "حِزْبِهِ" الرَّائِبِ، فَيَقْدَمُ الْحِزْبُ رِعَايَةً لِدَوَامِ الْعَمَلِ وَتَسْلُسُلِ الْحُتْمَةِ.

خَامِسًا: الضَّوَابِطُ التَّنْظِيمِيَّةُ لِلْمَسْبُوقِ رِعَايَةً لِنَظْمِ الْجَمَاعَةِ، نَدَبَ الْفَقْهُ لِلْمَسْبُوقِ تَخْفِيفَ رَكْعَتِهِ الْمَقْضِيَّةِ لِيُذْرِكَ الْإِمَامُ فِي الشَّفْعِ الثَّالِي، وَهَذَا يَعْكِسُ قَاعِدَةً أَصِيلَةً تَقْضِي بِتَقْدِيمِ "فَضِيلَةِ الْإِثْتِمَامِ وَالْمُتَابَعَةِ" عَلَى "فَضِيلَةِ طُولِ الْأَدَاءِ الْفَرْدِيِّ"، تَحْقِيقًا لِلْمَقْصِدِ الْجَمَاعِيِّ مِنْ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ.

(١٦١) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: نَدَبَ قِرَاءَةِ سُورَتَيِ الْأَعْلَى وَالْكَافِرُونَ فِي رَكْعَتَيِ الشَّفْعِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَقِرَاءَةُ شَفْعٍ بِسَبِّحَ، وَالْكَافِرُونَ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُنْدُوبَ لِلْمُصَلِّي فِي رَكْعَتَيِ الشَّفْعِ الَّتِي تَتَقَدَّمُ رَكْعَةُ الْوُثْرِ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سُورَةَ "الْأَعْلَى"، وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سُورَةَ الْكَافِرُونَ، لِيَكُونَ ذَلِكَ الْإِخْتِيَارُ تَابِعًا لِمَا وَرَدَ فِي السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذَا التَّعْيِينِ هِيَ تَهْيِئَةُ النَّفْسِ لِحَتْمِ صَلَاةِ اللَّيْلِ بِالتَّنْزِيهِ وَالْبَرَاءَةِ مِنَ الشِّرْكِ؛ فَسُورَةُ الْأَعْلَى تَضَمَّنَتْ تَقْدِيسَ اللَّهِ وَتَنْزِيهَهُ، وَسُورَةُ الْكَافِرُونَ تَضَمَّنَتْ إِخْلَاصَ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ، لِيَكُونَ ذَلِكَ تَمْهِيدًا لِسُورَةِ الْإِخْلَاصِ الَّتِي تُقْرَأُ فِي الْوُثْرِ، فَيَجْتَمِعُ لِلْعَبْدِ فِي خَاتِمَةِ صَلَاتِهِ كَمَالُ التَّنْزِيهِ وَكَمَالُ التَّوْحِيدِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِـ {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى}، وَ{قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ}، وَ{قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ مُوَاطَبَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قِرَاءَةِ هَذِهِ السُّورِ بِأَعْيَانِهَا فِي هَذَا الْمَحَلِّ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا الْأَفْضَلُ وَالْأَكْمَلُ، فَاقْتَدَى بِهِ الْفُقَهَاءُ فِي نَدْبِ هَذَا التَّرْتِيبِ لِتَحْصِيلِ بَرَكَةِ الْإِتْبَاعِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْوُثْرِ بِـ "سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى"، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فِي رَكْعَةِ رَكْعَةٍ. رَوَاهُ

الترمذي وحسنه. وجه الاستدلال: أن تعدد الروايات في هذا التخصيص يقوي مشروعيته ويجعله من السنن المستفيضة في صلاة الليل.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

١. قاعدة "الاتباع في محل التعبّد أولى من الاختيار": وبما أن الأصل في القراءة أن للمصلي أن يقرأ ما شاء، إلا أن ورود النصّ بسور مخصوصة ينقل الأمر إلى مقام الاتباع، لأن الشارع لا يخص شيئاً إلا لمعنى لطيف، فندب الالتزام بها تأدباً مع الاختيار النبوي.

٢. قاعدة "تناسب المبادئ مع الغايات": فلما كان الوثر هو الغاية والخاتمة لصلاة الليل، ندب أن تكون مبادئه (الركعتان اللتان قبله) مناسبة له في التعظيم والتوحيد، ليسبق أول الخاتمة مع آخرها.

٣. الدليل من القياس

١. قياس العلة: قياس "سور الشفع" على "سور رغبة الفجر". وجه الاستدلال: أن رغبة الفجر مندوب فيها قراءة (الكافرون والإخلاص)، والعلة هي استفتاح عمل النهار بإعلان التوحيد، وكذلك الشفع والوتر ندب فيهما ذلك لعل اختتام عمل الليل بإعلان التوحيد، فلما اشتركا في علة تجديد العهد بالإخلاص في أطراف الزمان، ندب التخصيص في كليهما.

٢. قِيَّاسُ الطَّرْدِ: قِيَّاسُ التَّنْفُلِ فِي الشَّفْعِ عَلَى التَّنْفُلِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ. "وَجْهٌ
الِاسْتِدْلَالُ: أَنَّ الشَّارِعَ خَصَّ صَلَاةَ الْعِيدِ بِسُورَتَيْ (الْأَعْلَى وَالْعَاشِيَةِ) إِظْهَارًا
لِعَظَمَةِ الْيَوْمِ، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِهِ فِي تَمْيِيزِ الصَّلَوَاتِ ذَاتِ الشَّأْنِ بِمَا يُنَاسِبُهَا مِنْ
الذِّكْرِ، فَكَذَلِكَ الشَّفْعُ لَمَّا كَانَ مُتَّصِلًا بِأَكْثَرِ التَّوَافِلِ (الْوِثْرِ)، خُصَّ بِسُورٍ رَفِيعَةِ
الْمَعَانِي طَرْدًا مَعَ هَذَا الْمَنْهَجِ.

(١٦٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: نَذْبُ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ وَالْمُعَوَّدَتَيْنِ فِي رَكْعَةِ
الْوِثْرِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَوِثْرٍ بِإِخْلَاصٍ وَمُعَوَّدَتَيْنِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ
لِلْمُصَلِّي فِي رَكْعَةِ الْوِثْرِ -الَّتِي يُؤْتَرُّ بِهَا صَلَاتُهُ- أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ثَلَاثَ سُورٍ
هِيَ: سُورَةُ الْإِخْلَاصِ، ثُمَّ سُورَةُ الْفَلَقِ، ثُمَّ سُورَةُ النَّاسِ، وَذَلِكَ لِتَكُونُ خَاتِمَةً
صَلَاتِهِ مُشْتَمِلَةً عَلَى جَوَامِعِ التَّوْحِيدِ وَالتَّعَوُّذِ.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذَا الْإِخْتِيَارِ هِيَ تَحْقِيقُ كَمَالِ الْإِخْلَاصِ
وَالِإِحْتِمَاءِ بِاللَّهِ فِي خَاتِمَةِ عَمَلِ اللَّيْلِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْوِثْرُ هُوَ آخِرُ صَلَاةِ الْعَبْدِ،
نُذِبَ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ فِيهِ بَيْنَ إِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى (بِسُورَةِ الْإِخْلَاصِ) وَبَيْنَ
الِاعْتِصَامِ بِهِ مِنْ جَمِيعِ الشُّرُورِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ (بِالْمُعَوَّدَتَيْنِ)، لِيَكُونَ ذَلِكَ
حِرْزًا لَهُ وَخِتَامًا طَيِّبًا لِصَحِيفَتِهِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ (أَيِ الْوُثْرِ) بِ"قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ"، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ". رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ النَّبَوِيَّ الصَّرِيحَ يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْقِرَاءَةِ الْمُسْتَحَبَّةَ فِي الْوُثْرِ، وَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُدَاوِمُ عَلَى ذَلِكَ، جَرَى عَمَلُ الْفُقَهَاءِ عَلَى نَدْبِ هَذَا الْجَمْعِ بَيْنَ السُّورِ الثَّلَاثِ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ.

وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صِفَةِ وَثْرِهِ ﷺ ذَكَرَ فِيهَا قِرَاءَةَ السُّورِ الثَّلَاثِ فِي آخِرِهَا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَطَاوُرَ الرُّوَايَاتِ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي نَقْلِ هَذِهِ الصِّفَةِ يَرْفَعُهَا إِلَى مَقَامِ السُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي يُؤْخَذُ بِهَا فِي فِعْلِ النُّوَافِلِ الْمُؤَكَّدَةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ "الْمَقَاصِدُ تُؤَدَّى بِأَكْمَلٍ وَسَائِلُهَا": وَبِمَا أَنَّ الْمَقْصِدَ مِنَ الْوُثْرِ هُوَ خَتْمُ الصَّلَاةِ بِمَا يُرْضِي اللَّهَ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ (الَّتِي تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ) مَعَ الْمُعَوَّدَتَيْنِ هِيَ أَكْمَلُ وَسِيلَةٍ لِتَحْقِيقِ هَذَا الْمَقْصِدِ التَّعْبُدِيِّ.

٢. قَاعِدَةُ "التَّاسِيسُ أَوْلَى مِنَ التَّأْكِيدِ": فَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ السُّورِ يُؤَسِّسُ لِقَاعِدَةِ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِ الْمُصَلِّي عِنْدَ الْإِنْصِرَافِ مِنْ نَاشِئَةِ اللَّيْلِ، وَهِيَ زِيَادَةُ فِي الشَّرِيعِ تَفْيِذُ الْإِحْتِيَاطِ لِقَبُولِ الْعَمَلِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "قِرَاءَةِ الْمُعَوَّدَتَيْنِ فِي الْوُثْرِ" عَلَى "قِرَاءَتِهِمَا عِنْدَ النَّوْمِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي نَذْبِ قِرَاءَتِهِمَا عِنْدَ النَّوْمِ هِيَ "طَلَبُ الْحِفْظِ وَالْخِتَامِ بِالذِّكْرِ، وَالْمُصَلِّي فِي الْوُثْرِ يَحْتِمُ عَمَلَ لَيْلِهِ لِيَأْوِيَ إِلَى فِرَاشِهِ، فَاشْتَرَكَا فِي عِلَّةٍ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى التَّحْصِينِ الشَّرْعِيِّ، فَنَذِبَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ طَرْدًا مَعَ هَذِهِ الْعِلَّةِ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ الْوُثْرِ عَلَى أَذْكَارِ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ رَبَطَ بَيْنَ تَوْحِيدِ اللَّهِ وَالتَّعَوُّذِ فِي أَطْرَافِ النَّهَارِ إِذَا أَدْبَرَ وَإِذَا أَقْبَلَ، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِهِ فِي حِمَايَةِ جَنَابِ التَّوْحِيدِ، فَالْوُثْرُ لَمَّا كَانَ فِي طَرَفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، أُلْحِقَ بِهَذَا الْمَنْهَجِ فِي نَذْبِ السُّورِ الثَّلَاثِ.

(١٦٣) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: تَقْدِيمُ الْوُرْدِ الْقُرْآنِيِّ الرَّاتِبِ عَلَى السُّورِ الْمُنْدُوبَةِ فِي الشَّفْعِ وَالْوُثْرِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "إِلَّا لِمَنْ لَهُ حِزْبٌ، فَمِنْهُ فِيهِمَا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْإِسْتِحْبَابَ السَّابِقَ بِقِرَاءَةِ سُورٍ بِأَعْيَانِهَا (كَالْأَعْلَى وَالْكَافِرُونَ فِي الشَّفْعِ، وَالْإِخْلَاصِ وَالْمُعَوَّدَتَيْنِ فِي الْوُثْرِ) يُسْتَتْنَى مِنْهُ الْمُصَلِّي الَّذِي لَهُ جُزْءٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْقُرْآنِ يُدَاوِمُ عَلَيْهِ لَيْلًا (حِزْبٌ)؛ فَالْأَفْضَلُ فِي حَقِّهِ أَنْ يَقْرَأَ هَذَا الْحِزْبَ فِي صَلَاتَيْ الشَّفْعِ وَالْوُثْرِ لِيُكْمَلَ وَرْدُهُ، وَلَا يُطَالَبُ بِالْعُدُولِ عَنْهُ إِلَى السُّورِ الْمُنْدُوبَةِ الْمَذْكُورَةِ آنِفًا.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ هِيَ "الْمُحَافَظَةُ عَلَى اسْتِمْرَارِيَّةِ الْوُرْدِ وَتَحْقِيقِ مَقْصِدِ الْحُتْمِ؛ فَلَمَّا كَانَ الشَّارِعُ يَحْتَثُّ عَلَى الْمُدَاوَمَةِ عَلَى تِلَاوَةِ

الْقُرْآنَ، وَكَانَ الْإِلْتِزَامُ بِالسُّورِ الْمُنْدُوبَةِ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى قَطْعِ تَسْلُسُلِ الْحِزْبِ الرَّائِبِ أَوْ تَأْخِيرِ خْتَمِهِ، قُدِّمَتْ مَصْلَحَةُ الْمُوَاطَّعَةِ عَلَى الْوَرْدِ لِأَنَّهَا مَصْلَحَةٌ دَائِيَّةٌ رَاسِخَةٌ، وَلِأَنَّ الشَّفْعَ وَالْوِثْرَ هُمَا خِتَامُ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَغَدِبَ أَنْ يَكُونَا مَحَلًّا لِتَوْفِيَةِ مَا تَبَقَّى مِنَ الْقِرَاءَةِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ، ثُمَّ قَالَ: فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ، ثُمَّ قَالَ: فِي خَمْسٍ عَشْرَةَ، ثُمَّ قَالَ: فِي عَشْرٍ، ثُمَّ قَالَ: فِي سَبْعٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَتَّبَ لِلْمُسْلِمِ أَوْفَاتًا لِحُتْمِ حِزْبِهِ، وَالْمُدَاوِمَةَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ تَقْتَضِيهِ اسْتِعْلَالَ نَوَافِلِ اللَّيْلِ لِإِتْمَامِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْحِزْبُ مَطْلُوبًا لِذَاتِهِ فِي خْتَمِ الْقُرْآنِ، كَانَ تَقْدِيمُهُ فِي الشَّفْعِ وَالْوِثْرِ مُتَّفِقًا مَعَ رُوحِ الْحَثِّ النَّبَوِيِّ عَلَى عَدَمِ هَجْرِ الْقُرْآنِ وَتَعَاهُدِهِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي صِفَةِ قِيَامِهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ حِزْبَهُ فِي صَلَاتِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ عُمُومَ فِعْلِهِ ﷺ فِي إِيقَاعِ وَرْدِهِ فِي جَمِيعِ صَلَاةِ اللَّيْلِ يَشْمَلُ الشَّفْعَ وَالْوِثْرَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِعْلَالَ بِالْوَرْدِ الرَّائِبِ هُوَ الْأَصْلُ لِمَنْ أَرَادَ جَعْلَ نَوَافِلِهِ مِيدَانًا لِلْحُتْمِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ "الْمُدَاوَمَةِ عَلَى الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ: وَبِمَا أَنَّ الْحِزْبَ الرَّائِبَ عَمَلٌ دَائِمٌ يَلْتَزِمُ بِهِ الْعَبْدُ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي بِتَقْدِيمِ مَا يُعِينُ عَلَى دَوَامِهِ، فَلَوْ أُلْزِمَ الْمُصَلِّي بِالسُّورِ الْمُنْدُوبَةِ لَرُبَّمَا تَرَكَ حِزْبَهُ أَوْ تَعَطَّلَ خَتْمُهُ، فَكَانَ تَقْدِيمُ الْحِزْبِ أَوْلَى لِتَحْصِيلِ مَحَبَّةِ اللَّهِ فِي الدَّوَامِ.

٢. قَاعِدَةُ "الْفَضِيلَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَيْئَتِهَا: فَالْحِزْبُ يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الْقِرَاءَةِ وَتَسْلُسِلِ الْقُرْآنِ (وَهُوَ مَقْصِدٌ كَبِيرٌ)، بَيْنَمَا تُعَيِّنُ سُورٌ مَخْصُوصَةٌ هُوَ فَضِيلَةٌ تَتَعَلَّقُ بِهَيْئَةِ تِلْكَ الصَّلَاةِ بَعَيْنِهَا، فَقُدِّمَتِ الْفَضِيلَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْخَتْمِ لِأَنَّهَا أَعَمُّ نَفْعًا لِقَلْبِ الْمُؤْمِنِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "الشَّفْعِ وَالْوِثْرِ" عَلَى "صَلَاةِ التَّهَجُّدِ". "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ كِلَاهُمَا مِنْ نَاشِئَةِ اللَّيْلِ، وَالْعِلَّةُ هِيَ "عِمَارَةُ اللَّيْلِ بِالْقُرْآنِ"، فَكَمَا تُدْبِ لِلْمُصَلِّي فِي التَّهَجُّدِ أَنْ يَقْرَأَ حِزْبَهُ كَيْ لَا يَفُوتَهُ، تُدْبِ لَهُ ذَلِكَ فِي الشَّفْعِ وَالْوِثْرِ لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ كَوْنُهُمَا وَعَاءٌ لِلْقِرَاءَةِ اللَّيْلِيَّةِ، وَالْحِكْمَةُ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الْإِسْتِيعَابُ لِلْخَتْمَةِ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "سُقُوطِ تَعْيِينِ السُّورِ لِأَجْلِ الْحِزْبِ" عَلَى "سُقُوطِ تَعْيِينِ السُّورِ لِأَجْلِ التَّعْلِيمِ". "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْمُعَلَّمَ لَوْ صَلَّى بِالنَّاسِ نَفْلًا فَقَرَأَ بِمَا يُعَلِّمُهُمْ إِيَّاهُ لَكَانَ ذَلِكَ حَسَنًا، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي تَقْدِيمِ الْمَصَالِحِ

التَّعْلِيمِيَّةِ أَوْ التَّرْبَوِيَّةِ (كَالْحَتْمِ) عَلَى مُجَرَّدِ الصُّورَةِ الْمُنْدُوبَةِ، فَكَذَلِكَ صَاحِبُ الْحِزْبِ يُبَاحُ لَهُ تَرْكُ السُّورِ الْمُنْدُوبَةِ لِأَجْلِ مَا هُوَ أَعْظَمُ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ.

(١٦٤) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: اسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْوُثْرِ لِمَنْ يَثِقُ بِالِاسْتِيقَاطِ لَيْلًا

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَفِعْلُهُ لِمُنْتَبِهِ آخِرِ اللَّيْلِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُنْدُوبَ وَالْأَفْضَلَ فِي حَقِّ الْمُصَلِّي الَّذِي يَثِقُ مِنْ نَفْسِهِ الْإِنْتِبَاهِ وَالِاسْتِيقَاطِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَنْ يُؤَخَّرَ صَلَاةُ الْوُثْرِ لِيَكُونَ فِعْلُهَا فِي آخِرِ اللَّيْلِ، لِيَكُونَ الْوُثْرُ خَاتِمَةً تَهْجُدهُ وَآخِرَ عَمَلِهِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الصُّبْحِ.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي نَدْبِ التَّأْخِيرِ هِيَ "إِيقَاعُ آكِدِ النَّوَافِلِ فِي وَقْتِ التَّنَزُّلِ الْإِلَهِيِّ وَالِاسْتِجَابَةِ؛ فَلَمَّا كَانَ آخِرُ اللَّيْلِ مَحَلًّا لِعَرْضِ الْحَاجَاتِ وَمَظْنَنَةِ الْقَبُولِ، نُدِبَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَخْتِمَ قِيَامَهُ بِالْوُثْرِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ الشَّرِيفِ، تَحْقِيقًا لِمَقْصِدِ الْخِتَامِ بِالْأَفْضَلِ، وَلِأَنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ كَمَا وَصَفَهَا الشَّارِعُ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَثْرًا". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَمْرَ بِجَعْلِ الْوُثْرِ هُوَ الْآخِرَ يَقْتَضِي تَرْتِيبَهُ بَعْدَ كُلِّ صَلَاةٍ تَقَعُ فِي اللَّيْلِ، وَهَذَا لَا يَتَحَقَّقُ لِمَنْ يُرِيدُ التَّهَجُّدَ إِلَّا بِتَأْخِيرِهِ إِلَى قُبُلِ الْفَجْرِ، فَيَكُونُ التَّأْخِيرُ مَطْلُوبًا لِتَحْقِيقِ هَذَا الْأَمْرِ النَّبَوِيِّ.

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمَعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ". رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَرَّحَ بِأَفْضَلِيَّةِ الْوُتْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ لِمَنْ طَمَعَ فِي الْإِسْتِيقَاطِ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهَا مَشْهُودَةٌ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلِيَّةَ مُرْتَبِطَةٌ بِشَرَفِ الزَّمَانِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

١. قَاعِدَةُ "الْفَضِيلَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالزَّمَانِ تُقَدَّمُ عِنْدَ أَمْنِ الْفَوَاتِ": وَبِمَا أَنَّ آخِرَ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ أَوَّلِهِ، وَالْمُصَلِّيُّ مُتَتَبِعٌ (أَيُّ يَثْقُ بِالْقِيَامِ)، فَقَدْ أَمِنَ مَفْسَدَةَ فَوَاتِ الصَّلَاةِ، فَقَدِمَتِ الْقَاعِدَةُ فَضِيلَةَ الزَّمَانِ عَلَى فَضِيلَةِ تَعْجِيلِ الْإِبْرَاءِ لِلذَّمَّةِ.

٢. قَاعِدَةُ "مَا كَانَ أَكْثَرَ مَشَقَّةً فَهُوَ أَعْظَمُ أَجْرًا": فَلَمَّا كَانَ الْإِنْتِظَارُ لِآخِرِ اللَّيْلِ وَمُجَاهَدَةُ النَّوْمِ لِإِقْعَاعِ الصَّلَاةِ فِيهِ أَشَقُّ عَلَى النَّفْسِ مِنْ تَعْجِيلِهَا عَقِبَ الْعِشَاءِ، كَانَ ذَلِكَ مُوجِبًا لَزِيَادَةِ الْفَضْلِ وَتَأَكُّدِ النَّدْبِ.

٣. الدليل من القياس

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ تَأْخِيرِ الْوُتْرِ عَلَى تَأْخِيرِ السُّحُورِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ كُلَّيْهِمَا عِبَادَةٌ تَقَعُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَالْعِلَّةُ هِيَ "الِاقْتِرَابُ مِنْ مَبْدَأِ عِبَادَةِ النَّهَارِ (الْفَجْرِ)، فَكَمَا نُدِبَ تَأْخِيرُ السُّحُورِ لِيَكُونَ مَعُونَةً عَلَى الصَّوْمِ وَقَرِيبًا مِنَ الْفَرِيضَةِ، نُدِبَ تَأْخِيرُ الْوُتْرِ لِيَكُونَ خَاتِمَةً لِلَّيْلِ وَقَرِيبًا مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةِ بُرْكَاتِ الْوَقْتِ السَّحَرِيِّ."

وَلَمْ يُعِدَّهُ مُقَدِّمٌ، ثُمَّ صَلَّى، وَجَازَ^(١٦٥)، إِلَّا لَا قِتْدَاءَ بِوَاصِلٍ^(١٦٦)، وَكُرِهَ
وَصَلُّهُ^(١٦٧)، وَوَثِرُ بِوَاحِدَةٍ^(١٦٨) وَقِرَاءَةُ ثَانٍ مِنْ غَيْرِ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ^(١٦٩)، وَنَظَرُ

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "صَلَاةِ الْوَثْرِ" عَلَى "صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي حَقِّ مَنْ يَنْتَظِرُ
الْجَمَاعَةَ". وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَأْخِيرَ الْعِشَاءِ لِأَجْلِ فَضِيلَةٍ (كَالْجَمَاعَةِ) مَذْهُوبٌ
طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي تَقْدِيمِ الْأَحْوَالِ الْفَاضِلَةِ، فَكَذَلِكَ الْوَثْرُ يُؤَخَّرُ لِأَجْلِ
فَضِيلَةٍ "شُهُودِ الْمَلَائِكَةِ" فِي آخِرِ اللَّيْلِ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْمَنْهَجِ فِي طَلَبِ الْكَمَالِ.

(١٦٥) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: عَدَمُ إِعَادَةِ صَلَاةِ الْوَثْرِ لِمَنْ صَلَّاهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ ثُمَّ قَامَ
لِلتَّهَجُّدِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَلَمْ يُعِدَّهُ مُقَدِّمٌ، ثُمَّ صَلَّى، وَجَازٌ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ
الْمُصَلِّيَ الَّذِي قَدَّمَ صَلَاةَ الْوَثْرِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ (قَبْلَ النَّوْمِ مَثَلًا)، ثُمَّ قَدَّرَ اللَّهُ لَهُ
الِاسْتِيقَاطَ لِلتَّهَجُّدِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي مَا شَاءَ مِنَ النَّوَافِلِ مَثْنًى مَثْنًى، وَلَا يُعِيدُ صَلَاةَ
الْوَثْرِ مَرَّةً أُخْرَى، بَلْ يَكْتَفِي بِوَثْرِهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْوَثْرَ لَا يُثْنَى فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا
الْفِعْلُ (أَيِ التَّنْفُلِ بَعْدَ الْوَثْرِ) جَائِزٌ وَلَا كَرَاهَةٌ فِيهِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ.

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي عَدَمِ الْإِعَادَةِ هِيَ "الْمَنْعُ مِنْ إِيقَاعِ وَثْرَيْنِ فِي
زَمَانٍ وَاحِدٍ؛ فَلَمَّا كَانَ الْوَثْرُ مَقْصُودًا بِهِ جَعَلَ صَلَاةَ اللَّيْلِ فَرْدِيَّةً فِي خِتَامِهَا، فَإِنَّ
إِعَادَتَهُ تُصِيرُ الصَّلَاةَ شَفْعًا (رَكْعَةً مَعَ رَكْعَةٍ)، وَهَذَا يُنَاقِضُ مَقْصُودَ الشَّارِعِ. أَمَّا
جَوَازُ التَّنْفُلِ بَعْدَهُ فَعِلَّتُهُ أَنَّ "الْأَمْرَ بِجَعْلِ الْوَثْرِ آخِرَ الصَّلَاةِ هُوَ لِلنَّدْبِ لَا
لِلْجُوبِ"، فَلَا يَمْنَعُ تَقْدِيمُهُ مِنْ فِعْلِ الْخَيْرِ بَعْدَهُ إِذَا تيسَّرَ.

١. الدليل من السنة النبوية

عَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا وَثْرَانَ فِي لَيْلَةٍ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّفْيَ فِي الْحَدِيثِ "لَا وَثْرَانَ" يَقْتَضِي النَّهْيَ عَنْ تَكَرُّارِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَمَنْ أَوْثَرَ مَرَّةً فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ، وَتَكَرُّارُهُ يُعَدُّ مُخَالَفَةً لِلظَّاهِرِ الشَّرْعِيِّ، فَلَزِمَ أَلَّا يُعِيدَهُ مَنْ قَدَّمَهُ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُثْرِ وَهُوَ جَالِسٌ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ فِعْلَهُ ﷺ لِلرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُثْرِ دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى جَوَازِ التَّنْفُلِ بَعْدَ آدَاءِ الْوُثْرِ، وَأَنَّ صَلَاةَ الْوُثْرِ لَا تَمْنَعُ مَا بَعْدَهَا مِنَ التَّوَافُلِ، وَإِنَّمَا الْأَفْضَلُ جَعْلُهَا آخِرًا لِمَنْ وَثِقَ بِالْقِيَامِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

١. قَاعِدَةُ الْمَشْغُولِ لَا يُشْغَلُ: وَيَمَّا أَنَّ ذِمَّةَ الْمُصَلِّي قَدْ انْشَغَلَتْ بِالْوُثْرِ الْأَوَّلِ وَبَرَّتْ بِهِ، فَلَا مَعْنَى لِإِشْغَالِهَا بِمِثْلِهِ مَرَّةً أُخْرَى فِي نَفْسِ الْوَقْتِ، لِأَنَّ تَحْصِيلَ الْحَاصِلِ مُحَالٌ فِي بَابِ التَّعَبُّدِ.

٢. قَاعِدَةُ الْيَقِينِ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ: فَالْمُصَلِّي يَقِينُهُ أَنَّهُ أَوْثَرَ، وَشَكُّهُ فِي أَنَّ هَذَا الْوُثْرَ يَبْطُلُ بِتَنْفُلِهِ بَعْدَهُ لَا أَصْلَ لَهُ، فَيَبْقَى حُكْمُ وَثْرِهِ الْأَوَّلِ صَحِيحًا وَثَابِتًا، وَلَا حَاجَةَ لِلْإِعَادَةِ.

٣. الدليل من القياس

١. قِيَّاسُ الْعِلَّةِ: قِيَّاسُ الْوُثْرِ عَلَى "صَلَاةِ الْفَرَضِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ كَوْنُ الْعِبَادَةِ لَهَا وَقْتُ وَاحِدٌ، فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا أَدَّى فَرِيضَةَ الْعِشَاءِ لَا يُعِيدُهَا فِي نَفْسِ اللَّيْلَةِ وَلَوْ تَنَقَّلَ بَعْدَهَا، فَكَذَلِكَ الْوُثْرُ لَمَّا كَانَ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً مَخْصُوصَةً بِاللَّيْلِ، لَمْ تُشْرَعْ إِعَادَتُهُ بَعْدَ تَمَامِهِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ الْإِكْتِفَاءِ بِالْأَدَاءِ الصَّحِيحِ مَرَّةً وَاحِدَةً."

٢. قِيَّاسُ الطَّرْدِ: قِيَّاسُ تَقْدِيمِ الْوُثْرِ عَلَى تَقْدِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ مَنْ قَدَّمَ صَلَاةً عَنْ وَقْتِهَا لِعُذْرٍ (كَالْجَمْعِ فِي الْمَطَرِ مَثَلًا) لَا يُعِيدُهَا إِذَا زَالَ الْعُذْرُ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي اعْتِبَارِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّمِ شَرْعًا كَالْفِعْلِ الْمُؤَخَّرِ، فَكَذَلِكَ مَنْ قَدَّمَ وَثْرَهُ خَوْفَ النَّوْمِ لَا يُعِيدُهُ إِذَا اسْتَيْقَظَ.

(١٦٦) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: جَوَازِ وَصْلِ الشَّفْعِ بِالْوُثْرِ تَبَعًا لِلْإِمَامِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "إِلَّا لَاقْتِدَاءً بِوَاصِلٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْقَاعِدَةَ الْمُقَرَّرَةَ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ بِنَدْبِ فَصْلِ الشَّفْعِ عَنِ الْوُثْرِ بِسَلَامٍ تُسْتَشْنَى فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إِذَا كَانَ الْمُصَلِّي مَأْمُومًا يَأْتُمُّ بِإِمَامٍ يَرَى وَصْلَهُمَا (أَيُّ يُصَلِّيهِمَا بِسَلَامٍ وَاحِدٍ كَصَلَاةِ الْمَغْرَبِ)، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَسْقُطُ نَدْبُ الْفَصْلِ وَيَجِبُ أَوْ يُنَدَّبُ لِلْمَأْمُومِ الْمُتَابَعَةُ فِي الْوَصْلِ؛ صِيَانَةً لِرَوْحَةِ الصَّلَاةِ وَتَحْقِيقًا لِمَقْصِدِ الْإِتِّمَامِ.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ هِيَ مَنَعُ الْإِخْتِلَافِ الظَّاهِرِ عَلَى الْإِمَامِ وَجَبْرُ تَقْصِصِ الْهَيْئَةِ بِفَضِيلَةِ الْمُتَابَعَةِ؛ فَلَمَّا كَانَتْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ مَبْنِيَّةً عَلَى الْإِرْتِبَاطِ الثَّامِّ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ، صَارَ تَرْكُ الْإِنْفِرَادِ بِهَيْئَةٍ تُخَالِفُ فِعْلَ الْإِمَامِ

الظاهر أوجب من مراعاة ندب الفصل، لأن الاختلاف على الإمام يفضي إلى تشويش النظم الجماعي للصلاة.

١. الدليل من السنة النبوية

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه". رواه البخاري ومسلم. وجه الاستدلال: أن هذا النص صريح في منع المخالفة في أفعال الصلاة الظاهرة، والوصل والفصل من الهيئات التي يقع فيها الاختلاف، فإذا وصل الإمام وسلم المأموم عقب الركعتين فقد وقع في الاختلاف المنهي عنه، فوجب الائتمام معه في الوصل.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن الرجل يوتر خلف الإمام بثلاث؟ فقال: ليس له أن يخالف إمامه. "وجه الاستدلال: أن فتوى ابن عمر - وهو راوي حديث الفصل - تدل على أن فضيلة المتابعة حاکمة على فضيلة الفصل عند الاجتماع، مما يؤكد صحة الاستثناء المذكور.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

١. قاعدة تُحتملُ مفسدة ترك المندوب لتحصيل مصلحة الائتمام: وبما أن الفصل مندوب، والمتابعة وسيلة لحفظ روح الجماعة، فإن القاعدة تقضي بتقديم الأهم وهو المتابعة، لأن مصلحة الائتمام القلوب والصنف أعظم من مصلحة صفة فردية.

٢. قَاعِدَةُ الْمَأْمُومِ تَبَعُ لِإِمَامِهِ فِي الْجَاهِدِ: فَلَمَّا كَانَ الْإِمَامُ قَدِ اخْتَارَ مَسْلَكَ الْوَصْلِ، صَارَ هَذَا الْإِخْتِيَارُ مُلْزِمًا لِمَنْ خَلْفَهُ حُكْمًا، طَرْدًا مَعَ رُوحِ النِّيَابَةِ الَّتِي يَقُومُ بِهَا الْإِمَامُ فِي حَمْلِ أَعْبَاءِ الصَّلَاةِ وَتَفَاصِيلِهَا عَنِ الْمَأْمُومِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ تَرْكِ الْفَصْلِ لِلْمُتَابَعَةِ عَلَى تَرْكِ الْقَصْرِ لِلْمُسَافِرِ خَلْفَ الْمُقِيمِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْمُسَافِرَ سُنِّيَهُ الْقَصْرُ، فَإِذَا صَلَّى خَلْفَ مُقِيمٍ لَزِمَهُ الْإِثْمَامُ، وَالْعِلَّةُ هِيَ "وُجُوبُ الْمُتَابَعَةِ وَسُقُوطُ خُصُوصِيَّةِ حَالِ الْمُتَفَرِّدِ، فَهِيَ مَوْجُودَةٌ هُنَا فِي حَقِّ مَنْ يُرِيدُ الْفَصْلَ خَلْفَ مَنْ يَصِلُ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ تُبْعِيَةُ الْمَأْمُومِ لِلْإِمَامِ فِي الْكَيْفِيَّةِ الظَّاهِرَةِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ وَصْلِ الْوِثْرِ لِلْمُتَابَعَةِ عَلَى السُّجُودِ لِلسَّهْوِ تَبَعًا لِلْإِمَامِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْمَأْمُومَ يَسْجُدُ لِسَهْوِ إِمَامِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْهُ هُوَ، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي رِبْطِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ كَيْفِيَّةً وَأَدَاءً، فَكَذَلِكَ يَصِلُ الشَّفْعُ بِالْوِثْرِ تَبَعًا لَهُ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ الْجَامِعِ لِمَقَاصِدِ الْإِمَامَةِ.

(١٦٧) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: حُكْمُ كَرَاهَةِ وَصْلِ الشَّفْعِ بِالْوِثْرِ دُونَ فَصْلِ بِسَلَامٍ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَكُرْهُ وَصْلُهُ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ هُوَ كَرَاهَةُ أَدَاءِ صَلَاةِ الْوِثْرِ مَوْصُولَةً بِالشَّفْعِ الَّذِي قَبْلَهَا بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ فِي آخِرِهَا، بِحَيْثُ يَجْلِسُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ لِلتَّشَهُدِ ثُمَّ يَقُومُ لِلثَّلَاثَةِ دُونَ سَلَامٍ،

أَيَّ عَلَى هَيْئَةِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَالْمَطْلُوبُ هُوَ تَجَنُّبُ هَذِهِ الصُّورَةِ لِغَيْرِ الْمُقْتَدِي بِوَأَصِلِ.

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذِهِ الْكَرَاهَةِ هِيَ تَجَنُّبُ تَشْبِيهِ النَّفْلِ بِالْفَرِيضَةِ فِي صُورَتِهَا الْخَاصَّةِ؛ فَلَمَّا كَانَتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ هِيَ الْفَرِيضَةُ الثَّلَاثِيَّةُ الْوَحِيدَةُ فِي الشَّرِيعَةِ، كُرِهَ إِيقَاعُ سُنَّةِ الْوِثْرِ عَلَى مِثَالِهَا لِئَلَّا يَلْتَسِ جِنْسُ التَّطَوُّعِ بِجِنْسِ الْوَاجِبِ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي نَوَافِلِ اللَّيْلِ الْفَصْلُ كُلَّ رَكَعَتَيْنِ، فَالْوَصْلُ عُذُولٌ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ لِغَيْرِ مُوَجِبٍ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُوتِرُوا بِثَلَاثٍ تَشَبَّهُوا بِالْمَغْرِبِ، وَلَكِنْ أَوْتِرُوا بِخَمْسٍ أَوْ بِسَبْعٍ أَوْ بِتِسْعٍ أَوْ بِإِحْدَى عَشْرَةٍ". رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّهْيَ الصَّرِيحَ عَنِ التَّشْبِيهِ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ فِي صِفَةِ الْوِثْرِ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ الْوَصْلِ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى تِلْكَ الْمُمَاطَلَةِ، فَكَانَ الْفَصْلُ بِالسَّلَامِ هُوَ الْمَخْرَجُ الشَّرْعِيُّ لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ الْمَنْدُوبَةِ.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ جَاءَ فِي سِيَاقِ بَيَانِ الْكَيْفِيَّةِ الْمُطَرَّدَةِ لِصَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالْوَصْلُ لِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ يُخَالِفُ ظَاهِرَ "التَّثْنِيَةِ" الْمَأْمُورِ بِهَا، فَيُكْرَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ عُذُولٍ عَنِ الصِّفَةِ النَّبَوِيَّةِ الْعَالِيَةِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

١. قاعدة تمييز العبادات عن بعضها مطلوب: "وَمَا أَنَّ الْمَغْرِبَ فَرِيضَةٌ وَالْوُتْرُ سُنَّةٌ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْتَضِي تَمَازِيَهُمَا فِي الصُّورَةِ لِيُظْهَرَ فَرْقُ الرُّتْبَةِ، فَالْوَصْلُ يُؤَدِّي إِلَى اخْتِلَاطِ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا فَيُكْرَهُ لِذَلِكَ."

٢. قاعدة الخروج عن الأصل لغير حاجة مكروهة: "وَالْأَصْلُ فِي التَّوَافِلِ أَنْ تُؤَدَّى رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ بَيْنَهُمَا فَرَاغٌ بِالسَّلَامِ، وَالْوَصْلُ هُوَ خُرُوجٌ عَنْ هَذَا الْبِنَاءِ التَّشْرِيعِيِّ لِلتَّفَلُّ، فَيُكْرَهُ لِانْعِدَامِ الصَّارِفِ لَهُ عَنْ أَصْلِهِ."

٣. الدليل من القياس

١. قياس العلة: قياس "وصل الوتر" على "وصل أربع ركعات في نفل النهار عند بعض المالكية". "وجه الاستدلال: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي كَرَاهَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ رَكَعَتَيْنِ فِي النَّفْلِ هِيَ مُخَالَفَةُ صِفَةِ التَّطَوُّعِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى التَّخْفِيفِ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مُوجُودَةٌ فِي الْوُتْرِ الْمَوْصُولِ، فَاسْتَوَى فِي حُكْمِ الْكَرَاهَةِ لِاتِّحَادِهِمَا فِي مَطْنَةِ التَّثْقِيلِ وَمُخَالَفَةِ التَّرْتِيبِ الْمَسْنُونِ."

٢. قياس الطرد: قياس "صلاة الوتر" على "أدكار الصلاة". "وجه الاستدلال: أَنَّ الشَّارِعَ سَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْأَذْكَارِ الْمُخْتَلِفَةِ لِيَبْقَى لِكُلِّ ذِكْرٍ خُصُوصِيَّتُهُ، طَرْدًا مَعَ مَنَهِجِ الشَّارِعِ فِي تَقْطِيعِ الْعِبَادَاتِ لِتَسْهِيلِ اسْتِحْضَارِ النِّيَّةِ، فَكَذَلِكَ الْوُتْرُ كُرِهَ وَصَلُهُ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْمَنَهِجِ فِي إِبْرَازِ اسْتِقْلَالِيَّةِ الرُّكْعَةِ الْخَاتِمَةِ."

(١٦٨) إقامة الدليل لمسألة: كون صلاة الوتر ركعة واحدة مستقلة

ثم أشار الشيخ خليل بقوله: "وترٌ بواحدة؛ والمعنى أن حقيقة صلاة الوتر التي تنصرف إليها النية هي ركعة واحدة فقط، يسلم المصلي فيها، وتكون هذه الركعة هي الخاتمة لتهجدِهِ، ويشتَرطُ في المذهب المالكي أن يسبق هذا الوتر بشفع (ركعتين) ليكون فعلُهُ صحيحًا، لكن التسمية الشرعية للوتر تقع على تلك الركعة الفردية التي تُفصلُ عما قبلها بالسَّلام.

فالتَّظَرُّ الفقهي يرى أن العلة في كون الوتر ركعة واحدة هي تحقيقُ صفة الفردية في ختام العبادة؛ فلما كانت صلاة الليل مثنى مثنى، احتاج المصلي إلى ما يُصيرُ هذا الشفع وترًا، فلا يتحقق ذلك إلا بإضافة ركعة واحدة مُنفصلة، لتكون علامة على انتهاء عمل الليل بتوحيد الله تعالى، فكما أن الله وترٌ يحبُّ الوترَ، جعلتْ خاتمة الصلاة كذلك.

١. الدليل من السنة النبوية

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة فوتر له ما قد صلى". رواه البخاري ومسلم. وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ سمى الركعة الواحدة وترًا وجعلها هي الموترة لما سبقها من الشفع، فدلَّ على أن الوتر الشرعي يتحقق بهذه الواحدة المنفصلة عما قبلها بالسَّلام.

وَعَنْ أَبِي مِجَلَزٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْوُثْرِ؟ فَقَالَ: "رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ". رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ الصَّادِرَ عَنْ رَاوِي حَدِيثِ الْوُثْرِ يُؤَكِّدُ أَنَّ الْقَدْرَ الْمَطْلُوبَ لِتَحْصِيلِ هَذِهِ السُّنَّةِ هِيَ الرُّكْعَةُ الْوَاحِدَةُ، وَهُوَ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ "الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا": فَلَمَّا كَانَ الْمَقْصِدُ مِنَ الْوُثْرِ هُوَ الْإِيْتَارُ (أَيَّ جَعْلُ الصَّلَاةِ فَرْدًا)، وَكَانَتِ الْوَاحِدَةُ هِيَ أَقَلُّ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ مَعْنَى الْفَرْدِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، انْصَرَفَ الْحُكْمُ إِلَيْهَا لِأَنَّهَا الْوَسِيلَةُ الْمُتَعَيَّنَةُ لِتَحْقِيقِ هَذَا الْمَقْصِدِ التَّعْبُدِيِّ.

٢. قَاعِدَةُ "الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ": فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَلَى الْمُصَلِّي أَوْ شَقَّ عَلَيْهِ التَّطْوِيلُ، فَلَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِأَقَلِّ مَا يُجْزِي فِي مُسَمَّى الْعِبَادَةِ، وَالرُّكْعَةُ الْوَاحِدَةُ هِيَ مَيْسُورُ الْوُثْرِ الَّذِي يُبْرِئُ الذِّمَّةَ مِنْ تَرْكِ هَذِهِ الشَّعِيرَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "صَلَاةِ الْوُثْرِ" عَلَى "سُجُودِ التَّلَاوَةِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ تُمَيُّزُ الْعِبَادَةِ بِالْفَرْدِيَّةِ لِحِكْمَةٍ خَاصَّةٍ، فَكَمَا جَازَ إِفْرَادُ سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ لِلتَّلَاوَةِ لِأَجْلِ سَبَبِهَا، جَازَ إِفْرَادُ رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ لِلْوُثْرِ لِأَجْلِ صِفَتِهَا الْخَاتِمَةِ لِلَّيْلِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ "قَبُولِ الْفَرْدِيَّةِ فِي بَابِ النَّوَافِلِ".

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ عَلَى التَّكْثِيرَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الْإِحْرَامِ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ اعْتَبَرَ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ كَافِيًا لِلدُّخُولِ فِي رُتْبَةِ الْعِبَادَةِ طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِهِ فِي جَعْلِ بَعْضِ الْأَعْمَالِ مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِهَا، فَالْوُتْرُ لَمَّا كَانَ لَهُ اسْمٌ مُسْتَقِلٌّ وَحُكْمٌ مَخْصُوصٌ، جَازَ إِيقَاعُهُ بِرُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ الشَّرْعِيِّ.

(١٦٩) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: جَوَازِ تَعَاقُبِ الْأَئِمَّةِ فِي التَّرَاوِيحِ لِإِمَامِ الْخُتْمَةِ الْقُرْآنِيَّةِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَقِرَاءَةُ ثَانٍ مِنْ غَيْرِ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ أَنْ يَتَنَوَّبَ إِمَامَانِ أَوْ أَكْثَرُ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، بَحِثُ يَبْدَأُ الْإِمَامُ الثَّانِي قِرَاءَتَهُ مِنْ حَيْثُ انْتَهَى الْإِمَامُ الْأَوَّلُ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُكْمِلَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ سُورَةً بِعَيْنِهَا أَوْ جُزْءًا مَحْدُودًا، بَلِ الْعِبْرَةُ بِتَسْلُسُلِ النِّظْمِ الْقُرْآنِيِّ لِتَحْقِيقِ مَقْصِدِ الْخُتْمِ الْجَمَاعِيِّ.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذَا الْجَوَازِ هِيَ تَيْسِيرُ إِقَامَةِ الشَّعِيرَةِ مَعَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى وَحْدَةِ الْخُتْمَةِ؛ فَلَمَّا كَانَ قِيَامُ رَمَضَانَ طَوِيلًا، وَكَانَ الْإِنْفِرَادُ بِهِ مَظْنَنَةً الْمَشَقَّةِ عَلَى الْإِمَامِ الْوَاحِدِ، أُذِنَ فِي التَّعَاقُبِ رِعَايَةً لِنَشَاطِ الْمُصَلِّينَ، وَلِيَكُونَ مَجْمُوعُ قِرَاءَةِ الْأَئِمَّةِ بِمَنْزِلَةِ قِرَاءَةِ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ فِي تَحْصِيلِ فَضِيلَةِ سَمَاعِ الْقُرْآنِ كَامِلًا.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ثُمَّ
مَجِيءِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقْدِيمِهِ لِلْإِمَامَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ
صِحَّةَ بِنَاءِ الْإِمَامِ الثَّانِي عَلَى صَلَاةٍ مَنْ سَبَقَهُ، وَإِكْمَالِ مَا بَدَأَهُ غَيْرُهُ فِي صَلَاةٍ
وَاحِدَةٍ، أَصْلٌ فِي جَوَازِ تَعَاقُبِ الْأَيْمَةِ، وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي رُكْنِ الصَّلَاةِ، فَجَوَازُهُ
فِي وَصْلِ الْقِرَاءَةِ بَيْنَ الشُّفَاعِ فِي التَّرَاوِيحِ أُولَى وَأُخْرَى.

وَعَنْ سَائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبِيَّ بَنَ كَعْبٍ
وَتَمِيمًا الدَّارِيَّ أَنْ يَقُومَا لِلنَّاسِ بِإِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ .
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ جَمْعَ عُمَرَ لِلنَّاسِ عَلَى إِمَامَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْ لَيْلَةٍ
وَاحِدَةٍ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ تَوْزِيعِ جُهِدِ الْقِيَامِ، وَالْبِنَاءِ فِي الْقِرَاءَةِ هُوَ الثَّمَرَةُ
الْعَمَلِيَّةُ لِهَذَا التَّعَدُّدِ لِتَحْقِيقِ الْحُثْمِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ الْمَشَقَّةِ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ: وَمِمَّا أَنَّ قِرَاءَةَ الْحُتْمَةِ كَامِلَةً مِنْ إِمَامٍ وَاحِدٍ قَدْ
تَعَسَّرَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَقَدْ جَرَتْ الْقَاعِدَةُ بِتَجْوِيزِ الْإِسْتِعَانَةِ بِإِمَامٍ آخَرَ لِيُكْمَلَ
مَا بَدَأَهُ الْأَوَّلُ، لِيَبْقَى النَّاسُ مُقْبِلِينَ عَلَى الطَّاعَةِ دُونَ مَلَالٍ.

٢. قَاعِدَةُ الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ: فَلَوْ تَعَدَّرَ عَلَى الْأَوَّلِ الْإِسْتِمْرَارُ لِأَيِّ
عُذْرٍ، فَلَا يَسْقُطُ ذَلِكَ نَدْبُ الْحُثْمِ، بَلْ يُؤْتَى بِمَا تَيْسَّرَ مِنْ قِرَاءَةِ الثَّانِي لِيَبْنَى عَلَى
مَا مَضَى.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

بِمُصْحَفٍ فِي فَرَضٍ وَأَثْنَاءِ نَفْلِ، لَا أَوَّلَهُ^(١٧٠)، وَجَمْعُ كَثِيرٍ لِنَفْلِ^(١٧١)، أَوْ بِمَكَانٍ مُشْتَهَرٍ، وَإِلَّا فَلَا^(١٧٢)

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "التَّعَاقُبِ فِي التَّرَاوِيحِ" عَلَى "الِاسْتِخْلَافِ فِي الصَّلَاةِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "الْحِرْصُ عَلَى إِتْمَامِ الْعِبَادَةِ الْجَمَاعِيَّةِ بِنَفْسِ النَّظْمِ"، فَكَمَا يَخْلُفُ الْإِمَامُ الثَّانِي الْأَوَّلَ فِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ لِيُكْمِلَهَا، جَازَ أَنْ يَخْلُفَهُ فِي مَوْضِعِ الْقِرَاءَةِ لِيُكْمِلَ الْخُتْمَةَ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةِ التَّكْمُلِ لِتَحْصِيلِ صِحَّةِ الْعِبَادَةِ وَكَمَالِهَا."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "التَّرَاوِيحِ" عَلَى "دُرُوسِ الْعِلْمِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ نَدَبَ إِلَى التَّعَاوُنِ فِي الْيَرِّ، وَكَانَ السَّلَفُ يَتَنَاقَشُونَ فِي مَجَالِسِ الذِّكْرِ وَالْعِلْمِ، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي تَقْدِيمِ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ لِلْمُعَبِّدِينَ، فَكَذَلِكَ الْقِرَاءَةُ فِي التَّرَاوِيحِ جَازَ فِيهَا التَّعَاقُبُ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ.

(١٧٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: حُكْمُ الْقِرَاءَةِ مِنَ الْمُصْحَفِ فِي صَلَاتَيِ الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَنَظَرُ بِمُصْحَفٍ فِي فَرَضٍ وَأَثْنَاءِ نَفْلِ، لَا أَوَّلَهُ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ هُوَ كَرَاهَةُ الْقِرَاءَةِ مِنَ الْمُصْحَفِ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ مُطْلَقًا، وَكَذَلِكَ يُكْرَهُ فِي النَّافِلَةِ إِذَا ابْتَدَأَ الْمُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنْ حِفْظِهِ ثُمَّ عَرَضَ لَهُ النَّظَرُ فِي الْمُصْحَفِ فِي أَثْنَائِهَا، أَمَّا إِذَا ابْتَدَأَ النَّافِلَةَ (كَالتَّرَاوِيحِ) مِنْذُ الرُّكْعَةِ الْأُولَى قَاصِدًا الْقِرَاءَةَ مِنَ الْمُصْحَفِ فَلَا كَرَاهَةَ فِي ذَلِكَ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ لِتَحْصِيلِ فَضِيلَةِ طُولِ الْقِيَامِ وَالْخُتْمِ."

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي كَرَاهَةِ النَّظَرِ فِي الْمُصْحَفِ فِي الْفَرْضِ هِيَ "مَنْعُ
الِاشْتِعَالِ بِالْأَعْمَالِ الرَّائِدَةِ عَنْ هَيْئَةِ الصَّلَاةِ؛ فَالْفَرِيضَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّضَيُّقِ
وَالِاقْتِصَارِ عَلَى الْمَعْهُودِ، وَالنَّظَرُ فِيهِ تَقْلِيلُ أَوْرَاقٍ وَتَحْرِيكُ بَصَرٍ لَا تَدْعُو إِلَيْهِ
الضَّرُورَةُ غَالِبًا لِقِصَرِ مَا يُقْرَأُ فِيهَا. أَمَّا فِي النَّفْلِ، فَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ طَوْلُ
الْقُتُوبِ وَالْحُتَمِ، سُمِحَ بِهِ ابْتِدَاءً لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِمَقْصِدٍ تَعْبُدِيٍّ، وَكَرِهَ اتِّنَاءَهُ لِمَا فِيهِ
مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي النِّيَّةِ وَالْهَيْئَةِ بَعْدَ الشَّرُوعِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ ذَكَوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُ كَانَ يُؤْمُهَا فِي الْمُصْحَفِ فِي
رَمَضَانَ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ بَلَاغًا، وَوَصَلَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ:
أَنَّ اتِّمَامَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ بِذَكَوَانَ وَهُوَ يَقْرَأُ مِنَ الْمُصْحَفِ فِي التَّرَاوِيحِ (وَهِيَ نَفْلٌ)
دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ، لِأَنَّهَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِمَا كَانَ يُنْكِرُهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَوْ
كَانَ فِيهِ تَبْطِيلٌ لِلصَّلَاةِ أَوْ كَرَاهَةٌ فِي النَّفْلِ لَمَا فَعَلَتْهُ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُعْلًا".
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّلَاةَ حَقُّهَا الْإِقْبَالُ بِالْقَلْبِ، وَالنَّظَرُ
فِي الْمُصْحَفِ لِعَيْرِ ضَرُورَةٍ (كَمَا فِي الْفَرْضِ) شَاغِلٌ لِلْمُصَلِّي عَنْ مَقَامِ
الْمُنَاجَاةِ بِالْفِعْلِ الزَّائِدِ، فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِ الْكَرَاهَةِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى لِلْحَاجَةِ فِي
النَّفْلِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ الْيَسِيرِ مِنَ الْعَمَلِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ: فَالْتَّظَرُ فِي الْمُصْحَفِ وَتَقْلِبُ الْأَوْرَاقِ عَمَلٌ يَسِيرٌ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، لَكِنْ فَعَلُهُ فِي الْفَرَضِ تَرْكٌ لِلْأَوَّلَى فَيُكْرَهُ، وَفِي النَّفْلِ يُعْتَفَرُ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ فِي تَمَامِ الْقِرَاءَةِ.

٢. قَاعِدَةُ الْإِتْسَاعِ فِي التَّوَافِلِ مَا لَا يُسَمَحُ بِهِ فِي الْفَرَائِضِ: وَهِيَ أَصْلُ مَالِكِيٍّ كَبِيرٌ؛ فَلَمَّا كَانَتِ النَّافِلَةُ مَبْنِيَّةً عَلَى التَّطَوُّعِ وَالتَّخْفِيفِ فِي الشَّرْطِ (كَمَا فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ جَالِسًا)، جَازَ فِيهَا التَّظَرُ فِي الْمُصْحَفِ لِمَا يُحَقِّقُهُ مِنْ تَمَامِ الْعِبَادَةِ، يَخِلَافُ الْفَرَضَ الَّذِي رُبِّتَ أَفْعَالُهُ تَوْقِيفًا.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ التَّظَرِ فِي الْمُصْحَفِ عَلَى تُلْقِينِ الْإِمَامِ إِذَا ارْتَجَّ عَلَيْهِ. " وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "الِاسْتِعَانَةُ بِمَا يُصَحِّحُ الْقِرَاءَةَ أَوْ يُكْمِلُهَا، فَكَمَا جَازَ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يُلْقِنَ إِمَامَهُ مِنَ الْمُصْحَفِ أَوْ الْحِفْظِ لِحَاجَةِ الصَّلَاةِ، جَازَ لِلْمُنْفَرِدِ فِي النَّفْلِ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ لِحَاجَةِ الْحُثِّ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ مَصْلَحَةٍ الْقِرَاءَةِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ الْقِرَاءَةِ مِنَ الْمُصْحَفِ عَلَى "سُجُودِ التَّلَاوَةِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ فَعْلٌ زَائِدٌ فِي الصَّلَاةِ لَكِنَّهُ تَبَعٌ لِلْقِرَاءَةِ فَلَمْ يُكْرَهُ، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي اغْتِفَارِ التَّوَابِعِ الْمُقْصُودَةِ لِلْعِبَادَةِ، فَكَذَلِكَ التَّظَرُ فِي الْمُصْحَفِ فِي النَّفْلِ هُوَ تَابِعٌ لِلْقِرَاءَةِ الْمُنْدُوبَةِ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ.

(١٧١) إقامة الدليل لمسألة: حُكْمُ الْجَمَاعِ الْكَثِيرِ لِأَدَاءِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَجَمْعُ كَثِيرٍ لِنَفْلٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ هُوَ كَرَاهَةُ جَمْعِ النَّاسِ بِعَدَدٍ كَبِيرٍ أَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِشْتِهَارِ وَالظُّهُورِ لِأَدَاءِ صَلَاةٍ نَافِلَةٍ لَمْ تُسَنَّ لَهَا الْجَمَاعَةُ (كَالْتَرَاوِيحِ وَالِاسْتِسْقَاءِ)، أَمَّا الْاجْتِمَاعُ الْقَلِيلُ فِي مَكَانٍ خَفِيٍّ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذِهِ الْكَرَاهَةِ هِيَ "خَشْيَةُ الْإِحَاقِ النَّفْلِ بِالْفَرْضِ فِي عَيْنِ الْعَامَّةِ؛ فَلَمَّا كَانَ النَّفْلُ مَبْنِيًّا عَلَى التَّخْفِي وَالِإِخْلَاصِ، فَإِنَّ إِظْهَارَهُ فِي مَجْمَعٍ كَبِيرٍ قَدْ يُصَيِّرُهُ شَيْهًا بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ الْمَكْتُوبَةِ، مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى ابْتِدَاعِ شَعَائِرٍ جَدِيدَةٍ لَمْ يَأْدَنْ بِهَا الشَّارِعُ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ الْعَامَّةِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْبَيْتَ هُوَ الْأَصْلَ فِي النَّوَافِلِ، وَالْاجْتِمَاعُ الْكَثِيرُ يَقْتَضِي الظُّهُورَ وَالْمَسَاجِدَ غَالِبًا، مِمَّا يُخَالِفُ مَقْصِدَ "الْإِخْفَاءِ" الْمُنْدُوبِ فِي النَّفْلِ، فَيَكْرَهُ الْخُرُوجُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ.

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ، فَهَاهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَفَتَرَى اللَّهُ يُعَذِّبُنِي عَلَى الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَا، وَلَكِنَّهُ يُعَذِّبُكَ عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ التَّزَامَ هَيئاتٍ مُعَيَّنَةٍ

فِي النَّفْلِ (كَالاجْتِمَاعِ الْكَثِيرِ) لَمْ تَرُدْ بِهَا السُّنَّةُ يُعَدُّ خُرُوجًا عَنِ الطَّرِيقَةِ الْمَسْنُونَةِ، مِمَّا يُوجِبُ الْكَرَاهَةَ رِعَايَةً لِحُدُودِ الشَّرْعِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ "سَدُّ الدَّرَائِعِ": وَمِمَّا أَنَّ اجْتِمَاعَ النَّاسِ بِكَثْرَةٍ عَلَى نَافِلَةٍ مُعَيَّنَةٍ قَدْ يُوهِمُ الْجُهَّالَ بِوُجُوبِهَا أَوْ سُنِّيَّتِهَا الْجَمَاعِيَّةِ، فَقَدْ جَرَتْ الْقَاعِدَةُ بِكَرَاهَةِ هَذَا الْفِعْلِ سَدًّا لِذَرِيعَةِ الْإِبْتِدَاعِ فِي الدِّينِ وَتَغْيِيرِ هَيْئَاتِ الْعِبَادَاتِ.

٢. قَاعِدَةٌ "الْأَصْلُ فِي النَّوَافِلِ السُّتْرُ": وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّ النَّفْلَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ، وَالْاجْتِمَاعُ الْكَثِيرُ يُنَافِي هَذَا السُّتْرَ وَيُعَرِّضُ الْقَلْبَ لِلرِّيَاءِ، فَتَحْقِيقُ مَقْصِدِ الْإِخْلَاصِ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ الظُّهُورِ الْجَمَاعِيِّ فِيهِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "الْاجْتِمَاعِ لِلنَّفْلِ" عَلَى تَكَرُّارِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ الْوَاحِدِ لِلْفَرَضِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي كَرَاهَةِ تَكَرُّارِ الْجَمَاعَةِ (عِنْدَ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ) هِيَ "خَشْيَةُ تَفْرِيقِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ"، وَكَذَلِكَ الْاجْتِمَاعُ لِلنَّفْلِ بِكَثْرَةٍ قَدْ يَشْغُلُ عَنِ الْفَرَائِضِ أَوْ يُوجِدُ شَعَائِرَ مُوَازِيَةً، فَيُكْرَهُ لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ تُغَيِّرُ الْمَعَالِمَ الشَّرْعِيَّةَ لِلصَّلَاةِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ النَّفْلِ الْجَمَاعِيِّ عَلَى "الصَّدَقَةِ الْجَهْرِيَّةِ". "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّدَقَةَ نَفْلًا، وَإِخْفَاؤُهَا أَفْضَلُ طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي سِتْرِ النَّوَافِلِ، فَمَا

كَانَ اجْتِمَاعُ النَّاسِ فِيهِ سَبَبًا فِي إِشْهَارِهِ كُرِهَ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ فِي حُبِّ
الْخَفَاءِ فِي التَّطَوُّعِ.

(١٧٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: كَرَاهَةُ إِيقَاعِ النَّوَافِلِ جَمَاعَةً فِي الْمَوَاضِعِ الْعَامَّةِ
وَالْمَشْهُورَةِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ يَقُولُهُ: أَوْ بِمَكَانٍ مُشْتَهَرٍ، وَإِلَّا فَلَا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ كَرَاهَةَ
الْاجْتِمَاعِ لِصَلَاةِ النَّافِلَةِ (الَّتِي لَمْ تُسَنَّ لَهَا الْجَمَاعَةُ) لَا تَتَوَقَّفُ فَقَطْ عَلَى كَثَرَةِ
الْعَدَدِ، بَلْ تُلْحَقُ أَيْضًا بِالْمَكَانِ؛ فَيُكْرَهُ الْاجْتِمَاعُ لَهَا فِي الْمَوَاضِعِ الْمَشْهُورَةِ
كَالْمَسَاجِدِ الْكُبْرَى أَوْ صُحُونِ الْجَوَامِعِ حَيْثُ يَرَاهُمُ النَّاسُ، أَمَّا إِذَا كَانَ
الْاجْتِمَاعُ قَلِيلًا وَفِي مَكَانٍ خَفِيٍّ أَوْ خَاصٍّ (كَالْبُيُوتِ أَوْ زَوَايَا الْمَسَاجِدِ غَيْرِ
الْمَطْرُوقَةِ) فَلَا كَرَاهَةَ فِي ذَلِكَ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ لَانْتِفَاءِ عِلَّةِ الشُّهْرَةِ.

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذِهِ الْكَرَاهَةِ هِيَ "صَيَانَةُ الشَّعَائِرِ عَنِ التَّبْدِيلِ
وَحِمَايَةِ جَنَابِ الْإِخْلَاصِ؛ فَلَمَّا كَانَتِ النَّوَافِلُ مَبْنِيَّةً عَلَى الْإِخْفَاءِ، فَإِنَّ اتِّخَاذَ
مَكَانٍ مَشْهُورٍ لِأَدَائِهَا جَمَاعَةً يُحَوِّلُهَا إِلَى شَعِيرَةٍ ظَاهِرَةٍ تُشَابِهُ الْفَرَائِضَ، مِمَّا قَدْ
يُوهِمُ الْعَامَّةَ بِسُنِّيَّتِهَا الْجَمَاعِيَّةِ أَوْ وَجُوبِهَا، وَفِي ذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ سَمْتِ التَّطَوُّعِ
الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سِتْرًا بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؛ فِي
بَيْتِي أَوْ فِي الْمَسْجِدِ؟ قَالَ ﷺ: أَلَا تَرَى إِلَى بَيْتِي مَا أَقْرَبُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ! فَلَأَنَّ

أُصَلِّيَ فِي بَيْتِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَثَرُ الْبَيْتِ لِكَوْنِهِ مَكَانَ الْخَفَاءِ وَالسِّرِّ فِي الثَّفْلِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنْ قَصَدَ الْمَكَانَ الْمَشْهُورَ (الْمَسْجِدَ) لِإِظْهَارِ النَّافِلَةِ - خُصُوصاً فِي جَمَاعَةٍ - هُوَ خِلَافُ الْأَفْضَلِ، فَيُكْرَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ هَذَا الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ فِي تَخْيِئَةِ النَّوَافِلِ.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَفْضِيلَ الْبَيْتِ عَلَى الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ مَعَ عِظَمِ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِيهِ، يُؤَكِّدُ أَنَّ الشَّارِعَ يَقْصِدُ إِبْعَادَ الثَّفْلِ عَنْ مَوَاضِعِ الشُّهْرَةِ وَالْإِزْدِحَامِ، فَيُكْرَهُ قَصْدُ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ لِلْاجْتِمَاعِ عَلَيْهَا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ الْمَشْرُوعِ لِلْسِّرِّ لَا يُطْلَبُ لَهُ الْإِشْهَارُ: وَبِمَا أَنَّ الثَّفْلَ مَشْرُوعٌ لِيَكُونَ خَبِيئَةً لِلْعَمَلِ الصَّالِحِ، فَإِنَّ ثَقْلَهُ إِلَى مَكَانٍ مَشْهُورٍ يُنَاقِضُ أَصْلَ مَشْرُوعِيَّتِهِ، فَيُكْرَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ قَلْبِ الْمَعْنَى التَّعْبُدِيَّةِ لِلنَّافِلَةِ.

٢. قَاعِدَةُ "سَدُّ الدَّرَائِعِ إِلَى الْإِبْتِدَاعِ": فَلَمَّا كَانَ اجْتِمَاعُ النَّاسِ فِي صَحْنِ الْمَسْجِدِ أَوْ مَكَانٍ مَشْهُورٍ لِلتَّفَلُّ مَظْنَّةً اعْتِقَادِ الْجَاهِلِ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ لَوَازِمِ الدِّينِ أَوْ شَعَائِرِهِ الظَّاهِرَةِ، كُرِهَ ذَلِكَ سَدًّا لِدَرِيعَةِ الزِّيَادَةِ فِي مَعَالِمِ الشَّرِيعَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

وَكَلَامٌ بَعْدَ صُبْحٍ لِقُرْبِ الطُّلُوعِ، لَا بَعْدَ الْفَجْرِ^(١٧٣)، وَضِجَعَةٌ بَيْنَ صُبْحٍ وَرَكَعَتَيِ الْفَجْرِ^(١٧٤) وَالْوُتْرُ سُنَّةٌ أَكَّدُ^(١٧٥)، ثُمَّ عِيدٌ، ثُمَّ كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاءٌ^(١٧٦)، وَوَقْتُهِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الْمَكَانِ الْمَشْهُورِ لِلتَّنْفِلِ عَلَى رَفْعِ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ فِي مَجَامِعِ النَّاسِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ مُجَابَبَةُ الرِّيَاءِ وَطَلَبُ الْحُمُولِ فِي الْعِبَادَةِ، فَكَمَا يُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ لِمَنْ خَشِيَ الرِّيَاءَ أَوْ تَشْوِيشَ النَّاسِ، يُكْرَهُ قَصْدُ الْمَكَانِ الْمَشْهُورِ لِلتَّنْفِلِ الْجَمَاعِيِّ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ مُنَافَاةٍ سَمَتْ الْإِخْلَاصَ وَالسُّكُونَ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ نُفْلِ الصَّلَاةِ عَلَى نُفْلِ الصِّيَامِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ نُفْلَ الصِّيَامِ يُنْدَبُ فِيهِ عَدَمُ إِظْهَارِهِ لِلنَّاسِ طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي سِتْرِ التَّطَوُّعَاتِ، فَكَذَلِكَ نُفْلُ الصَّلَاةِ يُكْرَهُ تَعَمُّدُ إِيقَاعِهِ فِي الْأَمَاكِنِ الْمُشْتَهَرَةِ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ فِي حُبِّ الْخَفَاءِ فِي التَّوَافِلِ."

(١٧٣) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: حُكْمُ الْكَلَامِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَكَلَامٌ بَعْدَ صُبْحٍ لِقُرْبِ الطُّلُوعِ، لَا بَعْدَ الْفَجْرِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ هُوَ كَرَاهَةُ التَّحَدُّثِ بِكَلَامِ الدُّنْيَا بَعْدَ آدَاءِ فَرِيضَةِ الصُّبْحِ إِذَا قُرْبَ وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ، رِعَايَةً لِحُرْمَةِ هَذَا الْوَقْتِ الْفَاضِلِ، بَيْنَمَا لَا يُكْرَهُ الْكَلَامُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَعْقِبُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ (السُّنَّةِ) وَقَبْلَ الدُّخُولِ فِي الْفَرِيضَةِ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيظَ فِي الْمَنْعِ مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَ الْفَرِيضَةِ لِتَحْصِيلِ فَضِيلَةِ الذِّكْرِ الْمُتَّصِلِ بِالطُّلُوعِ."

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذِهِ الْكَرَاهَةِ هِيَ تَفْرِيعُ الْوَقْتِ لِلذِّكْرِ
وَالِاسْتِغْفَارِ فِي سَاعَةِ الْإِجَابَةِ؛ فَلَمَّا كَانَ مَا بَيْنَ الصُّبْحِ وَالطُّلُوعِ زَمَانًا شَرِيفًا
تُقَسَّمُ فِيهِ الْأَرْزَاقُ وَتَحْضُرُهُ الْمَلَائِكَةُ، تُدْبِ لِلْعَبْدِ أَنْ يَصُومَ لِسَائِهِ عَنْ لَعْوِ
الْحَدِيثِ لِيَسْتَوْفِيَ بَرَكَةَ الْبُكُورِ، أَمَّا مَا قَبْلَ الصُّبْحِ فَالْأَصْلُ فِيهِ الْجَوَازُ لِأَنَّ
الِاسْتِغْعَالَ بِالذِّكْرِ الرَّاتِبِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَمْ يَبْدَأْ بَعْدُ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ صَلَّى الْعِدَّةَ فِي
جَمَاعَةٍ ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ
حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ". رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَرْتِيبَ هَذَا الثَّوَابِ الْعَظِيمِ
عَلَى "الْقُعُودِ لِلذِّكْرِ" يَقْتَضِي نَدْبَ الْإِسْتِغْعَالِ بِهِ، وَالْكَلَامُ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا يُنَافِي
حَقِيقَةَ الذِّكْرِ وَيَقْطَعُ الْإِسْتِغْرَاقَ فِيهِ، فَكُرِهَ لِكَوْنِهِ صَارِفًا عَنِ الْأَفْضَلِ.

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ جَلَسَ فِي
مُصَلَّاهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذِهِ الْمُواظَبَةَ
النَّبَوِيَّةَ عَلَى السُّكُونِ وَالذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ تُصَيِّرُ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَصْلَحَةٍ مَكْرُوهًا،
لِأَنَّهُ خِلَافُ الْهَدْيِ الظَّاهِرِ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْمَخْصُوصِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ "الْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ": وَمِمَّا أَنَّ الْمَقْصِدَ هُوَ اسْتِيعَابُ وَقْتِ الْبُكُورِ بِالتَّسْبِيحِ، فَإِنَّ الصَّمْتَ عَنْ فُضُولِ الْكَلَامِ يُعَدُّ وَسِيلَةً لِتَحْقِيقِ هَذَا الْاسْتِيعَابِ، فَيُكْرَهُ تَرْكُ هَذِهِ الْوَسِيلَةِ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ ضَيَاعِ الْمَقْصِدِ.

٢. قَاعِدَةُ "مُرَاعَاةُ حُرْمَةِ الزَّمَانِ الْفَاضِلِ": فَلَمَّا خَصَّ الشَّارِعُ وَقْتَ الطُّلُوعِ بِبَرَكَةٍ زَائِدَةٍ، كَانَ التَّبَسُّطُ فِيهِ بِالْكَلَامِ الدُّنْيَوِيِّ نَوْعًا مِنْ تَرْكِ التَّعْظِيمِ لِمَا عَظَّمَهُ اللَّهُ، فَتَنْدِبُ تَرْكُهُ تَوْقِيرًا لِلْحَالِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الْكَلَامِ بَعْدَ الصُّبْحِ عَلَى الْكَلَامِ أَثْنَاءَ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْإِنْشِعَالُ بِمَا هُوَ أَدْنَى عَمَّا هُوَ أَعْلَى، فَكَمَا يُكْرَهُ الْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ لَأَنَّهُ يَصْرِفُ عَنِ السَّمَاعِ، يُكْرَهُ الْكَلَامُ عِنْدَ قُرْبِ الطُّلُوعِ لِأَنَّهُ يَصْرِفُ عَنِ الذِّكْرِ الْمُنْدُوبِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ تُفَوِّتُ فَضِيلَةَ الْوَقْتِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ وَقْتِ مَا بَعْدَ الصُّبْحِ عَلَى وَقْتِ مَا بَعْدَ الْعَصْرِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ نَدَبَ إِلَى التَّسْبِيحِ فِي الْإِبْكَارِ وَالْأَصَالِ، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِهِ فِي تَطْهِيرِ طَرَفِي النَّهَارِ بِالذِّكْرِ، فَكُلُّ مَا شَعَلَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ كَلَامٍ فِيهِمَا كُرِهَ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ فِي حِفْظِ الْأَوْقَاتِ الْمُبَارَكَةِ.

(١٧٤) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: حُكْمُ الْإِضْطِجَاعِ بَيْنَ سُنَّةِ الْفَجْرِ وَفَرِيضَةِ الصُّبْحِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَضَجَعَةُ بَيْنَ صُبْحٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ هُوَ كَرَاهَةُ الْإِضْطِجَاعِ (أَيِ النَّوْمِ عَلَى الْجَنْبِ الْيَمَنِ) فِي الْفَصْلِ الزَّمَانِيِّ بَيْنَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ (السُّنَّةِ) وَبَيْنَ فَرِيضَةِ الصُّبْحِ، سَوَاءً فَعَلَهَا الْمُصَلِّي فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، إِذَا قَصَدَ بِهَا التَّعْبُدَ وَالْإِقْتِدَاءَ الرَّائِبَ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذِهِ الْكَرَاهَةِ هِيَ "سَدُّ الدَّرِيعَةِ لِئَلَّا يُلْحَقَ بِالَّذِينَ مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الضَّجَعَةُ لَمْ تَعْلَمْ عَنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ فِي الْمَدِينَةِ كَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، خُشِيَ أَنْ يَعْتَقِدَ الْعَامَّةُ أَنَّهَا جُزْءٌ لَا يَتَجَزَأُ مِنْ هَيْئَةِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَكُرِهَتْ صِيَانَةُ لِحْدُودِ السُّنَّةِ الرَّائِبَةِ، وَلِأَنَّ الْإِضْطِجَاعَ مَظَنَّةَ التَّكَاسُلِ وَالنَّوْمِ فِي وَقْتٍ مَطْلُوبٍ فِيهِ التَّأَهُبُ لِلْفَرِيضَةِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْيَمَنِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ (عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ): أَنَّ فِعْلَهُ ﷺ هَذَا كَانَ لِلِاسْتِرَاحَةِ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ الطَّوِيلِ، وَلَمْ يَكُنْ لِقَصْدِ السُّنَنِ الشَّرْعِيَّةِ لِعَامَّةِ النَّاسِ، وَالدَّلِيلُ أَنَّ كِبَارَ الصَّحَابَةِ -وَهُمْ أَعْلَمُ بِهَدْيِهِ- لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَلَا يَأْمُرُونَ بِهِ، فَبَقِيَ الْفِعْلُ لِلِإِبَاحَةِ لِمَنْ كَانَ بِمِثْلِ حَالِهِ ﷺ، وَكُرِهَ لِغَيْرِهِ تَنْزِيلاً لِلْمَقَامِ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الضُّجْعَةِ؟ فَقَالَ: "هِيَ بَدْعَةٌ، وَهُوَ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ نَفْيَ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ لِلْسُّنَّةِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ مَعَ قُرْبِ عَهْدِهِمْ بِالصَّحَابَةِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِضْطِجَاعَ لَمْ يَكُنْ عَمَلًا مَشْهُورًا، وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ عَمَلًا مَشْهُورًا مَعَ تَمَكُّنِ دَوَائِعِهِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ لِأَنَّهُ يَصِيرُ زِيَادَةً فِي هَيْئَةِ الْعِبَادَةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ "عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حُجَّةٌ": وَبِمَا أَنَّ الْإِمَامَ مَالِكًا أَدْرَكَ الْعَمَلَ بِالْمَدِينَةِ عَلَى تَرْكِ هَذِهِ الضُّجْعَةِ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي بِتَرْجِيحِ الْعَمَلِ الْمُسْتَمِرِّ لِكَوْنِهِ نَقْلًا لِلْسُّنَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، مِمَّا يُوجِبُ كَرَاهَةَ مَا خَالَفَهُ.

٢. قَاعِدَةٌ "سَدُّ الدَّرَائِعِ إِلَى الْإِبْتِدَاعِ": فَلَمَّا كَانَ إِيقَاعُ الضُّجْعَةِ فِي مَحَلِّ السُّنَّةِ قَدْ يُصَيِّرُهَا شَعِيرَةً ظَاهِرَةً، كُرِهَتْ حِمَايَةً لِحَبَابِ الشَّرِيعَةِ عَنِ الزِّيَادَةِ فِي صُورِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي تَتَكَرَّرُ يَوْمِيًّا.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "الضُّجْعَةِ" عَلَى "الْكَلَامِ الدُّبُوبِيِّ بَعْدَ الصُّبْحِ". "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "الِاشْتِعَالُ بِمَا لَيْسَ مِنْ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ التَّأَهُّبِ"، فَكَمَا كُرِهَ الْكَلَامُ لِأَنَّهُ يَصْرِفُ عَنِ الْإِسْتِعْدَادِ، كُرِهَتْ الضُّجْعَةُ لِأَنَّهَا تَجْلِبُ الْفُتُورَ وَتُشْبِهُ أَفْعَالَ النَّائِمِينَ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ "مُنَافَاةٍ هَيْبَةِ الْإِنْتَظَارِ لِلْفَرِيضَةِ".

٢. قِيَّاسُ الطَّرْدِ: قِيَّاسُ الضُّجْعَةِ عَلَى التَّرْبُعِ بَعْدَ السَّلَامِ. "وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ نَدَبَ إِلَى السُّكُونِ وَالْوَقَارِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِهِ فِي تَعْظِيمِ أَرْكَانِ الْيَوْمِ، فَالضُّجْعَةُ لَمَّا كَانَتْ تَنْقُضُ هَذَا الْوَقَارَ الظَّاهِرَ فِي الْمَسَاجِدِ، أُلْحِقَتْ بِالْمَكْرُوهَاتِ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ فِي حِفْظِ سَمْتِ الْمُصَلِّي.

(١٧٥) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: خُصُوصِيَّةُ صَلَاةِ الْوُتْرِ بِكَوْنِهَا أَكَدَ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَالْوُتْرُ سُنَّةٌ أَكَدُ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ صَلَاةَ الْوُتْرِ هِيَ أَعْلَى مَرَاتِبِ السُّنَنِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، فَهِيَ تَفُوقُ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَالْعِيدَيْنِ فِي التَّكْيِيدِ، وَدَلِيلُ لِقُوَّةِ الدَّلِيلِ الْوَارِدَةِ فِيهَا، وَلِأَنَّ الشَّارِعَ الْحَكِيمَ جَعَلَهَا شِعَارًا لِأَهْلِ الْإِيمَانِ لَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ بِحَالٍ، حَتَّى قِيلَ بِوُجُوبِهَا فِي مَذَاهِبٍ أُخْرَى، فَأَبْقَاهَا الْمَالِكِيَّةُ فِي رُتْبَةِ السُّنَّةِ لِكِنَّهُمْ وَصَفُوهَا بِأَنَّهَا أَكَدُ احْتِيَاظًا.

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي كَوْنِ الْوُتْرِ أَكَدَ السُّنَنِ هِيَ تُمَامُ رَبْطِ الْعِبَادَةِ بِصِفَةِ الْوَحْدَانِيَّةِ؛ فَلَمَّا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى وَثَرًا، جَعَلَ خَاتِمَةَ الصَّلَوَاتِ وَثَرًا، وَلِأَنَّ الْوُتْرَ هُوَ الشَّفِيعُ لِجَمِيعِ تَوَافِلِ اللَّيْلِ، فَكَانَ كَالْقُفْلِ لِلْبَنَاءِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ بَلَغَ مِنَ التَّكْيِيدِ غَايَتَهُ لِتَوْقُفِ كَمَالِ صِفَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوُتْرَ، فَأَوْتَرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَخْصِيصَ أَهْلِ الْقُرْآنِ بِالْخِطَابِ فِي صِغَةِ الْأَمْرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوُتْرَ مِنْ

خَصَائِصِ أَهْلِ الدِّينِ الَّتِي لَا تَتْرُكُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ الْأَمْرُ عَنِ الْوُجُوبِ لِإِدْلَةِ أُخْرَى، بَقِيَ فِي رُتْبَةِ أَكْدِ السُّنَنِ تَعْظِيمًا لِمَحَبَّةِ اللَّهِ لِهَذِهِ الصِّفَةِ.

وَعَنْ خَارِجَةَ بِنِ حُدَافَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ أَمَدَكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، وَهِيَ الْوِثْرُ، جَعَلَهَا لَكُمْ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ وَصْفَ الْوِثْرِ بِأَنَّهُ "خَيْرٌ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ" (وَهِيَ أَنْفُسُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ) يَرْفَعُ قَدْرَهَا عَنْ سَائِرِ النَّوَافِلِ، مِمَّا يَقْتَضِي تَأْكِيدَهَا بِمَا لَا يَلْحَقُ بِهِ غَيْرُهَا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ "الخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ": وَمِمَّا أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ دَهَبَ إِلَى وَجُوبِ الْوِثْرِ، فَإِنَّ الْمَالِكِيَّةَ رَعَوْا هَذَا الْخِلَافَ بِجَعْلِهِ أَكْدَ السُّنَنِ، لِيَكُونَ الْمُصَلِّي آتِيًا بِعِبَادَةٍ تَقْرُبُ مِنَ الْوَاجِبِ احْتِيَاظًا لِبَرَاءَةِ الدِّمَةِ.

٢. قَاعِدَةُ "المُوَظَبَةُ النَّبَوِيَّةُ تَرْفَعُ رُتْبَةَ النَّدْبِ": فَلَمَّا بَيَّنَّتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدَعْ الْوِثَرَ لَا حَضْرًا وَلَا سَفَرًا، فَقَدْ جَرَتْ الْقَاعِدَةُ بِتَقْدِيمِهِ عَلَى مَا كَانَ يَتْرُكُهُ ﷺ أَحْيَانًا، فَصَارَ أَكْدُ لِيَصِفَةِ الْإِسْتِمْرَارِ الْقَطْعِيِّ فِيهِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "وِثْرِ اللَّيْلِ" عَلَى "وِثْرِ النَّهَارِ" (صَلَاةِ الْمَغْرِبِ) وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ تِمَامُ الْعَمَلِ بِالْإِيتَارِ، فَكَمَا أَنَّ الْمَغْرِبَ هِيَ أَكْدُ صَلَوَاتِ

النَّهَارَ لِأَنَّهَا وَثَرُهُ، فَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْوُثْرِ هِيَ أَكْثَرُ سُنَنِ اللَّيْلِ لِأَنَّهَا وَثَرُهُ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ "شَرَفِ الْفَرْدِيَّةِ" الَّتِي خَتَمَ اللَّهُ بِهَا النَّهَارَ فَرَضًا، فَخَتَمَ بِهَا اللَّيْلُ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ تَأْكِيدِ الْوُثْرِ عَلَى تَأْكِيدِ ذِكْرِ الْخَتْمِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ نَدَبَ إِلَى خَتْمِ الْمَجَالِسِ بِالْكَفَّارَةِ وَخَتْمِ الطَّعَامِ بِالْحَمْدِ، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِهِ فِي تَشْدِيدِ النَّدْبِ لِحَوَاتِيمِ الْأَعْمَالِ، فَكَذَلِكَ صَلَاةُ اللَّيْلِ لَمَّا كَانَ الْوُثْرُ خَاتِمَتَهَا، تَأَكَّدَ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ فِي الْإِحْتِفَاءِ بِالنَّهَايَاتِ.

(١٧٦) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: تَرْتِيبِ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ (الْعِيدِ، ثُمَّ الْكُسُوفِ، ثُمَّ الْإِسْتِسْقَاءِ)

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "ثُمَّ عِيدٌ، ثُمَّ كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاءٌ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ تَرْتِيبَ الصَّلَوَاتِ الْمَسْنُونَةِ مِنْ حَيْثُ التَّأْكِيدُ وَالْأَفْضَلِيَّةُ بَعْدَ الْوُثْرِ وَالْفَجْرِ يَكُونُ بِتَقْدِيمِ صَلَاةِ الْعِيدِ، ثُمَّ تَلِيهَا صَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ، ثُمَّ تَعْقِبُهُمَا صَلَاةُ الْإِسْتِسْقَاءِ؛ وَذَلِكَ لِتَفَاوُتِ قُوَّةِ الْأَمْرِ بِهَا وَمَقْدَارِ إِظْهَارِ الشَّعِيرَةِ فِيهَا.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذَا التَّرْتِيبِ هِيَ "مِقْدَارُ الشُّهُرَةِ وَعُمُومُ الْجَمَاعِ وَقُوَّةُ النَّدْبِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْعِيدُ شِعَارًا لِلْإِسْلَامِ يَجْتَمِعُ لَهُ أَهْلُ الْبَلَدِ قَاطِبَةً، قُدِّمَ فِي الرُّتْبَةِ، ثُمَّ تَلَاهُ الْكُسُوفُ لِعِظَمِ الْآيَةِ السَّمَاءِيَّةِ وَتَغْلِيظِ الْفِعْلِ النَّبَوِيِّ فِيهِ، ثُمَّ الْإِسْتِسْقَاءُ لِأَنَّهُ طَلَبٌ لِحَاجَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ عَارِضَةٍ وَإِنْ كَانَتْ عِبَادَةً جَلِيلَةً.

١. الدليل من السنة النبوية

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ... حَتَّى نُخْرِجَ الْحَيْضَ فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا الْحَشْدَ النَّبَوِيَّ الْعَامَّ الَّذِي شَمَلَ حَتَّى مَنْ لَا صَلَاةَ عَلَيْهَا (الْحَيْضَ) لَمْ يَرِدْ مِثْلُهُ فِي غَيْرِ الْعِيدِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَكَدُ السُّنَنِ بَعْدَ الْوُثْرِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ "خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَصَلَّى صَلَاةً طَوِيلَةً جِدًّا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْكُسُوفَ جَاءَ بَعْدَ الْعِيدِ فِي الرُّتْبَةِ لِأَنَّ الشَّارِعَ غَلَطَ فِيهِ بِصِفَةِ مَحْصُوصَةٍ (رُكُوعَانِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) لِعِظَمِ الْحَدَثِ، وَهُوَ أَقْوَى مِنْ مُجَرَّدِ نَذْبِ الْإِسْتِسْقَاءِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

١. قَاعِدَةٌ مَا كَانَ شِعَارًا ظَاهِرًا فَهُوَ أَكَدُّ: وَيَمَّا أَنَّ الْعِيدَ هُوَ أَظْهَرُ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ فِي الْمُصَلِّيَّاتِ وَالْاجْتِمَاعِ، فَقَدْ جَرَتْ الْقَاعِدَةُ بِمَنْحِهِ الْأَوْلَوِيَّةَ فِي التَّصْنِيفِ، لِأَنَّ ظُهُورَ الدِّينِ مَقْصِدٌ كُلِّيٌّ مُقَدَّمٌ.

٢. قَاعِدَةٌ تُقَدِّمُ الْفَضِيلَةَ الْجَامِعَةَ عَلَى النَّادِرَةِ: فَلَمَّا كَانَ الْعِيدُ يَتَكَرَّرُ سَنَوِيًّا بِنِظَامٍ ثَابِتٍ، وَالْكُسُوفُ يَقَعُ نَادِرًا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْآيَاتِ، قُدِّمَ الرَّائِبُ الْجَامِعُ عَلَى الْعَارِضِ النَّادِرِ.

٣. الدليل من القياس

بَعْدَ عِشَاءٍ صَحِيحَةٍ^(١٧٧)، وَشَفَقَ لِلْفَجْرِ وَضُرُورِيَّةٌ لِلصُّبْحِ^(١٧٨)، وَتُدْبَ قَطْعُهَا لَهُ لِفَذٍّ^(١٧٩)، لَا مُؤْتَمٌّ، وَفِي الْإِمَامِ رَوَايَتَانِ^(١٨٠)

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الْعِيدِ عَلَى الْجُمُعَةِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "الْاجْتِمَاعُ لِشُكْرِ النِّعْمَةِ فِي يَوْمٍ مَعْلُومٍ، فَكَمَا أَنَّ الْجُمُعَةَ هِيَ سَيِّدَةُ الْأَيَّامِ فَرَضًا، كَانَ الْعِيدُ سَيِّدَ السَّنَنِ لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ الْإِحْتِفَالِ الْجَمَاعِيِّ بِالذِّينِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "الِاسْتِسْقَاءِ" عَلَى "صَلَاةِ الْحَاجَةِ". "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ رَتَّبَ الصَّلَوَاتِ بِنَاءً عَلَى غَايَاتِهَا، طَرْدًا مَعَ مَنَهِجِهِ فِي تَقْدِيمِ التَّعْبُدِ الْمَحْضِ (كَالْعِيدِ وَالْكُسُوفِ) عَلَى التَّعْبُدِ لِعَرَضٍ دَفَعَ الضَّرَرَ (كَالِاسْتِسْقَاءِ)، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْتِسْقَاءُ لِطَلْبِ الرِّزْقِ تَأَخَّرَ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ فِي شَرَفِ الْبَوَاعِثِ.

(١٧٧) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: شَرْطِيَّةٌ صِحَّةُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ لِدُخُولِ وَقْتِ الْوِثْرِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَوَقْتُهِ بَعْدَ عِشَاءٍ صَحِيحَةٍ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ صَلَاةَ الْوِثْرِ لَا يَصِحُّ الشَّرُوعُ فِيهَا إِلَّا بَعْدَ فَرَاحِ الْمُصَلِّي مِنْ أَدَاءِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ أَدَاءً صَحِيحًا مُعْتَبَرًا شَرْعًا؛ فَلَوْ تَبَيَّنَ لِلْمُصَلِّي أَنَّ عِشَاءَهُ كَانَتْ بَاطِلَةً (لِفَقْدِ شَرْطٍ أَوْ رُكْنٍ)، فَإِنَّ وَثْرَهُ الَّذِي تَبَعَهَا يَقَعُ بَاطِلًا تَبَعًا لَهَا، لِعَدَمِ دُخُولِ وَقْتِهِ الشَّرْعِيِّ فِي حَقِّهِ.

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذَا الْإِرْتِبَاطِ هِيَ "التَّبَعِيَّةُ الزَّمَانِيَّةُ وَالرُّتَبِيَّةُ؛ فَلَمَّا كَانَ الْوِثْرُ مِنْ تَوَابِعِ صَلَاةِ اللَّيْلِ الَّتِي تَبْتَدِئُ بِالْعِشَاءِ، صَارَتْ الْعِشَاءُ كَالْأَصْلِ

وَالْوِثْرُ كَالْفَرْعِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ وُجُودُ الْفَرْعِ قَبْلَ تَمَامِ الْأَصْلِ وَصِحَّتِهِ، وَلِأَنَّ الشَّارِعَ رَتَّبَ الْأَوْقَاتَ تَرْتِيبًا يُقَدِّمُ فِيهِ الْفَرْضَ عَلَى مَا هُوَ تَائِعٌ لَهُ.

١. الدليل من السنة النبوية

عَنْ خَارِجَةَ بِنِ حُدَافَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، وَهِيَ الْوِثْرُ، جَعَلَهَا لَكُمْ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَدَّدَ بِدَايَةِ وَقْتِ الْوِثْرِ بِفِعْلِ "صَلَاةِ الْعِشَاءِ" وَمُقْتَضَى "الصَّلَاةِ" عِنْدَ الشَّارِعِ هِيَ الصَّلَاةُ الصَّحِيحَةُ الْمُجْزِئَةُ، أَمَّا الْبَاطِلَةُ فَهِيَ فِي حُكْمِ الْعَدَمِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ بِهَا مَبْدَأُ الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَثْرًا". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ كَوْنَ الْوِثْرِ آخِرَ الصَّلَاةِ يَقْتَضِي سَبْقَهُ بِصَلَاةٍ مَشْرُوعَةٍ، وَأُولَى هَذِهِ الصَّلَوَاتِ بِالسَّبْقِ هِيَ فَرِيضَةُ الْعِشَاءِ، فَمَنْ لَمْ يُصَلِّ عِشَاءً صَحِيحَةً لَمْ يُحَقِّقِ التَّرْتِيبَ النَّبَوِيَّ الْمَطْلُوبَ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

١. قَاعِدَةُ "التَّائِعُ تَائِعٌ": وَبِمَا أَنَّ الْوِثْرَ تَائِعٌ لِلْعِشَاءِ فِي الرُّتْبَةِ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ مَتَّبِعِهِ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ صِحَّةُ الْمَتَّبِعِ (الْعِشَاءِ) ارْتَفَعَتْ صِحَّةُ التَّائِعِ (الْوِثْرِ) بِالضَّرُورَةِ، لِأَنَّ التَّائِعَ لَا يَقْوَى عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ عَنْ أَصْلِهِ.

٢. قَاعِدَةٌ مَا بُنِيَ عَلَى بَاطِلٍ فَهُوَ بَاطِلٌ: فَلَمَّا كَانَ الشَّرُوعُ فِي الْوُثْرِ مَبْنًى عَلَى ظَنِّ فَرَاغِ الدِّمَةِ مِنَ الْعِشَاءِ، فَإِذَا تَبَيَّنَ انْعِدَامُ الصَّحَّةِ فِي الْأَصْلِ (بُطْلَانُ الْعِشَاءِ)، فَإِنَّ الْإِفْتِقَارَ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ الْمُنْهَدِمِ يُؤَدِّي إِلَى بُطْلَانِ مَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ (الْوُثْرُ)

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الْوُثْرِ عَلَى "سُنَّةِ الْعِشَاءِ الْبَعْدِيَّةِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "الِاخْتِصَاصُ بِالْفَرَضِ تَبَعِيَّةً"، فَكَمَا أَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ لَا يُعْتَدُ بِهِمَا سُنَّةٌ إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْفَرِيضَةُ صَحِيحَةً، فَكَذَلِكَ الْوُثْرُ لَمَّا كَانَ مُرْتَبِطًا بِالْعِشَاءِ رُتْبَةً وَزَمَانًا، لَمْ يَصَحَّ إِلَّا بِصِحَّتِهَا، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ تُقَيِّدُ النَّفْلَ بِصِحَّةِ فَرَضِهِ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ الْوُثْرِ عَلَى "صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مَعَ الْخُطْبَةِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ رَتَّبَ بَعْضَ الْعِبَادَاتِ لَا تَصَحُّ إِلَّا بِسَبْقِ غَيْرِهَا، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِهِ فِي اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ الصَّحِيحِ لِلْبِنَاءِ التَّعْبُدِيِّ، فَالْوُثْرُ لَمَّا كَانَ خَاتِمَةً لِلَّيْلِ بَعْدَ فَرِيضَتِهِ، كَانَ اشْتِرَاطُ صِحَّةِ مَا قَبْلَهُ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ فِي حِفْظِ نِظَامِ الْعِبَادَةِ.

(١٧٨) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: بَيَانُ بَدَايَةِ وَقْتِ الْوُثْرِ وَامْتِدَادِهِ الْإِخْتِيَارِيِّ وَالضَّرُورِيِّ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَشَفَقُ الْفَجْرِ وَضُرُورِيَّةٌ لِلصُّبْحِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْوَقْتَ الْإِخْتِيَارِيَّ لِلْوُثْرِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ شَرْطَيْنِ: الْأَوَّلُ أَدَاءُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ صَحِيحَةً، وَالثَّانِي مَغِيبُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ (أَيْ خُرُوجُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ الْإِخْتِيَارِيِّ)، وَيَمْتَدُّ هَذَا الْوَقْتُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ. أَمَّا الْوَقْتُ الضَّرُورِيُّ لِلْوُثْرِ، فَيَبْدَأُ

مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَيَمْتَدُّ إِلَى الشُّرُوعِ فِي آدَاءِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَإِذَا صَلَّى الْإِنْسَانُ الصُّبْحَ خَرَجَ وَقْتُ الْوُثْرِ كُلِّيَّةً.

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي اشْتِرَاطِ مَغِيبِ الشَّفَقِ هِيَ الْمَحَافَظَةُ عَلَى التَّرْتِيبِ الزَّمَانِيِّ لِلصَّلَوَاتِ؛ فَلَا يُتَصَوَّرُ إِيقَاعُ خَاتِمَةِ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالشَّفَقُ بَاقٍ لِأَنَّ ذَلِكَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ أَصَالَةً. وَأَمَّا الْعِلَّةُ فِي امْتِدَادِ الضَّرُورِيِّ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَهِيَ "رِعَايَةُ تَعْظِيمِ هَذِهِ السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْوُثْرُ لَا يُقْضَى بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، جُعِلَ لَهُ هَذَا الْوَقْتُ الضَّرُورِيُّ لِتَيَسُّرِ النَّاسِ وَالنَّاسِي مِنْ تَذَارِكِهِ مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي الْفَرِيضَةِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ خَارِجَةَ بِنِ حُدَافَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "جَعَلَهَا لَكُمْ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ حَدَّدَ الْوَقْتَ الْإِخْتِيَارِيَّ بِالْفَجْرِ، وَالْإِخْتِيَارِيَّ بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ يَقْتَضِي ضَمْنَ مَغِيبِ الشَّفَقِ لِأَنَّهَا الْعَايَةُ الطَّبِيعِيَّةُ لِدُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ، فَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ جَمَعَ تَقْدِيمَ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْوُثْرُ حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ عَمَلًا بِهَذِهِ الْعَايَةِ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "بَادِرُوا الصُّبْحَ بِالْوُثْرِ". رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمُبَادَرَةِ قَبْلَ الصُّبْحِ (أَيَّ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ) يَدُلُّ عَلَى بَقَاءِ مَشْرُوعِيَّةِ الْوُثْرِ بَعْدَ الْفَجْرِ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ الْفَرِيضَةَ، وَهُوَ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ مَعْنَى الْوَقْتِ الضَّرُورِيِّ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

١. قاعدة "المشقة تجلب التيسير": فلما كان طُلُوعُ الفجر مظنةً حُصولِ العفلةِ بالنوم، فَتَحَ الشَّارِعُ بَابَ الْوَقْتِ الضَّرُورِيِّ لِيَسَّرَ عَلَى الْمُكَلَّفِ آدَاءَ السُّنَّةِ الْكَادِ قَبْلَ أَنْ يَنْقَطِعَ وَقْتُهَا بِالْكُلِّيَّةِ عِنْدَ الشَّرُوعِ فِي الصُّبْحِ.

٢. قاعدةُ تَقْدِيمِ الْمَقَاصِدِ عَلَى الْهَيِّاتِ: وَبِمَا أَنَّ الْمَقْصِدَ هُوَ جَعْلُ الْوِثْرِ خَاتِمَةً، فَإِنَّ تَقْدِيمَهُ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْفَجْرِ يُحَقِّقُ هَذَا الْمَقْصِدَ لِمَنْ فَاتَهُ اللَّيْلُ، لِأَنَّ الْوِثْرَ لَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعُهُ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ صَلَاةَ النَّهَارِ شَفَعٌ.

٣. الدليل من القياس

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ وَقْتِ الْوِثْرِ عَلَى وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ اشْتِمَالُ الْوَقْتِ عَلَى جُزْءٍ اخْتِيَارِيٍّ وَآخَرَ ضَرُورِيٍّ رِعَايَةً لِأَهْلِ الْأَعْدَارِ، فَكَمَا امْتَدَّ ضَرُورِيُّ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ، جُعِلَ لِلْوِثْرِ ضَرُورِيٌّ يَمْتَدُّ لِلصُّبْحِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ الْإِحْتِيَاطِ لِتَدَارُكِ الْعِبَادَةِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ الْوِثْرِ عَلَى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ (الرَّغِيْبَةِ) وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ رَتَّبَ الرَّغِيْبَةَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ الصُّبْحِ، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِهِ فِي جَعْلِ هَذَا الْبَرْزَخِ مَحَلًّا لِتَوَفِيَةِ السُّنَنِ الْمُرتَبِطَةِ بِاللَّيْلِ وَالصَّبَاحِ، فَالْوِثْرُ لَمَّا كَانَ سُنَّةً مِثْلَهَا أُلْحِقَ بِهَا فِي إِمْكَانِيَّةِ الْأَدَاءِ فِي هَذَا الْوَقْتِ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ.

(١٧٩) إقامة الدليل لمسألة: ندب قطع فريضة الصبح لمن ذكر الوتر في أثناءها

ثم أشار الشيخ خليل بقوله: "ونُدِبَ قَطْعُهَا لَهُ لِفَدٍّ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ الَّذِي شَرَعَ فِي آدَاءِ فَرِيضَةِ الصُّبْحِ مُنْفَرِدًا (فَدًّا)، ثُمَّ تَذَكَّرَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الْوِتْرَ، فَيُنْدَبُ لَهُ شَرْعًا أَنْ يَقْطَعَ صَلَاةَ الصُّبْحِ - مَا لَمْ يَعْقِدْ رُكُوعَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ - لِيُصَلِّيَ الْوِتْرَ أَوَّلًا، ثُمَّ يَعُودَ لِاسْتِنَافِ فَرِيضَةِ الصُّبْحِ، وَذَلِكَ لِتَحْقِيقِ التَّرْتِيبِ الْمَطْلُوبِ بَيْنَ الْوِتْرِ وَالصُّبْحِ."

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي نَدْبِ هَذَا الْقَطْعِ هِيَ "رِعَايَةُ تَرْتِيبِ الصَّلَوَاتِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي الْوَقْتِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْوِتْرُ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً حِدًّا، وَكَانَ مَحَلُّهَا الشَّرْعِيُّ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، اغْتَفِرَ قَطْعُ الْفَرِيضَةِ (لِمَنْ يُصَلِّي وَحْدَهُ) لِأَجْلِ تَحْصِيلِ هَذَا التَّرْتِيبِ الَّذِي يَعْتَبِرُهُ الْمَالِكِيَّةُ مَقْصِدًا رَئِيسًا، وَلِأَنَّ خُرُوجَ الصَّلَاةِ عَنْ تَرْتِيبِهَا الْمَسْنُونِ يَنْقُصُ مِنْ كَمَالِهَا."

١. الدليل من السنة النبوية

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "بَادِرُوا الصُّبْحَ بِالْوِتْرِ". رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَمْرَ النَّبَوِيَّ بِالْمُبَادَرَةِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْوِتْرُ سَابِقًا لِلصُّبْحِ زَمَانًا وَأَدَاءً، وَالْمُصَلِّي إِذَا ذَكَرَ الْوِتْرَ وَهُوَ فِي الصُّبْحِ فَقَدْ فَاتَتْهُ هَذِهِ الْمُبَادَرَةُ، فَدُبَّ لَهُ الْقَطْعُ لِيَتَذَارَكَ هَذَا الْأَمْرُ وَيُوقَعَ الْوِتْرُ فِي مَوْقِعِهِ الَّذِي حَدَّهُ الشَّارِعُ.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَيْضاً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَثَرًا". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ صَلَاةَ الصُّبْحِ هِيَ أَوَّلُ صَلَاةِ النَّهَارِ، فَلَوْ أَذَاهَا قَبْلَ الْوِثْرِ لَمْ يَكُنِ الْوِثْرُ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَلَزِمَ الْقَطْعُ لِتَصْحِيحِ هَذَا الْوَضْعِ التَّشْرِيعِيِّ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ التَّرْتِيبِ مَقْصُودٌ لِلشَّارِعِ: وَيَمَّا أَنَّ النِّظَامَ التَّعْبُدِيَّ قَائِمٌ عَلَى تَرْتِيبِ الْأَفْعَالِ وَالْأَوْقَاتِ، فَإِنَّ تَقْدِيمَ الْوِثْرِ عَلَى الصُّبْحِ تَرْتِيبٌ مَقْصُودٌ، فَيُسَمَحُ بِإِبْطَالِ عَمَلٍ صَحِيحٍ (الْبَدْءُ فِي الصُّبْحِ) لِتَحْصِيلِ مَقْصِدٍ أَعْلَى وَهُوَ حِفْظُ نِظَامِ الصَّلَوَاتِ.

٢. قَاعِدَةُ يُعْتَفَرُ فِي الْفَدَا مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي الْجَمَاعَةِ: فَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي مُنْفَرِداً، كَانَ رُجُوعُهُ لِلْقَطْعِ سَهْلاً وَلَا يُؤَدِّي إِلَى تَشْوِيشٍ عَلَى غَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْإِمَامِ، فَرَأَتْ الْقَاعِدَةُ هَذَا التَّمَايزَ فِي نَدْبِ الْقَطْعِ لِلْفَدَا دُونَ غَيْرِهِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ مَنْ ذَكَرَ الْوِثْرَ فِي الصُّبْحِ عَلَى مَنْ ذَكَرَ الْفَائِتَةَ فِي الْحَاضِرَةِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ وَجُوبُ أَوْ نَدْبُ التَّرْتِيبِ، فَكَمَا أَنَّ مَنْ ذَكَرَ صَلَاةَ فَائِتَةٍ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَاضِرَةٍ نَدْبٌ أَوْ وَجَبَ لَهُ الْقَطْعُ (عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ) لِيُؤَدِّيَ الْفَائِتَةَ أَوَّلًا، فَكَذَلِكَ الْوِثْرُ مَعَ الصُّبْحِ لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ تُقَدِّمُ السَّابِقَ رُتْبَةً."

٢. قِيَّاسُ الطَّرْدِ: قِيَّاسُ قَطْعِ الصَّلَاةِ لِلْوِثْرِ عَلَى "قَطْعِ الطَّوَّافِ لِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ".
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ أَجَازَ قَطْعَ عِبَادَةٍ لِأَجْلِ تَدَارُكِ عِبَادَةٍ أُخْرَى يَضِيقُ
وَقْتُهَا أَوْ يَتَعَيَّنُ تَرْتِيبُهَا، طَرْدًا مَعَ مَنَهِجِهِ فِي تَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ التَّعْبُدِيَّةِ الْأَوْكَدِ،
فَالْوِثْرُ لَمَّا كَانَ يَفُوتُ بِالصُّبْحِ، قُطِعَ لَهُ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ.

(١٨٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: حُبْسِ الْمَأْمُومِ مَعَ إِمَامِهِ عِنْدَ ذِكْرِ الْوِثْرِ فِي الصُّبْحِ
(مَسَاحِينُ الْإِمَامِ)

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "لَا مُؤْتَمٌّ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا ذَكَرَ الْوِثْرَ وَهُوَ
فِي أَثْنَاءِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَطْعُهَا، بَلْ يَحِبُّ عَلَيْهِ الْإِسْتِمْرَارُ مَعَ الْإِمَامِ
حَتَّى الْفَرَاغِ مِنْهَا، ثُمَّ يَقْضِي وَثْرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ هِيَ إِحْدَى مَسَاحِينِ
الْإِمَامِ الَّتِي يُمْنَعُ فِيهَا الْمَأْمُومُ مِنَ الْقَطْعِ الَّذِي كَانَ مَنْدُوبًا فِي حَقِّهِ لَوْ كَانَ
مُتَفَرِّدًا.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذَا الْحُبْسِ هِيَ تَعْظِيمُ رَابِطَةِ الْإِثْمَامِ وَمَنْعُ
الِاخْتِلَافِ الظَّاهِرِ؛ فَلَمَّا كَانَتْ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْإِمَامِ شَعِيرَةً جَامِعَةً، سَقَطَ فِي حَقِّ
الْمَأْمُومِ مَطْلُوبُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْوِثْرِ وَالصُّبْحِ الَّذِي يَقْتَضِي الْقَطْعَ، لِأَنَّ مَفْسَدَةَ
الْخُرُوجِ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَتَشْوِيشِ النَّظْمِ أَعْظَمُ مِنْ مَصْلَحَةِ تَقْدِيمِ السُّنَّةِ عَلَى
الْفَرِيضَةِ فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْقَطْعَ لِأَجْلِ تَذَارُكِ الْوِثْرِ هُوَ عَيْنُ "الِاخْتِلَافِ" الْمَنْهِي عَنْهُ، فَوَجَبَ الْبَقَاءُ مَعَ الْإِمَامِ تَلْيِيَةً لِمُقْتَضَى هَذَا الْأَمْرِ النَّبَوِيِّ الصَّارِمِ، حَتَّى وَإِنْ فَاتَتْ هَيْئَةُ التَّرْتِيبِ الْمَنْدُوبَةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ "الْمَأْمُومُ تَبِعْ لِإِمَامِهِ": وَبِمَا أَنَّ الْمَأْمُومَ مَحْكُومٌ بِنَظْمِ صَلَاةِ الْإِمَامِ، فَإِنَّ تَبَعِيَّتَهُ تَمْنَعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ الْمُسْتَقِلِّ بِالْقَطْعِ لِأَجْلِ سُنَّةٍ مَنْدُوبَةٍ التَّرْتِيبِ، لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يَخْرُجُ عَنْ مَسَارٍ مَتَّبِعَةٍ لِعَيْرِ ضَرُورَةٍ.

٢. قَاعِدَةُ "الِاشْتِغَالُ بِالْفَرْضِ يَمْنَعُ مِنَ الْإِشْتِغَالِ بِالنَّفْلِ": فَالْمَأْمُومُ مُتَلَبِّسٌ بِفَرِيضَةِ الصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ، وَهِيَ أَوْجَبُ رُتْبَةً مِنَ الْوِثْرِ، فَكَانَ الْإِعْرَاضُ عَنْ طَلَبِ الْوِثْرِ بِالْقَطْعِ وَاجِبًا رِعَايَةً لِحُرْمَةِ الْفَرِيضَةِ الْقَائِمَةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "ذَاكِرِ الْوِثْرِ" عَلَى "ذَاكِرِ يَسِيرِ الْفَوَائِتِ" (مِنَ الْمَسَاجِينَ) وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "حُرْمَةُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِيهَا مَعَ الْإِمَامِ"، فَكَمَا حُسِّنَ الْمَأْمُومُ مَعَ إِمَامِهِ عِنْدَ ذِكْرِ الصَّلَاةِ الْفَاتَةِ، حُسِّنَ عِنْدَ ذِكْرِ الْوِثْرِ لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ الْإِرْتِبَاطِ بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ الْمَأْمُومِ عَلَى الْمُسَافِرِ الْمُقْتَدِي بِالْمُقِيمِ. "وَجْهُهُ
الِاسْتِدْلَالُ: أَنَّ الشَّارِعَ عَطَّلَ رُخْصَةَ الْقَصْرِ لِلْمُسَافِرِ لِأَجْلِ سَلَامَةِ الْإِقْتِدَاءِ، طَرْدًا
مَعَ مَنْهَجِهِ فِي حِفْظِ هَيْبَةِ الْإِمَامَةِ، فَكَذَلِكَ عَطَّلَ مَنْدُوبُ الْقَطْعِ هُنَا طَرْدًا مَعَ هَذَا
الْأَصْلِ.

تَنْبِيْهُ فَفَقِيْهُ: بَيَانُ مَسَاحِينِ الْإِمَامِ الْأَرْبَعَةِ وَالْمُلْحَقِ بِهَا

بِنَاءً عَلَى مَا صَحَّحْتُهُ يَا بَاشَا، فَإِنَّ مَسَاحِينَ الْإِمَامِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا عَلَى الْمَأْمُومِ
مُتَابَعَةُ إِمَامِهِ مَعَ بُطْلَانِ صَلَاتِهِ (فِي بَعْضِهَا) أَوْ كَرَاهَةِ فِعْلِهِ، هِيَ:

١. نَاسِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ: إِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ نَاسِيًا لِلِإِفْتِتَاحِ، فَيَمْضِي مَعَهُ وَيُعِيدُ
وُجُوبًا (لِأَنَّ صَلَاتَهُ لَمْ تَنْعَقِدْ) ٢. الضَّحِكُ (الْقَهْقَهَةُ): إِذَا ضَحِكَ الْمَأْمُومُ عَمْدًا،
فَيَمْضِي مَعَ الْإِمَامِ زَجْرًا لَهُ وَرِعَايَةً لِلْإِمَامِ، ثُمَّ يُعِيدُ وَجُوبًا ٣. ذِكْرُ الصَّلَاةِ
الْفَاتِتَةِ: إِذَا ذَكَرَ يَسِيرَ الْفَوَائِتِ (خَمْسًا فَأَقْلَ)، فَيَمْضِي مَعَهُ وَيُعِيدُ نَدْبًا لِتَحْصِيلِ
التَّرْتِيبِ ٤. ذِكْرُ الْوِثْرِ فِي الصُّبْحِ: وَهِيَ مَسْأَلَتُنَا، فَيَمْضِي مَعَهُ وَيُعِيدُ (أَيِ
الصُّبْحِ) نَدْبًا لِتَحْصِيلِ التَّرْتِيبِ بَعْدَ صَلَاةِ الْوِثْرِ.

إِزَالَةُ اللَّبْسِ حَوْلَ النَّفْخِ عَمْدًا: "قَوْلُ النَّازِمِ: "وَنَفْخُهُ عَمْدًا قَدْ أُلْحِقَ بِهِ، يَعْنِي أَنَّ
النَّفْخَ بِالْفَمِ عَمْدًا أُلْحِقَ بِالْقِسْمِ الثَّانِي (وَهُوَ الضَّحِكُ)، لِأَنَّ النَّفْخَ عَمْدًا فِي
الصَّلَاةِ يُعَدُّ مِنَ اللَّعِبِ الْمُتَنَافِي لِلْخُشُوعِ، وَهُوَ كَالْكَلَامِ أَوْ كَالضَّحِكِ فِي إِبْطَالِ
الصَّلَاةِ. فَالْمَأْمُومُ إِذَا نَفَخَ عَمْدًا "سَجِنَ" مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَفْرَغَ، ثُمَّ يُعِيدُ صَلَاتَهُ

وإن لم يتسع الوقت إلا لركعتين تركه^(١٨١)، لا لثلاث ولخمس صلى الشفع ولو قدم، وليسع زاد الفجر^(١٨٢)، وهي رغبة تفتقر لنية تحصها^(١٨٣)

وَجُوبًا كَمَا فِي حَالَةِ الضَّحِكِ. فَالْتَفُحُ لَيْسَ قِسْمًا مُسْتَقِلًّا، بَلْ هُوَ مُلْحَقٌ بِحُكْمِ الضَّحِكِ فِي الْبُطْلَانِ وَالْحُبْسِ.

(١٨١) إقامة الدليل لمسألة: تقديم فريضة الصبح على سنة الوتر عند ضيق الوقت

ثم أشار الشيخ خليل بقوله: "وإن لم يتسع الوقت إلا لركعتين تركه؛ والمعنى أن المصلي إذا استيقظ أو تنبه وقد شارفت الشمس على الطلوع، بحيث لم يبق من الوقت إلا مقدار ركعتين فقط (وهي أقل ما تجزئ به فريضة الصبح)، فإنه يجب عليه ترك صلاة الوتر والشروع في الفريضة فوراً؛ لأن المحافظة على إيقاع الفرض في وقته أوكد من تحصيل فضيلة السنة.

فالتنظر الفقهي يرى أن العلة في ترك الوتر هنا هي تعيين الوقت للواجب المضيق؛ فلما كان وقت الصبح سيخرج بطلوع الشمس، صار هذا الزمان مستحقاً للفريضة أصالةً، والسنة (الوتر) إنما تطلب إذا لم تراجم الأصل الذي هي تبع له، فإذا أدى الاشتغال بها إلى إخراج الفرض عن وقته، سقط نذرها رعاية لحُرمة الوقت.

١. الدليل من السنة النبوية

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ عَلَّقَ إِدْرَاكَ الْفَرِيضَةِ بِالزَّمَانِ الْبَاقِي قَبْلَ الطُّلُوعِ، فَإِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ فَالْأَوْلَوِيَّةُ لِإِدْرَاكِ هَذِهِ الرُّكْعَةِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمُ الْأَدَاءِ، وَالِاشْتِعَالُ بِالْوَثْرِ يُفَوِّتُ هَذَا الْإِدْرَاكَ الشَّرْعِيَّ، فَتَعَيَّنَ تَرْكُهُ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيُّضاً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ". رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي النَّهْيِ عَنِ النَّفْلِ عِنْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ هِيَ التَّفَرُّغُ لِلْفَرَضِ وَخَشْيَةُ فَوَاتِ جُزْءٍ مِنْهُ، وَضِيقُ الْوَقْتِ أَشَدُّ إِلْزَامًا مِنَ الْإِقَامَةِ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ فِي وُجُوبِ تَرْكِ مَا سِوَى الْمَكْتُوبَةِ لِتَحْصِيلِ وَقْتِهَا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ تَقْدِيمِ الْوَاجِبِ عَلَى الْمَنْدُوبِ عِنْدَ التَّعَارُضِ: "وَيْمًا أَنَّ الصُّبْحَ وَاجِبٌ وَالْوَثْرُ سُنَّةٌ، وَالْوَقْتُ لَا يَسَعُهُمَا مَعًا، فَقَدْ جَرَتْ الْقَاعِدَةُ بِتَقْدِيمِ الْأَهَمِّ (الْوَاجِبِ) وَإِسْقَاطِ الْمُهِمِّ (السُّنَّةِ) رِعَايَةً لِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ مِنَ الْفَرَضِ".

٢. قَاعِدَةُ الضَّرُورَاتِ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ: "فَلَمَّا كَانَ إِخْرَاجُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهِ مَحْظُورًا، صَارَتْ ضَرُورَةُ إِدْرَاكِ الْوَقْتِ مُوجِبَةً لِتَرْكِ السُّنَّةِ الَّتِي هِيَ سَبَبٌ فِي هَذَا التَّفْوِيتِ، لِأَنَّ الْمَحَافِظَةَ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ (الْفَرَضِ) أَوْلَى مِنْ طَلَبِ الرِّبْحِ (النَّفْلِ)".

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ تَرْكِ الْوِثْرِ لِضَيْقِ الْوَقْتِ عَلَى تَرْكِ نَافِلَةِ الطَّوَافِ لِإِذْرَاكِ الْجَنَازَةِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "خَشْيَةُ فَوَاتِ مَا لَا يُسْتَدْرَكُ بِالِاشْتِعَالِ بِمَا يُسْتَدْرَكُ، فَكَمَا تُقْطَعُ النَّافِلَةُ لِحُضُورِ الْجَنَازَةِ خَوْفَ فَوَاتِهَا، يُتْرَكُ الْوِثْرُ لِإِذْرَاكِ وَقْتِ الصُّبْحِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ ضَيْقِ زَمَانٍ الْأَهَمُّ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ سُنَّةِ الْوِثْرِ عَلَى رَغِيْبَةِ الْفَجْرِ. "وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ أَسْقَطَ طَلَبَ رَغِيْبَةِ الْفَجْرِ إِذَا خَشِيَ الْمُصَلِّي خُرُوجَ الْوَقْتِ، طَرْدًا مَعَ مَنَهِجِهِ فِي جَعْلِ الْفَرَائِضِ هِيَ الْأَصْلَ الَّذِي لَا يُجَاوِزُهُ الزَّمَانُ، فَكَذَلِكَ الْوِثْرُ يُتْرَكُ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ فِي حِمَايَةِ أَوْقَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ."

(١٨٢) إِيْقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: تَرْتِيبِ أَدَاءِ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ عَنِ الْجَمِيعِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "لِثَلَاثٍ وَلِخَمْسٍ صَلَّى الشُّفْعَ وَلَوْ قَدَّمَ، وَلِسَبْعٍ زَادَ الْفَجْرُ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُصَلِّي إِذَا اسْتَيْقَظَ وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ، فَإِنَّهُ يُرْتَّبُ صَلَاتُهُ بِحَسَبِ الزَّمَانِ الْبَاقِي قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ فَإِذَا بَقِيَ مِقْدَارُ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ صَلَّى الْوِثْرَ (رَكَعَةً) ثُمَّ الصُّبْحَ (رَكَعَتَيْنِ)، وَإِذَا اتَّسَعَ لِخَمْسٍ صَلَّى الشُّفْعَ وَالْوِثْرَ ثُمَّ الصُّبْحَ (حَتَّى وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى الشُّفْعَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ يُعِيدُهُ لِيَتَّصِلَ بِهِ الْوِثْرُ)، وَإِذَا اتَّسَعَ لِسَبْعٍ رَكَعَاتٍ زَادَ عَلَى ذَلِكَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ (الرَّغِيْبَةِ)

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذَا التَّرْتِيبِ هِيَ "الْمُوَازَنَةُ بَيْنَ الرُّتْبَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلْسُّنَنِ وَبَيْنَ ضَيْقِ الْوَقْتِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْوِثْرُ أَكْثَرَ السُّنَنِ قُدِّمَ عِنْدَ الضَّيْقِ، ثُمَّ الشُّفْعُ

لأنَّهُ مِنْ تَمَامِ صِفَتِهِ، ثُمَّ الرَّغِيْبَةُ لِأَنَّهَا دُونَ الْوِثْرِ فِي التَّكْيِيدِ. أَمَّا إِعَادَةُ الشَّفْعِ لِمَنْ قَدَّمَهُ فَعَلَّتُهُ نُدْبُ اتِّصَالِ الْوِثْرِ بِشَفْعٍ يُجَاوِرُهُ لِيَكُونَ خِتَامُ الصَّلَاةِ عَلَى الْهَيْئَةِ النَّبَوِيَّةِ الْكَامِلَةِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْوِثْرَ هُوَ الْمُقَدَّمُ عِنْدَ خَشْيَةِ الصُّبْحِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يُحَافَظُ عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ مَتَّسِعٌ لَهُ مَعَ الْفَرِيضَةِ، وَتُقَدَّمُ رُتْبَتُهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الرِّغَائِبِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي صِفَةِ وَثْرِهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي رَكْعَاتٍ ثُمَّ يُؤْتِرُ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ جَعْلَ الشَّفْعِ قَبْلَ الْوِثْرِ هُوَ الْهَيْئَةُ الْمَسْنُونَةُ، فَلِأَجْلِ تَحْصِيلِ هَذِهِ الْهَيْئَةِ نُدْبُ إِعَادَةِ الشَّفْعِ لِمَنْ قَدَّمَهُ لِيَكُونَ الْوِثْرُ تَبَعًا لِصَلَاةٍ تَتَّصِلُ بِهِ زَمَانًا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ تَقْدِيمِ الْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ: فَلَمَّا تَعَارَضَتِ السُّنُنُ فِي وَقْتٍ ضَيِّقٍ، قَدِّمَتْ الْقَاعِدَةُ الْوِثْرَ لِأَكْثَرِيَّتِهِ، ثُمَّ مَا كَانَ مِنْ تَمَامِ صِفَتِهِ (الشَّفْعِ)، ثُمَّ مَا كَانَ دُونَهُ فِي الرُّتْبَةِ (الرَّغِيْبَةِ)، حِفَظًا عَلَى أَعْلَى مَرَاتِبِ التَّعَبُّدِ.

٢. قَاعِدَةُ الصُّفَّةِ التَّابِعَةِ لِلْكَمَالِ تُطْلَبُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ: فَالشَّفْعُ صِفَةُ كَمَالٍ لِلوِثْرِ، فَلَمَّا اتَّسَعَ الْوَقْتُ لَهَا (فِي حَالِ الْخَمْسِ رَكَعَاتٍ) طُلِبَ فِعْلُهَا لِتَحْصِيلِ هَذَا الْكَمَالِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَدَّى أَصْلَ الشَّفْعِ سَابِقًا.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ تَقْدِيمِ الْوِثْرِ عَلَى الرَّغِيَةِ عِنْدَ الضِّيقِ "عَلَى تَقْدِيمِ الْفَرِيضَةِ عَلَى السُّنَّةِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ تَفَاوُتُ الرُّتَبِ الشَّرْعِيَّةِ، فَكَمَا يُقَدَّمُ الْفَرَضُ لِعُلُوِّ رُتْبَتِهِ، يُقَدَّمُ الْوِثْرُ عَلَى الْفَجْرِ لِعُلُوِّ رُتْبَتِهِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ وَجُوبِ رِعَايَةِ الْأَوْكَدِ عِنْدَ التَّرَاحُمِ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ إِعَادَةِ الشَّفْعِ لِيَتَّصِلَ بِهِ الْوِثْرُ "عَلَى إِعَادَةِ الطَّهَارَةِ لِمَنْ طَالَ فَرْقُهُ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ يَنْدُبُ الْإِتِّصَالَ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ أَوْ مَا هُوَ فِي حُكْمِهَا، طَرْدًا مَعَ مَنَهِجِهِ فِي طَلَبِ الْوَلَاءِ بَيْنَ الْأَفْعَالِ، فَلَمَّا كَانَ الشَّفْعُ وَالْوِثْرُ كَالْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ نُدِبَ إِعَادَةُ السَّائِقِ لِيَتَّصِلَ بِاللَّاحِقِ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ.

(١٨٣) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: بَيَانِ حُكْمِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ بِكَوْنِهِمَا رَغِيَّةً وَاشْتِرَاطِ التَّعْيِينِ فِي نِيَّتِهِمَا

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَهِيَ رَغِيَّةٌ تَفْتَقِرُ لِنِيَّةٍ تَخْصُهَا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ (السَّائِقَتَيْنِ لِفَرِيضَةِ الصُّبْحِ) تُصَنَّفَانِ فِي الرُّتْبَةِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى أَنَّهُمَا رَغِيَّةٌ، وَهِيَ مَرْتَبَةٌ خَاصَّةٌ فَوْقَ النَّدْبِ وَدُونَ السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَلِأَجْلِ هَذَا

الِاخْتِصَاصِ وَالْمَكَاتَةِ فَلَا بُدَّ لِلْمُصَلِّيِّ مِنْ تَعْيِينِ النَّيَّةِ لَهُمَا بَعَيْنَهُمَا، فَلَا تُجْزَأَانِ
بَيْنَةَ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ أَوْ بَيْنَةَ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ.

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي كَوْنِهَا رَغِيْبَةً تَفْتَقِرُ لِلتَّعْيِينِ هِيَ تُمَيِّزُ الْعِبَادَةَ
الْمَقْصُودَةَ لِذَاتِهَا عَنِ التَّطَوُّعِ الْمُرْسَلِ؛ فَلَمَّا كَانَ الشَّارِعُ قَدْ خَصَّهُمَا بِفَضْلِ زَائِدٍ
وَرَغَبٍ فِيهِمَا تَرْغِيْبًا مُوَكَّدًا، صَارَتَا كَالْمَكْتُوبَاتِ فِي لُزُومِ التَّمْيِيزِ، لِيَقَعَ الْفِعْلُ
مُطَابِقًا لِلْمَقْصِدِ الشَّرْعِيِّ فِي افْتِتَاحِ النَّهَارِ بِهَذِهِ الشَّعِيرَةِ الْمَخْصُوصَةِ، وَلِأَنَّ
الرَّغِيْبَةَ عَنْدهُمْ لَهَا أَحْكَامٌ تُمَيِّزُهَا عَنِ النَّفْلِ كَمَشْرُوعِيَةِ الْقَضَاءِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "رُكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا
فِيهَا". رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا التَّرْغِيْبَ النَّبَوِيَّ الْخَاصَّ وَتَسْمِيَّتَهُمَا
بـ "رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ" يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُمَا دَأَا شَرْعِيَّةً مُسْتَقِلَّةً، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا
يُحْصَلُ إِلَّا بِقَصْدِهِ، فَافْتَقَرَتَا لِلنِّيَّةِ الَّتِي تَخْصُهُمَا لِتَحْصِيلِ هَذَا الْفَضْلِ الْمَذْكُورِ.

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ
بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ
الْقَاعِدَةَ النَّبَوِيَّةَ تَقْتَضِي أَنْ مَنْ أَرَادَ ثَوَابَ عِبَادَةِ مَخْصُوصَةٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْوِيَهَا،
وَبِمَا أَنَّ "رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ" عِبَادَةٌ مَخْصُوصَةٌ بِزَمَانٍ وَفَضْلٍ، فَلَنْ يَكُونَ لِلْمُصَلِّيِّ إِلَّا
مَا نَوَاهُ، فَإِنْ نَوَى نَفْلًا مُطْلَقًا لَمْ يَقَعْ عَنْ رَغِيْبَةِ الْفَجْرِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ النَّيَّةِ لِتَمْيِيزِ الرُّتَبِ الْعِبَادِيَّةِ: وَمِمَّا أَنَّ الصَّلَاةَ حِنْسٌ وَاحِدٌ يَشْمَلُ الْفَرَضَ وَالسُّنَّةَ وَالرَّغِيْبَةَ وَالتَّفْلَ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي يَوْجُوبِ النَّيَّةِ لِفَصْلِ هَذِهِ الرُّتَبِ عَنْ بَعْضِهَا، وَلَمَّا كَانَتْ الرَّغِيْبَةُ رُتْبَةً مُتَمَيِّزَةً، وَجَبَ لَهَا نِيَّةٌ تَخْصُهَا لِتَمْيِيزِهَا عَنْ غَيْرِهَا مِنَ التَّطَوُّعَاتِ.

٢. قَاعِدَةُ كُلِّ مَا افْتَقَرَ إِلَى فِعْلٍ افْتَقَرَ إِلَى نِيَّةٍ: فَلَمَّا كَانَ فِعْلُ رَكَعَتِي الْفَجْرِ مَطْلُوبًا يَطْلُبُ مَخْصُوصٌ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، صَارَ عَمَلًا مُسْتَقِلًّا فِي ذِمَّةِ النَّدْبِ، فَلَا يَبْرَأُ الْمُكَلَّفُ مِنْ طَلَبِهِ إِلَّا بِقَصْدِهِ عَيْنًا.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ رَكَعَتِي الْفَجْرِ عَلَى "صَلَاةِ الْوُتْرِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْإِخْتِصَاصُ بِالْوَقْتِ وَالرُّتْبَةِ، فَكَمَا أَنَّ الْوُتْرَ سُنَّةٌ تَفْتَقِرُ لِنِيَّةٍ تَخْصُهَا لَا تُغْنِي عَنْهَا نِيَّةُ نَفْلِ اللَّيْلِ، فَكَذَلِكَ رَكَعَتَا الْفَجْرِ لَمَّا كَانَتَا رَغِيْبَةً مَحْدُودَةً، لَمْ تُجْزَأْ إِلَّا بِنِيَّةٍ مَقْصُودَةٍ، لِإِثْبَادِهِمَا فِي عِلَّةِ التَّأَكُّدِ وَالِاسْتِقْلَالِ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ نِيَّةِ الرَّغِيْبَةِ عَلَى نِيَّةِ تَعْيِينِ الْفَرِيضَةِ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ أَوْجَبَ تَعْيِينَ نِيَّةِ الظُّهْرِ عَنِ الْعَصْرِ طَرْدًا مَعَ مَنَهِجِهِ فِي حِفْظِ مَقَاصِدِ الْمُكَلَّفِينَ، فَالرَّغِيْبَةُ لَمَّا كَانَتْ تُقْضَى كَالْفَرَضِ (إِلَى الزَّوَالِ)، أُلْحِقَتْ بِهِ فِي وَجُوبِ التَّعْيِينِ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ فِي حِمَايَةِ رُتَبِ الصَّلَوَاتِ.

وَلَا تُجْزَىٰ إِنْ تَبَيَّنَ تَقَدُّمُ إِحْرَامِهَا لِلْفَجْرِ وَلَوْ يَتَحَرَّىٰ^(١٨٤)

(١٨٤) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: عَدَمُ إِجْزَاءِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ إِذَا سَبَقَتْ الْوَقْتُ الشَّرْعِيُّ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَلَا تُجْزَىٰ إِنْ تَبَيَّنَ تَقَدُّمُ إِحْرَامِهَا لِلْفَجْرِ وَلَوْ يَتَحَرَّىٰ؛ وَالْمَعْنَىٰ أَنَّ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ (الرَّغِيْبَةِ) لَا تَصِحُّ وَلَا تُجْزَىٰ عَنْ صَاحِبِهَا إِذَا انْكَشَفَ لَهُ أَنَّ تَكْيِيسَ الْإِحْرَامِ قَدْ وَقَعَتْ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ، حَتَّىٰ وَإِنْ كَانَ الْمُصَلِّي قَدْ اجْتَهَدَ وَتَحَرَّىٰ الْوَقْتَ (يَنْظُرُ فِي نُجُومٍ أَوْ سَاعَةٍ)، فَإِذَا تَبَيَّنَ الْخَطَأُ بَعْدَ ذَلِكَ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ مَقْصُودَةٌ لَوَقْتٍ، فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَىٰ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي عَدَمِ الْإِجْزَاءِ هِيَ انْعِدَامُ الشَّرْطِ الزَّمَانِيِّ الْمَوْجِبِ لِلصَّحَّةِ؛ فَلَمَّا كَانَ طُلُوعُ الْفَجْرِ هُوَ السَّبَبُ الشَّرْعِيُّ لَوْجُوبِ أَوْ نَدْبِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ إِيقَاعَهَا قَبْلَ سَبَبِهَا يَقَعُ لَعَوًّا فِي بَابِ التَّعْيِينِ، وَالْإِجْتِهَادُ (التَّحَرِّيُّ) يُبِيحُ الْإِقْدَامَ لَكِنَّهُ لَا يُصَحِّحُ الْعَمَلَ إِذَا تَبَيَّنَ الْخَطَأُ الْقَطْعِيُّ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعِبَادَاتِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (الْحَقِيقَةِ) لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَدَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ الْعَدَاةِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ. وَجْهُهُ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ طُلُوعَ الْفَجْرِ فَاصِلًا بَيْنَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ، وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ جُزْءٌ مِنْ تَرْتِيبِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَمَا كَانَ بَعْدَ الْفَجْرِ فَهُوَ

مِنْهَا، وَمَا كَانَ قَبْلَهُ فَهُوَ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَلَا تُجْزَى رَغِيْبَةُ الْفَجْرِ قَبْلَ زَمَانِهَا النَّبَوِيِّ الْمَحْدُودِ.

وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اسْفِرُوا بِالصُّبْحِ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ لِلْأَجْرِ. رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَمْرَ بِتَحْرِي دُخُولِ الْوَقْتِ وَالِابْتِظَارِ حَتَّى يَتَضَحَّ الضِّيَاءُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْزَى فِي حَالَةِ الشُّكِّ أَوْ الْخَطَأِ، فَمَنْ قَدَّمَ رَغِيْبَتَهُ فَقَدْ أَتَى بِهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا الَّذِي رَغِبَ فِيهِ الشَّارِعُ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْمُبِينِ خَطْؤُهُ: وَبِمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ بَنَى صَلَاتَهُ عَلَى ظَنٍّْ دُخُولِ الْوَقْتِ عَنْ طَرِيقِ التَّحْرِي، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ يَقِينًا أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَكُنْ قَدْ طَلَعَ، فَإِنَّ هَذَا الظَّنَّ يَلْعُو شَرْعًا وَيُعَامَلُ الْمُصَلِّي بِحَسَبِ الْوَاقِعِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ الْوَقْتِ.

٢. قَاعِدَةُ الْمَشْرُوطِ يَعْذَمُ عِنْدَ عَدَمِ شَرْطِهِ: وَدُخُولُ الْوَقْتِ شَرْطٌ صِحَّةٍ لِلرَّغِيْبَةِ مِثْلَمَا هُوَ شَرْطٌ لِلْفَرِيْضَةِ، فَإِذَا انْعَدَمَ الشَّرْطُ (الْوَقْتُ) انْعَدَمَ الْمَشْرُوطُ (صِحَّةُ الصَّلَاةِ)، وَلَا يَشْفَعُ لَهُ التَّحْرِي لِأَنَّ التَّحْرِي لَا يُثَبِّتُ حَقِيْقَةً خِلَافَ الْوَاقِعِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

وَنُدِبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ^(١٨٥).

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "رَكَعَتِي الْفَجْرِ" عَلَى "فَرِيضَةِ الصُّبْحِ". "وَجْهٌ الْاِسْتِدْلَالُ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ تَقْيِيدُ الصَّلَاةِ بِزَمَانٍ لَا تَصِحُّ قَبْلَهُ، فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَوْ صَلَّى فَرِيضَةَ الصُّبْحِ قَبْلَ الْفَجْرِ يَتَحَرَّرُ لَمْ تُجْزِئْهُ، فَكَذَلِكَ رَكَعَتَا الْفَجْرِ لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ الْارْتِبَاطِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ كَمَبْدَأٍ لِلْوَقْتِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "التَّحَرِّيِّ فِي الْوَقْتِ" عَلَى "التَّحَرِّيِّ فِي الْقِبْلَةِ". "وَجْهٌ الْاِسْتِدْلَالُ: أَنَّ مَنْ تَحَرَّى الْقِبْلَةَ ثُمَّ تَبَيَّنَ خَطُؤُهُ يَقِينًا فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى الْيَقِينِ، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي أَنَّ الْجَاهِتَّ إِذَا لَمْ يُعْتَبَرْ مَا لَمْ يُصَادِمِ الْوَاقِعَ، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي وَقْتِ الْفَجْرِ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ."

(^{١٨٥}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: هَيْئَةُ الْقِرَاءَةِ فِي رَكَعَتِي الْفَجْرِ (بَيْنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْفَاتِحَةِ وَنُدْبِ الزِّيَادَةِ)

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَنُدِبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ شَرْعًا فِي رَكَعَتِي الْفَجْرِ هُوَ تَخْفِيفُهُمَا بِحَيْثُ يَقْتَصِرُ الْمُصَلِّي فِيهِمَا عَلَى قِرَاءَةِ أَمُّ الْقُرْآنِ فَقَطْ دُونَ سُورَةٍ بَعْدَهَا."

تَنْبِيْهُ فِقْهِيٌّ: مَا صَدَرَ بِهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ هُنَا هُوَ "الْمَشْهُورُ" فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ، وَالْعِلَّةُ فِيهِ طَلَبُ أَقْصَى دَرَجَاتِ التَّخْفِيفِ. لَكِنَّ "الرَّاجِحَ" وَالْمُعْتَمَدَ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ هُوَ نُدْبُ قِرَاءَةِ مَا تَيْسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ (كَالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ)، لِثُبُوتِ ذَلِكَ فِي السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فِعْلًا وَقَوْلًا.

١. الدليل من السنة النبوية

- دليل المشهور (الإقصار): (عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين قبل الصبح، فيخففهما حتى إني لأقول: أقرأ فيهما بأم القرآن؟"). "رواه البخاري ومسلم".
 - وجه الاستدلال: أن قول عائشة يشير إلى بلاغ التخفيف منتهاه، مما جعل بعض الفقهاء يستحبون الإقصار عليها لتحقيق هذه الصفة النبوية.
- دليل الراجح (قراءة سورة): (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: "قرأ في ركعتي الفجر: {قل يا أيها الكافرون}، و{قل هو الله أحد}"). "رواه مسلم".
 - وجه الاستدلال: أن فعل النبي ﷺ للزيادة هنا هو نص مفسر للتخفيف، فالمراد بالتخفيف هو قراءة السور القصيرة، وما فعله النبي ﷺ هو الأولى بالاتباع.

٢. الدليل من القواعد الفقهية

- قاعدة الجمع بين الأدلة أولى من الترجيح: "وبما أن هناك دليلاً على التخفيف ودليلاً على قراءة سورتي الإخلاص، فإن القاعدة تقضي بأن القراءة لا تُنافي التخفيف إذا كانت بسور قصيرة، فيحمل الإقصار على نفي التطويل، وتحمل الزيادة على نذب الاتباع.

وَإِقَاعُهَا بِمَسْجِدٍ^(١٨٦)، وَنَابَتْ عَنِ التَّحِيَّةِ^(١٨٧)، وَإِنْ فَعَلَهَا بَيْتِهِ لَمْ يَرْكَعْ^(١٨٨)
وَلَا يَقْضِي غَيْرَ فَرَضٍ، إِلَّا هِيَ فَلِلزَّوَالِ^(١٨٩)، وَإِنْ أُقِيمَتِ الصُّبْحُ وَهُوَ بِمَسْجِدٍ

• قَاعِدَةُ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى: "فَالْقِرَاءَةُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ هِيَ مِنْ تَمَامِ صِفَةِ الصَّلَاةِ الْمَسْنُونَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، فَتَقْدِيمُ الرَّاحِ يُحَقِّقُ هَذَا الْكَمَالَ الدَّائِي لِلصَّلَاةِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

• قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ رُكْعَتِي الْفَجْرِ عَلَى رُكْعَتِي الشَّفْعِ."
○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ بِمَا يُنَاسِبُ الرُّتْبَةَ، فَكَمَا تُدْبِ فِي الشَّفْعِ قِرَاءَةُ سُورٍ مَخْصُوصَةٍ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ رَغْمَ أَنَّهَا نَفْلٌ، تُدْبِ فِي الْفَجْرِ ذَلِكَ طُرْدًا مَعَ مَنْهَجِ الشَّارِعِ فِي عَدَمِ تَعْرِيةِ الرُّكْعَاتِ الْأُولَى مِنَ السُّورَةِ.

(١٨٦)

(١٨٧) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: نِيَابَةُ رُكْعَتِي الْفَجْرِ عَنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَنَابَتْ عَنِ التَّحِيَّةِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ رُكْعَتِي الْفَجْرِ (الرَّغِيْبَةَ) تَقُومُ مَقَامَ صَلَاةِ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَيَكْتَفِي بِهِمَا عَنْ طَلَبِ التَّحِيَّةِ اسْتِقْلَالًا، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّحِيَّةِ هُوَ شَغْلُ الْبُقْعَةِ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُلُوسِ، وَهُوَ مَا يَنْحَقُّ بِفِعْلِ الرَّغِيْبَةِ.

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذِهِ النِّيَابَةِ هِيَ تَدْخُلُ الْعِبَادَاتِ الْمُتَّفِقَةُ فِي الْجِنْسِ وَالْمَقْصِدِ؛ فَلَمَّا كَانَتِ التَّحِيَّةُ مَطْلُوبَةً لِعِلَّةِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، وَالرَّغِيَّةُ مَطْلُوبَةً لِذَاتِهَا، فَإِنْ إِيقَاعَ الرَّغِيَّةِ يَمْنَعُ مِنَ الْجُلُوسِ بَعْدَ صَلَاةٍ، فَيَحْصُلُ مَقْصُودُ الشَّارِعِ ضِمْنًا.

وَيَتَبَيَّنُ التَّفْصِيلُ وَالتَّفْرِيقُ فِي هَذِهِ النِّيَابَةِ وَفَقَ الْأَحْوَالِ التَّالِيَةِ:

أَوَّلًا: نِيَابَةُ الْفَرِيضَةِ عَنِ التَّحِيَّةِ: وَذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْجَمَاعَةَ قَائِمَةً، فَيَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ مُبَاشَرَةً، وَتُتَوَّبُ هَذِهِ الْفَرِيضَةُ عَنِ التَّحِيَّةِ وَجُوبًا لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ عِنْدَ إِقَامَةِ الْفَرَضِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ، فَيَحْصُلُ مَقْصُودُ التَّحِيَّةِ بِالْفَرِيضَةِ.

ثَانِيًا: نِيَابَةُ الرَّغِيَّةِ عَنِ التَّحِيَّةِ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ: وَذَلِكَ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَلَمْ يَبْقَ عَلَى إِقَامَةِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا مَقْدَارُ رَكْعَتَيْنِ، فَيَقْدِّمُ الرَّغِيَّةَ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مِنَ التَّحِيَّةِ، وَتُتَوَّبُ عَنْهَا لِأَنَّ الشُّرُوعَ فِي الرَّغِيَّةِ يُسْقِطُ طَلَبَ التَّحِيَّةِ فَلَا يَجْلِسُ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةٍ.

ثَالِثًا: حَالَةُ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ: فَالْمَنْدُوبُ فِي حَقِّ مَنْ وَسِعَهُ الْوَقْتُ أَنْ يُصَلِّيَ التَّحِيَّةَ أَوَّلًا ثُمَّ يُتْبِعَهَا بِالرَّغِيَّةِ، لِيَحُوزَ فَضْلَ كُلِّ عِبَادَةٍ عَلَى حِدَةٍ وَيَسْتَوْفِيَ النَّوَافِلَ الْمَطْلُوبَةَ فِي هَذَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.

رَابِعًا: إِشْرَاكَ النَّيَّةِ: إِذَا أَرَادَ الْمُصَلِّي - حَتَّى مَعَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ - أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ نِيَّةِ الرَّغِيَّةِ وَنِيَّةِ الْمَسْجِدِ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، جَازَ ذَلِكَ وَحَصَلَ لَهُ مَقْصُودُ التَّحِيَّةِ

إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لِأَنَّ التَّحِيَّةَ مِمَّا يَقْبَلُ التَّدَاخُلَ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْمَقْصُودَةِ،
فَيَكْفِيهِ فِعْلُ وَاحِدٍ لَهُمَا.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ
الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُهُ
الِاسْتِدْلَالُ: أَنَّ النَّهْيَ مُعَلَّقٌ بِالْجُلُوسِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يُعَيَّنِ الشَّارِعُ صَلَاةً
بِعَيْنِهَا، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَيَّ صَلَاةٍ يَبْتَدِئُ بِهَا الْمُصَلِّي (سَوَاءً كَانَتْ فَرِيضَةً أَوْ رَغِيْبَةً)
تَرْفَعُ هَذَا النَّهْيَ وَتُنَوِّبُ عَنْ مَقْصُودِ التَّحِيَّةِ لِأَنَّ الْعَرَضَ هُوَ تَوْفِيرُ الْمَكَانِ
بِالْعِبَادَةِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

قَاعِدَةُ الْمَقَاصِدِ التَّائِبَةِ تَحْصُلُ بِحُصُولِ الْمَقَاصِدِ الْأَصْلِيَّةِ: فَلَمَّا كَانَ مَقْصِدُ
التَّحِيَّةِ تَبْعِيًّا لِحُرْمَةِ الْمَسْجِدِ، وَالرَّغِيْبَةُ مَقْصِدًا أَصْلِيًّا لِلْعِبَادَةِ فِي هَذَا الْوَقْتِ،
فَإِنَّ فِعْلَ الْأَصْلِ (الرَّغِيْبَةَ) يُحْصَلُ التَّائِبَ (التَّحِيَّةَ) ضِمْنًا وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِفْرَادٍ إِذَا
نَوَاهُمَا مَعًا أَوْ نَوَى الْأَصْلَ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ نِيَابَةِ الرَّغِيْبَةِ عَنِ التَّحِيَّةِ عَلَى نِيَابَةِ غُسْلِ الْجُمُعَةِ عَنْ غُسْلِ
الْجَنَابَةِ (عِنْدَ مَنْ يَرَى التَّدَاخُلَ) وَجْهُهُ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ تَدَاخُلُ

المطلوبات المتَّحدة في الفعل تيسيراً، فكَمَا يُجْزَى فعلٌ واحدٌ عن مَطْلُوبَيْنِ
عِنْدَ الْجَمَاعِ، أَجْزَأَتِ الرَّغِيْبَةُ عَنِ التَّحِيَّةِ لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةِ "شَغْلِ الْبُقْعَةِ
بِالصَّلَاةِ عِنْدَ الدُّخُولِ".

(^{١٨٨}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: سُقُوطُ تَنْفُلِ الدَّاخِلِ لِلْمَسْجِدِ بَعْدَ آدَاءِ الرَّغِيْبَةِ فِي
بَيْتِهِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَإِنْ فَعَلَهَا بَيْتُهُ لَمْ يَرْكَعْ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ أَدَّى
رَكَعَتِي الْفَجْرِ (الرَّغِيْبَةَ) فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ قَصَدَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي فَرِيضَةِ
الصُّبْحِ، فَإِنَّهُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَجْلِسُ فَوْرًا وَلَا يَرْكَعُ شَيْئًا؛ فَلَا يُصَلِّي تَحِيَّةَ
الْمَسْجِدِ لِأَنَّ الْوَقْتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَيْسَ وَقْتُ جَوَازٍ لِلتَّنْفُلِ الْمُطْلَقِ، وَلَا يُعِيدُ
الرَّغِيْبَةَ لِأَنَّهُ قَدْ فَعَلَهَا فِي بَيْتِهِ وَهِيَ لَا تُعَادُ، فَتَعَيَّنَ فِي حَقِّهِ الْجُلُوسُ تَوْقِيرًا
لِلْوَقْتِ وَلِلْعِبَادَةِ.

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي مَنَعِ الرُّكُوعِ هِيَ "صِيَانَةُ الْوَقْتِ الْمَنْهِيِّ عَنِ
التَّنْفُلِ فِيهِ إِلَّا لِمَوْجِبٍ": "فَلَمَّا كَانَ زَمَانُ مَا بَعْدَ الْفَجْرِ مَحَلًّا لِلْكَرَاهَةِ فِي النَّوَافِلِ
إِلَّا الرَّغِيْبَةَ، وَقَدْ أَتَى بِهَا الْمُكَلَّفُ فِي بَيْتِهِ، سَقَطَ عَنْهُ الْإِذْنُ فِي الصَّلَاةِ، وَصَارَ
دُخُولُهُ فِي نَفْلِ جَدِيدٍ (التَّحِيَّةِ) اعْتِدَاءً عَلَى حُرْمَةِ الزَّمَانِ الْمُخَصَّصِ لِلذِّكْرِ
وَالِاسْتِعْدَادِ لِلْفَرِيضَةِ، كَمَا أَنَّ تَكَرُّارَ الرَّغِيْبَةِ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرِيعِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

• عَنْ يَسَارَ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ قَالَ: "رَأَى ابْنُ عُمَرَ وَأَنَا أَصَلِّي بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَقَالَ: يَا يَسَارُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: لِيُبَلِّغْ شَاهِدَكُمْ غَائِبَكُمْ، لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ". "رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ"

○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّهْيَ النَّبَوِيَّ حَصَرَ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ فِي "السَّجْدَتَيْنِ" (أَيِ الرُّكْعَتَيْنِ)، فَمَنْ أَتَى بِهِمَا فِي بَيْتِهِ فَقَدْ اسْتَوْفَى الْمَأْدُونُ بِهِ شَرْعًا، فَيَبْقَى مَا عَدَاهُمَا دَاخِلًا فِي عُمُومِ النَّهْيِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ رُكُوعُ التَّحِيَّةِ بَعْدَهُمَا.

• عَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ". "رَوَاهُ مُسْلِمٌ"

○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا الْهَدْيَ النَّبَوِيَّ يُبَيِّنُ أَنَّ هَذَا الْوَقْتَ مَحْصُورٌ فِعْلِيًّا فِي هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ فَقَطْ، فَمَنْ صَلَّاهُمَا فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِمَا بِتَحِيَّةٍ لِأَنَّ صِفَةَ الْوَقْتِ لَا تَقْبَلُ الزِّيَادَةَ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

• قَاعِدَةٌ تُقَدِّمُ النَّهْيَ عَلَى الْأَمْرِ عِنْدَ الْجَمَاعِ: "وَبِمَا أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْفَجْرِ نَهْيٌ، وَقَوْلُهُ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ" (التَّحِيَّةُ) أَمْرٌ، فَقَدْ قَدَّمَ الْمَالِكِيَّةُ النَّهْيَ هُنَا لِأَنَّهُ نَهْيٌ مُتَعَلِّقٌ بِحُرْمَةِ زَمَانٍ مَخْصُوصٍ، فَتَسْقُطُ التَّحِيَّةُ لِقُوَّةِ مَنْعِ التَّنْفُلِ فِي هَذَا الْوَقْتِ.

- قَاعِدَةُ الْمَشْعُولِ لَا يُشْعَلُ: "فَلَمَّا كَانَتْ ذِمَّةُ الْمُصَلِّي قَدْ انْشَعَلَتْ بِرَكَعَتَيْ الْفَجْرِ فِي بَيْتِهِ وَأَدَّتُهُمَا، فَلَا مَعْنَى لِإِشْعَالِهَا بِمِثْلِهِمَا مَرَّةً أُخْرَى عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، لِأَنَّ تَكَرُّارَ النَّفْلِ الرَّائِبِ فِي وَقْتِهِ لَا يُشْرَعُ بَلْ يُكْرَهُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

- قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "سُقُوطِ التَّحِيَّةِ بَعْدَ الرَّغِيْبَةِ" عَلَى "سُقُوطِ النَّفْلِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ".

○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "دُخُولُ وَقْتِ الْمَنْعِ، فَكَمَا أَنَّ مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ يُمْنَعُ مِنَ النَّفْلِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، فَكَذَلِكَ مَنْ صَلَّى الرَّغِيْبَةَ بَعْدَ الْفَجْرِ يُمْنَعُ مِمَّا زَادَ عَلَيْهَا لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةِ "حُرْمَةِ النَّفْلِ فِي غَيْرِ الْمَادُونِ فِيهِ يَنْصُ خَاصًّا".

- قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْفَجْرِ" عَلَى "الرَّكْعَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الظُّهْرِ".

○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَأْذَنْ بِتَكَرُّارِ الرُّكْعَاتِ بَعْدَ فَرَاغِ نَظْمِ الصَّلَاةِ طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِهِ فِي حِفْظِ هَيَأَتِ الْعِبَادَةِ، فَالرَّغِيْبَةُ لَمَّا انْتَهَتْ فِي الْبَيْتِ يَنْظُمُهَا، لَمْ تَقْبَلِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا فِي الْمَسْجِدِ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ فِي حِمَايَةِ تَمَامِ الْعِبَادَةِ.

(^{١٨٩}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: سُقُوطِ تَنْفُلِ الدَّاخِلِ لِلْمَسْجِدِ بَعْدَ آدَاءِ الرَّغِيْبَةِ فِي

بَيْتِهِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَإِنْ فَعَلَهَا بَيْتَهُ لَمْ يَرْكَعْ"؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ أَدَّى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ (الرَّغِيْبَةَ) فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ قَصَدَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي فَرِيضَةِ الصُّبْحِ، فَإِنَّهُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَجْلِسُ فَوْرًا وَلَا يَرْكَعُ شَيْئًا؛ فَلَا يُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ لِأَنَّ الْوَقْتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَيْسَ وَقْتُ جَوَازٍ لِلتَّنْفُلِ الْمُطْلَقِ، وَلَا يُعِيدُ الرَّغِيْبَةَ لِأَنَّهُ قَدْ فَعَلَهَا فِي بَيْتِهِ وَهِيَ لَا تُعَادُ، فَتُعَيَّنُ فِي حَقِّهِ الْجُلُوسُ تَوْقِيرًا لِلْوَقْتِ وَلِلْعِبَادَةِ.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي مَنْعِ الرُّكُوعِ هِيَ "صِيَانَةُ الْوَقْتِ الْمَنْهِيِّ عَنِ التَّنْفُلِ فِيهِ إِلَّا لِمُوجِبٍ": "فَلَمَّا كَانَ زَمَانُ مَا بَعْدَ الْفَجْرِ مَحَلًّا لِلْكَرَاهَةِ فِي التَّوَافُلِ إِلَّا الرَّغِيْبَةَ، وَقَدْ أَتَى بِهَا الْمُكَلَّفُ فِي بَيْتِهِ، سَقَطَ عَنْهُ الْإِدْنُ فِي الصَّلَاةِ، وَصَارَ دُخُولُهُ فِي نَفْلِ جَدِيدٍ (التَّحِيَّةِ) اعْتِدَاءً عَلَى حُرْمَةِ الزَّمَانِ الْمُخَصَّصِ لِلذِّكْرِ وَالِاسْتِعْدَادِ لِلْفَرِيضَةِ، كَمَا أَنَّ تَكَرُّرَ الرَّغِيْبَةِ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرِيعِ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

• عَنْ يَسَارِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ قَالَ: "رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ وَأَنَا أُصَلِّي بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَقَالَ: يَا يَسَارُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: لِيُبَلِّغْ شَاهِدَكُمْ غَائِبَكُمْ، لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ

○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّهْيَ النَّبَوِيَّ حَصَرَ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ فِي السَّجْدَتَيْنِ (أَيِ الرُّكْعَتَيْنِ)، فَمَنْ أَتَى بِهِمَا فِي بَيْتِهِ فَقَدْ اسْتَوْفَى

الْمَأْدُونُ بِهِ شَرْعًا، فَيَبْقَى مَا عَدَاهُمَا دَاخِلًا فِي عُمُومِ النَّهْيِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ رُكُوعُ التَّحِيَّةِ بَعْدَهُمَا.

- عَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ". "رَوَاهُ مُسْلِمٌ"
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا الْهَدْيَ النَّبَوِيَّ يُبَيِّنُ أَنَّ هَذَا الْوَقْتَ مَخْصُورٌ فِعْلِيًّا فِي هَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ فَقَطْ، فَمَنْ صَلَّاهُمَا فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِمَا بِتَحِيَّةٍ لِأَنَّ صِفَةَ الْوَقْتِ لَا تَقْبَلُ الزِّيَادَةَ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةٌ تُقَدِّمُ النَّهْيَ عَلَى الْأَمْرِ عِنْدَ الْجَمَاعِ: "وَمَا أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْفَجْرِ نَهْيٌ، وَقَوْلُهُ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ" (التَّحِيَّةُ) أَمْرٌ، فَقَدْ قَدَّمَ الْمَالِكِيَّةُ النَّهْيَ هُنَا لِأَنَّهُ نَهْيٌ مُتَعَلِّقٌ بِحُرْمَةِ زَمَانٍ مَخْصُوصٍ، فَتَسْقُطُ التَّحِيَّةُ لِقُوَّةِ مَنْعِ النَّفْلِ فِي هَذَا الْوَقْتِ.
- قَاعِدَةٌ الْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ: "فَلَمَّا كَانَتْ ذِمَّةُ الْمُصَلِّي قَدْ انْشَغَلَتْ بِرَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فِي بَيْتِهِ وَأَدَّتْهُمَا، فَلَا مَعْنَى لِإِشْغَالِهَا بِمِثْلِهِمَا مَرَّةً أُخْرَى عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، لِأَنَّ تَكَرَّرَ النَّفْلِ الرَّائِبِ فِي وَقْتِهِ لَا يُشْرَعُ بَلْ يُكْرَهُ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

تَرَكَهَا^(١٩٠)، وخَارَجُهُ رَكَعَهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ رَكَعَةً^(١٩١)
 وَهَلِ الْأَفْضَلُ كَثْرَةُ السُّجُودِ أَوْ طُولُ الْقِيَامِ^(١٩٢)؟ قَوْلَانِ. وَعَقِبَ شَفَعِ مُنْفَصِلٍ
 بِسَلَامٍ^(١٩٣).

• قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "سُقُوطِ التَّحِيَّةِ بَعْدَ الرَّغِيَّةِ" عَلَى "سُقُوطِ النَّفْلِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ".

○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "دُخُولُ وَقْتِ الْمَنْعِ"، فَكَمَا أَنَّ مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ يُمْنَعُ مِنَ النَّفْلِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، فَكَذَلِكَ مَنْ صَلَّى الرَّغِيَّةَ بَعْدَ الْفَجْرِ يُمْنَعُ مِمَّا زَادَ عَلَيْهَا لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ "حُرْمَةِ النَّفْلِ فِي غَيْرِ الْمَادُونِ فِيهِ نَصٌّ خَاصٌّ".

• قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ "الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْفَجْرِ" عَلَى "الرَّكَعَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الظُّهْرِ".

○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَأْدَنْ بِتَكَرُّارِ الرُّكْعَاتِ بَعْدَ فَرَاحِ نَظْمِ الصَّلَاةِ طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِهِ فِي حِفْظِ هَيَّاتِ الْعِبَادَةِ، فَالرَّغِيَّةُ لَمَّا انْتَهَتْ فِي الْبَيْتِ بِنَظْمِهَا، لَمْ تُقْبَلِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا فِي الْمَسْجِدِ طَرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ فِي حِمَايَةِ تَمَامِ الْعِبَادَةِ.

(١٩٠) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: وَجُوبُ تَرْكِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ عِنْدَ إِقَامَةِ فَرِيضَةِ الصُّبْحِ لِمَنْ هُوَ بِالْمَسْجِدِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَإِنْ أُقِيمَتِ الصُّبْحُ وَهُوَ بِمَسْجِدٍ تَرَكَهَا؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَوْ كَانَ فِيهِ، فَأُقِيمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ بِرَكَعَتَيِ

الْفَجْرَ أَوْ فِي أَتْنَاءِ شُرُوعِهِ فِيهِمَا، فَإِنَّهُ يَحِبُّ عَلَيْهِ تَرْكُهُمَا وَالِدُخُولُ مَعَ الْإِمَامِ فِي الْفَرِيضَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَقَّ الْجَمَاعَةِ الْمُقَامَةَ أَوْجَبُ مِنَ الْإِشْتِعَالِ بِالرَّغِيْبَةِ، وَلِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُخَالَفَةِ الظَّاهِرَةِ لِلْإِمَامِ فِي مَحَلِّ الْجَمْعِ.

فَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي تَرْكِ الرَّغِيْبَةِ هُنَا هِيَ تَعَيُّنُ الْفَرْضِ بِالْإِقَامَةِ وَوُجُوبُ الْإِتِّمَامِ؛ فَلَمَّا شَرَعَ الْمُؤَدُّنُ فِي الْإِقَامَةِ، صَارَ الْوَقْتُ مُسْتَعْرَقًا لِلْجَمَاعَةِ الْحَاضِرَةِ، وَالْإِشْتِعَالُ بِغَيْرِهَا يُفْضِي إِلَى تَفْرِيقِ الْكَلِمَةِ وَتَشْوِيشِ النَّظْمِ، وَهُوَ مَا يُنَافِي مَقْصِدَ الشَّارِعِ فِي جَعْلِ الْإِمَامِ مَتَّبِعًا غَيْرَ مَخْلُوفٍ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ زَمَانًا وَمَكَانًا.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذَا النَّصَّ صَرِيحٌ فِي نَفْيِ مَشْرُوعِيَّةِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْإِسْتِمْرَارِ فِي أَيِّ صَلَاةٍ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ عِنْدَ سَمَاعِ الْإِقَامَةِ، وَالتَّفْيُّ هُنَا لِلْمَنْعِ الشَّرْعِيِّ، فَذَلِكَ عَلَى وَجُوبِ تَرْكِ الرَّغِيْبَةِ لِأَجْلِ إِدْرَاكِ أَوَّلِ الْفَرِيضَةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَاحَظَ بِهِ النَّاسُ، وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصُّبْحُ أَرْبَعًا! الصُّبْحُ أَرْبَعًا!. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَكَرَّرَ عَلَى الْمُصَلِّي فَعَلَهُ لِلرَّغِيْبَةِ مَعَ إِقَامَةِ الْفَرْضِ،

وَسَمِيَ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي عَدَدِ رَكَعَاتِ الصُّبْحِ تَعْرِيزًا يَبْطُلَانِ التَّصَرُّفُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ هِيَ التَّرْكَ لَا الْإِشْتِعَالَ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

قَاعِدَةٌ تُقَدِّمُ الْأَهَمَّ عَلَى الْأَهَمِّ: فَالْفَرِيضَةُ بِالْجَمَاعَةِ أَهَمُّ رُتْبَةً وَأَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الرَّغِيْبَةِ، فَإِذَا تَعَارَضَا بِحَيْثُ يُؤَدِّي فِعْلُ أَحَدِهِمَا إِلَى تَفْوِيْتِ كَمَالِ الْآخَرِ أَوْ سَبْقِهِ، قَدَّمَ الْأَهَمُّ لِتَحْصِيلِ بَرَاءَةِ الدِّمَّةِ الْيَقِيْنِيَّةِ.

قَاعِدَةٌ الْمَشْرُوعُ لِلْاجْتِمَاعِ لَا يُؤَدَّى بِالْإِنْفِرَادِ عِنْدَ حُضُورِ مَلَكِهِ: فَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، صَارَ مُخَاطَبًا بِحَقِّ الْجَمَاعَةِ خِطَابًا مُتَعَيِّنًا بِحُضُورِهِ، فَتَرَكُهُ لِتِلْكَ الْجَمَاعَةِ بِالتَّشَاغُلِ بِالنَّفْلِ يُنَافِي حِكْمَةَ الشَّرِيعِ فِي بِنَاءِ النَّظْمِ الصَّلَاتِيِّ الْوَاحِدِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "رَكَعَتِي الْفَجْرِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ" عَلَى "تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "سُقُوطُ النَّفْلِ بِحُضُورِ فَرَضِهِ"، فَكَمَا تَسْقُطُ التَّحِيَّةُ وَتَتَوَبُّ عَنْهَا الْفَرِيضَةُ إِذَا أُقِيِمَتْ لِاتِّحَادِهِمَا فِي مَقْصِدِ شَغْلِ الْبُقْعَةِ بِالصَّلَاةِ، سَقَطَتِ الرَّغِيْبَةُ لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ أَنَّ الْفَرَضَ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ مِنَ التَّوَافُلِ الْمُرَاحِمَةِ."

قِيَاسُ الطُّرْدِ: قِيَاسُ الْمُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ عَلَى الْمُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ. "وَجْهُهُ
الِاسْتِدْلَالُ: أَنَّ الشَّارِعَ أَمَرَ بِالدُّخُولِ فِي الصَّفِّ وَمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ طُرْدًا مَعَ مَنْهَجِهِ
فِي تَحْصِيلِ اتِّتِلَافِ الصُّفُوفِ، فَالِاتِّتِلَافُ بِالرَّغِيْبَةِ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ فِي
الصَّلَاةِ يُخَالِفُ هَذَا الْإِتِّلَافَ طُرْدًا مَعَ هَذَا الْأَصْلِ فِي حِمَايَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

(١٩١) إِمَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: حُكْمُ صَلَاةِ رَغِيْبَةِ الْفَجْرِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ إِمَامَةِ
الْفَرِيضَةِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَخَارِجُهُ رَكَعًا إِنْ لَمْ يَخْفَ فَوَاتَ رَكَعَةً؛ وَالْمَعْنَى
أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ (كَأَنَّهُ يَكُونُ بِالرَّحْبَةِ أَوْ الدَّهْلِيْزِ أَوْ عِنْدَ
الْبَابِ) وَأَقِيَمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَإِنَّهُ يُشْرِعُ لَهُ أَنْ يَرْكَعَ رَغِيْبَةَ الْفَجْرِ مَكَانَهُ ذَلِكَ
خَارِجًا، يَشْرُطُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ سَيُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَةً كَامِلَةً عَلَى الْأَقْلَى
مِنْ فَرِيضَةِ الصُّبْحِ، فَإِنْ خَشِيَ فَوَاتَ الرُّكْعَتَيْنِ مَعًا (أَيَّ فَوَاتَ الصَّلَاةَ كُلَّهَا
خَلْفَ الْإِمَامِ) تَرَكَهَا وَدَخَلَ لِلْجَمَاعَةِ.

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ هِيَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَصْلَحَتَيِ الرَّغِيْبَةِ
وَالْفَرِيضَةِ عِنْدَ انْتِفَاءِ مَفْسَدَةِ الْمُخَالَفَةِ الظَّاهِرَةِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي خَارِجَ
الْمَسْجِدِ، انْتَفَتْ عِلَّةُ التَّشْوِيْشِ عَلَى الصُّفُوفِ أَوْ مُخَالَفَةِ الْإِمَامِ فِي حِزِّ
الْاجْتِمَاعِ، فَأُذِنَ لَهُ بِتَحْصِيلِ الرَّغِيْبَةِ لِعِظَمِ فَضْلِهَا، مَا دَامَ سَيُحْصَلُ أَصْلُ الْإِدْرَاكِ
لِلْفَرِيضَةِ بِإِدْرَاكِ رَكَعَةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّ مَنْ أَدْرَكَ رَكَعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ اعْتَبَرَ إِدْرَاكَ رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ إِدْرَاكَاً لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ وَلِحُكْمِ الْأَدَاءِ، فَلَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي خَارِجَ الْمَسْجِدِ قَادِرًا عَلَى جَمْعِ الْفَضِيلَتَيْنِ (الرَّغْبَةِ وَإِدْرَاكِ الصُّبْحِ بِرَكْعَةٍ)، نُدِبَ لَهُ ذَلِكَ لِعَدَمِ وُجُودِ مَانِعٍ شَرْعِيٍّ مِنَ الْإِشْتِعَالِ بِالنَّفْلِ خَارِجَ نِطَاقِ الصُّفُوفِ الْمُقَامَةِ.

وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ فِي صَلَاةِ الْعُدَاةِ، فَيُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ يَدْخُلُ مَعَ الْقَوْمِ. رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ عَمَلَ الصَّحَابَةِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ بِمَعْزَلٍ عَنِ الصُّفُوفِ وَأَمِنَ الْفَوَاتَ، جَازَ لَهُ تَحْصِيلُ رَغْبَةِ الْفَجْرِ لِتَأْكُثُ نُدْبُهَا، وَخَصَّةُ الْمَالِكِيَّةِ بِمَا إِذَا كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ لِتَجَنُّبِ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ "إِعْمَالِ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا": فَلَدَيْنَا دَلِيلٌ يَحُثُّ عَلَى الرَّغْبَةِ وَدَلِيلٌ يَحُثُّ عَلَى الْجَمَاعَةِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ تَحْصِيلَهُمَا مَعًا بِأَنْ رَكَعَ خَارِجاً ثُمَّ أَدْرَكَ رَكْعَةً، فَقَدْ عَمِلَ بِالدَّلِيلَيْنِ، وَهَذَا هُوَ مَسْلَكُ الْإِحْتِيَاظِ وَالْكَمَالِ فِي الْعِبَادَةِ.

٢. قَاعِدَةُ "الْمُقَارَبُ لِلشَّيْءِ يُعْطَى حُكْمُهُ": فَالْمُصَلِّي خَارِجَ الْمَسْجِدِ إِذَا كَانَ يَسْمَعُ الْإِمَامَ وَيَقْدِرُ عَلَى اللُّحُوقِ بِهِ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُدْرِكِ لِلصَّلَاةِ، فَلَمْ يُعَدَّ مُفْرَطًا فِي الْفَرِيضَةِ إِذَا اشْتَغَلَ بِسُتْبَهِهَا قَبْلَ دُخُولِهِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ "صَلَاةِ الرَّغِيْبَةِ خَارِجًا عَلَى "صَلَاةِ النَّفْلِ فِي الْبَيْتِ وَالْجَمَاعَةِ تُقَامُ فِي الْمَسْجِدِ الْبَعِيدِ". وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ بُعْدُ الْمُصَلِّي عَنْ حَيِّزِ الْجَمَاعَةِ الْمُلْزِمِ، فَكَمَا لَا يُؤْمَرُ مَنْ فِي بَيْتِهِ بِتَرْكِ الرَّغِيْبَةِ لِأَجْلِ جَمَاعَةٍ بَعِيدَةٍ مَا دَامَ سَيَدْرِكُهَا، فَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ عَلَى الْبَابِ لِاتِّحَادِهِمَا فِي عِلَّةٍ الْإِسْتِقْلَالِ عَنِ الصَّفِّ حَالِ الشَّرُوعِ."

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: قِيَاسُ إِذْرَاكِ رَكْعَةٍ مِنَ الصُّبْحِ عَلَى إِذْرَاكِ رَكْعَةٍ مِنَ الْجُمُعَةِ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ رَتَّبَ صِحَّةَ الْجُمُعَةِ لِلْمَسْبُوقِ بِإِذْرَاكِ رَكْعَةٍ مَعَ الْإِمَامِ، طَرْدًا مَعَ مَنْهَجِهِ فِي اعْتِبَارِ الرُّكْعَةِ نَائِبَةً عَنْ كُلِّ الصَّلَاةِ فِي بَابِ الْإِذْرَاكِ، فَالصُّبْحُ أَوْلَى بِهَذَا الطَّرْدِ لِتَحْصِيلِ الرَّغِيْبَةِ قَبْلَهَا.

(١٩٢) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ وَالتَّرْجِيحُ فِي مَسْأَلَةٍ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؛ كَثْرَةُ السُّجُودِ أَوْ طَوْلُ الْقِيَامِ؟

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِهَذَا الْإِسْتِنْفَهَامِ إِلَى وَاحِدَةٍ مِنْ أَدَقِّ مَسَائِلِ الْمُفَاضَلَةِ فِي هَيَّاتِ الصَّلَاةِ؛ وَهِيَ مَسْأَلَةُ جَرَى فِيهَا الْخِلَافُ بَيْنَ النُّظَارِ مِنْ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ؛

هَلِ الْأَفْضَلُ طُطُولُ الْقِيَامِ بِكَثْرَةِ الْقِرَاءَةِ مَعَ قِلَّةِ الرُّكْعَاتِ، أَمْ تَكْثِيرُ الرُّكْعَاتِ
الَّذِي يَسْتَلْزِمُ بِالضَّرُورَةِ كَثْرَةَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مَعَ قِصَرِ الْقِرَاءَةِ؟

١. عَرَضُ الْأَدِلَّةِ النَّقْلِيَّةِ

- أدلة ترجيح طول القيام: ما رواه الإمام مسلم من قوله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ». وَالْمُرَادُ بِالْقُنُوتِ هُنَا طُولُ الْقِيَامِ لِلْقِرَاءَةِ، وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ لَفْظَ «أَفْضَلُ» نَصٌّ صَرِيحٌ فِي تَقْدِيمِ هَذِهِ الْهَيْئَةِ عَلَى مَا عَدَاهَا فِي مِيزَانِ الْأَفْضَلِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ.
- أدلة ترجيح كثرة السجود: ما رواه مسلم أيضاً من قوله ﷺ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ». وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ غَايَةَ الصَّلَاةِ هِيَ الْقُرْبُ، وَقَدْ جُعِلَ السُّجُودُ مَحَلًّا هَذَا الْقُرْبِ الْأَعْظَمِ، فَمَا كَانَ سَبَباً فِي زِيَادَةِ الْقُرْبِ كَانَ أَفْضَلَ.

٢. التَّرْجِيحُ مِنْ حَيْثُ قُوَّةُ الدَّلِيلِ

الرَّاجِحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ هُوَ أَنَّ طُولَ الْقِيَامِ أَفْضَلُ، وَدَلِيلُ لِقُوَّةِ الدَّلِيلِ مِنْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ وَالْمَحَلِّ:

- قُوَّةُ الدَّلَالَةِ: حَدِيثُ طُولِ الْقِيَامِ جَاءَ بِصِيغَةٍ تَفْضِيلٍ مُطْلَقَةٍ لِلْفِعْلِ دَاتِهِ (أَفْضَلُ الصَّلَاةِ)، بَيْنَمَا حَدِيثُ السُّجُودِ جَاءَ لِيَبَيِّنَ فَضْلَ الْحَالِ (الْقُرْبُ)، وَالْقُرْبُ فِي السُّجُودِ لَا يَنْفِي أَنَّ الْقِيَامَ الطَّوِيلَ بِمُنَاجَاةِ الْقُرْآنِ قَدْ يَكُونُ أَعْظَمَ تَوَاباً.

- شَرَفُ الْمَشْعُورِ بِهِ: الْقِيَامُ مَحَلُّ قِرَاءَةِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى (الْقُرْآنَ)، وَالسُّجُودُ مَحَلُّ التَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ، وَكَلَامُ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ كَلَامِ الْخَلْقِ يَقِينًا، فَكَانَ تَطْوِيلُ الزَّمَانِ فِي الْأَفْضَلِ (الْقِيَامِ بِالْقُرْآنِ) أَوْلَى مِنْ الْإِشْتِعَالِ بِتَكَرَّارِ مَا هُوَ دُونَهُ رُتْبَةً.

٣. التَّرْجِيحُ مِنْ حَيْثُ الْأُصُولُ الْفِقْهِيَّةُ

- قَاعِدَةٌ تُقَدِّمُ الْمَقْصِدَ الْأَصْلِيَّ لِلْعِبَادَةِ: "الْمَقْصِدُ مِنَ الصَّلَاةِ هُوَ الذِّكْرُ وَالْمُنَاجَاةُ، وَالْقِيَامُ يُتَبَحُّ لِلْمُصَلِّيِ اسْتِيعَابَ مَعَانِي التَّوْحِيدِ وَالْأَحْكَامِ مِنْ خِلَالِ تَدْبِيرِ الْآيَاتِ، وَهُوَ مَقْصِدٌ كُلِّيٌّ مُقَدَّمٌ عَلَى مُجَرَّدِ تَكْثِيرِ أَعْدَادِ الرُّكْعَاتِ.
- قَاعِدَةٌ مَا كَانَ أَدْخَلَ فِي التَّعَبِ فَهُوَ أَجْزَلُ فِي الْأَجْرِ: "طُولُ الْقِيَامِ يَسْتَلْزِمُ صَبْرًا وَمُجَاهَدَةً لِلْقَدَمَيْنِ وَالْبَدَنِ لَا تُوجَدُ فِي الرُّكْعَاتِ الْخَفِيفَةِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْأَجْرَ عَلَى قَدْرِ النَّصَبِ إِذَا كَانَ مَشْرُوعًا.
- الْجَمْعُ التَّأْلِيفِيُّ (مَسْلُكُ ابْنِ رُشْدٍ: (يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ بِأَنَّ الْأَفْضَلِيَّةَ تَدُورُ مَعَ مَصْلَحَةِ الْقَلْبِ؛ فَمَنْ كَانَ فَتَحَ قَلْبَهُ فِي تَدْبِيرِ الْقُرْآنِ فَطُولُ الْقِيَامِ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ، وَمَنْ كَانَ فَتَحَ قَلْبَهُ فِي الْإِنْكَسَارِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ دَاعِيًا فَكَثْرَةُ السُّجُودِ فِي حَقِّهِ أَكْمَلُ، وَإِنْ بَقِيَ "طُولُ الْقِيَامِ" هُوَ الْأَفْضَلُ عُمُومًا لِلنَّصِّ.

الْخُلَاصَةُ: الَّذِي يَتَرَجَّحُ بِنَاءً عَلَى صَرَاخَةِ السُّنَّةِ وَشَرَفِ الْقُرْآنِ هُوَ أَنَّ طُولَ الْقِيَامِ أَفْضَلُ؛ وَهُوَ الَّذِي اسْتَحْسَنَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَضِعَتْ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَصَالَةً، وَبَقِيَّةُ الْأَفْعَالِ تَبَعٌ لَهَا.

(^{١٩٣}) إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِمَسْأَلَةٍ: نَدَبِ فَصْلِ الْوُثْرِ عَنِ الشَّفْعِ بِالسَّلَامِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "وَعَقِبَ شَفْعٍ مُنْفَصِلٍ بِسَلَامٍ؛" وَالْمَعْنَى أَنَّ السُّنَّةَ فِي صَلَاةِ الْوُثْرِ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ رَكَعَتَيْنِ يُسَمَّيَانِ "شَفْعًا"، وَيُشْتَرَطُ فِي كَمَالِ هَذِهِ السُّنَّةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَنْ يَنْفَصِلَ هَذَا الشَّفْعُ عَنِ الرُّكْعَةِ الْوُثْرِيَّةِ بِسَلَامٍ يُخْرِجُ مِنَ الصَّلَاةِ الْأُولَى، لِتَكُونَ رَكَعَةُ الْوُثْرِ عِبَادَةً مُسْتَقِلَّةً بِافْتِتَاحٍ (تَكْبِيرٍ) وَخِتَامٍ (تَسْلِيمٍ)

فَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذَا الْفَصْلِ هِيَ "تَحْقِيقُ التَّمَايُزِ بَيْنَ النَّفْلِ وَالْفَرْضِ وَصِيَاةِ صِفَةِ الْوُثْرِ؛" فَلَمَّا كَانَتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ ثَلَاثِيَّةً بِتَشْهَدَيْنِ وَسَلَامٍ وَاحِدٍ، نُهِيَ عَنِ تَشْبِيهِ الْوُثْرِ بِهَا، فَوَجَبَ الْفَصْلُ لِتَكُونَ رَكَعَةُ الْوُثْرِ "وُثْرًا" حَقِيقَةً بِانْفِرَادِهَا عَمَّا قَبْلَهَا، وَلِيَكُونَ لِكُلِّ صَلَاةٍ نِيَّتُهَا وَحُكْمُهَا الْمُسْتَقِلُّ.

١. الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

• عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكَعَةً وَاحِدَةً ثَوَّرَ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى". (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ)

○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ "مَثْنَى مَثْنَى" يَقْتَضِي التَّسْلِيمَ بَعْدَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ جَعَلَ الرُّكْعَةَ الْوَاحِدَةَ "مُوتِرَةً" لِمَا سَبَقَ، وَهَذَا يَدُلُّ

عَلَى أَنَّ الْوُثْرَ فَعَلَ مُنْفَصِلٌ عَنِ الشَّفْعِ بِحُكْمِ التَّرْتِيبِ النَّبَوِيِّ
الَّذِي جَعَلَ الْوَاحِدَةَ خَاتِمَةً مُسْتَقِلَّةً.

- عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ
الرَّكْعَتَيْنِ وَالرَّكْعَةِ فِي الْوُثْرِ حَتَّى يَأْمُرَ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ". (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)
- وَجْهُهُ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ فِعْلَ ابْنِ عُمَرَ -وَهُوَ مِنْ أَشَدِّ الصَّحَابَةِ
حِرْصًا عَلَى دِقَّةِ الْإِتْبَاعِ- يُثَبِّتُ أَنَّ هَذِي النَّبِيَّ ﷺ كَانَ الْفَصْلَ
بِالسَّلَامِ، وَأَنَّ رَكْعَةَ الْوُثْرِ تَنْفَصِلُ عَنِ الشَّفْعِ انْفِصَالًا حَقِيقِيًّا يُبَيِّحُ
الْكَلَامَ بَيْنَهُمَا.

٢. الدَّلِيلُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

- قَاعِدَةُ الْمُعَايَرَةِ بَيْنَ الْهَيَّاتِ لِاخْتِلَافِ الرُّتَبِ: "فَلَمَّا كَانَ الشَّفْعُ نَفْلًا
مُطْلَقًا وَالْوُثْرُ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً، وَجَبَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالسَّلَامِ لِيَتَمَيَّزَ مَا هُوَ أَكْدُ
عَمَّا هُوَ دُونَهُ، وَلِكَيْ تَمْتَازَ صَلَاةُ اللَّيْلِ عَنْ صَلَاةِ النَّهَارِ (الْمَغْرِبِ)
- قَاعِدَةُ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ: "حَيْثُ نَهَى بَعْضُ السَّلَفِ عَنِ
"الْبُتَيْرَاءِ" (وَهِيَ الْوُثْرُ بِرَكْعَةٍ دُونَ سَبْقِ شَفْعٍ)، وَمَنْعَ آخَرُونَ الْوَصْلَ
كَالْمَغْرِبِ، فَكَانَ الْفَصْلُ بِالسَّلَامِ بَعْدَ الشَّفْعِ هُوَ الْهَيَّةُ الَّتِي تَخْرُجُ
بِالْمُكَلَّفِ مِنْ شُبْهَةِ الْمَنْعِ فِي الْحَالَتَيْنِ.

٣. الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ

• قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ فَصْلِ الْوُثْرِ عَنِ الشَّفْعِ "عَلَى فَصْلِ رَغِيْبَةِ الْفَجْرِ عَنِ الصُّبْحِ".

○ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "اسْتِقْلَالُ كُلِّ عِبَادَةٍ مَقْصُودَةٍ بِنَيْتِهَا وَتَحْرُمِهَا"؛ فَكَمَا لَا يَجُوزُ وَصْلُ الرَّغِيْبَةِ بِالْفَرِيضَةِ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ، نُدِبَ الْفَصْلُ هُنَا لِأَنَّ الْوُثْرَ سُنَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ لَهَا نِيَّةٌ تَحْصُهَا، فَاقْتَضَتْ خَاتِمَةً تَحْصُ مَا قَبْلَهَا.

مست